الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية.

دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر

بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

تخصص تنظيمات سياسية وإدارية.

من إعداد:
الطالبة فريمش مليكة

إشراف الأستاذة الدكتورة:
موسى زهية

لجنة المناقشة:

أ.د. عبد الكريم كبيش	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة3	رئيسا
أ.د. زهية موسى	أستاذة التعليم العالي	جامعة قسنطينة1	مشرفة و مقررة
أ.د. عبد الوهاب شمام	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة2	عضوا
أ.د. عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا
أ.د.رياض بوريش	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة3	عضوا
أ.د. عبد النور ناجي	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	عضوا

2011 -2012

شكر و تقدير

أحمد الله عز و جل الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع , و أتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذة الفاضلة : الأستاذة الدكتورة موسى زهية على جهدها المتفاني و نصحها العلمي القيم و دعمها المتواصل من أجل إتمام هذا العمل و إخراجه في صورته النهائية .

و أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في جمع المعلومات و المراجع . كما أتقدم بجزيل الشكر لزوجي السيد بدر منير داودي الذي دعمني بكل ما يقدر من أجل القيام بهذا العمل , كما لا أنسى أن أشكر أختي سميرة كذلك على مساعدتها لي وإن من كان بعيد. و لا يفوتني أن أتقدم بخاص الشكر و العرفان للأستاذ شريط عبد الحفيظ رئيس قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية في دعمه و مساعدته لنا.

كل هؤلاء , أدين لهم بالعرفان و التقدير, جزاهم الله خيرا على ذلك .

مليكة فريمش

إهداء

إلى:

والديا أطال الله في عمرهما،

إلى زوجي السيد داودي بدر المنير الذي كان لي عونا في حياتي و مشواري العملي،

إلى نور عيني و روحي صغيرتي يارا حفظها الله،

إلى كل فرد من العائلة كبيرها و صغيرها،

إلى كل من يعمل بإخلاص من أجل ترقية هذا الوطن.

أهدي ثمرة عملي و جهدي

مقـــدمـــة

يعتبر موضوع دور الدولة في التنمية بمختلف أبعادها، ومن ثم تدخلها خاصة في الشؤون الاقتصادية، من المواضيع التي لا تزال تلقى اهتماما كبيرا لدى المفكرين والقادة السياسيين على السواء، يكاد يكون شبه بذلك الذي عرفه هذا الموضوع بعد الحرب العالمية الثانية مع الفكر الكينزي، كإستراتيجية للخروج من مخلفات الحرب الثقيلة في جانبيها الاقتصادي والاجتماعي. إذ أجمع كل من الاقتصاديين الأوائل، الذين دافعوا عن الدور القوي الذي تلعبه الدولة في عملية التنمية، وحكومات الدول الأوروبية التي عقبت الحرب العالمية الثانية إضافة لحكومات الدول النامية والتي جاءت بعد استقلالها على الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في هذا المجال: من حيث أن عملية التنمية لا تقتصر فقط على الإمداد ببعض الإسهامات على المستوى الاقتصادي والتقني، وإنما تتطلب إضافة للحضور الفعال والقوي للدولة، قيامها بوضع القواعد والمؤسسات والتقاليد التي توضح كيفية استعمال هذه الإسهامات، الأمر الذي يتطلبها أن تكون قوية الحضور بهياكلها وأنشطتها. كما بين التاريخ أن الإدارة الجيدة ليست من مستلزمات الرفاهية الإنسانية، وإنما هي ضرورة أساسية وحيوية، فبدون إدارة قوية لا يمكن الوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية. فهذا التاريخ أوضح لنا جليا قوة الدولة وثقلها في عملية تصنيع الدول المتقدمة لاسيما في القرن التاسع عشر، كما ضرب لنا مثال عن دورها في تشجيع تصنيع النمور الأسيوية في الماضي القريب.

إن حقيقة النقاش المعاصر حول ضرورة تواجد الدولة من انسحابها في الميدان الاقتصادي يعود بالأساس إلى العهد التجاري والكلاسيكي، فإذ تبنى الأوائل سياسية حمائية تستلزم تواجد قوي للدولة قصد حماية اقتصادها المحلي من كل ما هو خارجي، فإن الكلاسيك وعلى رأسهم أدم سميث، قد دعوا إلى اكتفاء الدولة بالأدوار الرئيسية من دفاع، عدالة ودبلوماسية... الخ.وعليها أن تترك المبادرة الخاصة والأنشطة الاقتصادية الحيوية من استثمار، إنتاج وتوزيع للأفراد.و قد تدعم هذا النقاش أكثر بين من يدعون إلى ضرورة تكفل الدولة وتدخلها في كل شؤون حياة البشر، إلى اللذين يطالبون بانسحابها الكلي، خاصة بعد إثبات فشل السياسة الكينزية والأزمة المالية التي عرفتها دولة الرفاهية وفشل النموذج التنموي لدول العالم الثالث، الذي كان مرتكزا على التواجد المكثف بل شبه المنفرد للدولة، بعد أن قدم كل فريق مبرراته ودعائم موقفه: فإن أكد الفريق الأول على أن للتنمية معوقات

كبيرة لا يمكن تخطيها، إلا عن طريق قيام الدولة بأدوار عديدة أهمها التصنيع الذي يتطلب بالأساس القيام بتخطيط شامل ورأسمال كبير، ناد الفريق الثاني بضرورة الانسحاب الحكومي من العديد من الأنشطة، مؤكدا على ضرورة تحديد مدى التخطيط، معتمدا في الغالب على مؤسسة السوق وآلياتها والعقود الخاصة والدعوة إلى التدرج والمرحلية في عملية التنمية، كما يقوم على الإيمان بالحوافز الذاتية في تطوير الصناعة وضرورة توسيع القطاعات الاقتصادية الأخرى غير التصنيع. ورغم سيطرت هذا الفريق في الفترة الأخيرة، إلا أن الأزمة المالية ل 2007 وتحولها إلى أزمة اقتصادية حالية شككت في نسبة صحة مرتكزاته، إذ عادت الحكومات إلى قوة التواجد من خلال سياسات مكافحة هذه الأزمة سواء كانت محلية أو مفروضة من طرف الإتحاد الأوروبي كما حدث الأمر في اليونان أو إيطاليا.

و نعتقد أن حدة النقاش الفكري والسياسي حول مسألة تدخل الدولة من انسحابها الذي بقي رغم انكماش الدولة الذي ميز سنوات الثمانينات في الدول المتقدمة انطلاقا من السياسة التاتسرية والفكر النقدي ثم سنوات التسعينات مع موجة الانتقال إلى اقتصاد السوق التي ميزت سواء الدول المتقدمة ذات الاقتصاد المختلط أو الدول النامية مع سياسات التعديلات الهيكلية التي فرضتها المؤسسات المالية العالمية على الدول الشديدة المديونية، وتجلى هذا الانسحاب أكثر مع ظاهرة العولمة وما نتج عنها من زوال للحدود والذوبان التدريجي لدولة القومية – رغم أننا لا نؤمن بهذا الذوبان– والتواجد المكثف للشركات المتعددة الجنسيات، لم ينتهي بعد لأن القول بضرورة تواجد قوي وفعال للدولة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة ما يزال يجد مبرراته ودعمه لحد الآن خاصة مع الأزمات المالية والاقتصادية التي يعيشها العالم اليوم.

أما في الجزائر فبعدما حسم النقاش حول ضرورة تدخل الدولة وقيادتها للعملية التنموية في المراحل الأولى من استقلال الجزائر، بل حتى قبل ذلك من خلال النقاش الذي كان في مؤتمر الصومام، يتم التراجع على هذا الاختيار الإستراتيجي بعد صدور دستور 1989 الذي نقل الجزائر إلى جمهورية ثانية والذي تم التخلي فيها عن الاشتراكية كنظام سياسي واقتصادي وكأيديولوجية حكمت من خلالها الدولة لعشرات السنين، والانتقال لاقتصاد السوق من خلال قانون القرض والنقد ل 14 أفريل 1990 وما تلاه من سياسات وقرارات مستمدة بالأساس من الشروط التي أملاها صندوق النقد الدولي عن طريق سياسيات التعديلات

الهيكلية التي لم يكن للجزائر خيار غيرها بعد الأزمة المتعددة الجوانب التي عاشتها سنوات التسعينات. وفي حقيقة إن هذا الانتقال للسوق لم يكن كاملا ولم يستكمل لحد الآن شروطه، لنلمس من جديد الدور الكبير والأساسي للدولة وعودتها من خلال البرامج التنموية الخماسية التي سطرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رغم الدعوة لتشجيع الاستثمار الخاص سواء الوطني أو الأجنبي.

الإشكالية:

على أساس ما تم التقديم له نصل إلى الإشكالية الأساسية التي يدور حولها بحثنا هذا والمتمثلة في السؤال التالي: **هل يمكن أن تكون هناك تنمية شاملة بدون وجود قوي للدولة؟** وهل يمكن تحقيقها في الجزائر بعيد عن الدولة ؟

و قد يقودنا هذه التساؤلات الكبرى إلى طرح مجموعة أخرى من الأسئلة الفرعية:

فماهية التنمية وكيفية إحداثها ؟ ثم ما هي العلاقة بينها وبين الديمقراطية وبينها وبين الحكم الراشد ؟

و لماذا لم تتحقق التنمية في الجزائر، رغم خصوصية هذا الوطن الكبير بإمكانياته المتاحة الضخمة ؟و هل أن السبب في ذلك يعود للتدخل القوي الدولة أم لانسحابها المفاجئ؟

الفـــرضـــيات:

ومن خلال طرحنا للتساؤلات السابقة يمكن أن نقدم الفرضيات التالية

- للدولة دور مهم لإحداث التنمية في الدولة مهما كانت طبيعة النظام السياسي ولاقتصادي المتبع وهي بحاجة لها مهما كانت درجة التقدم الذي حققته.
- بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في تحقيق التنمية، إلا أن هذا الدور يتعاظم أكثر وقت الأزمات.
- إن لم تنجح إستراتيجية التنمية القائمة على قيادة الدولة لها في الجزائر، فإن الانتقال للاقتصاد السوق أدى إلى تفاقم المشاكل اجتماعية واقتصادية.

المنهج المستعمل:

إيمانا منا بتعدد مظاهر وجوانب موضوع بحثنا، قمنا بتوظيف تكامل منهجي متكون

من: المنهج الوصفي التحليلي، القائم على أساسا على محاولة الإجابة على السؤالين المتعلقين بماذا وكيف حدث الظاهرة محل الدراسة ثم تفسير لماذا حدثت على هذا النحو واستخراج أهم الاستنتاجات.إلى جانب منهج دراسة حالة الذي يقوم على جمع البيانات الخاصة بعينة معينة وتحليلها، وذلك من خلال التركيز على حالة الجزائر وتتبع مسارها التنموي ومكانة الدولة فيه. كما استعملنا المقترب المؤسساتيInstitutional Approach الذي ينظر للدراسة السياسية على أنها دراسة للمؤسسات السياسية من حيث تشكيلتها واختصاصاتها ويعتبر الدولة وحدة للتحليل وبناء المؤسسات السياسية جوهر التقدم والتحديث[1]. وقد استعملنا هذا المقترب أساسا في دراستنا لطبيعة لمختلف الدساتير التي جاءت بالإصلاحات في السياسي الجزائري، خاصة عندما تطرقنا لدراسة السلطات التنفيذية والتشريعية وتطورها عبر الدساتير.

وقد استعملنا المنهج المقارن في العديد من المواقع لاسيما حينما تطرقنا لنماذج الدول المتقدمة بين النموذج البريطاني والفرنسي والأمريكي أو حتى الياباني، كما تحدثنا عن نماذج دول العالم الثالث التي لا يمكن مقارنتها مع الدول المتقدمة لأن المقارنة لن تكون علمية للاختلاف الكبير بين النموذجين، وإنما ركزنا عن المقارنة بين بعض دول العالم الثالث.كما استعملنا مقاربة تاريخية التزمت من خلالها بتسلسل الأحداث والوقائع الاقتصادية والاجتماعية فكان ترتيب الأفكار أو المطالب والمباحث وفقا لهذه المقاربة.

أسباب وأهمية اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار موضوع دور الدولة في التنمية مع التركيز على حالة الجزائر للاعتبارات التالية:

-إيمانا منا بالتداخل الموجود وصعوبة الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، إذ أن السياسة الاقتصادي لأي حكومة ما هي إلا الوجه السياسي للخيارات الاقتصادية التي لا تفرضها عادة العقلانية الاقتصادية لوحدها وإنما للاعتبارات الاجتماعية وخاصة السياسية ثقل كبير في تحديدها، ومن أهمها يمكن ذكر مسألة الحفاظ على استمرارية النظام واستقراره

[1] حامد عبد الماجد. مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية. القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر. 2000. ص 69

اللذان يعتبران من الأهداف الطبيعية لأي نظام سياسي يتحققان أساسا عن طريق الرضا الجماعي. فلا يمكن إذا من خلال ما تقدم القيام بأي تحليل سياسي موضوعي وشامل دون الأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية، وينطبق هذا الكلام على التحليلين الاقتصادي والاجتماعي لتشابك الظاهر الاجتماعية وتداخلها؛

–و نستمد أهمية الموضوع من الدور الكبير الذي قامت وما تزال تقوم به الدولة في جميع أنحاء العالم سواء المتقدم وخاصة النامي في إحداث عملية التنمية والخروج من قوقعة التخلف ؛

–السعي المتواضع للمساهمة الفكرية في البحث وتبيان مكانة الدولة في إحداث التنمية الشاملة التي ينشدها الإنسان في كل مكان ؛

–الكشف عن طبيعة العلاقة بين التنمية بجميع أبعادها والدولة في الجزائر، لاسيما بعد 50 سنة من الاستقلال ومازلنا بعيدين عن تحقيق الحلم الجزائري.

أدبيات الدراسة:

استلهمنا هذا الموضوع بصورة كبيرة من الدراسة التي قام بها الأستاذ عبد اللطيف الهرماسي الذي كتب كتاب حول الدولة والتنمية في المغرب العربي مع التركيز على النموذج التونسي، والذي بين من خلاله أن عملية التنمية هي حوصلة لتضافر جهود العديد من الفاعلين، لكنه ركز بشكل كبير على الدور الذي تقوم بع الدولة لا سيما دورها في إعادة هيكلة الخارطة الطبقية وعبر العلاقات المعقدة والمتغيرة التي تربط بين قوى متعددة كالنخب الحاكمة خاصة القيادات التنموية والبرجوازية المحلية والطبقة العاملة والمنظمات المهنية والرأسمالية الأجنبية. والهرماسي في كتابه ركز بشكل كبير عن دور الدولة في التنمية من خلال قطاع مهم وهو "المؤسسات العمومية".

وحاول الهرماسي في كتابه تسليط الضوء على الشروط والعوامل التي جعلت الدولة في تونس خاصة والمغرب العربي عموما تفرط في تدخلها في المرحلة الأولى من مسار تنميتها والمشاكل التي رافقت هذا التضخم، وتلك التي تطرحها محاولة انكماش دورها في مرحلة التسعينات والتي عبر عنها بإشكاليات الدولنة وانسحاب الدولة في المغرب العربي.

كما استلهمنا بحثنا كذلك من تقارير المؤسسات الدولية والوطنية المتخصصة والتي تهتم

بموضوع التنمية بصفة عامة والتنمية البشرية والمستدامة أو المحلية بصفة خاصة. حيث تناولت تقارير البنك الدولي السنوية موضوع التنمية البشرية محورها الأساسي وركز تقريرها لسنة 1997 على شعار من أجل دولة أكثر فاعلية في العالم في حالة انتقال.[1]

كما تناولت مختلف تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي كتقرير 1998 وتقارير 2004 و2005 و2006[2] مواضيع التنمية البشرية في الجزائر بالتركيز على إعطاء إحصائيات عديدة تختلف في العديد من المرات مع الإحصائيات التي تعطيها الحكومة المتعلقة لاسيما بنسبة النمو ونسبة البطالة. وما لاحظناه من خلال إطلاعنا على مختلف تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو التراوح بين الدعوة إلى إنكماش الدولة في أدور محددة حتى تتمكن من أدائها بشكل أكثر فاعلية، وبين الدعوة للحضور القوي للدولة والإشادة بفاعليته في النتائج الجيدة التي حققت في الجزائر، خاصة في ميدان التعليم والتخفيف من البطالة عن طريق الآليات التي خصصتها الدولة في هذا الميدان.

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: الدولة، التنمية: دراسة نظرية

وخصصانا هذا الفصل للبحث في الإطار المفاهيمي والنظري لموضوعي الدولة ثم التنمية من خلال تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: الدولة: دراسة نظرية

في هذا المبحث لن نركز كثيرا على نظريات نشأة الدولة وإنما سوف نناقش مفهوم ودور الدولة لدى مختلف تيارات الفكر السياسي ومنه:

المطلب الأول: وتطرقنا فيه **لنشأة لدولة.تعريف الدولة.وظائف الدولة.**

ثم **المطلب الثاني:** وسوف نخصصه لمسألة أسارت نقاش فكريا قوي والمتمثلة في

---

[1] Banque Mondiale. **L'Etat dans un Monde en Mutation** (rapport sur le développement dans le Monde). Washington. 1997.

[2] République Algérienne Démocratique et Populaire. CNES.' **Rapport National sur le Développement Humain** ». Alger: CNES. des années de 1998-2008.

الدولة بين البقاء والزوال: الدولة في الفكر الفوضوي.الدولة والعولمة..الدولة بين اللامركزية، الاندماج والخوصصة ثم مبررات استمرارية وبقاء الدولة

أما المبحث الثاني من الفصل الأول فقد خصصناه لدراسة الشق الثاني من موضوع بحثنا أي قضية التنمية وقد عنوناه ب: التنمية: دراسة نظرية. وقسمناه بدوره إلى مبحثين:

المبحث الثاني: التنمية، دراسة نظرية: وقسمناه إلى مطلبين

المطلب الأول: مفهوم التنمية.

المطلب الثاني: نظريات ونماذج التنمية والنمو. وقد خصصناه لمناقشة أهم النظريات والنماذج التي عالجت قضيتي التنمية والنمو منذ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلى غاية اليوم وذلك من خلال تقسيمها زمنيا إلى ما قبل الحرب العالمي الثانية وما لعدها وهذا مسايرة للتغير الذي طرأ على الفكر الاقتصادي. ومنه قدمنا النقطتين التاليتين:

النظريات الكلاسيكية. نظريات ونماذج ما بعد الحرب العالمية الثانية

وأخيرا خلاصة واستنتاجات الفصل الأول.

أما الفصل الثاني: تدخل الدولة في الاقتصاد بين التنظير والنماذج

و قد خصصنا هذا الفصل للبحث في الإشكالية الأساسية المتمثلة في تدخل في الميدان الاقتصادي بين النظري والتطبيق من خلال التطرق إلى عدة نماذج من الدول المتقدمة والدول المامية. وقد قسمنه إلى مبحثين رئيسين: نتطرق في الأول إلى دراسة التدخلية من عدة نواحي كالمفهوم، التأطير النظري، الانتقال إلى اقتصاد السوق...الخ. ثم في المبحث الثاني سوف نتطرق إلى نماذج عن ما قامت به الدولة في إحداث التنمية بجوانبها المتعددة مركزين على الجانب الاقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

المبحث الأول: التدخلية: المفهوم والتنظير

المطلب الأول: المفهوم: التعريف، المبررات، الأدوار والعوامل المؤثرة

المطلب الثاني. مسألة تدخل الدولة في الفكر الاقتصادي

لمطلب الثالث: التدخلية بين التراجع والعودة

المبحث الثاني: نماذج عن دور الدولة في التنمية

المطلب الأول: في الدول المتقدمة

المطلب الثاني: في الدول النامية

خلاصة واستنتاجات الفصل

الفصل الثالث: دور الدولة في التنمية في الجزائر

و من خلاله أردنا البحث في لعلاقة الدولة الجزائرية بعملية التنمية بصفة عامة مركزين على التنمية الاقتصادية خاصة وذلك من خلال مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى والتي خصصناها لإستراتيجية التنمية القائمة على أساس التخطيط بنوعيه سواء المركزي أو اللامركزي وحددناها من 1962 إلى غاية 1990؛

المرحلة الثانية والتي أنتقل من خلالها الاقتصاد الجزائري الذي كان موجها إلى اقتصاد السوق بعد أن تخلى عن مبادئ الاقتصاد الاشتراكي وأهمهما المخططات واتبع مبادئ اقتصاد السوق كالخوصصة والاستثمار الحر وما صحب ذلك من انسحاب للدولة من قيادتها للعملية التنموية، ثم ما مدى هذا الانسحاب وما هي الآثار المترتبة عن ذلك. وقد حددنا هذه المرحلة من 1990 على غاية 2010.

و قد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: إستراتيجية التنمية المعتمدة على التخطيط. وقسمناه إلى مطلبين:

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية بين 1965- 1979

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية في سنوات الثمانينات.

المبحث الثاني: إستراتيجية التنمية القائمة على أساس الانتقال إلى اقتصاد السوق وقسمناها إلى مرحلتين

المطلب الأول: الفترة مابين 1990-1999.

المطلب الثاني: التنمية في فترة بوتفليقة -1999-2010.

ثم خلاصة واستنتاجات الفصل.

الفصل الرابع: الإصلاحات السياسية في الجزائر ومعوقات التنمية:

وخصصناه للبحث في البعد السياسي من التنمية في الجزائر التي عبرنا عنها من خلال الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية التي عرفتها الجزائر مند 1989.وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول وسوف نخصصه إلى الإصلاحات السياسية من 1989-1999

المبحث الثاني ويخصص للإصلاحات السياسية من 1999-2011

المبحث الثالث سوف نتكلم فيه عن معوقات التنمية وتكلمنا عن المعوقات السياسية والإدارية ثم المعوقات الاقتصادية فالمعوقات الاجتماعية مع التركيز خاصة على ظاهرة الفساد بعد التركيز على دراسة طبيعة النظام السياسي.

ثم خلاصة واستنتاجات الفصل الرابع

خاتمة

صعوبات البحث:

أما بالنسبة للصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذا العمل فأغلبها متعلق بنقص المراجع باللغة العربية، الأمر الذي دفعنا في أغلب الحالات إن لم نقل كلها تقريبا للترجمة سواء من اللغة الفرنسية وخاصة من اللغة الانجليزية، وهذا ما أخذ منا وقت أطول وجهد أكبر في أتمام هذا العمل.

الفصل الأول:

الدولة، التنمية: دراسة نظرية

سوف نخصص هذا الفصل للدراسة النظرية لظاهرتي الدولة والتنمية، وهذا إيمانا منا بأنه لا يمكن البحث في إشكاليتنا الرئيسية والمتعلقة بدور الدولة في التنمية عامة والتنمية الاقتصادية خصوصا مع التركيز على النموذج الجزائري بدون البحث النظري العميق في جزئيات موضوعي الدولة ثم التنمية والذي سيكون قاعدتنا النظرية في بناء إجابتنا حول الإشكالية المطروحة، ومنه قسمناه إلى مبحثين:

المبحث الأول :الدولة: دراسة نظرية

المبحث الثاني: التنمية، دراسة نظرية

المبحث الأول: الدولة: دراسة نظرية

في هذا المبحث سوف لن نركز كثيرا على نظريات نشأة الدولة، وإنما سوف نناقش مفهوم ودور الدولة لدى مختلف تيارات الفكر السياسي وعليه قسمناه إلى:

المطلب الأول: وخصصناه لمفهوم الدولة، النشأة و التعريف

والمطلب الثاني: وخصصه لمسألة أثارت نقاش فكريا قوي والمتمثلة في الدولة بين البقاء والزوال.

المطلب الأول: الدولة: النشأة والتعريف.

إن قلنا بأن الإنسان قد اوجد الدولة كوحدة سياسية من أجل التحرر من سيطرة الأخر، ثم وضع قاعدة للتفرقة بين الحاكم والمحكوم قائمة على أساس سلطة المجتمع بأكمله وحدود يقف عندها كل من يمثل هذه السلطة، فإن هذا الكلام قد يبدو أوتوبيا ولا وجود له حتى بالنسبة للدول الأكثر ديمقراطية، خاصة بالنسبة لأعداء وجود الدولة كالفوضويون Anarchists، لكن ما لا يستطيع أن ينكره أي كان هو الوجود الفعلي لظاهرة الدولة حتى وإن لم نستطيع مشاهدتها بالعين المجردة، كما يؤكد ذلك الأستاذ جورج بيردو. الذي يذهب في اعتقاده إلى درجة إمكانية وصفها ببعض الصفات البشرية كالكرم والجشع، الذكاء أو البلادة، والشعور نحوها بالثقة، الحذر، الإعجاب أو عدم

الرضا[1].

و رغم هذه المقاربة بين الدولة التي ما هي إلا شيء من التجريد يستحيل مشاهدتها أو حتى التقرب منها والكائن البشري وصفاته، إلا أن هذا التجريد لا يجعل منها فكرة تسبح في مخيلتنا فقط، بل هي ممثلة في موظفيها ومؤسساتها.لأننا عندما نمتثل لصفارة الشرطي فهذا لا يعني أننا نخافه شخصيا، وإنما نحن نمتثل لسلطة الدولة التي يمثلها. وكذلك عندما نسلم للموظف الضرائب مالنا سدادا لما علينا من ضرائب يجب دفعها، فإننا كذلك في هذه المرة لم نثق فيه كشخص، وإنما نثق في الدولة التي يمثلها والتي لا يمكن رؤيتها. ومن هنا يمكن زوال هذا التجريد الذي تكلمنا عنه، عندما نلصق مصطلح الدولة بالذين يمثلونها: أي موظفيها.

وعندما حاول الفكر البشري معرفة وتحديد ما يطلق عليه بمصطلح الدولة وجد نفسه أمام عدة اتجاهات: فهناك دولة الجمركي أين يكون الإقليم محدد بحدود يجب حمايتها، ودولة عون القوى العمومية والدولة – القوة، والدولة الشخص والدولة –الأمة ودولة هوبز التي يغذيها الخوف من الموت الفظيع، كما هناك أيضا دولة الاقتصاديون اللذين يعتبرونها تارة ضابطة ومنظمة للأنشطة الاقتصادية وتارة كعائق أمام هذه الأنشطة. ويجب أيضا الإشارة إلى تلك الأفكار التي تحمل فلسفة سياسية ونكون هنا أمام الدولة الليبرالية أو الدولة الاشتراكية أي دولة ماركس، إلا أن هذه الأفكار تشترك في فهمها لظاهرة للدولة عن طريق البحث فيما يجب أن تقوم به، لكننا نعتقد أن هذه المقاربة لن تقودنا إلى شيء كبير، لأنها تنطلق من ترجمة ذاتية للدور الذي تقوم به الدولة، ولهذا وجب الاعتماد على المقتربين النفسي والتاريخي كذلك: فمن الناحية النفسية فقد أكدنا سابقا على الكلام الذي قاله بيردو والمتعلق بعدم قدرة أي شخص مشاهدة الدولة أو لمسها، وإنما الإحساس بها وعدم قدرة إنكار وجودها كفكرة أو معنى concept، إذ أن أحسن طريقة تمكننا من معرفتها هي البحث عنها في أذهان البشر اللذين يفكرون فيها. كما يجب العودة للتاريخ لأنه القادر على الأقل على الكشف عن ميلاد هذه الظاهرة[2]و هنا سنتطرق لأهم نظريات المفسرة لنشأتها .

---

[1] George Burdeau. **<u>L' Etat</u>.** Paris: Editions du Seuil. 1970. pp13-16
[2] George Burdeau. **<u>Méthode de la Science Politique</u>**. Paris: Dalloz. 1959. P 251.

1- نشأة الدولة :

في الحقيقة يصعب تحديد التاريخ الدقيق لظهور ظاهرة الدولة، لكن معظم الباحثين في هذا المجال يعودون إلى دولة المدينة اليونانية كأول وحدة سياسية قريبة من مفهوم العلوم السياسية لظاهرة الدولة: "فرغم تميز دولة المدينة بعدم تركيز السلطة بسبب توزيعها بين الأفراد المشكلين لها من عدة قرى" [1]عن الدولة الحديثة التي يعتقد أنها ما هي إلا تطور تاريخي لتجمع قديم لأفراد على مستوى العائلة، ثم توسعت هذه العائلة لتتحول مع عائلات أخرى إلى قبيلة وأخيرا تكونت الدولة كما هي عليه الآن، فأخذت الدولة بعدها أحجام وأشكال مختلفة تبعا لتغير مجموعة من العوامل مثل الثقافة، الثروة الطبيعية، القدرة على التبادل على السلطة...الخ [2].

إن هذا الموجز السريع لنشأة الدولة والتي سردها البنك العالمي في تقريره لسنه 1997 لا يرصد لنا إلا محطات رئيسية مر بها أي تجمع بشري، دون التطرق إلى أسباب هذا التجمع أو ما هي الروابط التي تمكنه من أن يكون أمتن وأقوى. ومن هنا وإذا أردنا تفسير كيفية نشأة الدولة الحديثة لا بد أن نعود إلى مختلف النظريات التي ناقشت هذه النقطة.

إن الشكل البدائي للدولة ظهر مع إمكانية مركزة السلطة بطريقة دائمة، إذ تعتبر الزراعة والكتابة متلازمتين لهذه السيرورة: فالزراعة أعطت القدرة على الإنتاج المتزايد وتخزين الفائض منه، وهذا ما أدى إلى تشجيع ظهور طبقة من الأشخاص بإمكانها السيطرة وحماية الفائض، أما الكتابة فكانت الأداة التي مكنت من جمع وتركيز المعلومات الحيوية. ويعتبر هذا الموقف تأكيدا للنظرية المؤكدة على دور العامل الاقتصادي – التي سوف نركز عليها في بحثنا هذا –، بحيث ربط روادها ظهور الدولة الحديثة بالتحولات السسيواقتصادية، وذهبوا إلى التباطؤ في إقامة الاقتصاد المركنتي الذي أنتج تداخل تدريجي بين المدن والقرى. وأكثر من ذلك فقد أدى هذا النمط الاقتصادي (أي المركنتية أو الرأسمالية التجارية) إلى ظهور نظام اقتصادي دولي استقر في الشمال الغربي

---

[1] السعيد بوالشعير: **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة.** الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. 1993. ص54.

[2]Banque Mondiale. **L'Etat dans un Monde en Mutation**.op-cit. P 21

لأوروبا محاولا إخضاع دول الجنوب، الأمر الذي جعله يؤمن بضرورة تقوية هياكل الدولة في بلدان المركز وعرقلتها في المحيط[1].و عليه اعتقد أصحاب هذا الرأي بأن الشكل المركنتي للرأسمالية هو الذي أظهر الدولة، التي كانت ضرورية لتنظيم مبادئ هذا النظام الاقتصادي القائم على التقسيم العالمي للعمل. فالدولة الحديثة قد ظهرت وتطورت لأنها كانت وظيفية: الحامية للنشاطات الاقتصادية الجديدة، النخب المشاركة لها، المحفزة والمشجعة للبحث عن الأسواق والمؤمنة للطرق الموصلة لها.

وقد أيد الكثير من المفكرين العلاقة بين الليبرالية ونشأة الدولة أي تأسيس السلطة، مؤكدين على أن انفصال النظام السياسي عن الدين قد أدى إلى ظهور اقتصاد السوق وبينهم:

أ –**توماس هوبزThomas Hobbes**: وقد نشأت الدولة عنده نتيجة للعقد الاجتماعي الذي فرضه عدم التوافق بين الحالة الطبيعية وصعوبة الحياة الاجتماعية وحرب الكل ضد الكل، لأن البشر في الحالة الطبيعية أي ما قبل تأسيس الدولة في صراع مستمر، فهم يتصرفون وفق لأهوائهم بدون دولة قادرة على ضمان القوانين والعقود،، وأن أي شخص يعتقد نفسه الأقوى والأحسن وبالتالي يريد الوصول إلى السيطرة على الأخر، وهذا ما للبشر من صفات مشتركة وهي ثلاثة: المنافسة، الحذر أو الخوف ثم البحث عن المجد والنجاح، الموجودة في جميع المجتمعات، إلا أنها تكون مدمرة فقط بالنسبة لتلك التي لا تتوفر على سلطة مركزية قادرة على السيطرة عليها وإخضاعها.[2]

إن هذه الطبيعة التنافسية للبشر هي التي جعلت المجتمع الرأسمالي بحاجته للدولة ولرأسمال قصد التصدي للمنافسة الشرسة والهدامة الموجودة في الحالة الطبيعية. وبالتالي فإن وجود دولة تضطلع بصفة الإكراه الشرعي أمر ضروري قصد ضمان الأمن والحياة وضمان تحديد العقود واحترامها، ولا يكون هذا إلا عن طريق إجماع يؤسس لوجود الدولة. والذي يسميه روسو فيما بعد بالعقد الاجتماعي....[3].

1 Bertrand Bache. Pierre Birnban. Sociologie de l'Etat. Paris: Editions Grasset.1991.p113

2 Marcel Prelot. Georges Lescuryer. **Histoire des idées Politiques.** Paris: Editions Dalloz. 1997.pp 280-281

3 Yves Leclecrqu. Theories de l'Etat. Paris: Editions Enthropes. 1997. Pp 37-38.

ب- **ماكيافلي Machiavelli**: بين في كتابه الأمير خاصة والذي استعمل فيه لأول مرة مصطلح الدولة بمفهومه الحديث، كيف أن أسس الحياة الاجتماعية عامة والسياسية خاصة هي الحيلة والقوة والعنف. فمن هذه التصرفات التي ليست بالضرورة أخلاقية ينشأ التوازن الاجتماعي والنظام السياسي الذي يضمن عيش الجماعة، فالعنف الذي يؤسس النظام بعد الفوضى يطهر المواطنتين من حقدهم وخوفهم، ثم إن السلم يسود بفضل التوازن بين هذان النوعان من العنف.[1]

لقد كان مكيافلي أول من أدخل مصطلح الدولة إلى علم السياسة، بعد أن فصل بين الدراسات السياسية والأخلاق: أي بين العلم والأخلاق والدين إلا درجة أنه سمي بوزير الشيطان. وقد حدد مفهوم الدولة في نفس الكتاب بقوله :"(إن) كافة القوى التي من شأنها أن تمارس سلطة على الأفراد تسمى دولا وهي إما أن تكون ملكية أو جمهورية" [2].

ج - سبينوزة Spinoza: أما سبينوزة فقد شرح العلاقة بين الاقتصاد ونشأة الدولة، من حيث أن للفرد حقوق غير قابلة للتحول أو التقادم وهي الحقوق الطبيعية: أي الحق في العمل، الحق في التواجد والتصرف بطريقة طبيعية..الخ. وأن الدولة قد نشأت نتيجة لعقد ضمني يحول بموجبه الأفراد حقهم الطبيعي على سيادة. ولأنهم في الحالة الطبيعية كانوا يعيشون حسب ما تمليه عليهم غرائزهم وأهوائهم فكانت الغيرة والكراهية مصدر اللأمن، ومن أجل حماية أنفسهم تجمع الأفراد في عقد إتحادي وتنازلوا عن حقوقهم ثم خضعوا لإرادة الجميع. معنى ذلك أن الجماعة موجودة لأنه من مصلحة كل واحد وجودها. ومن تم فيعتقد سبينوزة أن الهدف من تأسيس النظام السياسي هو التحرر من الخوف والأمن وليس القهر ولاضطهاد، مستمرا في الاحتفاظ بداخله على النظام الطبيعي الذي يمكن تجاوزه والتحلي عنه بوجود الديمقراطية[3].[4]

إن التركيز على هذه النظريات التي تربط بين تأسيس الدولة والنظام الاقتصادي

---

[1]Nicolas Machiavel. **Le Prince**.(traduit par Jean Vincent Péries). Editions Talantikit.1999.

[2] محمد علي محمد. **أصول علم الاجتماع السياسي**. مصر: دار المعرفة الجامعية. 1994.ص 166.

[3] Bertrand Bellon. Guy Caire et Bysiane Cartelier. **L'Etat et Le Marché**. Paris: Editions Adis.1994.p 83

التجاري ترتكز في مجملها على حرية السلطة السياسية في إطار فلسفي فردي، إذ أنها ترى بأن إدراك الذات نشأ من إدراك الكل. كما ترتكز على العقلانية الفردية والإحساس النفعي. لكل هذا لا يخرج عن إطار العقد الاتحادي الذي يجب على الكل احترامه قصد تحقيق المنفعة الكلية. ومن خلال ذلك يمكن أن نِكد على فرضية أن الدولة المعاصرة هي النمو السياسي للسوق المنظم ذاتيا[1].

من خلال ما سبق ذكره من أفكار حول مسألة نشأة الدولة نخلص إلى أن الدولة الأوروبية الحديثة قد نشأت في القرن الخامس عشر بعد أن جعلت السلطة ذات طابع مؤسساتي.

د- نشأة الدولة عند العرب: إذا بحثنا في الفكر العربي حول مسألة الدولة لا بدا أن نعود إلى فكر ابن خلدون ونظريته حول العصبية[*]، والذي يؤكد على أن الاجتماع البشري ضروري لأن الإنسان مدني بطبعه وهذا لسببين: الأول يتمثل في اضطرار الإنسان إلى التعاون مع بني جنسه على تحصيل الغذاء والدفاع، والثاني نتيجة للنزاع الناتج عن الطمع والعدوان المصاحب للإنسان ولهذا من الضروري وجود السلطة أو الوازع أو الشوكة كما يسميها. فالدولة إذن قد نشأت عن طريق القوة والغلبة بسيطرة القوي على الضعيف ويقول في هذا الصدد :" إن البشر لا يمكن حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم على تحصيل قوتهم وضرورياتهم، وإذا اجتمعوا دعت الضرورة إلى المعاملة واقتناء الحاجات ومنح كل واحد منهم يده إلى حاجته يأخذها من صاحبه لمل في الطباع الحيوانية من الظلم والعدوان بعضهم على بعض...."[2].

إن المتتبع لتاريخ الدولة العربية الحديثة يستنتج بأنها أبعد من أن تكون نتيجة للتطور الطبيعي للدولة الإسلامية العتيقة، وذلك لكون أن تاريخ هذه الدولة قد عرف قطيعة بفعل الاستعمار الأوروبي. فالكثير من الكتاب يرجع ظهور الدولة العربية الحديثة إلى مصدر واحد وهو الاستعمار،– وإن كان المصدر الأساسي – إلا أنه ليس بالوحيد، بل هناك

---

[1] Lahouari Addi. **L'impasse du Populisme**. Alger: Entreprise Nationale du livre. 1990. P 153

[*] العصبية عنده قوة طبيعية تمثل روح التكاثف والتلاحم التي تظهر أفراد القبيلة كأنهم كتلة واحدة. ويعرفها على أنها ثمرة النسب وتعدد الأبناء.

[2] ابن خلدون. **المقدمة**. بيروت: دار الجيل. 1995، ص

ظروف تاريخية لعبت دورا مهم كذلك في نشأتها وهي:

خصوصيات داخلية أو تاريخ قطري متميز: مثل ما عرفته دول كمصر واليمن.

حركات توحيدية قطرية وهذا ما عرفته ليبيا والسعودية.

خلق استعماري كامل: مثل لبنان، سوريا، الأردن.....الخ.[1] أما بالنسبة لليمن ومصر مثلا، فقد تحولتا إلى دولتان حديثتان لا كنتيجة مؤامرة استعمارية بقدر ما لهما من تاريخ قطري متميز وخاص، جعلهما يختلفان عن بقية الدول العربية الأخرى وجاء الاستعمار ليعطيها طابعها الدستوري كدول متميزة. أما ليبيا والسعودية فقد تأسستا نتيجة لحركة توحيدية داخلية " السنوسية والوهابية". على عكس الدول العربية في المشرق العربي مثل لبنان، سوريا، الأردن التي خضعت لعملية تفتيت سببها الاستعمار ؛ فرغم ما لهذه الدول من خصوصيات واحدة تقريبا بإمكانها أن تجعل منها دولة وحدة، إلا أن التكالب والمنافسة الاستعمارية عليها أدى إلى تشتيتها إلى أقطار اكتسبت شرعية الوجود عن طريق إضفاء مفهوم الدولة –الأمة عليها وفق للمفهوم الحديث [2].

فمهما كان سبب نشأة الدولة العربية الحديثة إلا أنها تتقاسم معظمها تفعل عاملين أساسين: الأول سياسات إصلاح تهدف إلى تحديث المجتمع حتى ولو على حساب جذوره وبالتالي نبذ كل ما هو أصيل أو قديم. والثاني صمود جزء مهم من التنظيم، القيم والعادات القديمة التي لم تستطيع أية محاولة تحديث محوها، وهذا ما جعل صمود الرابط بين الماضي والحاضر قوي، بل أدى بالبعض للتشبث بما هو قديم ورفض مواكبة التطور، بل التقوقع داخل إطار زمني معين رافضين الخروج منه بل مطالبين الجميع العودة له والانكماش فيه ونقصد به خاصة التيار السلفي وتلك الحركات المعادية للحداثة.

2- تعريف الدولة:

إن مصطلح الدولة مشتق من الكلمة اللاتينية STATVSK وما يقابلها في اللغات الأوروبية الأخرى ك STATO الإيطالية، STAAT الألمانية، ESTADOالإسبانية

---

[1] Abdellah Laroui. **L'Etat dans le Monde Arabe Contemporain**. Belgique: recherche sur le monde arabe contemporain. (S.A.E). pp 25-27

[2] تركي محمد. " **تكوين الدولة القطرية** " مجلة المستقبل العربي. العدد 129. نوفمبر 1989. ص 35

وETAT الفرنسية وSTATE الإنجليزية التي تشير إلى حالة من الاستقرار والدوام.[1] أما في اللغة العربية فهي مشتقة من " دال يدول وهو يشير إلى معنى التوقيت والزوال. ووردت هذه الكلمة في القرآن الكريم "**ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم...**"(سورة الحشر الآية7).

هذا عن المعنى اللغوي، أما اصطلاحا فيمكن القول أنه ليس من السهل تقديم تعريفا محددا للدولة وهذا لتعدد التعاريف وامتزاج أكثرها بعناصر الدولة :

إن لفظ الدولة ليس قديما جدا، إلا أن معظم الأفكار التي تشير إليه كفكرتي السلطة المحمية والفعالة وفكرة النظام ترجع إلى الدولة اليونانية والإمبراطورية الرومانية. ودخلت كفكرة في الاصطلاح السياسي في القرون الوسطى، إذ اعتبرت الدولة نوع من التنظيم الاجتماعي والسياسي القادر على ضمان أمنه وأمن رعاياه ضد الأخطار الداخلية والخارجية، ولأجل ذلك أوجب عليه (أي هذا التنظيم) الاضطلاع بأجهزة الإكراه والردع، فلا وجود لدولة دون درجة عالية من الانسجام والتنظيم الهيراريكي اللذان يسمحان للحكومة برسم سياستها. أما انعدام السلطة المادية فيعتبر خطيئة مميتة للدولة، التي إن تجردت من سلطة الإكراه المادي أصبحت تتناقض مع نفسها[2].

و عرفت الدولة كذلك بأنها :"الهيئة التي تسير شؤون المدينة وهي الضامنة للنظام سواء كان سياسي أو اقتصادي او اجتماعي، والتي تقوم أيضا بإدارة الجماعات على مستويات مختلفة كتسييرها للمؤسسات العسكرية والبوليسية".[3] ويعرفها الأستاذ فؤاد العطار بأنها " ظاهرة سياسية وقانونية تعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستمرة ويخضعون لنظام سياسي." [4] و قد أعطي البنك الدولي تعريفا أكثر توسعا الذي اعتبرها تجسيد لمجموعة من المؤسسات المضطلعة بسلطة الإكراه تمارسها على شعب في إطار إقليم معين، والتي تحتكر على إقليمها حق إصدار القواعد

---

[1]:Wikipedia. **State**. available at: http://en.wikipedia.org/wiki/State

[2] جان دوندريو قابر. **الدولة**. (ترجمة سموح فوق العادة). بيروت: منشورات عويدات. 1970.ص 06.

[3]Phillipe Alecassi. **Le Rôle de l'Etat dans la vie Economique et Sociale**. Paris: Editions Ellipse. 1996. P 11

[4] فؤاد العطار. **النظم السياسية والقانون الدستوري**. القاهرة: دار النهضة العربية. 1975.ص 24

وسن القوانين التي تطبق بواسطة السلطات العمومية. والدولة بوصفها سلطة فعالة ذات سيادة قادرة على تنظيم نفسها بنفسها غير ملزمة للخضوع بأي شكل من الأشكال لأي كان. وحتى تتحقق هذه السيادة على المستويين الداخلي والخارجي في آن واحد على الدولة أن تكون ذات سلطة سيدة في التحكم في النزاع القائم بين جميع القوى الاجتماعية، وعليها أن تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال والحرية في إطار المجتمع الدولي[1].

و اعتبر بعض علماء السياسية بأن قضية الدولة هي قضية نفسية: بمعنى أنها ما هي إلا مجتمع قبل رعاياه بالإجماع سلطة منظمة لتسوية نزاعاتهم، واعترف بوجودها دول أجنبية، وأن شرعيتها هي الشكل الروحي للسيطرة والمظهر المعنوي للإكراه. ويرجع أساس هذه الفكرة إلى نظريات العقد الاجتماعي وعلى رأسهم جون لوك. أما فريق أخر من العلماء فيعتبرها عبارة عن مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يسكنون إقليما معين، تربطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بكامل حقوقهم. كما يعرفها البعض على أنها: مجموعة كبيرة من الناس تقطن على وجه الدوام إقليم معين وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال، فهي عبارة عن الشخص المعنوي الذي يمثل أمة تسكن أرض معينة، وبيده السلطة العامة والسيادة[2]. ولا يختلف إدموند جيف Edmond jeuveفي تعريفه عن هذه النظرة، إذ يعتبرها: مجموعة من البشر متواجدة فوق إقليم معين تمارس عليهم سلطة لها القدرة على الإكراه ويخضعون لنظام اجتماعي وسياسي وقانوني[3].

إذا وبمجمل هذه التعاريف المقدمة سابقا تندرج ضمن نظرية المعايير الثلاثة التي تأسست مع مطلع القرن العشرين على يد الفقيهين Carré de Malberg الألماني وJellinek Laband الفرنسي، والتي أصبحت مرتكزا للتحليل الكلاسيكي للدولة. ويمكن تلخيصها كالآتي: توجد دولة متى مورست على رقعة جغرافيا يسكنها شعب سلطة قانونية منظمة تحتكر الإكراه المشروع. ومن هنا نستخلص أهم أركان الدولة وهي:

أ-**الشعب** الذي يتكون من جماعة السكان الخاضعون لقانون الدولة، كما يؤكد ذلك

---

[1]La Banque Mondiale. op-cit. p 30.

[2] محمد علي محمد. مرجع سابق. ض 119

[3]Edmond Jeuve. **Le Tiers Monde**. Paris: Presse Universitaire de France. 1196.71

هنس كيلسن عندما قال " بأن انتماء الفرد لأية دولة هي مسالة قانونية وليست نفسية...فشعب دولة هو ميدان ممارسة النظام القانوني لها[1]". ومع هذا نعتقد أن مسألة الشعب في مفهومه المعاصر تتعدي هذا الإطار القانوني لتصبح مصدر كل مشروعية دستورية، لأن وجوده يسبق التنظيم القانوني. وعليه يعتبر الشعب مجموعة المواطنين اللذين يتمتعون بحقوقهم السياسية أي القادرين على المشاركة في الشؤون العمومية، سواء كناخبين أو منتخبين. ومن هنا بدأت تظهر مفاهيم جديد للمواطنة والمواطن الصالح خاصة في أوقات الحملات الانتخابية يرددها المترشحون، معتبرينه ذلك المتتبع للأحداث، المهتم بها والحريص على الاختيار الجيد لمن يقود البلاد.[2] ومع هذا يبقى مفهوم الشعب من أكثر المصطلحات المتعددة التعاريف، إلى درجة، انه أصبح لصيقا بمفاهيم حول التنمية المستدامة وضرورة الحفاظ على البيئة. كما تظهر لنا بعض الحالات التي تمر بها الدولة كحالة الحرب أو خطر وشيك أو حتى مباراة كرة قدم بين الفريق الوطني وفرق أجنبية عاطفة متميزة لدى المواطن التي ما هي إلا تعبير حساس وقوي على انتمائه السياسي للدولة.

ب-الإقليم: وهو البقعة الجغرافيا التي يستقر عليها شعب أي دولة ويمارسون عليها نشاطهم الدائم، فهو الذي يمثل النطاق الأرضي والحيز المائي والمجال الهوائي الذي تمارس عليه سيادتها وتفرض نظامها وتطبق قوانينها[3]، ونادرا ما يكون إقليم الدولة محددا طبيعيا بواسطة البحر مثلا أو جبال. وعموما فإن مسألة تحديد الإقليم هي مسألة متفق عليها بمعنى أنها محددة عن طريق الاتفاقيات. ويعتبر البعض أن مسالة الحدود حاليا في ضعف ملموس خاصة مع العولمة الاقتصادية والسياسية (الاتحاد الأوروبي)، لكن ورغم ذلك إلا أن الدولة القطرية ما تزال مستمرة لتحافظ وتحمي حدودها التي تهددها ظواهر عديدة كتدفق السلع المفبركة والأسلحة والإرهاب العابر للقارات، كما نجد الدول الغنية تحاول الحد والتحكم في هجرة الشعوب الفقيرة إليها عن طريق الرقابة الصارمة لحدودها والاتفاقيات الدولية التي تبرمها مع دول الجنوب تغطيها اتفاقيات الشراكة مثلا (كالشراكة

---

[1] Hance kelsen. **Theorie Pure du Droit.**(traduit par Charles Eisenmann). Paris dalloz 1962. P 381

[2]Phillipe Braud. **Sociologie Politique**. Alger: Casbah Editions. 2002.pp 122-123

[3] مولود ديدان. **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**. الجزائر: دار النجاح للكتاب. 2005.ص 36.

الأورو متوسطية)، ومع ذلك تبقى المهمة صعبة من الناحية التقنية والسياسية لتعقد وتشعب الخصوصيات الطبيعية لحدودها وإصرار شباب الجنوب على بلوغ ارض الأحلام والألترادو الأوروبي وعدم قدرة حكومات الجنوب على توفير ما قد يبقي هؤلاء الشباب في بلادهم والتخلي عن أحلامهم .

ج-**السلطة السياسية:** بمعنى وجود هيئة -مهما كان نوعها وطبيعتها - تتولى ممارسة الحكم داخل الدولة. أي الإشراف على تحقيق مصلحة الشعب وإدارة الإقليم وحمايته وتنظيم إستغلال ثرواته، ويجب أن تكون سيدة بمعنى قادرة على ممارسة سلطتها ورقابتها على جميع إقليمها بعيدا عن أي تدخل أجنبي. ويعرف جون بودان هذه السيادة على أنها القدرة الذاتية للدولة على تأسيس دستورها. وقد دخل هذا المفهوم في النظرية القانونية القائم على استقلال الدولة عن السلطات الأجنبية بمعنى تحقيق السيادة التامة وممارستها لأهليتها [1].و قد تمنح السيادة للشعب أو للأمة أو للملك. وتعتبر مسألة سيادة الدولة في ظل المتغيرات الجديدة خاصة العولمة من المسائل الأكثر نقاشا بين مختلف المفكرين السياسيين وفقهاء القانون، ولهذا سوف نتطرق إلى هذه النقطة بشيء من الإسهاب في موضع أخر.

ومن خلال ما يبق ذكره فلا وجود لدولة بدون شعب، إقليم وسلطة سياسية سيدة ومعترف بها دوليا. كما أن البعض أكد علي ضرورة الاعتراف الداخلي الذي يكون من طرف الشعب بمعنى قبول الشعب هذه السلطة وهو ما يؤسس لمشروعية الدولة. وقد يتداخل مفهوم الدولة مع بعض المصطلحات الأخرى خاصة مفهوم الأمة والحكومة.

أ-**الدولة والأمة:** كثيرا ما يلتصق المصطلحين معا، وهذا راجع لكون أن الوحدة الفيزيائية أو المادية التي استطاع تحقيقها العديد من الشخصيات الكارزمية عبر التاريخ الذاتي لبعض الدول لم تكن لتتحقق دون أن ترافقها وحدة معنوية وروحية للجماعة التي بإمكانها حماية هذه الوحدة من الانحرافات التي قد تكون نتيجة لانحراف هؤلاء الموحدين – والتاريخ عرف عدة أمثلة عن ذلك-. ونطلق على هذه الوحدة الروحية اسم الأمة التي هي:" عبارة عن رابطة روحية جماعية وشعور بالانتماء إلى جماعة معينة يكون أساسها الدين، اللغة، المصير الموحد أو التاريخ المشترك...الخ". ورغم هذا التقارب بين الدولة

---

[1] Charles Debbasch et d'autres. **Lexique de Politique**. Paris: Dalloz. 2001.p 402

والأمة، إلا أن تنظيم الدولة يعتبر قضية إرادية مقصودة عكس الأمة التي هي شعور وإحساس، فكثيرا ما تأكدت في أذهاننا أفكار خاطئة عنهما: كأن الأمة ما هي إلا نتيجة لقيام الدولة، وترتكز هذه الرؤية على النظرية القانونية، هذا ما يؤكده ريمون كاري مثلا الذي يعتبر الأمة مجموعة من الأفراد تسعى لتكوين وتشكيل دولة، فهي الجوهر الإنساني للدولة [1]. لكن الواقع أنكر هذه الفكرة على أساس أن الدولة ليست دائما ثمرة لثورات توحيدية قصد العيش بطريقة مستقلة، إذ أن بعض الدول تأسست لتكون حاجزا بين قوى كبرى كما هو الشأن بالنسبة لبلجيكا التي كان الهدف من نشأتها إيجاد التوازن بين فرنسا وبريطانيا.

كما أن البعض يعتقد أنه لا يمكن استمرار الدولة دون وجود الأمة: إذ يعتبرون أنه في حالة غياب الأمة أو زوالها لا بد أن يؤدي هذا الأمر إلى زوال الدولة، على أساس أن مفهوم الأمة لا يقف عند الاعتراف بالقيم والمصالح المشتركة لجماعة معينة وإنما مرتكز على الماضي ويمتد للمستقبل الذي هو مستقبل الدولة ذاتها[2].إلا أنه يمكن الرد على هذا الرأي بالقول بأن الأمة لا تقوم على جميع أوجه الحياة الاجتماعية، فيكفيها عنصر واحد كالدين أو اللغة أو العرق لتتأسس، أما الدولة فهي بحاجة إلى عناصر تنظيمية بعيد عن عناصر الأمة، تتمثل خاصة في وجود دستور وقانون محترم من طرف شعبها وسلطة سيدة وقوية قادرة على فرض احترام هذه القوانين، الأمر الذي لا تستلزمه الأمة، فهي ليست بحاجة إلى هياكل مؤسساتية تقويها. ويذهب البعض لحد الاعتقاد بان فكرة الأمة حاليا أمرا تجاوزته الأحداث، لأنها تحصر المجتمع في وعاء مغلق غير متأثر بما يحدث حوله خارجيا، الأمر الذي يتناقض مع خصوصيات عالم يشهد زحف متواصل لظاهرة العولمة، فأصبح نتيجة التطور وسائل الاتصال كأنه قرية واحدة.

ب-الدولة والحكومة: إن مصطلح الحكومة يستعمل عادة للدلالة على عدة معاني: فقد يعني نشاط الحاكم أي ممارسة السلطة، كما يدل أيضا على وجود عملية ممارسة السلطة وكثيرا ما يشير المصطلح إلى هيئة لها سلطة إصدار وتقوية القوانين داخل أي

[1] Ali Sedjari. **Etat –Nation et Prospective des Territoires.** Rabat: Imprimerie el Manahel. 1996. P 16
[2] Ibid. p 20

جماعة منظمة[1]. كما أنها " مجموعة من السلطات العمومية التي تضطلع بالسلطة في دولة ما، وهي كذلك طريقة التسيير والحكم في مجتمع معين، أو هيكل وتنظيم النشاطات أو الوظائف إلى جانب طرق التعامل مع المحكومين"[2].

و يمكن التفرقة بين الدولة والحكومة على أساس أن كيان الدولة يقوم على كافة المواطنين أما الحكومة فهي هيئة تضم بعض المواطنين، كما أن الحكومة هي الجهاز الذي تستخدمه الدولة لتحقيق أغراضها، ولهذا تفوض لها بعض سلطاتها. فنجد حكومات عديدة تتعاقب على الحكم لتضل الدولة محافظة على وجودها. وعموما يمكن القول بأن الدولة فكرة مجردة لا يمكن مشاهدتها والتقرب منها ولهذا أوجب من يمثلها ويتكلم باسمها، والحكومة هي الوسيلة في ذلك.

3- وظائف الدولة:

يبدو أن الهدف الأول من تأسيس الدولة هو تحقيق الأمن والحفاظ على حياة وممتلكات الأشخاص، لكن سرعان ما اتسع دورها كفاعل، لأنها أصبحت وبدون منازع المعبر عن كل القوى الاجتماعية، فظهر ما يسمى بالدولة المسيرة التي يفضل جورج بيردو تسميتها بالدولة الوظيفية، كنتيجة للدور الذي تقوم به داخل المجتمع، والتي يعرفها على: أنها سلطة متميزة بجوهر وطبيعة الفكرة التي تميزها عن فكرة الدولة "التقليدية" ؛فرغم اشتراك الدولة الوظيفية مع التقليدية في القاعدة أو الأساس الاجتماعي بمعنى أن المجتمع هو أساسها، إلا أنها لا يقوم على صورة المستقبل الافتراضية التي يريدها المجتمع أن تكون وإنما تعمل على تسجيل المتطلبات الموضوعية التي تضمن السير الجيد للمجتمع، فتظهر الدولة كباحث ومنقب عن عقلانية المكنزمات الاجتماعية وكأداة فعالة لضمان احترامها[3].

و لو تساءلنا عن الوظيفة الأولى التي قامت بها الدولة الحديثة القائمة على الأشكال التي تمارس بها السلطة أي الحكومة بالمعنى الأوسع، فإننا نجدها تتمثل في ما الدولة الحارس أو الحامية l'Etat Gendarme، والتي لم يكن بعد قد تطور فيها الالتحام بين

[1]Anarchistnews. "What is Government and Why do we need?". Available at : http://www.anarchistnews.org/?q=node/671
[2] La Banque Mondiale. **Op-cit**. p 32.
[3] George Burdeau. **Op-cit.** p p 168-169

نشاط الدولة والأفراد، فكان ينظر لها على أنها" تنظيم سياسي مجرد من كل معنى اجتماعي أو اقتصادي، فاقتصر بذلك دورها على إقرار الحريات السياسية للمواطنين واشتراكهم في اختيار ممثليهم وتركت الأمور الاجتماعية والاقتصادية لنشاط الفرد"[1]. وتجلى هذا في فكر النهضة الأوروبية خاصة مع هوبز في كتابه التنين The Leviathan وجون لوك في كتابه "الحكومة المدنية" The treaty of civil Government حيث أن الدولة بالنسبة لكليهما تقوم بدور مزدوج وهو إقرار الأمن وإحداث الاستقرار. إذ يقول هوبز بأن دور الجمهورية* أساسا هو تحقيق أمن الأفراد. الدولة الحارس هي التي جعلت الفرد يتمتع بحقوق معينة لا يمكنه الحصول عليه دونها، كما أنها لا يمكن أن تتحقق دون أفراد يتمتعون بحقوق أهمها الحق في الحياة، إذ أن الناس تنازلوا وقبلوا الخضوع لسلطة ما مقابل حمايتهم من كل أنواع العنف الذي عبر عنه هوبز بالموت الفظيع، ثم تطور هذا الحق وانبثق عنه حق أخر هو الحق في الملكية[2]، ليأتي بعدها لوك ويِؤكد على حق آخر وهو الحق في الحرية.لكن هل بقيت الدولة تقوم فقط بهذه الأدوار؟

تقوم النظرية الجديدة للدولة على أن لهذه الأخيرة نشاط اتسع إلى مجالات كثيرة منها النشاط الاقتصادي، فأصبحت تنظمه أو توجهه بل في بعض البلدان تسيطر عليه، كما أن النظام السياسي في الدولة الحديثة لم يعد يقتصر على التوازن القائم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فقط، وإنما يتوقف على طبيعة الروابط التي تنشأ بين السلطات الحكومية من جهة وبين القوى الفاعلة في الجماعة من ناحية أخرى، ومن هنا ظهر نوع جديد من الوظائف أعطى ما يسمى بدولة الرفاهية، التي لا تعمل على حماية الحياة والملكية فقط وإنما أصبح لها أدوار ايجابية أخرى كإعادة توزيع ادخل القومي، ضبط تنظيم العلاقات الاجتماعية وتقديم بعض الخدمات الجماعية كالتعليم والصحة والسكن..الخ، بمعنى تخلص الأفراد من الخوف من الفقر[3].

و باختصار فإنه على الدولة القيام بعدة أدوار قد تتسع أو تنكمش حسب مذهبها

---

[1] حسن الحسن. **الدولة الحديثة إعلام واستعلام**. بيروت: دار العلم للملايين. 1986. ص 05

* وهو هنا لا يفرق بين جمهورية القهر وجمهورية التأسيس.

[2] Pierre Rosanvallon. **La Crise de l'Etat Providence**. Paris: Editions du Seuil. 1985. P20

[3] Rodney Lowe. **The Welfare State in Britain Since 1945**.UK: Macmillan Press LTD. 1999.p 11.

السياسي :ففي المذهب الليبرالي، فأن الدولة لا تمارس سوى الوظائف التي تسمح بالحفاظ على كيانها وبقائها في مكافحة العدوان الخارجي والحفاظ على الأمن والنظام الداخلي لإقليمها. وبالتالي فوظائف الدولة في هذا المقام تنحصر في الدفاع والأمن والقضاء، وإن تجاوز هذا الحد فقد يؤدي إلى المساس بحقوق وحريات الأفراد ويعتبر خروج عن القانون الطبيعي، إلا أن هذا الكلام ليس بالمطلق إذ يبقى محصور في الإطار النظري لهذا المذهب، لأن التاريخ وتجارب الدول الليبرالية قد عرف فترات من التواجد الكبير للدولة في مجالات عديدة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وظهور أفكار اقتصادية جديدة مع نظرية كينز ثم النجاح الذي حققته الأحزاب الاشتراكية في بعض البلدان الأوروبية كوصول حزب العمال البريطاني إلى الحكم، وعلى إثرها تدخلت الدولة وسخرت كل طاقاتها خاصة الاقتصادية لتوجيه الاقتصاد وفرض الرقابة على الأسعار والأجور وتوزيع الموارد التنموية، كما واجهت هذه الدول الأزمة الاقتصادية بحل للمشاكل الناجمة عن الانكماش والكساد، وتطبيق سياسات التأميم وقيادة المشاريع العامة قصد بعث الحيوية في الاقتصاد (سوف نتعمق أكثر في هذه النقطة مع الأمثلة أو النماذج التي سوف نتعمق في دراستها).

أما في الفكر الاشتراكي فإن وظيفتها تمثلت أساسا في تحقيق العدالة عن طريق تملكها لوسائل الإنتاج المختلفة والقضاء على الاستغلال والمنافسة بين الأفراد [1]. فبرغم من نفي ورفض هذه الدولة خاصة بالسبة للتيار الفوضوي على اعتبار أنها أداة تسلط وتحقيق مصلحة الطبقة البرجوازية إذ يقول عنها قرامشي بأنها الديكتاتور الأكثر تسلطا يضمن مصالح وسيطرة الطبقة البرجوازية، إلا أن الدولة قد تقوت تدريجيا وأصبحت الفاعل الأساسي والوحيد في كل الميادين سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. كما أن هذا الكلام ليس بالمطلق لأنه وفي بعض الدول التي ما زالت متمسكة بالمذهب الاشتراكي تحلت الدولة عن العديد من الأدوار خاصة الاقتصادية لترك المجال للمنافسة والمبادرة الخاصة للأفراد.

ورغم ما قيل عن أدوار الدولة إلا أنه يمكن استخلاص الأدوار التي على الدولة القيام بها سواء داخليا: إذ تعمل على تقديم الأطر القانونية التي تمكن الأفراد من العيش

---

[1] السعيد بوالشعير. **مرجع سابق**. ص 138

والتصرف بنظام وأمن وذلك عن طريق دستورها ومؤسساتها، كما تقوم الدولة بضمان الدفاع عن طريق جيشها والعدالة بواسطة أجهزة العدالة كالقضاء، وتحقيق النظام الداخلي بواسطة الشرطة كما لم تتخلى الدولة على وظيفتها التقليدية في صك النقود والدبلوماسية[1]. ولم تقف الدولة عند هذا الحد بل أدت أدوار اجتماعية كالضمان الاجتماعي، الصحة، التعليم وإعادة توزيع الثروة ناهيك عن الدور الاقتصادي الذي سنخصص له فسلا كاملا. وبصفة عامة وجدت الدولة لتحقيق الأمن والخير والرفاهية.

لكن تبقى فعالية الدور الذي تقوم به الدولة بمدى قوتها وفعاليتها ولا يتأتي ذلك إلا عن طريق آليات تمكن من تعزيز قدرتها في الأداء الجيد والفعال ولو كان ضيقا ومحدودا، وتمثلت هذه الآليات في: القواعد والقيود، التعبير عن الرأي والمشاركة، وضغوطات المنافسة.

-**القواعد والقيود:** أي تلك التي تحد من سلطة الدولة. إذ تحتاج العديد من الدول إلى تقوية مكنزمات التقيد الرسمية كاستقلال القضاء، الفصل بين السلطات وتفعيل القواعد ذات المصداقية في الجهاز الحكومي قصد خلق الجو المناسب للأداء الفعال في القطاع العام. معني هذا إقامة دولة الحق والقانون، أين تكون الحدود المستمدة من القانون الدستوري والإداري صريحة ومفروضة على السلطة. فهذا الإطار يحدد السلطة التنظيمية عن سلطة التشريع التي هي من اختصاص ممثلي الشعب، فتبني بذلك إجراءات إصدار القوانين والأنظمة الاجتماعية الأخرى وتعطي للمختصين حق الطعن في التصرفات الممنوعة أو التعسفية للسلطات العمومية. كما يجب توسيع حقل الرقابة على كل النشاطات الإدارية والتركيز على الفصل بين السلطات، من حيث أنه كلما اتسع هذا الفصل تغير الالتزامات المبنية على القواعد. وهكذا يزيد الفصل بين السلطات من ثقة العامة خاصة مضمونا بآليات دستورية وأن أي تغير يمس بالمكتسبات الديمقراطية لا يكون إلا بعد مفاوضات جادة ومشاركة قوية من طرف القوى الفاعلة في المجتمع.

-**التعبير عن الرأي والمشاركة:** ويكون ذلك عن طريق آليات تدعيم المشاركة والتعبير عن الرأي من خلال مجالس التشاور بين القطاعين العام والخاص ودراسات استطلاع رأي العملاء التي تعطي المشروعات الاقتصادية والمجتمع المدني الفرصة

[1] Nicos Paulantzas. **La Crise De l'Etat**. Paris: PUF. 1977. P 104

لإبداء الرأي في شؤون الدولة وتعزيز الثقة والصلة بين المواطن والدولة، كما تعطي الفرصة لأصحاب المصالح لتقديم انشغالاتهم والقيام بممارسة الضغط على صناع القرار من أجل تحقيق أهدافهم بما في ذلك التغير.

-**ضغوط المنافسة:** تحد المنافسة بين السوق والمجتمع المدني والدولة من قدرة الدولة على احتكارها في صنع السياسة العامة وفي تقديم الخدمات والتنافس في التعين والترقية في الخدمة المدنية، مما يمكن من بناء جهاز بيروقراطي قوي لديه الدافع للعمل والكفاءات والمهارات المطلوبة لإقامة بيروقراطية جيدة وفعالة.[1] ويمكن القول أن القطاع العام في البلدان الصناعية وفي بعض بلدان شرق آسيا يتميز بشكل عام بقدرة مركزية عالية في رسم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية، كما تتميز هذه الدول بآليات التفويض الواسعة وإمكانية مناقشة هذه السياسات بين مختلف الفاعلين فيها؛ وبالروابط التنافسية مع أصحاب المصالح الخارجية، وعلى عكس ذلك فإن القدرة على صنع السياسات وآليات المشاركة وإبداء الرأي في العديد من الدول النامية ضعيفة ومفتتة.

المطلب الثاني: الدولة بين البقاء أو الزوال

في هذا المطلب سوف نحاول التطرق إلى مسألة بقاء أو زوال الدولة، ابتداء من بعض الأفكار القديمة التي تدعوا إلى ضرورة القضاء عليها بدافع تحقيقي الدولة العالمية إلى الوصول إلى الأوتوبية الشيوعية التي قال بها الفكر الاشتراكي والفوضوي، وأخيرا الأفكار التي جاءت مع المتغيرات الجديدة :كالعولمة، الخوصصة، الإدماج واللامركزية...الخ، ثم بعد ذلك سوف نتكلم عن مبررات ودواعي استمرار الدولة.

إن فكرة الدعوة لزوال الحدود التي تفرق البشرية قديمة جدا بقدم الفكر الإنساني أو الديانات التي عرفها، إذ أن تاريخ الفكر السياسي سجل دعوة بعض المفكرين اليونان خاصة بعد سقوط دولة المدينة على يد إسكندر المقدوني ومجيء الفكر الهيليني المتجسد خاصة في المدارس الفكرية التي ظهرت بعد موت أرسطو، لاسيما مع الفكر الرواقي Stoicism الذي كان يدعوا الى تحقيق دولة عالمية يحكمها دستور واحد هو القانون

---

[1] سانجاي برادان." **تحسين قدرة الدولة المؤسساتية** " مجلة التمويل والتنمية. العدد 03. سبتمبر 1997. ص ص 24-25

الطبيعي، إذ يؤكد زينون الكتيومي Zinon مؤسس المدرسة الرواقية: بأن كل البشرية هي قطيع واحد يجب أن يرعى من نفس المرعى.[1] كما تجسد هذا الفكر في الإمبراطورية الرومانية التي أرادت أن تحكم العالم كله تحت راية واحدة، لكن بقبضة من حديد أي عن طريق الاستعمار. ثم جاءت الديانة المسيحية التي فصلت الدين عن الدولة وأكدت ازدواجية السلطة الزمانية والروحية مع التركيز على فكرة وحدة البشرية أو "فكرة الإنسانية أي Humanitas". كما أكد الإسلام على وحدة أصل البشر من خلال إرجاعه لأصل إلى مرجع واحد وهو آدم عليه السلام الذي هو من تراب. فلم يكن أساس التفرقة بين البشر العرق أو الجنس أو اللون، وإنما الاختلاف يكون على أساس التقوى بمعنى درجة الإيمان. لكن هذه الأفكار لم تصمد أمام محاولات استكمال الدول الأوروبية لوحدتها مع مطلع القرن الرابع عشر وتحقيق الدولة القومية التي شكلت محور الفكر السياسي الحديث والمعاصر، لتظهر بعد ذلك أفكار جديدة تقر بأن الدولة قد أخذت تفقد جوهرها، وأصبحت تبدو كإطار ضيق ومتسلط لا يستطيع مقاومة حركية الأمور، وبالتالي لا بد من إعادة النظر في مفهوم الدولة– القومية من جديد ويجب إزالة عنها بعض من لمعانها، بل يجب اقتطاعها من جذورها التاريخية والظرفية وهذا ما يظهر في الفكر الفوضوي من جهة، وظهور أفكار أخرى تقر بأن الدولة القومية قد تجاوزتها أحداث كثيرة: خاصة الميل الطبيعي للمجتمعات البشرية للتنشيط التلقائي للعلاقات التي لم تصلها الدولة بفعل البعد أي ما يسمى باللامركزية، وكذلك ظهور بعض السياسات التي تزامنت مع التطور المستمر لمتطلبات معيشة البشر ونقصد بها سياسات الخوصصة أو الاندماج، أو ما أفرزته العولمة من تأثير على سيادة الدولة بفعل قوى تفوق الدولة كالشركات المتعددة الجنسيات ومنظمات عير حكومية من جهة أخرى.

وبناء على ما تقدم، سنتطرق إلى موقف الفوضويون من الدولة، ثم بعد ذلك سنناقش مكانة الدولة أمام ما ذكرناه من سياسات أو نظام دولي جديد تميزه ذوبان الحدود وإرادة إحداث الاندماج والإجماع السياسي، محاولين الإجابة على سؤال جوهري مفاده: هل أن الدولة القومية على وشك الانفجار ؟ وهل ستظهر أشكال أخرى من التنظيم السياسي قد تأخذ مكانها ؟

[1] Yves Guchet**. Histoire des Idées Politiqu**e. Paris: Armand Colin. 1995. p 58

1-الدولة في الفكر الفوضوي Anarchism:

إن كلمة الفوضوية تعني "اللاحكم"، ومن هنا يعارض أنصار هذه النظرية الدولة بكل أشكالها، ويدعون إلى وجوب إلغائها وإحلال محلها منظمات اجتماعية تعاونية تختفي منها السلطة التدرجية، كي تعود البشرية إلى سيرتها الأولى تلك السيرة العادلة والمنطقية. ظهرت هذه النظرية بعد الثورة الصناعية وكان وليام جودوبن أول من عرضها في شكلها الحديث، ثم جاء المفكر الفرنسي برودون وهاجم الدولة والملكية الخاصة معتبرها سرقة، ثم بعد ذلك كل من كروبتكين Kropotkin وباكونين Bakunin اللذين يعتبرون من أهم رواد هذه النظرية على الإطلاق لما قدموه من شرح وتفسير لها. وتحمل النظرية الفوضوية وجهان لعملة واحدة: الفردية والاشتراكية؛ فهي نظرية الاشتراكية بدون سلطة أو دولة، إذ تؤمن من جهة بالطبيعة الخيرة للإنسان التي تحته على التعاون مع غيره من أفراد المجتمع للحفاظ على النظام وإقامة العدل دون ضرورة لوجود الدولة، ومن جهة أخرى فهي امتداد للمذهب الفردي الذي يحصر وظائف الدولة في الحفاظ على حياة وأموال الأفراد، لكن الفوضوية تذهب إلى حد إنكار هذا الدور الضيق بل حتى إنكار وجود الدولة ذاتها .[1]

و قد تبني الفوضويون العديد من أفكار ماركس حول الدولة ولكنهم اختلفوا عنه في تأكيدهم على أنه لا يمكن أبدا تحقق المصلحة المشتركة للمجتمع عن طريق ما يسمى بتنظيم مركزي، وأن الحفاظ على الأمن والنظام العام لا يستدعي بالضرورة وجود قطاع اجتماعي له مشروعية استعمال القوة، وإنما يمكن للمجتمعات أن تتقدم يدون وجود الدولة التي يعتقدون أنها مجرد عامل مشوش ومشوشر على هذه المجتمعات، وبالتالي يجب إزالتها. كما يرفض الفوضويون الدولة كأساس أو مبدأ، بل يرفضون حتى الفكرة الماركسية التي تعتبرها ضرورة مؤقتة للانتقال من الاشتراكية للشيوعية، مقترحين المرحلية في إزالتها. إلا أن هناك انقسام في وجهات النظر حول من يعوض الدولة وقت زوالها ؛ فبالنسبة للفوضويين الرأسماليين Anarco- Capitalists فإن السوق الحر الذي تحكمه اليد الخفية قادر على تقديم وظائف تقليدية قيمة وبالتالي فهو بديل عنها؛ أما بالنسبة للفريق الثاني من الفوضويون مثل كروبتكين Kropotkin وباكونين Bakunin فقد

[1] سيد عليوة وآخرون. **علم السياسة**. الإسكندرية: مطيعة الجمهورية. 1999.ص 187

عملوا على التقليل من دور السوق مقدمين نوع من الاشتراكية لكنها بدون دولة، تقوم على التسيير الذاتي للعمال لوسائل الإنتاج والتنظيم العالمي للفدراليات العمالية.

و يعتبر الفوضويون الدولة كتأسيس للسيطرة والهيمنة والتفرقة بين الناس وهي تموضع للقوة تعلو المجتمع بأكمله قادرة على الهيمنة واستغلال الناس، رافضين الحاجة لوجودها قصد تحقيق المصلحة المشتركة. ومن هنا فهم لا يرفضون فقط الشكل الحالي للدولة بل حتى فكرة ماركس حول ديكتاتورية البروليتارية، لأنها قوة قامعة تنزع قدرة الشعب على اتخاذ القرارات الهامة في حياتهم.[1] كما يعارض الفوضويون أي شكل من أشكال تدرج أو هيراريكية السلطة، حيث سخروا معظم جهودهم لمعارضة شكلان محددان من السلطة أي الرأسمالية والدولة واللذان يصعب تفرقتهما لأنهما مرتبطان بشكل قوي ونفعي لكليهما. يقول في هذا الشأن كربوتكن Kropotkin: " أن الدولة والرأسمالية هما عاملان ومفهومان يصعب تفرقتهما عن بعضهما البعض، إذ أنهما قد تطورا تاريخيا معا كمؤسستان تدعمان وتقويان بعضهما البعض، فارتباطهما لا يعود بالضرورة لعامل الصدفة، وإنما هو نتيجة للسببية والنتيجة" [2].

وقد استعمل الفوضويون مصطلح الدولة للدلالة على مجموعة المؤسسات السياسية، التشريعية، القضائية، العسكرية والمالية التي تعتمد في تسير شؤونها على مراقبة سلوكيات موظفيها وإبعاد الشعب من هذا التسيير، وأعطت للذين أنابهم الشعب سلطة وضع القوانين لكل فرد ولكل شيء مستعملين القوة لإرغام الشعب على الخضوع لها. معنى أن الدولة [أو الحكومة] متكونة من الحكام اللذين يملكون القدرة على استعمال السلطة الاجتماعية التي هي إحدى السلطات المادية والمعنوية والاقتصادية للجماعة قصد إرغامهم على تحقيق ما يأملون هم فيه، وهذه القوة هي ما تأسس لمبدئها. ويضيف Kropotkin بان " الدولة هي نظام مهني" professional system لسلطة القهر والإكراه الاجتماعي، وليست مجرد نظام إدارة اجتماعي كما يظن ذلك عامة الشعب والعديد من المنظرين السياسيين. ويمكن الحديث على الدولة فقط عندما يسحب من الشعب إدارة

---

[1] Wikipedia. "**State**." Available at: http://en.wikipedia.org/wiki/state.

[2] Kropotkin.**Evolution and Environmemt**.available at ; http://www.geocities.com/capitolhill/1931/secB2.htlm. p 94

شؤون حياته اليومية رافضين بذلك فكرة المساواة بين الدولة والمجتمع أو فكرة أنها أي تجمع بشري منظم يعيش معا. فالدولة هي شكل خاص من التنظيم الاجتماعي يرتكز على بعض الأسس المتمثلة خاصة في استعمال القهر والشكل التدرجي للسلطة، لكنه مؤقت لأنها مجرد تحول تاريخي للمؤسسات، يتغير حسب درجة تسلطها، قوة بيروقراطيتها وكيفية تنظيمها لنفسها، ومن هنا نجد الملكيات والأوليغارشيات والحكومات الدينية theocracy والدول الديمقراطية والديكتاتورية.

و أكثر من ذلك يقر الفوضويون بأن النظام السياسي ما هو إلا تعبير عن النظام الاقتصادي الذي يقع في قلب المجتمع وهذا يعني مهما كانت الكيفية التي تعبر الدولة بها عن نفسها، يبقى النظام الاقتصادي هو الذي يحدد شكلها، لأنه المعبر والمجسد لديمومة القوة التي هي روح الدولة. ولهذا نجد بعض الدول قامت بتغير شكلها ضمانا لنظامها الاقتصادي ؛ فتحولت ديمقراطيات إلى ديكتاتوريات كما حدث ذلك في نظام بينوشي Pinochet في الشيلي أو فراتكو Franco بإسبانيا وموسيليني وهيتلر في إيطاليا وألمانيا. ويقول Bakunin في هذا المجال " عندما لا تتمكن الحكومات الجمهورية من حماية مصالح الطبقة البرجوازية فإن هذه الأخيرة تفضل الحكم العسكري أو حتى الديكتاتوري إذا اقتضى الأمر من أجل القضاء على ثورة البروليتاريا[1].

2- الدولة والعولمة:

لقد اختلف الكتاب في تعريفهم لظاهرة العولمة وذلك حسب ما أراد كل واحد أن يكون عاملا ومرتكزا أو نتيجة لها. حيث عرفها الدكتور صبري عبد الله بأنها "ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والثقافة والاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيه للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول...".واعتبرها البعض على أنها وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج: بمعنى نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى دول المحيط بعدما كانت متمركزة في دول المركز. لكن هذا التعريف يبدو جد متفائل حول قضية التحويل والانتقال للإنتاج الذي وإن تحقق في بعض الحالات، إلا أنه لم يكن مصحوبا بتحويل

---

[1] geocities "**why Are Anarchists Against the state** ". available at; http://www.geocities.com/capitolhill/1931/secB2.htlm

للتكنولوجيا ورأس المال الذي يخلق الثروة. كما عرفت العولمة على أنها " نفي للأخر وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي، وقد تعني الهيمنة وفرض نمط واحد من الاستهلاك والسلوك[1]. وهذا التعريف بالذات يفرق بين العامية universalization التي تعني الانفتاح على الآخر وقبوله كما هو، بل حتى الأخذ والاستفادة من عناصر ثقافته التي قد تطور وتنمي من الثقافة الذاتية، ونبد الانغلاق على المحلية والخصوصية، وبين العولمة globalization التي لا تخلو من الهيمنة ومحو مقومات الثقافة والشخصية الذاتية.

و مهما تعددت التعاريف، إلا أنها لا تختلف في اعتبار العولمة على أنها عملية لا تمس الاقتصاد فقط بل تتعداه إلى الثقافة، التكنولوجيا والحاكمية governance * والتي تعمل على فرض نظام عالمي رأسمالي مستقطب حول بعض دول المركز المتقدمة، ونظام نقدي عالمي موحد جعل من الدول الضعيفة فاعل اقتصادي ثانوي [2]. كما جعلت العولمة من هذه الدول الفقيرة غير قادرة على تمويل نفسها عن طريق اعتمادها على موارد خزينتها الداخلية في أغلب الأحيان، الأمر الذي صعب من قدرتها على تسديد ديونها، فظهرت أزمة المديونية في العديد منها بدءا بدول أمريكا اللاتينية كالذي حدث في المكسيك في 1994- 1994.[3] وانطلاقا من هذه النظرة التي تركز على البعد الاقتصادي والمالي تأثرا ببعض المحللين الذين يعتبرونها كمرادف ل"الاندماج الاقتصادي العالمي"، لنصل إلى تلك النظرة التوسعية التي تشمل البعد الاجتماعي والسياسي، باعتبار أن الدولة الحديثة بحاجة للتعامل مع جميع هذه الأبعاد.

كما لظاهرة العولمة بعدها الثقافي الأكثر تعقيدا والمتمثل في تعميم نمط العيش الأمريكيthe American way of life والتي ساعدت وسائل الإعلام والثورة

---

[1] موسى الضرير " العولمة –مفهومها – بعض الملامح" نقلا عن. فضيل دليو وآخرون. **الجزائر والعولمة**. الجزائر. قسنطينة: منشورات جامعة منتوري.2001. ص 36.

* إن مفهوم الحاكمية لا ينحصر فقط في الحكومة وكيفية تسير الأمور العامة، وإنما يتطلب إلى جانب ذلك إطار من القواعد والمؤسسات والممارسات

[2] .PNUD. **Rapport sur le Développement Humain 1999**. Paris: Debork université 1999.. P 01

[3] Jean Jacque Laffond.¨ **les Nouvelles Lois de l'Economie** ¨Revue L'Expansion. N 54. avril 1997. P 12

التكنولوجيا كثيرا في انتشاره، فأصبح العالم على اختلاف ثقافاته ودياناته يؤمن في أغلبه بالحلم الأمريكي the American dream ويشتهي أكل دجاج الكنتاكي وسندويتش الهومبرغر. دون أن نهمل الجانب السياسي للعولمة والذي يهمنا الأكثر لأنه متعلق بكيان وسيادة الدولة، من حيث أنها لم تعد الفاعل الوحيد والسيد، وهذا ما أحدث تحولا في مهامها. فكثيرا ما ارتبطت العولمة بتفكك وضعف للدولة، من حيث أن إزالة الحدود الاقتصادية أدت إلى إزالة الحدود السياسية هادمة بذلك السلطة العمومية.

وتعتبر العولمة بالنسبة للعديد من المفكرين السبب الرئيسي الذي سيقود للتفكير في أن سلطة الدولة ستختفي، بل إنها قد اختفت فعلا في بعض الميادين. ومن هنا فنتائج العولمة قد تبدو على مستويين مختلفين لا كنهما مرتبطين ببعضهما البعض: فمن جهة فإنه خلال السنوات الأخيرة ونظرا للأهمية المتزايدة للعلاقات الاقتصادية الدولية وتطور طبيعتها، نتج محتوى جديد وأكثر جبرية لنشاط الدولة، ومن جهة أخرى فإنه نتيجة للعولمة، فإن العالم شهد تقوية متزايدة للأيديولوجية الأنجلوأمريكية التي لا تجعل من الدولة الفاعل الأساسي دوليا. فالدولة الحديثة هي في حالة "تعولم " أي عولمة، فرغم أن كل دولة تتطور لكن دون الخروج عن سيرورتها التاريخية Historicité لكنها تبقى كوحدة في هذا المجتمع العالمي.

وقد حجبت عولمة الدولة أنظارنا على طبيعة وكيفية التسيير الداخلي لكل دولة بسيطة كانت أو مركبة [1]، حيث أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات أو ما يعرف أيضا بالشركات فوق القومية أو الشركات العالمية كذلك فاعل دولي يجسد العولمة وينافس حتى الدول، بل أنها أضحت تجتاز حدود الدولة بدون قيود وتقوم بنشاطات سياسية إلى جانب نشاطاتها الاقتصادية التقليدية.فعن طريق التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية وتحقيق أسواق أوسع واستغلال عامل الزمن لصالحها أصبحت هذه الشركات تعمل على المساس بسيادة الدولة باختراقها حدودها مما أفقدها قيمتها القانونية أو السياسية أو الثقافية...الخ،

رغم الحواجز الجمركية وحدود ممارسة خصوصيات العملة النقدية أو السلطة السياسية التي تجاوزتها عن طريق الاستثمار المباشر أو إبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون

---

[1] Petrr Evan ¨**les nouvelles Lois de l'Economie** ¨. <u>Revue Problèmes Economiques</u>. N 2611. Avril 1999. P 10.

أو حتى اتفاقيات ما كان يعرف بالجات التي عوضت بالمنظمة العالمية للتجارة[1]. كما أن سوق العولمة اليوم تقوم على تجارة من نوع خاص يقودها تجار كثيرا ما يكونون مجهولي الهوية يجلسون وراء كمبيوتر يتاجرون بالعملات والأسهم دون إعطاء أي اعتبار للظروف الخاصة لأية دولة، محددين نسبة ادخارها ومستوى الفوائد ومستوى العجز في ميزان المدفوعات...إلخ وما حدث من خلال أزمة العقارات الأمريكية التي ظهرت في نهاية 2008 وسرعة انتقالها إلى دول كثيرة إلا دليل على التشابك الذي أحدثته العولمة وعدم قدرة الدولة القطرية مقامة زحفها اللا متناهي.

لكن يمكن الرد على هذا الرأي بالقول :أنه وبالرغم من زيادة تدخل الشركات المتعددة الجنسيات الذي يعتبر تهديدا للدولة، إلا أنها –أي الدولة– مازالت في مقاومة كبيرة لأنها مازالت تضطلع ولحد الآن وبشكل منفرد بشرعية وآليات التدخل من أجل حماية مصالحها، وأكثر من ذلك فإن هذه الشركات في حد ذاتها لا تفقد هويتها وخصوصياتها وانتمائها إلى وطنها الأصلي رغم توسع حقل نشاطها، إذ تبقى مرتبطة بثقافة دولته الأم، بل إن مسألة ارتباطها بالدولة الأم تغدو كذلك مسألة تمويل ووضع لإستراتيجياتها رغم طابعها الدولي.

كما للعولمة تفاعلات وعمليات جد معقدة، إذ تم عولمة internationalize عملية رسم السياسات الوطنية، فتعلمت الدولة– القومية أن تقتسم جزء من سيادتها مع المؤسسات الإقليمية والدولية وفي نفس الوقت فتح اقتصادياتها على الأبعاد الخارجية (الإقليمية والعالمية)، إذ أصبح من الضروري النظر للمنافسة الوطنية في إطار أوسع. ونجد أن التقدم التكنولوجي والاندماج الاقتصادي قد دفع بالدولة في اتجاه أكثر تطابقا conformity وتبني للمعايير أو للمقاييسstandards والسلوكيات العالمية؛ ففي المجال السياسي مثلا نجد انتشار قيم الديمقراطية كممارسة المواطنين لحقوقهم في انتخاب حكوماتهم، بينما نجد محاربة واسعة للممارسات السلبية الناتجة عن فساد الأنظمة، فالتجارب القريبة أثبتت أن الدول التي تخلت عن النظام الديمقراطي قد تعرضت لانتقادات

---

[1] غضبان، مبروك." بين العولمة والسيادة". نقلا عن: **الجزائر والعولمة**. مرجع سابق. ص ص 52–56

شديدة قد تصل إلى حد الثورة عليها وإسقاطها، أو إلى عقوبات يفرضها المجتمع الدولي.[1]

ومع هذا يمكن القول بثقل أثر العولمة على الدولة سواء بالمساس بسياساتها، مؤسساتها أو وظائفها، الأمر الذي أحدثت اضطرابات كبرى سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، فالدولة لم تعد السلطة الوحيدة لحماية وترقية مصالح الفقراء والمهمشين، وأصبحت المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أكثر مسؤولية في معالجة الاضطرابات داخل المجتمع.

وعموما فإن تأثير العولمة على الدولة يختلف حسب درجة اندماجها الاقتصادي وتعرضها لهذه الظاهرة ؛ إذ نجد أن الدول المتقدمة هي الأكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي ولديها صعوبات أقل في عولمة عملية صناعة قراراتها المحلية، فهي الأكثر تحضيرا لتبني والتكيف مع التوجهات، المعايير والممارسات العالمية وفوق هذا كله فهي ملتزمة committed بالإبقاء وحماية استقرارها السسيو سياسي، وكذلك الحفاظ على الإجراءات القانونية التي تسهل العمليات والأنشطة العالمية، أما الدول المنتقلة للعولمة فقد تواجهها مشاكل قصيرة الأمد كتعرضها لخسارة معتبرة في مناصب العمل نتيجة لانتقال الأعمال business خارج الدولة، إلى جانب تسجيليها لانخفاض في مداخل بعض المجموعات العمالية بما أن المنتجات والخدمات الأجنبية تنافس المحلية الغالية الثمن.

وأصبحت بعض الدول التي دخلت العولمة مثل المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، كوريا، سنغافورا، ماليزيا وتايلندا أبطئ في اندماجها في الاقتصاد العالمي وفي باقي المعايير الدولية، كما أخذت هذه الدول تكتسب تجربة معتبرة في دولنة صناعة قراراتها الداخلية وفي بناء قدراتها في التعامل مع متطلبات العولمة وفي تطوير قواعدها الهيكلية وبناء مؤسسات قادرة على تمثيل أحسن لقطاعاتها الاجتماعية، بينما نجد العديد من الدول النامية في مراحلها البدائية من الاندماج فهي مازالت تبحث عن سبل استقطاب والحفاظ على رأس المال والتكنولوجيا. فالعديد منها ما يزال يعاني من نتائج دخولها في حروب أهلية أو تعرضها للكوارث الطبيعية، أما بعضها فمازال يعاني من أثار تفاقم المديونية إلى

---

[1].Group of experts in united Nations Programme in Public Administration: **State And Globalization.** Available at: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan000557.pdf.

جانب عدم توفرها على الإمكانيات البشرية المؤهلة، فكثيرا منها لم يستطع ولحد الآن فهم كيفية إدماج سياساتها الداخلية وكيفية التعامل على المستوى الدولي. فلا يمكن لهذه الدول أن تكون قادرة على الانتقال بنجاح للعولمة.

3- الدولة بين اللامركزية، الاندماج والخوصصة

في الحقيقة إن مسألة ضعف الدولة واهتزاز مكانتها لم يكن أمام العولمة فقط وإنما كان قبل ذلك أمام سياسات مستها رغم أنها كانت نابعة عنها وبمحض أرادتها في الكثير من الأحيان. ومن هنا نريد التطرق وباختصار إلى مكانتها أمام اللامركزية الإدارية والسياسية وموجة التكتلات التي يعرفها العالم التي تبدأ اقتصاديا لتصل إلى الميدان السياسي، ثم سنحاول الإجابة على السؤال الذي مفاده: كيف هي وضعية الدولة أمام سياسات الخوصصة؟

لم تنحصر الإصلاحات التي قامت بها فرنسا من أجل تحقيق اللامركزية والتي أريد بها إعادة الاعتبار للمناطق المحلية فقط في فرنسا وإنما كذلك انتقلت إلى العديد من الدول كالولايات المتحدة في إطار ما يسمى بالفيدرالية الجديدة، حيث عملت على تأصيل وإعادة الاعتبار والأهلية للمناطق المحلية وإيطاليا التي أعطت للجماعات المحلية القاعدية مهام إدارية قوية ثم مع دستور 1978 في مع دستور 1978 في إسبانيا الذي أسس إلى نوع من شبه الفدرالية semi-federalism إلى بريطانيا مع سياسات الاستقلال المحدود في كل من إسكتلندا، الولز وشمال إرلندا أي Devolution مندو سنوات 1990 بعد إلحاح وطلب كبيرين من طرف الأحزاب الوطنية في هذه الأقاليم مندو السبعينيات من القرن الماضي.فإذا كانت السلطة المركزية قد لعبت دورا تطويريا واندماجي رئيسي، فإنها اليوم تجد نفسها غير قادرة هيكليا على تلبية طلبات الجميع وبالتالي قامت بتفويض جزء من صلاحياتها وقدراتها إلى هيئاتها المحلية، مما يحقق مبدأ استقلال الأشخاص المعنويون اللذين يصبحون أحرارا في التصرف حسب ما يحتاجون إليه فاللامركزية تعني الاستقلال والحرية عن الإدارة المركزية[1]، لكن هل تذهب اللامركزية إلى حد المساس بوحدة الدولة وهل تشكل بذلك خطرا عليها، لأنها تقوم على سحب جزء من مشروعية ومهام الدولة وبالتالي انكماشها في المركز؟

---

[1] Ali Sedjari. Op-cit. P 30

إنه يمكن حل هذا الإشكال المعرفي عند التفرقة بين ما يسمى باللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية التي تتجسد في تقوية مهام الجماعات المحلية التي لا يمكنها أن تخرج بأي شكل من الأشكال عن إطار السياسة العامة للدولة، فهي إن اضطلعت بمهام تسير الأمور المحلية التي تختلف حسب خصوصيات كل منطقة، إلا أن تسيرها سيبقى ينتمي إلى النموذج المركزي الذي لا يمكنه أبدا أن يعاكسه أو حتى يخرج عن إطاره، كما أن هذه الهيئات المحلية ليست في حرية مطلقة لأن وجود السلطة المركزية ملازم لها وذلك في شكل الموظفين التابعين للدولة أو روح القانون التي هي من اختصاص السلطة المركزية. أما اللامركزية السياسية التي تظهر في الشكل الفدرالي للدولة والتي لا يمكن للجماعات المشكلة لهذا الاتحاد أن تكون سيدة، أي لا يمكنها اتخاذ القرارات بكل سيادة، فالدولة وحدها تتمتع بحق السيادة خاصة في المجال الدولي.[1]

و رغم ما حققته اللامركزية في العديد من الدول خاصة الشاسعة وكثيرة السكان كالصين والهند ودول أمريكا اللاتينية وأنحاء أخرى من العالم، إلا أن هناك على الأقل ثلاثة سلبيات يمكن ملاحظتها:

أ- تزايد التفاوت واتساع الفجوة بين المناطق في نفس الدولة أي ما يسمى بالتفاوت الجهوي وهي قضية تثير الكثير من القلق، لكن من الممكن حلها كما يقول جاي شيلبر عن طريق تحرك وانتقال العمالة مثلا. إلا أن هذا الأمر يكون صعبا جدا خاصة في البلدان ذات الأعراف المختلفة؛

ب- عدم استقرار الاقتصاد الكلي، إذ يمكن للحكومة أن تفقد سيطرتها على السياسة الاقتصادية، لأن عدم الانضباط المالي المحلي والإقليمي أدى إلى تكرار الحصول على الكفالات والمساعدات من المركز كما يحدث في البرازيل مثلا؛

ت- المصالح الخاصة، إذ أن هناك خطر شديد في أن تقع الحكومات المحلية تحت سيطرة المصالح الخاصة لجماعات أو أفراد مما يؤدي إلا سوء استخدام الموارد أو تبذيرها وقد يمتد هذا إلى غاية سلطة الدولة[2]. ورغم ما قاله شيلبر من سلبيات، إلا أن

---

[1] Jacque Baguenard. **La Décentralisation**. Paris: Presse Universitaire de France.1994. P15

[2] جاي شسلبر. " **الدولة في عالم متغير**". مجلة التمويل والتنمية. العدد 03. سبتمبر 1997. ص 19.

اللامركزية تبقى آلية لتحقيق الديمقراطية في الدول وجعلها أكثر فاعلية ولا يمكنها –على الأقل الآن– أن ترتقي لتشكل وسيلة تفكيك الدولة ما دامت السيادة في يدها.

أما عن مكانة الدولة أمام سياسة الخوصصة والتي سوف نعالجها – أي الخوصصة– بشكل أكثر تعمقا في الفصل الثاني، فإننا يمكن القول أن هذه السياسة قد تعززت بعد فشل نموذج دولة الرفاهية Welfare STATE أو الدولة الرعوية –كما يسميها البعض– في الدول المتقدمة وتطبيق سياسات التعديلات الهيكلية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الدول المتخلفة، البنية على تقليص من إمكانية النشاط الحكومي وانكماش الدولة في وظائفها التقليدية كالأمن، العدالة، الدبلوماسية وصك النقود...الخ. وفي هذا المقام قدم هنري فهنر ثلاثة وضعيات ممكنة :

أ– للدولة أدوار مختلفة حسب حجم كل دولة ليس إقليميا وإنما التنموي.

ب– سلطة الدولة هي في تقلص أمام زحف السوق، لأنها لم تعد قادرة على تسير الاقتصاد.

ت– ونتيجة لهذا الزحف المتزايد للسوق فإن الأدوار التقليدية للدولة أصبحت تمارس من طرف فاعلين خواص مثل ممارسة وظيفة الضمان الاجتماعي والتعليم والصحة...الخ[1].

و أكثر من ذلك، فقد استعمل الليبراليون الأخلاق والفعالية من أجل تحرير مبادرة الكل سواء كان عاملا أو مقاولا أو مبدعا، إذ يرون أنه لا يمكن لأي فرد ينتمي إلى جهاز الدولة أن يحتكر هذه المبادرة ويحرم أي كان منها، فأهمية المنافسة الحرة كمبدأ طبيعي وأخلاقي في تسير المجتمعات تقود بالدرجة الأولى إلى إنكار أي نوع من المشروعية لتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي أي الإنتاج وإعادة توزيع الثروة، وبالتالي فعلى الدولة أن تنكمش وتكتفي بأدوارها التقليدية.

ويمكن الرد على هذا الكلام، باعتبار أن الهدف من تأسيس الدولة هو ضمان أمن ورفاهية المواطنين وأكثر من ذلك تحقيق العدالة بينهم، كما أن زحف السوق وانكماش الدولة قد يحول السيادة من يد الشعب إلى السوق، الأمر الذي يتنافى مع احترام العقد

---

[1] Henri Fhenner. ¨**Recule de l'Etat et nouvelles configuration du Pouvoir** ¨ Revue Problèmes Economiques. N 2612. Avril 1999. P 12

الموجود بين الحكام والمحكومين والذي يقود إلى الرجوع إلى الحالة الطبيعية التي تكلم عنها فلاسفة نظرية العقد الاجتماعي.

4- مبررات استمرارية الدولة :

رغم ما قيل عن زوال الدولة وانكماشها نتيجة للعوامل التي ذكر بعضها سالفا، إلا أنها اليوم في وضعية تمكنت من خلالها اكتساب مشروعية قوية يصعب تحويلها إلى مؤسسات تحت الدولة infra-étatique كالولايات في الدول الفدرالية والجماعات المحلية أو فوق الدولة supra –nationale كالشركات المتعددة الجنسيات أو المنظمات الدولية أو التكتلات الدولية..الخ. ومشروعية استمرار وبقاء الدولة تقوم على أساسين يعتبران قويان جدا في نظرنا وهما: الديمقراطية والجمهورية.

قد لا يفرقون الكثيرون بين الديمقراطية والجمهورية لأنهما عادة ما يتداخلان، فقيم الأولى مرتبطة بل متداخلة مع قيم الثانية ولا يمكن لأي الاستغناء عن الأخر؛ فالديمقراطية هي تهيئة وإعداد السلطات قصد ضمان الجمهورية، وكثيرا ما يعتبر الشعب الديمقراطية قيمة جمهورية وأن الجمهورية شرط مهم وأساسي لتحقيق الديمقراطية' يضم كلاهما قيمتان متميزتان وهما: الحرية والعدالة.و كثيرا ما برهنت الدولة القومية على قدرتها كإطار لممارسة الديمقراطية وتطبيق قيم الجمهورية ولا يمكن لأي إطار مؤسساتي مهما كان أضيق أو أوسع من الدولة أن يحل محلها في هذا المجال.

إنه من الصعب إزاحة الدولة من مكانتها نظرا للأدوار التي تقوم يها والتي تقوي مشروعيتها مثل إعداد وحماية العقود والتسوية بين الرغبات المختلفة بل حتى المتناقضة لمختلف الطبقات السسيومهنية المشكلة للمجتمع، أي بعبارة أخرى تحيق الديمقراطية. فإذا اعتبرنا أن المبدأ الأول للديمقراطية هو دفاع كل فرد أو كل جماعة عن مصالحها الشخصية، فإن الدولة بالتالي هي الإطار الأمثل لإعداد التسوية الاجتماعية تطرق عادلة.[1]فالديمقراطية التي ورغم أنها نظام حكم دولة ما، إلا أنها مند نشأتها في أثينا اليونانية إلى غاية الثورة الفرنسية بقيت متمثلة في الحرية السياسية، كأنها أحد أوجه استقلال وحرية الإنسان بدون أن تكون المشاركة الشعبية في ممارسة السلطة ضرورية [2]،

---

[1] Ali Sedari. op-cit. P 41 S. Arme**. Existe –il des Normes Supra-Constitutionnelles?** Tiré

[2] George Burdeau. **Traité de Science Politique**. Paris: LGDG. 1984. P 54

إذ كانت فبالنسبة للبعض مجرد قيمة يصعب تطبيقها تقوم على حث البشر على الاهتمام بمصيرهم، الأمر الذي يتطلب حرية سياسية بل حتى المطالبة بتحقيق العدالة التي ما هي إلا صورة للديمقراطية الاجتماعية، ثم وصلت إلى غاية المطالبة بالمشاركة في النشاط والنمو الاقتصادي، أي ما يسمى بالديمقراطية الاقتصادية.

وعرفت الديمقراطية كذلك على أنها نظام يضمن التميز بين الحكام والمحكومين بواسطة الانتخابات الحرة، وهي مقترنة بالتعددية والحق القانوني للأقلية لمعارضة الحكومة، وتشترط المساواة بين المواطنين سواء في الترشح للوظائف الانتخابية أو في أداء مهمة الانتخاب. وتتأسس الديمقراطية في بواسطة اعتراف الدولة بمختلف الصراعات الجماعية وتنظيمها لحرية التعبير.و يكد ذلك آلان توران Alain Touraine، عندما يقر بأن الديمقراطية هي الاعتراف بتعدد مصالح الجماعة الاجتماعية وتسير هذه المصالح في شكل موحد، فأصبحت الديمقراطية ضرورية في غياب القواعد التقنية على الجمع بين ضرورتين متكاملتين ومتعاكستين: تركيز الاستثمار، وإعادة توزيع ناتج النمو. فالديمقراطية إذن هي إعداد للتسوية السلمية بين المصالح الجماعية المتناقضة وبين القواعد والقوانين المشروعة أي التي تحترم من طرف الجميع.[1]

ومن خلال هذه التعاريف المتقاربة للديمقراطية نجدنا نتساءل هل أنها يمكن أن تتحقق بدون وجود دولة قادرة على تحقيق على الأقل التسوية بين المصالح المتناقضة للجماعات الاجتماعية؟ وهل يمكن للمؤسسات ما فوق الدولة Supranational أن تكون ديمقراطية مثل مؤسسات الدولة؟

وكرد على هذه التساؤلات يمكن القول بأن تطور المجتمعات البشرية في شكل الدولة- الأمة لم يكن وليد الصدفة، وإنما كان سيرورة ملازمة للديمقراطية ولإعداد التسوية الاجتماعية السلمية والمشروعة، فاللامركزية مثلا ترتكز على نوع من الديمقراطية يختلف عن الذي هو منظم على المستوى الوطني، لأنها تعود إلى نوع معين من العلاقات بين الأفراد، يتجاهل الفرق والتباعد بين ما يضمن حرية التعبير من الخلافات الاجتماعية التي قد تنشأ نتيجة لاستعمال الكلام الحاد، بمعنى أنها لا تفرق بين حرية التعبير والمزايدة في الكلام الذي قد يؤدي إلى حد التجريح.

---

[1] Alain Touraine. **Qu'es-ce que la Démocratie.** Paris: Fayard. 1994. P 171

أما على مستوى المؤسسات التي تجاوزت حدود الدولة مثل الاتحاد الأوروبي الذي هو في طريق الاندماج الفدرالي، فإنه يمكن القول بأن مؤسساته تعاني من عجز ديمقراطي حتى وإن كان هناك برلمان أوروبي مثلا إلا أنه لم يرتقي إلى مستوى البرلمان العادي المكلف بالتشريع ومراقبة الحكومة. فرغم أن معاهدة ماستريخ Maastricht لسنة 1993 قد عززت دوره عن طريق تقوية وسائل الرقابة عن طريق اللجان، إلا أن هذا لم يعطيه لحد الآن نفس الوظائف التي يضطلع بها أي برلمان في دولة ديمقراطية.و الأزمة الحالية التي يعاني منها منطقة الأورو تقود إلى إعادة التفكير من جديد في مصداقية وقوة هذا الإتحاد.

أما الجمهورية التي هي كذلك مجموعة من القيم المرتكزة على المساواة في المعاملة والتعبير كشرط مهم لتجسيد هذه المساواة، لا تختزل فقط في شكل الحكم المخالف للملكية، بل يقصد بها تلك القيم والمعايير المتمحورة حول مبدأ المساواة حتى وإن كنا في نظام ملكي. وفي هذا الموقف يقول مونتسكيو Montesquieu أن الملكية يمكن أن تصبح جمهورية إذا أبعدت كل أنواع القهر وأعطت كل واحد وسائل وإمكانية النجاح حسب قدراته ومميزاته الشخصية[1]. وأكبر مثال على ذلك النظام الملكي في بريطانيا الذي يعتبر من أكثر الأنظمة ديمقراطية وتحقيقا للمساواة في الفرص في العالم، فالجمهورية بالنسبة لنا هي قيمة أكثر منها شكل حكومة. أما بالنسبة لتوران Touraine فإن ثقافة الجمهورية على النمط الفرنسي تبحث قبل كل شيء على وحدة الأمة حول مشروع عقلاني قائم على المساواة في المعاملة بين المواطنين وبعيدا على تقاليد التميز والامتياز. فالجمهورية عند مونتسكيو لا تقوم على إبراز المصالح والتعبير عنها وإنما ترتكز على مبدأ الفضيلة السياسية التي تعني حب الوطن وحب المساواة. وهذا ما يميز الدول المعاصرة سواء كانت جمهورية الشكل أو ملكية لأن حتى بالنسبة لهذه الأخير فإن الملك يؤسس للسلطة على أساس عقلاني وهو الوطنية [2].

عليه فالجمهورية تقوم على أساس المساواة المجسدة في شتى الدساتير والمكررة في عدة ومواطن وصور ك: المساواة أمام الضرائب، المساواة أمام العدالة، المساواة في

---

[1] Yves Guchet. **Histoire Des Idées Politiques**. op-cit.p 375.
[2]Alain Touraine. op-cit..P 185

الانتخابات، المساواة في تقلد الوظائف العمومية، المساواة أمام القانون الجنائي...الخ. ولا يمكن أن تتحقق هذه العدالة التي ترتكز على المساواة، إلا في إطار مؤسساتي قادر على حمايتها وإدخالها في تسيير شؤون العامة، وهذا الإطار القوي والسيد لا يمكن أن يكون سوى الدولة، فما تزال لحد الآن القالب الوحيد والمحبذ للممارسة الديمقراطية وتجسيد قيم الجمهورية ولا يمكن لمؤسسات أخرى سواء كانت فوق الدولة أو ضمن مؤسسات اللامركزية أن تنوب عنها في ذلك، كما تبقى كذلك الإطار الداخلي العام والأساسي للممارسة الحياة السياسية فهي الوحدة الكبرى الشاملة للسياسة.

المبحث الثاني: التنمية: دراسة نظرية

نحاول في هذا المبحث التطرق لدراسة إشكالية التنمية من الناحية النظرية. وذلك من خلال مطلبين أساسين:

المطلب الأول: وسنعالج فيه مفهوم التنمية وذلك من خلال :

تعريف التنمية، أسباب التخلف، كيفية إحداث التنمية، العلاقة بين التنمية والديمقراطية والتطرق للحكم الراشد كمتطلب ضروري لإحداث التنمية؛

أما المطلب الثاني وخصصناه لتفسير بعض النظريات التنموية ك: النظرية الليبرالية؛ النظرية الاشتراكية والتيار الفكري لدول العالم الثالث

المطلب الأول: مفهوم التنمية

إن فكرة التنمية التي أول ما ظهرت في شكلها الاقتصادي قديمة، إذ تعود إلى الفكر الكلاسيكي خاصة مع أدم سميث في كتابه " بحوث في طبيعة وأسباب ثروة الإمم" ثم بعده الفزيوقراط الفرنسيين، ففكر كرل ماركس، ثم كذلك في فكر جوزاف شمبيتر في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية لعام 1991. وكان فكر هِؤلاء قد تمحور حول البحث في معيشة الشعوب، كثافتهم وكيفية تحقيق أمنهم وخاصة في كيفية مواجهة الكوارث الطبيعية التي تصيبهم إلى جانب الحروب والأوبئة[1].لكن المفهوم الاقتصادي الحالي للتنمية لم يعرف إلا مع مطلع الثلاثينيات من هذا القرن مع الدراسات الكمية التي قام بها كولين ج كلارك، حيث أدرك من خلالها المفكرون الاقتصاديون بأن معظم البشرية لا تعيش في نظام اقتصادي رأسمالي متقدم، ثم بدأت تظهر الكتابات المتعلقة بمفهوم التخلف والنمو من قبل الكتاب الاقتصاديون الرأسماليون الذي يقوم فكرهم على الاقتناع الكامل بالنظرية الغربية للنمو بعد الحرب العالمية الثانية، والتي قدمت توصيات، برامج، سياسات وأساليب عمل للمجتمعات المتخلفة التي يعتقد أنها بإمكانها تحقيق النمو المنشود فقط إذا ما التزمت بهذه الأفكار.[2]

---

[1] Bernard Guerriem. **Dictionnaire d'Analyse Economique**. Paris: Editions le Découverte. 1997.p 20

[2] newschool."**Economic Development**". Available at: http://cepa.newschool.edu/het/schools/develop.htm

1- التنمية وأبعادها:

التنمية لغة تعني " الرعاية المبذولة من أجل تحقيق اكتمال أطوار نمو الشيء وبلوغ كماله. وهي لا تبتعد عن هذا المعنى في اللغات الأخرى كالفرنسية والإنجليزية.[1] إذ تعرف على أنها "عملية تراكمية متواصلة ومتحكم فيها اجتماعيا لنمو قوى الإنتاج...تتم على قاعدة تحولت بنيوية عميقة، تسمح بإبراز القوى والأولويات كما ونوعا والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين حيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط مسيرة وإنجاز مهام التنمية."[2] كما أنها تلك الجهود التي تسعى إلى تطوير وتحسين الاقتصاد ونمط معيشة جماعة معينة سواء / أو عن طريق خلق مناصب شغل دائمة وزيادة مداخيل الأفراد والتقليل من فرض الضرائب عليهم، وهي خيرات متوالية ومتمفصلة من أجل خدمة الأفراد والجماعات، فالتزايد في هذه الخيارات كان وما زال المشروع الهام للتنمية.

ومع تنامي الوعي في سنوات السبعينيات لدى كل من الدول النامية والمصنعة على السواء بأن بعض التغيرات الاجتماعية التي صاحبت النمو الاقتصادي لم يكن مرغوب فيها، فأصبح التركيز أكثر على الاهتمام بالتأثيرات النمو على هذه العوامل الاجتماعية. وعليه باتت التنمية تعني بالنسبة للعديد من المفكرين الاقتصاديين وعلماء السياسية والمسئولين الحكوميين :الزيادة في الدخل الفردي أو زيادة إجمالي الناتج القومي؛ إذ يعرفها فرانسوان بيروFrançois Perrouxمثلا على أنها "مجموعة من التغيرات التي تحدث في الهياكل الداخلية والعادات الاجتماعية التي تسمح بزيادة حقيقية في الناتج القومي"[3] ؛ مع شرط تفوق معدل النمو الدخل القومي على معدل نمو السكان قصد ضمان استمرارية الزيادة في متوسط الدخل الفردي؛ وأن تركيز التنمية على قطاعات اقتصادية هامة تعبر عن التقدم وتمثله. فهي كما أقر كين ديبرجي زيادة في الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات القائمة أو التي

---

[1] سعيد الحضري. **الفكر الاقتصادي العربي في التنمية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1990. ص 21

[2] طلال البابا. **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث.** بيروت: دار الطليعة.1983.ص ص 73-74

[3] Alain Beione، Christine Dello et les autres. **Dictionnaire des Sciences Economiques**. Paris: Armond Colin. 1995. p99

ينتظر إنشاءها، وهي العملية التي تستخدمها الدولة الغير مكتملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقق بمقتضاها زيادة في دخلها القومي وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد منه.[1] من حيث أن هذه الزيادة تغير في أحجام الادخار العائلي ومنه القومي والزيادة في التراكمات الرأسمالية وبالتالي في التقدم التكنولوجي مما يصاحبه تقدم في التنظيمات والمؤسسات وطرق ووسائل الاتصال وفي مستويات الصحة العامة وبالتالي تحسن في مستوى التعليم وارتفاع متوسط الأعمار، إلا أنه من الضروري الاستمرار في هذه الزيادة، بمعنى أن أي زيادة أو توسع قصير الأجل يحدث نتيجة لدورة تجارية غير عادية كارتفاع سعر البترول بالنسبة للدول المصدرة لهذه المادة وخاصة تلك التي يرتبط دخلها القومي بشكل كبير عليها ولا يمكن اعتبارها تنمية اقتصادية، لأن المهم في مفهوم التنمية هو الاتجاه التصاعدي في الناتج القومي لفترة طويلة.

و مع أهمية الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي في إحداث التنمية، إلا أن هذان العاملان لا يضمنان العدالة الاجتماعية التي هي من أهم مقوماتها، والتي تتطلب تدخل للدولة عن طريق تشريعات تهدف إلى إعادة توزيع للثروة، فينقص من المداخيل الميسرة ويزيد من المداخل الحدية.إذن أن المفهوم الحديث للتنمية يتطلب إدراج الرفاهية الاقتصادية مع الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي[2]، وأكثر من ذلك فلم تعد كافية حتى وإن اقترنت بجانب سياسي يدعمها ويكملها، إذ أصبح من الضروري الحديث عن شقها الاجتماعي القائم على العدالة في توزيع الثروة. وكان ت. ي شلتز من الأوائل الذين تخلوا عن الاهتمام بتراكم رأس المال المادي وضرورة التأكيد على مطلب رأس المال البشري: أي الاهتمام بالتعليم والتدريب وتحديد مشكلة هجرة الأدمغة من دول العالم الثالث إلى الدول المتقدمة. ثم تأكدت هذه الفرضية أكثر مع أعمال دودلي سايرز سنة 1969 عندما أسقط الاهتمام الزائد بالنمو الاقتصادي في نظرية التنمية، التي هي بالنسبة له ظاهرة اجتماعية تقوم على القضاء على الفقر، البطالة، اللامساواة. ومن هنا بدأ الاهتمام بالنمو الديمغرافي، التمدن التحول الزراعي، التعليم، الصحة كأسس بنيوية للتعريف الجديد

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية.و آخرون. **مقدمة في التنمية والتخطيط**. بيروت: دار النهضة العربية.1982. ص 47.

[2] صلاح الدين نامق.**اقتصاديات التنمية**. القاهرة: ديوان العيد الصغير. (ب، س، ط). ص 240

للتنمية[1]. وتبلورت هذه الأفكار أكثر عندما أصبح الحديث أكثر عن التنمية البشرية التي هي عبارة عن تنمية طاقات البشر ورفع مستوى معيشتهم المادي والمعنوي عبر الزمن، ويعني هذا المفهوم ضرورة حصول الفرد على جميع احتياجاته المادية من غذاء وكساء ومسكن لائق والتعليم الذي يكسبه مختلف المهارات التي تمكنه من العمل، ومستوى صحي يمكنه من العمل الخلاق والإبداع، بالإضافة إلى تمتعه بالحرية السياسية والاجتماعية وحرية الإبداع وحقه في الاستمتاع بوقت فراغه والمشاركة السياسية والاجتماعية. معنى ما تقدم أصبح من الضروري إدخال الجوانب الاجتماعية والثقافية، كما أصبح من الضروري تواصل التنمية بين الأجيال واشتراط ربط العلاقة بينها وبين الحرية.

و يعتقد أن التنمية البشرية ليست ثابتة بل هي متغيرة، بتغير في احتياجات البشر مع الزمن، كما أن قدرات الفرد تتم بشكل مستمر على نحو يمكنه من رفع مستوى معيشته بشكل دائم والتطلع المتواصل لحياة أفضل، ولهذا يعرفها تقرير التنمية البشرية الذي يعده ويصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية على أنها :عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فإن الخيارات بلا حدود وتتغير مع مرور الوقت، أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة أبعاد هي:

أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل؛

وأن يكتسبوا المعرفة؛

وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة.[2]

غير أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد، فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس، وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الابتكار والإبداع واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي وضمان حقوق الإنسان.و أبعد من ذلك، فيمكن الحديث عن التنمية الإنسانية المستدامة التي تتلخص مؤشراتها في توسيع

---

[1]Newschool, Op.cit.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "**تقرير التنمية البشرية ل2003.أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفارقة البشرية**".(ترجمة غسان غضن وآخرون)، بيروت، مطبعة كركي، 2003، ص 105.

قدرات الناس وخياراتهم والتعاون والعدالة في توزيع الثروة والاستدامة أي التواصل في العيش الكريم والأمان الشخصي دون خوف أو تهديد إضافة إلى الحرية والحق في التعليم واكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرأة من الوصول إلى المناصب العليا والحكم وهي مؤشرات نوعية لا تتحقق إلا بنظام إدارة حاشد يضع السياسات ويسعى لتطبيقها. إن مواجهة قضايا التنمية تتطلب الاعتراف للفرد بحقوقه وتمكينه من المشاركة الجادة والفعالة في عملية اتخاذ القرارات التي تعنيهم.

و عموما يمكن القول بأن مفهوم التنمية قد مر بأربعة مراحل: الأولى تم التركيز فيها على النمو الاقتصادي وفي المرحلة الثانية على التنمية البشرية والثالثة على التنمية المستدامة وفي المرحلة الرابعة على التنمية الإنسانية بمعناها الشامل. واقترن هذا التطور بإدخال مفهوم الحكامة في أدبيات الأمم المتحدة ومؤسسات برتن وودز ويعتبر مفهوم التنمية البشرية المستدامة الأكثر قبولا في الوقت الحالي، إذ لم يعد النمو الاقتصادي غاية في حد ذاتها وإنما وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، كما أن التنمية الاقتصادية لم تعد كافية كذلك حتى وإن اقترنت بجانب سياسي يدعمها ويكملها، ولكن من الضروري إدخال الجوانب الاجتماعية والثقافية. كما أصبح من الضروري إدخال ضرورة تواصل التنمية بين الأجيال واشتراط ربط العلاقة بينها وبين الحرية.

و يمكن القول بأن مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة قد تتلخص في توسيع قدرات الناس وخياراتهم والتعاون والعدالة في توزيع الثروة والاستدامة أي التواصل في العيش الكريم والأمان الشخصي دون خوف أو تهديد إضافة إلى الحرية والحق في التعليم واكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرأة من الوصول إلى المناصب العليا والحكم وهي مؤشرات نوعية لا تتحقق إلا بنظام إدارة حاشد يضع السياسات ويسعى لتطبيقها. إن مواجهة قضايا التنمية تتطلب الاعتراف للفرد بحقوقه وتمكينه من المشاركة الجادة والفعالة في عملية اتخاذ القرارات التي تعنيهم.

وقد ألصقت بالتنمية عدة صفات التي أعطتها مفهوما خاصا كالتنمية المحلية والتنمية المستدامة.

أ- **التنمية المحلية:** وهي عملية إثراء وتميز للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في

منطقة معينة انطلاقا من التعبئة والتنسيق بين مواردها وطاقاتها[1]، ومثال التنمية المحلية نجده في السياسات التنموية المخصصة للهضاب او الجنوب الجزائري. وقد ارتبط مفهوم التنمية المحلية بالحكم الراشد المحلي الذي يقوم على التسيير الجيد والرشيد وإلى استعمال عقلاني للمال العام والذي يهدف لتحقيق نتائج مرضية بالنسبة للمواطنين المحلين . فهو تمكين للسلطات لمتابعة رؤاها ومشاريعها بطريقة فعالة إلى جانب تزويد تلك الرؤى بآليات الرقابة وإدارة الأخطار والأزمات وهي مهمة جدا للمواطنين اللذين ينتظرون من السلطات ضمان أعلى درجة من الخدمة[2].

و يقصد بالحكامة المحلية نظام حكم لمختلف المستويات والدرجات الإقليمية في الدولة الفدرالية أو الموحدة التي تتبنى التنظيم اللامركزي كأسلوب في تسير إدارتها العامة. ويعرفها الاقتصادي Bernard Pecqueur المتخصص في التنمية المحلية على أنها سيرورة مؤسساتية وتنظيمية قصد بناء توافق وانسجام بين مختلف نماذج التنسيق بين الفواعل المتقاربة جغرافيا قصد حل المشاكل التي تواجه أقاليم الدولة.كما يمكن ذكر تعريف القاموس النقدي اللاإقليم الذي يعرفها على أنها " في تعريفه الحالي فإن هذا المصطلح يشير إلى طريقة الحكامة التي لم تعد تعطي الأولوية لفن الحكم وتقنيات العمل السياسي التنفيذ وإنما للعلاقة بين الحكام والمحكومين لاسيما بين الدولة والمجتمع المدني.[3]كما تعرف على أنها كيفية الحكم التي تتبعها بها هيئات الحكومة المحلية لضمان قيامها بالفعل الصحيح، وبالطريقة الصحيحة لصالح المواطنين الصحيحين في الوقت الصحيح بكل شفافية وإمكانية للمحاسبة والرقابة، وتنطوي على الأنظمة، العمليات، الثقافات والقيم التي تحكم وتراقب عن طريقها هيئات الحكومة المحلية، والتي يمكن من خلالها كذلك مراقبتها ومحاسبتها من طرف المحكومين.

و قد حددت العناصر الحكامة الرشيدة المحلية ب:

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة المركزية إلى مستويات محلية وفق للقانون.
- لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بالأنشطة على المستوى المحلي.

---

[1] Laure Jansky Cabart. **Le Développement Economique Local**. Paris: Presse Universitaires de France. 1996.p 04

[2] CIPFA. "**Good Governance in Local Government**". Available at: www.cipfa.org.u\pt\cosultations.cfm

[3] Wikipedia. **gouvernance territoriale.** Voir le site: http//www. wikipedia.mht.

- مشاركة حقيقية للمواطنين في صنع القرار.
- تهيئة ظروف خصصة القطاع الاقتصادي المحلي.[1]

وتستمد الحكامة المحلية من الحكامة السياسية وهي بذلك تشير إلى أشكال من التنسيق بين مجموعة من الفاعلين كالتعاون، التحالف، الشراكة...الخ، إذ تعتبر نظرة جديدة لإقليم في إطار تنمية اقتصادية، اجتماعية وبيئية. فهي تشير إلى عملية مشاركتية لبرامج ومشاريع التنمية المحلية والتي تهدف إلى وصول الجميع للحصول العادل والمتساوي للخدمات الأساسية ك: الصحة، الماء، التعليم، السكن...الخ. ولم يعد النشاط العمومي المحلي فقط من اختصاص سلطة واحدة محلية أو وطنية وإنما يشرك فاعلين آخرين غير الدولة في عملية إتحاد القرار. كما تقوم على حسن انتخاب أعضاء المجالس وثقة المواطنين فيهم وكذا القدرة على توظيف أكفئ الموظفين، وتقوية الثقة والمصداقية في القطاع العام ومنه يمكن تلخيص الحكامة الرشيدة في :

- التركيز على الأهداف المسطرة مسبقا من طرف السلطات والنتائج المرجوة من طرف المواطنين.
- على أعضاء المجالس والموظفين العمل للوصول إلى تحقيق الأهداف المشتركة عن طريق تحديد المهام ووضوح الأدوار.
- ترقية وتشجيع قيم السلطة وتوضيح قيم الحكامة الرشيدة عن طريق الممارسة والسلوكات.
- اتخاذ القرارات بكل شفافية والقدرة على إجارة الأخطار.
- تطوير قدرات وكفاءات أعضاء المجالس لتفعيلهم وضمان فعالية الموظفين.
- إمكانية المواطنين المحلين القيام بعملية الرقابة الفعالة.

ب- التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في المؤتمر الأول للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المنعقد في ستوكهولم سنة 1972، ثم تبلور المصطلح أكثر في مؤتمر ريو سنة 1992. وقد تم شبه إجماع دولي حول مفهوم هذا المصطلح بإعادة دمج جوانب كيفية

---

[1] طاشمة بومدين. **الحكم الراشد ومشاكل بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**. من http://www.univ-chlef.dz/seminaire/seminaire_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_29_pdf

خاصة بالنمو مع الإصرار على ضرورة الحفاظ على نفس هذه شروط لأجيال اللاحق.[1] بمعنى أن التنمية المستدامة تهتم بعنصر الاستمرارية والحفاظ على حق الأجيال المستقبل في الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة وبالتالي تستدعي الوقوف عند حدود معينة في توظيف هذه الموارد.

كما عرفت التنمية المستدامة على أنها التوازن بين إشباع احتياجات الإنسان مع حماية البيئة الطبيعية على أساس أن هذه الاحتياجات ليست آنية أو مرتبطة بالحاضر فقط وإنما مرتبطة بالمستقبل البعيد. بمعنى ضمان قدرة أجيال المستقبل على إشباع حاجاتها.وينقسم هذا المفهوم إلى أربعة أبعاد: البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، البيئي والمؤسساتي.

ث- **التنمية السياسية :**

لقد دخلت على أدبيات التنمية محاولات لتحليلها ومن ثم تعريفها من منظور سياسي، على اعتبار أنه من "مؤشرات التنمية التكامل والانصهار السياسي والديمقراطية، ومنه فقد تعني التنمية بمفهومها السياسي توفير الاستقرار السياسي الذي لا يعني أبدا الجمود وإنما يرتبط بخلق مناخ ملائم للتخطيط وتوجيه مسار التغير الاقتصادي والاجتماعي والسيطرة على البيئة والقدرة على حسن استخدام الموارد "[2].و تستفسر التنمية السياسية من خلال علومها وفروضها عن التشابه والاختلاف بين النظم السياسية، تعدد السلطة السياسية وخلفياتها الفكرية والتاريخية والثقافية بحثا عن التغير أو التطور داخل بنية هذه السلطة ومن تم مساعدتها لتتجاوز مواقعها وأطرها وسياقها التاريخية والاجتماعية، ومنه يشكل البحث عن النموذج السياسي الذي يجب الوصول إليه، فتقترن الاجتهادات لذلك ففي الغرب يعتبرون أن نموذجهم السياسي هو الأفضل والأمثل، أما في العديد من أنحاء العالم تمضي مراكز البحث وكليات العلوم السياسية في البحث عن النموذج الذي يتماشى

---

[1] ZAHIA Moussa. <**les Modes de Gestion Des Services Publics Locaux**> ،séminaire sur la gestion Des collectivités Locales، université de Constantine ،du 9 au 10 janvier 2008.

[2] أسامة عبد الرحمان." **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**." مجلة سلسلة عالم المعرفة. العدد 57. ص 14

وشخصيتهم الحضارية والثقافية وميراثهم التاريخي[1].

ويختلط مفهوم التنمية السياسية بمفاهيم أخرى كالتحديث السياسي، الانفتاح السياسي، الإصلاح السياسي، الانتقال السياسي والديمقراطية. ومنه وضعت عدة تعاريف لهذا المفهوم :فمنهم من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع؛ ومنهم من ركز على بنية الأجهزة والهياكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة/ ومنهم من اهتم بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي؛ ومنهم من اهتم باستقرار النظام السياسي ومدى الشرعية التي يتمتع بها.فالتنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البني السياسية ووهي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية، وتعبر كذلك على قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية، وهي بذاك عملية بناء الديمقراطية فأصبحت مرادف لها، وبات قياسها على أساس الخطوات التي تخطوها الدول الغير ديمقراطية في هذا البناء. كما قد يختلط مفهوم التنمية السياسية بمصطلحات عديدة كالتغير الذي يعني بصفة عامة الانتقال من وضعية إلى أخرى دون التأثير على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغير أ يؤثر على العملية والبنية معا.

و كثيرا ما يقترن مفهوم التنمية بصفة عامة والتنمية السياسية بصفة خاصة بمفهوم التحديث السياسي الذي يقصد به تلك العمليات التي تتعلق بنواحي التجديد في مجال البنى والمؤسسات القائمة من جهة وفي مجال الثقافة السياسية من ناحية أخرى"[2] وهو تغير في القيم والمعتقدات والبنى بما يضمن التحول نحو المجتمعات الحديثة، ويشترط في عملية للتحديث السياسي مجموعة شروط أهمها: ترشيد بناء السلطة، تمايز البنى والوظائف السياسية، تدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي، انتشار قيم المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع.

لقد ظهر في ستينات هذا القرن عدة اتجاهات حاولت تفسير وتصور المسار والنموذج الأمثل لتنمية دول العالم الثالث: فمنهم من يرى على أن عملية التحديث هي

---

[1] عز الدين دياب " **التنمية السياسية في الوطن العربي الضرورات والصعوبات**، مجلة الفكر السياسي. العدد. ص 12

[2] عبد الحميد الزيات. **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، مصر: دار المعارف الجامعية. 2002، ص 94

تفاضل وظيفي مستمر في البناء الاجتماعي غير قابل للتفكك، يتطلب اندماج اجتماعي قائم على مرتكزات ومعايير أخلاقية وثقافية للتحديث والتنمية وميكنزمات للتبادل كالسوق والانتخابات والجهاز البيروقراطي معتمدا في ذلك على النموذج الأمريكي كنظام أمثل ومرجعية يجب العودة إليها متناسيا الفروقات التاريخية والاجتماعية والثقافية الجوهرية بين هذا النموذج وخصوصيات دول العالم الثالث.أما الاتجاه الثاني فهو يربط بين عملية تحديث المجتمعات الليبرالية بالديمقراطية وتحول شامل لنظم القيم التقليدية، في حين يرى الاتجاه الثالث عملية التحديث على أنها عملية تكاملية بين العناصر التقليدية والعناصر الحديثة. أي أنها سيرورة تجرى في إطار الاستمرارية الاجتماعية.[1] أما سموال هنتيقتون **Samuel Phillips Huntington** فقد أعطى في كتابه المشهور Political Order in Changing Societiesنظرية جديدة للتحديث السياسي تنتقد النظرة المتعارف عليها والتي تقر بأن التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تحققه الدول المستقلة حديثا سيقود بالضرورة إلى تأسيس ديمقراطية مستقرة. إذ كان يرى بأن المجتمعات العصرية هي مجتمعات معقدة وغير منظمة، وبالتالي إذا لم تواكب عملية التحديث الاجتماعي التي تسببت في إفتقاد التنظيم عملية تحديث سياسي ومؤسساتي تهذف إلى خلق مؤسسات سياسية قادرة على تسير توترات the stress التحديث، فإن النتيجة قد تكون عنيفة جدا[2]. وقد أعطى هنتقتن مقومات الثلاثة للتحديث السياسية التي هي: ترشيد السلطة، تمايز المؤسسات والوظائف السياسية والمشاركة السياسية. واعتبر أن التغير السياسيى ناتج عن العلاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسة السياسية قصد تحقيق الاستقرار السياسي. إذن فقد لعب هنتقتن S. Huntington في الفصل بين التنمية السياسية والتحديث الاجتماعي. وتكلم عن التدهور السياسي وأن المؤسسات قد تتفكك وتنهار كما يمكنها أن تنضج وتتطور، رافضا الربط بين التصنيع والتنمية السياسية وركز على التفاعل المتبادل بين العمليات الاجتماعية المصاحبة للتصنيع من ناحية قوة واستقرار أو ضعف الكيانات السياسية التقليدية أو الحديثة من ناحية أخرى. ويرى هنتقتن S. Huntington أنه يمكن للتنمية السياسية القائمة على المؤسسات أن تتمتع بمستوى عالي من التكيف والتعقيد

---

[1] عبد الحميد الزيات. مرجع سابق. ص 250

[2] Wikipedia، ." **Samuel Phillips Huntington**". Available at**:** .http://en.wikipedia.org/wiki/samuel_P._huntington

والتماسك.

ولقد اهتم الكتاب الأوائل للتنمية السياسية بالتعرف على الخصائص المميزة للمجتمعات المتخلفة أكثر من مراحل تطورها والتركيز على دوافع التنمية. ورغم محاولة البعض للبحث في المراحل التي مرت بها المجتمعات المتطورة لتحقيق التطور كما فعل روستو RUstow واحتمال حدوث الأزمات التي تصادف هذا التطور، إلا أن الفضل يعود لباي LuCian Pye الذي كان سباقا في تحليل مفهوم التنمية السياسية ودراسة أزماتها كأزمة التعرف على الهوية والشرعية والتكامل والتوزيع.و قد ذكر كينيت أورجالسكي أربعة مراحل لتحقيق التنمية السياسية مركزا في دراسته على التجربة البريطانية وهي:

- الإتحاد السياسي الذي يهدف لمركزة السلطة في يد الدولة.
- التصنيع بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الرفاهية إيصال ثمار التنمية للجماهير.
- حصول الأشخاص على مستويات مادية مرتفعة.

و قد تزامن هذه الدراسات الأولى للتنمية السياسية مع تطور في المناهج المستعملة انطلاقا من المنهج التأسيسي الذي ركز على دراسة أجهزة الحكم الشرعية ودور الجهاز الإداري فيه. وقد أكد من خلاله العديد من الكتاب أن وظيفة التنمية الاقتصادية هي بالأساس تحقيق التنمية السياسية مؤكدين على عدم قدرة النظام السياسي على تحقيق أهدافه دون تعبئة جماهيرية وإشراكهم والأخذ بعين الاعتبار خصائصهم الشخصية.

و رغم عدم قدرة إنكار العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية في تشكيل التنمية السياسية، إلا أن هذه الدراسات لم تستطع معرفة مدى تأثير كل عامل منها واعتبرت أن التنمية السياسية متغير تابع مرتبط بموجة التصنيع أو القومية أو الديمقراطية.كما ساهم ريقز FRED W.RIGGS في التميز بين التغير التكنولوجي والتغير الثقافي وأن المؤسسات السياسية تتصل بالمسائل التكنولوجيا أكثر من المسائل الثقافية، كقيام الأحزاب السياسية هو مسألة تكنولوجيا بالنسبة له. ويرى ريقز أن التنمية السياسية يمكن أن تقع في ما أسماه بفخ التنمية developmental trap المتمثل في عدم وجود التوازن بين المساواة والقدرة مادامت السياسة قد اتخذت شكل النضال بين اليمين

واليسار، ولهذا فقد تغلب أهداف القدرة أهداف المساواة أو العكس ولم يحدث هذا التوازن إلا في الأنظمة الغربية. ويرى أن التركيز القوي على تأسيس الدولة institutionalisation قد يصبح في حد ذاته فخ تنمويا مستشهدا بالمثالين الصيني الذي ركز على شمولية النظام ومركزيته ومثال الهند التي ركزت على الخصوصية واللامركزية.[1]

و قد أخذ مفهوم التنمية السياسية عدة أبعاد منها: الجغرافيا، اللغوية، الغائية والوظيفية. فمن حيث الجغرافيا فهي تشير إلى العملية السياسية في الدول النامية أو الغير متطورة دون تحديد أي خصائص معينة بل فقط يكتفي بالمجال الجغرافي. أما من الناحية اللغوية فتربط التنمية السياسية بالتحديث بصفة عامة، فتعرف على أنها التحديث السياسي أي الانتقال من الملاحلة التقليدية إلى المرحلة العصرية الصناعية، وبالتالي فهي ما ينتجه التحديث السياسي. أما من حيث الغاية أو المقصد فنعني بها الانتقال نحو تحقيق أهداف النظام السياسي من تحقيق الديمقراطية، الاستقرار، التعبئة، المشاركة، الأمن....الخ. ويبقى الجانب الوظيفي الذي يقصد من خلاله من التنمية السياسية اكتساب النظام ما تتميز به العملية السياسية في المجتمعات الغربية من تخصيص في الأدوار وفصل بين السلطات وفصل الدين عن السياسة، بمعنى التميز بنفس خصائص الأنظمة الغربية المعاصرة.

و تعرف التنمية السياسية على أنها محاولة لتحقيق عملية التنويع والانتشار والتداخل على بين المشاركة الشعبية، قدرة النظام السياسي، التنوع البنيوي والتخصيص في وظائف الدولة ويعتبرها البعض مرادفا للديمقراطية والتحديث السياسي. ويرى قابريال ألموند أن التنمية السياسية تتمثل في قدرة النظام في الاستجابة للتغيرات في بيئته الداخلية والخارجية، وخاصة استجابته لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع. فالتنمية السياسية لا تخرج عنده عن إطار التحديث من خلال معاييرها التي هي التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة.[2]

ويعتبرها البعض بأنها تنمية قدرات الشعب على إدراك مطالبهم وتعبئة كل

---

[1] عبد الحميد الزيات. مرجع سابق، ص 261.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي. التنمية السياسية والسياسة المقارنة، بحث مقدم إلى ندوة مستقبل الديمقراطية في أفريقيا، التي نظمها مركز البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة، 17-2002/03/19 .

الإمكانيات قصد تلبيتها إلى جانب إدراكهم لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة بينهم. وبراها البعض بأنها البعض بأنها سيرورة بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتحقيق الحكم الراشد قصد تحقيق الاستقرار السياسي.و يعتبرها البعض هي بناء للدولة القومية من حيث أنها تتضمن تنظيم للعملية السياسية والاستناد للمعايير ومستويات الدولة القومية الحديثة.

2 -الفرق بين التنمية، النمو والتحديث:

إنه ليس من السهل إعطاء تعريفا دقيقا لمصطلح التنمية.و هذا لارتباطها ببعض المصطلحات الأخرى كالتقدم le Progrès، التحديث Modernization والنهضة Renaissance وقد يرجع ذلك إلى غموض المصطلحات أو ابتذالها أحيانا. فإذا أخذنا فكرة التقدم مثلا، فيمكن القول عنها بأنها معقدة ومركبة ومتعددة الجوانب. حيث يقول عنها الاقتصادي الأمريكي Simon Kuzents " سيواصل التقدم أو الإنتاج الاقتصادي نموه بدون انقطاع وبشكل إيجابي كل عام، وأن أبناءنا وأطفالنا الصغار سيكونون أكثر منا غنى، وإن كانوا أكبر عددا، إلى الحد الذي ستكون فيه المشكلات المادية أكبر منهم، وسيتوفرون على أدوات أقوى لإعادة تنظيم محيطهم "[1].

أما الحداثة فقد عرفت على أنها الزيادة المستمرة في الاقتصاد سواء في الإنتاج أو الاستهلاك ويجيب الاستمرار فيه لفترة طويلة إلى جانب الزيادة في فعالية مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات وتعزيز الحركة في المجتمع. كما حاول مفكرون آخرون تلخيص جوانب التحديث في: التصنيع، الفعالية الديمقراطية وتوسيع مشاركة الشعب في الحياة السياسية، تحول الأنشطة البشرية والمراكز السكانية من الريف إلى المدينة، انقسام الهيكل الاجتماعي وزيادة حركة المجتمع وتوسيع تأسيس العلاقات الاجتماعية، استبدال الأسلوب التقليدي في تفسير الظواهر ومحاولة معالجتها بالأسلوب العلمي...الخ[2]. وأعتبر مصطلح التحديث Modernization، من أكثر المصطلحات دقة من حيث الزمان والثقافة. فهو عملية منظمه تشمل تغيرات متكاملة في قطاعات السكن،

---

[1] قاسم حجاج. **العالمية والعولمة. نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية**. الجزائر المطبعة العربية. 2003. ص 114.

[2] قاسم حجاج. المرجع السابق. ص 121.

الاتصالات، التغيرات الثقافية...إلخ، فهو لا يمس الجانب التكنولوجي فقط. كما يعرف التحديث بأنه إحلال شيء مكان أخر يكون مقبول في الماضي كطريقة للعمل، أي التحرك باتجاه مجموعة العلاقات المثالية التي ينظر لها بأنها جديدة. ويشير مصطلح التحديث إلى أنماط مثالية من الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرغوب فيها والتي تحققت في الدول المتقدمة.

وكثيرا ما يخلط بين مفاهيم الحداثة وقيمها الفلسفية والسياسية والإنسانية بنتائج التجربة الغربية، وكتكذيب لهذه النظرة يقول فتحي تريكي أن " لا ترتبط عملية التحديث بمركزية الغرب ومشاريعه الاستعمارية بصفة عضوية كاملة، يعني ذلك أن الغرب رغم نجاحه في تركيز الحداثة لم يكن وحده في تأسيس أركان الحداثة"[1].ويذهب كانط للكلام عن التنوير بذل التحديث ليقول أنه خروج للإنسان عن قصوره الذي اقترفه في حق نفسه، وهذا القصور هو عجزه عن استخدام العقل إلا بتوجيه من إنسان أخر، ويجلب الإنسان على نفسه ذنب هذا القصور عندما لا يكون السبب فيه هو الافتقار للعقل، بل إلى العزم والشجاعة اللذان يحفزانه على استخدام العقل بغير توجيه من إنسان أخر، لتكن لديك الشجاعة لإستخدام عقلك، ذلك هو شعار التنوير"[2].أما هيجل فقد بدأ يستخدم مفهوم الحداثة في سياق تاريخي ليشير من خلالها إلى الأزمنة الجديدة Modern time وقد حددها في مبدأي الحرية والذاتية، وما يستدعيه ذلك من الإيمان بالإنسان كعقل ووعي بالدرجة الأولى.

و قد دعت أفكار الحداثة إلى إعادة الاعتبار للإنسان كقيمة عليا في الوجود والإيمان بقدرة العقل إلى الوصول للمعرفة بذات الإنسان والحياة والكون ومن تم الإيمان بقدرته على تحقيق السعادة. والحداثة ليست مجرد فترة زمنية مر بها التاريخ الأوروبي، فهي مجموعة من القيم كالعقلانية والتقدم والتطور والعدل والمساواة والحرية والديمقراطية

---

[1] فتحي تريكي ورشيد تريكي، **فلسفة الحداثة**، بيروت: مركز الإنماء القومي. 1992. ص 27

[2] إيمانوال كانط. " **الإجابة عن سؤال ما هو التنوير**" نقلا عن أحسن بشاني. خطاب الحداثة في الفكر الفلسفي العربي المعاصر وإشكالية الخصوصية والعالمية) أصروحة دكتوراه دولة في الفلسفة. جامعة الجزائر. كلية العلوم الاجتمعية. فسم الفلسفة، السنة الجامعية 2005–2006. ص 55.

والعلمانية ومفاهيم الثورة والوطن والجمهورية....الخ[1].

و عموما فالتحديث هو عملية التغير الاجتماعي الذي يقود إلى تحقيق التنمية التي هي مطلب الجميع، ويلتقيان في تجاوزهما النمو الذي يمثل فقط الجزء الاقتصادي من هذا التغير إلى إحداث أثار اجتماعية وسياسية. فالتنمية تتطلب البحث في طبيعة وأسباب تطور الدول المصنعة والأسباب التي حالت دون تطور الدول المتخلفة وبالتالي البحث في مظاهر وأسباب الجمود الاقتصادي وكيفية التغلب عليه. كما أنها تتطلب تكثيف الجهود التي تمكن الاقتصاد الوطني من الحركة الذاتية، أما النمو فهو العملية الطبيعية والتلقائية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط مسبق أو دراسة، وعلي سبيل المثال يمكن طرح مسألة النمو السكاني، الذي هو عبارة عن التزايد في عدد السكان والأفراد الطبيعي في أي مجتمع، وهو أمر قد يؤدي إلي تراكمات تحدث أثرها بعد فترة من الزمان سواء كتأثيرات ايجابية أو سلبية، فيعتبر هذا النوع من النمو عبئا زائدا علي التنمية. ومن هنا نجد أن مفهوم النمو في هذه الحالة، يأتي في الاتجاه المضاد والمعاكس علي طول الخط لمفهوم التنمية، التي هي في مفهومها الصحيح علي النقيض من ذلك، إذ تعتمد في الأساس على جهد منظم، فضلا عن إدارة وتخطيط سليم لتتم عملية التغيير، سواء تغيير اجتماعي أو اقتصادي ويكون تغيير للأفضل، وأبعد من ذلك فان التنمية المستدامة والتي تقوم علي أسس صحيحة من شانها القدرة علي مواجهة الآثار السلبية، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والمترتبة والناتجة عن مشاكل سياسية .

وبالتالي يمكن التأكيد على وجود فرق بين التنمية والنمو الاقتصادي الذي يشير إلى زيادة أو نمو لمقياس محدد كالدخل القومي، الناتج الإجمالي المحلي أو الدخل الفردي. فكلما زاد الناتج الإجمالي ما عبر الاقتصاديون عن حدوث لنمو اقتصادي داخلها. بينما مصطلح التنمية الاقتصادية فإنه يتطلب في تحديد مفهومه أكثر من ذلك. فهو يعبر عن التحسن المشهود في مجموعة من المؤشرات كنسبة الأمية، معدل العمر ومعدل الفقر. أما الناتج الإجمالي المحلي فهو مقياس للرفاهية الاقتصادية التي لا تأخذ في الحسبان عوامل مهمة مثل: العدالة الاجتماعية، الحرية، عوامل الراحة، نوعية البيئة...إلخ. فالنمو الاقتصادي ليس بالمعيار الكافي لتحديد مفهوم التنمية.كما أنه يمكن التفرقة بين المفهومين

[1] أحسن بشاني. مرجع سابق. ص 108

باستعمال معيار التلقائية والإرادية من جهة والعقلانية والمنطقية من جهة أخرى. فالتنمية مرتبطة بعنصر الإرادة المتمركز في الكائن البشري وبالتالي تتطلب تفاعل طرفين هما الإنسان والطبيعة، أما النمو فقد يبقى رهين طاقة أحادية الجوانب داخليا:فالنمو إذن يمثل حركة الأحياء ؛أما التنمية فتتمثل في التحكم في حركة الأحياء والأشياء معا. ويفرق حمدي الصياحي بين التنمية والنمو بقوله:" إن النمو يعني استمرار عملية النمو المشوه، استمرار علاقات الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي فهذا كله يتم تلقائيا. وعلى العكس فلا توجد تنمية تتم تلقائيا بل لا بد من التدخل الواعي لإحداثها ولهذا يصبح دور الدولة أساسيا...."[1].

كما يوجد فرق بين التنمية التي تتميز بالاستمرارية والنهوض الاقتصادي الذي يعبر عن وضعية مؤقتة قصيرة الأمد مقارنة مع الفترة التي تحتاجها التنمية لأي نشاط القطاع العام. فهو سياسة ظرفية تهدف لإعطاء دفع جديد للنشاط الاقتصادي المتميز بالتباطؤ أو الركوض وذلك بدفع كل من الاستثمار والاستهلاك.[2] فرغم أن كل منهما يحتوي على عنصر الإرادة والعقلانية، إلا أن عامل الاستمرارية يفرقهما، إذ لا يمكن التكلم عن تنمية في وقت قصير.

3 –أهداف ومؤشرات التنمية:

كثيرا ما فهمت التنمية في بعدها الاقتصادي الضيق، فهي لا تتحدد فقط في أنماط الاستثمار ونماذج التقنيات المستعملة، إذ للعوامل البشرية والاجتماعية والثقافية والسياسية وزن ثقيل. فنجد الكثير من الدول المتخلفة قد انخرطت في رؤى وسياسات تحصر التنمية في أساليب الاستثمار وتحديد القطاعات الإستراتيجية وأنماط التقنيات مهملة العوامل التاريخية والبشرية والخصوصيات الثقافية. ومن هنا نتساءل عن حقيقة أهم أهدافها ؟ ولهذا قدم الباحثون في هذا المجال إجابات عديدة لكنها لا تخرج عن ما يلي:

أ–**زيادة الدخل القومي:** يعتبر من أهم أهداف التنمية في الدول المتخلفة لأن غرضها الأساسي من القيام بعملية التنمية هو القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لسكانها

---

[1] حمدي الصباحي. مرجع سابق. ص 73

[2] Abdelmadjid Bouzid. **Comprendre la Mutation de l'Economie Algerienne**. Alger: ANEP. 1992. P 09

وارتفاع معدل نموها الديموغرافي، ومنه لا يمكن الوصول إلى القضاء أو حتى التقليص من هذه العوامل دون الزيادة في الدخل القومي، الذي يرتبط بدوره بعوامل عديدة منها؛ الزيادة معدل النمو السكان، فكلما كان هذا المعدل كبيرا كلما لجاءت الدولة إلى تحقيق نسبة أعلى في دخلها القومي المرتبط بإمكانياتها المادية، التقنية والثروة البشرية.إذا كلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات البشرية كلما زاد دخل الدولة القومي.[1]

ب- رفع مستوى المعيشة: وهو من الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية تحقيقها في الدول المتخلفة التي يتعذر عليها تلبية الضروريات المادية للحياة من مأكل ومسكن وصحة أمام الزيادة المستمرة في النمو السكاني، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا الدخل مرتفع كلما ذل على ارتفاع في مستوى المعيشة والعكس صحيح. كما يرتبط هذا العامل كذلك بإعادة تقسيم متوسط الدخل على قاعدة من المساواة في القدرة الشرائية قصد تحقيق توزيع عادل للدخل القومي.

ج-تقليل التفاوت في الدخل والثروة: تتميز أغلب الدول المتخلفة بوجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروة، إذ أن فئة قليلة بيدها الجزء الأكبر من الثروة بينما لا تتحصل غالبية أفراد المجتمع إلا على النسبة الأضعف منها، وهذا الاختلاف والفارق الكبير بين الفئتين يؤدي إلى شعور الأغلبية بعدم وجود للعدالة الاجتماعية، ولهذا فالهدف من التنمية هو إيجاد أطر مؤسساتية وسياسية تعمل على تحقيق العدالة.[2] كما تهدف التنمية كذلك إلى التقليل من التفاوت التكنولوجي مقارنة مع الدول المصنعة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وبصفة عامة فالهدف الأساسي من التنمية هو تمكين الإنسان أن يعيش بصحة جيدة لأطول مدة، ومن هنا فأساس التنمية هو تحقيق التنمية البشرية وليس الاكتفاء بمعدل نمو عالي أو دخل قومي كبير. إذن فالتنمية البشرية هي المؤشر الحقيقي للتنمية. والدليل على ذلك دول الخليج العربي التي تتميز بدخل فردي الأكبر في العالم ولكنها ما زالت تصنف ضمن الدول المتخلفة.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون. مرجع سابق. ص 49

[2] Encyclopédie Universalis. CD

و للتنمية البشرية مؤشرات ثلاثة وهي :

1- حياة أطول أي زيادة في متوسط العمر والأمل في الحياة.

2- مستوى تعليمي معتبر، مقاسا من جهة بنسبة الأمية عند الكبار ومن جهة أخرى بنسبة التمدرس في الأطوار الثلاثة؛ الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 06 و23 سنة.

3- دخل فردي مقاس بالتكافؤ والمساواة في القدرة الشرائية [1]

و قد أدخلت الأمم المتحدة عن طريق برنامجها للتنمية PNUD مندو 1990 مقياسا جديدا لتحديد معدل التنمية البشرية يسمى بمؤشر التنمية البشرية IDH، الذي قام بوضعه كل من العالمين: الهندي أمارتيا سان Amartya sen والباكستاني محبوب الحق Mahbub ul haq، وهذا بعدما تبين أن المقياس القديم القائم على حساب إجمالي الناتج القومي PIB لكل ساكن لا يوفر المعلومات حول الارتياح الفردي أو الجماعي، وإنما يقيم الناتج الاقتصادي، ويحسب مؤشر التنمية البشرية انطلاقا من ثلاثة عناصر أساسية للتنمية وهي:

طول العمر وما يقابله من أمل في الحياة عند الولادة؛

الناتج الداخلي الخام لكل ساكن وما يقابله من قدرة الشرائية؛

التعليم الذي يعبر عنه بمعدل تعليم الكبار ومعدل التمدرس بالنسبة للشريحة التي هي في عمر التمدرس.

ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالمعادلة التالية: $IDH = (A+D+E) x 1/3$

حيث A هي مؤشر طول العمر؛

D هو مستوى التعليم؛ و

E هو مؤشر الدخل الإجمالي الخام PIB.[2]

$$\text{مؤشر طول العمر} = \frac{\text{القيمة المسجلة valeur constatée} - \text{القيمة الأدنى valeur minimale}}{\rule{0pt}{0pt}}$$

[1] Conseil National Economique et Social ¨ **Rapport National sur le développement Humain 1998**.¨ Alger: CNES. Mai1999. P04.

[2]Wikipedia. « **Indice de développement humain** ». voir le site: http://fr.wikipedia.org/wiki/Indice_de_d%C3%A9veloppement_humain

القيمة العليا valeur maximale– القيمة الأدنىvaleur minimale

مستوى التعليم = 3/2(مؤشر تعليم الكبار) +3/1(مؤشر التمدرس)

القيمة المسجلة valeur constatée– القيمة الأدنىvaleur minimale

ومؤشر تعليم الكبار ب: ____

القيمة العليا valeur maximale– القيمة الأدنىvaleur minimale

القيمة المسجلة ب=valeur constatée– القيمة الأدنىvaleur minimale

كما يحسب مؤشر التمدرس ب____

القيمة العليا valeur maximale– القيمة الأدنىvaleur minimale

[1] log(PIB/habitant)-log (100)

أما مؤشر الدخل الإجمالي الخام فيحسب ب = ________________________________

Log (40000)-log (100)

ولوجود تميز وعدم مساواة بين الرجل والمرأة أدرجت التقارير العالمية حول التنمية البشرية ابتداء من 1995 مؤشر التميز الجنسي للتنمية البشرية للكشف عن عدم المساواة بين الجنسين فيما يحض عملية اتخاذ القرار أو المشاركة فيه في المجالات الاقتصادية والسياسية. وقد حددت المتغيرات القابلة للقياس في ثلاثة المجالات وهي :

1- المشاركة السياسية وسلطة صنع القرار والتي تقاس بالنسبة المئوية لحصص النساء والرجال من المقاعد البرلمانية.

2- المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرار والتي تقاس ب:

أ- بالنسبة المئوية لحصص النساء والرجال من مناصب المشرعين وكبار المسئولين؛

ب- بالنسبة المئوية لحصص النساء والرجال من المناصب المهنية والفنية.

3- السيطرة على الموارد الاقتصادية والتي تقاس بالدخل المقدر المكتسب لكل جنس

حساب مؤشر التميز الجنسي للتنمية البشرية = 3/1 (مؤشر العمر)+ 3/1 (مؤشر مستوى التعليم)+3/1 (مؤشر الدخل).

و ما يمكن قوله أن التنمية الحقيقة لا تخضع للقياس من منظور معيار واحد وإنما

---

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire. CNES.’ **Rapport National sur le Développement Humain** »..2008. P 107

من قبل سلة من المعايير لعل أهمها إلى جانب ما ذكرناه سابقا الكفاءة والفعالية في الأداء سواء الحكومي أو الخاص ومدى قدرة الدولة على التحكم والسيطرة على مواردها وتوجيهها وفق لإستراتيجيات واضحة الأهداف وقدرة تلك الدولة على حسن استخدام مواردها وتوجيه مسار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي مراعية في ذلك بيئتها الطبيعية التي هي مصدر وأساس تنميتها المستقبلية.

و بصفة شاملة يمكن القول أن تعريف التنمية تم على أنها عملية يتاح من خلالها للناس امتلاك أدولة السيطرة على مصائرهم وعلى رفاهيتهم. اي أنها تشكل مسارا لمشروع حضاري متكامل يشتمل على خمس مكونات أساسية:

المكون السياسي: ويرمي إلى إحداث تحول ديمقراطي في المجتمع أي إلى تغير في سياسي في النظم؛

المكون الاقتصادي: والذي يهدف إلى الانتقال من سياسات التكيف الهيكلي نحو العمل على زيادة الإنتاجية عن طريق تنمية العامل البشري وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص التفاوت بين فئات المجتمع؛

المكون الاجتماعي: يعتمد على سياسات اجتماعية توفر الضمانات للناس كتقليص التفاوت بين المناطق وتغير في البنى التقليدية نحو الإنتاجية وعدالة التوزيع للثروة وتنمية القدرات الشرائية؛

المكون البيئي: والذي يقوم على رفض موضوع الهذر البيئي والتصحر وعقلنة استعمال الموارد الطبيعية؛

المكون الثقافي: ويرمي إلى انجاز تحول ثقافي في بيئة تنموية ضمن مستويات مختلفة كتنظيم التربية والتعليم والإعلام...الخ. كما يمكن الإقرار بارتباط التنمية من حيث أهدافها وتصوراتها بالإطار الإيديولوجي للمجتمع، ويظهر ذلك بوضوح من خلال الاتجاه العام الذي تنطلق منه نظريات التغير الاجتماعي.و يمكن القول أن فهم ظاهرة التنمية، لا يزال بحاجة إلى دراسات سوسيولوجية نقدية تقوم على توضيح الأهداف والمبررات السياسية الكامنة وراء معظم النماذج التنموية المطروحة سواء على المستوى العلمي أو النظري.

4- التخلف ومسبباته:

أ- بين التنمية والتخلف

ويربط مجموعة من الباحثين بين مفهوم التنمية والتخلف على اعتبار أن التنمية تعمل على نقل المجتمعات من وضع التخلف إلى وضع التقدم وهنا يظهر لنا أيضا الربط بين مفهوم التنمية والتقدم والتطور والنمو..لكون هذه المفاهيم بالنسبة لهم تدل على نفس المعنى، دون أن ننسى مفهوم التحديث الذي اقترن بدوره بالتنمية في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال الدراسات التي تعتبر التنمية عملية تحديث أو عملية ملازمة للتحديث والتصنيع الذي يعتبر أحد أوجه التحديث رغم وجود فروق واضحة بينهما[1] (و قد بينا سابقا هذه الفوارق)، إلا أنه ما يهمنا في هذا المقام هو التطرق لظاهرتي التخلف والفقر اللذان يعتبران شبحا مرعبا يسكن المجتمعات التي تعاني منهما:

إنه من الصعب فهم مصطلح التنمية بدون التطرق إلى تعريف التخلف والفقر، لأنهما متلازمان، إذ أن التنمية ما هي إلا وصف للسيرورة التاريخية التي تمكن من الخروج من التخلف، الذي كثيرا ما يحصر في التأخر المقاس بالنسبة للمكانة التي وصلت إليها الدول المصنعة. وأبعد من ذلك فالتخلف بالنسبة لنا لا يبتعد كثيرا عن مفهوم الفقر الذي يعني: الجوع، البطالة، عدم وجود المسكن اللائق، عدم القدرة على العلاج وقت المرض، عدم القدرة على التعلم، تفشي الأمراض المتنقلة عبر المياه...الخ، وهو كذلك يعني :الضعف، الخوف من المستقبل وعدم التخطيط له، غياب التمثيل والنيابة والحرية. ولهذا يقول فرانسوا بيرو :" إن التنمية تهتم بتغذية الفرد، علاجه وتعليمه." [2] وللفقر والتخلف عدة أوجه فهما يختلفان من مكان إلى أخر ومن زمان إلى أخر لأن ما هو ضروري لشعب ليس بالضرورة كذلك بالنسبة لشعب أخر، وما يحتاجه أي شعب في وقت ما يختلف عن ما يحتاجه في وقت أخر، وبالتالي فإن مستويات الفقر أو ما يعرف بخطوط الفقر أي المستوى الذي يمكن عنده تلبية الحاجات الضرورية يختلف في التقدير من دولة إلى أخرى. ولهذا كان من الضروري دراسته بل قياسه عن طريق مؤشرات خاصة مستوى الدخل والاستهلاك وبعض المؤشرات الاجتماعية والمشاركة السياسية، وهذا ما

[1] http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=4267
[2] Encyclopédie Universalis.op-cit.

تعتمد عليه تقارير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية.و قد قدم البنك العالمي معلومات بأن النسبة المئوية للأفراد اللذين يعيشون تحت مستوى الفقر هم في تزايد مستمر مندو 1990 والجدول التالي يوضح ذلك [1]

جدول رقــم(1)يمثل تطور ظاهرة الفقر في العالم.

المنطقة	1990	2002	2004
شرق أسيا و الباسيفيك	15.40%	12.33%	9.07%
و أسيا الوسطى أوروبا	3.60%	1.28%	0.95%
أمريكا اللاتينية و الكراييب	9.62%	9.08%	8.64%
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.08%	1.69%	1.47%
جنوب أسيا	35.04%	33.44%	30.84%
إفريقيا جنوب الصحراء	46.07%	42.63%	41.09%

المصدر : البنك العالميhttp://en.wikipedia.org/wiki/Poverty

كما عرف التخلف بأنه " عملية إدماج البلدان –التي لم تصل إلى مرحلة الرأسمالية – في السوق الرأسمالية قبل أن تكتمل هذه البلدان نموها. وإذا حدث نمو في البلدان التي أدمجت في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وهي ما زالت بتكوينات وهياكل ما قبل الرأسمالية، فإن هذا النمو يصبح مشوها وهذا هو معني التخلف... فالتخلف إذن هو تشويه لعملية النمو.فالتخلف [إذن] هو تشويه لعملية التنمية...... والذي يعني في نفس الوقت تبعية اقتصاد قبل الرأسمالي لاقتصاد الرأسمالي. فالتخلف إذن هو التبعية"[2]. وقد استعملت عدة تسميات التي تدل في معناها عن التخلف أو الفقر في الأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة حول التنمية ك:

الدول المتخلفة في سنوات 1960؛دول في طريق النمو في سنوات 1970؛ والدول

---

[1] Wikipedia ."**Poverty available at:** "http://en.wikipedia.org/wiki/Poverty.

[2] حمدي الصباح. **مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر**. القاهرة: دار الحداثة. 1983.ص 78.

النامية في سنوات الثمانينات. كما استعملت تسميات مثل دول العالم الثالث، كنقيض لتسميات مثل الدول المصنعة، الدول المتطورة، الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تطورا أو دول العالم الأول. ومهما كانت التسمية المستعملة إلا أنها تدل على مجموعة من الدول متكونة من الدول الإفريقية ما عدا جنوب إفريقيا، ودول أمريكا ما عدا الولايات المتحدة وكندا، والدول الأسيوية ما عدا اليابان.أما الدول الأوروبية التي تنتمي إلى هذه الزمرة فهي الدويلات المكونة ليوغسلافيا سابقا وتركيا، ومنطقة الكراييب وجزر المحيطية ما عدا أستراليا ونيوزيلندا. ونجد أن البنك العامي قام كذلك بتصنيف لهذه الدول إلى عدة زمر:

الدول المصنعة حديثا وتشمل بعض دول أسيا وجنوب أروبا؛

الدول التي تخطي خطى الدول المصنعة حديثا مثل العديد من دول أسيا ك: ماليزيا، الصين، الهند؛

الدول الأقل تقدما والتي تعيش على المساعدات الدولية.

و قامت مجموعة من العلماء بتحديد قائمة من الخصائص المشتركة التي تتقاسمها معظم الدول النامية. حيث حدد س ليفي عام 1956 القائمة التالية: نسبة عالية من الوفيات وكذلك من المواليد، سوء التغذية، ضعف في الوقاية من لأمراض، استهلاك ضعيف للطاقة، نسبة عالية من الأمية، عدد كبير من الفلاحين، عمالة الأطفال، ضعف في الطبقة المتوسطة....الخ.أما لاكوست فقد أضاف سنة 1980 إلى ما قدمه ليفي: ضعف في متوسط الدخل الفردي، زيادة في البطالة، تصدع في الهياكل القاعدية، تبعية كبيرة. كما ركز ذيميو على معايير جديدة مثل الضعف في التهيئة الحضارية، الاتصال الغير فعال، تأخر الريف وسوء استغلال المدن.[1]

و من هنا فالدول المتخلفة عموما هي تلك التي لم تصل إلى نسبة معتبرة من التصنيع مقارن مع سكانها وتتميز عموما بمستوى معيشة منخفض، إذ أن متوسط دخلها الفردي بها منخفض مقابل زيادة كبيرة في نسبة النمو الديموغرافي. ومهما تكلمنا عن التناقضات الداخلية التي ينتجها التخلف في المجتمعات العالم الثالث، والذي قد يكون نتيجة التوسع الرأسمالي أو قد يكون لعنة أبدية موروثة حلت بهذه المجتمعات، إلا أن هذه ظاهرة

[1] Jean Michel Hoerner. **Le Tiers Monde entre la Suivie et L'Informel**. Paris: Editions l'Harmittan.1996.p 115

تبقى مرتبطة بالتأثير المتبادل بين المجتمعات ذات مستويات صناعية غير متكافئة يعكس مراحل تاريخية وسوسيولوجية مختلفة [1].

ب- أسباب التخلف :

قد نتساءل لماذا أن تقريبا نصف سكان العالم أي حوالي 03 ملايير نسمة يعيشون بأقل من 2.5دولار في اليوم، وأن حوالي مليار من السكان العالم لا يستعطون القراءة ولا حتى التوقيع بأسمائهم؟ ولماذا أن مليار طفل يعيشون في فقر وحوالي 460 مليون منهم لا يعيش في مساكن لائقةو 400 مليون لا يستطيع الحصول على مياه صالحة للشرب، و470 مليون لا يمكنهم العلاج، وحوالى 29000 طفل يموت يوميا قبل بلوغه سن الخامسة[2]؟ وقد نتساءل كذلك عن ما الذي يجعل بعض الدول فقيرة إلى هذه الدرجة وما الذي يجعل أخرى أقل فقرا أو أكثر غنى؟ لماذا نجد دول مثل البرازيل، الهند والصين....الخ لم تستطيع أن تكون كاليابان وروسيا كآخر دول التحقت بركب التنمية؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة تبدو جد صعبة، لأن العديد من الدراسات تباينت في تفسير أسباب التخلف أو معوقات التنمية، إذ يعود بها البعض إلى الخصائص الطبيعية للبلدان المتخلفة، كالمناخ، وفقر التربة مما يتسبب في ضعف زراعتها. ويمكن الرد على على هؤلاء بأن هذه المناطق التي توصف بالحارة أو فقيرة التربة قد تعاقبت عليها حضارات عريقة كالحضارة الفرعونية، والبابلية أو حتى حضارة أجدادنا هنا بالطاسيلي. كما يمكن القول بأن هناك مناطق واسعة متخلفة تقع خارج المناطق الحارة كالصين، وحوض البجر المتوسط...الخ

و تساءل إيف لاكوست عن دور العوامل الاجتماعية في التخلف؟ فأجاب بأن توقف تطور المجتمعات كالصين، الهند، البلدان الإسلامية لا يعود إلى أسباب خارجية ولا لتأخر تقني، وإنما لأسباب داخلية مركبة، ترجع لعدم وجود إقطاعية حقيقية، ثم عدم وجود برجوازية حقيقية، إذ تأسست هذه المجتمعات على قواعد تتنافى معها إمكانية ظهور طبقة من أصحاب العمل المنظمين. ويواصل لاكوست تحليله مؤكدا على أن السبب التاريخي

---

[1] محمد نصر مهنا. **<u>في علم السياسة قراءة في المنهج</u>**. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب. 2007. ص 244

[2]. Anup Shah ."**<u>Causes of Poverty</u>**". Available at http:// www.globalissues.org/issues/2/causes of poverty.

الأول لفقدان هذه الدول لبذور النمو هو فقدان سابق للبنية الاجتماعية الملائمة: أي عدم وجود طبقة رواد المشاريع المنظمين إضافة لاستمرار البنية الاجتماعية التي تؤدي إلى الشلل. [1]، لكنه لم يبين ما هي هذه البنية الاجتماعية التي تسببت في شل عملية التنمية وكيف يمكن تغيرها أو إصلاحها، كما أن هذه النظرة لا تخرج عن ما قاله روستو عندما بين في نموذجه أن على الدول المتخلفة أن تمر بنفس المراحل التي مرت بها الدول المصنعة قصد تحقيق تنميتها (سوف نتطرق إلى هذا النموذج لاحقا عندما سوف نتكلم عن نظريات ونماذج التنمية).

كما اعتبر البعض الأخر من العلماء أن أسباب التخلف داخلية وحصروها في العوامل المادية مثل :حجم استثماراتها ومستواها التكنولوجي وحجم ومدى تنوع المواد الأولية المستغلة ؛بالإضافة إلى حجم السكان وما يرتبط به من قوى عاملة ومستوى مهاراتها؛ وكذلك مدى توفر التنظيم والإدارة السليمة لهذه العوامل، كما لم ينفى هؤلاء وجود أسباب دولية أي خارجية وهي تلك التي فرضتها العلاقات الاقتصادية الدولية لعرقلة تنمية الدول المتخلفة[2]. وفي هذا الإطار تحدث أناب شاه في مقال له عن أسباب التخلف مؤكدا على أن سياسة التعديلات الهيكلية المفروضة على الدول المتخلفة من طرف المؤسسات الدولية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي زادتها فقرا ومديونية وتبعية، رغم إدعاء هذه المؤسسات بأنها تعمل على التقليل من مظاهر تخلفها، فسياسة التعديلات الهيكلية التي ما هي إلا ترجمة لأيديولوجية النيوليبرالية، وضعت قصد ضمان الدول تسديد ديونها وإعادة هيكلة اقتصادها، لكن على حساب التقليل من ميزانيتها المخصصة للتعليم، الصحة، التنمية، وعلى عكس ذلك شجعت السياسات الاقتصادية الموجهة لتسديد الديون التي كانت من أولوياتها على حساب تخفيض مستوى معيشة شعوب هذه الدول، إذ وضع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي شروط مسبقة كأسس لسياسة التعديلات الهيكلية منها :

---

[1] بول باران وإيف لاكوست. **الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف**. (ترجمة دار الطليعة).بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر. 1970. ص ص 39-53

[2] سمير محمد عبد العزيز. **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية**. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. 1988. ص 399

–ليبرالية أو تحرير الاقتصاد وتوسيع الموارد وفتح ؛

التقليل من دور الدولة ؛

تشجيع الخوصصة والتقليل من حماية صناعاتها الوطنية؛ إلى جاني سياسات أخرى مثل التخفيض من قيمة العملة، الزيادة في معدلات الفائدة، مرونة سوق العمل والتخفيض أو إزالة كل أشكال المعونات خاصة المعونات الغذائية...الخ. فكان لهذه الشروط المسبقة أثر كبير على الدول الفقيرة التي زادت تبعيتها للدول الغنية وزادت شعوبها بؤس وفقر. فأصبحت تتجه نحو الزيادة في صادراتها من موارد أولية للحصول على الأموال الكافية لتسديد ديونها في الوقت المحدد والحفاظ على استقرار عملتها الوطنية. كما طلب صندوق النقد من العديد من هذه الدول الدخول في منافسة السوق العالمي قبل أن تكون مستعدة لذلك وقبل أن تحقق استقرارها الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا أصبح من الضروري عليها التقليل من إنفاقها العمومي، التقليل من الاستهلاك وإنقاص أو إزالة عملية الضبط المالي، مما أنتج إنقاص في قيمة العمل، التغير المفاجئ في تدفق رؤوس الأموال وعدم استقرار اجتماعي ظهر خاصة في شكل مظاهرات عالمية مضادة لسياسة صندوق النقد الدولي.

إن أهم ما أكدت عليه سياسة التعديلات الهيكلية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي هو ضرورة انفتاح الدول الفقيرة على المزيد من الاستيراد من الدول الغنية والمزيد من تصدير مواردها الأولية لها مما أدى إلا خسارتها بسبب الفرق الكبير بين أسعار المنتجات المصنعة والموارد الأولية، عدم إمكانية الدول الفقيرة الحصول على رؤوس المال التي تمكنها من التصنيع إلى جانب عدم إمكانيتها الحصول على التكنولوجية اللازمة لذلك. وهذا ما يؤدي إلى نقص في الدورة الأموال في اقتصادها والتقليل من معامل أو أثر المضاعف، وهي من أهم الأسباب التاريخية التي جعلت من هذه الدول أكثر فقرا وتبعية والتي دعمت دورها التاريخي الذي كانت تقوم به في وقت الاستعمار القائم[1].

و لكن رغم ما كان لسياسات التعديلات الهيكلية وباقي العوامل الخارجية من تبعية وتخلف الدول النامية إلا أن هناك عوامل وأسباب أخرى لا تنقص أهمية في تدعيم وزيادة

---

[1] Anup Chah. Op-cit

ظاهرة تخلف هده الدول. وعموما يمكن إجمال أسباب التخلف فيما يلي :

أ-**عامل الاستعمار:** لقد عانت معظم الدول المتخلفة من ظاهرة الاستعمار الأوروبي الذي نهب خيراتها واستغل مواردها المادية والبشرية، مستعملا سياسة التجهيل والتفقير، محارب كل محاولة تطور حتى يبقي على سيطرته عليها. وقد أدت ظاهرة الاستعمار من توسيع نمط الإنتاج الرأسمالي في أحسن الظروف من خلال الاستفادة من عملية النهب المنظم لخيرات الشعوب المستعمرة من جهة، وإعادة صياغة نمط حياة الشعوب المستعمرة من خلال تدمير بنيتها القاعدية الاقتصادية والاجتماعية الأصلية واستبدالها بنيات جديدة خدمة لأغراض رأس المال الصناعي وربط هذه الشعوب نهائيا بنمط إنتاج وثقافة بعيدان كل البعد عنها من جهة ثانية، إذ لم يكن من مشاريع الاستعمار نشر نظام جديد للعلاقات، بل ذهب في كثير من الحالات إلى الحفاظ على نمط العلاقات القديمة وتوظيفها في عملية التراكم لصالح المركز، [1] كما تقلص دور هذه الشعوب المستعمرة في تقديم يد عاملة رخيصة وموارد أولية مجانية.

و انطلاقا من تلك البنيات الاقتصادية الجديدة تأسست البنيات الأولى للاقتصاد متخلف التي أخذت شكلها النهائي بعد الحرب العالمية الثانية. وظهرت طرق جديدة لاستغلالها، إذ تمت صياغة الاقتصاديات المتخلفة بشكل لا يمكنها الاستغناء على الخبرات التقنية والتقدم التكنولوجي للدول المتقدمة، وهذا ما يسمى في الأدبيات الاقتصادية بالتبعية والتي فسرتها نظرية تسمى بهذا الاسم (والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل عندما نتكلم عن نظريات التنمية).

ب- **الأطر الاجتماعية والثقافية:** تتحكم في الكثير من المجتمعات المتخلفة التقاليد والعادات والطرق البالية في ممارسة الأفراد للنشاط الاقتصادي التي يصعب تغيرها: فكثير ما نجد للاعتبارات الشخصية، الروابط الأسرية، أفضال الماضي، الصداقة أو العداوة أهمية تفوق مؤشرات السوق أو العقلانية في تفسير السلوك الاقتصادي للأفراد.[2]

ج- **التكنولوجيا وعدم القدرة على الإبداع:** حيث أن الثورة الصناعية تميزت

---

[1] عبد اللطيف الهرماسي. **دور الدولة في التنمية في المغرب العربي.تونس أنموذج**.تونس:سراسي للنشر.1992. ص 38.

[2] حسن عمر. **التطور الاقتصادي**. القاهرة: دار الفكر العربي. [ب.س.ط.]. ص 254

بإبداعات إمبريقية تحققت بفضل اليد العاملة الغير مؤهلة. لكن الأمور قد تغيرت اليوم، حيث أن من متطلبات التصنيع في القرنين السابقين الإبداع الذي هو من مستلزمات النظام الرأسمالي[1]، التكوين المسبق للعمال وبالتالي استثمار واسع في التعليم والصحة لأن الإنتاجية ترتفع مع ارتفاع المستوى الصحي والمهاراتي لليد العاملة، إلا أن الاستثمارات المسبقة لعملية التصنيع تتميز بنقص وضعف كبيرين في الدول المتخلفة نظرا لتكلفتها الكبيرة والبطيء في مردوديتها.

ح- الزيادة المستمرة في التبعية والارتباط بالعالم المتقدم وزيادة المديونية: هذه المديونية التي تعتبر عبئ كبير وثقيل بل محطم لتنمية الدول المتخلفة حيث أنه من الصعب جدا التخلص منها، إذ قدرت مديونية دول العالم الثالث بحوالي 1900مليار دولار سنة 1993، ووصلت نسبة مديونية الدول الأقل تقدما بحوالي، ونسبة مديونية الدول الإفريقية 69% ،جنوب الصحراء ب107/° بمقابل 39/° لمجموع دول العالم الثالث.[2]

د- الحروب: إن الحرب معناها التوقف عن التنمية، فدول إفريقيا جنوب الصحراء تستدين أربعة مرات لتغطية نفقات نزاعاتها الداخلية أو الجوارية أكثر ما تستدين من أجل التعليم والصحة، وعلى عكس ذلك نجد دول شرق أسيا تخصص مصادرها المالية بالدرجة الأولى من أجل الصحة والتعليم بدلا من النفقات العسكرية.

ه-فعالية ودرجة تدخل الدولة: إذ يؤكد سامرز لورانس بأن الحكومة الفاشلة هي التي تتدخل في كل شيء لكن بطريقة جد سيئة: أي أن نتائج ممارستها للنشاطات الاقتصادية لا تكون جيدة، أما الحكومة الناجحة فهي وإن كانت الأقل تدخلا ولكنها الأكثر فعالية، ولم تكن الشيوعية سوى طريق أطول قاد من الرأسمالية إليها.[3]

وعلى عكس ما قاله سامرز لورانس، فقد ناقش كل من ويليام إسترلي ولوت بروتشت دور الصدفة وأخطاء التسيير الظرفية في إحداث تغيرات في معدل النمو، إذ يؤكدان أن التغيرات التي تحدث في معدل تباطؤ اقتصاد بلد معين والراجع أساسا للارتفاع أو انخفاض في السعر العالمي للمنتج الأساسي المخصص للتصدير هو الطرق الوحيد

---

1 François Perroux. **Le Capitalisme**. Paris: Presses Universitaire de France.1962. p 71.
2 Encyclopédie Universalis. Op-cit
3 Laurance H. Summers. " **les Défis Du Développement**" Revue Finance et Développement. N°1.mars 1997. P07

الذي تبرز فيه الصدفة وتأثر على النتائج الاقتصادية التي قد تؤدي إلى زيادة أو نقصان في معدل النمو. ومع إمكانية تأثير هذا العامل على النمو الاقتصادي لمدة سنة، خمس سنوات أو عشر سنوات على الأكثر، إلا أن دور السلطات العمومية هو الذي يحدد استمرار فعالية هذا العامل، إما باستغلاله لصالح العملية الاقتصادية وذلك باستعماله أحسن استعمال إذا كان يخدم السيرورة الاقتصادية، أو بالتصدي والتدخل السريعين لإبطال مفعوله أو على الأقل الإنقاص منه إذا كان سلبيا [1].

و- **الموارد الطبيعية:** إن توفر الموارد الطبيعية يعد عامل مهم لدعم النمو، ومن الملاحظ أنه في بعض الحالات المستغلة بصورة سيئة والأرض التي تخصص لمنتجات زراعية وفقا لنظام لا يتماشى وتركيب المحصول، وكذلك الأرض المتروكة دون استغلال بسبب نقص في وسائل الري هي أمثلة معروفة عن معوقات التنمية.[2]

5-العلاقة بين التنمية والديمقراطية:

يعتقد البعض أن الديمقراطية والليبرالية كنموذج تنموي ناجح هما وجهان لعملة واحدة من حيث أن لهما جذور مشتركة، فكلاهما يسعى إلى تحرير الإنسان من ثقل ترسب المؤسسات القديمة، وكلاهما يسعى إلى إقرار حق الفرد في ضرورة اهتمامه بشؤونه الخاصة ومشاركته في اتخاذ القرارات السياسية والحاسمة والتي يتكون لها أثر على مستقبله بل مستقبل أمته ككل. فالديمقراطية والرأسمالية يتبنيان نفس القيم إذ يركزان على المنافسة وحرية التبادل. فإذ كانت الرأسمالية قائمة على السوق الحرة والتنافس في إنتاج السلع وبيعها، فإن الديمقراطية تتطلب كذلك التبادل الحر للآراء والأفكار. فكلاهما يعطي أهمية لقيم مشتركة كالفردية، حرية واستقلالية الفرد، الوصول إلى المناصب والترقية يكونان على أساس الاستحقاق وليس على أساس اعتبارات أخرى كالقرابة أو المحسوبية أو الطبقية...الخ.فكل من الديمقراطية والرأسمالية يهدفان إلى ترشيد النظام لأنهما يتميزان بالعقلانية في اتخاذ القرارات، من حيث أنهما يختاران بعقلانية من بين مجموعة البدائل المتاحة الأحسن والأرشد قصد معالجة الأمور، فكلاهما يقوم بحساب

---

[1]" William Easterly et Lant Pritchett. **"Les Déterminants de La Réussite Economique"**. Revue Finance et Développement N°4. 1993. P 39

[2] حسن عمر. مرجع سابق. ص 260.

التكلفة والفائدة عند الاختيار. حيث يقول روبرت دال: طالما لازمت الملكية العامة لوسائل الإنتاج الممارسة الديمقراطية، لكن ما يلاحظ أكثر هو أن ملكية وسائل الإنتاج في الدول المسيرة بطريقة ومن طرف مؤسسات ديمقراطية هي ملكية خاصة[1]. وهذا القول لأكبر ذليل على موقف دال من الرأسمالية كنظام وأيديولوجية فريدة في تحقيق الديمقراطية.

إن هذا الموقف الذي يلازم بسن الرأسمالية والديمقراطية ورغم قوة حجته يبقى ذاتيا من جهة لأن أصحابه كلهم ينتمون إلى المذهب الليبرالي، وغير شامل من جهة أخرى. إذ في نظرنا لا وجود لعلاقة حتمية بينهما، لأنه ورغم أن الدول الديمقراطية المستقرة توجد بها اقتصاديات رأسمالية إلا أن هناك دول تنتهج اقتصاد السوق لكنها غير ديمقراطية. بل أن هناك ديكتاتوريات توفرت فيها الشروط الكافية التي مكنتها من تسجيل نتائج اقتصادية جد معتبرة. وفي هذا المقام بين ألان توران بأن العالم قد شهد ديكتاتوريات تخلت عن الدولة الموجهة وأقامت اقتصاد السوق مثل ما قامت به الديكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والشيلي، وكذلك النظام الشمولي في الصين الذي قام مبادرة تنموية أساسها اقتصاد السوق ودخول رؤوس الأموال الأجنبية. وأن بريطانيا التي هي قبلة الرأسمالية لم تعمم نظامها في التصويت الذي كان قائم على امتياز الملكية إلا بعد إصلاحات 1885، أما حق المرأة في التصويت فقد تأخر كثيرا ولم يعترف لها به إلا في بدايات القرن العشرين، أي يعد عشرات السنين من اعتمادها على اقتصاد السوق المفتوح على التجارة الخارجية.ومن هنا فالرأسمالية تمثل شرطا ضروريا لكنه غير كافي للديمقراطية وهذا استنادا إلى عدة اعتبارات:

أولا: إن إنهاء سيطرت الدولة على الاقتصاد يؤدي إلى رفع يدها على المجتمع ومؤسساته، مما يعني أن الأفراد والجماعات والمؤسسات أصبح لها هامش أوسع في ممارسة أنشطتها وإدارة شئونها وهذا ما يدعم تواجد ودور مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي خلق نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع كدعامة للنظام الديمقراطي.

ثانيا: قد لا تؤدي عملية التنمية الشاملة القائمة على اقتصاد السوق بالضرورة إلى تحقيق الديمقراطية، إلا أنها تعد عاملا مساعدا على ذلك لأنها تقوم بتوسيع القاعدة

---

[1] Herbert Meclosky et John Zaller. **Capitalisme et Démocratie: l'Amérique Juges de ses Valeurs**. (traduit par: Marc Saporta). Paris: Economica. 1990. PP 177-178

الإنتاجية، رفع معدلات التعليم والتصنيع ونمو حجم الطبقة الوسطى، وتطوير وسائل الاتصال كعوامل مساعدة على خلق بيئة ملائمة للتحول الديمقراطي. وهذا ما يظهر من خلال تجارب النمور الأسيوية، من حيث أن التنمية التي حققتها هذه الدول في ظل نظم شمولية عمات على حلق قوي اجتماعية تطالب بالتحول الديمقراطية داخل هذه المجتمعات. فالتحول الديمقراطي إذن مرتبط باعتبارات عديدة منها: فعالية اقتصاد السوق في تحقيق التنمية ودرجة العدالة أثناء تحقيقها، طبيعة النخبة وحدود ومدى استعدادها للتجارب مع المطالب الديمقراطية، خصوصية القوى السياسية والاجتماعية المطالبة بها، طبيعة الثقافة السياسية داخل المجتمع وما مدى استيعابها وتقبلها للقيم الديمقراطية، إلا جانب دور العوامل الخارجية الإقليمية والدولية في دعم عملية التحول الديمقراطي. [1]

و لهذا يؤكد ألان توران على ضرورة تغير في نمط التفكير المعتاد، فعوض اعتبار الديمقراطية المرافق السياسي للتنمية الاقتصادية يجب التساؤل عن الشروط التي تمكن اقتصاد السوق من تحقيق التنمية؟ ثم ما هو دور الديمقراطية في التحول إلى اقتصاد السوق؟ وهنا يؤكد أن عملية التنمية خاصة الذاتية منها تتطلب شروط ثلاثة وهي: الاختيار الجيد الاستثمارات، إعادة توزيع الثروة على كل المجتمع والتنظيم والضبط السياسي والإداري للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على إقليم معين أو على مستوى الوطن ككل. ومن هنا فالديمقراطية والتنمية يشتركان من حيث أنه لا وجود لأي ديمقراطية أو تنمية بدون مواطنة ؛ بمعنى الشعور بالانتماء إلى مجموعة وطنية تخضع لنفس القانون، وما تحتاجه التنمية هنا هو دولة قادرة على تقوية المجتمع عن طريق التحديث الاقتصادي والاندماج الاجتماعي. كما أنهما يشتركان كذلك في تمثيل المصالح ؛ فإذا كان هذا التمثيل من مكونات الديمقراطية فإنه أيضا من مؤشرات التنمية، إذ قد يكون كنتيجة إيجابية لعملية إعادة توزيع ناتج النمو مما يقود إلى التكتل والاندماج الاجتماعيين. كما أن الاستثمار يقود إلى التصنيع والتنمية لأنه يزيد من ميكنزمات إعادة الإنتاج الجماعي فيستبدل بذلك عناصر النظام القديم القائم على الجمود أو البطء بعناصر أكثر ديناميكية تسرع من عملية التنمية وتدعم سيرورة التحول الديمقراطي.

[1] حسن توفيق إبراهيم. **الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي**.القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. 1999. ص 39

و بعيدا عن فكر توران، أصبح الافتراض القائل باعتبار النظام الديمقراطي هو الأفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية للمواطنين، موضع شك لأسباب نظرية وعملية في أن واحد: فمن الناحية النظرية فقد يتعثر النظام الديمقراطي في فخ توازن متدني المستوى مصدره مشاكل العمل الجماعي، ومن الناحية العملية أدت بعض حالات النجاح الاقتصادي الباهرة في ظل أنظمة استبدادية إلى إضعاف الحجة الاقتصادية[1]. ومنه يمكن القول أنه إن كانت الإجابة قد لا تقر بالترادف التام، إلا أنهما ليس منفصلين تماما لأن كلاهما تعبير عن سيرورة دائمة التوازن، منفتحة، مملوءة بالصراع أو حتى في بعض الحالات الانفصال بين مكوناتها. من حيث أن تراكم الموارد قد يعطي أولوية عظمى للاستثمار على حساب إعادة التوزيع العادل لناتج النمو، أو للمضاربة على حساب الاستثمار، أو الإفراط والمبالغة في الإهتمام بإعادة التوزيع الذي يكون على حساب إضعاف الاستثمار...الخ.[2]

ومهما قيل في العلاقة بين التنمية والديمقراطية إلا أنه يمكن جمعة في تياران فكريان:

الأول يؤكد على أن الديمقراطية هي نظام للتنظيم السياسي والتغير الاجتماعي، وأن التنمية ما هي إلا مجموعة للعلاقات الاجتماعية وسياسة اقتصادية معا، وأن اندماج الفاعلين الاجتماعين والاقتصاديين في عملية التنمية لا يمكنه أن يكون تلقائيا، لأن هذا الاندماج قد يكون مصدر تناقض بين مختلف الفاعلين ومنه تفكك في المجتمع. فالديمقراطية هي القادرة على ربط مختلف عناصر ومكونات التنمية، ومنه فبالنسبة لأصحاب هذا الاتجاه فأن التنمية ليست من أسباب الديمقراطية وإنما هي نتيجة لها.[3]

و هناك فريق أخر يرفق الديمقراطية بضرورة تحقيق مستوى معين من التنمية الاقتصادية، إذ يرى أصحاب هذا التيار بأن عملية التنمية تحتاج إلى مجتمعات معقدة وكبيرة التقدم، فهي تتطلب مستوى عالي من التعليم والتثقيف والتكوين حتى تكون قادرة على التكيف مع ظهور المؤسسات الجديدة التي تسير الديمقراطية. ولهذا فالعديد من النظم

---

[1] لجنة خبراء الإدارة العامة. الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. الحوكمة التشاركية وإشراك المواطن في إعداد السياسات وتقديم الخدمات والمسزانسة. نيويورك. 2007.

[2] Alain Touraine. **Op-cit.** P 223

[3] Lerry Diamond et les Autres. **Op-cit**. P 86

المستبدة التي ظهرت في القرن العشرين والنظم الوطنية الشمولية مثل تركيا في عهد أتا ترك ومصر في عهد جمال عبد الناصر والجزائر في عهد بومدين كانت ترى بأن المجتمع لم يصل إلى الدرجة المطلوبة من التقدم تمكنها من قيادة عملية التنمية بنفسها ومن هنا لا بد من دولة حازمة وقوية على الأقل في مرحلة الانطلاق، غير أن هذه النظم لا ترفض بصورة قطعية الديمقراطية وحقوق الإنسان. فالنقص في الموارد المالية هو الذي يجعل هذا الأنظمة قادرة على ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. بمعنى أن الدولة وحدها قادرة على إشباع المتطلبات الضرورية للمواطنين من أكل، صحة، مسكن، تعليم...الخ. ومنه فقادة هذه الدول يعتقدون أن القضاء على التخلف الذي تعاني منه مجتمعاتهم يتطلب دولة قوية، فعالة وقادرة على إتحاد القرارات بسرعة، كما يرون أن مؤسسات الديمقراطية والنقاشات التي تجرى بداخلها كالتي تحدث في البرلمانات ما هي إلا مضيعة للجهد والوقت، وكثيرا ما أبدوا إعجابهم بنظام فرنكو في إسبانيا أو بينوشي في الشيلي، إذ يعتقدون أنها أحسن مثال على تحقيق الانتعاش الاقتصادي، كما أن الديمقراطية ودولة القانون ليسا بالأشكال العليا أو الفعالة للتنظيم السياسي والاجتماعي فهما مجرد ترف أو بريستيج. فاعتبرت الجزائر في مرحلة هواري يومدين أن رأسمالية الدولة والحزب الواحد هما أسمى أشكال التنظيم قصد النضال ضد التخلف، فإلى غاية تحقيق التنمية فالدولة والنخبة فقط قادران على رسم سياسة الدولة، وأنه ليس من مطالب الشعب حرية التعبير والتجمع، وإنما المطالبة بحياة لائقة وكريمة. ولتحقيق ذلك يجب القضاء على الاختلافات ومحاربة التخلف كرجل واحد. ومن هنا فالديمقراطية هي نتيجة للتنمية وليس العكس.[1]

ما يمكن قوله هو أن هذه الدول والتي اتخذت نقص الموارد المالية كعذر لتبرير عدم إمكانيتها تحقيق التنمية فيه نوع من المغالطة، لأنها لم تعلن دورا تنمويا إلا عندما أوجدت صيغة أولية لخلق الترابط بين مختلف الفاعلين السياسيين، الاجتماعين والاقتصاديين، فمن اجل ذلك قامت الدولة بتهيئة الضمير أو الحس الوطني قصد إنجاح سياساتها التنمية، وأحسن ذليل على ذلك تلك الحملات التوعوية التي قام بها نظام بومدين في الجرائر من

[1]Madjid Benchikh. ¨ **Sous Développement et Spécificité Culturelle Dans La Justification de l'Etat Autoritaire** ¨ Annuaire de l'Afrique du Nord 1995. Paris: CNRS Editions. 1997. PP 50-54

أجل إنجاح مشروع الثورة الزراعية والمناقشات التي دارت حول مشروع الميثاق الوطني 1976...الخ. كما أنه لا يمكن تحقيق التنمية بواسطة دولة تطوعية إذا كان الاستبداد هدفها، إذ تصبح سلطة الدولة مطلقة مما يؤدي إلى شل عملية التنمية وإفشالها، لأن التنمية تتحقق بواسطة التعاون المتبادل بين الدولة والمجتمع: من الدولة إلى المجتمع والعكس صحيح. وبالتالي لا يمكن للديمقراطية والتنمية سوى العيش معا متحدان لأن التنمية الناتجة عن نظام تسلطي لا يد أن تختنق وتنتج أزمات اجتماعية خطيرة وما حدث في الجزائر في 05 أكتوبر 1988 أوما حدث في الثورات العربية الحالية أو حتى ما يحدث في إقليم التبيت الصيني لأكبر ذليل على ذلك. كما أنه لا يمكن اختزال الديمقراطية في سوق سياسي منفتح لا يأخذ في الحسبان التغيرات التاريخية يسقطها في قبضة سلطة الحزب، الجماعات الضاغطة أو الفساد الإداري. لأننا إذا اعتبرنا التنمية كتسيير سياسي للخلافات والتوترات الاجتماعية الناتجة عن تناقض بين الاستثمارات والمشاركة الاجتماعية، فإن الديمقراطية هنا تصبح شرطا وليس نتيجة لهذا التسيير. ومن هنا فالديمقراطية والتنمية عاملان مشتركان وقوى للتحرر من الفقر، الجهل والتبعية. فالارتباط الموجود بينهما يعني أنه لا وجود لتنمية بدون تسيير شفاف للتناقضات الموجودة بين الاستثمار وإعادة توزيع ناتج النمو، وأنه لا وجود لديمقراطية بدون تمثيل لكل مصالح المجتمع المتناقضة في بعض الأحيان التي ترفضها نظرية التحديث المصورة للمجتمع كقطار تجر قاطراته الاجتماعية والسياسية العقلانية والتطور المادي.

أولها أنه في الوقت الذي قد لا تكفل فيه الديمقراطية النجاح الاقتصادي، إلا أنها قد تساعد على تفادي أسوء حالات الفشل خاصة المجاعة منها؛و ثانيها أن التفاصيل المؤسسية للكيفية التي يشارك بها فعليا في أشكال مختلفة من الديمقراطية تؤثر على العلاقة القائمة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية؛ وثالثها أنه لفهم التأثير المحتمل للديمقراطية على التنمية لا بد من فهم سيرورة رسم السياسات العامة في ظل ظروفها التاريخية والمادية ؛ ورابعها أن الأثر الاقتصادي للإصلاحات الاقتصادية قد يرتبط بمدى جدية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية المتبعة.

6-الحكم الراشد كضرورة عصرية للتنمية

لقد أصبح الحكم الراشد Good Governance* من المواضيع التي تهتم بها المؤسسات المساعدة على التنمية، إذ أصبح من الشروط التي تفرضها مؤسسات بريتن وودز أو الإتحاد الأوربي على الدول التي تريد الحصول على القروض. وإن أردنا البحث عن أصل هذا المصطلح، فيمكن إرجاعه بالأساس إلى مفردات القطاع الخاص، حيث استعمل أول مرة من طرف البنك العالمي سنة 1989 من أجل تكيف هياكل الدولة لمتطلبات الرأسمالية.وأن تحديد مفهومه ليس من الأمور السهلة نتيجة لارتباطه بعدة مصطلحات لأخرى كالحكم السيئ Bad Governance والفساد..الخ

و ويمكن للحكم الراشد أن يستعمل في عدة مواضع كالحكم الدولي والحكم القومي والحكم المحلي، ونعني به: "عملية صناعة القرار والسيرورة التي من خلالها يمكن لهذه القرارات أن تطبق أو لا تطبق"[1]. وبما أنه يتعلق بالسيرورة التي من خلالها تتخذ القرارات ثم تطبق، فان تحليله ودراسته سترتكز على الفاعلين الرسمين والغير رسمين الذين يتفاعلون فيها، إلى جانب دراسة وتحليل الهياكل الرسمية والغير رسمية التي توضع لهذا الغرض، وما الحكومة إلا أحد الفاعلين الأساسين في هذا الميدان فمن الضروري تدخل باقي الفاعلين: إذ نجد في الريف مثلا اتحادات الفلاحين ومالكي الأراضي ومؤسسات البحث والزعماء الدينيون، المؤسسة العسكرية، المنظمات الغير حكومية والأحزاب السياسية...الخ، بينما في المدن فالوضع أكثر تعقيدا، فإلى جانب ما قيل سالفا يضاف على المستوى القومي الإعلام وجماعات الضغط والمانحين الدوليين والشركات المتعددة الخدمات والذين بإمكانهم لعب دور مصيري في عملية اتخاذ القرار أو التأثير فيه.

* ونقيض الحكم الراشد هو الحكم الفاسد أو السيئ poor **Governance** والذي يتميز بمايلي:

1- عدم تطبيق مبدأ سيادة القانون وحكمه
2- عدم الفصل الواضح بين المال العام والمال الخاص وبين المصلحة العامة والخاصة
3- الحكم الذي لا يشجع على الاستثمار خصوصا في جوانبه الأنتاجية ويدفع إلى الربح الريعي والمضاربة
4- الحكم الذي لا توجد فيه قاعدة منظمة وشفافة من المعلومات
5- ضعف شرعية الحكام وتفشي ظاهرة القمع وهدر حقوق الناس

6-انتشار الفساد والرشوة بآليتهما وثقافتهما وقيمهما

[1] 1- united nations.economic and social commission for Asia and the pacific. **"what is good Governance"**. Available at: http://www.undp.org/annualreports/2004/english/

و قد عرف مصطلح الحكم الراشد بطريقة أكثر توسعا من طرف البنك العالمي على أنه " الطريقة التي من خلالها تمارس السلطة في تسير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد معين من أجل تحقيق التنمية"[1]. ويمكن تقديم تعريفا أكثر استعمالا وهو ذلك الذي يقر بأنه: التسيير الشفاف والكلي أي الجامع للشؤون العمومية عن طريق خلق نظام من القواعد المقبولة يعتبر مكون لسلطة مشروعة من أجل ترقية القيم الاجتماعية للفرد والجماعة". وقام بوني كامبل في كتابه:"حوكمة، إصلاح مؤسساتي وإعادة تحديد دور الدولة :بعض الرهانات المفاهيمية والسياسية"

Gouvernance، Reformes Institutionnelles et Redefinition du Role de l'Etat: quelques enjeux conceptuels et politiques

الذي حلل فيه مفهوم الحكم الراشد من خلال التركيز على محتوياته، التي حددها البنك العالمي على أنها مجموع لعدد من المصطلحات الضرورية التواجد التي بإمكانها الدفع بالحكم الراشد وهي تسير القطاع العام، المسؤولية، سيادة القانون، المعلومات وتسير القطاع العام، المسؤولية، سيادة القانون، المعلومات والشفافية.

أما المفهوم الأوربي فيختلف نوعا ما ونجده في الكتاب الأبيض للحوكمة الأوروبية والذي يعتبره تلك "القواعد والإجراءات والتصرفات التي تؤثر على ممارسة السلطة على المستوى الأوربي خاصة المتعلقة بالانفتاح، المشاركة '، المسؤولية، الفعالية، والانسجام.[2] أما بالنسبة ل Fabrice Larat et Beate Kholer Koch فان" الحوكمة الجماعية ليست محددة فقط بهياكل الجماعة وما مدى مشاركتها، وإنما متأثرة كذلك بمفهوم المبادئ التي بإمكانها تثبيت أي نظام سياسي مشروع يمكن الفاعلين المشاركة فيها"[3]. ففي سياق مفهومه، فإنه يتعلق بالمحتوى والوسائل التي يمكن من خلالها ترجمة تفاصيل مطالب ورغبات المواطنين في إطار الاختيارات السياسية بطريقة تمكن تعددية المصالح الموجودة

---

[1] world Bank ،sub-Saharan Africa. **From crisis to sustainable grouth** ،. World Bank، Washington dcm 1989

[2] Pierre Calme avec la collaboration de Jean Freys et Valery Garandeau: **la Democratie en Miettes pour une Revolution de la Gouvernance**. Paris. Descartes et Cie. 2003. pp 13-14

[3] Fabrice Larat et Beate Kholer Koch tirer du livre :" **Qu'elle gouvernance pour l'Union Européenne après Nice**?" burocities Magazine، N 13. 2001

في المجتمع أن تتحول إلى عمل موحد يعبر عن اتفاق لمختلف الفاعلين الاجتماعيين. ويقر صاحب كتاب فتات الديموقراطية بأن مصطلح الحكم الراشد يتعدى تعريف البنك العالمي: إذ يشتمل التشريع، القانون، السياسة، المؤسسات والتسيير العمومي، ولكنه يهتم أكثر بالطريقة الحقيقية التي تسير بها الأمور وتأخذ في نفس الوقت مؤسسات التمثيل الاجتماعي للسلطة والشروط التي من خلالها تمكين تأسيس الجماعة إلى جانب الاهتمام بتفاصيل عمل الإجراءات، العقليات والرهانات المسيرة لهذه الإجراءات وطبيعة العلاقة بين أعوان الوظيف العمومي والمواطنين إلى جانب أشكال التعاون والطريقة التي من خلالها يمكن للمجتمع أن ينظم في شكل تعاونيات، جماعات أو جمعيات.

يستدعي مفهوم الحكم الراشد إذن دعوة للتاريخ، الثقافة، العلوم السياسية والقانون الإداري ولكن كذلك علم اجتماع التنظيمات. ومن هنا فهو ليست بواقع جديد ولا طريقة جديدة في تسير النشاط العمومي وإنما رؤية جديدة لواقع موجود مسبقا.[1] كما عرف الحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين للالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للانتقاد أحيانا كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك أي في مجال التسيير.وقد اقترحت لجنة الحاكمية الإجمالية تعريفا أكثر شمولا وهو " هو مجموعة الطرق المتعددة لتسير الأعمال المشتركة من طرف الدولة والمؤسسات العمومية والخاصة. "[2].

ويتعدى مصطلح الحكم الراشد في المعنى أي عملية إصلاح إداري وما تتطلبه هذه العملية من أرضية وآليات أو أدوات، وهو بذلك مرتبط بأهداف محددة تقيم وفق لمعاير مسبقة يمكن تطبيقها في كل قطاعات المجتمع كالجهاز التنفيذي والتشريعي والقضائي، القطاع الخاص والشركات والتعاونيات والنقابات والمنضمات الغير حكومية. واكبر امتحان بالنسبة للحكم الراشد هو احترام وسيادة القانون. إذ يجب أن يحكم وفق لقانون الدولة حتى يضفي هذا قانونية الحكومة حيث أنه يستلزم الحديث عن الحكم الراشد التركيز أوليا على مسؤولية الحكومة مما يستلزم احترام القانون والنظام، إصلاح الإدارة

[1]Pierre Calme avec la collaboration de Jean Freys et Valery Garandeau. op-cit. p 16

[2] - http//www.freemediawatch.org/majalah/ document/docmajla4-2000605/Arabic/20 %20-%2025 anmiye.htm

والقضاء والرفاهية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي....الخ.[1]

وللحكم الراشد ثمانية مرتكزات أو خصائص حددتها اللائحة رقم 64/2000 للجنة حقوق الإنسان الحكم الراشد وهي: المشاركة Participatory، الإجماع consensus، الشفافية transparency، الرقابة accountability، التوجيهorientation ، الاستجابة responsiveness، الفاعلية والفعالية واحترام القانون effectiveness and efficiency، .fallows the rule law.، كما ربطته بقدرة المحيط على احترام حقوق الإنسان وتشجيع التنمية البشرية المستدامة.[2]و ربط الحكم الراشد بالتنمية المستدامة يكون عن طريق التركيز على عدة مبادئ كالرقابة، المشاركة، واحترام حقوق الإنسان. ويتضمن الحكم الراشد التقليل من الفساد *إلى جانب احترام وعدم إقصاء رأي الأقلية والسماع للرأي الأكثر ضعفا من الشعب في عملية اتخاذ القرار إلى جانب الاستجابة للمتطلبات الآنية والمستقبلية للشعب.فيبدو أن الحكم الراشد عبارة عن مثالية صعبة التحقيق في مجمله اد أن القليل فقط من المجتمعات والدول اقتربت من تحقيقه بكله[3].

كما يتطلب الحكم الراشد مؤسسات سياسية فعالة إلى جانب استجابة في استعمال السلطة السياسية وتسير الموارد العمومية من طرف الدولة، فهو أساسا التفاعل بين الديمقراطية، الرخاء الاجتماعي وحكم القانون. ومن هنا فالحكم الراشد يتعدى القطاع العمومي ليضم باقي القطاعات الأخرى كالقطاع الخاص أو باقي قطاعات المجتمع. وهو

---

[1] Madhav GoodBole".**Report of the One Man Committee on Good Governance**". Available at: http//www. Maharastra.gov.un/pdf/goodgovernh.pdf.

[2] OHCHR." **what is Good Governance**." Available at: http//www.unhchr.ch/development/governance-01 ‹ntml

* ومن هنا لا بد من الوقوف عند مفهوم الفساد الذي يعرف بعدة صيغ منها الانحراف الأخلاقي للمسئولين في الإدارة والحكومة التنازل عن أملاك الدولة من أجل المصلحة الشخصية، استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة. ونجد تعريفا أخر للفساد على أنه بمجرد قبول شخص بموجب وظيفته أو مكانته داخل الدولة أن يقدم خدمة لأشخاص أو منظمات لايمكنهم الحصول عليها بطريقة قانونية مقابل نقود أو وسائل ذات أشكال مختلفة (رحلة سفر، سيارات، مساكن...الخ). ويمس الفساد خاصة الدول السائرة في طريق النمو نتيجة لتدني مستوى أجور موظفيها، إلا أن هذا لا ينفي وجوده في الدول المتقدمة. ولما تكشف قضايا الفساد تتحول إلى فضائح كبرى

[3] OPM. **Good Governance Standard for Public Services**. London.hackeney Press..20004. pp7-8

مقود من طرف حقوق الإنسان ومبدأ سيادة القانون والديمقراطية إلى جانب مشاركة عادلة للجميع والاهتمام بمطالب الشرائح الأكثر ضعفا في المجتمع، ففي تصريح الألفية للأمم المتحدة، توصلت اللجنة الدولية إلى إجماع يتضمن إن الحكم الراشد ليس هدفا في حد ذاته وإنما عامل أساسي في تحقيق التنمية البشرية، القائمة على أساس تخفيض الفقر وبناء السلم[1]، وأن قضاياه الكبرى لا تختلف عن تلك المتعلقة بالتنمية الشاملة والمستدامة والتي يمكن حصرها في: أزلية العيش بسلام داخلي وخارجي، التقدم الدائم لملايين النساء والرجال للذين يعيشون في نفس الرقعة الجغرافية، ضمان التوازن بين المجتمعات الإنسانية وبيئتها، التسيير العقلاني وعلى المدى الطويل للموارد الطبيعية النادرة والهشة، ضمان استقلالية وحرية تفكير وعمل الأشخاص وفي نفس الوقت تحقيق العدالة الاجتماعية، الانسجام والتنسيق بين المصالح المشتركة، توفير للفرد والجماعة فرص التقدم، ضمان العيش الكريم، ترقية العلوم والتقنيات، الإقرار بوجود اختلاف في التقاليد والثقافات والعمل على تعايشها في مجتمع موحد والتأقلم مع تطور العالم مع الضمان في نفس الوقت الخصوصيات والشخصية المتميزة.و إن تمعنا في حقيقة كل هذه الأهداف نجدها تمثل سبب وجود وعمل أي سلطة سياسية كانت.

و عموما يمكن قراءة العلاقة بين التنمية والحكم الراشد من منظور ثلاثة زوايا :

1- وطنية تشمل المدن والأرياف وجميع الطبقات الاجتماعية وكل الأجناس،
2- عالمية ويقصد بها التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والفقيرة وإقامة علاقات دولية قائمة على قدر من الاحترام والقواعد القانونية.
3- زمنية ونعني بها مراعاة مصالح الأجيال الحالية واللاحقة.

المطلب الثاني: نظريات ونماذج التنمية والنمو

في هذا المطلب سوف نحاول التطرق للجانب النظري لإشكالية التنمية، بالتركيز على النظريات التي بحثت في موضوع تخلف دول وتطور أخرى وما هو السبيل الذي يجب على الأولى إتباعه من أجل اللحاق بركب الثانية؟ في الحقيقة الأمر فإن الخوض في هذا المجال يجعلنا نتوه أمام الكم الهائل من المعلومات والنظريات التي ناقشت هذه

[1] GTW." **Good Governance**". Available. at: http//www.gtz.de/en/them/politishe-reform/882 html

المسائل، ولهذا سوف نتطرق إلى بعضها فقط بشيء من الإيجاز خدمة لموضوعنا وتجنب الخروج عنه. وقد صنفنا هذه النظريات حسب ظهورها الزمني: بمعنى سوف نتطرق إلى النظريات الكلاسيكية بشقيها الليبرالي والماركسي ثم بعد ذلك سوف نتكلم عن النظريات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وقد حصرناها في أربعة مدارس عرفها الفكر الاقتصادي وهي: البنيوية، نظرية روستو أو النموذج الخطي لمراحل النمو، الماركسية الجديدة أو نظرية التبعية وأخيرا الليبرالية الجديدة.

1 -لنظريات الكلاسيكية

أ-النظرية الرأسمالية الكلاسيكية: لقد كان مصطلح الرأسمالية وما زال من المصطلحات الأكثر تحفظا عند استعماله والدليل على ذلك أنه تعرض وما زال كذلك للعديد من الانتقادات اللاذعة خاصة تلك التي تعتبره العدو اللدود للإنسانية، لأنها مرتبطة باستغلال العمال في شكل فائض القيمة والمستهلكين في شكل السعر المنتجات المبالغ فيه، وأن الدفاع عنه كما يقول جون شمبيتر يعد وقوف أمام قضاه في جيبهم حكم مسبق بالإعدام.و يعتبر البعض نشأتها في المجتمعات المعاصرة مرتبط بالاستعمال الواسع لرؤوس المال مقرون بالتوزيع العصري للديون إلى جانب تنظيم وضبط الادخار الحر والاستثمار تحت حكم قانون السوق.[1] وقد اعتبرت الرأسمالية النموذج التنموي الوحيد والممكن قبل الجرب العالية الأولى، إذ يعتقد أصحاب هذه النظرية انه بإمكان الأمم الحصول على الثروة عن طريق:

-الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مثل العمل، المصادر الطبيعية، التكنولوجيا ورأس المال كالمباني، الآلات والنقود. كما أن بيع البضائع والخدمات وحتى وسائل الإنتاج بكل حرية.

- الأسواق أين يمكن أن تباع وسائل الإنتاج والبضائع والخدمات بدون قيود ولا تدخل من أي سلطة كانت.

- شركات صناعية تقوم بالتصنيع. إلى جانب تجارة حرة داخليا ودوليا.

و يعتقد أصحاب هذه النظرية أن السبب الرئيسي للفقر هو وجود خلل في وسيلة أو

---

[1] François Perroux. **Le Capitalisme**. Op-cit. p 10

عدة وسائل للإنتاج كرأس المال الغير كافي أو عدم توفر الكفاءة واليد العاملة المؤهلة. وقد استدل هؤلاء عن نجاح هذا المذهب في كل من أوروبا والولايات المتحدة واليابان. ورغم الحرية التي هي أساس هذا الرأسمالية، إلا أن أصحابه يقرون بالدور الذي قامت به الحكومات في تشكيل وتراكم رأس المال، حيث أنها قامت مباشرة بتمويل بعض المشاريع الإستراتيجية كإقامة الطرق ومد السكك الحديدية والإنارة...الخ، أو بصورة غير مباشرة كتقديمها المساعدات للمشاريع الخاصة، ومنه فالدور الرئيسي للحكومات ينحصر في تهيئة بيئة تمكن النشاط الاقتصادي من التقدم والازدهار، إلى جانب توفير الطمأنينة والأمن اللذان يضمنان حماية الممتلكات الخاصة وتقديم خدمات معينة كالدفاع الوطني والدبلوماسية.[1]

ومن أقطاب هذه النظرية نجد أدم سميث وريكاردو وجون ستيوارت ميل وغيرهم.

فأدم سميث صاحب فكرة اليد الخفية ومقولة" دعه يعمل اتركه يمر" مثلا، قام بتقديم الأفكار الأساسية لمن جاء من بعده، فكان كتابه " ثروة الأمم" المرجع الأساسي لنظريته الديناميكية حول تطور الثروة، فبين من خلاله أن العلاقة بين القيمة المتغيرة للعمل ورأس المال سوف تؤدي في الأمد الطويل إلى زيادة في الثروة، ويعتبر التراكم شرط أساسي لتقسيم العمل وأن أي تغير في حجم رأس المال سواء بالزيادة أو النقصان سيؤدي بالضرورة إلى زيادة أو نقصان حقيقيان في حجم الصناعة وعدد العمال ومن ثم في القيمة التبادل السنوي للأرض والعمال وفي الثروة والدخل الحقيقي للسكان، ومن أجل تحقيق النمو يجب الزيادة في رأس المال قصد الزيادة في عدد العمال ومن ثم الزيادة في الإنتاج. وقد تكلم سميث على ثلاثة حالات للنمو الاقتصادي وهم:

الحالة التقدمية: وهي مرحلة التقدم المستمر في الثروة.

الحالة التراجعية: وهي مرحلة النقص في الثروة وكذلك في أجور العمال.

حالة السكون: وهي حالة الغياب في التغير الذي يحدث على مستوى إنتاج الثروة، ومنه يصبح تراكم رأس المال في وضعية سكون ونفس الشيء بالنسبة للأجور.

و قد عارض أدم سميث التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إذ ناد بالحرية

---

[1] جون. ل. سايتر. مرجع سابق. ص 15.

الاقتصادية على اعتبار أن النظام الاقتصادي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن نتيجة للميزات الذاتية التي يتمتع بها.و ناد بمبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، الذي يؤدي إلى زيادة الدخل فزيادة الادخار، مما يؤدي إلى زيادة تكوين رأس المال أي التراكم. ويرى سميث أن الأرباح هي أساس تكوين المدخرات وزيادة تراكم رأس المال هذا من جهة، إلا أن زيادة الأجور يكون على حساب الأرباح وبالتالي تقل المدخرات ويصل معدل تكوين رأس المال إلى الصفر مما يؤدي إلى الحالة التراجعية من جهة أخرى . وقد أعطي أدم سميث مثالان عن بلدان كبيران ولكنهما ما زال متخلفان وقتها وهما الصين والهند: إذ بين أن تزايد وتطور الثروة القومية يؤدي إلى ارتفاع في الأجور وليس في سعة هذه الثروة، ويعطي هنا حالة الصين التي تعتبر من أغنى الدول من حيث توفر أجود الأراضي، وعدد السكان وأعرق الحضارات، ورغم ذلك بقية لفترة طويلة في حالة سكون، فأجور العمال كانت قليلة جدا مقارنة مع الدول الأوروبية الأكثر فقرا. كما بين فائدة تصدير المنتجات المصنعة لسوق واسعة كالهند مثلا التي أن مساحتها الواسعة جعلتها غير قادرة على تمويل سوقها ذاتيا[1].

أما ريكاردو فيعتقد أن الزيادة في الإنتاج المصاحبة بزيادة أكبر في عدد السكان تشكل عائق أمام النمو الذي يتناقص إلى أن يصل إلى حالة الانعدام. فتحليل ريكاردو مبني أساسا على أن النمو السكاني يقتضي بالضرورة زراعة الأراضي الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى زيادة في سعر المواد الغذائية الأساسية، مما يشجع الملكية العقارية نتيجة لارتفاع الريع العقاري مما يؤدي إلى عدم تشجيع الطبقة المنتجة والرأسماليين. ففي تحليله يؤكد ريكاردو على أن قانون الغلة المتناقصة هو الذي سيسود باعتبار أن الزراعة هي أهم قطاع ضمن القطاعات الاقتصادية القومية. ويقسم الطبقة المنتجة إلى ثلاث فئات وهم: الرأسماليين، العمال وملاك الأراضي الزراعية ؛ فالرأسماليين هم القادرين على قيادة النمو الاقتصادي وذلك بتشييد المصانع وتشغيل العمال، ثم إعادة استثمار أرباحهم والعمل على زيادة الإنتاج مرة أخرى؛ أما فئة ملاك الأراضي الزراعية فتمد المجتمع بالغذاء، ومع عملية النمو الاقتصادي المتميزة بزيادة الأرباح وزيادة في عدد السكان الذي سيؤدي إلى الضغط على الأراضي الزراعية، بل حتى على الأراضي الأقل جودة وهذا ما يزيد

---

[1] H Warnd. op-cit. p 30

من تكاليف الإنتاج في المدى البعيد مع انخفاض في معدل الربح وبالتالي فإن معدلات الإنتاج ستؤول إلى الانخفاض وهنا يتدخل قانون تناقص الغلة فيتحصل ملاك الأراضي الزراعية على ربح أكبر[1].

ب- النظرية الماركسية:

تقوم هذه النظرية على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ضمانا للتوزيع العادل للدخل واستفادة كل فرد من النشاط الاقتصادي، وعلى زوال السوق الحر واستبدالها بالتخطيط المركزي. ولفهم هذه النظرية لا بد من العودة إلى الفكر الماركسي الآرثودكسي نفسه.

إذ تقوم نظرية ماركس في النمو على التسيير المادي للتاريخ، من حيث أن النظام الاقتصادي هو أساس كل النظم الاجتماعية الأخرى، فعرفت البشرية عدة نظم اقتصادية ابتداء من العصر البدائي ثم العصور القديمة فالإقطاع ثم الرأسمالية التي ستتحول إلى اشتراكية كمرحلة انتقالية لتحقيق الشيوعية. وعلى فائض القيمة *، فهو يقسم إجمال الناتج القومي إلى ثلاثة أقسام: رأس المال والذي ينقسم بدوره إلى رأي المال الثابت ويقصد به المباني والآلات والمواد الخام، ورأس المال المتغير وهو الأجور. ثم فائض القيمة الذي ما هو إلا الربح الذي يتحصل عليه الرأسماليون.ثم الناتج الصافي الذي يشمل رأس المال المتغير وفائض القيمة.

و يؤكد ماركس على أن التناقضات الداخلية لعلاقات الإنتاج، أي التناقض بين علاقات الإنتاج وتطور قوى الإنتاج تفسر التطور التاريخي للبشرية، إذ أن علاقات الإنتاج القائمة على الملكية الخاصة ستؤدي إلى الصراع بين الرأسماليين والطبقة العاملة كنتيجة لاستغلال الأولى للثانية، فالخصوصية العدائية التي يتميز بها نموذج الإنتاج الرأسمالي هي التناقض الموجود فيها والبذرة التي ستؤدي إلى زوالها، إذ لا يمكن القضاء على هذا التناقض، إلا بتغير في علاقات الإنتاج وتعميم ملكية وسائل الإنتاج، ولا يتحقق

---

[1]Bernard Guerrieem. Op-cit. P 121

- فهي تعبير عن الفرق بين استعمال قوة العمل المحددة بوقت العمل وقيمة تبادل قوة العمل: فإذا كان يوم العمل يحتوي على 8 ساعات وكان العامل قد تمكن في4 ساعات من إنتاج القيمة المساوية لقيمة السلع الضرورية لإعادة إنتاج قوة العمل (أي قيمة تبادل قوه العمل) إذن فإن 4 ساعات الباقية تمثل فائض القيمة.

ذلك إلا عن طريق ثورة اجتماعية تقودها البروليتارية.[1]

و يعتبر البعض من الكتاب أن ماركس أول من استعمل مصطلح التنمية في معناها التام وأول من حاول التأسيس لنظرية تنموية اقتصادية، لأنه كان متيقن بأن الرأسمالية وتناقضانها ولا حتى عدالتها قد تمثل مرحلة مهمة في تاريخ البشرية، وأنها عندما حققت النمو الاقتصادي عن طريق خلقها لقوى الإنتاج الأكثر ضخامة لم تكن تهدف للرفع من مستوى معيشة الناس.و أن جوهر التقدم كما أكد ماركس هو قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة، وأن تنمية الدول المتخلفة لا تكون إلا عن طريق استعمال رأس المال الموجود في الدول الغربية، وعليه سيمر تطور مجتمعات هذه الدول بنفس الطريقة والمراحل التي مرت بها المجتمعات الغربية، وأن التطور صناعة بلد معين ما هو إلا الصورة المستقبلية التي ستصل لها البلدان الأقل تطور منه.[2]

إنه لا يمكن الحديث على الماركسية الأرثوذكسية للتنمية دون ذكر لينين كأحد أعمدة هذه النظرية، الذي كان يتمتع بمعرفة واسعة بالاقتصاد الروسي وبالطرق والوسائل التي استعملها في تنميته. لقد أعطى لينين في مناقشته لمفهوم التنمية الاقتصادية مضمونا فلسفيا وأيديولوجي يتفق ووجهة النظر الماركسية، إذ يعتقد بعدم قدرة النظام الرأسمالي تحقيق التنمية، "و عدم قدرته على أن يكزن الأرضية السياسية والاقتصادية للربط الصحيح بين الأيديولوجية الثورية الاجتماعية وبين العلوم التكنولوجية الحديثة، إذ أن الرابط الناجح لا يتم إلا عن طريق الثورة الاشتراكية الجماعية التي سوف توسع آفاق الوعي الأيديولوجي لدى الجماهير وتعمق من جذورها المنهجية والفلسفية، وعندئذ يتمكن المجتمع الاشتراكي من تحقيق الثورة التكنولوجيا الدائمة التقدم، ويتكون حينها لدى الجماهير المنهج الأمثل لإدراك حقيقة انطلاق قوى الإنتاج الحديثة التي ستخلق الظروف المثلى للمجتمع الإنساني المتحرر من كل صور الاستغلال الرأسمالي الإمبريالي"[3].

ويتجه بعد ذلك لينين اتجاها عمليا تطبيقيا في كيفية تحقيق التنمية، إذ يقرنها بعملية التخطيط الواعي والهادف ويعتبر التخطيط أسلوب ووسيلة ضرورية لتحقيقها. وقد طبق

---

[1] J.M. Albertini et A. Siler. **Comprendre Les Théories Economique.** Paris: Edition du Seuil. 1983.p 47

[2] H. Warndt. Op-cit. p 36.

[3] صلاح الدين نامق. مرجع سابق. ص 50

لينين أفكاره عند تجسيد لسياسته الاقتصادية سنة 1921، حيث أكد أن طريق التنمية هو الطريق التكنولوجي أي إنشاء قاعدة مادية وتكنولوجية. كما أن استمرار التقدم بالنسبة له مسألة ضرورية، حيث يقول أن التقدم الصحيح يتمثل في اندماج العلم بالإنتاج ليصبح عنصرا مهما وفعالا في العملية الإنتاجية، وأن إقامة صناعة قوية يعد خطوة لازمة لتحقيق التنمية، من حيث أنها تقدم إمكانية التطور لاحقا سواء في الزراعة أو الملكية الزراعية الصغيرة وضمها إلى الملكيات الكبيرة التي تشرف عليها الدولة وتديرها لصالح الشعب. كما أن التنمية تتطلب قيام ثورة ثقافية شاملة وتكوين متواصل لأن دور العمال والمهندسين جد ضروري.[1]

وإلى جانب رواد النظرية الماركسية، أعتقد بعض المفكرين والقادة السياسيين أن الاشتراكية هي النموذج الأمثل انطلاقا من المقارنة بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي، ودعوا الدول النامية أن تتخذ من الاشتراكية أسلوبا لها، لأنه لا يوجد طريق أخر سوى رأسمالية الدولة والتخطيط المركزي الشامل لتحقيق التكامل الاقتصادي، كما أنها وحدها القادرة على تحقيق التنمية الشاملة التي تستطيع نشر العمران والحضارة على إقليم دولة فقيرة أي القادرة على تحقيق التوازن الجهوي، ولا يمكن لهذه الدول أن تكون لها مكانة في ظل نظام التقسيم الدولي للعمل إلا إذا قوت اقتصادها القومي الموجه من طرف الدولة، وإخضاع الرأسمال الأجنبي لفائدتها أو تأميمه لتحقيق التصنيع، فهي المقدمات الأساسية التي تمكن هذه الدول من الخروج من حالة التبعية والتخلف التي تعاني منه.[2]

ج- **نقد للنظريات الكلاسيكية:**

-رغم اختلاف مرجعية وأيديولوجية كل نظرية إلا أنهما يشتركان في التناول الوصفي السطحي لخصائص ظاهرة التخلف، إذ انه أصبح لا ينظر اليوم للتنمية على أنها تقليدا ميكانيكي لنموذج وآليات التطور التي عرفتها البلدان المصنعة ولا مجرد استيراد مكونات وعناصر هذا النموذج سواء المتعلقة برأس المال أو التكنولوجيا أو حتى التنظيم لأن هذا النقل لا يؤرث ويقوي سوى التبعية.

---

[1] صلاح الدين نامق. مرجع سابق. ص 63.

[2] حماد محمد شطا. **وظيفة الدولة.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1982. ص 225

-إن ما قدمته هذه النظريات بشقيها الماركسي والليبرالي هي سمات عامة للنظريات الاقتصادية للنمو وأهمها تحويل علم الاقتصاد من علم يدرس العلاقات الاجتماعية الناشئة عن ممارسة النشاط الاقتصادي إلى علم تجريدي قريب من علوم المادة، تحكمه قوانين عامة مجردة قابلة للتطبيق في أي مكان وزمان تخرج بنفس النتائج. فتحول بالتالي علم الاقتصاد خاصة بالنسبة لليبراليين إلى علم تفسير سلوك المنتج والمستهلك من وجهة نظر نفعية وفردية تعمل على تحقيق أقصى ربح للمنتج وأقصى منفعة للمستهلك.

-إن اهتمام مفكري النظرية الغربية قد انحصر في كيفية تنمية الدول الغربية فقط ولم يتطرقوا إلى كيفية تنمية الدول المتخلفة، وما ذكرهم لبعض البلدان المتخلفة في كتاباتهم لم يكن سوى استشهاد بها. فأدم سميث عندما ذكر الصين والهند، وماركس عندما تكلم عن الهند ومارشال في كتابه " الصناعة والتجارة"الذي تكلم فقط على المناطق التي ستكون قوة صناعية مستقبلية وكذلك فرانسوا بيرو في كتابه " اقتصاد الرفاهية " لم يتكلم أبدا عن الفقراء إلا في أوروبا.

- وتعتقد هذه النظريات أن تخلف دول العالم الثالث هو تخلف عن الوصول إلى مرحلة الإنتاج الرأسمالي، التي يعتبرها أصحابها النموذج الأحسن للتنمية أخر ما عدا الاشتراكية التي يتبناها الشق الثاني من هذه النظريات. ومنه وبالتالي لا يمكن الاعتراف بنموذج ثالث يمكن أن يبتدعه أي مجتمع ابتداء من واقعه وظروفه المادية والموضوعية وابتداءا من مقدراته الفكرية ومسلماته الفلسفية والروحية.

- إن تطبيق هذا الفكر في تنمية الدول المتخلفة لم يثمر أبدا، فرغم النجاح النسبي الذي حققته بعض الدول في الفترة 1960-1970، إلا إنه مع العقد الثاني من التنمية أي الفترة 1970-1980 بدأ التشكيك في جدوى هذا الفكر، إذ لم تستطيع هذه الدول تحقيق أي من أهدافها وطموحاتها القومية، بل بالعكس ظهرت مشاكل جديدة لم تكن موجودة من قبل ؛ كمشكلة الديون الخارجية والتبعية التكنولوجيا والغذائية وعدم الاستقرار الداخلي.

2 -نظريات ونماذج ما بعد الحرب العالمية الثانية :

في هذا المقام سوف نحاول التطرق إلى أربعة مدارس للفكر الاقتصادي وهي:

أ- **المدرسة البنيوية(قيادة الدولة للتنمية):** لقد تأسست في أمريكا اللاتينية مع

مطلع سنوات 1940، إذ ارتكزت على شرح أهمية العوامل البنيوية في اقتصاد محلي أو دولي في تحقيق عملية نمو الدول المتخلفة وعلى الميكنزم الذي من خلاله يمكن للاقتصاديات المتخلفة أن تتحول من تقليدية (زراعي) إلى عصرية قائمة على تمدن أغلبية السكان وتكون معظم مخرجاتها في شكل سلع وخدمات مصنعة.و قد أصبحت مسألة كيفية توسيع الاقتصاد العصري رغم التناقض الموجود بينه وبين الاقتصاد التقليدي لمنطقة أو دولة ما من ضروريات هذه المدرسة، إذ تهدف التنمية بالنسبة لهم إلى إحداث تحولات في بنية اقتصاد الدول المتخلفة، قصد السماح بتحقيق نمو اقتصادي ذاتي ودائم يتم عن طريق تخلي الدول المتخلفة على ارتكازها على الطلب الخارجي وتصديرها للمواد الأولية، إلى جانب توسيع القطاع صناعي دولي، وعرفت سياساتهم البنيوية بسياسات إحلال الواردات.

اعتقد بعض العلماء أن بلدان أمريكا اللاتينية في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 مخصصة في تصدير المواد الأولية، وأكد العديد منهم على الإمكانيات المعتبرة والإيجابية للمنطقة في هذا المجال، فاعتبروها الأحسن ضمن باقي بلدان العالم، ومن هنا فعليها التركيز على توسيع صادراتها، ولهذا السبب ظهر تيار فكري يقوده مفكري من هذه الدول أمثال برير باش وسالسو فرتادو وأوسفالدو سانكل مهاجمين هذه الادعاءات ومؤكدين على أن الاعتماد على الصادرات من المواد الأولية في عملية النمو ليس سوى فرصة أو إمكانية متاحة للتنمية الاقتصادية، لأن أسعار المواد الأولية في انهيار بينما أسعار المواد المصنعة في ارتفاع مستمر، وما زاد غلى ذلك هو النقص الذي عرفته هذه الأسعار نتيجة للحرب العالمية الثانية مما أثر وبشكل كبير على اقتصاديات الدول المتخلفة.وأبعد من ذلك يعتقد هؤلاء أن ثمار التقدم التكنولوجي الذي ينقص من تكلفة المواد المصنعة انحصر فقط في الدول المتقدمة في شكل أرباح متزايدة يحققها الصناعيين وزيادة في دخل العمال، ومن هنا فإن تنمية الاقتصاد يجب أن تكون قائمة على توسيع القطاع الصناعي المحلي. وقد حذروا من تمكين الولايات المتحدة الأمريكية الدور القيادي في الصناعة، ا لأنه سيضعف من الطلب على المواد الأولية التي هي موجودة وبكثرة في هذا البلد. ومن هنا لن تلجأ إلى شرائها من بلدان أخرى إلا إذا كانت أثمانها أقل من تكلفة استخراجها محليا.

كما أكد البنيويون على الجانب الكمي في النمو الاقتصادي واعتبروا الأرقام جانب

مهم لكنه غير كافي لمتابعته، وأن قياس التنمية مرتبط بعدد القطاعات التي تستعمل مستوى عالي من التكنولوجيا، ولا تتحقق إلا في اقتصاد يتميز بتقسيم عادل لمجمل مخرجاته بين مختلف قطاعات الدولة، محددين أسباب التخلف في العلاقات الاقتصادية بين باقي دول العالم والدول المتقدمة، التي تحصر وجود الدول النامية في تقديم المواد الأولية بأضعف الأثمان من جهة واستيراد المواد المصنعة بأرفع الأثمان من جهة أخرى.[1] تلك العلاقات الاقتصادية التي قادت إلى ازدواجية في بنية اقتصاد الدول النامية: أين تعايش قطاع حديث لم يتأسس نتيجة للإبداعات ومجهودات الذاتية، وإنما عن طريق استيراد التكنولوجيا من الخارج مع قطاع متخلف، وهذا ما يؤدي إلى استحالة استقلالية الاقتصاد. وأن التغيرات في البنية الاقتصادية لا يكون إلا بتدخل للدولة، وهنا تلتقي هذه المدرسة مع الاشتراكية من حيث أن الدولة هي المحرك الأساسي في تحقيق النمو لغياب طبقة متوسطة قادرة على الادخار والاستثمار بالحجم المطلوب. وأن تدخل الدولة يكون في كل المجالات، فمثال فرضها للضرائب في شكل رسوم جمركية على الواردات سيؤدي إلى ارتفاع سعر هذه المنتجات مقارنه مع المنتجات المحلية التي ستتميز بجاذبيه أكثر للمستهلك، مما يشجع ويدفع سوقها الداخلية بعد هذه الحماية لصناعاتها الناشئة، ويمكن أن تتخلى عن سياستها الحمائية عندما تصل هذه الصناعات الناشئة إلى مستوى من التنمية تمكنها من منافسة الصناعات الأجنبية.

كما ترتكز هذه المدرسة على ملكية الدولة للمؤسسات، إذ يعتقد البنيويون أنه لا يمكن فتح المجال أمام رأس المال المختلط في دولة نامية، إلا إذا استطاعت هذه الدول خلق ثم التحكم في استثمارات واسعة وضرورية للتصنيع، إلى جانب ارتكازهم على بعض السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق الحكومي التي تسمى في مجملها بسياسات إحلال الواردات التي تقود إلى تشجيع الدولة للتصنيع. ورغم كل هذا الكلام فقد تقبل البنيويون فكرة تحقيق التنمية عن طريق الرأسمالية، ولكنهم لم يكونوا مقتنعين بأن السوق وحده قادر على تحقيق الوصول إلى رأسمالية قوية والتي هي من خصائص الدول المصنعة، ومنه على حكومات الدول النامية ترقية التصنيع بكل فعالية عن طريق ضبطها

---

[1] Ricardo Contreras. **Competing Theories Of Economic Development**. Available at: part1- III. shtml.http://www.uniowa.edu/ifdebook / e book2/ contents/

للاقتصاد.[1]

و من أقطاب هذه المدرسة تجد بريباش Prebish الذي شرح أطروحة العلاقة بين المركز والمحيط، إذ يرى أن النمو في الغرب لم ينتقل أبدا إلى دول الجنوب أي دول المحيط، بل أن ثروات النمو الرأسمالي لم تتوزع بطريقة عادلة بين المركز المتطور والمحيط المتخلف. أما سالسو فرتادو Celso Furtedo ففي دراسته التاريخية حول التطور الاقتصادي للبرازيل في كتابه" Le Brésil à l'Heure du Choix" البرازيل ساعة الإختيار " فقد توصل على إثر تحليله لعلاقات التبعية أنها مصاحبة دائما للسيطرة والاستغلال الاقتصادي، وأن آليات الأساسية للتبعية أدت إلى تحديث نمط عيش الأقلية من سكان المحيط فقط، وذلك عن طريق نقل نماذج الاستهلاك الفردي. كما يرى بأن الشركات العابرة للقارات تقوم بمراقبة عملية دخول التكنولوجيا إلى الدول المحيط وهذا ما يؤدي إلى رأسمالية "محيطية" غير قادرة على الإبداع وخاضعة في تحولها للقرارات الخارجية.[2]

كما ساهمت أفكار أوسفادو سانكل Osvaldo Sunkl في تدعيم هذه المدرسة عندما طالب بتنمية وطنية حقيقية ترتكز على صناعات أساسية كالصناعة البتروكمائية والفولاذية، معارضا المقترب الماركسي التقليدي الذي كان منحصرا في الدور الاحتكاري العالمي للرأسمالية متناسيا تأثيره على دول المحيط. وقد أكد سانكل بان التطور التاريخي للرأسمالية العالمية وعناصرها الهيكلية هي التي أنتجت التخلف، الذي ما هو إلا جزء من السيرورة التاريخية للتنمية الشاملة للنظام الدولي ومنه فإن التخلف والتنمية هما وجهان لنفس السيرورة التاريخية العالمية، وأن هذا النظام قد أنتج قطبان: الأول متكون من الدول المصنعة المشكلة للمركز، والثاني متكون من دول الجنوب المتخلفة، الفقيرة والتابعة وهي دول المحيط. كما أن نلمس وجود لهذا الاستقطاب داخل كل دولة خاصة بين الطبقات من جهة وبين القطاعات المتقدمة والحديثة وبين تلك المتخلفة والتابعة من جهة أخرى.

أما قادر فرانك A.G.Frank فعندما اعتبر أن النظام الرأسمالي قد أنتج في كل من أسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية مسارا من نمو التخلف أخضعها إلى وضع من التبعية

---

[1]Ricardo Contreras.op-cit.
[2] H. Warndt. op-cit. p p 120-122.

للمتروبول الرأسمالي ولفائدته، كان في الحقيقة متأثرا بأفكار الثورة الصينية والأفكار الثقافية لماو تسيتونغ، خاصة عندما عبر في كتابه" الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية" بأن الرأسمالية العالمية هي سبب التخلف الذي عانت منه الدول النامية قديما وما زالت مستمرة في إحداث نفس التأثير، وأن التنمية الاقتصادية التي حققتها الدول الغنية كانت عن طريق نهب المستعمرات وهذا ما يقترب من النظرية الإمبريالية للينين.[1]

أما سمير أمين فقد قسم النظام الاقتصادي إلى أربعة قطاعات: الصادرات، الاستهلاك الجماعي، الاستهلاك الترفي، ثم التجهيزات الأساسية. وأساس إشكالية إحداث التنمية هو العبور من نموذج التنمية التابعة والمتخلفة القائمة على التمفصل بين القطاعين الأول (الصادرات) والثالث (الاستهلاك الترقي) إلى نموذج تنموي حقيقي، أي النموذج المستقل القائم على التمفصل بين القطاع الثاني (الاستهلاك الجماعي) والقطاع الرابع (التجهيزات الأساسية). ويفسر سمير أمين التمفصل بين القطاع الأول والثالث تاريخيا؛ حيث يقول بأن قطاع الصادرات قد لعب دورا محدد في تشكيل السوق إلى جانب هجرة الرأس المال المركز إلى المحيط نتيجة لإمكانية الربح عن طريق الحصول على المواد الأولية ورأس المال المتغير كالمنتجات الغذائية بتكلفة إنتاج منخفضة وهذا ما يؤسس لنظرية التبادل الغير متكافئ، من حيث أن المركز يحصل على المواد الأولية الرخيصة الثمن ثم يبيعها لدول المحيط بعد تصنيعها بأثمان مرتفعة.

و يرى سمير أمين أن تحول المجتمع إلى تابع بسبب فقدانه لطابعه التقليدي لأن هذه المرحلة تبطل أي تمفصل بين قطاع التصدير وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، فتصبح مهمة المجتمع توفير اليد العاملة الرخيصة لقطاع التصدير، كما تختفي الشروط الموضوعية للتراكم التي تمييز المركز ؛ أي وجود علاقة موضوعية بين الأجور ومستوى تطور قوى الإنتاج، وبالمقابل يخلق نموذج من التراكم الرأسمالي والتطور الاقتصادي والاجتماعي يتميز بعلاقات خاصة تربط بين قطاع التصدير وقطاع الاستهلاك الترفي لأن رأس المال المستثمر في قطاع التصدير أجنبيا.[2]

---

[1]H. Warndt. op-cit. p 130

[2] سمير أمين، سعد الذين زهران وآخرون. **العالم الثالث يفكر لنفسه**. بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر. 1981. ص 155

كما يرى سمير أمين أن الانتقال الدول المتخلفة من نموذج تنمية تابعة إلى نموذج مستقل، ما هو إلا تحول تدريجي للظروف التاريخية التي تقودها من نمط تنمية رأسمالي إلى نمط ذاتي ووطني وأنه لا يمكن لهذه الدول أن تسلك نفس الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة بسبب زيادة في عملية التهميش والتطور المتسارع للتكنولوجيا الحديثة.و منه لم يبقى لها سوى خيار نموذج ذاتي مبتكرا من طرف دول المحيط بنفسها لأنها عليها إعادة النظر وجذريا في النمط الرأسمالي وفي كل المشكلات التقنية لإستراتيجية الانتقال وخاصة تلك المتعلقة بين الزراعة والصناعة، وبين الصناعة الحقيقية والصناعة الأساسية وبين الأساليب التي تتطلب عملا مكثفا وبين تلك التي تتطلب رأس مال مكثفا، ويجب إعادة النظر في توجيه البحوث العلمية والتكنولوجية، فمحاكاة تكنولوجية الدول المتطورة لا يمكنه حل مشكلة التنسيق بين التقنية الحديثة وضرورة التحسين العاجل لأحوال الجماهير أي إحداث التنمية. وبالتالي يجب إتباع إستراتيجية الاعتماد على النفس[1].

حتى وإن كان لأفكار هذه المدرسة مشاركة معتبرة في فهم وإدراك سيرورة التنمية وكيف يمكن تحقيقها بالنسبة للدول المتخلفة، إلا أن قاعدتها الوصفية لم تكن ناجحة في العديد من المرات، لأن العديد من الدول التي تبنت سياسيات إحلال الواردات أدركت خاصة مع سنوات 1960 أن قيادة الدولة للتصنيع لم يمكنها من خلق أهم الشروط المتعلقة بضرورة توفير الماكنات والآلات الثقيلة. وأكثر من ذلك فإن التدخل الكبير للدولة في السوق أنتج عدم الفعالية التي تسببت في كثير من الحالات في مشاكل اقتصادية محلية وخارجية، بل أكثر من ذلك فقيادة الدولة للتصنيع أدى إلى توسيع الازدواجية التي تكلمنا عنها أي تعايش لقطاعين حديث وتقليدي، إلى جاني توسيع الهوة بين الفقراء والأغنياء داخل البلدان النامية ذاتها.

ب-النموذج الخطي لمراحل النمو*The Linear-Stages-of-Growth Model*

(نظرية روستو): والتي ارتكزت على التجربة الأوروبية مركزة على النقص في الادخار والاستثمار المحلي. فلا يمكن أن تتحقق التنمية بالنسبة لهذه المدرسة دون ضرورة توفير أكبر معدل من الادخار والاستثمار داخل الدول النامية. حيث أن الدول المصنعة لم تكن مهتمة بالمشاكل التي تعاني منها الدول النامية إلا مع نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات

---

[1] سمير أمين وآخرون. مرجع سابق. ص ص 161-167.

من القرن العشرين وذلك بعد إعادة تعمير غرب أوروبا التي تدمر مع الحرب العالمية الثانية. وقد استطاع مشروع مارشال لإعادة بناء الاقتصاد من إنعاش وبشكل كبير وسريع التصنيع في هذه البلدان. فكان لهذا النجاح الكبير تأثير قوى على صانعي القرارات في أوروبا في مقاربته للمشاكل الاقتصادية للبلدان النامية، حيث اعتبر هؤلاء أن التصنيع هو الطريق الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يعاني من مشاكل ومعوقات داخلية، لأن التأخر في النمو الذي تعانيه هذه الدول سببه تأخر المؤسسات الداخلية والتصرفات الاجتماعية، خاصة تلك التي أثرت وبشكل سلبي على معدلي الادخار والاستثمار. وهذه النظرة متناقضة مع النظرة البنيوية التي تؤكد بأن أغلب المشاكل التي تعاني منها الدول النامية تعود إلى عوامل خارجية. ومفتاح التنمية بالنسبة لأصحاب هذه المدرسة بسيط ؛ إذ يكفي فقط تأسيس برنامج يقوم على ضخ كمية كبيرة من رأس المال إلى جانب تدخل للقطاع العام يعمل على تسريع وثيرة التنمية، قصد تعويض النقص المسجل في الادخار والاستثمار الذاتي للدول النامية خاصة وأن هذه العملية قد أدت إلى نتائج جيدة في غرب أوروبا.[1]

و سوف نركز على مراحل النمو لنموذج روسيو W. ROSTOW وهذا لا يعني أنه النموذج الوحيد أو الأحسن وإنما لأنه الأكثر بروزا وظهورا في هذه المدرسة.

لقد توصل روستو إلى تأسيس فكره المبسط حول التخلف والتنمية في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " الذي رغم تركيزه على النمو ومراحله إلا أنه تناول دراسة للمجتمعات في انتقالها من مرحلة اقتصادية إلى أخرى أكثر تقدما، مما يعتبر ضمن أطر الدراسات التنموية. وقد حاول روستو أن يرجع التخلف إلى أكثر من عامل لكنه ركز على العامل الاقتصادي كعامل جوهري وأساسي، إذ يرى بأن التخلف مجرد تأخر زمني وبإمكان الدول المتخلفة تداركه إذا ما استوعبت العوامل التي تمكنها من الانتقال من مرحلة اقتصادية إلى أخرى |، مؤكدا على أن عملية التنمية هي سيرورة خطية فوضع 05 مراحل للنمو ينتقل فيها الاقتصاد القومي بالتدريج وهي:

أ- مرحلة المجتمع التقليدي: The Traditional Society

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق: Preconditions To Take-off

---

[1]Ricardo Contreras, op-cit

ت- مرحلة الانطلاق: The take off Stage

ث- مرحلة النضج: The Drive to Maturity

ج- مرحلة الاستهلاك: The age of High Mass Consomation

أ- **مرحلة المجتمع التقليدي: The Traditional Society** وهي مرحلة تتميز بالطول والبطء الشديد، كما أن الدولة فيها تكون ضعيفة ومتخلفة اقتصاديا، إذ يتبع أهلها الوسائل البدائية للإنتاج ويتسم اقتصادها القومي بطابع الزراعة التقليدية. كما يلعب النظام القبلي دورا أساسيا في التنظيم الاجتماعي ومن مظاهر هده المرحلة كذلك تمسك المجتمع بالتقاليد، الإقطاع، انخفاض مستوى الإنتاج وضعف متوسط الدخل الفردي.

ب-مرحلة التهيؤ للانطلاق: Preconditions To Take-off وفيها تكون الدولة متخلفة اقتصاديا، إلا انها تقوم بمحاولة عقلنة اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يميز مجتمعها. ومن مظاهر هذه المرحلة: نبد المجتمع للوسائل العتيقة الإنتاج وإدخال وسائل حديثة، قيام بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة والاهتمام بإنشاء الطرق والسكك الحديدية والموانئ أي الهياكل القاعدية، مع انخفاض في متوسط الدخل الفردي. كما يشترط في هذه المرحلة ظهور طبقة من المفكرين تبتعد عن إطار التفكير التقليدي للمجتمع وحدوث بعض التطورات الثورية في الكيان الاجتماعي والسياسي للمجتمع. وقد أظهر روستو مشكلتين أساسيتين في هذه المرحلة؛ الأولى وهي ضرورة مشاركة القطاع الزراعي والصناعة الاستخراجية في تمويل التنمية وليس تحولهما إلى عبئ يعيقها، أما الثانية والمتعلقة برأس المال عام يقوم بتشييد السكك الحديدية ومد الطرقات، طالما أن هذا النوع من المشاريع لا يعود بربح سريع ومنه فهو يحتاج إلى تدخل الدولة لتمويل تلك الاستثمارات الكبيرة وهذا ما حدث في العديد من الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بين سنتي 1815-1840 إذ قامت حكوماتها بخلق رأس مال اجتماعي كبير[1].

ت- مرحلة الانطلاق: The take off Stage وقد عرف روستو الانطلاق على أنه المرحلة التي يصل فيها النشاط الاقتصادي إلى مستوى إنتاجي معتبر مع تنوع وتغير في المنتوجات مما يؤدي إلى تغير كبير وتدريجي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية. ولا

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون. مرجع سابق. ص ص 66-68

يمكن لهذه المرحلة أن تكون بدون توفر لثلاثة شروط أساسية تتمثل في زيادة معدل استثمارات الدولة، إذ لا يجب أن يقل هذا المعدل عن 10 % من الدخل القومي ويمكن لهذا الشرط أن يتحقق إما عن طريق استثمار الادخار الوطني أو عن طريق المساعدات والاستثمارات الخارجية. أما الشرط الثاني على الدولة تنمية قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الهامة عن طريق تحقيق نسبة نمو مرتفع. وأخيرا فيجب التأسيس لجانب مؤسساتي سياسي واجتماعي قصد توسيع القطاعات العصرية.

ث- مرحلة النضج: The Drive to Maturity هنا الدولة تكون قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية بشكل متوازن وقد تمكنت من رفع مستوى الإنتاج المادي وزيادة الاستثمار. ومن مظاهر هذه المرحلة، قيام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب وصناعة الآلات والصناعات الكهربائية وحيث يصل معدل الاستثمار فيها بين 10% إلى 20% مما يحقق دخل يفوق معدل زيادة السكان.

ح- مرحلة الاستهلاك: The age of High Mass Consomation وهي آخر المراحل وفيها يتم بلوغ مستوى أعلى من التقدم الاقتصادي ومستوى معيشة وذلك نتيجة لإمكانية الحصول على دخل عالي وعلى قسط وافر من السلع الاستهلاكية. ومن أهم مظاهرها ارتفاع مستوى استهلاك الفرد من السلع الاستهلاكية كالسيارات والثلاجات والغسالات..الخ وكذلك زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والفني في المجتمع مثل ما تعرفه الولايات المتحدة.

من خلال مجمل تفحصنا لهذه النظرية نصل إلى أنها تقوم في قياسها للنمو الاقتصادي على زيادة وارتفاع مستوى الدخل الفردي. فعلى عكس البنيويون لم يكن روستو يهتم بتوزيع الناتج القومي على كل قطاعات المجتمع كما يختلف معهم في عدم تفرقته بين التنمية والنمو الاقتصادي. لقد كان من السهل ملاحظة مدى الإقبال الذي كان على نموذج هذه المدرسة، لأنه قام على تفسير التحويلات التي عرفها كل من رأس المال والتكنولوجيا من دول الشمال أي المصنعة إلى دول الجنوب أي النامية، إلا انه من السهل كذلك إبراز الحدود التي يقف عندها والتي من أهمها: اعتبار الاقتصاد الأداة الوحيدة والعامل المحدد في إحداث التطور التاريخي للمجتمعات وهو في هذه النقطة لا يختلف عن التحليل الماركسي. فالتاريخ البشري يدلنا على وجود حضارات قبل الرأسمالية تميزت

بتنظيم ضمن لها القدرة على التقدم المستمر لقوى الإنتاج حتى وأن كان بمعدل بطيء الأمر الذي يبرهن على قدرة الشعوب على خلق أساليب إنتاج ملائمة لظرفها المادية الموضوعية. وقام روستو بالتأكيد علة وجود مراحل متشابهة يمر بها اقتصاد كل مجتمع مع إهمال المكونات التاريخية لكل منها ؛ فالمظاهر التاريخية التي مر بها الاقتصاد البريطاني في نهاية القرن الثامن عشر تختلف عن مظاهر اقتصاد روسيا في عهد خروتشوف أو اليابان في عهد ميجي وبالتالي على تلك التي تميز الدول النامية حاليا.

كما عابت أفكار هذه المدرسة الدول النامية على ركوض عواملها الداخلية كالنقص في الادخار والاستثمار، مؤكدة على إمكانية إحداث النمو عن طريق المساعدات الخارجية والذليل على ذلك نجاح مشروع مارشال. الأمر الذي لم سكن صحيح لأن ما حدث في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية من دمار في هياكلها القاعدية وقاعدتها الصناعية إلا أن هياكلها الاجتماعية بقيت كما هي. إذ كانت هذه المجتمعات غنية بثروتها البشرية بمعنى المهارة العمالية وقطاع تسيري فعال، الأمر الذي لا يمكن مقارنته مع الدول النامية التي لم تصل إلى تحقيق مثل هذه الشروط. ومنه فالمساعدات والاستثمارات الأجنبية لم تكن كافية لتصنيع هذه الدول خاصة وأن هذه المساعدات كانت مشروطة وغير بريئة. وكان من الضروري إعادة هيكلة مجتمعاتها قبل البحث على تحقيق النمو، فهذا النموذج وقف فقط على الأعراض الاقتصادية للمجتمعات المريضة، دون إبراز العوامل التي تقود إلى تحقيق الادخار والاستثمار في أي مجتمع حتى وإن كانت قليلة.

ج-مقترب الماركسية الجديدة Neo-Marxist Approach (استغلال الدول المصنعة للدول النامية):

وهي من أهم مدارس التنمية المستدامة التي ميزت سنوات الستينات والسبعينيات، حيث ارتكز روادها على مبادئ فلسفة ماركس، إلا أنهم أكدوا على ضرورة تعديلها قبل تطبيقها على الدول النامية، لأن ماركس لم يكن يملك المعلومات الكافية لتطوير نظرية كاملة حول التخلف، خاصة وأن العديد من الدول النامية لا يمكنها أن تمر بمرحلة الرأسمالية المتقدمة لتصل إلى تحقيق الاشتراكية. لكن يبقى التأثير الماركسي واضح وذلك:

أولا: قام الماركسيون الجدد بتوسيع المذهب الماركسي الأرثوذكسي عن طريق

التمعن في قضية الاستغلال بين الشعوب، حيث أعطوا بعدا دوليا قائم على سلوك الدول لنظرية ماركس حول فائض القيمة التي تؤكد على سرقت واستغلال أرباب العمل للطبقة الكادحة، الأمر نفسه حصل بين الدول المصنعة والدول النامية، أي أن الأولى كانت تتحصل على فائض القيمة من الثانية عن طريق دفعها للأثمان رخيصة للمواد الأولية المستوردة من الدول النامية، ثم تقوم بتحويلها إلى سلع نهائية لتبيعها لها بأثمان جد مرتفعة وهذا ما عرضها إلى تخلف مزمن.

ثانيا: أما ثاني عامل تأثير بالماركسية يتمثل في إمكانية حدوث ثورة اجتماعية تلي تحقيق المجتمع للتحولات الرأسمالية، فإن أكدت النظرية الأرثودكسية على إمكانية حدوث ثورة اجتماعية لكن بعد وصول الدول النامية إلى ازدهار وتفتح صناعي، فإن النيوماركسية تؤكد على ضرورة المرور بمرحلة تصنيع غير ممكنة بالنسبة للعديد من الدول النامية التي في مجملها بقيت حبيسة ولصيقة مرحلة تخلف ولامبالاة طويلة، وأنه من الصعب تحقيق أو متابعة التصنيع في هذه الدول التي دخلت الاقتصاد الرأسمالي الدولي وهي لم تخرج عن دور المنتج للمواد الأولية الرخيصة الثمن، هذا ما يوجه تدفق رأس المال الأجنبي والجهود لعصرنة قطاع واحد هو القطاع المنتج الأولي وكما ينتج على هذه العملية كسر وتهديم للصناعة المحلية التقليدية سواء بقصد أو بدونه كنتيجة للإهمال، مؤكدين على أنه ليس للرأسمالين الأجانب أية نية أو سعي لتطوير الصناعة المحلية، بل أنه من مصلحة هؤلاء الحصول على فائض عمل الفلاحين والأجراء، ليستثمر فائض رأس مالهم خارج الدول النامية أو يستهلك في شراء السلع الترفية من الخارج كذلك. لقد أدت كل هذه العوامل إلى ركوض في اقتصاد الدول المتخلفة وهذا ما يدل على أن الرأسمالية لن تتحقق بها، ولهذا دعي الماركسيون الجدد الشعوب إلى تحقيق ثورة الاشتراكية دون انتظار التصنيع. هذه الثورة التي تمكن العمال من الحصول على فائض القيمة التي توجه في التنمية الاشتراكية.

لقد كان للماركسية الجديدة كنظرية مساهمة وأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، لأنها ناقشت وتساءلت عن العديد من المسائل التي كانت تعتبر دعامة للنظرية الليبرالية في التنمية وبينت حدودها، إلا أنها لا تبدو كنظرية مستقلة بذاتها وإنما هي جزء من

نظرية التبعية التي لا نرى أية استقلالية عنها خاصة في قضية ارتباط تنمية الدول المتخلفة بدعم ومساعدة الدول الأجنبية، وهذا ما عرضها لنقد وهجوم كبيرين: إذ أكد العديد من النقاد أن المطالبة الكبير للنيو ماركسية لتحقيق تنمية الاكتفاء الذاتي سيقود إلى الركوض الاقتصادي مرتكزين خاصة على دلائل إمبريقية، كما يخطئ الماركسيون الأرثوذكسيون الماركسيون الجدد في إخلاصهم للفكرة القائلة بعدم إمكانية الدول النامية الوصول إلى الرأسمالية التي يعتبرها ماركس أساسية للقيام بالثورة الاشتراكية. كما أكد آخرون على أن هذه النظرية قد فشلت في توسيع أمثلة عن التخصص في الدول النامية. ويؤكد آخرون على أنها كثيرة الرسمية ولا يمكن استعمالها[1].

د- عودة مدرسة النيو كلاسيكية *The Neoclassical Revival* (عدم تدخل الدولة، الأسواق الخاصة هي أسس التنمية): لقد عادت الأفكار الليبرالية الأرثوذكسية من الجديد مع سنوات الثمانينات حين كانت معظم الدول الأوروبية تحت قيادة الأحزاب المحافظة مثل وحزب المحافظين بريطانيا بقيادة مارقريت تاتشر. حيث انتقدت النظرية النيو ماركسية واعتبرتها خاطئة وغير واقية بل مضللة، كما أنها رفضت الأفكار البنيوية التي تعتبر أن مشاكل الدول النامية هي نتيجة للعراقيل الهيكلية الموجودة في الاقتصاد الدولي، وأن الضعف الذي تتميز به الهياكل المحلية يتطلب تدخل معتبر للدولة في الميدان الاقتصادي. بالنسبة لنيوكلاسيك فإن الركوض الاقتصادي الذي تعاني منه الدول النامية هو نتيجة لضعف السياسات الاقتصادية المخططة والموجهة من طرف الدولة نتيجة للتدخل المبالغ فيه للدولة في الاقتصاد، إذ يؤكدون على ضرورة إزالة الحدود والعوائق التي تعرقل عمل السوق والتقليل من تدخل للدولة قصد تحريك وتشجيع الاقتصاد القومي وتطوير إقامة سوق فعال، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق: خوصصة المؤسسات العمومية، تطوير التجارة الحرة، التقليل أو إزالة العوائق التي تعرقل الاستثمار الأجنبي والتقليل أو إزالة الضبط الحكومي للسوق. وعرفت هذه الأسس الإصلاحية بإجماع واشنطن. The Washington Consensus وباختصار فقوى السوق وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد سوف تؤدي إلي تنمية الاقتصاديات التي تعاني من حالة الركوض. فكانت أفكارها أسس

[1] Ricardo Contreras· op- cit

للتغيرات الاقتصادية التي عرفتها دول أمريكا اللاتينية بعد أزمة المديونية لسنوات الثمانينات وكذلك للتحولات الكبرى التي عرفتها الاقتصاديات الاشتراكية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول

من خلال تطرقنا لدراسة موضوع الدولة كظاهرة سياسية والتنمية كظاهرة اجتماعية واقتصادية ثم الربط بينهما، يمكننا القول كخلاصة عامة أن :

الدولة هي شيء من التجريد لا يمكن مشاهدتها أو لمسها، وإنما يمكن إدراكها بواسطة ممثليها أي الموظفين العموميين، مؤسساتها وقوانينها.و الدولة في مفهومها تعني جماعة من الناس تقيم فوق إقليم معين وتخضع لسلطة تتولى شؤونهم تتمع بالرضا والقبول الداخلي الذي يضفي عليها مشروعيتها ويميزها عن القوة السياسية وكذا بالاعتراف الدولي.

و لقد عرف تفسير نشأة الدولة عدة نظريات تراوحت بين الدينية، التاريخية. النفسية، الديمقراطية والاقتصادية التي توقفنا عندها في بحثنا لأنها أعطت تفسيرا لظهور الدولة القومية الحديثة يرتبط بظهور النظام الرأسمالي التجاري في نهاية القرن الخامس عشر وأحدثت تأسيسا للسلطة بأن وضعتها في إطار مؤسساتي، لكن هذا التفسير لا يمكن أن ينطبق على الدول العربية العصرية والتي لم تكن في كثير من الأحيان تطورا طبيعيا للدولة الإسلامية، لأن نشأتها ترجع لظروف تاريخية أهمها: الخصوصيات الداخلية، حركات وحدة داخلية أو خلق استعماري وهو الغالب بالنسبة لعدة حالات من هذه الدول منها الجزائر التي هي وليدة حرب تحرير قادها شعب أراد تكوين دولة والاستقلال عن المستعمر رغم أن البعض يعيدها إلى عهد الأمير عبد القادر والتنظيم الذي أسسه في عهده.

و لاحظنا أن مفهوم الدولة قد يتداخل عند البعض بمفاهيم أخرى كالأمة والحكومة، إلا أننا لا بد أن نميز بين هذه المفاهيم المتقاربة بالقول بأن هناك فرق بين الدولة والأمة، من حيث أن هذه الأخيرة هي حالة نفسية تتبلور في شعور يجمع بين مجموعة من الأفراد يقوم على أساس عدة عناصر يمكن أن تكون اللغة أو العرق أو الدين او التاريخ المشترك..الخ أو قد تجمع بين عنصرين أو أكثر منها. أما الدولة فهي ليست بحاجة لهذه العناصر للقيام أو التواجد بقدر ماهي بحاجة إلى دستور قوي وتنظيم محكم يدعمها. كما أن موضوع الأمة لم يعد بقوة الطرح التي كان عليها أمام المتغيرات الجديدة التي يعرفها العالم مع العولمة التي جعلته قرية واحدة. ومع هذا بقيت الشعوب تعتز بخصوصياتها

وتحاول الحفاظ عليها قدر الإمكان، الأمر الذي يبدو صعبا الأن.أما بالنسبة للحكومة فهي الجهاز الذي تستخدمه الدولة لتحقيق أغراضها، فإن كانت الدولة فكرة تجريدية فالحكومة هي الوسيلة التي تمكننا من إدراكها.

و رغم ما شهده العالم من تغيرات كثيرة أدى بالبعض للتفكير بإمكانية زوال الدولة أمام عوامل عديدة كالعولمة، الاندماج، اللامركزية والخوصصة..الخ، إلا أن العديد أصبح سطالب بدولة أكثر فاعلية وقوة تعززها أليات كثيرة مثل القواعد والقوانين، المشاركة والتعبير عن الرأي والمنافسة الأمر الذي يعتبر مبرر لوجودها من حيث أنها المؤسسة الأكبر القادرة على إرغام الجميع على احترام القواعد والقوانين وتجسيد للديمقراطية ومبادئ الجمهورية من عدالة ومساواة، لأنها هي من يتميز بقوة الإكراه الشرعي. ولهذا فإن بذور بقاء الدولة ما تزال حية وقوية أقوى من أي عامل يعمل على فنائها.

و أكثر ما عمل على بقاء الدولة هو إرادة مواطنيها في تحقيق التنمية من حيث انهم أصبحوا يهتمون أكثر بالتأثيرات الجانبية التي يحدثها النمو على الجوانب الاجتماعية. فالتنمية لدى الجميع هي تلك العملية التي يزداد من خلالها الدخل القومي ومتوسط الدحل الفردي، بالإضافة إلى الاستمرارية في تحقيق معدلات نمو عالية، بل أكثر من ذلك فالتنمية تتطلب تحقيق الرفاهية وإعادة التوزيع العادل للثروة من خلال الزيادة في المداخيل الحدية للفقراء والإنقاص من تلك المتعلقة بالأغنياء مع مرعاه نصيب الأجيال القادمة وحقهم في الحياة بشكل سليم وصحي.

و إن كانت الدول النامية تهدف من خلال عملية التنمية الخروج من حالة التخلف التي تعاني منه، فإن مقاس هدا الأخير لا يرتبط بالوضعية التي وصلت إليها الدول المصنعة، وإنما هو الحالة التي لا يمكن من خلالها إشباع الحاجات الأساسية لإنسان من تغذية، صحة، تعليم..الخ. فالتخلف ظاهرة مركبة تشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الفكرية وحتى السلوكية والنفسية.و لهدا فالدول المتخلفة أو التي يطلق عليها تسميات متعددة كالدول النامية، أو الدول السائرة في طريق النمو تتقاسم عدة خصائص أهمها: نسبة عالية من وفيات الأطفال وانخفاض في متوسط عمر سكانها، سوء التغذية، نقص في الوقاية، نسبة عالية من الأمية والتسرب المدرسي، ظاهرة تشغيل الأطفال، ضعف الطبقة المتوسطة، ضعف في متوسط الدخل الفردي، تبعية اقتصادية...

والقائمة لا تزال مفتوحة. ولتجاوز كل هده المؤشرات والدلالات التي توحي بالتخلف لا بد من تنمية حقيقية لا تقف عند تحقيق معدل نمو مرتفع، من حيث أن هناك فرق بين التنمية والنمو ودلك استنادا إلى مقاييس عديدة منها: التلقائية والإرادية ثم العقلانية والمنطقية. فالتنمية مرتبطة بعنصر الإرادة والعقلانية فهي تتطلب تدخلا واعيا إحداثها، على عكس النمو الذي يعد ظاهرة طبيعية غالبا ما تكون تلقائية. كما تختلف التنمية عن الانتعاش والنهوض الاقتصادي، لأنها تتطلب الاستمرارية بينما الانتعاش يعبر عن وضعية مؤقتة للقطاع الاقتصادي.

لقد أرجع العديد من المفكرين ظاهرة التخلف إلى عوامل متعددة منها: الخصائص الطبيعية كالمناخ والتربة، الأسباب الاجتماعية الداخلية المركبة. وقد قسمها البعض إلى أسباب داخلية كالعوامل المادية المنتعلة بحجم الاستثمار، المستوى التكنولوجي، مدى وفرة وتنوع الموارد الطبيعية، مستوى ومهارة اليد العاملة، التنظيم والإدارة السليمة، العادات والتقاليد وكذلك أسباب خارجية تتمثل أساسا في العقبات الدولية. وعموما يمكن حصر أسباب التخلف في: النمو الديمغرافي، الاستعمار، الإطار الاجتماعي والثقافي، المفارقة التكنولوجية والثقافية، الحروب، فعالية ندخل الدولة.....الخ.

أما عن الحلول التي يمكن من خلالها إحداث التنمية فقد اقترح بعض المفكرين التصنيع كحل وحيد وجدري للقضاء على التخلف لما له من مزايا متعددة أهمها تزويد الدولة بصناعة وطنية تقضي على رباط التبعية، إلا أننا لا يمكننا الإقرار بهذا الموقف من حيث أنه لا ينبغي الخلط بين ضرورة التنمية التي تعتبر ضرورة تاريخية هدفها إزاحة كل عوامل التخلف لترقية الإنسان والتصنيع الذي يعد وسيلة من وسائل تحقيق التنمية التي تحتاج إلى إستراتيجية متكاملة تتكامل فيها عدة عوامل كالزراعة، الاستثمار البشري، العامل الديمغرافي، الخروج من العزلة، الإبداع والبحث العلمي إلى جانب الحكامة السياسية والاقتصادية.

كما خلصنا إلى نتيجة أخرى نراها ذات أهمية بالغة مفادها أن التنمية والديمقراطية لا يمكنهما إلا الإتحاد والتلازم، فلا يمكن الحديث عن ديمقراطية في غياب تنمية. فالشعب الذي يعيش حالة تخلف وفقر قلما يطالب بالديمقراطية وحتى وإن قام بدلك فإنه يبحث عن تنمية بمفهومها الشامل من خلالها. كما لا يمكن التكلم عن تنمية بدون ديمقراطية التي

يتعدى مفهومها إلى عديد المجالات أهمها السياسية من خلال المشاركة في الحكم أو الاقتصادية والمتمثلة في المشاركة في إحداث التنمية تماشيا مع قدرات كل واحد، إلى جانب أن الديمقراطية في شقها الاجتماعي والمتمثلة خاصة في العدالة والمساواة.

كما توصلنا إلى أن الحكم الراشد ليس هدفا في حد ذاته وإنما عامل أساسي في تحقيق التنمية البشرية قائمة أساسا على تخفيض الفقر وبناء السلم، من حيث أن قضاياه الكبرى متمثلة: في أزلية العيش بسلام داخلي وخارجي، التقدم الدائم لملايين النساء والرجال اللذين يعيشون في نفس الرقعة الجغرافية، ضمان التوازن بين المجتمعات الإنسانية وبيئتها، التسيير العقلاني وعلى المدى الطويل للموارد الطبيعية النادرة والهشة، ضمان استقلالية وحرية تفكير وعمل الأشخاص وفي نفس الوقت تحقيق العدالة الاجتماعية، الانسجام والتنسيق بين المصالح المشتركة، توفير للفرد والجماعة فرص التقدم، ضمان العيش الكريم، ترقية العلوم والتقنيات، الإقرار بوجود اختلاف في التقاليد والثقافات والعمل على تعايشها في مجتمع موحد والتأقلم مع تطور العالم مع الضمان في نفس الوقت الخصوصيات والشخصية المتميزة...الخ. وإن كل هذه الأهداف في الحقيقة هي أهداف. تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

ولا يختلف الأمر بين وحدة أهدف كل من التنمية والديمقراطية المتعلقة بالدرجة الأول بتحرير الإنسان من كل القيود التي تعيق تطوره وعيشه الكريم لاسيما الفقر، الجهل والتبعية. فالتنمية التي تحققت على يد نظام متسلط – إن قام بها فعلا– ستؤول إلى الاختناق والتأزم، كما أن الديمقراطية التي تختزل في شقها السياسي تكون ناقصة ولا تعبر عن تسير رشيد للمتغيرات التاريخية.

كما تساءلنا عن أي الطرق التي ستقود إلى التنمية هل هي الليبرالية التي أضحت البديل الوحيد والمسيطر على الساحة الفكرية والعملية، خاصة وأنها تتبنى قيم الديمقراطية من منافسة، حرية التبادل، الاستقلالية والحرية الفردية إلى جانب تولي المناصب والترقية على أساس الاستحقاق والاعتماد على العقلانية في اتخاذ القرارات ؟ أم ستيلور بديل فكري خاصة بعد فشل الاشتراكية قابل للتطبيق سيشكل نمط تنموي جديد يتماشى والخصوصيات الذاتية لكل دولة من الدول المتخلفة. خاصة وأن الفكر الغربي بتيارها الاشتراكي والليبرالي لم يهتم سوى بحالة الدول المتقدمة ومنه أخرج قالب أراده أن يكون

صالحا للدول النامية. بمعني بأنه على الدول المتخلفة أن تسلك نفس الطريق الذي سلكته الدول الغربية البعيدة عنها من نواحي عديدة أهما الخصوصيات التاريخية والثقافية. ولهدا ظهر تيار العالم الثالث الذي حاول التعمق أكثر في خصوصيات الدول المتخلفة ودراسة أسباب تبعيتها وتخلفها، مؤكدا على أن الدولة هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي وهدا لغياب طبقة متوسطة قادرة على أن تلعب نفس الدور الذي لعبته مثيلتها في الدول الغربية، وأكد على ضرورة تأميم رأس المال الأجنبي قصد استكمال الاستقلال السياسي وإقامة تنمية وطنية حقيقية ترتكز على الصناعة اعتمادا على نظرية إحلال الواردات. وقد أثر هدا الفكر طويلا في السياسات التنموية للعديد من هده الدول. ولكن يبدو أن هدا الفكر كذلك توقف عند مرحلة معينة ولم يواكب التغيرات التي عرفها العالم مؤخرا فذاب بدلك في الفكر الاشتراكي وضعف بضعفه، ولهدا لا بد من تطوير فكر قوي قادر على الاستمرارية والتعمق في دراسة خصوصيات هده الدول وبالتالي إعطاء نموذج قوي صالح لأن يكون طريق يقود لتحقيق تنمية هده الدول.

الفصل الثاني:

تدخل الدولة في الاقتصاد

بين التنظير والنماذج

يعرف الحديث عن دور الدولة وبالتالي تدخلها في الميدان الاقتصادي جدالا قويا ليس فقط على المستوى المحلي وإنما كذلك على المستوى الدولي، وإن كان هذا النقاش قد يبدو جديد، إلا أن جذوره تمتد إلا أبعد ما يتصوره المواطن البسيط الذي يعتقد أنه من إفرازات العولمة، وإنما يمكن إرجاعه إلى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي مع التجاريين وسياساتهم الحمائية . ومع هذا يبقى الاهتمام به عام ويثار من عدة زوايا وبمسميات مختلفة : فهو حين يطرح في إطار الحديث عن دور الحكومة أو عند الحديث عن الخوصصة، أو علاقة الدولة بالسوق، أو حتى عند الحديث عن علاقة الدولة بالاقتصاد العالمي ...الخ .

و قد خصصنا هذا الفصل للبحث في هذه الإشكالية الأساسية من خلال مبحثين رئيسين:

المبحث الأول: تطرق إلى دراسة مبدأ التدخلية من عدة نواحي كالمفهوم، التأطير النظري، الانتقال إلى اقتصاد السوق...الخ .

المبحث الثاني تطرق إلى نماذج عن ما قامت به الدولة في إحداث التنمية بجوانبها المتعددة مركزين على الجانب الاقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

المبحث الأول: التدخلية : المفهوم والتنظير

و في هذا المبحث سنركز على النقاط التالية :

ففي المطلب الأول سوف نتعرض لمفهوم مبدأ التدخل الدولة في الاقتصاد من خلال : التعريف، المبررات، الأدوار والعوامل المؤثرة

أما في المطلب الثاني فسنناقش مسألة تدخل الدولة في الفكر الاقتصادي، انطلاقا من مختلف النظريات الاقتصادية التي تطرقت لهذا الموضوع

بينما سنخصص المطلب الثالث للبحث في مسألة تراوح التدخلية بين التراجع والعودة.

المطلب الأول : مفهوم تدخل الدولة

يبدو أن تحديد مفهوم هذا مصطلح ليس بالأمر السهل وهذا نتيجة لتشعب وتعدد التعاريف من جهة وتعدد الزوايا التي ينظر من خلالها له خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار اختلاف تعدد المناهج المستعملة في الدراسة وكذا الاختلاف الموجود في مختلف التيارات والمذاهب .

1-تعريف التدخلية Interventionism

يقصد بتدخل الدولة، النشاط الحكومي الذي تقوم قصد التأثير في اقتصادها الخاص من أجل تحقيق مجموعة متعددة من الأهداف السياسية أو الاقتصادية ولعل من أبرزها: زيادة نسبة التشغيل، زيادة الأجور، رفع الأسعار أو خفضها، تطبيق المساواة، تسير معدل الربح أو قيمة النقود وتعظيم الربح ...إلخ. وقد يكون تدخل الدولة مباشر أو غير مباشر مثل حالة التخطيط الموجه، حيث إذا توسع نطاق هذا النوع من التخطيط، أصبح الاقتصاد يسمى بالاقتصاد الموجه[1].

ويقترب مفهوم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو ما يعرف بالتدخلية Interventionism من التعريف الذي أعطاه بواسيه Boisssier للسياسة الاقتصادية التي اعتبرها: " نشاط عام للسلطات السياسية المركزية الواعي والمنسق وذو أهداف محددة يمارس في الميدان الاقتصادي بمعنى: كل ما يسمى بالإنتاج، التوزيع، التبادل واستهلاك السلع والخدمات."[2] كما أكد بارجي T.Bergerبقوله : "على السياسة الاقتصادية أن تحقق مجموعة من الأهداف العامة من بينها أهداف اقتصادية مسطرة بكل دقة، يتخذ صانعي القرار مجموعة من الإجراءات ويستعملون عدة وسائل قصد تحقيقها".و عموما فالسياسة الاقتصادية هي الوجه الاقتصادي للنشاط الحكومي، فهي بذلك مجموعة من الأدوات تستعمل قصد التأثير في المتغيرات الاقتصادية ومنه تستلزم تدخل الحكومة في الميدان الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها. فهي بالتالي نتيجة لتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي، مهتمة بذلك

---

[1]Wikipedia. **"Economic Interventionism" available at:** http://en.wikipedia.Org/ wiki/economic_interventionism.

[2] Bertrand Bellon ،Cy Caire et les Autres. **L'Etat et Le Marché.** Paris : Editions Ajus. 19994.P15.

بإحداث التوازنات الكبرى.

و يتم دراسة مسألة تدخل الدولة من عدة زوايا : كزاوية الأهداف ونقصد بها : النمو، التشغيل، محاربة التضخم ...الخ، أو من زاوية الوسائل المستعملة مثل الوسائل التدخلية التقليدية، الهيكلية، النقدية أو الميزانية . أما قضية تدخل الدولة في ميدان سوق العمل والمؤسسات فهو ميدان حديث للسياسة الاقتصادية[1] .إلا أن الإقرار بأن السياسة الاقتصادية هي استخدام حر للوسائل من أجل الوصول إلى أهداف محددة ليس بالمطلق، إذ وجد أمامه مجموعة من المشاكل حلت على أساس أنها (أي السياسة الاقتصادية) مجموعة من التدخلات للدولة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، فهي همزة وصل بين الأدوات المستعملة والأهداف المرجوة، مع أن الفصل بين مختلف أنشطة الحكومة يعتبر بيداغوجيا أكثر ما هو واقعي: فتنفيذ سياسة معينة يتطلب بالضرورة معرفة في عدة ميادين تختلف أهميتها من قطاع لأخر، ومن هنا يمكن تقسيم السياسة الاقتصادية إلى قطاعات بمعنى تقسيم تدخل الدولة إلى: السياسة المالية قصد العمل كمحرك أو كابح لتمويل مصاريف المؤسسات عن طريق النقود، وسياسة الميزانية سواء عن طريق الإيرادات الجبائية، المصاريف أو رصيد الميزانية، والتي تستخدم خاصة في تمويل الهياكل القاعدية، النقل، التعليم ....الخ وتسعى إلى التوزيع العادل للدخل القومي الذي يحدث أثر اجتماعي كما تسعى إلى إحداث التوازنات في ميدان العلاقات الاقتصادية[2]. وهكذا يمكن القول بأن مبدأ التدخلية يشير إلى النشاط الحر للحكومة في الميدان الاقتصادي من أجل تصحيح هفوات السوق بواسطة السياسة الاقتصادية قصد تحقيق أهداف اقتصادية كالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، النمو،التوازنات الاقتصادية . وأهداف اجتماعية كالتقليل من الفقر ومحاولة التقريب بين الطبقات عن طريق التوزيع العادل للثروة ...الخ، وحتي أهداف سياسية كتحقيق الاستقرار السياسي، والعمل على حماية حقوق الإنسان أو حتى البقاء في السلطة مدة أطول.

و مع هذا فالتدخلية لا تعني أن تحتل الدولة أدوار السوق وإنما جاءت قصد تعويض الاتوازنات التي تصدر عن حرية مكنزمات السوق، فتكون بطريقة مباشرة :أي الدولة

---

[1] Ausane De Brunhof. **L'Etat Et Le Capital : Recherche sur La Politique Economique**. Grenoble: Presse Universitaire de Grenoble. 1996.P56.

[2] Alain Beiton et les Autres. . **Dictionnaire des Sciences Economiques** . Paris : Armond Colin . 1995. P 252

المنتجة، أو بطريقة غير مباشرة ك:توجيه قرارات الوكلاء والفاعلون الاقتصاديون. فرغم التقاليد التي تقر بأن لاقتصاد السوق خواص أساسية وميكنزمات تنظيمية تمكنه من تحمل والخروج من الأزمات بمفرده وأن أي تدخل للسلطات العمومية سوف يعقد الأمور، إلا أن كل من الجانبين النظري والمتمثل خاصة في فكر كينز والعملي والذي سنبينه من خلال نماذج عديدة يؤكد على أنه لا يمكن إحداث التوازنات الكبرى إلا عن طريق عملية ضبط Regulation[1] تستند إلى السياسة المالية والميزانية .

كما يمكن اعتبار التدخلية مصطلح سياسي وذلك للدلالة على تلك الأنشطة التي تقوم بها الحكومة قصد التأثير المباشر أو غير المباشر في إطار رقابتها الاقتصادية. فهي تتعدى نشاط الحكومة المركزية الاعتيادي للضبط الاقتصادي لتصل إلى مجالات عديدة وكثيرا ما تكون لصيقة بالتيارات السياسية اليمينية التي تؤمن بأنه للسوق مخرجاتoutputsغير مرغوب فيها أو غير مهمة يجب أن يقضى عليها، وعلى هذا الأساس فكثيرا ما أرتبط الاقتصاد المتدخل بالتيارات المحافظة الوطنية، الفاشستية والأحزاب اليسارية ذات الأفكار التي تؤكد على أن الاقتصاد الحر يمكن أن يقضي على التقاليد الوطنية، النظام الاجتماعي أو حتى على سلطة الدولة ذاتها.

2-مبررات تدخل الدولة:

لقد بينت النماذج التنموية التي عرفها القرن التاسع عشر (19) وكذا المعجزة التنموية التي حققتها بعض الدول الأسيوية أن التنمية بحاجة إلى دولة محفزة، محركة ومشجعة لنشاط المؤسسات الخاصة. وحتى وإن باءت محاولات التنمية التي قادتها دول العالم الثالث بالفشل، إلا أن غياب الدولة وتلاشي سلطتها في العدد من الأمثلة الحديثة كما حدث في الصومال أو ليبيريا أو حتى أفغانستان في مرحلة من تاريخها بين أن وجود الدولة أكثر من ضرورة حتى وإن أخلت أو لم تقم بواجباتها . ومن هنا يمكن القول أن تبرير تدخل الدولة في إحداث التنمية يرجع إلى عجز السوق على القيام بهذه المهمة لاسيما في القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية التي هي هدف كل عملية تنموية حتى وإن كانت اقتصادية فقط.

- الضبط الاقتصادي هو مجموعة التعديلات التي تحدث على أنشطة مختلفة ومتعددة قد يكون هذا الاختلاف أو حتى التعاقب سبب في عدم تجانسها، وذلك وفقا لبعض القواعد والمعيير.

فإن أكدت النظرية التقليدية على أن الأفراد هم أحسن من يقدر ويدافع عن مصلحتهم الخاصة وأن أي تدخل يعد نوع من الوصاية أو الأبوية وبالتالي فهو مساس بالحرية الشخصية وتدخل في الشؤون الخاصة، إلا أن الواقع قد كذب هذه الأقوال، لأن هؤلاء الأفراد الذين يفترض فيهم الحرص على المصلحة الخاصة كثيرا ما يتخذون قرارات غير عقلانية بل قد تضر بهم وهذا الأمر شبيه بالطفل الذي كثيرا ما يمنع من طرف الكبار للقيام ببعض التصرفات التي قد تهدم مستقبله، وعلى هذا الأساس تتدخل الدولة مثلا لمنع ومعاقبة متعاطي المخضرات .

إن مثل هذه المبررات استعملت في إقرار نظام الضمان الاجتماعي والتقاعد الإجباري التي أصبحت إجبارية في العديد من الدول حتى التي بقت لفترات طويلة ضد مثل هذه الأنظمة كالولايات المتحدة التي التحقت في عهد أوباما بالدول التي كانت نموذج في هذا المجال كفرنسا .و لهذا نجد إسرار المواطنين على انتخاب الحكومات التي يأملون فيها القوة والقدرة على حمايتهم حتى من أنفسهم[1]. كما أن الفرد كذلك عاجز على القيام بتلبية كل احتياجاته بمفرده، إذ أن هناك عدة عوامل منها المرض والنظافة مثلا قد تؤثر في مستوى معيشة الأفراد بغض النظر عن مستوى دخلهم. ومن هنا فالدولة مسئولة على تحسين مستوى المعيشة وذلك بتدخلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ميادين عديدة كالاهتمام بالصحة والتعليم وباقي عوامل الرفاهية. وانتماء الفرد إلى أي مجتمع يعني أنه يتمتع بحقوق وعليه واجبات كالامتثال للقانون وبعض المعايير الاجتماعية، الدفاع عن الوطن وأداء الضرائب ...الخ، أما الحقوق التي من بينها الحق في الانتخاب والتمتع بالتعليم والصحة والسكن، وفي هذا الإطار فدور الدولة يتجلى في تطبيق وحماية مبادئ الحرية والمساواة التي يسعى أي نظام للحماية الاجتماعية تحقيقه عن طريق تواجد للدولة، لأن الحرية كما أكد جون جاك روسو تفسر على أساس القدرة على تحقيق ما يمكن للفرد تحقيقه بما في ذلك تحسين مستوى المعيشة وهو هدف التنمية التي تقودها الدولة [2].

[1]Nicolas H.stern. **le Rôle De l'Etat dans le Développement Economique**. (Traduit par
[2]Virgin petrotin) Paris: éditions Hoyat Lausane. 1992. Pp 43-45.
IBID. P 50

3-أدوار الدولة بعد الحرب العالمية الثانية :

لقد عرفت الأدوار التي تقوم بها الدولة تطورا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ امتد تدخل الدولة إلى مجالات لم تكن تمارسها من قبل لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت بعد الحرب العالية الثانية بالنسبة للدول المتقدمة، وقصد القضاء على مظاهر الفقر والتخلف التي عرفتها وما زالت تعرفها الدول المتأخرة حيث لم يكن بمقدور الأفراد لوحدهم مواجهته تلك المشاكل، ولذلك أخذت الدولة على عاتقها القيام بالعديد من الخدمات ك: التعليم، الصحة،السكن، المواصلات والاتصالات......الخ[1]، فأصبح دور الدولة ملموسا في جميع المجالات، فإذا أخذنا القطاع الزراعي مثلا : فيمكن القول بأن للمساعدات الحكومية دور في التأكيد على إتباع أساليب فنية وعلمية لإنعاش المحصول الزراعي،إلى جانب تشجيع فكرة التعاونيات من أجل مساعدة الفلاحين الصغار، ومنحهم القروض والرهائن مثل ما حدث في روسيا وألمانيا أين قدمت الدولة للمزارعين خدمات زراعية ووضعت لها تعريفة محددة وإعادة صياغة قوانين الضرائب. كما قامت الدولة في المجال الصناعي على الوقوف على أسلوب الإنتاج الفعال والمساعدة في تمويل العمليات الصناعية والعمل على رسم خطة معينة لتدريب العمال وتشجيع الاختراع والمبادرة.و كذلك في المجال النقل أين مدت الدولة خطوط سكك الحديدية وصيانتها وتحديث قطاع النقل بالسكك الحديدية حتى في الدول التي تترأس قائمة النظام الرأسمالية كالولايات المتحدة في القرن التاسع عشر "مرحلة the Gilded Age، " أين قامت الدولة بإنشاء الطرق السريعة والحرص على تطوير قطاع نقل عمومي ليكون قوي وفعال .أما أكثر الأدوار التي قامت بها الدولة تلك التي كان لها أثر اجتماعي والمتمثلة خاصة في تحسين خدمات الصحة والتعليم والمساعدات الاجتماعية [2].

وبصفة أكثر تدقيقا يمكن القول بأن أنشطة الدولة في تزايد مستمر، حيث يمكن إجمالها في الوظائف الرئيسية التالية :

أ-وظيفة التخصيص؛ ونعني بها أحسن توزيع للموارد النادرة من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية. إذ أن المشكل الاقتصادي الأساسي يتجلى في نقطتان أساسيتان وهما: أن الموارد

---

[1] صادق دخلان. **التحول إلى القطاع الخاص**. جدة : دار الهلال للطباعة والنشر. 1989. ص 89

[2] إسماعيل حسن عبد البارئ. **أبعاد التنمية**. القاهرة : دار المعارف. 1982. ص 29

المنتجة كاليد العاملة المؤهلة ورأس المال نادرة وأن حاجة الإنسان في تزايد مستمر وقد لا تشبع أبدا، ومن هنا تقوم الدولة بتحويل فعال للموارد المنتجة إلى سلع وخدمات للاستهلاك الجماعي الذي يرتبط بالمعرفة الذهنية واليدوية the know how إلى جانب فعالية التنظيم .فبما أن الموارد الاقتصادية نادرة، فإن إنتاج أي سلعة أو خدمة يكون على حساب إنتاج سلعة أو خدمة كان من الممكن أن تنتج مكان الأولى بنفس الموارد المتاحة . فإذا أردنا قياس تكلفة النقل العمومي مثلا، فنردها إلى كمية السلع والخدمات التي كان بالإمكان إنتاجها بتلك الموارد المستخدمة من طرف السلطات العمومية والتي من الممكن أن تكون للقطاع الخاص أو باقي القطاعات العمومية الأخرى.و لهذا فعلى الدولة أن تسهر على عدم تبذير هذه المواد والحفاظ عليها.

ب-وظيفة التوزيع ؛ بمعنى التوزيع العادل للرفاهية أي الدخل والثروة. فالعالم يعرف ظاهرة اللاعدل في توزيع الدخل القومي بين الأفراد، حيث هناك تمركز قوي للدخل بين أيدي الأغنياء وأنه على الكثير من الفقراء الاكتفاء والقناعة بجزء قليل من الدخل .و منه فإن التقليل من التفاوت الاجتماعي والعدالة هو نتيجة لسياسة مشتركة بين تنظيمات خاصة وعمومية للكن للأخيرة دور أكبر حتى وإن كان للأولى دور قوي. لقد أثبتت التجارب أن للسوق نقص ملحوظ في ميدان توزيع الثروة والدخل، وهذا ما يبرر تدخل الدولة قصد تحقيق سياسة عادلة في التوزيع أساسها العلنية والشفافية حتى يتسنى للجميع الإطلاع عليها . ولم يقتصر دور الدولة في إعادة التوزيع بين الأفراد بل حتى بين الأجيال الذي يعد أساس التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الحسبان متطلبات وتطلعات الأجيال اللاحقة إلى جانب التفاوت الاقتصادي بين المناطق والبلدان . ولهذا على الدولة أن تقوم بتحديد وحصر دقيق للدخل القومي أو الثروة القومية، والوقوف على درجة ومستوى التفاوت بين الأفراد، المناطق والأجيال إلى جانب الإشهار بسياسة إعادة توزيع الدخل وتكون في متناول الجميع[1] .

أ-وظيفة إحداث التوازنات الاقتصادية : حتى نفهم هذه الوظيفة علينا أن نعطي مثال بآلية السوق، إذ نتصور أنه في وقت معين وبسعر معين كان هناك تفاوت في سوق ما، فبالخضوع لميكنزم السوق الكلاسيكي فإذا كان العرض أكثر من الطلب أدى هذا إلى تتراكم السلعة، الأكر الذي سيؤدي إلى انخفاض الأسعار مما يؤدي إلى التقليل من الإنتاج،

[1]'LUC WEBER. L'**Etat Acteur Economique**. Genève: ERE Economique. 1191، PP 23-85.

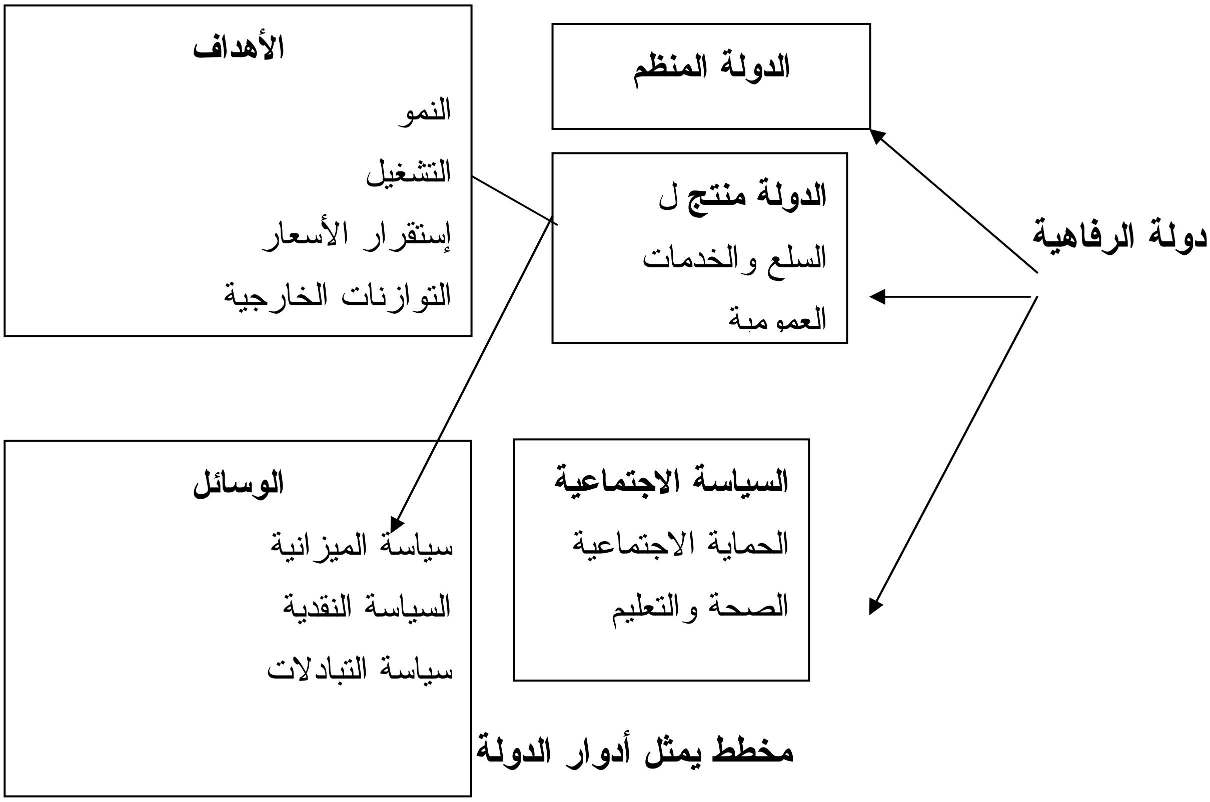
وبطريقة أوتوماتيكية فإن ميكنزم الأسعار المنخفضة سينشط الطلب إلى غاية ما يتساوى العرض والطلب في نقطة معين . أما إذا كان العكس أي أن العرض أقل من الطلب، فإن الأسعار سترتفع وهذا ما يشجع على الإنتاج، ثم إن الطلب سينخفض نتيجة للارتفاع الأسعار مما يقود إلى التعادل . هذا في الاقتصاد الجزئي أما على مستوى الاقتصاد الكلي فإن الزيادة في الطلب الكلي أي الطلب على مجمل السلع والخدمات سيحدث زيادة في العمالة وفي ظل شروط معينة فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع والعكس قد يكون في حالة وجود فائض في العرض الكلي . إلا أن هذه المقابلة بين السوق والاقتصاد الكلي ليست صحيحة إلا نظريا، لأن النتائج الواقعية والآثار مختلفة تماما:

ففي اقتصاد يتميز بعدم وجود لأي دور للدولة فيه فإن العرض والطلب لا يتطوران بنفس الوتيرة ؛ فإذا أخذنا في الحسبان عدم قدرة الاقتصاد الحر الوصول إلى التوازن العفوي بين الطلب والعرض الكليين، والنتائج الاقتصادية والاجتماعية (التي قد تكون وخيمة) التي تحدثها الزيادة أو النقصان في العمالة، فإنه على الدولة أن تتدخل قصد التقليل من مثل هذه التقلبات والآثار التي قد تحدث وكذا إحداث النمو المتوازن، وذلك بالتأثير سواء على العرض أو الطلب بوسائلها المتعددة: فإذا تطلبت الضرورة الاقتصادية التقليل من الطلب فإنه من الضروري الزيادة في نسبة البطالة ودرجة استخدام القدرات الإنتاجية والعكس إذا أردنا الزيادة في الطلب فمن الضروري تشجيع وحث الطبقة العاملة على العمل وبالتالي الإنتاج أكثر من جهة وحث المقاولين على الاستثمار أكثر، مستعملة في ذلك السياسة المالية عن طريق التأثير على معدل التبادل (سعر العملة) ومعدل الربح ومنه المبادلات الخارجية والاستثمار . كما تستعمل الدولة وسيلة أخرى وهي سياسة الميزانية التي تستطيع عن طريقها تعويض ومواجهة التقلبات الغير منتظرة للطلب بواسطة المصاريف والإيرادات. فإذا كان الطلب غير كافي لضمان التشغيل الكامل فعلى الدولة أن تزيد من مصاريفها أو تقتطع نسبة قليلة من الضرائب من القطاع الخاص قصد تشجيع الاستثمار وزيادة القدرة الشرائية، وإذا زاد الطلب فعليها التقليل من مصاريفها أو الزيادة في نسبة الضرائب.[1]

وتجد الدولة مواردها التي تستخدمها في القيام بأدوارها من ثلاثة وسائل أساسية وهي الضرائب، الاقتراض وبيع السلع والخدمات المنتجة . كما يمكن أن يكون لها شركاء في ذلك

[1]' LUC WEBER. Op.cit. p 261

قد يكونون خواص سواء كمؤسسات أو عائلات، أو يكونون عامون مثل المنظمات الدولية أو دول أخرى. فكل مزدوجة متشكلة من (وسيلة تمويل، نموذج من الشركاء) تشكل نموذج من التمويل العمومي، إلا أن الرهان الأساسي يتمثل في اختيار البديل الأكثر تحقيقا للمساواة والعدالة الاجتماعية.[1] و إلى جانب المصادر التي ذكرناها سالفا تأتي الموارد الأساسية للدولة من الاقتطاعات الإجبارية إلى جانب المساعدات الدولية خاصة بالنسبة للدول النامية، التي قد تفوت فيها هذه المساعدات الدخل القومي، أو قد تفوت أهميتها حتى مجمل ادخارها. كما أن الموارد ذات المصدر جبائي كالمداخيل البترولية لها وزن كبير بالنسبة للعديد من الدول لاسيما بالنسبة للدول المصدرة للبترول.



مخطط يمثل أدوار الدولة

أما في ظل اقتصاد السوق فللدولة أدوار تستجيب للضرورات التالية :

أ-**تحقيق التعاون** : فسبب تجمع الأفراد في جماعات وأمم هو القيام ببعض المهام جماعة والتي لا يستطيع الفرد القيام بها بمفرده كالعدالة، الإدارة، التعليم، الصحة، الدفاع، إنشاء ومتابعة الطرق، حماية البيئة، المساعدات العائلية والمرضى والشيخوخة ....الخ ولحد اليوم مازالت هذه الخدمات تمول سواء من السلطات العمومية أو من طرف تنظيمات تجد

[1] PHILIPPE ALLECASSI. OP-CIT. P 83.

وسائلها عند الدولة.

ب-إعادة توزيع الدخل: إذ نجد في كل دولة أن السلطات العمومية ومؤسسات الضمان الاجتماعي تنفق حوالي 40-50 % من الدخل القومي[1] مما يدل على أن نسبة كبير من الثروة العمومية لا تدخل في إطار قانون العرض والطلب وإنما تمتصها الجماعات المختلفة، ولهذا من الضروري وجود دولة قوية بمؤسساتها وفعالة بمكنزماتها التي من خلالها تستطيع أن تقلل الفوارق بين الأفراد والجهات .

جـ-وضع وفرض قواعد اللعبة: فكل منافسة مهما كانت طبيعتها فهي تخضع لقواعد وسلطة تحكمية، واقتصاد السوق لا يخرج عن هذه القاعدة، أنه يقوم علة المنافسة الدائمة والمتعددة الأشكال وبالتالي فهو بحاجة إلى ترسانة من القوانين . فالاقتصاد المعاصر الذي استخلص من الماضي العبر يلزم الشرعية في علاقات العمل . فمثلا من الضروري وجود رقابة قادرة على قبول أو رفض أي صفقة أو مشروع مقترح من طرف أي مقابل، كما هو ضروري وجود جهاز قانوني قادر على تطبيق واحترام القانون . إلى جانب أن قواعد اللعبة تتطلب أخلاق وواجبات، حتى وإن قال عنها الكثيرون أنها مسألة تربية وخيارات شخصية، إلا أن للضغط الاجتماعي دور لا يقل أهمية عن التربية. ومن هنا نقول أن للسلطات العمومية كما للنقابات العمالية وباقي التنظيمات الأخرى دور في إضفاء الشرعية على القوانين والواجبات[2].

د-التصدي لحركات التشويش : إذ تعتبر قاعدة ذهبية في اقتصاد السوق، لأن النشاط الاقتصادي قد يعطي في بعض الأحيان المجال لبعض الحركات المشوشة التي يجب توقيفها. فقد يكون مصدر هذه الحركات المضاربة في التبادلات أو ارتفاع الأسعار قصد تعظيم الربح. ومنه فللسلطات العمومية الحق في وضع حد لارتفاع الأسعار وتحديد الحد الأدنى للأجور. أما في حالة وجود أي خلل في التبادلات، فنجد انه على السلطات العمومية التدخل قصد العمل على إحداث الاستقرار . فمثلا فس حالة صعود قيمة عملة معينه، على البنك المركزي التدخل وبيع هذه العملة مما يغير من مجرى اللعبة، أما في حالة العكس فإنه يتدخل

[1] La Banque Mondiale. Op-cit. p 132
[2] Nicolas H Stern.op-cit. p 75

ببيع العملات الأجنبية المتراكمة مما يزيد من قيمة العملة الوطنية[1].

هـــ-المساعدات والإعانات: مثل توزيع الغاز والكهرباء والنقل الداخلي وباقي الخدمات والهياكل القاعدية.هذا إلى جانب الوظائف التقليدية مثل التعليم، الصحة، الأمن، العدل والدبلوماسية وإعادة توزيع الثروة [2].

مما تقدم لاحظنا تواجد للدولة في كل الأنظمة الاقتصادية المختلفة بأدوار فيها من التشابه والاختلاف، فحتى اقتصاد السوق لا يستطيع الاستمرار بدون تواجد للدولة . فلا وجود لاقتصاد سوق صافي بعيد عن أي شكل من أشكال تدخل للدولة، فالسلطات العمومية دائما متواجدة . وبالتالي فمسألة اقتصاد السوق تتلخص في كمية ونسبة الأدوار التي يقوم بها السوق مقارنة بأدوار الدولة.فلقد أثبتت أهمية تواجد الحكومة ومسألة ضبطها أساسا لتحديد وحماية الملكية، تنظيم المنافسة، تصحيح فشل السوق،تحقيق الأمن العمومي، الترقية الاجتماعية وتطوير السياسات البيئية[3].

---

[1] Jean Rivoire. **<u>l'Economie du Marché.</u>** Paris: Presses Universitaires de France. 1994. P p 59-70

[2] Ibid. p 72

[3]Salvatore Schiavo-campo and Hazel McFerson**. <u>Public Management in Global Perspective</u>**. New York: ME sharpe.2008.p 67

جدول رقم (2) يلخص وظائف الدولة في ظل اقتصاد السوق

	من أجل مواجهة خلل السوق	من أجل ضمان العدالة والمساواة الاجتماعية :
الوظائف الدنيا	- تمويل الممتلكات العمومية - الدفاع - الأمن - حماية الملكية - الصحة العمومية - استقرار الاقتصاد الكلي	1-حماية الفقراء : • برنامج محاربة الفقر. • مساعدة المنكوبين 2-التمويل: • الضمان الاجتماعي • التقاعد. • المنح العائلية • ضمان البطالة
الوظائف الوسطى	الاهتمام ب: • التعليم • حماية البيئة • ضبط وتنظيم الاحتكار • ضبط القطاعات ذات الأهداف العمومية • تعويض النقص في الإعلام • التأمين على الحياة، الصحة، التقاعد • وضع القواعد المالية وحماية المستهلك.	

المصدر: مستنتج من قراءات متعددة

المطلب الثاني : تدخل الدولة في الفكر الاقتصادي

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مبدأ تدخل الدولة في مختلف المدارس والنظريات الاقتصادية التي اهتمت به، ابتداء من الفكر الليبرالي بتياراته المختلفة مركزين على النظرية الكينزية التي أسست لهذا المبدأ ثم ننتقل إلى الفكر الاشتراكي .

1- التدخلية في الفكر الليبرالي.

أ- الفكر التجاري

إننا وإن انطلاقنا من الفكر الليبرالي، لا ننفي أبدا تدخل الدولة في مختلف الحضارات عبر عصور عديدة، ونعني بذلك ما قامت به الحكومات في الحضارات القديمة سواء الحضارة الفرعونية أو الهندية أو اليونانية ومن بعدها الرومانية خاصة في مد الطرقات وبناية السدود وتوصيل قنوات المياه ...الخ . لكن النقاش الفكري حول مسألة تدخل الدولة بدأ خاصة مع الفكر التجاري• الذي يعتبر تيار فكري ظهر في أوروبا بين القرنين 15 و18 حين كانت الدول القومية الأوروبية تتنافس من أجل السيطرة والقوة، إذ ظهرت أفكار مفادها أن قوة الدولة متعلقة مباشرة بقوة اقتصادها القائمة على ما تحتويه خزينتها من ذهب وفضة تخصص لتقوية جيشها وبناء أسطولها البحري وتطويره ومن تم تقوية سلطتها السياسية. وعلى هذا الأساس يركز المركنتيون على ضرورة قيام الدولة بما يجب فعله وبأي طريقة كانت من أجل ملئ خزينتها، عن طريق تحقيق فائض في ميزانها التجاري، بمعنى أنه على الدولة أن تورد منتجاتها أكثر مما تسترد من الدول الأخرى، ومن هنا عليها الحصول على أسواق واسعة ومتعددة ولا يكون ذلك إلا بتدخل الدولة وذلك عن طريق البحث والسيطرة على أسواق جديدة ما هي إلا مستعمرات لها تكون مصدر للمعادن النفيسة وأسواق واسعة ومضمونة بالنسبة لها.

فبالنسبة للتجاريين الفرنسيين، إن مسألة تحقيق النمو لا يكون إلا من خلال تدخل الدولة عن طريق جمع الثروة وحماية الحدود .و كنتيجة لهذه الأفكار ظهرت صناعات عديدة تابعة للدولة، وطبقت سياسات حمائية للأنشطة الاقتصادية، عن طريق وضع القواعد والتعريفات الجمركية الصارمة قصد حماية الصناعات الناشئة.[1] وارتبط الفكر المركنتي الفرنسي بوزير المالية Jean Baptiste Colbert الذي بقي في هذا المنصب أكثر من 22 سنة (1661-1683)، إلى درجة أن هذا الفكر أصبح يعرف باسمهColbertism كولبارتية، إذ قام بإقحام الحكومة الفرنسية مباشرة في الاقتصاد قصد زيادة وتشجيع الصادرات عن

•الفكر التجاري مرتكز على مجموعة من الأفكار والسياسات التي عرفتها أوروبا بين القرنين 15 و18، والذي يقوم على أساس أن الثروة الحقيقية للأمة تتمثل في كمية المعادن النفيسة التي تمتلكها.

[1] Maurice Flamaur. **Histoire Economique et Sociale Contemporaine**. Paris: Editions Montohation. 1967.P 36.

طريق إتباعها لسياسات حمائية وتنظيمية بل مهيمنة على الصناعة . كما قام بضبط للإنتاج عنى طريق سن أكثر من 100 توجيهات تحدد عملية الإنتاج وتشجيع الصناعة الناشئة عن طريق الاستعانة بالحرفين والمختصين الأجانب . كما قام كولبير كذلك بالتخفيف من الحواجز وعوائق التجارة الداخلية، التخفيض من الضرائب وبناء حجم هائل من الطرق والقنوات . وبهذا نجحت سياسته إلى حد كبير، فعرفت الصناعة وبالتالي الاقتصاد الفرنسي في عهده نمو معتبرا، وأصبحت بلده من أكثر البلدان قوة وهيمنة في أوروبا، رغم فشلها في أن وصولها إلى المكانة التي بلغتها بريطانيا وهولندا اللتان كانتا الأكثر هيمنة في هذا المجال[1].

أما في بريطانيا فإن السياسات المركنتية التي أتبعت في فترة حكم إليزبت الأولى Elizabeth قد استمر العمل بها في مرحلة حكم آل ستيوارت ومرحلة الجمهورية مع Oliver Cromwell، والتي كانت قائمة على تشريعات ضد البطالة وتشجيع المؤسسات الصناعية ومراقبة التجارة عن طريق سن قوانين الملاحة Navigation Acts، كما أعطت الملكة إليزبت الأولى قضاتها سلطة تحديد الأسعار، ضبط وقت العمل وتشجيع العمل في التجارة، لكنه مقارنة مع باقي الدول الأوروبية الأخرى فإن مراقبة الحكومة للاقتصاد يعد اقل حدة وهذا بسبب ما يسمى ب Common Laws وتصاعد سلطة البرلمان. ومع اختلاف الكتاب التجاريون الإنجليز حول هذه المسألة، إلا أن العديد من التنظيمات والضوابط قد وضعت من أجل تشجيع التصدير والحد من الاستيراد وذلك بفرض رسوم ضريبية على الواردات وتشجيعات مالية على الصادرات، كما منع رسميا تصدير بعض المواد الأولية وإبعاد التجار الأجانب من ممارسة التجارة الداخلية عن طريقNavigation Acts وأصبحت الدولة في بحث مستمر على مستعمرات جديدة بسطت نفوذها كليا عليها . كما أن سياسات استصلاح الأراضي القاحلة وتحويلها إلى أراضي زراعية كانت من أهم سياسات المركنتية في بريطانيا، نتيجة للاعتقاد السائد أنداك، بأن تعظيم قوة الدولة يكون عن طريق أقصى استخدام للموارد وللأرض، مما عرفت الرحلة عدة مشاريع منها تجفيف أراضي شرق إنجلتراdraining if the Fens . ومن نتائج السياسية المركنتية الثورة الأمريكية، كما اعتبرت العامل الأساسي الذي ساعد بريطانيا في أن تصبح الدولة الأكثر هيمنة على التجارة

[1] Wikipedia. "**Mercantilism**". Available at: http://en.wikipedia.org/wiki/mercantilism

العالمية، بل الدولة الأكثر سلطة وعظمة بين كل دول العالم وقتها[1].

كما كانت هولندامن أكثر الدول الأوروبية تأثرا بالفكر التجاري، فتحولت بذلك إلى مركز مالي أوروبي لما وصلت إلية من فعالية ونجاح في المجال التجاري. وانتشر هذا الفكر كذلك في وسط أوروبا والدول الأسكنديناڤيا بعد حرب الثلاثين سنة (1613–1648) التي دارت بين الملكة السويدية كريستينا والملك الدنيماركي كريستين الرابع . كما أصبح الأباطيرة الرومان المبجلين أكثر اهتماما بسياسات التجاريين، إلا أن شساعة إمبراطورياتهم لم تكن لتساعدهم على تطبيقها . فقامت بعض المقاطعات مثل بروسيا تحت حكم فريديريك الأعظم Frederick the Great بمراقبة اقتصادها وحماية صناعتها الناشئة. لكن روسيا ورغم محاولتها لإتباع المركنتية في عهد بيتر الأعظم Peter the Great، إلا أنها لم تنجح في ذلك نتيجة لافتقارها لطبقة تجارية واسعة وقاعدة صناعية معتبرة[2].

ب- الفكر الكلاسيكي :

جاء الفكر الكلاسيكي معارضا الدور المتزايد للدولة رافعا شعار " دعه يعمل، اتركه يمر". إذ تميز القرن الثامن عشر 18بظهور أفكار تنادي بضرورة التنظيم الذاتي للسوق عن طريق اليد الخفية كنظام طبيعي يجعل من تدخل الدولة غير ضروري، ولهذا فعليها الاكتفاء بحماية هذا النظام وحماية الحريات التي يرتكز عليها، وعليه فصل وفرق منظري هذا التيار بين ما هو سياسي أي السلطة السياسية وما هو اقتصادي أي السوق، كما فرقوا بين ما هو عام وما هو خاص.

فعندما استعمل آدم سميث مصطلح اليد الخفية invisible hand، أراد من خلالها إبراز قدرة الأفراد على قيادة الاقتصاد إلى أحسن حال، وبين أنه في ظل المنافسة الحرة تكون تصرفات الأفراد وفق لأهدافهم، وهذا ما يقود إلى تحقيق المصلحة العامة .إذ فيقول في كتابه ثروة الأمم، الفصل الثاني من الكتاب الرابع المعنون " في قيود الاستيراد من الدول الأجنبية of Restraints upon the Importation from Foreign Countries " إن كل

---

[1] Gerhard Rempel. "**Mercantilism**". Available at : http://mars.wnec.edu/~grempel /courses/wc2/lectures/mercantilism.html ،

[2] Wikipedia. op-cit

شخص يعمل بالضرورة من أجل عائد سنوي لكل المجتمع، وهو بهذا لم يكن يسعى إلى زيادة وتطوير المصلحة العامة ولم يكن يعلم لأي درجة يمكنه فعل ذلك، فقد كان يسعى فقط إلى مصلحته الشخصية، مقادا بواسطة يد خفية للوصول إلى نتيجة أو نهاية لم تكن أبدا جزءا من تطلعاته . فمن خلال سعي الفرد للمصلحة الخاصة، عادة ما يحقق مصلحة المجتمع أكثر ممالا كان ينوي فعله..."[1] ومن هنا يتضح لنا عاملان مهمان بالنسبة لمفهوم سميث لليد الخفية:

أولا أن سميث لم يكن يدافع عن سياسية اجتماعية، إذ على الأفراد أن يتصرفوا وفقا لمصلحتهم الخاصة، الأمر الذي يعتبر حقيقة اقتصادية، بمعنى أن الأفراد يتصرفون فعلا وفقا لمصلحتهم الشخصية؛

ثانيا أنه لم يكن يدعي أن كل ما هو مصلحة خاصة ينتج عنه بالضرورة أثر إيجابي على الجماعة، فسميث لم يبرهن على أن المصلحة الخاصة إيجابية الأثر في كل الحالات، وإنما إنتقد بشدة الفكرة التي مفادها أن المصلحة الخاصة هي بالضرورة أمر سلبي.

كما يمكن استخلاص مستوى أخر من خلال هذا المفهوم والمتعلق بقدرة السوق على تصحيح أخطائها ونقائصها دون تدخل الحكومة أو أي مؤسسة أخرى، فالقانون الطبيعي للسوق الذي يقوم على العرض والطلب والذي مفاده أنه إذا كانت هناك ندرة أو نقص في الإنتاج، فإن سعر هذا المنتوج سيرتفع بالضرورة، الأمر الذي سيؤدي إلى التشجيع على إنتاجه عكس استهلاكه، لكن المنافسة المتزايدة بين المنتجين والزيادة المستمرة في الإنتاج ستقود إلى انخفاض سعر المنتوج المساوي لسعر تكلفته بالإضافة لنسبة فائدة بسيطة والذي يطلق عليه سميث بالسعر الطبيعي the natural price، وبالتالي فإن تدخل الدولة في هذه الحالة غير ضروري خاصة وأن المبادرات العامة لا يمكن إلا أن تعيق السير الجيد للسوق الحرة والمنفتحة على الخارج،[2] وتكون ضد الرخاء والازدهار الاقتصاديين اللذان يمكن الوصول لهما من خلال توسيع مبدأ تقسيم العمل سواء على المستوى المحلي أي داخل

---

[1] Adam Smith. **The Wealth of Nations.** USA:a Penn State Electronic classic Series Publication. 2005.

[2] Wikipedia." **the invisible hand".** Available at : http://en.wikipedia.org/wiki/th_wealth_of_nations

الدولة، وقد أعطى في هذا المجال مثال بالجزار والخباز وصانع النبيذ اللذين يقدمون سلع وخدمات لبعضهم البعض في نفس الوقت الذي يحاول كل واحد منهم تحقيق مصلحته الخاصة،أو على المستوى الدولي عن طريق توسيع التجارة الخارجية والتخلي على السياسة الحمائية التي طالب بها التجاريون.

لقد هاجم سميث بشراسة فكرة تدخل الدولة في السيرورة الاقتصادية بما فيها الضرائب التي في نظره ستِؤدي إلى ارتفاع الأسعار ونقص على المدى البعيد في الفاعلية . وقد أثر فكره في التشريع البريطاني في القرن 19، إلا أن هذا الموقف لم يكن يصنف ضمن الفكر الفوضوي المعارض تماما لوجود الدولة، فقد أكد على ضرورة تواجد الدولة في مجالات أخرى غير اقتصادية[1]، إذ تكلم عن أدوار ثلاثة لها وهي: الدفاع، العدالة والقيام ببعض المشاريع التي لا تستقطب المبادرة الخاصة كالجيش مثلا، كما أجاز إمكانية التعليم العمومي للفقراء واعترف ببعض الحدود التي تقف عندها السوق الحرة ؛ من حيث أنها غير قادرة على تسير وضبط وكل المجالات الاقتصادية التي يبقى جزء منها من اختصاص القطاع العام أو المجال السياسي، لأن بعض الأنشطة الاقتصادية لا يمكن تطورها أو حتى وجودها إلا مع توفر قاعدة هيكلية ك : الطرق، الجسور، القنوات، الموانئ ...الخ. إذن فعلى الدولة أن تقوم إلى جانب وظائفها التقليدية، بإنجاز القواعد الهيكلية القليلة والبطيئة المردودية قصد تشجيع المبادرة الخاصة . وبالتالي فتدخل الدولة عنده يكون فقط في حالة وجود نقص أو خلل في عمل السوق.[2]

كما نجد أن كل من دافيد ريكاردو David Ricardo ومالتوس Maltose قد سارا في نفس النهج الذي سار فيه آدم سميث . حيث اعتبر مالتوس من خلال نظريته حول السكان أن قوانين مساعدة الفقراء The Poor Laws ما هي إلا تشجيع على الكسل والخمول ورفض العمل الذي هو شرف، فمساعدة الفقراء بالنسبة له تشبه إلى درجة كبيرة عملية التسول. أما ريكاردو فقد عارض كل القوانين الحمائية protectionists المفروضة على منتوج الذرى التي تحدد استيراد القمح، مؤيدا التجارة الحرة القائمة خاصة على فكرة التكاليف المقارنة comparative costs بمعنى أن الدولة التي تتاجر بمنتوج يمكنها

---

[1] Adam Smith .**Of systems of Political Economy.** Book IV. Available at : http://en.wikpedia.og/wiki/ . .

[2] Pierre Rosvallon. Op-cit. pp 63-64.

الحصول عليها بأقل تكلفة من دولة أخرى ستحصل على أموال أكثر مما إذا قامت بإنتاجه محليا[1].

و كان الكلاسيك الفرنسيين أكثر حدة وثبات أمام مسألة تدخل الدولة في الاقتصاد، خاصة مع فكر ساي J . B. Say وقانون المنافذ الذي قوى الفكرة التي توحي بأن اقتصاد خاضع للمنافسة ليس بحاجة إلى تدخل للدولة.[2]

ج -**النظرية الكينزية:** لقد أعاد جونماينر كينز* Lord John Magnard Keynz(1883-1964) النظر في النظرية الليبرالية الكلاسيكية التي تقر بالتحقيق الأتوماتيكي للتوازن الاقتصادي والتشغيل[3] الكامل دون إعادة النظر في الإطار العام لاقتصاد السوق، مهتما كثيرا بتنظيم الاقتصاد من طرف الدولة أو ما يعرف بالضبط الاقتصادي régulation الذي يعني مجموعة التعديلات التي تحدث على حركات أو أنشطة مختلفة ومتعددة يعود سبب هذا الاختلاف إلى عدم تجانسها وذلك طبقا لبعض القواعد أو المعايير،و تنشيط الاستثمار الذي يحفز على الطلب وكذلك الاستهلاك، مستعملة في تحقيق هذا الهدف ثلاثة وسائل مهمة وهي :

أ- **سياسية الميزانية** : قصد تمويل الاستثمارات خاصة الكبرى منها مثل قطاع الهياكل القاعدية كالطرق والموانئ ...الخ، وخلق مناصب الشغل وتوزيع الدخل مما ينشط الطلب؛

ب-**السياسة الضريبية:** من أجل تمويل الميزانية وإعادة توزيع الضرائب التي تفرض على الطبقة المتيسرة لصالح الفئات الضعيفة التي تخصص حصة كبيرة من مداخليها إن لم تكن كلها في الاستهلاك،

---

[1] The Concise Encyclopaedia if Economy. **David Ricardo**. : available at: http://www.encomlib .org/library / en/bios/Ricardo.ht.

[2]159 Alain Beitone. op-cit. p

* ينتمي كينز إلى عائلة بريطانيا راقية، حيث أعتبر من أشهر المفكرين الاقتصاديين في فترته. تقلد عدة مناصب هامة ؛ فإلى جان كونه أستاذا، تقلد سنة 1914 منصب مسئول عن إدارة الحرب وشارك في مؤتمر الصلح سنه 1919 بحيث نشر بعد ذلك كتابه " النتائج الاقتصادية للسلم " ثم كتب بعد ذلك عدة كتب خاصة " النظرية العامة للعمل،الفائدة والنقود"الذي بنى فيه نظريته حول تدخل الدولة. كما تقلد كينز منصب مستشار وزير المالية ثم مستشار البنك البريطاني. توفي سنه 1946 بعدما أحدث تغيرا كبيرا في الفكر الاقتصادي

ت-**السياسة النقدية:** وذلك بزيادة النقود المتداولة التي بإمكانها تخفيض معدلات الفائدة تشجيعا للاستثمار ومنه التشغيل ومن ثم الاستهلاك.

فالدولة بالنسبة لكينز مستقلة ولها سلطة المبادرة، إذ أنها قادرة على التأثير على الطلب على الشغل ومعدل الفائدة وهي التي تضمن التوافق والتنسيق بين مختلف سلوكيات الوكلاء الاقتصاديين وتفصل في النزاعات التي قد تحدث. ويرى كينز أن السوق بمفرده غير قادر على تنظيم الحياة الاقتصادية، لأن الأسعار ليست دائما تعبيرا عن التوازن بين العرض والطلب كما كان يظن الرأسماليون الكلاسيكيون، وإنما هي تعبير عن حسابات يقوم بها المقاولون يكون فيها الربح عامل محدد، أخذين في الحسبان تكلفة الإنتاج والربح المعتبر وعلاقات القوى أي مكانة المقاول في السوق[1].

ويرى كينز أنه من الصعب إحداث نهضة اقتصادية جديدة في حالة الأزمة مرتكزة على معدل الربح، ومنه فهو يدعو إلى نهضة اقتصادية أساسها الاستثمار الحر للدولة ممول بواسطة ميزانيتها، فالدولة هي الوكيل الاقتصادي الوحيد القادر على القيام بعملية الضبط الاقتصادي . كما يرى بأن استقرار النظام الاقتصادي الرأسمالي يكون عند تحقيق مستوى معين من العمالة يكون فقط لتدخل الدولة القدرة على إحداث هذا المستوى من التشغيل، بل حتى تحقيق التشغيل الكامل، فهي المحرك الأساسي للنظام الاقتصادي، وهذا ما أكده في كتابه " النظرية العامة للنقود وسعر الفائدة والعملة " حيث أكد بأن اقتصاد السوق غير قاد في جميع الأحيان على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة وهذا راجع لاعتبارات اقتصادية كالنقص في الطلب الفعلى الفعال، وبالتالي فإن تدخل الدولة عن طريق زيادة الإنفاق هو القادر على وضع حل للبطالة، وذلك بتحقيق نوع من العجز في الميزانية بعد زيادة الطلب والوصول إلى تحقيق مستوى العمالة الكاملة.

ومن هنا نادى كينز بتدخل الدولة واعتبره ضروري من أجل ضمان حيوية النظام، فهذا التدخل وحده القادر على حماية نموذج الإنتاج الرأسمالي وإن غياب هذا التدخل سيؤدي إلى تحطيم الملكية الخاصة للإنتاج، فالدولة وحدها القادرة على إعادة إحياء منطق السوق وبدون تدخلها فإن تنظيم السوق للاقتصاد سيقود إلى أزمة وإلى حرب كما تبين ذلك من

---

[1] Nadia .Bouzidi. op-cit. P 47

خلال التاريخ.[1] فعندما كتب كينز هذا الكتاب كانت الرأسمالية تعاني من أزمتها الأكثر حدة سنة 1929، بحيث وبرغم الإجراءات العديدة التي اتخذت من طرف الاقتصاديين ورجال السياسة كانكماش الأجور من أجل تشجيع الادخار أو العودة إلى السياسة الحمائية، إلا أن الاستهلاك الكلي لم يواكب رتم تطور الإنتاج. فكان الدور الذكي لكينز هو التبرير النظري للدور الإستراتيجي للإنفاق الحكومي وكانت النظرية الكينزية أساسا السياسات الاقتصادية لمعظم الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت سببا في ظهور ما يسمى بدولة الرفاهية welfare state التي تشير إلى الدولة المتدخلة والدور الاجتماعي التي تقوم به. ولكي نفهم جيدا النظرية الكينزية لا بد من التطرق إلى الأسس التي تقوم عليها والتي يمكن تلخيصها في خمسة نقاط مهمة وهي:

أ- **التحليل الاقتصادي هو تحليل كلي:** لأن كينز في تحليله لا يعتمد على الأفراد كسلوك المستهلك والمنتج أو ما يسمى بالاقتصاد الجزئي أي الميكرو، وإنما بعلاقات بين معطيات عامة كالطلب الكلي، العرض الكلي والادخار الكلي أي الماكرو، إذ عمل كينز على إعادة إحياء هذا التفسير الكلي بعدما كان قد تخلى عنه نتيجة للنظرية السيميثية . فإذا أرادت أي مؤسسة اقتصادية معينة اتخاذ أي قرار قد يكون متناقضا مع السياسة العامة للحكومة، فقد يؤدي هذا القرار إلى القضاء على تواجدها في السوق لأن الطلب العام الفعال أو الحقيقي غير قادر على مواكبة قرارها وبالتالي لن يؤدي إلى امتصاص مجموع إنتاج هذه المؤسسة[2].

ب-**إطار تحليله الأساسي هو الاقتصاد الوطني أي الاقتصاد الداخلي:** بحيث يفترض أن الاقتصاد الوطني بشكل عام متميز على باقي اقتصاديات العالم وبالتالي فقد أسس كينز نظرية فضاء متجانس وبالتالي يمكن التحكم في التقلبات الاقتصادية.

ت-**إدخال النقود في جميع الأنشطة الاقتصادية:** فبالنسبة له فإن توقعات الوكلاء الاقتصاديين يمكن التعبير عنها نقديا وأن مجموع الحسابات الاقتصادية مقدرة نقديا كذلك ؛ فالربح هو ظاهرة نقدية بحتة وأن رأسمال يمكن التعبير عنه نقديا أيضا، وأن العمال يتحصلون على أجورهم في شكل نقود التي هي بالنسبة لهم حق اقتصادي يتقاضونه مقابل جهدهم وليس مجرد سلعة. والنقود بالنسبة لكينز هي حق ووظيفة من وظائف الدولة، لأن

---

[1] J.M .Albertini et A Siler. op-cit. PP 56-64

[2] Jacque Lecaillon. **La Crise et l'Alternance**. Paris: éditions Cry. 1980. P 13

سلطة صك النقود هي حق تقليدي مرتبط بالتاريخ، كما أن القيمة الحقيقية للنقود تتمثل في قدرتها الشرائية، وتتحدد هذه القيمة من خلال المكانة الاقتصادية للدولة.

ث-**الاقتصاد منظم ومهيكل من طرف القوة :** فالتحليل الكينزي قليل التأثر بقرارات الأفراد، فهو يدخل في إطار اقتصادي شديد الارتباط بعلاقات القوى التي قد تكون : سلطة الأجراء(العائلات) التي تظهر خاصة عن طريق العمل النقابي القادر على انتزاع جميع الحقوق خاصة الأجور الحقيقية، أو سلطة المقاولين (المستثمرين) التي تظهر خاصة في توقعات المؤسسات التي قد تحدد الاستثمار، التشغيل، الأسعار والدخل الذي سيوزع فيما بعد . فهذه السلطة رغم أنها معتبرة إلا أنها غير مستقلة لأنه مثلا إذا أخدنا قدرتها في تحديد الأجور فإن هذه القدرة غير منفردة لأنها مرتبطة بالاتفاقيات المشتركة بين العمال والمؤسسات والدولة كما أنها مرتبطة بالسياسة العامة للدولة كما وضحنا سابقا،و الفاعل المهم بل الأهم في علاقات القوى هي سلطة الحكومة والتي تتمتع باستقلال، لأن الدولة لها إمكانية المبادرة والتدخل في الاقتصاد بواسطة الوسائل التي تكلمنا عنها سابقا كالسياسة الضريبية، النقدية وخاصة سياسة الميزانية.

ج- **السوق ليس المنظم الوحيد للحياة الاقتصادية:** من حيث أن السوق بمفرده لا يمكنه إحداث التوازن التلقائي بين العرض والطلب بالكيفية التي تكلم عنها الليبراليون الراديكاليون.[1]

و عموما فقد بين كينز أنه لا يمكن الحديث عن أسواق منفردة بمعني سوق للبرتقال أو سوق للسيارات، وإنما حتى وإن وجدت فهي في الحقيقة تمثل الاقتصاد بكامله، لأن كل القطاعات الاقتصادية مرتبطة ببعضها بطريقة معقدة . وأكد أن إدخال الأموال لا يمكن أبدا أن يكون مشابها لاستثمارها، فالرأسماليون لن يجمعوا ابدا ثروتهم إدا اعتقدوا أن الاستثمار لن يكون مربحا. فللحصول على هذا الربح يجب بيع المنتوجات وليس إنقاص من أجور العمال، الذي لن يمكن من شراء هذا المنتوج الأمر الذي سيضر بمجمل الاقتصاد: فإن قام صاحب عمل واحد باقتطاع من أجور عماله من أجل تعظيم ربحه وتبعه في ذلك باقي أرباب العمل فسيؤول الاقتصاد إلى الركوض وبالتالي فإن اقتصاد السوق لن يؤدي أليا إلى تحقيق النمو، ومنه على الحكومات التدخل قصد زيادة الطلب على السلع والخدمات والإنفاق في

[1] D.M Albertini et A siler. Op-cit. P 49.

الأنشطة العمومية والتقليل من معدل الفائدة من أجل استقطاب الاستثمار.

لقد انتشرت أفكار كينز في العديد من الدول وطبقت في شكل سياسات اقتصادية بين سنوات 1940-1970، خاصة في بريطانيا مع مجيء حزب العمال إلى السلطة وتجسيد دولة الرفاهية قصد إعادة إنعاش الاقتصاد الإنجليزي، وحتى أن الرئيس الأمريكي نيكسون الذي يعتبر من أكثر الليبراليين تمسكا قال مقولته الشهيرة : " نحن كلنا أصبحنا كينيزين الآن ".كما عرفت السياسات الاقتصادية التي طبقت في فرنسا في ما سمي بالسنوات الثلاثون المجيدة les 30 glorieuseوالمعتمدة على أفكار كينز نمو اقتصاديا معتبرا، فاعتمدت هذه الدول الليبرالية على المشروعات العامة التي أصبحت تلعب دورا قياديا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذا التتويج الذي عرفته النظرية الكينزية قد تلاشى مع نهاية سنوات 1970، حيث ظهرت أفكار تنتقدها وبشدة أهمها المدرسة النقوديةMonetarism أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو وعلى رأسها ميلتن فريدمان، والتي اعتبرت أن كينز قد أهمل دور النقود في التأثير على السياسة الاقتصادية عند تركيزه على أهمية السياسة المالية في مواجهة الكساد والانتعاش الاقتصادي، كما أنها أكدت على أنه قد أخطأ عندما قال بأن وسيلة الدولة في التدخل لضمان استقرار النشاط الاقتصادي هي المالية العامة أي النفقات والإيرادات، وإنما وسيلتها في ذلك حسب رأيهم هو التحكم في كمية النقود[1].

---

[1] Claude Meidinger**. La Nouvelle Politique Economique Libérale**. Paris: Presse de fondation des Sciences Politiques .1983. p 35

2- التدخلية في فكر الاشتراكي وفكر العالم الثالث :

أ- التدخلية والفكر الاشتراكي:

إننا في الحقيقة لن نركز كثيرا على هذا الفكر باعتبار أن مسألة تدخل الدولة هي القاعدة وليس الاستثناء كما هو الحال بالنسبة للفكر الليبرالي، ومنه فإننا سنوضح بصفة عامة خصوصيات تدخل الدولة ومرتكزات الاقتصاد الموجه.

إذ يرتكز الاقتصاد الموجه على ركيزتين أساسيتين :

تخطيط الاقتصاد الوطني في أغلبيته مركزي من طرف الدولة؛

الملكية العمومية لوسائل الإنتاج الأساسية.

و يختلف دور الدولة في الاقتصاد الاشتراكي راديكاليا عن ما خصص لها في الاقتصاد الليبرالي الذي انحصر في: الحفاظ على الحرية آليات السوق، تصحيح الاتوازنات المرتبطة بمكنزمات السوق، أما بالنسبة للتيار الاشتراكي فإن الدور الحقيقي للدولة هو القضاء على هده الميكنزمات تماما أو وضعها في إطار خطة محددة من طرف الإدارة المركزية، فالدولة بالنسبة لهم هي الوكيل الاقتصادي الوحيد القادر على تنشيط الحياة الاقتصادية مستعملا في دلك التخطيط كأداة فعالة .[1]

وتنظر الدولة الاشتراكية للتخطيط نظرة عضوية، إذ تعتبر الخطة الأداة المركزية لتدخلها في الاقتصاد، الذي يعتقد أنه امتداد للتنظيم السياسي والاجتماعي، وأن للهيئات السياسية المركزية سلطة سياسية واقتصادية في أن واحد، من حيث أن الدولة هي التي تحدد الأولويات الاقتصادية. ففي الصين مثلا أو الدول الاشتراكية سابقا فإن القطاع الصناعي عبارة عن تنظيم كبير جدا منسق بواسطة الخطة التي تتضمن رقابة إدارية عليه ومرتبط بتنظيمات مركزية في اللجنة الوطنية للتخطيط ومختلف الوزارات سواء كانت قطاعية أو غير قطاعية وكدا البنك الوطني، ومنه يختفي السوق في هده الدول الاشتراكية وراء

---

[1] Nadia Bouzidi. op-cit. P 52.

الأولويات الضرورية، كما تعتبر الخطة مؤشر التسيير الجيد.[1]

و يحكم التخطيط الاشتراكي تنظيم إداري من النوع الهرمي متكون من ثلاثة مستويات:

- المستوى الأعلى: وهي الهيئات العليا المركزية للتخطيط التي تضطلع بمهمة وضع الخطة المركزية وتتمثل عادة في مؤتمرات الأحزاب الشيوعية ؛
- المستوى المتوسط : والمتمثلة خاصة في الوزارات القطاعية والوظيفية، كوزارة التجارة والمالية إلى جانب الهياكل الإقليمية التي تساعد في وضع الخطة؛
- المستوى الأدنى : وتتمثل في المؤسسة التي تعتبر وسيلة تنفيذ الخطة العامة والتي تخضع أنشطتها لهده الخطة.

وبصفة عامة يمكن القول أن الاقتصاد الموجه مسير بطريقة مخططة ومركزية يضع أمام المؤسسة سلطات تسلسلية أعلى منها ممثلة للدولة . إذن فسير الاقتصاد يرتكز على علاقة المؤسسة بالدولة، التي تقوم على طبيعة عمودية هيراريكية : فالمؤسسة الاقتصادية مرتبطة مباشرة بالهيئات الإدارية الأعلى منها، وتصبح الدولة بذلك في ظل هذا النظام الدولة رب العمل .l'Etat Patron وهي في نفس الوقت زبون عند معظم مؤسساتها خاصة الصناعية منها.

وتعتبر سوزان دو بريهوف أن ظهور الشكل الصحيح لتدخل الدولة وبالتالي السياسة الاقتصادية يعود لما بعد الثورة البلشفية ل1917، لأن السياسة الاقتصادية بالنسبة لها مرتبطة بجانب أيديولوجي إضافة للجانب السياسي، مما أصبح ينظر لقوة العمل أي الطبقة العاملة كموضوع اقتصادي قادرة على إعادة إنتاج نفسها كطبقة عن طريق المال التي تتحصل عليه مقابل قوة عملها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا، إذا كان هناك تحيز سياسي في علاقات العمل التي تجعل كل من العمال وأرباب في وضعية محترمة في علاقاتهم مع الدولة.[2]

ب-التدخلية وفكر دول العالم الثالث

عرفت بداية الأربعينيات ظهور نظريات مفكري اللجنة الاقتصادية لأمريكا الجنوبية

---

[1] Claude Durand. **<u>De l'Economie Planifiée A l'Economie du Marché : l'Intervention de l'Etat Dans l'Industrie</u>**. Paris : Editions Publi Sud. 1990. P 323

[2] Suzane De Brehof. Op-cit. P 55

التي تؤكد بأن للدولة دورا هاما تقوم به في إطار اقتصاد مختلط يؤمن بمكنزم السوق من جهة ويتخذ من التخطيط أداة لحضور الدولة في الاقتصاد، وفي ظل ذلك على الدولة أن تكون محايدة سياسيا وتمتلك الوسائل التقنية الملائمة والضرورية كالمخططات التي تعتبر عماد إستراتيجية تهدف إلى تحقيق اندماج البنية الصناعية بإحلال الإنتاج المحلي للموارد المصنعة محل الواردات، ومنه بإمكان الدولة أن تأخذ على عاتقها عددا من القطاعات الاقتصادية التي تمكنها من تحقيق هذه الإستراتيجية.

و ارتكزت هذه النظرية على موضوعات فرانسوا بيروFrançois Perroux حول ضرورة اعتماد الدولة على القطاعات ذات التأثير القوي على القطاع الخاص واتخاذ التخطيط وسيلة لتحقيق التحول وإنشاء أقطاب التنمية، مع الاحتفاظ للقطاع الخاص بمكان وسط كل ذلك.و تكلم بول باران على قدرة الدولة على القيام بعدة أدوار قصد الخروج والتحرر من دائرة التخلف، إذ بإمكانها أن تضع سياسة ضريبية تمتص من خلالها رسوم على رؤوس الأموال وتجمع الفائض من القدرة الشرائية، فتقضي بذلك على الاستهلاك الغير ضروري، وهكذا يصبح بمقدورها توجيه الادخار الإجباري نحو الاستثمار المنتج، كما يمكنها أن تنشأ محطات لتوليد الكهرباء والطاقة، مد السكك الحديدية، تنظيم النقل البري ووسائل الري إلى جانب استصلاح التربة قصد خلق مناخ اقتصادي يساعد على زيادة الإنتاج، وعلى السلطات العمومية كذلك تشيد المدارس لتعليم الشباب، والاستثمار في المجالات التي لا تستقطب الخواص لاسيما تلك التي لها مردود بعيد المدى، وعليها التعهد بتغطية الخسائر الممكنة الحدوث على المدى القريب خاصة في المجالات التي قلنا عنها بطيئة الربحية كإنشاء الطرق ومد سكك الحديد ..الخ[1].

ثم ظهر مع مطلع السبعينيات فكر له تصور مختلف : مفاده أن الدولة قوة مستقلة لها مشاريعها الخاصة وقادرة على توجيه اختياراتها، فظهرت فكرة دولة القمع والمقاولة المشاركة للشركات المتعددة الجنسيات، وهذا لضعف طاقة الاستثمار الخاص المحلي في توسيع وظائف الدولة، وكذا فكرة الدولة المجسدة للتحالف المدول بين البرجوازية ومصالح البيروقراطية العمومية وبيروقراطية المقاولة المتكونة من موظفي الرأسمالية الساهرين على

[1] بول باران وإيف لآكوست. مرجع سابق. ص ص 25-26.

تحقيق التراكم في شركات الدولة[1]. ويجد هذا الفكر امتداده في فكر باحثي أمريكا اللاتينية Claso اللذين يرون أن الدولة أصبحت الفاعل الأساسي في عملية التحولات الزراعية والتصنيعية والأهم لإحداث تراكم رأس المال . إذ يلاحظ هارولد سيللين وباربرة توبر في معرض تحليلهما لوظائف الدولة البرجوازية أن العلاقات التنافسية تعجز عموما رأس المال على إقامة وضعية تتيح لها عملية إعادة الإنتاج، فتضطر لنقل هذه المهمة إلى هيئة بعيدة عنها نسبيا والمتمثلة في الدولة التي تشرع المنظومة القانونية الملزمة للجميع، إلى جانب أنها مسئولة عن توفير الشروط الضرورية لإحداث الإنتاج التي لا يمكن لرأسمال الخاص توليها. إ ن هذا ما يعتبر ضمانا اقتصاديا مباشرا لإعادة الإنتاج الرأسمالي بكفالة الشروط المادية وضمان معدل ربح معتبر للرأس المال الخاص.

المطلب الثالث: التدخلية بين التراجع والعودة:

نريد من خلال هذا المطلب التطرق إلى موضوع العدول عن تدخل الدولة في الاقتصاد وموجة الانتقال إلى السوق التي عرفها العالم مند ثمانينات القرن الماضي، والذي لم يقف عند الدول المتقدمة فقط بل انتقلت العدوة إلى الدول النامية، هذا الانتقال الذي لم يكن بنفس الحدة والتأكيد في جميع الفترات أو المراحل الزمنية، وإنما تراوحت حدته بين القوة والتراجع أو حتى الاختيار في بعض الفترات بينه وبين التدخلية حسب مقتضيات الضرورة، ولهذا قسمنا هذا الموضوع إلى الحقب زمنية:

1-تراجع الدولة وتأثير الفكر النقدي 1979-1984

لقد كان للظروف الاقتصادية التي عرفتها سنوات السبعينات والمتمثلة خاصة في الأزمة البترولية ل 1973الأكثر حدة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لما نتج عنها من إنكماش اقتصادي، أثر كبير بل هجوم قوي وانتقاد لاذع للفكر الكينزي، خاصة من طرف رواد المدرسة النمساوية وعلى رأسهم Friedrich Vonhayek وكذلك مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم Milton Fiedman واللذين قادوا الفكر الجديد أي ما يعرف بالفكلر النقودي، Monetarism كما أوصل انتخابات مارغريت تاتشر Margaret Thatcher كرئيسة وزراء بريطانيا هذا الفكر إلى السياسة الاقتصادية البريطانية، وحدث نفس الشيء مع الرئيس

---

[1] عبد اللطيف الهرماسي. مرجع سابق .ص 21

ريغن في الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبحت كل الأيادي الاتهام موجهة إلى السياسات الاقتصادية التي كانت مطبقة والتي أوضحت عدم قدرة الحكومات على معالجة المشاكل المتعددة كالبطالة، زيادة الأسعار...الخ، فتم العدول على النظرة المقرة بأن السياسة الاقتصادية هي أمثل سيطرة تقنية على الاقتصاد من طرف الدولة.[1]و قدمت عدة انتقادات لدولة الرفاهية أهمها :

- إن الأفراد يدركون جيدا وضعيتهم، ميولاتهم وخياراتهم أكثر من الدولة.
- إن التخطيط الذي تقوم به الدولة قد يزيد من حدة الأخطار الاقتصادية، من حيث يعامل جميع الوكلاء الاقتصاديين بنفس الطريقة ويضعهم في نفس الإطار.
- قد يكون التخطيط أقل مرونة وتأقلم مع المستجدات من القرارات التي تتخذ من القطاع الخاص لأن الدولة تتحكم على جهاز معقد لاتخاذ القرارات.
- الدولة قد لا تكزن قادرة على إدارة وتسير الخطة المفضلة .
- إن الرقابة العمومية تعرقل ولا تشجع المبادرة الفردية، لأن القطاع العام يتميز بعراقيل بيروقراطية جد معقدة.
- إن التنظيمات والأفراد بحاجة إلى تشجيع للبحث عن العمل المتميز والإبداع أي التحفيز وهم لا يجدون نفس الجزاء الذي يتحصلون عليه في القطاع الخاص .
- في غياب العلاقات المتوازنة للسوق، قد يكون هناك سوء تنسيق بين مختلف المستويات وبين مختلف قطاعات الدولة خاصة في حالة تدخل جماعات أو أقاليم ساعية لتحقيق مصالحها المختلفة فيتغلب قطاع معين على حساب باقي القطاعات ونجد أن التخطيط قد يزيد من سلطة هذه الجماعات[2] .
- إن الدولة والمؤسسات العامة تتحمل مسؤولية خيارات مسيرين هم المستفيدين الوحيدين في كثير من الأحيان منها ومشتغلين لمناصبهم من أجل تحقيق المصلحة الشخصية . كما قد تفتقد هذه المؤسسات في كثير من الأحيان لوسائل رقابة هؤلاء اللذين يتمتعون بسلطة كبيرة تمكنهم من تحقيق الإستراتيجية التي تتماشى مع مصالحهم.إلى جانب عدم ديناميكية المؤسسات العمومية في الانضمام لتحالفات دولية قد تكون مهمة المشاريع

[1] Salah Mouhoub. ' **l'Etat et la Logique de l'Economie du Marché'**. Revue Economie. N17: septembre1995. P 25
[2] Nicolas H Stern. Op-cit. p 140

المشتركة والتقليل من الخطر لأن الدولة ولاعتبارات سياسية تمنع الاقتراب خاصة من الشركات المتعددة الجنسيات .

-إن السوق قد يزيل بعض الظواهر التي تنتج عن احتكار الدولة للاقتصاد كظاهرة السوق السوداء ومختلف النشاطات الغير رسمية التي بإمكانها إحداث اضطرابات في النظام الاقتصادي وإفشال السياسة الضريبية والتعريفة الجمركية، كظاهرة التهريب مثلا.

- إن تعدد أهداف المؤسسة العمومية التي تجد نفسها مطالبة بتحقيق الربح والاستجابة لمطالب اجتماعية كالتشغيل مثلا، تجعل منها غير قادرة على تحقيق كل هذه الأهداف لنقص الموارد وذهنيات مسيريها الذين يدركون جيدا أنهم غير قادرين على الحفاظ على مناصبهم لمجرد تحقيقهم لتسير جيد، بل أن هناك عوامل أخرى تتحكم في ذلك منها العومل السياسية المتعلقة خاصة بتغير الحكومات[1].

إذن فكنتيجة لهذه الأفكار وغيرها عرفت هذه المرحلة إكتفاء الدولة بأدوارها التقليدية كتحقيق الأمن العمومي، الدفاع عن الإقليم، فرض واحترام العقود، ضمان العملة الوطنية. وأن أي توسع عن هذا الحد يعد خرق للحريات .

أ- العودة إلى اقتصاد السوق :

لقد استخلص العالم من سنوات عديدة أن الدولة لا تستطيع الوفاء بجميع وعودها، إذ أصبح من الضروري إعادة النظر في دورها في الميدان الاقتصادي سواء في البلدان الرأسمالية أو التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، فتعين على العديد من الدول النامية أن تواجه فشل إستراتيجية التنمية التي قادتها الدولة بمفردها، كما تعين على الدول ذات النظام المختلط أن تعتمد بدرجة أكثر على آليات السوق كرد فعل لأزمة دولة الرفاهية وأوجدت التحولات الاقتصادية والسياسية التي عاشها العالم رهانات جديدة، فالترابط المتزايد للاقتصاد الدولي وعالمية الأسواق فرضت على الدولة إعادة هيكلة داخلية قصد البحث عن قدر أكبر من العقلانية الاقتصادية لمواجهة تحديات عديدة وكبرى منها :

- تقوية دور الدولة في وظائفها التقليدية تماشيا وتطور المجتمع من جهة وضرورة الاستعمال الأمثل للموارد المالية .

---

[1] Fabrice Dion. **<u>Les Privatisations en France، en Allemagne، en Grande Bretagne et en Italie.</u>** paris: Editions la Documentation Française. 1995. Pp 5-10

- مواجهة المشاكل الجديدة الناجمة عن عولمة الاقتصاد كزوال الحدود الطبيعية والأشكال الجديدة للقرصنة الإلكترونية ومسألة التقليد والتزيف .
- الاستجابة لطموح تحقيق الرفاهية والعدالة، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في دور الدولة كمنظم للاقتصاد وكسلطة عمومية.

إلا أن الإصلاحات التي عرفتها الدول التي هي في طور الانتقال للاقتصاد السوق قد أفقدتها جزء من سلطتها وإيراداتها، إذ لم يصبح من الممكن تمويل جهاز الدولة الغير فعال، فأعيد النظر في سلم أولويات المصاريف وزادة الرقابة على تسير الميزانية والإدارة المالية كما أصبح إصلاح الجهاز المالي للدولة في قمة الأولويات . ويمكن القول أن مظاهر تراجع دور الدولة بعد ظل ما ذكرناه تتجلى في خوصصة معظم القطاعات العمومية، تملص الأسعار، المداخيل، التبادلات والأسواق المالية وعدم خضوعها لقواعد الدولة (déréglementation) إذ أصبحت تخضع فقط لقواعد السوق، إلى جانب تقوية دور إعادة توزيع الدخل للدولة وذلك بزيادة الإقتطاعات الإجبارية وبلوغها حدها الأقصى.[1]كما أنه من أولوية الأولويات التقليل من دور الدولة في الإنتاج والتوزيع فيصبح بذلك مبدأ تدخل الدولة هو الاستثناء بدل أن يكون القاعدة، ولا يمكن تبريره إلا في الميادين التي يعجز السوق عنها كالتعليم الأساسي، الأمن، الطرق والضمان الاجتماعي...الخ. فعلى الدولة أن تضع الأطر المؤسساتية التي تعمل على ترقية القطاع الخاص والمنافسة، والأهم أن تعود الأفراد على تحمل الجزء الأكبر من المسؤولية في تحسين مداخلهم وتحقيق الرفاهية، فتوجه الحماية الاجتماعية للضعفاء والأكثر احتياجا.

وهذا الانتقال للاقتصاد السوق قد اختلف من دولة إلى أخرى، بل من مشروع للأخر داخل نفس الدولة، فتعددت صوره إبتداءا من :

- تقديم الخدمات العامة مقابل رسوم أو مبلغ مالي : إذ تفرض الأجهزة العامة رسوما أو ما يقابل الخدمة التي تقدمها لزبائنها من أموال من أجل توفير تمويلا ذاتيا لتلك الأجهزة يساعدها على تحقيق أغراضها ومواجهة التحديث والعصرنه في الأداء، فيتحقق نوع من العدالة من خلال هذا الأسلوب لأن الكل يدفع بقدر انتفاعه بالخدمة المقدمة.

---

[1] Nadia Bouzidi. op-cit. p52.

- تقديم الخدمات العامة عن طريق مقاولي القطاع الخاص : إذ يتم أداء الخدمة العامة عن طريق منح امتياز أو تعاقد مع مقاولي القطاع الخاص، وتكتفي الدولة بتحديد نوعية ومواصفات الخدمة، وبالتالي فهي تقوم بتحديد الخدمات التي تؤدى من طرف القطاع الخاص. وكنتيجة لتنافس المقاولين الخواص على التعاقد وتقديم أقل الأسعار، فإن تكلفة الخدمة ستخفف. كما يؤدي هذا الأسلوب إلى ضمان تقديم الخدمات بمستوى أداء أفضل، لحرص الشركات المتعاقدة على ضمان استمرار تمتعها بتجديد العقد لفترة أطول.
- السماح للقطاع الخاص بممارسة أنشطة الخدمات العامة إلى جانب القطاع العام: وذلك بقيام الدولة على خلق جو من الحرية وتخفيف القيود التي تفرضها الأنظمة والتي تمنع أو تحد من دخول القطاع الخاص في بعض الأنشطة التي كانت حكرا على القطاع العام كالتعليم والتكوين مثلا، فيتسع نطاق الاختيار أمام المواطنين إلى جانب تشجيع الأجهزة العامة على تحسين مستوى الأداء وتنويع الخدمات إلى جانب منح القطاع الخاص أكبر فرصة للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أسلوب الدعم والإعانات للحصول على الخدمات العامة من القطاع الخاص : ويتمثل خاصة في منح الحكومة تذاكر للمحتاجين للحصول على سلع وخدمات من شركات القطاع الخاص التي تزاول هذه الأنشطة بحرية، فتقوم بذلك بتحمل الفرق بين السعر الذي يجدده القطاع الخاص والسعر المنخفض المدفوع من طرف هؤلاء المحتاجين[1]. لكن نرى بأن هذا الأسلوب نوع من أنواع الالتزامات الاجتماعية للدولة، فهو بدلك وسيلة من الوسائل الاجتماعية أكثر منها أسلوب من أساليب الانتقال للسوق.

ب- **الخوصصة:** إن مناقشة قضية الملكية التي تعتبر أساس كل نظام اقتصادي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة الانتقال إلى اقتصاد السوق، خاصة وأنه في ظل هذا الأخير يتم التنازل عن ملكية عدة قطاعات عمومية للقطاع الخاص، العملية التي تسمى بالخوصصة.

تعود بداية عملية الخوصصة إلى برنامج الحكومة الشيلية سنة 1974 الذي ميزه جو سياسي مميز، إذ تم استرجاع المؤسسات التي أممت من قبل . أما الخطوة الثانية فقد كانت في أوروبا الغربية وبالتحديد مع الثورة التاتشرية مع نهاية سنوات السبعينات، حيث أحدثت مارغريت تاتشر إثر قيادتها للحكومة البريطانيا تغيرات عميقة في مبادئ السياسة الاقتصادية

[1] ربيع صادق دخلان. مرجع سابق. ص ص 65- 125.

تأثرا بالفكر النقدي، فتم إلغاء تأميم المؤسسات العمومية وانسحبت الدولة من العديد من الميادين . وكخطوة ثالثة، كانت في الولايات المتحدة مع ولاية ريغن الذي قام بدعم أكبر للقطاع الخاص . فكانت هذه السياسات محاولة لإحياء مفاهيم كانت سائدة في القرن التاسع عشر والذي يعتبر قاعدة لقانون المنافذ القائل بأن العرض يخلق الطلب على الإنتاج ويعيد الأهمية للقطاع الخاص الذي بإمكانه حل كل المشاكل ويعيد لأذهان أيديولوجية المنافسة.[1]

أما الخطوة التالية : مست العديد من مناطق العالم، إذ انتقلت عدوة السياسة التاتشرية إلى معظم بلدان أوروبا الغربية التي طبقتها بعد تكيفها مع طبيعة وحالة كل بلد. فبدأت في فرنسا مع مجيئ حكومة الائتلاف بقيادة جاك شيرا ك بعد الانتخابات التشريعية سنة 1986. أما في أوروبا الوسطى والشرقية فكانت نتيجة لسقوط الأنظمة التي انتهجت النظام الاشتراكي سابقا. وقد فرضت على الدول الإفريقية ودول أمريكا الجنوبية مع مخططات التعديلات الهيكلية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

1- تعريف الخوصصة:

لقد أعطي لمفهوم الخوصصة مرادفات متعددة في الفكر العربي ك: التخصيص، التفريد، التفويت، التمليك للخواص...الخ . *وقد*عرفت بعدة تعاريف أهمها:" هي تحويل الأصول والممتلكات ذات الطبيعة العمومية، سواء أصول وممتلكات إنتاجية أو مالية أو خدمات أو غيرها إلى أصول وممتلكات ذات الطبيعة الخاصة . كما يقصد بها سياسة نقل ملكية المؤسسات العمومية أو إدارتها من القطاع العام إلى الخاص" [2].

كما يعتبر Alain Curner أن المفهوم الواسع للخوصصة يكمن في تحويل ممتلكات الدولة إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى إحداث تغيرات جذرية في توزيع موارد الإنتاج اللازمة لإعادة هيكلة الإطار المؤسساتي الذي يشرف على عملية الإنتاج، وتستلزم تبني لنموذج تسير اجتماعي جديد إلى جانب إحداث إصلاحات سياسية، فهي بذلك تنتج تغيرات اقتصادية واجتماعية[3].

---

[1] Galan Garner. " la Privatisation Facteur d'Efficacité et d'Equité" Revue Problème Economique. N 2554. Fevrier1998

[2] مبارك بوعشة. " **الخوصصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي**". مجلة العلوم الإنسانية. العدد08..1987.ص151.

[3] .Alain Curner Op-cit. p 12

وواجه مصطلح الخوصصة عدة تعاريف جعله يتسم بالغموض في بعض الأحيان، وقد إتضح ذلك في المبتغى الذي أريد الوصول إليه من خلالها " فالحوصصة تعني إعادة الهيكلة (بالنسبة لتونس)، الإستقلالية (الجزائر)، التحويل (المغرب)، الحد من تصاعد البيروقراطية كما تفهم في الولايات المتحدة، التراجع عن تأميم المؤسسات التنافسية والربحية كما تفهم في فرنسا"[1] فنفهم من خلال ذلك أن مفهوم الخوصصة يتحدد في شكلان أساسيان : الأول ضيق والأخر واسع. ففي شكلها الضيق القائم على مقترب اقتصاد جزئيا كما فهمها على أنها نقل لملكية المؤسسة من القطاع العام للقطاع الخاص.و هذا النوع يستبعد كل الأشكال الأخرى التي لا تمنح حق الملكية للدولة مثل الخوصصة الرسمية، عقود التسيير ...الخ .

أما في شكلها التوسعي والشائع فإن الخوصصة تشمل كل أشكال التفويض ونقل الملكية أو حق التعاقد للقطاع الخاص، فيشمل كل عمليات تشجيع المنافسة وعدم ضبطها، التخلي عن هيمنة الدولة، وتقديم خدمة عمومية عن طريق أحد الخواص . ويذهب البعض إلى التوسيع أكثر في تعريفها ليلاقي مفهوم الانتقال إ لى السوق أو على أنها وسيلة يمكنها إحداث التغير الجذري للنظام الاقتصادي القائم .

فمهوم الخوصصة يتفرع إلى شكلين أساسين : الأول قائم على أساس مقترب ماكرو اقتصادي يدور حول المؤسسة وكل الإجراءات والإصلاحات التي تلازم هذه العملية . فهذا المقترب يمكن من إلمام كل الشروط الضرورية للبيئة العامة للمؤسسة (الاقتصادية، القانونية المؤسساتية، المالية ..الح)من أجل إنجاح سيرورة انسحاب الدولة من الميدان الاقتصادي عامة ومن المؤسسات العمومية على وجه الخصوص . بينما يهتم المقترب الميكرو اقتصادي مباشرة بالمؤسسة العمومية وبأشكال نقلها للقطاع الخاص، ومنه فالخوصصة مرتبطة بسلطة الرقابة التي يمكن أن تكون كلية : أي تحويل رقابة 100% والدائمة لمؤسسة عمومية للخواص.أو قد تكون جزئية بمعني تحويل جزئي.[2]

2- أسباب الخوصصة:

. وإن بحثنا في أهم أسباب الخوصصة يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

---

[1] Nacer Eddine Sadi. **La Privatisation des Entreprises Publiques En Algérie Objectifs، Modalités et Enjeux**. Alger: OPU 2005. P 69.

[2] Nacer Eddine Sadi. Op .cit. p 70

- السبب المالي والمتمثل في العجز المتزايد في الميزانية ؛ إذ أن معظم الدول التي قامت بخوصصة مؤسساتها تواجه عجزا عموميا متزايدا ومستمر يعود إلى تفوق حجم مصاريفها على حجم إراداتها. ومن هذا ينتظر من هذه العملية تسديد الديون المتراكمة لهذه الدول.
- السبب الاقتصادي : لأن ما يميز اقتصاد النصف الثاني من القرن العشرين، الضرورة المتزايدة للاستثمارات المالية المعتبرة قصد تحديث التقنيات والهياكل القاعدية إلى جانب تشجيع الإبداع والابتكار اللذان يدفعا بالمؤسسة ويقويان من قدرتها على المنافسة في ظل اقتصاد العولمة . ولكي يمكن التصدي لهذه الظاهرة لا بد من المرور بتحالفات إستراتيجبة مع شركاء أجانب، الأمر الذي يتطلب المرونة والتأقلم السريع مع مستجدات الأمور وهذا ما لا يمكن إيجاده في القطاع العام.
- السبب الأيديولوجي: ونجده في العديد من برامج الخوصصة التي تنتقد وبشدة تدخل الدولة وضرورة العودة إلى الليبرالية الأرثودكسية.
- السبب السياسي : من حيث أنه أصبح ينظر للخوصصة على أساس أنها مرادف للديمقراطية الاقتصادية، لأن هده العملية تتم عن طريق التنازل عن رأس المال للأشخاص هم في نهاية الأمر مواطنين وأكثر من دلك يعتبرون النموذج المثالي لمفهوم المواطن الجديد، الدي قام أولا بعمالية الادخار ولما لهده العملية من أهداف اقتصادية ثم لأنهم يشاركون في السلطة من خلال أهمية القرارات التي يتخذونها ومنه ما للأنشطة التي يقومون بها من أهمية في إحداث عملية التنمية . إلى جانب أن الخوصصة من هدا المنظور ستدهب بعيدا في تحديد الدور الدي سيقوم به المجتمع المدني.[1]

أما Philippe Frémeaux فقد قدم مبررات أخرى لعملية الخوصصة تلتقي في غالب الأحيان مع تلك التي قدمناها سابقا:

1. اهتمام المؤسسة العمومية الاقتصادية بأنشطة غير ملائمة لطبيعتها حيث أن ارتفاع المصاريف الإدارية أدى إلى انخفاض كفاءة العمالة التي في أغلبها تعد عبئ على المؤسسة لأنها تعد زيادة على طاقة استعابها.
2. تؤدي عملية خوصصة المؤسسات العمومية إلى تخفيض في العجز المتكرر في

[1] Fabrice Dion .op-cit. pp 15-20.

ميزانية الدولة وبالتالي ضمان الزيادة في رصيد العائدات الأساسية للخزينة العمومية بعد بيع المؤسسات العمومية التي وضعت في قائمة المؤسسات التي ستخصخص.

3. تعمل المؤسسة الخاصة بفعالية ورشاد أكثر من المؤسسة العمومية ' مما يسمح بوفرة الموارد وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع.

4. عدم وضوح الرؤية بالنسبة للأهداف المعول تحقيقها من طرف المؤسسة العمومية والخلل في بنية رأس المال الذي مصدره الديون الخارجية .

5. تساعد الخوصصة في عملية التحرر الاقتصادي والمالي، كما تساعد في إصلاح سوق الأسهم.

6. تساعد الخوصصة إلى التخفيف من درجة التدخل السياسي في اتخاذ القرارات الإدارية، من حيث أن السلطة السياسية كانت المحددة في أغلب الحالات لأهداف المؤسسة .[1]

---

[1] Philipe Fremeaux ' **La Politique Economique'** Revue Alternatives Economiques. N 160. Juin 1988. P 20

جدول رقم (3): بين مقارنة لأداء القطاعين العام والخاص

الكاتب	السنة	الهدف من الدراسة	النتائج
كروقار وتنسار	1982	المقارنة بين أداء المؤسسة العمومية والخاصة في القطاع الصناعي التركي بين 1963-1976	رغم أن متوسط معدل النمو(2.65) والإنتاجية الإجمالية للمؤسسات العمومية يفوق معدل نمو المؤسسات الخاصة(1.84)، إلا أن 10 مؤسسات خاصة من 14 أظهروا فعالية كبيرة في رأس المال وفي استخدام العمل في وحدات الإنتاج أكثر من نظيرتها في القطاع العام.
كيم	1981	مقارنة للأداء العمومي والخاص في القطاع الصناعي التنزاني في الفترة 1970-1975	في القطاع الخاص سجلت مخرجات الوحدات لرأس المال والفائض القيمة المضافة نسبة14.4%-7.7 % أعلى من القطاع الخاص. يسجل القطاع الخاص فائض بإستمرار، بينما القطاع العام في خسارة مستمرة.
هيل	1982	فحص أداء مصانع القطاع العام والخاص في أندنوسيا	لم يكن أداء القطاع العام مرضيا في جميع الحالات. أخفق القطاع العام في الحصول على عائدات تغطي التكاليف.
كيرك	1984	المقارنة بين أداء القطاع العام والخاص في الدول النامية.	أداء القطاع العام لم يكن مرضيا في أغلب الحالات. أخفق القطاع العام في الحصول على عائدات تغطي التكاليف
بيرك	1982	المقارنة بين أداء القطاع العام والخاص في الاقتصاد البريطاني بين 1971-1980	أظهرت المؤسسات العمومية أداء ضعيف في ميدان إستعمال الموارد. كان أقل مردودية.

المصدر: "Rifat Esen " Privatization in developing countries نقلا عن Nacer Eddine Sadi. Op-cit . p 75

3- شروط الخوصصة

و قد اشترط البعض شروط هامة وأساسية على الدولة مراعاتها قبل الإنطلاق في خوصصة قطاعها العام ومنها:

- لا بد أن تكون المؤسسات العمومية التي ستشملها الخوصصة قد تم تطهيرها وإعادة هيكلتها وقد عززت قدراتها الإدارية، مما يسمح بتسهيل عملية تحويلها إلى شركات دات أسهم . ونجد أن الجميع تقريبا يجمع على أن تتم هده الإصلاحات المالية والإدارية والمؤسسة ما تزال تنتمي إلى مؤسسات القطاع العام وهدا قصد رفع سعر بيع هده المؤسسات.
- تهيئة الجماهير إعلاميا ودلك بإقناع المؤسسات العمومية والخاصة بأهمية الخوصصة ومن تم اختيار الإستراتيجية التي تحقق ممكن من التأييد السياسي.
- الصيغة الجيدة لخطة الخوصصة: بحيث يتولى وضعها وتنفيدها المختصون المدربون في الميدان، بل من الضروري إنشاء هيئة تتكلف بدلك.
- تحديد أهداف الخوصصة بوضوح مما يقلل من المخاطر ويعزز من فرص النجاح.
- إرساء مناخ تنافسي لأن التنافس الفعال يمكن أن يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية نحو الإسراع .
- إجراء تقييم الاقتصادي للشركاء المعنيين بالخوصصة وكذلك تقدير قيمة المؤسسة وتم تحديد سعرها بعد إجراء اختبار للأجهزة المكلفة بالتقييم.

4 – أهداف الخوصصة :

و تهدف الخوصصة إلى :

-**التركيز على الإنتاج** : من حيث أن التنمية الاقتصادية لا تأتي إلا بالتركيز على الإنتاج سواء كان صناعي أو تجاري أو حتى خدماتي، لأنه بإمكان المشروعات الإنتاجية خلق فرص عمل. كما تعني الخوصصة كذلك التركيز على الإنتاجية خاصة وأن القطاع الخاص يعمل على استعمال أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا والتي يفترض فيهل التلائم مع البيئة . إلا أن هذا الأمر يبدو جد مثالي لأن القطاع الخاص يسعى إلى تحقيق الربح على حساب أمور عديدة حتي وإن كانت متعلقة بمشكلة البيئة التي هي ملك لكل الأجيال ويجب الحفاض عليها للفاض على الحياة فوق الأرض والدليل على ذلك موقف الولايات المتحدة

الأمريكية كدولة ممثلة للنموذج الرأسمالي من موضوع البيئة وعدم قبولها للمصادقة على الكثير من الاتفاقيات الدولة المتعلقة بحماية البيئة .

-**تقوية مقومات المواطنه الاقتصادية للقوى العاملة :** خاصة وأن مؤسسة العمل هي نواة حياة المواطن في المجتمعات المتقدمة كاليابان مثلا؛ فإلى جانب توفير فرص العمل يتلقى العامل داخل المؤسسة التعليم والتدريب المستمرين والرعاية الصحية اللازمة قصد تحسين الإنتاجية، كما تشارك هذه المؤسسة في حل أزمة السكن والتنقل وتقوم بتقديم بعض الخدمات كحضانة الأطفال وبعض النشاطات الثقافية والترفيهية، مما يرفع من على كاهل الدولة الكثير من الأعباء يصعب تحقيقها للعدد الهائل والمتزايد من المواطنين.

-**المساهمة في توطيد القيم:** إن تحمل العمل الشاق، الانضباط الذاتي، قواعد العمل السليم والأخلاق المهنية أهم الخصال التي يعتنقها القطاع الخاص في المجتمعات الإنتاجية، فلا نجاح ولا مال بدون عمل وانضباط. كما أن القطاع الخاص المستنير ونقصد بع ذلك الذي يفهم جيدا أن عليه مسؤوليات نحو مجتمعه ووطنه وبيئته إي أن دوره ليس فقط جمع المال والربح وإنما المساهمة في ترقية وطنه وحتى المساهمة في ترقية الإنسانية بأجمعها، يعمل على توطيد قيم التعاون على مستويات عديدة بين الأفراد والجماعات، بين المؤسسات الإناجية والمستهلك، بين الإدارة والعمال وحتى بين القطاع الخاص والحكومة، فيفترض أن لا وجود لأي تعارض بين المنافسة والتعاون في إطار اقتصاد السوق [1]، بل كثيرا ما تتطلب المنافسة تعاون بين الذين لهم نفس المصالح أو بين حتى المتنافسين للخروج بأقل الأضرار لأنه في عالم الاقتصاد كما هو في عالم السياسة ليست كل أوضاع المنافسة تستدعي لعبة صفرية بل أن نموذج الأخذ والعطاء هو الأنسب [2]. كما أن روح الفريق والجماعة من متطلبات العمل في القطاع الخاص، لكنه يجب القول هنا أن القطاع الخاص في الكثير من الحالات لا يهدف لتوطيد وترسيخ القيم من أجل المجتمع بقدر ما يعمل على أن تكون وسيلة تمكنه من تحسين الإنتاج وبالتالي الربح أكثر.

التعايش مع الاقتصاد العالمي: إن دور القطاع الخاص جوهري في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال المنافسة والشراكة، لأنه وكما ذكرنا سابقا يتميز بالليونة

---

[1] شريف دولار. مرجع سابق. ص ص 80-85

[2] ارجع لنظرية اللعبة ومختلف نماذجها .

والتجاوب مع المتغيرات الجديدة مما يشجع الأجانب على التعاون والارتباط مع الوكلاء الاقتصاديين المحليين .

المشاركة في إعداد المستقبل: إذ أن القطاع الخاص في الدول المتقدمة يدرك جيدا أن الموارد البشرية ومنه التنمية البشرية هي أساس الثروة وازدهارها كما يقول ميشال كروزييه " أن الثروة الحقيقية للمجتمع هي الثروة البشرية "، فيعطي هذا القطاع الأهمية الإستراتيجية في للاستثمار في هذا المجال فيقوم بتأهيل وتأهيل العمال كما هو الحال في ألمانيا التي تعد النموذج .كما تقدم الدروس في المصنع ليساهم هذا القطاع في سياسة محو الأمية [1].

إن هذا الكلام يصلح بشكل كبير في الدول المتقدمة التي لها تقاليد قديمة في هذا المجال، أما في الدول النامية فإن سياسة الخوصصة جاءت نتيجة لما يعرف بسياسة الإصلاحات الهيكلية والعودة إلى القوى الطبيعية للسوق من حيث أن صندوق النقد الدولي منح قروض للدول التي تعلني عجزا ماليا مقابل تبنيها سياسيات إصلاحية قائمة على أسس منها : التقليل من العجز الاقتصادي، تحرير الأسعار والمبادلات وخوصصة القطاع العمومي وبالتالي فإن أهدافها جاءت مغايرة في كثير من أحيان على ما ذكرناه مسبقا. فقد هدفت الخوصصة في هذه الدول إلى توفير مناخ يجذب استثمار الأفراد ويرشد الاستثمارات العامة وذلك من خلال السيطرة على مصادر التضخم والتحرر من القيود التي تنتج عن مركزية التسيير والتدخل السلطة المركزية في صناعة القرار. ويتكون برنامج الإصلاح الهيكلي الذي فرده صندوق النقد الدولي على الدول النامية من جزئيين أساسيين:

البرنامج الأول والذي يتعامل مع السياسات النقدية والمالية وبالتالي يعد إطار عام للأداء الاقتصادي، أما البرنامج الثاني فيحدد قواعد التعامل للوحدات الاقتصادية في اطار اقتصاد السوق ويالتالي فهو منهج للأداء لهذه الوحدات في المجتمع .

و يفرض البرنامج الأول أنه على الدولة أن تضع مجموعة من البرامج المالية والنقدية أهمها:

- برنامج زمني لتخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج التي تؤدي إلى التقليل من قيمة الإنفاق العمومي بشكل منتظم . ويكون

[1] شريف دولار. مرجع سابق. ص ص 86-87

ذلك من خلال التقليل من حجم العمالة في القطاع الحكومي وتخفيض دعم الدولة ليقتصر على عدد محصور من السلع والخدمات اللازمة للاستمرار الحياة وتخفيض الاستثمار العمومي وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

- برنامج زمني لتحرير سعر صرف العملة المحلية ؛ بحيث ترفع القيود على تداول وتحديد سعر العملة الأجنبية، فيكون قانون العرض والطلب هو أساس ذلك. ويساهم هذا البرنامج في تحديد سعر العملة المحلية إستنادا إلى قيمتها الحقيقية وبالتالي يؤدي إلى زيادة الثقة وعدم المضاربة فيها، صف إلى ذلك أنه يساعد على تنشيط الصادرات ويجعل من أسعارها تنافسية في الأسواق العالمية1.

- برنامج لتحرير سوق الأموال: إذ ترفع القيود التي يضعها البنك المركزي على أسعار الفائدة وعلى الودائع وسعر القروض ويترك تحديدها لقوى العرض والطلب . كما يتقيد هذا البرنامج بزيادة حجم الادخار ويشترط أن يكون سعر الفائدة أعلى من معدل التضخم، فضلا على وجود حافز للطلب على العملة الوطنية الأمر الذي سيؤدي إلى الزيادة في سهر الصرف لهذه العملة مقارنة مع العملات الأجنبية وسيؤدي إلى ترشيد استخدام الأموال2.

- أما البرنامج الثاني فيفترض تصحيح لأداء الوحدات الاقتصادية من خلال مجموعة من البرامج والسياسات التي تستهدف الرشد في الأداء وزيادة في حجم المنافسة في السوق وترك تحديد الأسعار لقوى السوق أي قوى العرض والطلب. ويقوم هذا البرنامج كذلك على:

- البرنامج رقم 01 والمتعلق باستبدال المالك الغير رشيد أي الدولة بمالك تفترض فيه العقلانية أكثر وهو القطاع الخاص بمعنى القيام بعملية الخوصصة، إذ أصبح ينظر لهذه العملية كوسيلة فعالة لإزالة العبء الثقيل الذي كان على كاهل الدولة المتدخلة . ومع هذا فإن هذا البرنامج يبدو صعب التحقيق نتيجة أن الإطار المالي لهذه الدول كان يتميز بادخار ضعيف وغياب رأسمال معتبر يمكن من إنجاح الخوصصة، إلى جانب وجود مشاكل سياسية وتقنية كمطالبة المالكين القدماء استرجاع ممتلكاتهم المؤممة، ومطالبة العمال

---

[1] عاطف محمد عبيد." **التنمية البشرية،ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية الإصلاح الاقتصادي**" مجلة الوحدة الاقتصادية العربية. العدد 10. أكتوبر 1992. ص ص7-8.

[2] Alain Bertron et les Autres. Op-cit. p 120.

بالمشاركة في تقسيم رأس المال العمومي والحصول على نصيب من الميراث .

- البرنامج رقم 02 والمتعلق بفصل ملكية الدولة للمشروعات الاقتصادية التي ستبقى في حيازتها عن إدارة وتسيير هذه المشاريع والمساواة في المعاملة بينها وبين المشاريع الخاصة، فتطبق على الكل قواعد واحدة بصرف النظر على طبيعة ملكيتها، وهذا ما يسمى بحوصصة الإدارة.
- البرنامج رقم 03 والمتعلق بتحرير السوق من خلال رفع القيود الإدارية على الأسعار وعلى تحديد تشكيلة المنتجات التي يلتزم بها بعض أو كل المنتجين وعلى تحديد قنوات توزيع السلع والخدمات.
- البرنامج رقم 04 المتمثل في تحرير الاستثمار فترفع القيود على الراغبين فيه.
- البرنامج رقم 05 تحرير التجارة وإخضاعها للمنافسة ورفع القيود على التجارة الخارجية بعد فك القيود عليها.

و يمكن القول بإن استراتجيات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة ليست أوتوماتيكية أو فورية النتائج، فهي تتطلب سياسات متعمدة والتزاما طويل الأمد. بالإضافة إلى ذلك، فإن طبيعة ومحتوى استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة تتحدد بالسياق الاجتماعي والاقتصادي السياسي . ونظرا لطبيعة البنى والمؤسسات السياسية والاقتصادية في الدول التوزيعية، فإن استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي طويلة الأجل بالضرورة، وتتطلب دورا أكبر للدولة إلا أن هذا الوضع يبرز المعضلة التي تواجه الدول التوزيعية،فمن جانب ينبغي إدخال إصلاحات بنيوية ومؤسسية، من جانب آخر فإن هذه الإصلاحات المطلوبة لا يمكن القيام بها دون تدخل ودعم مكثف من الدولة، إلا أن بنى ومؤسسات الحكم ي الدول نامية هي بدورها تتطلب الإصلاح، وهذه هي المعضلة التي تواجه هذه الدول.

و لأن عملية الإصلاح الاقتصادي والخصخصة تتطلب إدخال تغييرات واسعة وعميقة في الأطر القانونية والمؤسسية وفي خيارات وأولويات السياسة فإن نجاح هذه العملية يستلزم وجود رغبة وإرادة سياسية واضحة داعمة لهذا التغيير وأن تكون هذه الإرادة نابعة عن قناعة القيادات السياسية والفكرية في المجتمع بأهمية هذه الإصلاحات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، وليست ناشئة عن ضرورة مؤقتة تفرضها الظروف الداخلية

والخارجية المتغيرة وبالتالي تصبح هذه الإصلاحات مجرد عملية تجميلية وسطحية . إن وجود الإرادة السياسية الداعمة لهذه الإصلاحات، وجود توافق عام في المجتمع حول إطار ومحتوى السياسات الإصلاحية هو أمر جوهري لبناء الثقة والاطمئنان لدى الجهات والأطراف المستهدف استقطابها للاستثمار الوطني إلى جانب الأجنبي .

2 – المرحلة البراغماتية 1984–2007 The Era of Pragmatism

لقد عرفت بداية التسعينات 1990 نوع من التدخل الجبائي من طرف صانعي السياسات العامة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ولم يكن عموما قد تم التخلي عن هذا النوع من الحلول الكينزية في أوروبا وباقي أنحاء العالم، ولهذا وصفت هذه الفترة بالمرحلة البراغماتية Time of Pragmatism، حيث لم يعد صانعي السياسات متشبثين بأي مذهب اقتصادي، وإنما أصبحوا يعتمدون على أي حل يمكن أن يكون الأنجع أمام ما يواجهونه من مطالب ورهانات، حتى وإن كان تأثير الاقتصاد الحر المحفز للفكر النقدي قوي جدا من طرف مؤسسات قوية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أو الخزينة الأمريكية US Treasury. إذ تميزت مرحلة الثمانينات بثنائية ربطت من خلالها سياسات الانفتاح بدور جديد للدولة، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية كأحسن مثال، إذ عرف عهد ريغن وهو رائد التخلي عن دولة الرفاهية ارتفاع في مصاريف الدفاع وصل إلى 250 مليون دولار ووصل مقدار العجز العمومي حوالي 5–6 % من ناتج الدخل القومي. أما في أوروبا فلم يكن الأمر أبعد مما ذكرناه في الولايات المتحدة ؛ فمن جهة كانت هناك رقابة شديدة على الدولة واستحالة ترك كل المجالات لها، ومن جهة أخرى شهدت المنطقة تدخل للدولة من خلال تشجيع المبادرة والإبداع إلى جانب تواجدها في الأنشطة المحلية . أما سنوات 1990 فقد أضفت مشروعية جديدة على النشاط العمومي، وقد ظهر في العديد من الدول المصنعة كالولايات المتحدة الأمريكية عجز معتبر ومسؤوليات جديدة أسندت للولايات، مما شجع تواجد للدولة وقيامها بأدوار قصد حل هذه المشاكل، ونفس الشيء عرفته أوروبا تقريبا مع مشاكل البطالة وعدم القدرة على السيطرة عليها وما نتج عنها من مشاكل اجتماعية . فتطلب كل ذلك نموذج جديد للتدخل.[1]

كما أن العولمة وتكلفتها الجديدة والباهظة والمنافسة القوية في الميدان التكنولوجي كلها

---

[1] Bertrand Bellon et Cy Caire. op-cit. p 28.

مبررات لتواجد للدولة. فلم يكن من الممكن لها أن تبقى على الهامش، لكن ما كان يحتاجه هذا التواجد هو مبررات نظرية جديدة، إذ لم تعد الدولة تتحدد في ذاتها وإنما تتحدد بعلاقاتها مع شركائها والتي تشكل معهم نظام شراكة أكثر منه النظام الهيراريكي القديم، إذ فقدت السياسات الاقتصادية طابعها القومي المحض وأصبح التنسيق والتعاون أكثر من ضرورة قصد مواجهة العولمة كتحدي أكبر.

3-الأزمة الاقتصادية ل2007 -2009 وعودة الفكر الكينزي.

سوف تتضح الرؤية أكثر عندما نتطرق إلى النماذج ولهذا هنا سوف نركز في هذا المقام أكثر على شرح مضمون الأزمة وعودة الفكر الكينزي

أ- مفهوم الأزمة العالمية

إن الأزمة المالية العالمية التي أعلن عنها في جويلية 2007 والتي ما تزال لحد الآن، هي أزمة مالية تمثلت في أزمة سيولة بين البنوك إلى جانب ندرة في القروض. وتجد هذه الأزمة جذورها في انخفاض أسعار الرهن العقاري Subprime mortgage crisis أين لم يعد المقترضون في الولايات المتحدة الأمريكية قادريون على تسديد ديونهم، ثم زادت حدتها في سبتمبر 2008 مع انهيار أسواق البورصة وإفلاس العديد من المؤسسات المالية التي أصبح مصيرها إما الدعم وانقاد من قبل الإحتاط الفدرالي الأمريكي FED مثل ما حدث مع شركة التأمينات AIG: American International Group أو تم إعادة شرائها من قبل منافسين هم في أحسن وضعية، أو تعرضت للتصفية مثل ما حدث لبنك Lehman Brother.و لم تقف هذه الأزمة عند هذا الحد، إذ انتقلت العدوة إلى كل العالم خاصة البلدان الأوروبية التي عرفت العديد من مؤسساتها المالية مشاكل خطيرة، الأمر الذي أدى إلى تدخل الدولة والبنوك المركزية خاصة البنك المركزي الأوروبي .و تبع هذه الأزمة المالية أزمة في النظام اقتصادي وركوض اقتصادي عالمي،فتبين الحل في العودة إلى المالية العامة أي ميزانية الدول مما أنتج عجز عمومي في العديد منها بعد تراجع في الدخل الخام القومي ب2.2%سنة[1] 2009.

---

[1] wikipedia. « **La crise Financière** ». Voir le site : http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financi%C3%A8re_de_2007-2010#Crise_des_subprimes

إلا أن بعض الأكاديميين والمختصين يؤكدون بأن هذه الأزمة ليست محدودة في الزمان والمكان، وإنما أزمة شاملة للنظام الرأسمالي العالمي، ومنهم الان جرينسبان المدير السابق لصندوق الاحتياطي الفيدرالي FED في فترة شهدت ازدهارا كبيرا للاقتصاد الأمريكي والذي قال حين بدأت الأزمة المالية " إن الأزمة الراهنة للأسواق المالية هي الأسوأ منذ قرن من الزمان وهي تستعيد مشهد الكساد العظيم في القرن السابق التي أدت إلى أن يفقد الاقتصاد الأمريكي أكثر من ربع قيمته ودفعت الملايين من العمال إلى البطالة والعديد من الشركات إلى الإفلاس" . كما اشار البروفيسر دانيال ماك فادن من جامعة كاليفورنيا الأمريكية والحاصل علي جائزة نوبل في الاقتصاد إلى أن "المصارف والمؤسسات المالية تتحمل مسئولية مباشرة في الأزمة الراهنة بسبب تقاعسها عن السلامة المصرفية وصحة المعلومات عن العملاء والمتعاملين بمستوياتهم المختلفة " ووجد أن ذلك يتعارض مع المبادئ الأولية " لكفاءة الأسواق " التي تعتبر واحدة من المقولات الرئيسية للنظرية الاقتصادية للرأسمالية. وذهب في نفس الاتجاه البروفيسور جوزيف ستيجلتز من جامعة كولمبيا الأمريكية والحائز بدوره علي جائزة نوبل في الاقتصاد داعيا إلى " وضع نظام مالي جديد تقتصر فيه حدود المغامرة بالأموال علي الإمكانيات الفعلية المتاحة لأسواق المال، مؤكدا أن ما يجري حاليا ليس أزمة للرهن العقاري فقط، وإنما هو وضع يرتبط أيضا بالتوسع في الاقتراض بمختلف إشكاله خارج نطاق الأمان والحيطة اللازمان، وهو ما يعكس السمات الأساسية للازمات المالية المتتابعة"[1].

ب- سياسات مواجهة الأزمة

ومن بين السياسات التي قامت بها الدول لمواجهة الأزمة المالية تبني سياسة نقدية قائمة على ضخ سيولة في بنوكها بعد التخفيض من نسبة فوائد القروض واللجوء إلى طرق سموها بالغير أرثوذكسية، ففي الولايات المتحدة مثلا قام صندوق الاحتياط الفدرالي (federal Reserve System :fed) بشراء حوالي 44% من القروض، هذا في الثلاثي الأول من 2009 أما قي الثلاثي الثاني فقام بشراء 30% . وكان لهذه السياسات أثار إيجابية من حيث أنها دعمت سياسيات الإنعاش الاقتصادي وتسهيل الاقتراض عن طريق الدولة .

[1] http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=13306:2010-04-15-11-37-11&catid=73:2008-12-11-18-25-

وسوف نتطرق إلى بعض مخططات الإنعاش لاقتصادي التي قامت بها بعض الدول عندما سنتكلم عن مختلف تجارب تدخل الدولة في التنمية .[1]

لقد صرح مارتن وولف Martin wolf وهو رئيس المعلقين الاقتصاديين لمجلة Financial Times مؤكدا على موت حلم السوق الحر العالمي كما صرح جوزيف أكرمان Josef Ackerman الرئيس المنفذ بالبنك الألماني Deutsche Bank أنه لم يعد يؤمن بالقدرة الذاتية الإستشفائية للسوق . ودعا الاقتصادي روبرت شيلر Robert Shiller إلى ضرورة التدخل القوي للحكومات لاحتواء ألأزمة المالية الراهنة وأن الفكر والسياسات الكينزية هي الأصلح لمثل هذه الأوضاع،و بين العديد من أتباع كينز أنه الاقتصادي الأهم الذي قدم شرحا وافيا عن الأزمة . وزادت النقاشات المتعلقة بتشجيع كينز للمطالبة بضرورة التنسيق الدولي للمحفز المالي أو الضريبي وبالمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فنجد مثلا الوزير الأول السابق البريطاني قوردن براون Gorden Brown يطالب بمقترب دولي منسق للحافز الضريبي، متفقا في ذلك مع الرأي الذي يقر بأن غياب مقترب دولي يأخذ بروح فكر كينز قد يقود إلى صراع اقتصادي دولي ولهذا أكد رئيس البنك العالمي روبرت زوليك Robert Zoellik ضرورة تخصيص الدول المتقدمة نسبة 0.7%من محفزات أرصدتها لمساعدة الدول النامية[2].

و من مؤشرات عودة الفكر الكينزي في السياسات الاقتــصادية هــو تعــين الــرئيس الأمريكي براك أوباما شخصيات ذات اتجاهات كينزية مثل ثيمــوتي قيتمــر Timothy F Geithmer وكريستينا رومار Cristina Romer في مناصب اقتصادية عليا في إدارتــه، كما وفي خطاب له في 08 /2009/01 أزال الستار عن خطة تشجع على توســيع الإنفــاق العائلي قصد محاربة الركوض الاقتصادي والتي تم التوقيع عليه في 2009/02/12، وهذا ما يلتقي مع أفكار كينز[3].

---

[1] Wikipedia. "**Les politiques de lutte contre la crise** ». voir le site : http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_%C3%A9conomique_de_2008-2010#Les_politiques_de_ lutte_contre_la_crise

[2] wikipedia." **John Maynard Keynes**" available at: http://en.wikipedia.org/wiki/John_Maynard_Keynes

[3] msnbc **"House passes Obama economic stimulus plan"**.Available at: http://www.msnbc.msn.com/id/28891939. Retrieved 2008-01-20

و منه يمكن القول أن هذا الركوض الاقتصادي العالمي أدى إلى العودة لفكر اقتصادي اعتقد ولفترة من الزمن أنه أصبح في متحف التاريخ، بالتالي أعتبر هذا الفكر والذي نقصد به فكر كينز الآن وبالنسبة للعديد من المفكرين أو صانعي السياسات الطريق الوحيد للخروج من الأزمة وانقاد النظام الرأسمالي، إلا أن البعض وخاصة المفكرين الاشتراكيين مازال ينظر له على أنه لم يمس في إصلاحه قلب وروح الرأسمالية ونعني بها : المنافسة والاستغلال من حيث أن العمال ينتجون القيمة بينما يتحصل عليها أرباب العمل في شكل ربح.

كما اعتبر البعض أن أزمة نهاية سنوات 2000 لم يكن سببها حرية السوق وإنما بسبب بقاء السياسات الكينزية، فالسوق في الولايات المتحدة عانا طويلا من عودة الحكومة إلى ما يسمى ب SHERMAN Anti trust act ل 1890 الذي كان أول محاولة للحكومة الأمريكية لتنظيم المنافسة والحد من الممارسات الغير تنافسية. وظهرت عدة كتب نشرت في السنوات الأخيرة ككتاب الأرواح الحيوانية Animal Spirits للكاتب George Akerlof Shiller أو كتاب المؤرخ والاقتصادي توماس وودز Thomas Woods ليبينوا أن التدخل الحكومي هو الذي أنتج هذه الأزمة، بسبب أن السياسات الكينزية غير محفزة على الإنتاج ومنتجة للتضخم، فهي تزيد من الفارق في الدخل وتدفع المستهلكين للتقليل من نفقاتهم لتوقعهم للزيادات المستقبلية التي ستكون على الضرائب . ولكن وبالرغم ما قيل فإن العودة إلى الفكر الكينزي كان وبقوة عند صانعي السياسات رغم التحفظ الفكري حول الموضوع . وهذا ما سنتطرق إليها عندما سنتكلم عن أهم نماذج تدخل الدولة في التنمية عن طريق التطرق إلى أهم السياسيات التي اتبعتها الحكومات في الحد من الأزمة المالية العالمية .

إذن إنه مع تزايد المشاكل والأزمات الحالية، تزايد الإدراك بأن الدولة لا تزال مهمة وأن معظم التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا تزال تتأثر بإطار النظام الدولي القائم على وحدات مستقلة من الدول الوطنية، وأن وجود الدولة جوهري وأساسي لتنظيم وإدارة وضبط الأنشطة الاقتصادية .صحيح أن عمليات العولمة قد أدت إلى إعادة هندسة وتكييف دور الدولة محليا وعالميا، إلا أن ذلك لا يعني إلغاء هذا الدور أو تهميشه، لأن الدولة القومية لا تزال هي المحتكر الوحيد لمصادر الإكراه الشرعي والقوة، التى تمكنها من

فرض سلطاتها وقراراتها التنظيمية ولو بدرجات متفاوتة[1].

المبحث الثاني: نماذج عن دور الدولة في التنمية

من خلال ما تقدم من بحثنا وجدنا أن حضور الدولة في النشاط الاقتصادي لإحداث عملية التنمية كان واضحا سواء في مختلف النظريات الاقتصادية أو حتى في مختلف سياسات الحكومات والتي سنركز عليها في هذا المبحث من خلال تطرقنا لمختلف النماذج التي جمعنا حولها مادة علمية تمكننا من البحث ليس في إشكالية تواجد الدولة فيها وإنما مدى ودرجة هذا التواجد لأنه أصبحنا ندرك أنه لا تنمية بدون دولة، مهما كانت درجة تقدمها وإنما الاختلاف يكمن في مقياس التدخل وما هي الأوقات التي كانت الدولة متواجدة بقوة ومتى انكمش دورها. ولهذا خصصنا هذا المبحث لدراسة هذه الإشكالية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية ثم سنركز لاحقا فصلا كاملا لدراسة حالة الجزائر .

و من خلال ما تقدم أتضح أننا سنركز على مختلف السياسات الاقتصادية وحتى الاجتماعية لبعض الدول المصنعة كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مركزين ابتدءا من بعد الحرب العالمية الثانية حتى وإن تطرقنا وبسرعة للجانب التاريخي وباختصار. كما سنتطرق لبعض الدول النامية لاسيما بعض الدول الأسيوية كالهند والصين وبعض الدول العربية وتجربة الدولة مع التنمية والقضاء على التخلف . ولذلك قسمنا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: دور الدولة في تنمية الدول المصنعة.

المطلب الثاني : دور الدولة في تنمية الدول النامية.

---

[1] محمد زاهي المغيربي، " **جدلية الديمقراطية والتنمية في أفريقيا** "، بحث مقدم إلى ندوة مستقبل الديمقراطية في أفريقيا، التي نظمها مركز البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة، . 17-19/3/2002

المطلب الأول: دور الدولة في تنمية الدول المصنعة:

يعتبر البعض أمثال بارينغتون مور Barrington Moore أن تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي ليس بالظاهرة الجديدة فهذا التدخل طبع نشأة الرأسمالية، ليس فقط في حالات واضحة كمثال ألمانيا واليابان، بل حتى في البلدان الرأسمالية الأخرى كبريطانيا والولايات المتحدة، وان هذا تدخل ما فتئ أن يكتسي أهمية أساسية بالنسبة لحركة رأس المال . كما عرف نفس المقدار من الأهمية بل ربما أكثر في ميدان الخدمات الاجتماعية التي تحملت الدولة دورا ومسؤولية مباشرين فيها.[1] فمن خلال هذا الكلام أصبحنا نذرك أن تواجد الدولة كان ملازما لمراحل تطور الدول المتقدمة ولكنه لم يكن بنفس الوتيرة في كل المراحل فإلى غاية الحرب العالمية الأولى كان تواجدها محتشما، إلا أن مجموعة من العوامل غيرت مجرى الأمور وضاعفت من دورها ومدى فعالية تدخلها ومنها:

- الثورة البلشفية سنة 1917 التي قضت على النظام الإقطاعي الروسي وحكم القياصرة فأزالت الملكية الخاصة ووضعت الدولة على رأس الأنشطة الاقتصادية، بل جعلتها الوكيل الاقتصادي الوحيد في هذا البلد عن طريق التخطيط المركزي وبعد ذلك إنشرت موجة المد الشيوعي في العديد من الدول الأخرى .
- الأزمة الاقتصادية للسنوات الثلاثينات وما أنتجت من مظاهر ضعف النظام الاقتصادي الرأسمالي، فأعيد النظر في دور الدولة داخل الدول التي تتبع هذا النظام خاصة بعد ظهور أفكار كينز ووصول بعض الأحزاب ذات الاتجاه الاجتماعي كحزب العمال في بريطانيا.
- النتائج الكارثية للحرب العالمية الثانية والدمار الذي أصاب اقتصاد الدول الأوروبية والتفكك المفاجئ للإمبراطوريات العظمى . فكان لهذا التغير الجغرافي تلازما مع المطالبة للجماهيرية بسياسات اجتماعية قوية أهمها سياسة الضمان الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى نقاشات قوية على الساحة السياسية والفكرية حول دعم أكبر لدور الدولة . وبالتالي ظهر نموذج جديد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية يتمحور حول ثلاثة نقاط كبرى تحصلت على إجماع شبه كامل أستمر إلى غاية الأزمة البترولية لسنة 1973، وتتمثل في : توزيع

---

[1] Barrington Moore. **L'Etat dans La Société Capitaliste.** Paris: Editions Marpore. 1982. P 36

وتخصيص الإعانات الاجتماعية ؛ التوجه نحو اقتصاد مختلط أساسه سياسة تأميمات للصناعات الإستراتيجية وأخيرا رسم سياسة اقتصادية جد متناسقة تسعى إلى تحقيق التشغيل الكامل وإحداث استقرار في الأسعار وتوازن الميزانيات.و لهذا أصبح للدولة أدوار جديدة إلى جانب توسعها في أدوارها التقليدية، إذ أصبحت ومع منتصف القرن العشرين تقدم مجموعة من الخدمات كالتعليم والصحة والسكن ثم التصنيع كذلك ..الخ فتضاعفت أدوارها في الفترة الممتدة من 1960إلى غاية 1995.[1]

- الأزمة الاقتصادية ل2007 والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية دفعت بحكومات دول ليبرالية لاتخاذ سياسات وبرامج إنعاش اقتصادي قائمة بدرجة كبيرة على دور الهام للدولة .

1- التجربة البريطانية:

أ- التدخلية بعد الحرب العالمية الثانية

لقد ظهر القطاع العام في هذه الدولة قصد إتمام دور السوق وسد نقائصه، بمعنى التطرق للمجالات التي لم يهتم بها، فقامت الدولة مع نهاية القرن التاسع عشر أي في عهد الملكة فيكتوريا بإنارة الشوارع، إقامة مجاري المياه القدرة، ترقية الصحة العمومية، ضمان التعليم للذين ليست لهم إمكانية الالتحاق بالمدارس الخاصة.أما في القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي جعلت مخلفاتها الثقيلة من البريطانيين قلقين جدا حيال هذا التغير، وما زاد من حدة ذلك ألاف المحاربين العائدين من الحرب والذين وجدوا أمامهم وضعية اقتصادية واجتماعية مزرية، فلم يعد الجميع يتق في حكومة المحافظين التي أثبتت فشلها في حل المشاكل الاقتصادية والسياسية أيام الحرب الأمر الذي أدى بالجميع للمطالبة بالتغيير،فوجد ويستن تشارشلwiston churchill الذي قاد الدولة أيام الحرب نفسه في المعارضة بعد وصل حزب العمال إلى السلطة وبأغلبية كبيرة بقيادة كليمن أتليم clement Attlee .وفكان أمام الحكومة البريطانية إستراتيجيتان سمكن إتباعها وهما : الأولى وهي القائمة على اقتصاد السوق الخاضع لقانون العرض والطلب ولا وجود لأي ضبط من طرف الدولة، وأن المنافسة ستقضي على المؤسسات الضعيفة التسيير، وهي نفس الإستراتيجية المتبعة في ألمانيا الغربية بعد 1948 وحققت بعض النجاحات . واتبعت هده الإستراتيجية من

[1] La Banque Mondiale Op.cit . p 23

طرف تاتشر في سنوات الثمانينات حينما تحقق تقدم في الأداء الاقتصادي البريطاني الذي كان ينظر إلى ضعفه كنتيجة لضعف في المنظومة التربوية البريطانية أكثر منها قضية اقتصادية ؛

أما الإستراتيجية البديلة فكانت عن طريق قيادة الدولة للبرنامج التنمية وهذا ما كان في فرنسا واليابان بعد الحرب وحقق بعض النجاحات ؛ فوقع الاختيار عليها رغم أن البعض كان يرى أن إستراتيجية التحديث التي اتبعتها الإدارة وقت الحرب لم تكن لتصلح وقت السلم لأن الأولوية أصبحت في تأسيس لدولة الرفاهية[1]، إلا أن حزب العمال بدأ في إصلاحاته المتعلقة بتحسين مستوى المعيشة مستعملا الاقتصاد المختلط mixed economy وأخذت الحكومة على عاتقها كأولوية مسؤوليات تحقيق الرفاهية مطبقة لأفكار كينز ووليم بفريدج beveridge ونظريته حول الحماية الاجتماعية فقامت بتقديم الحليب للأطفال، وعصير البرتقال ..الخ، كصورة عن إمكانية نجاح التدخل الكبير للدولة التي أوضحتها كلا الحربين العالميتين، فحدد طبيعة التسيير الاقتصادي لما بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي كان يتفق معه كذلك حزب المحافظين .و بدأت الحقبة الجديدة لحزب العمال بتطبيق مخطط برفيدج : كالمنح العائلية والتي بدأت مع نهاية الحرب؛ قانون المدارس الحكومية و A National school Lunch Actو أدخلت الحكومة خدمات الصحة العمومية وتقديم العلاج المجاني للجميع ابتداء من طقم الأسنان إلى غاية خدمات الأمومة وباختصار بداية عصر دولة الرفاهية.

و تمثل التغير الأساسي الثاني الذي قامت به حكومة أتليAtllee في رقابة الصناعة والوحدات العمومية وبدأت فترة العامين في 1946 التي عرفت تأميم بنك إنجلترا، صناعة الفحم، الكهرباء والغاز النقل الجوي إلى جانب السكك الحديدية والمياه..الخ. وقامت في أوت 1947 بتجربة أول قنبلة نووية لها، ثم تأميم سنة 1950 ما يمثل 20 بالمائة من الصناعة البريطانية رغبة منها في سيادة ملكية الدولة للصناعات الإستراتيجية والقضاء على الاحتكار الفردي ورفع الكفاية الإنتاجية لزيادة الدخل القومي ومحاولة تحسين مستوى العاملين في

---
[1]HAtkinson. "**England in The 20th Century**". Available at: http://ace.caad.ed.ac.uk/ear2009/upload/pdfs/ EAR31_HAtkinson_Reconstruct.pdf .

الإدارات العمومية[1]، عن طريق مراقبة مركزية للاقتصاد أثبتت فعاليتها في وقت الحرب فاستمر العمل بها وقت السلم في ظل ظروف اقتصادية جد صعبة، لم تظهر بوادر انفراجها إلا مع مشروع مارشال سنة 1947 بقيادة الولايات المتحدة لمساعدة الاقتصاد أوروبي إلى جانب التخفيض من قيمة الجنيه وتوسيع التجارة الخارجية فأعيد بعت الروح التي وحدت البلاد وقت الحرب . وما ميز حكومة حزب العمال هو عدم اهتمامها بتنمية القطاع الخاص، فبالمقارنة مع اليابان وألمانيا نجد الصناعة البريطانية القوية التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية قد ضعفت كثيرا، ماعدا صناعة الاند روفر land Rover التي مثلت أساس الصادرات البريطانية.و رغم محاولة هارولد ماكميلان Harold Macmilan كوزير أول لحكومة المحافظين بداية 1960العدول النسبي على أفكار كينز ورفع شعار " لم يتحصل أبدا شعبنا على ما هو أحسن " our people have never had it so good ومحاولته للتصدي للتضخم، إلا أن الاقتصاد البريطاني لم يسجل سوى معدل نمو يمثل نصف ما سجل في ألمانيا أو فرنسا في تلك المرحلة . حتى أن عودة حزب العمال بقيادة هارولد ويلسن Harold Wilson 1964-1970 لم تكون قادرة على تقديم الحلول للاقتصاد البريطاني . ويرجع بعض المفكرين الاقتصاديين أمثال نيكولاس كرافت Nicolas Craft هذا الضعف الذي ميز هذه المرحلة إلى ضعف المنافسة في بعض القطاعات الاقتصادية، لاسيما بالنسبة للصناعات المؤممة التي كانت تعاني من ضعف في العلاقات الصناعية وفي التدريبات المهنية، وقد كتب كرافت أنها مرحلة الضعف الحكومي نتيجة لضعف فهم وتفسير النظرية الاقتصادية إلى جانب الاستعجال وعدم القدرة على مواجهة جماعات المصالح. وكنتيجة لكل ذلك اقتنع الحزبان أي حزب العمال وحزب المحافظين أنه على بريطانيا الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية European Economic community لكي يمكن تحقيق هدف إنعاش اقتصادها، لأنه ورغم تأسيس الجمعية الأوروبية للتجارة الحرة وانضمام بريطانية لها مع بعض الدول التي لم تكن تنتمي للجماعة الاقتصادية الأوروبية، إلا أن هذا التنظيم لم يأتي بثماره المتعلقة بدفع الاقتصادي البريطاني، فقاد الوزير الأول المحافظ إدورد هالت Edward Healt دولته لأن تكون وأخيرا عضو في الجماعة الاقتصادية بعد الانتخابات التي قادها شارل دوغول Charles De Gaule حول الموضوع سنتي 1963و

[1] Rodney Lowe. **The Welfare State In Britain since 1945**.london: Macmillan Press. 1998.p 118

1969على التوالي[1].

إن هذا الركوض الاقتصادي لسنوات الستينات قاد إلى غضب اجتماعي قادته النقابات العمالية وعبرت عنه عن طريق سلسلة من الإضرابات، تقوت أكثر بعد الأزمة البترولية ل1973 التي أدت إلى إضراب الثلاثة أيام في الأسبوع بين عامي 1973 و1974 الأمر الذي كبد الحكومة خسارة كبيرة . ورغم فترة الهدوء القصيرة التي توجت المفاوضات التي كانت بين النقابات وحزب العمال وخروجها بما يسمى بالعقد الاجتماعي Social Contract، إلا أن عودت الغضب النقابي سنة 1978 وما يسمى ب"شتاء الغضب تسبب في نهاية حكم حزب العمال . فكانت بريطانيا وقتها تسمى بالرجل المريض في أوروبا لعدم قدرته التصدي للغضب الاجتماعي، التضخم والبطالة.

ب- مرحلة تاتشر The Thatcher Era :

لقد قاد انتخاب مارغريت تاتشر Margaret Thatcher التي تولت مقاليد الحكم ثلاثة مرات متتالية، ا-لأمر الذي لم يحدث مندو 130 سنة في بريطانيا- إلى انتهاج مقترب جديد للسياسة الاقتصادية القائم على الخوصصة، انسحاب الدولة، القيام بإصلاحات في العلاقات الصناعية وتغييرات في الضرائب والتقليص من حجم الإدارة المركزية بالتخلص من الأعباء الغير ضرورية الملقاة على كاهل الجهاز الحكومي، وبالتالي ترشيد الإنفاق العمومي وتخفيف من الدعم المالي الحكومي للمشروعات العامة من ميزانية الدولة . ومن هنا أصبح التركيز على السياسة التنافسية بدلا من السياسة الصناعية، فطبقت حكومة تاتشر النظرية الاقتصادية النقدية Monetarism بدلا من نظرية كينز للتقليل من التضخم والإنفاق الحكومي، الأمر الذي أدى إلى زيادة البطالة، إذ أصبح يضاف حوالي 100000 بطال شهريا إلى قائمة البطالين في بريطانيا، فوصل عدد البطالين سنوات الثمانينات حوالي 30ملايين بطال.فرغم النجاح الذي عرفته التجربة النقدية في بريطانيا مع بداية سنوات الثمانينات خاصة في تخفيض معدل التضخم، إلا أنها أوصلت معدل البطالة إلا 10/ بالمائة وهذا عكس كل توقعات هذا الفكر.

---

[1]wikipedia **.”Economic history of the United Kingdom.”** Available at **:** http://en.wikipedia.org/wiki/Economic_history_of_the_United_Kingdom#1939.E2.80.931945:_the_Second_World_War

كما قامت تاتشر بخوصصة أهم المؤسسات الإستراتيجية وشجعت العمال والموظفين على المساهمة في ملكيتها وإعطائهم عدد من الأسهم مجانا، إلى جانب منحهم الأولوية في شراء تلك التي تم طرحها للبيع على الجمهور. وبصفة عامة انتهجت حكومة تاتشر أسلوبين :إلغاء التأميمات وبيع الأسهم والأصول إلى القطاع الخاص ؛وإلغاء القوانين والامتيازات الحكومية التي تعطي للقطاع العام الحق في احتكار نشاطات بعينها. [1]

جدول رقم (4)يبين خصخصة بعض الشركات البريطانية

الشركة	تاريخ البيع	نسبة مشاركة العمال والجماهير
شركة البترول البريطانية	أكتوبر 1979	43 %
شركة مركبات الفضاء البريطانية	فيفري1981	%74
شركة كبيل اندويرلس	اكتوبر 1981	%99
شركة اميرتام العالمية	فيفري 1982	%99
شركة الملاحة البريطانية	اكتوبر 1982	%36
شركة الزيوت البريطانية	نوفمبر 1982	%72
شركة الموانئ	فيفري 1983	%90
شركة الاتصالات البريطانية	نوفمبر 1984	%96

المصدر: ربيع دخلان. مرجع سابق . ص 150

جدول يمثل خوصصة الشركات في بريطانيا.

كما قامت حكومة تاتشر بخوصصة الشركة البريطانية للأراضي الفلاحية سنة 1984 وشركة رولس رويس Rolls Roys التي ذكرنا سابقا أنها كانت مصدر فخر صادراتها من السيارات سنة 1987 وشركة الحديد والصلب سنة 1988 أما شركتا الغاز والكهرباء فقد بيعا بأرخص الأثمان .و قد ساهمت سياسة خوصصة الصناعة المؤممة في زيادة نصيب الملكية

[1] Claude Mendinger. Op-cit. p 109

للفرد الراشد من 7% إلى 25% بين سنتي 1979 و1989، كما سمح قانون the Single European Act بحرية حركة السلع داخل أوروبا الأمر الذي أريد من خلاله إعادة المنافسة للاقتصاد البريطاني وبالتالي الزيادة من فعاليته، وفعلا تحقق الهدف ولو نسبيا فسجلت نسبة نمو معتبرة مع نهاية الثمانينات وصلت إلى غاية 4% .

يعتبر بعض المفكرين أن هذا الانتعاش والانفراج الذي عرفه الاقتصاد البريطاني سنوات الثمانينات لا يعود بالضرورة إلى السياسيات التاتشرية، وإنما لعوامل عديدة سواء داخلية أو خارجية، لكن يبدو أن هذا الطرح ضعيف بدليل أن سياسة تاتشر لم تعد تتبع في بريطانيا فقط وإنما أخذت بها العديد من الدول، بل أصبحت موجة عالمية وصلت إلى غاية الدول النامية مع سياسة الإصلاحات الهيكلية التي فرضتها مؤسسات البرتن وود عليها، كما أن العديد من هذه السياسات مازالت تتبع إلى غاية اليوم، حتى أن حزب العمال الذي طالما رفضها وعارضها وجد نفسه يميل إليها ويأخذ منها مع الإصلاحات التي عرفها نهاية التسعينات وظهوره بوجه شاب تحت اسم حزب العمال الجديد The New Labour.

ح- حزب العمال الجديد ومرحلة توني بلار .the New Labour

بعد الهزيمة الثقيلة لحزب العمال مع انتخابات 1979 بدأت مناقشات داخلية في الحزب وبداية مرحلة البحث عن الذات وما تبعها من صراعات داخلية ساهمت في إبعاد الحزب عن السلطة لفترة أطول إلى غاية بداية سقوط حزب المحافظين بقيادة جون مايجر John Majorمع ما يسمى بالأربعاء الأسود في 16 / 09/ 1992 بعدما عرف الاقتصاد البريطاني في عهده – 1990-1997 ركوضا ملحوظا بسبب ارتباط الجنيه الإسترليني بمعامل التبادل الأوروبي الذي استعمل الدوتش مارك كقاعدة، مما أثر على مصداقية تسيير المحافظين للاقتصاد وقاد ذلك إلى انتهاء 18 سنة من حكم هذا الحزب، وصول توني بلار Tony Blair كقائد أكثر شبابا لحزب العمال والذي عرف بإصلاحاته وعصرنته للحزب خاصة مع مراجعته للمادة 04 من القانون الداخلي للحزب، والتي أعطت للعمال كل الحق في منتوجهم الفكري أو اليدوي وذلك عن طريق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ورقابة المواطنين مجمل القطاعات الصناعية والخدماتية، وأصبح ينظر للحزب على أساس أنه "الحزب الديمقراطي الاجتماعي" وأن هدفه الأول خلق اقتصاد حيوي في خدمة المصلحة العامة .ومع انتخابات 1997 أصبح بلار وزير أولا فقدم اتجاها جديدا للدولة بإدخاله لما

يسمى بالأجر الوطني القاعدي the National Minimum wage والمليون منصب شغل جديد وإصلاحات في ميدان التربية والتعليم بتقليص عدد الطلبة في الأقسام الابتدائية وأكبر الاستثمارات في ميدان الصحة العمومية، كما أن قراره بإعطاء سلطة تحديد نسبة الفائدة لبنك إنجلتراBank of England كان له وقعه على إنهاء استعمال هذا الأمر كوسيلة سياسية وسجلت نسبة البطالة في عهده أقل نسبة .

أما فيما يخص الضمان الاجتماعي Social security الذي يعد نظام تقوم من خلاله الدولة على حماية المواطنين ضد مخاطر الحياة كالمرض، البطالة، التقاعد المبكر وكمساعدات العائلات التي لها أطفال، فقد كان لحكومة حزب العمال عامة بصفة وتوني بلار نظرة خاصة له، إذ ربط بين إصلاحات الرفاهية والفقر الذي كان يعتبره تهميش الاجتماعي social exclusion يجب محاربته وكان يعتقد انه يجب التعامل معهما معا . لقد أعلن بلار في مؤتمر حزب العمال لسنة 1997 عن إنشاء "برنامج عمل – للرفاهية " welfare –to- work programme لمساعدة الشباب والعاطلين عن العمل وبالتالي التقليل من البطالة ومنه منح البطالة . كما نشرت الحكومة عام 1998 ما يسمى بالعهد أو الاتفاق الجديد New Deal لمحاربة البطالة مركزة على الشباب والعاطلين لفترة طويلة عن العمل والمعوزين والوالدين الذين يهتمون بالأطفال لوحدهم . ونشرت بعدها الحكومة وثيقتين : "العقد الجديد للرفاهية New Contract for Welfare" و"الطموحات الجديدة لوطننا New Ambitions for our Country "تهدفان من خلالهما إعادة النظر في المنح الاجتماعية، محاربة التلاعبات التي تعرفها ثم تغير حلقة التبعية وعدم الضمان بأخلاقيات العمل والحماية . وتسعى الحكومة من وراء كل هذا أن تجعل الأفراد أكثر مسؤولية على أنفسهم وتشجيعهم على العمل، كما أرادت ترسيخ فكرة قيام اهتمام الحكومة بالتعليم ومنح الفرص للجميع، وقيام الأفراد بواجب الاستقلال وعدم الاتكال على الدولة.[1]

لكن مع عهدته الثانية التي بدأت سنة 2001 قرر الحزب زيادة في الضرائب، لأن الدولة بحاجة إلى المزيد من الأموال من أجل تغطية الزيادة في نفقات الخدمات العمومية خاصة بالنسبة لخدمة الصحة القومية the National Health Service•، كما عرف

[1]Arquié. Marie José .**a key To Contemporary British Civilization**. Op-cit. P 221

• تاسس هذا النظام في 5 جويلية 1948 على منح العلاج المجاني لقاعدة واسعة من شرائح المجتمع، عن طريق تقديم خدمات الصحة العائلية، الاستشفاء في المستشفيات، خدمات سيارات الإسعاف..الخ. ومع محاولة تتاشر تغير

الاقتصاد زيادة في نسبة النمو من 2%إلى 3% بين سنتي 2000-2008و قدرة نسبة التضخم بحوالي 2%فكانت هذه العوامل سبب في استقراره . ومع انتصاراته المتتالية أ ي 07 جوان 2001 ثم 05 ماي 2005 توصل الحزب ولأول مرة في تاريخه إلى قيادة الدولة لثالث مرة متوالية[1].

ومع الأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم سنه 2007 انتقلت عدوة الركوض الاقتصادي إلى بريطانيا، فعرفت عام 2008 أسوء وضعية اقتصادية لها مندو أزمة سنوات الثلاثينات، فقامت الحكومة بوضع مخطط إنعاش قائم على إعادة رأسمنت recapitalisation البنوك التي تعاني من مشاكل محاولة لفرض تخفيض في سعر الفائدة مع أن هذه الدولة شأنها شأن العديد من مثيلاتها لم يعد من السهل فيها الحصول على قروض أمام الوضعية المزرية التي آل إليها الاقتصاد [2]، إلى جانب ذلك قدمت الحكومة في مخططها حوالي 10مليار أورو لإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنجليزية، كما قامت كذلك بشبه تأميم جزئي لبنوكها : فعملت على رفع رأس مال البنك الملكي الاسكتلندي Royal Bank of Scotland من 60 % إلى 70%، وأصبحت تملك حولي 44% من المجموعة البنكية Lloyds Banking Groups . وقدم براون اقتراح المطالبة بحل دولي لأزمة، حيث وفي زيارة له للولايات المتحدة في مارس 2009 اقترح على الرئيس الأمريكي ما أسماه ب " العهد الجديد العالمي New Global Deal يأخذ شكل اتفاق دولي يمكن بموجبه لكل دولة أن تضخ مواردها في اقتصاديها قصد تحقيق انتعاش اقتصادي اخضر، كما يفرض كذلك على كل الدول الاتفاق على المبادئ الأساسية المشتركة للضبط المالي وعلى ما تجريه من تغيرات في أنظمتها البنكية.[3]

غير أن ارتباط الدولة بالتنمية في ألمانيا كان يبدو أكثر قوة من مثيلته في بريطانيا

بعض أساسيته عن طريق قانون "خدمة الصحة العمومية والعناية الجماعية the national Health Service and community care Act" لعام 1990 عن طريق إدخال قوى السوق والمنافسة عليه، عمل توني بلار على إلغاء هذا القانون واستبداله بإصلاح 1997 " خدمة الصحة الجديد " ثم رفع شعار " المريض أولا" سنة 1998.

[1]Economic history of the United Kingdom. Op-cit

[2]Le monde.” Londres dévoile un nouveau plan de soutien aux banques » voir le site : http://www.lemonde.fr/europe/article/2009/01/19/londres-devoile-un-nouveau-plan-de-soutien-aux-banques_1143444_3214.html

[3]wikipedia."**Les politiques de lutte contre la crise**.” Op.cit.

وهذا لعدم اللجوء القوي لسياسة الخوصصة، فصورة الدولة كمقاول اقتصادي بقيت جيدة، وأن بيع ممتلكات الدولة لم تكن وسيلة لتحطيم سلطة النقابات كما كان في بريطانيا في عهد تاتشر إلى جانب أن أغلبية المؤسسات العمومية كانت تابعة للدويلات الفدرالية، وبالتالي فإن مسألة خوصصتها تعد مساسا بسلطاتها السياسية والإدارية المستمدة من مبدأ اللامركزية السياسية . ولهذا يمكن القول أن ألمانيا قد عرفت مندو نهاية الحرب العالمية الثانية نظاما اقتصاديا مختلطا تعايش فيه كل من القطاع الخاص والعام يسوده جو تنافسي يمكن الحكم عليه بالنجاح ولهذا لم يعترض للانتقادات الشرسة التي تعرض إليها الاقتصاد البريطاني .

2- التجربة اليابانية :

من خلال بحثنا المتواضع حول موضوع دور الدولة في اليابان وجدنا أنه من الضروري العودة إلى عهد ميجي* Meiji(1868-1912)، لأن هذه المرحلة تعتبر نقطة انطلاق الدولة اليابانية العصرية، والتي بدلت حكومته فيها جهودا معتبرة في تطوير البلاد وتنميتها، ثم بعد ذلك سنتطرق لدور الحكومة في إحداث التنمية بعد الحرب العالمية الثانية أي عملية إعادة البناء والنهوض بالاقتصاد الذي دمرته الحرب وسنركز في هذه الدراسة خاصة على دورها في عملية التصنيع.

أ- دور الدولة في عهد ميجي:

في هذه الفترة بدأ اليابان بالخروج والانفتاح على العالم بعد قرون من الحكم الديكتاتوري، بحيث أن انفتاح الموانئ للتجارة الخارجية كاد يسقط الاقتصاد الياباني في قبضة السيطرة الغربية، ولهذا قامت حكومة ميجي بفرض رقابة على النشاط الاقتصادي الأجنبي إلى جانب قيامها بإصلاحات داخلية أهمها الإصلاح المالي المتمثل في توحيد العملة وإقامة نظام بنكي شبيه بالنظام الأمريكي أي تأسيس بنك مركزي، فتأسس بذلك البنك الياباني سنة 1882. كما تعود بداية الثورة الصناعية اليابانية إلى هذا العهد، عندما قامت الحكومة بتطوير الصناعات الأساسية: تطوير سكك الحديد، المناجم، الصناعات الإنتاجية كصناعة السفن، صناعة الحديد والصلب...الخ، وكان الشغل الشاغل لقادة اليابان في تلك الفترة هو

* هو امبراطور ياباني تقلد العرش سنة 1868، وهو أب الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي قادت اليابان للانفتاح على العالم بعد عزلته،إذ قام بتدعيم سلطة الإمبراطور واستخدام البرغماتية السياسية قصد إعادة تحديث مؤسسات الإمبراطور.

حماية البلاد من أخطار الهيمنة الاقتصادية والسياسية الغربية، ولهذا الغرض تم تشجيع صناعة النسيج التي لعبت دورا أساسيا في تنمية الصناعة اليابانية. فقامت حكومة ميجي بتشجيع تحديث هذا القطاع قصد تجنب تبعية البلاد وتحريرها من الاستيراد، عن طريق تشجيع التقنيين الأجانب قصد جلب المعرفة savoir faire والمساعدة التقنية. فسيطرت بذلك الشركات العمومية والصناعية في تلك الفترة إذ أصبحت شركة الفولاذ العمومية yawata المتأسسة عام 1901 أول معمل للحديد والصلب في اليابان خاصة بعد الحرب الروسية اليابانية 1904-1905، كما عرفت صناعة السفن تطورا سريعا في بداية القرن والتي كانت تتلقى تدعيما كبيرا من طرف السياسة الحكومية[1].

يعتقد البعض أن هناك على الأقل سببين للسرعة في تحديث اليابان : السبب الأول والمتمثل في توظيف حوالي 3000 خبير أجانبي في عدة مجالات كتعليم اللغة الإنجليزية، الصناعة، البحث العلمي والملاحة والجيش...الخ ؛ وسفر العديد من الطلاب اليبانين إلى الدول الأوروبية وإلى أمريكا للدراسة اعتمادا على المادة الخامسة والأخيرة من ميثاق أواث charter Oath ل 1868 التي تنص على ضرورة البحث على المعرفة في كل أنحاء العالم قصد تقوية الحكم الإمبراطوري. لقد قادت حكومة ميجي Meiji كانت عملية التحديث في اليابان بطريقة احتكارية معتمدة في ذلك أيضا على تقوية المصانع الكبرى للقطاع الخاص مثل مصانع Mitsui و Mitsubishi.فتعاون كل من القطاع الخاص والحكومة اليابانية في قيادة الأمة نحو العصرنة معتمدين على استيراد التكنولوجيا من الغرب، الأمر الذي أدى بهذه الدولة السيطرة تدريجيا على الأسواق الأسيوية خاصة في مجال المنتجات الصناعية لاسيما صناعة الأقمشة . وتحول هيكل الاقتصاد في هذا العصر إلى اقتصاد تجاري مركنتي نتيجة لاعتماد على إستراتيجية استيراد الموارد الأولية وتصدير الصناعات المصنعة لتدارك الفقر النسبي الذي تعاني منه اليابان في المواد الأولية .

ورغم تبني اليابان النموذج البريطاني والأمريكي للرأسمالية، إلا أن الحكومة في هذه المرحلة لعبت دور كبير عن طريق الإصلاحات العديدة التي أدخلتها على الاقتصاد والمتمثلة أساسا في : توحيد العملة وتحويلها إلى الين كعملة عصرية؛ سن العديد من التشريعات

---

1 kodansha international. **Japon profil d’une nation**(traduit par Florance Perfan). Tokyo/Newyork : kodasha international 1995.p97-127.

الخاصة بالبنوك، التجارة والضرائب إلى جانب تأسيس مؤسسات حديثة قادرة على قيادة اقتصاد رأسمالي عصري؛ والرقابة الصارمة على سيرورة التحديث من طرف الحكومة لأسباب مالية في الأساس. كما يمكن القول أن حكومة ميجي كانت مصدر التحديث عن طريق تأسيسها للعديد من الصناعات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى ازدهارها بسرعة كبيرة إلى غاية 1920، فأصبحت اليابان التي لم تغفل كذلك مكانة الاستثمارات الخاصة الواسعة من أكبر الدول المصنعة بعد الحرب العالمية الأولى[1].

ب- مكانة الدولة بعد الحرب العالمية الثانية:

لقد خرجت اليابان من الحرب منهارة اقتصاديا بحيث أن إنتاجها القومي الإجمالي في نهاية 1945 لم يكن يساوي سوى 1/6 من قيمة إنتاجها قبل الحرب، إذ حطمت الحرب حوالي 45% من بنيتها القاعدية، وتميزت الإمكانيات اليابانيين المادية ومواردهم الذاتية في هذه المرحلة بشبه الانعدام نتيجة للتذمر الذي تعرضت إليه، إذ لم يكن باستطاعتهم التصدي والقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تحتاجها عملية إعادة البناء وتحقيق التطور والتنمية، ولهذا اتجهت الحكومة اليابانية وقتها للعمل بنظام المؤسسات العامة في مختلف مجالات الإنتاج والخدمات للنهوض بها ودعمها لتتمكن من تنفيذ خطط وبرامج التنمية كتعويض لخسائر الحرب، فتدخلت الدولة بكافة إمكانياتها وقدراتها لاستغلال المتغيرات الجديدة التي طرأت على المجتمع الياباني بعد الحرب والمتمثلة، في وفرة اليد العالمة الرخيصة وتدفق رؤوس الأموال الأمريكية والبريطانية إلى جانب تقنيتهم الحديثة، فأعطى هذا التدخل للدولة نتائج مذهلة إذ تمكنت اليابان من تحقيق معدل عالي في الإنتاج فاقت نظيرتها في أمريكا بنسبة 40% خلال السنوات التي تلت الحرب[2].

سعت الحكومة اليبانية في الفترة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية إلى تنشيط التنمية الاقتصادية باستخدام آليات مختلفة كما سمي بالحكومة الرخيصة• cheap government، ووجهت السياسة الاقتصادية خلال المرحلة التي تلت الحرب نحو تشجيع الادخار والاستثمار

---

[1] wikipedia. "**Meiji_Period** " available at: http://en.wikipedia.org/wiki/Meiji_period

[2]- ربيع صادق دخلان. مرجع سابق ص 187.

• وكانت تعني اتباع أدنى مستوى معدل ضريبي، وحملت النفقات العمومية في الميزانية السنوية للدولة معنى الحكومة الرخيصة نفشها.

عن طريق خفض النفقات العمومية وتشجيع معدلات فائدة متدنية من أجل دفع الاستثمار . كما اتبعت الحكومة التخطيط الاقتصادي الرامي إلى تطوير صناعات محددة عن طريق خمس خطط رئيسية بين سنتي 1959 و1967 الفترة التي تم فيه تحقيق أكبر قدر من التنمية الاقتصادية، ويمكن القول أن عملية التخطيط ما تزال مستمرة إلى جانب التخطيط الاستراتيجي الذي يشمل جميع القطاعات الحكومية ونشاط القطاع العام.[1]

لقد قامت الحكومة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء وكالتين أساسيتين قصد إحداث التطور الاقتصادي وهي: وكالة إحداث الاستقرار الاقتصادي- التي تحولت فيما بعد إلى وكالة التخطيط الاقتصادي، وبنك إعادة التعمير بحيث قامت الوكالة الأولى بتخطيط ومراقبة النظام الاقتصادي الجديد: كمراقبة الأسعار وترشيدها وتمويل (المساعدات المالية) الإنتاج الواسع، أما بنك إعادة التعمير فقد منح قروض طويلة المدى-بآجال تسديد ممتدة للمؤسسات العامة والخاصة من أجل الزيادة في قدرتها الإنتاجية. وكان هدف التخطيط الياباني هو اختيار الصناعة التي ستلعب دورا أساسيا في المرحلة الإنتاجية، وبالتالي تركيز المساعدات المالية على هذا النوع من الصناعة فانتقلت – على إثر ذلك – الأولوية من صناعة الفحم والمواد الغذائية سنة 1946 إلى صناعة الحديد والصلب 1948.

و رغم التطبيق لبرنامج دوغ Dogs 1948 الذي وضع حدا لنظام مراقبة الأسعار والإعانات المالية والقروض الممنوحة من طرف بنك إعادة التعمير، من خلال تطبيقه لنظام اقتصاد السوق كالتقليل من الضرائب، تثبيت معدل التبادل (360 ين مقابل 1 دولار)، إلا إنه سرعان ما تم التخلي على هذا المشروع على إثر الحرب الكورية 1950، بحيث تحول اقتصاد الياباني إلى اقتصاد شبه عسكري وهذا ما بعث الاقتصاد على النمو والازدهار وعرفت اليابان في هذه الفترة كما قلنا انتعاشا اقتصاديا كبيرا، إن أهم مظاهر التدخل الدولة في الاقتصاد هو الارتفاع النسبي الذي ميز الإنفاق العمومي بحيث أنه مع نهاية سنوات 1960 كانت الأولوية لقطاع الأشغال العمومية: كمد الطرق، الموانئ ومطارات، السكن، الخدمات العمومية، تحسين الإنتاج الزراعي، الثورة الغبية تموين الصناعة بالمياه، كما يظهر كذلك في هذا التدخل في ميدان التعليم من خلال إجبارية التعليم خاصة الأساسي بحيث أن

---

[1] جابريال إيه ألموندوجي وبنجهام باوبل الإبن. **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر. نظرة عالمية**.(ترجمة هشام عبد الله). لبنان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.1998. ص 578.

المدارس تابعة للسلطات العمومية وعلى الدولة أن تدفع نصف الرواتب لعمال وأساتذة القطاع، كما تتكفل الدولة بمنح القروض للباحثين في ميدان العلمي والتكنولوجي وأن إيرادات ومصاريف الجامعات والمستشفيات العمومية مرتبط بالمحاسبة الخاصة بالمدارس العمومية[1].و رغم أن البنوك اليابانية خاصة في مجملها، إلا أنها مرتبطة وبشدة بالبنك المركزي لزيادة قروضها، فهي الطريق الأساسي أمامها للحصول على قوض كبيرة، الأمر الذي لا يعتبر عائقا حقا بقدر ما هو امتيازا يتحصل عليه بعد قبول الشروط التي يضعها البنك المركزي . كما أن الحكومة المركزية في اليابان هي التي تحدد نسبة الفائدة التي تفرض على هذه البنوك.[2]

أما في ميدان الزراعة فقامت الحكومة اليابانية بتغيير البيئة التي تحيط بالعديد من المنتجين الفلاحين بواسطة الضبط الغير مباشر لأسعار بعض المنتجات الزراعية خاصة بعد الأزمة البترولية ل1974، إذ أن زيادة تعقيد في حياة المجتمعات الإنسانية أدى إلى زيادة صعوبة ضمان تنميتها الاقتصادية، مما يزيد من أهمية الحكومة أو البنك المركزي كوكلاء اقتصاديين واجتماعين أقوياء بإمكانهما التأثير وبطرق فعالة على الأنظمة الفرعية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، فالتغير في معدل الفائدة أو التدخل في سوق المبادلات مثلا قد يقود إلى تحسين أو تدهور بيئة الوكلاء الاقتصاديين أو الاجتماعين الصغار. فإذا أخذنا الحدوث المفاجئ لأزمة معينة، فإنه قد يقود إلى حدوث اضطرابات وتوترات اجتماعية، كما أن الشغف بالزيادة السريعة في كمية ونوعية المنتجات الزراعية قد يؤدي إلى الضغط على كل فروع القطاع الزراعي ليتحول من نظام طبيعي صحي إلى نظام قد يؤدي إلى كوارث صحية وبيئية يصعب السيطرة عليها .

فلأجل هذين السببين على الأقل تحاول الحكومة اليابانية ضبط وتنظيم سوق المنتجات الفلاحية خاصة بعد الحروب أو الأزمات الكبرى، التي تجبر الحكومة على تقديم دعما ماليا للفلاحين، ولكن بعد الأزمة البترولية ل1974 تغير الوضع تماما وأدخل تقريبا كل الفلاحين في مخطط الدعم المالي للدولة أو في البرامج الزراعية الأخرى قصد إحداث استقرار على مستوى الأسواق الفلاحية، وأحسن مثال على ذلك النجاح الذي حققته الحكومة في إجراءات

[1]Kodansha international. Op .cit. pp 101-102.

[2] Helen hughes. **Achieving Industrialization in East Asia.** Camberra: Australian National university Press. 1988. .p 133.

ضبط سوق لحوم الخنزير الواسعة الاستهلاك في المجتمع الياباني وجعل أسعارها أكثر استقرار وتماشيا مع الدورات الإنتاجية .[1]

ومع كل ما تقدم لوحظ بعدها أن أساليب الإدارة العامة بهذه المشروعات الحكومية بدأت تثبت فشلها مع مرور الزمن نتيجة لعدم قدرتها على مواكبة التطور التقني الذي عرفته اليابان، فحاول اليابانيون معالجة تلك المشاكل بالتحول إلى تطبيق أساليب إدارة الأعمال في مختلف مجالات الإنتاج والخدمات، فتطبق ذلك في شركة السكك الحديدية التي عانت من خسارة لمدة طويلة وكذلك شركة التبغ وشركة الملح، كما كان للحكومة تجربة رائدة في مجال التحويل بخدمات الاتصالات القطاع الخاص رغم أن الإحساس السائد المواطنين بصورة عامة في الماضي هو الاحتكار الأمثل يكون للقطاع العام للأسباب التالية:

– حماية الحقوق العامة مع ما يقتضيه ذلك من المحافظة على الأسرار.

– إن تركيب وتشغيل شبكة الاتصالات وصيانتها يحتاج إلى مبالغ واعتمادات ضخمة لا يمكن تدبيرها إلا بواسطة الدولة، ولهذا تميزت الفترة التي تلت الحرب بتدخل الدولة وسلطتها التي تمكنها من رصد الاستثمارات الضخمة للنهوض بخدمات الاتصالات، إلا أنها لم تستطع فيما بعد توفير الخدمات المطلوبة والوفاء باحتياجات ومتطلبات المرحلة الجديدة وذلك لأن تبعيتها للحكومة جعلتها تعاني من مشاكل مما يحول دون تحقيق التطور المنشود[2].

وبصفة عامة رغم إقرار الكثير من الملاحظين الأجانب الدور الفعال الذي لعبته الحكومة في مجال الأعمال خاصة في تشجيع المنافسة في الميدان الصناعي والدور الذي لعبته الإدارة اليابانية في تطوير الاقتصاد بعد عهد ميجي، إذ أقامت الحكومة القطاع الصناعي الأساسي وتشجيع المؤسسات الكبرى على البحث وتحقيق الاستثمارات والإبداعات الرئيسية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، والتشجيع الرسمي الذي استفاد منه المستثمرين باليابان في بداية 1980 من أجل منافسة صناعة الإعلام الآلي الأمريكي، IBM ومع هذا أقر بعض الملاحظين أيضا بدور القطاع الخاص في التطور السريع للبلاد بحيث أن الاختراعات التكنولوجية الجديدة وتطوير المنتجات يعود إلى ميكانيزم المنافسة التي يفرضها

[1] K Nikolay. Managi Vitanov and Katsuhiko Demura **Analysis of a Japan Government Intervention On the Domestic Market**. Available online at:www.scisncedirect.com

[2]Jean rivoir. Op-cit p 187.

السوق أكثر من التشجيع والتدعيم الحكومي الذي يتميز البطئ في مواجهة التحديات الجديدة للتكنولوجيا في العديد من القطاعات مثل قطاع الروبوتيك.

3- التجربة الفرنسية:

بدأت فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد- وبالتالي تحولها إلى وكيل اقتصادي- في القرن 18 مع الأفكار الكولبرتية* والمذهب المركنتي: بحيث أن الدولة في تلك الفترة ساعدت في تنمية بعض الصناعات التابعة للمملكة مثل: التسليح، تصنيع السفن، الزجاج والنسيج. ومع مطلع القرن 19 أدخلت الدولة مفهوم الخدمة العمومية Service public فأصبحت الدولة تراقب إنتاج التبغ وتوزيع البريد (1851)، طبع الجرائد الرسمية 1884، مد السكك الحديدية1878، إقامة المؤسسات المالية كالبنك الفرنسي 1800، ثم تقوى هذا الدور بعد الحرب العالمية الأولى لسببين رئيسيين:

- تسيير الممتلكات التي صودرت من ألمانيا بعد معاهدة فرساي مثل منجم البوتاسيوم1921، الديوان الوطني للآزوت 1924...
- النهوض بالاقتصاد الذي أنهكته 4 سنوات من الحرب، ولهذا ظهرت مؤسسات مالية جديدة: كالقرض الوطني 1919، الصندوق الوطني للقرض الزراعي 1920، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية سنة 1920.

كما زادت الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 من دور الدولة بحيث أصبحت الدولة تراقب مباشرة الملاحة البحرية (La compagne générale transathantique) وأنشأت في عام 1935 شركة الطيران الفرنسية Air France بعد تجميع شركات الملاحة الجوية العاجزة، ثم أممت صناعة الأسلحة وأصلحت البنك الفرنسي[1].

أ- **تدخل الدولة بعد الحرب العالمية الثانية** :أما نهاية الحرب العالمية الثانية وما أنتجته من دمار جعلت لتدخل الدولة إطار جديد حيث أصبحت الدولة تمول الاقتصاد إلى جانب تطبيق سياسة ضبط ظرفية من أجل ضمان عملية التنمية.

إن الانفتاح الاقتصادي في نهاية 1950 قد برر ضرورة وجود سياسة اقتصادية من

---

* الكولبرنية colbertisme هو نظام اقتصادي وضعه الوزير رايس كولبيرو ويعتبر أساس المذهب التجاري.

[1]Fabrice Dion. **<u>Les Privatisations en France، en Allemagne، en Grande Bretagne et en Italie</u>** . paris: Editions la Documentation Française. 1995 pp 24-29.

أجل التحديث والبحث عن استقرار الأسعار واستمر إلى غاية أزمة 1974.

ونحن هنا سنحاول التطرق إلى أهم نقاط هذه السياسة بصورة مختصرة عبر فترات معينة:

- فترة إعادة البناء من أجل إحداث النمو 1944-1957 :

إذ قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية على جعل الدولة في هذه الفترة في قلب إعادة البناء والإنعاش الاقتصادي وتحويل العلاقات الاجتماعية بحيث أن ضرورة النمو وإقامة ديمقراطية اقتصادية واجتماعية كانا يمثلان أعمدة هذه السياسة:

✓ ففي فترة 1944-1952 كانت الوضعية الاقتصادية لفرنسا جد سيئة، الهياكل القاعدية مهدمة، إنتاج صناعي أقل بمرتين نت سنة 1938، وفاة ما يقارب 600000 شخص...، فمن أجل مواجهة هذا قامت الحكومة بتأميم وسائل الإنتاج الكبرى من أجل إعادة البناء فاعتبرت التأميمات الأداة الأكثر عقلانية للتحديث الاقتصادي إذ تم تأميم الشركات التالية[1]:

جدول رقم (05) يمثل تأميم بعض الشركات الفرنسية

1944-12-13	شركات الزيوت
1945-01-16	معمل رونو
1945-06-26	النقل الجوي
1945-12-02	القرض
1946-04-23	التأمينات
1946-05-11	مؤسسات الأنباء
1948-02-23	شركة النقل البحري للبضائع
1949-06-16	الشركة الجوية الفرنسيةAir France

المصدر: مستنتج من . Pchantepie Guatier et les autres op-cit

فهدفت الدولة من خلال عملية التأميمات الأولى الذي يقوم على نقل ملكية مؤسسة

[1] Pchantepie Guatier et les autre. **la Nouvelle Politique Economique : l'Etat face a la mondialisation**. Paris: PresseUniversitaires de France 1997 p 3

إلى الجماعات الوطنية إلى ضرورة تشغيل الجهاز الاقتصادي في جو سياسي واجتماعي مستقر، والسيطرة العمومية على تمويل الاقتصاد عن طريق عملية تأميم القروض والتأمينات Crédit et Assurance، إلى جانب تحقيق مركزية المرافق العمومية، وبالتالي تشكل القطاع العام الفرنسي قادر على قيادة سياسة الاستثمار.

و قد مرت سياسة التأميم بثلاثة مراحل أساسية :

1- تأميم البنك الفرنسي، مؤسسات التسليح، مؤسسات النقل بسكك الحديدية؛ سنة1936.

2- تأميم شركة رونو، شركة توزيع الغاز والكهرباء، شركات الزيوت والبنوك الكبرى؛ سنة 1945.

3- تأميم البنوك المتوسطة والمؤسسات الصناعية الكبرى سنة 1981.[1]

و قد كان لسياسة التأميم الأثر المباشر في استقرار القطاع العام ولفترة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية استمرت إلى غاية 1982، إذ أن المرحلة الأخيرة لهذه السياسة قادته إلى تسجيل أعلى مستوى سواء من حيث الفعالية أومن حيث الإنجازات، فارتفع عدد العاملين فيه من 1.2 مليون عاما سنة 1947 إلى 1.5 مليون سنة 1994 مسجلا أعلى نسبة سنة 1984 . وبقي القطاع العام مهيمن إلى غاية 1986 مع سياسة تحرير الاقتصاد العالميو الخوصصة التي أدت إلى التقليل من تأثيره .

إلى جانب سياسة التأميمات فقد كان التخطيط أداة رئيسية في عملية قيام الدولة بالنهوض الاقتصادي، كما شهدت هذه الفترة مساعدة أمريكية المتمثلة في مخطط مارشال European recovery program في فترة 1948-1952. حيث كانت تشكل حوالي نصف موارد صندوق التحديث والتجهيز أي تمويل أهم استثمارات المؤسسات العمومية.

- ✓ أما الفترة 53-57: فقد شهدت وضعية اقتصادية ومالية صعبة، إذ سجل عدم توازن في التبادلات الخارجية إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة، وهذا ما أدى إلى ضرورة تحديث الإدارة الاقتصادية: إصلاحات Mondes France فعرفت هذه الفترة إنشاء الوحدة الاقتصادية الأوروبية منذ 1953 (الجماعة الاقتصادية للفحم) فتزامن ذلك مع الانفتاح مع

---

[1] http://www.france.diplomatie.fr/france/histoire/hist12.html

برنامج التحديث الفرنسي خاصة الصناعي بحيث أن مؤسسات الوحدة الأوروبية من جمعية والمجلس الاقتصادي واللذان كانا يهدفا لتشكيل وحدة جمركية من خلال الرفع التدريجي للحدود الجمركية وتحرير حركة الأفراد والسلع ورؤوس الأموال، إلى جانب تشكيل سياسة زراعية مشتركة والتنسيق بين متلف السياسات الاقتصادية، الأمر الذي كان يتطلب من السياسة الاقتصادية الداخلية الفرنسية العمل على إحداث التوازنات الداخلية.

- فترة التحديث مع التوازن 58-73:

مع مجيء ديغول إلى الحكم ودستور 1958/10/04 أي قيام الجمهورية الخامسة، قيدت السياسة الاقتصادية بواسطة الرئيس ليبعدها بذلك عن أي أزمة وزارية. فكان محورها الأساسي التحديث والتخطيط وأولوية إقامة التجهيزات الكبرى، إذ شجع المخطط الثالث (58-61) إقامة الهياكل القاعدية، أما المخطط الرابع (62-65) فقد قام على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسعي إلى تعويض التأخر الذي يميز بعض الميادين وذلك بالتعاون مع شركاء معينين خاصة الألمان[1].

لقد ساهمت كل من سياسة التأميمات إلى جانب وسيلة التخطيط في تشكيل قطاع عام متكون من 3000 مؤسسة تشغل حوالي 1.9 مليون عامل أي نسبة 9% من نسبة اليد العاملة، فكانت الدولة بذلك تسيطر على جزء مهم من الجهاز الانتاجي واستمر هذا إلى غاية سنوات 1980 فكانت تبدو معاكسة لسياسة انسحاب الدولة التي ميزت الفترة التايشرية في بريطانيا وفترة ريغن في أمريكا،إلا أن السياسة الصناعية الفرنسية التي تميزت بتدخل كبير للدولة خاصة في ميدان الحديد والصلب لقيت عراقيل خارجية وعجز داخلي، الأمر الذي فرض اتخاذ إجراءات معينة مثل: تحديد الأجور ومحاربة التضخم وبالتالي لم تستطع السياسة الاجتماعية الديمقراطية والمؤسسات التي تواجه ضرورة زيادة المردودية من أجل إحداث التوازنات الاقتصادية الكبرى وهذا ما أدى إلى إجماع حول ضرورة الخوصصة، فمنذ 1983 بدأت الحكومة الاشتراكية تمهد الطريق أمام الخوصصة.

- وقد تميزت سنة 1986 بعودة اليمين إلى السلطة بعد الانتخابات التشريعية .إذ تبنت حكومة جاك شيراك برنامج الخوصصة مرتكزة على مجموعة من المبررات ذات

---

[1]P chantepie. L. gautier et les autres op-cit_.pp23-29

الأساس الليبرالي، واعتبرت أن الحجم الكبير للقطاع العام قد أخل بالتسيير الحسن لقواعد المنافسة وأن هيكلها العام قد أعاق تنميته. فبدأت بذلك أول عمليات الخوصصة التي استمرت ضمنيا ما بين 1988-1993 حيث أن المؤسسات العمومية فتحت رأسمالها للمستثمرين الخواص وبعد ذلك استرجعت (أي عملية الخوصصة) بطريقة واضحة ابتداء من1993.

إنه مع مجيء حكومة Lionel jospin الاشتراكية إلى الحكم والتي تبنىت النظرية الكينيزية في الاقتصاد أرادت بذلك إحداث القطيعة مع الليبرالية المطبقة منذ حوالي 15 سنة، بحيث رأت أنه من أجل التصدي لتيار العولمة :على فرنسا أن تقوي من تنميتها أكثر وذلك بزيادة الأجور والتقليل من العجز في الميزانية في نفس الوقت، عن طريق فرض الضرائب على الربح العالمي، واسترجاع الثقة وتشجيع الاستهلاك وبالتالي الاستثمار، إلى جانب تطبيق سياسة اجتماعية ترتكز على الحماية الاجتماعية كالتقاعد وضمان المرضى[1].

ب- التخطيط كأداة لتدخل الدولة:

أعتبر التخطيط في فرنسا أداة للعقلانية الاقتصادية وترجمة لإدارة مقتضيات التنمية، إذ تقرر بموجب مرسوم وقعه الجنرال دوغول في 1946/01/03 بمبادرة من جون مونيه Jean Monnet الذي يعتبر الأب الحقيقي للتخطيط في فرنسا، إلا أن امتداده يعود إلى مابين الحربين العالميتين . واعتبر التخطيط في هذه الدولة كدليل على أن تدخلها سيحدث عقلانية اقتصادية ووسيلة للتحكم والسيطرة على السوق[2].

- الفترة الديغولية الموندستية Gollo-mendesiste (1947-1958)و التي تميزت بتدخل مباشر للدولة في الاقتصاد والتخطيط الموجه، قيام قطاع صناعي عمومي وهذا ما لعب دورا هاما في إعادة بناء البلاد بعد الحرب وتطوير الصناعة القاعدية الطاقة، الحديد والصلب، النقل،الفحم والإسمنت . فعرفت هذه الفترة مخططان: المخطط الأول 1947-1952 والمخطط الثاني 1954-1957:

يهدف **المخطط الأول 1947-1952** إلى التحديث والإبداع أي تيار التحديث والإبداع بمعنى:

-منح فرنسا وسائل الانتاج من أجل الإنتاج أكثر وبسرعة؛

---

[2] Fabrice Dion. Op-cit. pp 30-34.
[2] Claude Alquier. Op-cit p402.

-زيادة نسبة 23% من الإنتاج ميزة فترة 1929؛
-استرجاع توازن ميزان المدفوعات؛
-تحسين مستوى المعيشة خاصة التغذية؛
-تحديث وتجهيز القطاعات القاعدية : الكهرباء، الحديد، الآلات الزراعية، الإسمنت والنقل؛
-تحديث وتنمية الصناعة الموجهة للتصدير.

و قد عرف هذا المخطط تطبيقا جيدا وقد ساعد في ذلك مخطط مارشال

أما المخطط الثاني 1954-1957: الذي كان يهدف إلى جانب زيادة الإنتاج، تحسين النوعية والمردودية ورفع شعار: إنتاج أحسن produire mieux، لكنه لم يتناسى الأهداف الكمية كذلك .و قد تصادف هذا المخطط مع نهاية الجمهورية الرابعة، فكانت مجالات اهتمامه أوسع من سابقه، إذ ركز على الاستثمار العمومي خاصة في ميدان التجهيزات المدرسية والمستشفيات، كما عوضت فيه القطاعات القاعدية بأنشطة تهدف إلى ضمان فعالية أكثر للموارد المادية والبشرية، البحث العلمي، تنظيم الأسواق الزراعية، التركيز علة التدريب المهني للعمال وتحسين المردودية إلى جانب:

زيادة بنسبة 30-23 % في الإنتاج الصناعي، 20% في الإنتاج الزراعي و60% في البناء؛

إحداث توازن في التجارة الخارجية: وذلك بزيادة 40% من الصادرات وتنمية الواردات بنفس رقم الإنتاج الوطني[1].

و رغم المشاكل المالية التي واجهت الحكومة الفرنسية بسبب اندلاع الثورة الجزائرية، إلا أن هذا المخطط لقي اهتماما كبيرا منها الأمر غير أن تطبيقه واجه عجزا ماليا ومديونية خارجية متزايدة والدليل على ذلك الزيارة الثانية لجون مونيت لواشنطن سنه 1958 لطلب مساعدة عاجلة تقدر ب 600 مليون دولار[2] .

المخطط الثالث 1958-1961 : وكان يهدف إلى متابعت النمو في بيئة جديدة نتيجة لفتح الحدود الفرنسية ودخول فرنسا للسوق المشتركة تطبيقا لاتفاقية روما 1958 إلى جانب التطور الذي حدث في الثورة الجزائرية ووصول جيل جديد من الشباب إلى سن العمل. وقد

---

[1]Claude Alquier. Op-cit pp 407
[2] wikipedia . «**Planification en France** » voir le site : http://fr.wikipedia.org/wiki/planification-en-France .

كان تطبيق هذا المخطط مرتبط بالإصلاحات التي أرادها دوغول، كما تميز كذلك بتغيرين كبيرين : الأول يتمثل في الاستعمال الواسع لآليات المحاسبة الوطنية ؛ وثانيا الدخول في بعد استشرافي عن طريق الاعتماد على النظرة البعيدة المدى.

أما **فترة 1960-1974:** فقد تميزت بربط التخطيط بدفع استثمارات القطاع الخاص في إطار اقتصاد التوسع، حيث قلل بنبيدو G.ponpidou من أهمية جهاز التخطيط[1]،و ظهرت في هذه الفترة 3 مخططات أساسية وهي المخطط الرابع 62-65، المخطط الخامس 1966-1970 والمخطط السادس 1971-1975:

إذ هدف **المخطط الرابع** 1963-1965 إلى جانب التحديث وأولوية الاستثمارات العادلة في إعادة توزيع المداخل، ولهذا سمي بمخطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية عن طريق:

-زيادة الناتج القومي ب 24% ما بين 1962-1965 أي تحقيق نسبة نمو تقدر ب5.5%؛
- تحقي التوازن في ميزان المدفوعات؛
- زيادة الاستثمار والاستهلاك العمومي من أجل تلبية الحاجات الجماعية؛
- ترقية المناطق غير المتطورة؛

أما **المخطط الخامس** 1966-1970و الذي تماشى مع التوجهات الكبر للرئيس جورج بنبيدو George Ponpidou الذي كان يهدف إلى: تقوية المنافسة ووضع قاعدة صلبة وذلك من أجل ضمان استقلال الاقتصاد، فجعل منه ركيزة لتطور اقتصادي واجتماعي عن طريق : تحقيق معدل نمو بنسبة 5%؛ تخفيض في معدل التضخم وتحسين مستوى المعيشة، إلا أن الأزمة البترولية ل 1973 أدت إلى تخفيض في نسبة النمو الاقتصادي .

المخطط السادس 1971-1975 هدف إلى تقوية المنافسة والتوازن (التوازن الخارجي مع فتح الحدود) مع الأولوية بالتنمية الصناعية وهذا بتحقيق:

- معدل نمو الإنتاج الداخلي يقدر ب5.8% - 6 % .
- معدل الإنتاج الصناعي يقدر ب 7.5% سنويا.

[1]Claude Durand. **De l'Economie Planifiée A l'Economie du Marché : l'Intervention de l'Etat Dans l'Industrie**. Paris : Editions Publi Sud . 1990. p 22.

- تحرير الأسعار ب 3.2% سنويا.

أما في لفترة الجسكاردينية Giscardienne فقد أصبح التخطيط يهتم بقطاعات معينة: الإلكترونيك، الهاتف، الإعلام الآلي، الطيران والفضاء، الطاقة، وتميزت الفترة بانفتاح أكثر وتعاون وخاصة مع الشركات الأمريكية.[1] وظهر فيها:

المخطط السابع 1976-1980:ظهر هذا المخطط في بيئة دولية متميزة بالأزمات المتتالية كالأزمة البترولية ل1973ثم بعدها أزمة 1979 وارتفاع سعر البترول والتغير في قيمة الدولار ولهذا أصبح من الصعب استشراف المستقبل في هذه البيئة، الأمر الذي أدى إلى صعوبة القيام بالتخطيط، ولهذا ظهرت أصوات تنادي بضرورة إعادة النظر فيه. كما جاء هذا المخطط في إطار بيئة دولية جد متشائمة ونمو اقتصادي عالمي تتميز بالبطء، ولهذا تبنت المديرية العامة للتخطيط مواضيع أثرت على التخطيط الفرنسي مستقبلا كمحاربة الضعف المالي للمؤسسات والاهتمام بالصناعة القادرة على المنافسة العالمية.

لم تتميز **الفترة الاشتراكية 1981-1986** عودة للعهد المرندستي فقط، بل بفقدان الثقة في التخطيط، فعوض هذا الضعف في التخطيط بتدخل مباشر للدولة في الميدان الصناعي والتي كانت تهدف إلى تحديثها، تشجيع البحث، الإبداع، تجديد الجهاز الصناعي القديم.

و لم يحتوي **المخطط الثامن ل1981- 1985** على أي أهداف مرقمة، رغم إدخال الحاسوب في دراسة متغيرات عديدة للسياسة الاقتصادية ورفع شعار الرياضيات في خدمة الديمقراطية، تخوفا من عدم تحقيق الوعود .

أما المخطط التاسع 1984-1988: فبعد انتخاب الرئيس فرانسوا متيرات François Mitterrand وإرادة حكومتة الأولى بقيادة بيار موروي Pierre Mauroy في بعث التخطيط عن طريق تطوير وسائله، إلا أن المخطط الانتقالي مابين 1982-1983 ومخطط الإنعاش عن طريق الاستهلاك لم يلقيا أي نجاح مميز . كما وضع قانون 29/جويلية 1982 لإصلاح التخطيط تدابير مؤسساتية جمعت بين اللجنة الوطنية للتخطيط، تخطيط على مرحلتين، برامج تنفيذ ذات أولوية، عقود مخطط موقعة بين الدولة والأقاليم وما بين الدولة

---

[1]Claude Alquier . op-cit p 412.

والمؤسسات العمومية. ومنه أصبح المخطط الخماسي في إطار لامركزية وتعاقدي يعطي الدور الأكبر للمناطق التي أصبح لها بموجب قانون اللامركزية سلطة المشاركة في التنمية المحلية، وأصبحت هناك شراكة بين الطرفين فيما يخص التخطيط وتهيئة الإقليم، كما أصبحت العلاقة بين الدولة والمؤسسات الكبرى تحكمها اتفاقيات وعقود سنوية .

و هدف المخطط التاسع: لمحاربة التضخم عن طريق محاولة التحكم في الأجور التي يجب أن تتماشى ومردودية العمال، إعادة استرجاع معدل الاستثمار على ما كان عليه قبل 1975، محاولة تدارك التأخر في التكنولوجيات الصناعة التنافسية، فتح الحدود مع الإبقاء على الفرنك في النظام المالي الأوروبي وإعطاء الأولوية لإصلاح الوضعية المالية للمؤسسات.

المخطط العاشر 89-1992.لقد تقلصت مدة هذا المخطط بسنة نتيجة بداية السوق المشتركة . ولم يعد التخطيط للتخطيط دو طبيعة إستراتيجية، فقد أصبح تحديد لمجموعة من الأنشطة الأساسية التي يجب القيام بها بدلا من استشراف المستقبل والاستعداد له. وقد ضعفت قوة النقاط المبرمجة فيه نتيجة لزوال المؤسسات التي كانت في المخطط التاسع كالبرامج ذات الأولوية للتنفيذ، لكنه تقوى في جزئه التعاقدي بتوقيع عقود مخطط دولة-مناطق . وأصبح التخطيط يعرف بتوجهات هيكلية وأهداف نوعية : كالوصول إلى أعلى نسبة من التشجيع؛ البحث عن الاندماج الاجتماعي والتأقلم مع السوق الأوروبية الكبرى.

أما بالنسبة للجيل الثاني من عقود التخطيط (1989-1993) فتميزت ببعض التغيرات الملموسة: كالتسهيل في إجراءات التطبيق، تقوية نظام اللامركزية عن طريق منح ولاة المناطق les Préfets أدوار أوسع، وأصبح بإمكان بعض الولايات مثل (النورمندي؛ بروتان؛ رون-أبل...الخ): القيام بدراسات طويلة ومتوسطة المدى تصب في مخططات التنمية، وقد عرفت الميزانية المخصصة لهذه العقود زيادة بحوالي 25 % .كما تفطنت السلطات العمومية إلى أهمية التقيم الذي هو أكثر تطورا في الدول الأنجلوسكسونية والذي يزود المواطنين ب المعلومات التي تمكنهم من الحكم على نتائج السياسة العامة للحكومة وتسمح بتسيير أمثل للموارد وتحميل المسؤوليات لأصحابها.

ونجد في الفترة 1992-2000 المخطط الحادي عشر الذي كان مخصص للفترة 1993-1997، والذي لم يقبل من طرف حكومة إدوارد بلادور Édouard Balladur التي

فضلت تسجيل اختياراتها في مجال السياسة الاقتصادية في شكل قوانين، فعرف بذلك التخطيط الفرنسي أزمة واضحة . ورغم ذلك عرف الجيل الثالث من عقود التخطيط (1994-1998)بين الدولة والمناطق النور، كما أصبح بإمكان رؤساء المجالس المحلية تقديم برامج محلية حقيقية وذلك بإشراك كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وتم تسجيل زيادة في الميزانية المخصصة لهذه العقود بنسبة 32 % عن سابقتها إذ خصصت الدولة أكثر من 76 مليار فرنك لذا الجيل من العقود وشجعت الدولة كل الأنشطة التي تخدم التنمية الريفية، التعليمو البحث العلمي، الهياكل القاعدية، النقل والمنافسة الاقتصادية.1

بصفة عامة مع توقفنا عند محطات تاريخية ميزت السياسة الاقتصادية الفرنسية فإنه يمكن القول بأهمية التخطيط في إعادة البناء الاقتصاد الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية وفي تنمية القطاع التكنولوجي بعد ذلك، فمن خلال هذا التخطيط حددت الدولة الفرنسية الأهداف التي يجب أن يلتزم الوكلاء الاقتصاديون بتحقيقها، من أجل ضمان مستقبل . فكان التخطيط يبدو كبرنامج حكومي، يحوي التوجيهات العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية[2]،و وسيلة لإطفاء المشروعية على تدخل الدولة في الاقتصاد. فرغم أن هذه المشروعية قد استمدت من الخطابات السياسية، إلا أن التخطيط دعمها أكثر وذلك من خلال الأدوار التي لعبها أهمها: خلق القيم تقنية، اقتصادية واجتماعية، ولكن القيم الاقتصادية التي بثها التخطيط قد تراجعت مع مجيء حكومة جاك شيراك سنة 1986 وذلك باستبدال المندوبية التخطيط بمندوبية الإستراتيجية وإتباع سياسة سياسات الخوصصة والانسحاب التدريجي للدولة[3].

ج- الخوصصة في فرنسا

عرفت فرنسا موجة من خوصصة المؤسسات العمومية بدأت مع الحكومة الائتلافية لجاك شيراك Jacque Chirac سنة 1986 وزاد رتمها مند أكتوبر 1995 مع عودة اليمين غلى الحكم وما تزال مستمرة إلى حد الأن. ويمكن تلخيصها في المراحل الأساسية التالية:

1986-1988 مع حكومة جاك شيراك الذي كان وزير أول لفرانسوا ميتران

---

[1]Wikipedia. "**planification en France**". Voir le site: http://fr.wikipedia.org/ wiki/planification-en-France

[2]A.Touzery. **le Plan français Mythe ou Nécessite**. paris : economica . 1986.p33

[3]A. Master Paolo**. « L'Etat ou l'Ambiguïté. Hypothèse pourRecherche**" revue française de science politique. N04.Aout 1986 . p 42.

François Mitterrand، إذ دخلت الخوصصة مرحلتها الأولى ومست أساسا المؤسسات الصناعية والمالية. وانتهت هذه المرحلة بعودة اليسار إلى السلطة سنة .1998 .إذ باعت حكومة شيراك في هذه الفترة بحوالي 100 مليار فرنك بعد أن خصخصة شركات مثل : المؤسسة العامة للكهرباء التي دخلت البوصة بنسبة 100% من رأسمالها ثم شركة Paris-bas سنة 1987 وبنك السوسيتي جنرال Société Générale ، وقناة TF1 والقرض التجاري الفرنسي ووكالة الإعلانات Havas وبنك البناء والأشغال العمومية ...الخ؛

1993–1997 مع حكومة اليمين لإدوار بلادور Edouard Balladur (1993-1995)و ألان جوبي Alain Juppé : إذ أعيد فيها بعث الخوصصة التي توقفت سنة 1988 وأكملت الحكومة انسحابها ة الذي بدأ في المرحة الأولى من التخلي عن تأميم القطاعين الصناعي والمالي . وبلغ رصيد الخوصصة 114 مليار فرنك في 03 سنوات، فتم خوصصة شركة الأدوية Rhône Poulenc شنة 2003 وشركة ا لبترولية Elf Aquitane وشركة رونو سنة 1996و شركة التبغ SEITA في فيفري 1995؛

1997–2002 رغم عودة اليسار تواصلت سياسة الخوصصة مع حكومة ليونل جوزبان Lionel jospin الذي خصخصة بعض المؤسسات العمومية عن طريق لانفتاح الجزئي أو الكلي لرأسمالها للاستثمار الخاص، أو من خلال التعديل في الوضعية القانونية لبعض المؤسسات قصد تحضيرها للخوصصة المستقبلية .و قد تحصلت الحكومة على 210 مليار فرنك في خمس سنوات وكان هذا أهم ما سجل من عائدات للخوصصة مقارنة مع ماسبقها . وفي خلال هذه المراحل الثلاثة ذكرت جريدة لوموند أنه تم خوصصة حوالي 300 مؤسسة عمومية كانت تشغل حوالي 1000000 عامل[1]

2002–2005 مع حكومة جون بيار رافران Jean-Pierre Raffarin : وفي خلال ثلاثة سنوات وصل رصيد الخوصصة حوالي 13 مليار أورو وتم فيها الخصخصة الجزئية لشركة الطريق السريع Paris-Phin- Rhône؛ خصخصة فرانس للاتصال France Telecom. الخوصصة الجزئية لشركة الطريق السريع شمال وشرق فرنسا وشركة Thomson و crédit Lyonnais؛

[1]Le Monde. Mardi 9 Avril . 2002

حكومة دومنيك دو فيليبان Dominique de Villepin وتم الخوصصة الكلية للطريق السريع شمال وشرق فرنسا وشركة الطريق السريع Paris-Phin- Rhône والطريق السريع جنوب فرنسا. كما أدخلت 20 % منٍ رأسمال شركة غاز فرانس في البرصة عام 2005 وفي نفس السنة قامت الحكومة كذلك بخوصصة جزئية لشركة الكهرباء الفرنسية ومطارات باريس وشركة DENS المديرية القديمة للملاحة الجوية[1] .

و يبدو أن موجة الخوصصة التي عرفتها فرنسا مند الثمانينات والتي ما تزال مستمرة لحد الآن، نتيجة لعدة أسباب أهمها:

- ضغط السياسة الأوروبية للمنافسة التي منعت الدول التدخل كمساهم يمكنه إعادة رأسمنة المؤسسات التي تعاني مشاكل أو التي هي في مرحلة نمو مادام تدخلها قد يمش بالوضعية التنافسية للقطاع؛
- ثقل المديونية العمومية للدولة الفرنسية، بحيث وصلت مديونيتها سنة 1986 حوالي 260 مليار فرنك[2] وبالتالي اعتبر الخوصصة الوسيلة الأسرع للتقليل من هذه المديونية وجلب رؤوس الأموال الإضافية لمختلف الحكومات المتعاقبة والتقليل من عجز الميزانية تفاديا لرفع الضرائب؛
- تحسين وضعية المؤسسات الفرنسية في السوق العالمية وتمكينها من مواجهة المنافسة وذلك تحسين قدرتها الذاتية على تسيير تقنيات الإنتاج والبيع والزيادة من معدل ربحها. واعتبرت الخوصصة أداة قوية لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية الفرنسية.

د->عودة الدولة من جديد : لقد تأثر الاقتصاد الفرنسي شأنه شأن أغلبية دول العالم بالأزمة المالية العالمية لـ2007، فكان من الضروري كذلك الرجوع إلى الدولة وسياستها العامة للخروج منها، ولهذا نتساءل كيف واجهت الدولة الفرنسية الأزمة ؟

لقد قامت الحكومة الفرنسية بوضع مخطط لإنعاش الاقتصادي الذي أعلن عنه في أكتوبر 2008 وتم تعديله في جانفي 2009 يقوم على ضخ حوالي 48 مليار أورو في البنوك الفرنسية، وتوجيه 26 مليار لمساعدة المؤسِسات الصغيرة والمتوسطة (PME).

[1] Wikipedia **"Privatisations en France"** voir le site http://fr.wikipedia.org/wiki/Privatisations_en_France.

[2] http://www.lemonde.fr/doss/0،2324،2230-1-QUO-2058،00.html

ويعتبر البعض أن هذه الأموال التي ضخت في البنوك ليست إعانات ولا تمويلات من طرف الدولة وإنما هي عبارة عن قروض ستسدد وتكون الدولة هي المستفيد الأول من ذلك . كما احتوى مخطط الإنعاش على حوالي 1000 مشروع وورشات للهياكل القاعدية العمومية [1].

وبصفة عامة عند الحديث عن تدخل الدولة في الاقتصاد الفرنسي وخاصة في التصنيع يمكن القول أنها لم تحدد في ميدان النقل والطاقة أو الحديد والصلب بل توسعت إلى ميدان التهيئة الإقلمية، البحث، تمويل الاستثمارات، إلى تدخل في السوق والهياكل الصناعية لما تميز هذا التدخل بدرجات متفاوتة حسب أهمية القطاع في السياسة الاقتصادية والاستراتيجية العسكرية للدولة. إذ ورغم وصف حكومتي جورج بونبيدو وجسكار ديستيان بالليبرالية مثلا، إلا أنهما قد دعمتا البرنامج النووي وقامات بإطلاق أول الأقمار الصناعية، كما لعب التخطيط دورا أساسيا في دفع التنمية الاقتصادية للبلاد خاصة بتشجيع العقلية المحفزة على النمو، كما أنه رقى وسائل التحليل الاقتصادي والإعلام والاستشراف.

4 - التجربة الأمريكية:

يعتبر الأمريكان من الأوفياء لأفكار آدم سميث التي وضعها في كتابه ثروة الأمم وغيره من الاقتصاديين الكلاسيك، إذ بقوا مقتنعين ولمدة قرنين كاملين بأن النظام الليبرالي هو أحسن لتحقيق فائدة كل من البائع والمشتري. يجد هذا النظام –الذي يبدو وكأنه مقاد من طرف يد خفية– دعائمه في القيم البروستنتية Protestantism والفلسفة الفردية individualism التي ترى أن لكل الحق في المبادرة وأنه مسئول عنها ولا يجب عليه أن يطلب مساعدة الحكومة وأي مؤسسة رسمية. لكن مع نهاية القرن19، فمع نمو الصناعة وتعرض الاقتصاد لبعض الأزمات بدأ الشك ينمو لدى المجتمع الأمريكي بأن اليد الخفية التي تكلم عنها سميث لم تعد قادرة على القيام بدور المنظم الذي كانت تضطلع به، فظهرت أصوات المصلحين والمثقفين اليسار وممثلي العمال تطالب بتدخل الدولة من أجل التصدي للأزمات الاقتصادية وتخفيف مختلف الأوجاع والآلام الاجتماعية كالفقر والتي لا يمكن لقوى السوق التصدي لها، فعلى الدولة كذلك أن تتكفل بضمان البطالة، تنظيم أوقات العمل، حماية المستهلك، حماية البيئة، تحريم التمييز العرفي أو الجنسي في التوظيف، تحقيق الأمن في

[1] http://www.premier-ministre.gouv.fr/acteurs/ communiques _4/premier_ministre _reuni _comite_62495.

مناطق العمل، تصدي للمنافسة غير الشريفة والاحتكارات[1].

أ- الأدوار الأولى الحكومة الأمريكية:

لقد أرجع البعض القفزة الكبيرة التي عرفتها الصناعة الأمريكية بين 1865-1914 لعوامل عديدة تمثلت أساسا في وفرة المواد الأولية، الاختراعات العلمية في ميادين عديدو كالاتصالات والنقل والكهرباء..الخ، وجود قوة عاملة رخيصة وأرباب عمل يؤمنون بروح المبادرة والمؤسسة إلى جاني دور الحكومة الفدرالية التي هيئت الجو السياسي الملائم لهذه النهضة الصناعية مستعملة في ذلك سياسة حمائية تعتمد على وسيلتين هامتين وهما التشريع والتمويل المالي. كما أعطت الحرب الأهلية الأمريكية دفعا قويا للتصنيع، خاصة في مجال الصناعة الحربية من أسلحة، ألبسة وصناعة غذائية، الأمر الذي أدى إلى التسريع في الإنتاج الصناعي، ثم إن نهاية الحرب مكنت الكونغرس من التشريع لصالح الصناعة في الشمال مقابل الزراعة المنتشرة في الجنوب . ومن بين التشريعات التي ظهرت في هذه الفترة :

-فرض رسوم جد عالية على الواردات زادت بحوالي 47 % سنة 1865.

-التخلي على الضريبة على الدخل لتشجيع الربح الصناعي.

-قانون البنوك الوطنية 1863-1864 لاستقرار العملة .

-قانون خط سكك الحديدة الباسيفيك ل1862 الذي شجع مؤسسات سكك الحديدية عن طريق منحهم قروض والأراضي.

-قانون عقود العمل ل 1864 قصد جلب العمالة المؤهلة من الخارج.

-كما عرفت المرحلة 1874-1887 نقاش حاد على مستوى الكونغرس للخروج بقانون التجارة بين الولايات لthe Interstate Commerce Act1887

و قامت الحكومة الأمريكية في هذه المرحلة رغم أنها مرحلة حرب بتقديم مساعدات مالية في شكل قروض وتمويلات بحيث بلغت مساعدات الحكومة الفدرالية300 مليون دولار سنة 1870 ووجهت خاصة لشركات السكك الحديدية . كما كانت سياسة الحكومة إلى جانب أصحاب العمل ضد العمال وذلك من خلال تدخلها في عدة مناسبات لقمع إضراب العمال .

و نحن هنا نطرح سؤال نراه أساسي مفاده: لماذا حدث هذا التغير في النظرة لاقتصاد

---

[1]Ebert MC CLOSKY et John TALLER .ca**pitalisme et Démocratie. l'Amérique juge de ses valeurs**. Paris: Economica 1990.pp 160-163.

السوق والتخلي الجزئي عن الولاء لأفكار أدم سميث؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال يجب الإشارة أن مبدأ دعه يعمل المميز للقرنين 18-19م مرتبط بالأفكار التي يمثلها اليمين: المساواة والديمقراطية، لكن مع مجيء الرأسمالية الصناعية في نهاية القرن 19، بدأ هذا الارتباط بالتفكك ونتج هناك شك في هذا المبدأ،إذ قدم المثقفون وأصحاب الحرف ابتداء من 1870 فكرة الجديدة مفادها أن سلطة المركزية قوية وفعالة ضرورية لتلبية شروط الاقتصاد الصناعي الواسع، واكتشف بعض رجال الأعمال بأن المنافسة التي لا تخضع للقيود تؤدي إلى عدم استقرار واستحالة أي تخطيط لأنشطتهم الصناعية، فطالب العديد منهم الحكومة بسن القوانين ووضع هيئات الضبطية لمحاربة الاحتكار وفرض احترام القواعد المنافسة والمساعدة في إحداث التوازن الاقتصادي.

وبصفة عامة يمكن ذكر بعض نماذج في تلك الفترة والتي تعتبر جذور الاقتصاد الحالي:

إذ تجد صناعة الاتصالات Télécommunications جذورها في الدور الذي لعبته الدولة عند وضعها خط تيليغرافي Télégraphique بين واشنطن والبلتي مور Baltimore سنة 1840.

- إن تحقيق النتائج المعتبرة في الميدان الزراعي يعود إلى برنامج البحث العلمي الذي قامت به الدولة الفدرالية.

- اتخذت الحكومة الفدرالية على عاتقها ترقية التعليم وذلك بسن مجموعة المراسم بين سنتي 1875-1877 م، كما ساعدت في تأسيس الشبكة الجامعية العمومية سنة 1863.
- إقامة نظام مالي وطني عند إصدار الكونغرس قانون البنك القومي « National banking act » وإنشاء البنك المركزي الأمريكي ومجموعة من المؤسسات المالية.
- إقامة شبكة الطرق العمومية، ومساعدة إقامة شبكات السكك الحديدية التي بفضلها تم إنشاء البنية القاعدية للنقل والتي أدت إلى تطور الأسواق.
- ولمواجهة عجز السوق أصدرت الدولة الفدرالية ما بين 1880-1914، قوانين قصد تنسيق التجارة بين الولايات، وتحقيق أدنى حد لقاعدة تنافس أسعار ونوعية الإنتاج، حقوق العمل.

ب- دور الدولة في بداية القرن العشرين:

لقد عرفت فترتي تيودور روزفلت Theodore Rooseveltأو ما يسمى The square deal وWoodrow Wilson أو ما يسمى الليبرالية الجديدة، تبني سياسة تهدف إلى تقوية سلطات الدولة.[1] فإذ أخذنا عصر تيودور روزفلت Theodore Roosevelt أي الفترة مابين 1901-1909 والذي كان يتبع سياسة داخلية تسمى بThe square deal والقائمة على ثلاثة أفكار أساسية : الحفاظ على المصادر الطبيعية؛مراقبة المؤسسات وحماية المستهلك . وهدفت هذه السياسة إلى مساعدة الطبقة الوسطى الأمريكية، محاربة حكم الأغنياء plutocracy والاحتكار والطرق الغير شرعية، لكن هذا لم يكن يعني أن روزفلت كان ضد كل أرباب العمل بل بالعكس فقد عمل على حمايتهم خاصة من مطالب النقابات العمالية. وعرفت هذه مرحلة عدة تشريعات سنها الكونغرس بتأثير من الرئيس أهمها:

-قانون إلكينز Elkins Act الذي بموجبه لم يعد لبعض الشركات الكبرى تلك الامتيازات المتمثلة في تخفيضات مهمة في النقل بالسكك الحديدية وهذا لمنح المعاملة بالمثل لبعض المزارعين الصغار الذين لم يكن لهم تلك الامتيازات.

-قانون انتكويتيز لAntiquities Act 1906 الذي أعطى للرئيس سلطة تحديد استعمال أراضي الدولة .

-قانون هاب بورن لthe Hepburn Act1906 الذي قوى من صلاحية لجنة التجارة مابين الولايات المتأسسة بموجب قانون التجارة ما بين الولايات والتي لم تكن تخصص لها ميزانية كافية تمكنها من أداء أعمالها .

-قانون الغذاء والدواء النقي ل the Pure Food and Drug Act1906 وكذلك قانون مراقبة اللحوم الذي كان يحارب كل ما هو غير صحي في عملية إنتاج اللحوم.[2]

و يظهر دور الدولة بصورة أوضح خاصة في عهد Franklin Roosevelt أي فترة New deal -هذه التسمية التي ترجمناها للغة العربية بالاتفاق الجديد-، والتي تطلق على السياسة التدخلية للرئيس فراكلين روزفلت للقضاء على مخلفات الأزمة العالمية الكبرى ل1929 . وقد امتدت هذه السياسة بين 1933 و1938، وقامت على تدعيم الطبقات الأكثر

---

[1]La Banque Mondiale. **l'Etat dans un Monde en Mutation**. Op-cit p 24.

[2] Wikipedia. "**Square Deal**".available at : " http://en.wikipedia.org/wiki/Square_Deal

فقرا، إصلاح السوق المالي وإعادة إحياء الاقتصاد الأمريكي والقضاء على البطالة . فنتيجة الظروف غير العادية التي ميزت هذه الفترة والمتمثلة خاصة في عجز الصناعة الواسعة Big business والسياسة الاقتصادية في مواجهة الآثار المترتبة عن الأزمة التي أنتجت انخفاض في الناتج القومي بنسبة 30 % وبلغت نسبة البطالة حوالي 25%، إلى جانب اللاتوازن الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي خاصة في مسألة عدم المساواة في توزيع الثروة، إذ استحوذت 30 ألف عائلة على 42%من الدخل مقابل 27.5 مليون عائلة، إلى جانب إفلاس العديد من البنوك الأمريكية مما صعب من عملية الحصول على القروض والادخار العائلي، وعانى أكثر من 15 مليون مزارع من مشاكل كبيرة لم تنجى منها المؤسسات الاقتصادية التي عانت معظمها من اضطراب في الإنتاج أو إفلاس[1].

لقد خاض الرئيس روزفلت حملة انتخابية قوية ضد منافسه الجمهوري _Herbert Hooverقائمة على وعود بالتغيير عن طريق سياسة تدخلية تلعب فيها الدولة الفدرالية دورا قوي للتصدي لهذه الأزمة، وأمام استمرارها وضع الرئيس روزفلت- والذي كان متأثرا بأفكار كيينر- سياسة اقتصادية جديدة أعطت لرقابة الدولة وسائل أكثر: كتقوية صلاحيات البنك الفدرالي، زيادة العبء الضريبي على المؤسسات والدخول المرتفعة وقيام دولة الرفاهية، ضمان البطالة والشيخوخة وظهور قانون Weigner الذي شجع ظهور النقابات العمالية. كما ظهر هذا الدور في خطاب Roosevelt الذي قال فيه: "إذا كانت مبادرة القطاع الخاص لم تستطع ضمان العمل لكل طالبيه ومساعدة المحتاجين الذين يتعذبون بدون ذنب، إذا فلهؤلاء الحق في مطالبة الحكومة بالمساعدة، وإن أي حكومة حرة تكون جديرة بهذا الاسم عليها أن تلبي طلبات هؤلاء[2].

و في الحقيقة يمكن تقسيم سياسة روزفلت " النيو ديل" إلى فترتين:

الفترة الأولى والتي ميزت المائة (100)يوم التي حكم فيها روزفلت في عهدته الأولى سنة 1933 والتي كانت تهدف إلى تحسين وضعية الاقتصاد الأمريكي على المدى القريب واسترجاع الثقة للشعب الأمريكي . وعرفت هذه المرحلة مجموعة من التشريعات الخاصة بعدة ميادين من الاقتصاد الأمريكي تماشيا والطريقة الإمبريقية لروزفلت القائمة على ثلاثة

---

[1]Wikipedia. « **New Deal”** voir le site: http://fr.wikipedia.org/wiki/New_Deal

[2]Gerard winat." **Le new deal ou la main visible de l’Etat Américain**". Revue Alternative Economiques n 159 mais 1998. pp 58-59.

الانتعاش، الاجتماعية، بالمساعدات والخاصة "" Recovery and Reform،Relief"R والإصلاح. ومن أجل ذلك قام الرئيس باتخاذ إجراءات سريعة مباشرة بعد تنصيبه: إذ قرر في مارس 1933 الإغلاق الاستثنائي لكل البنوك الأمريكية the United States Bank Holiday، ثم قام الكونغرس الذي كان في أغلبيته من الحزب الديمقراطي –الأمر الذي سهل عليه تمرير العديد من برامجه في شكل قوانين – بالمصادقة على أربعة عشر قانون يخص الإصلاحات الزراعية، الصناعة، والبطالة مثل Civilian Conservation Corps الذي ساعد في تشغيل حوالي مليونين عامل بمساعدة الإدارة الفدرالية للمساعدات الطارئة " the Federal Emergency Relief Administration" التي تدعم ماليا البطالين في مختلف الولايات، ومع هذا اعتقد روزفلت أنه ومن أجل استرجاع ثقة الأمريكيين يجب توفير مناصب شغل لهم بدل مساعدتهم ماليا.

أما في ميدان الصناعة فإن قانون إنعاش الصناعة الوطنية The National Industrial Recovery Act الذي صادق عليه الكونغرس سنة 1933 تضمن نوعان من الإصلاحات: فمن جهة قاد الصناعيين للتوقيع على ميثاق المنافسة الشريفة؛ ومن جهة أخرى منح العمال حرية الكفاح النقابي وإمكانية مفاوضة العقود الجماعية، وقد تدعم هذا القانون بإنشاء "الإدارة الوطنية للإنعاش "the National Recovery Administration التي ساهمت في خلق مناصب شغل وتشجيع انضمام الشركات للميثاق.

ما يمكن قوله حول هذه المرحلة الأولى من حكم روزفلت أن الهدف اقتصادي الذي سطره لم يتحقق إلا بنسبة قليلة وذلك نتيجة للمقاومة العديد من أرباب العمل وبعض المزارعين الذين لم يرتاحوا لتلك السياسة، إلى جانب عدم القدرة على التقليل من نسبة البطالة التي بقيت مرتفعة والتي قدرت ب 24.5% سنة 1933 . كما أحدثت عجز معتبر في الميزانية نتيجة للمصاريف الكبيرة لتغطية تكلفة المشاريع الطموحة للحكومة، إذ تم تسجيل 1.3 مليار دولار كعجز قدر في نفس السنة.[1] بينما نجح روزفلت في تحقيق الهدف الثاني لسياسته وهو استرجاع ثقة الأمريكان خاصة بعد عملية تطهير البنوك التي شجعتهم على الادخار، إلى جانب نجاحه في التأثير على الكونغرس ونيل إعجاب الصحافة التي كثيرا ما دعمته.

---

[1]Wikipedia. "**New Deal** ".voir le site**:** http://fr.wikipedia.org/wiki/New_Deal

أما المرحلة الثانية من "النيو ديل" فقد امتدت من 1935 –1938 وتم التركيز فيها على إعادة توزيع الموارد والسلطة على مستوى أوسع عن طريق قوانين الحماية النقابية كقانون وانر Weigner Act الذي أسس للحرية النقابية، قانون الحماية الاجتماعية the social security Act إلى جانب برامج مساعدة المزارعين والعمال البسطاء . فبدأت مع هذه المرحلة أول البرامج الوطنية لمكافحة البطالة والتي بدأت تتحقق تدريجيا عن طريق تدخل الدولة خاصة على مستوى المعاشات، ظروف العمل مع التوسيع في صلاحيات النقابات وأخيرا على مستوى المساعدات الاجتماعية للطبقات الفقيرة . ومنه يمكن القول أن الشق الاقتصادي في المرحلة الأولى من سياسة روزفلت ترك مكانه للمسائل الاجتماعية .

و لأن قانون وانر للحرية النقابية قوبل بالرفض من طرف العديد من أرباب العمل اللذين لجئوا إلى العديد من الطرق الإكراهية ضد العمال، قرر روزفلت إنشاء تنظيم وطني خاص بعلاقات العمل the National labour Relations Board بعد المصادقة على قانون علاقات العمل الوطني the National labour Relations Act، فانتقل عدد النقابات مثلا في ميدان الصناعة من9% سنة 1930 إلى 33% سنة 1940.[1]

كما اهتمت السياسة الفدرالية بوضعية المستهلك بعد إنشاء تنظيم خاص بالمستهلكين the Consumer's Advisory Board الذي يعمل على جمع تظلماتهم حول ارتفاع الأسعار، كما ظهر دليل المستهلك ليحدد للمشتري الأسعار النظرية لمواد الاستهلاك الواسع ثم بإمكان هذا الأخير القيام بعملية مقارنة بين السعر النظري المحدد في الدليل وبين السعر الحقيقي في الأسواق.ووقع روزفلت وإدارته على قانون نظام التقاعد the Social Security Act سنة1935 الذي أسس لنظام الحماية الاجتماعية على مستوى الفدرالي والمتمثل خاصة في : منح تقاعد بالنسبة للذين بلغوا سن يفوق 65 سنة، ضمان منح البطالة والمساعدات للمعوقين دون تغطية المرض والعجز، إذ كان بإمكان المكفوفين والأطفال المعوقين الحصول على مساعدات تمنحها الدولة الفدرالية للولايات.

ومنه يمكن القول أن سياسة روزفلت قد أسست لما يسمى بدولة الرفاهية welfare State في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقوم على دور كبير للدولة الذي تجلى أكثر

[1]Christopher Pollit and Geet Bouckaert .**<u>Public Management Reform</u>** a **<u>Comparative Analysis</u>**. new York: Oxford University Press.2002.p 296.

من خلال ميزانية الفدرالية التي كانت تقدر ب 3.1 مليار دولار سنة 1929، إذ ارتفعت إلى 6.7 مليار دولار سنة 1934، و8.4 مليار دولار سنة 1936 ووصلت مصاريف الفدرالية إلى 10.6 من الدخل القومي سنة 1936 ويظهر أكثر هذا الدور للدولة في الميدان الصناعي إذ تم التخلي عن الإيديولوجية الليبرالية التي يدين بها الأمريكان والتي تقوم على بقاء الدولة خارج السوق، إذ ليس من صلاحيتها تحديد الفائزين والخاسرين في الحرب الصناعية وليس من مهامها تصحيح أخطاء السوق، وعرف الميدان الصناعي تدخلا للدولة الفدرالية، وبلغ أوجه في هذه السياسة التي كانت إجابة أمريكية للأزمة الليبرالية، فظهر اقتصاد مختلط استفادت منه كل من الدولة والصناعة الكبرى لإقامة علاقات مشتركة إذ تميزت نهاية الحرب العالمية الثانية بظهور تنسيق ذكي بين الطرفين، حيث أن الصناعة استفادت من تجربة القطاع العام ومن تزايد الميزانية العسكرية وبحوث الجامعات العلمية.

ت -مرحلة ريغن ودور الدولة فيها:

لقد عرف الاقتصاد الأمريكي ركوضا كبيرا مع نهاية سنوات السبعينات وبداية الثمانينات خاصة مع أزمة 1981-1982 الأزمة الصناعية الأكثر حدة منذ 1929 والتي مست قطاع صناعة السيارات وتسببت في انخفاض العمال بنسبة 40% ما بين ديسمبر 1978 وأفريل 1982، إذ انخفض عدد العمال من 76240000 إلى 4590000 وتم غلق حوالي 600 مصنع. ومع مجيء ريغن لرئاسة البيت الأبيض قام بإحداث تغيرات هامة أهمها: التخلي على السياسة الكينزية والتقليل من حجم ودور الدولة التي أرهقتها السياسة الليبرالية الاجتماعية واسترجاع بعض السلطات للحكومات الولايات، الأمر الذي وفر على الحكومة الفدرالية الملايين من الدولارات، وبالتالي تحقيق الانتعاش الاقتصادي مستعملا في ذلك التقليل من الضرائب على دخل كل الطبقات المجتمع بنسبة 30 % الأمر الذي لم يعرفه الاقتصاد الأمريكي أبدا سيجعل الجميع مرتاحا وليس بحاجة للبرامج الاجتماعية للدولة. وكان ريغن متأثر في هده النقطة بالاقتصادي أرثور لافر Arthur Laffer[1].

و لكن ورغم هده القناعات التي كانت أساس سياسة ريغن فترة حكمه، إلا أن معدل الإنفاق العمومي بقي مرتفعا خاصة في ميدان الدفاع حيث اقترح في بداية رئاسته زيادة

---

[1].wikipedia . « **La Doctrine de _Reagan**» . voir le site : http://fr.wikipedia.org/wiki/Ronald_Reagan#La_doctrine_Reagan

كبيرة جدا في الميزانية العسكرية حيث بلغت حوالي 1.5 ترليون دولار في خمس سنوات قصد إعادة بناء القوات المسلحة التي كان يعتقد أنها عرفت تقهقرا في سنوات السبعينات وقد قبل هذا الاقتراح بالقبول من طرف الكونغرس الأمريكي .كما أن النفقات الحكومية المخصصة للرفاهية الاجتماعية لم تقل كذلك والتي سجلت ارتفاعا كذلك بين 1980و 1988 من 313 مليار دولار إلى 533 مليار دولار في العام .

ولأن مداخيل الحكومة لم تكن مساوية لإنفاقها خاصة بعد قرار الإنقاص من الضرائب التي تعتبر المصدر الأساسي لحزينة الدولة، لجأت الحكومة وباستمرار إلى المديونية التي بلغت حوالي ترليون دولار، كما استمر الارتفاع المسجل في نسبتي البطالة والتضخم الأمر الذي أدى إلى أزمة اقتصادية عرفها الاقتصاد الأمريكي سنة 1987،[1] فاعتقد البعض أن الحل هو ضرورة وجود سياسة صناعية قوية، إذ كان ينتظر من الحكومة الفدرالية أن تتصرف كمقاول حقيقي، عليها أن تقوم بالمبادرات بمعنى أن لا تكتفي باتخاذ بعض الإجراءات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، بل عليها أن لا تتردد في التدخل من أجل الفصل بين الميدان الجيد من السيئ، بين الفائز والخاسر، كما عليها أن تحارب الأنانية وهمجية المقاولين الذين يسارعون في غلق معاملهم تاركين وراءهم المناطق التي كانت مصدر ثروتهم محطمة اقتصاديا واجتماعيا، وتمثلت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في:

- منح القروض.
- مساعدات مالية للمؤسسات العاجزة.
- التخفيف من العبء الضريبي على بعض المؤسسات.
- حماية الصناعات الوطنية وذلك بوضع عراقيل جمركية أمام المبيعات الأجنبية التي بإمكان المؤسسات الأمريكية إنتاجها ولكن مشكلتها تتمثل في ارتفاع في تكلفة الإنتاج[2].

وعموما فقد ساعدت الحكومة الأمريكية على الدوام قطاعات الأعمال بطرق عديدة، فوزارة الزراعة مثلا تقوم بأبحاث مكثفة حول انجح السبل للإنتاج وتقدم أبحاثها للمزارعين بالمجان، إضافة إلى أنه بموجب برنامج دعم الزراعة تقوم الحكومة بشراء فائض الإنتاج الذي لا يستطيع المزارعون بيعه . كما يقوم الكونغرس بفرض تعريفات خاصة وحصص

[1]President profiles "**Ronald Reagan Domestic policy**" available at: http://www.presidentprofiles.com/Kennedy-Bush/Ronald-Reagan-Domestic-policy.html
[2]Claude Durand. Op –cit. pp 169-174.

استيراد على بعض البضائع المصنعة بهدف حماية المنتوج الأمريكي من المنافسة، كما تضمن القوانين الفدرالية أن يحصل العمال على حد أدنى من الأجر بعد نضال عمالي طويل.[1]

ث- دور الدولة في الأزمة المالية ل 2007

و ما يمكن قوله أن وجود الدولة في الاقتصاد الأمريكي مرتبط بشكل كبير بظهور الأزمات وتفاقمها، حيث أعادة الأزمة الملية العالمية ل2007 إحياء من جديد فكرة النيو ديل "خاصة مع وصول الرئيس براك أوباما الذي نجح في جعل الكونغرس يصوت على مخطط طموح بحوالي 825 مليار دولار تقدم على سنتين قصد إنعاش الاقتصاد الأمريكي [2].

وأختار الرئيس الاستثمار في الطاقة، التعليم، الصحة والهياكل القاعدية الجديدة، كما وعدت إدارته برقابة صارمة على توجيه 350 مليار دولار الباقية من مخطط بولسن Paulsonلانقاد النظام المالي المعتمد في نهاية 2008 من طرف حكومة الرئيس جورج بوش، ودعمت وبقوة برامج الإبداع عن طريق ما يسمى ببحوث إبداع المؤسسات الصغيرة "small business innovation Reseach" حتى تتمكن هذه المؤسسات دخول أسواق المؤسسات الكبرى وكذلك القيام بتمويل العديد من برامج البحوث في شكل مساعدات عمومية[3]، وتوجيه 37 مليار للتكنولوجيا الرقمي من بين 825 مليار دولار المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصاد الأمريكي. كما أكد أوباما في أول خرجه صحفية له بعد انتخابه أن الدولة أصبحت الوكيل الاقتصادي الوحيد القادر على إخراج الاقتصاد من هذه المحنة وأن خفض الضرائب لا يمكنه أن يكون الحل الأمثل للمشاكل المالية، فالحكومة الفدرالية هي المؤسسة الوحيدة التي تملك الموارد الضرورية لإعادة تنشيط الاقتصاد[4] .و مع 2010 مازال الرئيس الأمريكي يسعى إلى ضبط وتنظيم السوق البنكي والمالي وفرض الضرائب على الأرباح البنكية . ومن خلال هذه السياسة ذات الاتجاه الكينزي أين تحاول الدولة من خلالها تفادي الأخطاء التي أدت إلى تفاقم الأزمة العالمية ل 1929.

---

[1] جابريال ألموند وجي، بنجهان باول الأبن. مرجع سابق. ص 953

[2] http://elections-americaines.lesechos.fr/article.php?id_article=2463

[3] http://www.constructif.fr/Article_39_68_497/L_Etat_americain_dope_ses_PME.html

[4] http://www.jdf.com/indices/2009/02/10/02003-20090210ARTJDF00004-obama-veut-eviter-une-catastrophe.php

و كخلاصة عامة عن دور الدولة في الاقتصاد الأمريكي يمكن القول:رغم قيام النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ الاقتصاد الحر، تقليص النشاط الحكومي إلى أدنى حد، إلا أن ذلك النشاط عرف اتساعا معتبرا بحيث أن النفقات الحكومية وصلت إلى استهلاك 3/1 من الناتج القومي تقريبا، بل إن دور الدولة كان رئيسيا وفعالا في جميع مراحل تاريخ الولايات المتحدة، فقد كانت الحكومة منذ أكثر من قرن ترعى الإنتاجية الزراعية وتسندها وتقدم المساعدات، اللازمة بشأنها عن طريق دعم البحث العلمي والتعليم، ودعم الأسعار والسيطرة على السوق، كما أنها ساعدت ماليا وبصورة مباشرة إنشاء الطرق إي إقامة الهياكل القاعدية (القنوات، السكك الحديدية)،بل إن التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي يعتقد الأمريكان أنه قام نتيجة جهود الأفراد ورجال الأعمال فقط، لم يكن في الواقع ممكنا أن لم تدعمه التشريعات الحكومية: كالتشريعات المتعلقة بحرية التبادل التجاري بين الولايات المتحدة في بداية الأمر ثم بحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الخارجية فيما بعد، وظهرت بعدها أصوات مرتفعة تطالب بتدخل الحكومة في مجالات عديدة منها الميدان الصحي، فقامت الحكومة بمشاريع واسعة لتوفير الخدمات الطبية العامة للشعب بعد أن أصبحت نفقات العلاج الطبي والمستشفيات تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية المواطن الأمريكي[1].

المطلب الثاني دور الــدولة في دول العالم الــثالث:

في هذا المطلب سنكتفي بذكر بعض الأمثلة بإيجاز لأننا سنخصص فصلا كاملا – الفصل الثالث– لنتحدث فيه عن هذا الدور في نموذج من هذه الدول أي الجزائر بالتفصيل.

1– دور الدولة في اقتصاد الدول النامية خلال القرن 20:

رغم الاختلاف في طبيعة مجتمعات الدول النامية، واختلاف مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعين إلا أنها تشترك في سمات عديدة أهمها أنها ورثت عن مرحلة الهيمنة الاستعمارية اقتصاديات مشوهة يتعايش فيها أكثر من أسلوب إنتاجي، كما أنها تتصف بضعف القاعدة الإنتاجية ومستوى الكفاءة والدخل الفردي، فضلا عن استمرار قوة تبعيتها للدولة المتطورة، " لقد واجهت تلك الدول مهمة إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة،

---

[1]-Claud Durand. op –cit. P 176.

وهي مهمة تقتضي إحداث تغييرات عميقة في كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصة بناء البنية التحتية وتطورها، وكذلك تطوير القاعدة الإنتاجية والقوى البشرية وإقامة النظام الإداري قادر على إدارة الاقتصاد والمجتمع بكفاءة[1]".

وقد نوقشت مسألة دور التنمية كثيرا بعد استقلال الدولة النامية، إذ ظهرت أطروحتان رئيسيتان: إحداهما تدافع عن النظرية الليبرالية والأخرى تدافع عن النظرية الاشتراكية، فبالنسبة لليبراليين على الدولة سواء كانت متقدمة أو نامية أن تكتفي بأدوارها التقليدية إلى جانب قيامها ببعض الخدمات العمومية كالتعليم، الصحة، النقل، توزيع المياه والكهرباء والغاز، بمعنى التنمية ليست مهمة الدولة، أما بالنسبة لأصحاب النظرية الاشتراكية، فالدولة وحدها قادرة على تحقيق المهمة التاريخية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المستقلة مؤخرا، وهي قادرة على القيام بالاستثمارات التي تمكنها من تحقيق الانطلاق الاقتصادي، فالليبرالية الاقتصادية ليست هي العلاج خاصة إذا كان الهدف المنتظر تحقيقه بعيدا عن النمو المادي وإنما هو تحقيق التقدم الاجتماعي والثقافي، وهنا فوجود الدولة جد ضروري[2].

و قد عرف الجهاز العمومي في الدول النامية تطورا معتبرا خلال النصف الثاني من القرن العشرين حيث ازدادت أهميته نتيجة لاعتقاد هذه الدول أن مثل هذه المشروعات تعتبر أداة حاسمة يمكن عن طريقها تعبئة الموارد وتوجيه عناصر الإنتاج لتحقيق ما تنشده من التنمية اقتصادية واجتماعية، فأصبحت المشروعات العامة هي أساس البنية الأساسية للهياكل الاقتصادية، ويعود هذا إلى محاولة بناء وتأسيس دولة وطنية بعد الاستقلال استخدمت ثروتها الطبيعية في ذلك، فنجد مثلا المكسيك أو نيجيريا قد استغلتا ارتفاع أسعار البترول الذي عرفته سنوات 1970 من أجل تطور قطاعها العام والزيادة في إنفاقها العمومي، أما الدول النامية المستوردة للبترول فقد عملت بمبدأ التقشف في ميزانيها..

وتيقنت الدول النامية بأن الدولة وحدها قادرة على إحداث الخروج من التخلف وتحقيق

---

[1]– ابراهيم سعد الدين عبد الله: **دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي** "مجلة المستقبل العربي" العدد 127. سبتمبر 1989 ص 12.

[2] Ameziane Ferghane "**l'Etat et le développent aux Maghreb. Analyse comparée des expériences algérienne etmarocaines**". Revue algérienne des sciences juridiques. Economique et politiques. N2.1996.p246.

التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تجنيد كل مواردها ورؤوس أموالها في خدمة النمو السريع وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتأثرا بالتجربة السوفياتية اتخذت العديد من دول أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط، وإفريقيا نموذج التصنيع–سياسة إحلال الواردات– من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية،و دعمت هذه الإستراتيجية بما كان لمبدأ التدخلية وقتها من أهمية خاصة بعد الفشل الذي عرفته الليبرالية الأرثوذكسية خلال أزمة سنوات 1930، والنجاح الكبير الذي حظي به كل من مشروع مارشال، التسيير الكنيزي ودولة الرفاهية[1].

و يعود التزايد لدور الدولة في الدول النامية إلى عدة عوامل منها:

أ–العامل التاريخي: إذ مرت تلك الدول بفترات من الاستعمار الأجنبي كانت فيها السلطة المركزية هي المسئولة عن توفير كل الخدمات مما ولد اتجاها نفسيا أصبح جزءا من حضارة تلك الدول يتمثل بمطالب الحكومة بالمزيد من الأعمال والنشاطات الضرورية لحياة المواطنين ورفاهيتهم، وبعد الاستقلال أخذت تتطلع إلى حكوماتها الوطنية لتحسين مستوى معيشتها، وتوفير الخدمات الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما أن الاستغلال الاستعماري أدى إلى عدم الثقة في القطاع الخاص ورؤوس الأموال الكبيرة، فاتجهت الحكومات الوطنية إلى تأميم المشاريع والمؤسسات التي كانت تمتلك وتدار من قبل الأجانب، إذ أصبح التأميم مبدأ وإيديولوجية لاتصاله بالسيادة الوطنية وتملك موارد البلاد من قبل أبنائها إذ أن الحاجة إلى التدخل الحكومي لم تكن اقتصادية فقط بل كان لها مضامين معنوية وسياسية؛

ب– العامل الاقتصادي وعلمي: فمعظم تلك الدول واجهت أوضاعا متخلفة، فكان عليها أن تحقق التقدم والتنمية في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية، وهي متيقنة أن ذلك لن يكون عن طريق النشاط الفردي أو المؤسسات الخاصة التي لم تكن متطورة وقوية، ولأن تحقيق التنمية الشاملة يواجه مشكلات متشابكة الأطراف تمتد آثارها إلى الصعيد القومي وتحتاج إلى التخطيط المركزي لاستغلال الموارد المتاحة للبلد في ضوء احتياجات المواطنين بشكل عام، كما أنه من الضروري أن تسبقه تحقيق التنمية تطورات اقتصادية تمكن من النمو المستمر كتوفير محطات الكهرباء ومشاريع المياه، الطرق، المواصلات، المواصلات السلكية، إدخال أساليب حديثة لتحسين الزراعة وزيادة الإنتاج: أي

[1] Ameziane Ferghane. Op.Cit. p 250.

تلك المشاريع الضرورية للمجتمع والغير مربحة اقتصاديا، فتصبح الدولة وحدها القادرة على القيام بهذه المهمة، ولهذا على القطاع الحكومي بقيام بتوفير رؤوس الأموال اللازمة لمشاريع التنمية والإشراف على إدارتها[1].

و للإجابة على التساؤل المتعلق بالعوامل التي تقف وراء تعاظم دور الدولة في البلدان النامية أكد عبد اللطيف الهرماسي على إقرار بعض المفكرين بوجود تباين بين أوضاع الدولة النامية، إذ يميز بعضهم بين بلدان المحيط ذات التصنيع المبكر التي تمكنت منذ العقود الأولى من هذا القرن تحقيق نوع من التصنيع مكن من تطوير صناعة موارد الاستهلاك الواسع، وبين الدول الإفريقية التي لم تستطع إتباع هذا النمط وكان تصنيعها متأخرا بسبب الاستعمار وضيق السوق، وهذا الفرق جعل من الدول ذات التصنيع المبكر تتعرض لعدة أزمات واستفحال صراعات الفصائل المهنية، بينما لعبت الدولة دورا مهيمنا في الحالة الثانية: أي الدول متأخرة التصنيع، حيث تم تصنيع أمريكا اللاتينية في الفترة التي كانت إفريقيا تحت الاستعمار، هذا التصنيع سواء كان موجها من طرف الدولة كحالة البرازيل أو كان تصنيعا قوميا شعبيا تحت إدارة البرجوازية والطبقة الوسطى ومرتبطة بجهاز الدولة تعويضا لضعف القطاع الرأسمالي وعجزه لأن يكون أداة التراكم من أجل التنمية[2].كما يكمن هذا الفرق أيضا في أن دول أمريكا اللاتينية استعملت إستراتيجية تصنيعية قامت على تنمية صناعات موارد الاستهلاك الواسع، وصناعة وسائل الإنتاج وموارد الاستهلاك، بينما نجد أن البلدان المستقلة حديثا اضطرت لإنجاز كل هذا في وقت واحد.

إن تعاظم دور الدولة في البلدان النامية هو حل للتناقض بين مقتضيات ضمان تراكم رأس مال سريع وعجز البرجوازية عن الاستجابة لهذه المقتضيات، ويرجع كذلك هذا التعاظم لتدخل الدولة في الحالتين أمريكا اللاتينية والدول المستقلة حديث، إلى دافع التصنيع الذي لم يكن اقتصادي فحسب، بل كان سياسيا مرتبط بقضية الشرعية السياسية، لأن الجماهير الواسعة والمعبئة كانت تنتظر تحسين مستوى المعيشة، وبالتالي الشغل دون أن يكون هناك قطاع خاص قادر على استيعابها وهو وضع غير مريح ومشحون بالتوتر بالنسبة

---

[1]– فضيلة زلزلة " **العلاقات العامة في الدول النامية**" المجلة العربية للإدارة، المجلد الخامس –العدد 1و 2 – حزيران 1985 ص 97.

[2]– عبد اللطيف الهرماسي. مرجع سابق ص 25.

للسلطة[1].إلا أن سنوات التسعينات أثبتت فشل نموذج تدخل الدولة في التنمية خاصة مع تأزم مشكلة المديونية فوجدت الحل في تطبيق سياسة إعادة الهيكلة المفروضة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي،لتكتشف الدول النامية أن هذه السياسات أوقعتها في مشاكل اجتماعية ثقيلة لا يمكن حلها إلا من خلال العودة من جديد للدولة.

وعموما يمكن القول إن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي بالنسبة للدول النامية لا يزال محل نقاش لم يفصل فيه نهائيا، فرغم الاعتراف بأن غياب دورها في هذه المجتمعات سيؤدي بالضرورة إلى نتائج سلبية، إلا أن التحاليل العلمية في هذا المجال تجمع على ضرورة فعالية ومسؤولية الدولة وضرورة وجود قطاع خاص أكثر ديناميكية، كما تؤكد على ذلك مختلف تقارير البنك العالمي وصندوق النقد الدولي . كما تلح مختلف التحاليل على ضرورة التخلي على الوضعية السابقة التي كانت الدولة فيها تتكفل بجميع احتياجات المجتمع.[2]

وكأحسن مثال يمكن أن نعطيه عن دور الدولة في تنمية الدول النامية هو المثال المكسيكي، حيث تظهر أهمية مساهمة الدولة في التنمية الاقتصادية منذ 1940 في قيامها بالاستثمارات الضخمة في مجال البنية القاعدية كالطرق والسدود والاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء، إلى جانب منح القروض الرخيصة التي تقدمها المالية الوطنية وغيرها من بنك التنمية الحكومية للقطاع الخاص الأمر الذي شجع على الاستثمار .

قد ساد إجماع في المكسيك منذ سنوات 1940 حول أهمية دور الدولة في الاقتصاد، التي قامت بحماية النظام الرأسمالي بالحد من المطالب الشعبية للاستهلاك وإعادة توزيع للثروة، وقامت بوضع قواعد عملية التطوير وساهمت فيها من خلال كونها أكبر رب عمل وأكبر مصدر للرأسمال. كما عملت الدولة كموجه للاقتصاد المختلط بتحديدها للأولويات وموجهة للاستثمارات نحو القطاعات الإستراتيجية، وساهمت في عملية التنمية عن طريق المشاريع المختلطة بين القطاع العام والخاص، فقدمت الدولة المصادر المالية للمشاريع

[1]– عبد اللطيف الهرماسي. مرجع سابق. ص 26.

[2]عيسى مرازقة، "**دور القطاع الخاص في التنمية في الجزائر**"(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية) جامعة الحاج الأخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والسنة الجامعية 2006–2007 .ص 48.

الكبرى التي كان من الصعب تمويلها من طرف الشركات أو عن طريق الديون من البنوك الخاصة، فتحققت خلال هذه الفترة ما يسمى بالمعجزة المكسيكية حيث بلغت معدلات النمو بين 6 و7% وبلغ إجمالي الدخل القومي للفرد الواحد ما يقارب 6130 دولار سنة 1970. وتوسعت الطبقة الوسطى لتشكل حوالي 29% من السكان وانخفضت الأمية من 35 إلى 15% بين 1960 و1970 وهبطت نسبة وفيات الأطفال من 87 إلى 70 لكل ألف فتحسنت نوعية الحياة بالنسبة للمكسيكيين، قبل أن تتحول إلى النموذج التنموي الحالي القائم على اقتصاد السوق والذي يؤكد على ضرورة حرية أكبر لسيطرت قوى السوق بهدف جذب الاستثمارات الخاصة والأجنبية، لكن بدون تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي من خلال زيادة النفقات الاجتماعية كبرنامج التضامن الوطني الذي بدأته مند 1970 وإضافة لدعمها لأسعار البضائع الاستهلاكية الأساسية أو إلغائها، إلا أن تقليص من دور الدولة كرب عمل الأكبر فاقم من الأزمة الاجتماعية لهذا البلد.[1]

2- التجربـــة الهنـــدية:

لقد عرفت الهند هذا البلد العملاق من الناحية البشرية والذي يبلغ عدد سكانه أكثر من مليار نسبة إذ يعتبر ثاني بلد من حيث عدد السكان بعد الصين، انطلاق اقتصادي take off مند منتصف الثمانينات وقد تعزز أكثر بعد الانفتاح ل1991 الذي عرفته سياستها الاقتصادية متخلية عن النموذج الاشتراكي القائم على التخطيط، متبعة مزيج بين السياسة الليبرالية والاجتماعية الديمقراطية، إذ تخلى القطاع العام فيها عن مكانته للخواص بأحجامهم المختلفة، وبدأت حرية التجارة بعد سقوط الحقوق الجمركية والانفتاح التدريجي للاستثمار الأجنبي، إذ بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي حوالي 9 % مابين 2005-2007 فأصبحت الهند بذلك ثاني بلد نامي بعد الصين .[2] وأن عرفت هذه التغيرات التي ميزت الاقتصاد الهندي نقاشا حادا حول موضوع إعادة توزيع ثمار النمو المحققة، إذ نجد 4/1 من السكان تحت مستوى الفقر و3/1 منهم لا يمكنه الحصول على 1.25 دولار المحددة دوليا كحد أدني للفقر. ولهذا نريد التركيز على هذه التجربة المتميزة لمعرفة خصوصيتها وما هي العوامل التي جعلتها الأكثر تميزا .

---

[1] جابريال إيه وآلموند بنجهام باوبل الإبن. __السياسة المقارنة في وقتنا الحالي__. مرجع سابق. ص ص 858-861.
[2] **A**lan Winters and Chahid **Yus**uf **__Dancing with Giants china, India,and the Global economy__**.USA: World bank. 2007, p220.

أ- سياسة التنمية في الهند ونتائجها.

لقد عانت الهند بعد حصولها على الاستقلال من فقر وتخلف شديدين نتيجة لعدم تغير في متوسط الدخل الفردي من نصف قرن ووجود صناعة جد ضعيفة:

- ففي عهد نهرو: أول رئيس وزراء للهند المستقلة 1947-1964 كان الاعتقاد السائد هو أن القضاء على الفقر لا يكون إلا عن طريق التصنيع الذي يمكن تحقيقه خلال تواجد الدولة على رأس اقتصاد مخطط، من أجل تشجيع الادخار والاستثمار العمومي والتقليل من دورة التجارة الخارجية، فخلافا للعديد من دول آسيا الشمالية التي لجأت لمبدأ تدخل الدولة من أجل إقامة قطاع خاص صناعي صلب، انتهجت الهند طريق رقابة الدولة للصناعة التي اعتبرت من القطاعات المهمة وهذا على حساب الزراعة، كما اهتمت الدولة كذلك بالتعليم التقني الذي له أهمية في تطوير هذه الصناعة.

- أما مرحلة رئيسة الوزراء غاندي Indira Gandie (1966-1977) فيظهر دور الدولة في الاقتصاد من خلال مستويين رئيسيين:

- المستوى الأول: وهو المساعدات المالية التي خصصتها الدولة للزراعة بمنح القروض الزراعية، وإيصال الكهرباء للمناطق النائية ما يسمى بالثروة الخضراءٍ.

- المستوى الثاني: وهو اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تدعم تواجد بل وسيطرة الدولة على الاقتصاد ك :، تأميم البنوك، مراقبة للتجارة الخارجية والأسعار،توقيف الاستثمارات الأجنبية، محاربة الفقر، فأصبحت الدولة بذلك مسيطرة على الاقتصاد سيطرة كلية[1].

- أما المرحلة 1977-1991: فقد تميزت بالتخفيف التدريجي للإجراءات والضغوطات التي وضعتها الدولة من أجل مراقبة الصناعة، إلا أن تدخلها قد تضاعف ويظهر هذا خاصة في محاربة الفقر، إذ تجلى ذلك في شكل تشجيع العمل الزراعي والريفي، وتتضاعف هذه المساعدات في فترات الحملات الانتخابية بفعل تنافس الأحزاب وترجمت هذه المساعدات كذلك في عجز الميزانية العامة للهند[2].

---

[1]La Banque Mondiale. op-cit p 26.
[2]- La Banque Mondiale. op-cit. p27.

– مرحلة الإصلاحات ابتداءا من 1991: إن ثقل فوائد الديون الخارجية أدى إلى عدم إمكان الإدارة المركزية للقيام بالتمويل ومنح الإعانات المالية والقيام بالاستثمارات العمومية، ولمواجهة هذا الوضع تخلت الدولة عن دورها كمستثمر رئيسي وأصبحت تشجع الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص تخوفا من الإفلاس، فاكتفت الدولة إذن بتشجيع روح المؤسسة فقامت بعدة إصلاحات كتحرير القطاع المالي، السماح بالاستثمار الخاص كتشجيع لليبرالية والتحرر، ولهذا دخلت الهياكل الوزارية الهندية في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية قائمة أساسا على جلب الاستثمار الأجنبي، تخفيض هام في التعريفة الجمركية،تحديث القطاع المالي والقيام بتعديلات في السياسة المالية والضريبية للحكومة. وكان لهذا الإصلاح بعض الإيجابيات على الاقتصاد الهندي كارتفاع معدل النمو مندو 1991 بحيث سجل في نفس السنة حوالي 5% وبلغ سنة 2004 حوالي 8.4% إلى أن وصل إلى 9% سنة 2009، انخفاض معدل التضخم والزيادة في معدل الاستثمار الأجنبي، كما حقق انخفاض في العجز المسجل في الميزانية بحوالي 1% بين سنتي 2003–2004 . واتبعت الهند خطى بعض الدول التي أصبحت تسمى بالصناعية كالبرازيل، روسيا، الصين، إذ زاد تدفق الاستثمار بحولي 25 مليار دولار سنة 2005 وبحوالي 66 مليار دولار في 2006.،وأكد صندوق النقد الدولي أن معدل الفقر قد انخفض من 36% سنة 1994 إلى حوالي 28 % سنة 2007[1]. لكن يبقى عدد الفقراء كبير جدا إذ يبلغ حولي 300 مليون فقير بما يساوي عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية.

ب– **التخطيط في الهند:**

يقوم الاقتصاد الهندي في جزء كبير منه على التخطيط اعتمادا على المخططات الخماسية the Five- Year Plans المحضرة والمنفذة والممونة من طرف لجنة التخطيط تحت قيادة الوزير الأول الهندي . ووصلت الهند إلى المخطط الحادي عشر بعدما انتهاء الخطط العاشر في مارس 2007 . والمخططات الهندية هي:

المخطط الأول: 1951 –1956 ؛

المخطط الثاني : 1956–1961؛

---

[1]wikipedia . « **L'Economie de l'Inde** » voir le site : **http://fr.wikipedia.org/wiki/Inde#.C3.89conomie**

المخطط الثالث: 1961-1966؛

المخطط الرابع : 1969-1974؛

المخطط الخامس : 1974-1979؛

المخطط السادس : 1980-1985 ؛

المخطط السابع :1985-1990؛

الفترة مابين 89-91 وانقطاع التخطيط؛

المخطط الثامن : 1992-1997؛

المخطط العاشر : 2002-2007؛

المخطط الحادي عشر : 2007-2012.

المخطط الخماسي الأول 1951-1956: وكان في عهد الوزير الأول جوهرلال نيهرو Jawaharlal Nehru الذي عرضه على البرلمان في 08سبتمبر 1915 . وقد هدف هذا المخطط إلى إخراج البلاد من دائرة الفقر، مؤكدا وبصفة خاصة على القطاع الزراعي الذي كان يحتاج إلى إصلاح عاجل. وقد خصصت له ميزانية تقدر ب 206.8 مليون دولار وزعت كالتالي : قطاع الطاقة ب 27.2%، الزراعة والتنمية المحلية ب17.4 %، النقل والاتصالات 24%، الصناعة 8.4%، الخدمات الاجتماعية 16.64%، إعادة تهيئة الأراضي 4.1 %و باقي القطاعات والخدمات 2.4%[1].

كما اهتمت حكومة نيهرو في هذا المخطط بتحسين الصحة العمومية، إذ عملت مع المنظمة العالمية للصحة على مشاريع صحية تهدف إلى تحسين صحة الأمومة والطفولة والتقليل من معدل وفيات الأطفال، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد السكان . وإلى جانب هذا عملت الحكومة مع نهاية المخطط على تأسيس الخمس معاهد للتكنولوجيا The Five Indian Institutes of Technology إلى جانب العمل على تقوية التعليم العالي عن طريق اللجنة الكبرى للجامعة the University **Grand Commission**[2].

المخطط الخماسي الثاني : 1956-1961: وقد ركز هذا المخطط على الصناعة خاصة الثقيلة عكس المخطط الأول الذي ركز أساسا على الزراعة، كما شجع منتوجات

---

[1] http://www.pbplanning.gov.in/pdf/gadgil.pdf. Retrieved 2010-09-17.

[2] Government of India. Planning Commission،. "**First Five Year Plan**"، available at: .http://planningcommission.gov.in/plans/planrel/fiveyr/welcome.html

الصناعة المحلية والعمل على تطوير القطاع العام إلى جانب تخصيصه الاستثمار بأعلى حصة من الميزانية قصد زيادة النمو الاقتصادي على المدى البعيد . وقد تم تأسيس مشروعات الطاقة الهيدروكهربائية وازدهرت صناعة الفحم وتم مد خطوط سكك حديدية جديدة في الجهة الشمالية الشرقية للبلاد وتشكيل لجنة الطاقة الذرية Atomic Energy Commission سنة 1958 الى جانب معهد طاطا للأبحاث الأساسية Tata Institute of Fundamental Research. فبدأت الدراسة والبحوث في ميدان الطاقة الذرية تستقطب العديد من الشباب.

المخطط الخماسي الثالث 1961-1666 : ركز هذا المخطط على الزراعة وبالضبط إنتاج الأرز، إلا أن النزاع الهندي الصيني القصير لسنة 1962 أدى إلى إضعاف الاقتصاد وسرعان ما حول التركيز إلى صناعة الأسلحة . كما عرفت المرحلة كذلك الحرب الباكستانية الهندية بين 1965-1966 التي نتج عنها ارتفاع في معدل التضخم فركزت الحكومة الهندية على استقرار الأسعار، كما استمرت في بناء السدود وتم تشيد العديد من مصانع الإسمنت وأسمدة النباتات . وانطلقت عدة مدارس ابتدائية في القرى وبدأت عملية الانتخابات لـpanchayat أي الحكومات المحلية وأعطيت مسؤوليات أكثر للدويلات الفدرالية خاصة في مجال التعليم الثانوي والعالي وبدأت مؤسسات النقل البري بالعمل وأصبح إنشاء الطرق المحلية من إختصاص الدولة، كما تحقق في ظل هذا المخطط معدل نمو يقدر ب 4.3%.[1]

المخطط الخامس 1974-1979: وركز أكثر على :التشغيل، القضاء على الفقر، العدالة، الاكتفاء الذاتي خاصة في ميدان المنتجات الزراعية وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، كما تم المصادقة على قانون التمويل الكهرباء وطبق سنة 1975 وتشيد ولأول مرة الطريق الوطني السريع، كما أصبحت العديد من الطرق قابلة للسير مما ساهم في ازدهار السياحة.

المخطط الخماسي السادس 1980-1985 : واظهر هذا المخطط بعض بوادر التحرر الاقتصادي كالتخلي على سياسة مراقبة الأسعار، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع تكلفة المعيشة، فكان بذلك إشارة عن التخلي عن التخطيط النهروي. كما

---

[1]Wikipedia. "**Five Year Plans of India**". Available at: **http://en.wikipedia.org/wiki/Five-Year_Plans_of_India**

عمل الوزير الأول في تلك المرحلة رجيف غاندي Rajiv Gandhi على توسيع سياسة التخطيط العائلي قصد الإنقاص من معدل النمو الديموغرافي، إلا أن السياسة الهندية في هذا المجال لم تكن تسلطية مثل تلك المتبعة في الصين أي ما يسمى بسياسة الطفل الواحد One-Child Policy الأمر الذي أبقى على ارتفاع مستمر في معدل الوفيات خاصة وأن سياسة التخطيط العائلي كانت أقل استعابا في المناطق الفقيرة والمتخلفة منها في تلك التي تعد أكثر تحضرا وارتياحا في المعيشة.

المخطط السابع 1985–1990: ما ميز هذا المخطط هو عودة حزب الكونغرس congress إلى السلطة . وقد اهتم هذا المخطط على تطوير مستوى الإنتاجية الصناعية عن طريق إدخال التكنولوجيا المتطورة. ومن أهداف هذا المخطط تحقيق النمو في المجالات التي بإمكانها زيادة المنتوج الاقتصادي كالتشغيل مثلا. وكنتيجة لهذا المخطط عرفت الزراعة نمو سريع كما تم السيطرة على معدل التضخم وإحداث استقرار في ميزان المدفوعات، واهتم المخطط كذلك بالعدالة الاجتماعية، استقطاب التكنولوجيا الحديثة، التنمية الفلاحية، برامج مكافحة الفقر والاستقلال الاقتصادي للهند.

الفترة مابين 1989–1991: وهي فترة عدم الاستقرار الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى التخلي عن التخطيط الخماسي، فلم تعرف المرحلة سوى مخططات سنوية، كما واجهت الهند سنة 1991 أزمة في احتياطي المبادلات الخارجية حيث قدر احتياطي الدولة بمليون دولار فقط . ولهذا وتحت ضغط كبير من حزب الكونغرس بقيادة الوزير الأول Narismha Rao راوو الدولة لأهم التحولات الاقتصادية في تاريخها في جو أزمة أمنية خطيرة لم تعرفها من قبل . فكانت بداية الخوصصة والتحرر الاقتصادي في الهند.

المخطط الثامن 1992–1997 :كان الاهتمام الأكبر في هذا المخطط بعصرنة الصناعة، ومن خلال هذا المخطط بدأ الانفتاح التدريجي للاقتصاد الهندي قصد تدارك العجز الذي أصابه وتفاقم المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل ميزانية الدولة . فانضمت الهند للمنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفي 2005 . ومن أهداف هذا المخطط: خلق مناصب شغل ؛ التقليل من نسبة الفقر؛ تقوية الهياكل القاعدية وتطويرها؛ تنمية الموارد البشرية والتحكم في النمو الديموغرافي الاعتماد على النظام اللامركزي وتقوية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. ومن القطاعات التي أعطيت لها الأولوية في هذا المخطط، الطاقة بنسبة

26.6 % من الميزانية الإجمالية. وقد توصلت الهند في هذه الفترة إلى تسجيل معدل نمو وصل إلى 6.5 % مقابل 5.6% في الفترة السابقة.[1]

المخطط التاسع 1997-2002 : والذي هدف إلى التسريع في وثيرة التصنيع، التنمية البشرية، التشغيل، التقليل من الفقر، الاكتفاء الذاتي والاعتماد على السوق المحلية، استقرار الأسعار من أجل الرفع من معدل النمو الاقتصادي، ضمان الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي والعمل على ترقية المجتمع عن طريق ترقية المرأة والحفاظ على بعض الامتيازات الخاصة ببعض الجماعات المتميزة في المجتمع الهندي، خلق سوق حرة وتطوير الاستثمار الخاص. وقد سجلت الهند في فترة المخطط التاسع معدل نمو منخفض2 مقارنة مع الفترة السابقة قدر69% ب5.35 % بدل من 6.5% .

المخطط العاشر 2002-2007: ومن أهداف هذا المخطط :

التقليل من نسبة الفقر بخمس درجات في حوالي 2007؛ توفير مناصب شغل مثمرة ومناسبة للقوة العاملة؛ ضمان تعليم لكل طفل هندي مع سنة 2003، وبقاء كل الأطفال على الأقل مدة 05 سنوات في المدرسة؛ التقليل من التفاوت الجنسي في الأجور ب50% على الأقل سنة 2007؛ الزيادة في نسبة المتعلمين ب75%.

المخطط الحادي عشر 2007- 2012: ويهدف هذا المخطط أيضا للتقليل من الفقر؛

الزيادة في معدل النمو الاقتصادي من 8% إلى 10% للتمكن من مضاعفة الدخل القومي الخام مع سنة 2017 ؛ خلق 70 مليون منصب شغل جديد؛ التقليل من البطالة بين المتعلمين إلى أقل من نسبة 5%؛ التقليل من نسبة التسرب المدرسي بين الأطفال من 52.2%؛رفع نسبة التعليم بسن الأطفال في سن السابعة إلى 85 % والتقليل من التمايز بين الجنسين في هذا المجال ؛التقليل من معدل وفيات الأطفال إلى 28 في 1000 ونسبة وفيات الأمهات بـــ 1في 1000؛التقليل من نسبة الخصوبة إلى 2.1؛تمكين الجميع من الحصول على مياه صالحة للشرب في سنة 2009؛ التقليل من سوء التغذية بين الأطفال إلى نصف ما هو عليه؛ضمان توصيل خطوط الكهرباء والهاتف إلى كل القرى.

[1] Wikipedia .” **Five-Year Plans of India”.** Available at: http://en.wikipedia.org/wiki/Five-Year_Plans_of_India

[2] Mapsofindia “**india-planning”.** Available at: http://business.mapsofindia.com/india-planning/ninth-five-year.html

نلاحظ من خلال هذه المخططات أولا أن هناك تغيير في الأولويات، الأهداف والقطاعات التي ركز عليها التخطيط في مرحلته الأولى أي قبل إصلاحات 1991 والتخطيط ما بعد هذه المرحلة التي أنتقل فيها الاقتصاد الهندي إلى الانفتاح والليبرالية : من حيث أنه ركز في بداياته على القطاعات التي تعتبر محركة للاقتصاد كالزراعة والصناعة الثقيلة وميدان التعليم والبحوث التقنية، فهدفت كل المخططات الخماسية في هذه المرحلة للبحث عن تحقيق النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى مستبعدة المواضيع الاجتماعية إلى درجة أدنى . أما التخطيط في مرحلته الثانية أي ابتداء من المخطط الخماسي الثامن أصبحت الأولويات للقضايا الاجتماعية لأن ما هو اقتصادي ترك للمبادرة الخاصة أو على الأقل الجزء الأكبر منه، وحاولت الدولة تدارك التخلف الموجود في هذه الجبهة لأن الهند ورغم ما حققته من انجازات اقتصادية هامة واعتبارها في ركب الدول التي تسير نحو التصنع والتي تحقق معدل نمو اقتصادي مهما، إلا أن نسبة الفقر ما تزال مرتفعة فعدد300 مليون فقير عدد مخيف جدا يحتاج إلى ميزانية ضخمة وإلى سياسات رشيدة للتقليل منه.

ولا يختلف الحال كثيرا بين حالة الهند وبعض دول المصنعة حديثا فدراسة العديد من اقتصادياتها توضح لنا حقيقة مفادها أن هناك تنسيق كبير بين المؤسسات الخاصة والحكومة خاصة في إنتاج المنتوجات المخصصة للتصدير، وأهمها في حالة الصناعة القائمة على المواد الطبيعية، مثل صناعة المواد الغذائية التي تطورت في الشيلي خلال نظام بينوشي pinoched الذي خفف الضرائب على منتوجات الفواكه وشجع البحث العلمي الزراعي، كما قامت الدولة في هذا العهد بسن قوانين من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي قصد دخول رؤوس الأموال الأجنبية.

أما في التيوان فإن الدولة شجعت كثيرا صناعة النسيج وتدخلت بعد ذلك في جميع القطاعات وذلك ب: منح قروض طويلة الأجل وبمعدلات ربح غير مرتفعة من أجل تحديث خاصة الصناعة تطبيقا لسياسة إحلال الواردات وتوفيرا للعملة الصعبة والتقليل من تكلفة الصفقات ونفس الشيء عرفته الصناعة الثقيلة، في الصناعة الكيميائية التي تتطلب تكنولوجيا متقدمة.

و يظهر دور الدولة كذلك في الدول الآسيوية من خلال التصدي للأزمات خاصة في أزمة اليد العاملة وارتفاع أجور العمال، وأحسن مثال على ذلك "سنغافورة" –هذه الدولة

المدينة- التي تحولت إلى الأكثر غنا في العالم بحيث قدر الدخل الفردي السنوي ب 26400 دولار سنة 1996، مقابل 25800 في فرنسا، أحسن مؤشرا على تدخل الدولة فيها هو وكالة التنمية الاقتصادية economic development board التي تعمل من جعل – الدولة المدينة- قطب للبحث والتنمية من أجل استقطاب 3/1 من مهندسيها، فقامت الحكومة بذلك على تشجيع استقطاب اليد العاملة المؤهلة من الخارج عن طريق "الإنترنت" وشعار" مستقبل وظيفي في صف اليد العاملة"، فمددت في العمر المحدد للتعاقد من 55 سنة إلى 60 سنة إلى جانب البحث بين فئة النساء الماكثات في البيت آملة أن تجد في هاتان الشريحتان قوة عاملة كامنة تقدر ب 62000 شخص.

أما على مستوى التكوين فقامت الوكلات الحكومية بتجنيد جميع قواها وذلك بزيادة الإنفاق على الأشرطة والحصص التثقيفية التلفزيونية ومنح الطلبة من أجل تدارك التأخر الطويل في هذا الميدان، رغم المشكل الأساسي المتمثل في عدم تأهل السنغفوريين للمتطلبات الجديدة للمؤسسات وهذا يرجع إلى نظام التعليم السنغافوري المرتكز على الحفظ عن ظهر قلب وتعود الطلبة على هذا النظام جعل منهم غير متعودين على الإبداع والمبادرة الفردية ولهذا حددت الحكومة البرنامج التعليمي وأسمته باسم: Thinking[1] .

3- دور الدولة في الوطن العربي:

لقد لعبت الدولة دورا قياديا مهما في التنمية الإقتصادية في الوطن العربي، إذ توسع هذا الدور بشكل خاص في الفترة التي تلت الاستقلال في مجموعتين من الأقطار العربية: الأنظمة العربية ذات التوجه الاشتراكي وبلدان النفط العربية التي تمتلك فيها الدولة المورد الأساسي، والذي هو المصدر الوحيد لعملية التحديث والتنمية2،إلا أن هذا التركيز لدور الدولة لم يعد يتميز بنفس السمات الحسنة التي كانت قد أعطيت له قبل نهاية 1970، فأصبح تدخل الدولة مصدر للجمود، تكوين بيروقراطية اقتصادية تسيء تسيير موارد التنمية، وخنق المجتمع المدني. وبعبارة أخرى فقد أدى هذا التدخل إلى أزمة تحول مست أسس الدولة وأشكال تدخلها (القطاع العام، الميزانية، التخطيط) كما مست الهدف الرئيسي ألا وهو

[1] -Eric Chol – Asie : « **la crise de la croissance’’** – revue l’expantion. N 549. Mai 1997. p 106.

[2]– إبراهيم سعد الدين عبد الله. مرجع سابق ص5.

التنمية.

إن هذه المساوئ قادت إلى نقد شديد للدولة العربية ولنماذجها التنموية، بحيث أن الجانب السياسي اعتبر كأداة عقلانية وكمؤشر للتحليل، وسلم الملاحظات (كمقياس وأداة لأي عملية تحديث)، ولهذا نجد أن المؤسسة العمومية قد لعبت دورها كوحدة سياسية وإدارية أكثر منها اقتصادية،و تم البحث عن نماذج جديدة للضبط الاقتصادي والاجتماعي وذلك عن طريق الإصلاحات الليبرالية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فظهر مبدأ الخوصصة كنموذج محبذ لإعادة هيكلة مالية واقتصادية وكمعطى جديد يمكن من إعادة توزيع السلطة وبالتالي اعتبر التحول إلى اقتصاد السوق كأحسن علاج لسوء تسيير هذه المؤسسة العمومية[1].

إلا إن تطبيق الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد أنتجت أثر مزدوج تراجع السيادة الاقتصادية والمالية وعجز المشروعية السياسية كما اعتبرت هذه الإصلاحات أكبر دليل على غياب مشروع وطني للتنمية في هذه المرحلة.

و لهذا نعتقد أن الحل الأمثل هو تركيب نبيه وجيد بين المبادرة العامة والخاصة، أي إ قامة اقتصاد مختلط للدولة دورا في بعض الميادين كالدفاع، الصحة، التعليم، السياسة الاجتماعية، الدبلوماسية، الهياكل القاعدية، وحتى المشاريع الاقتصادية المربحة بشرط اتباع آليات وخصوصيات المانجمنت العمومي ...الخ، ويمكن ترك تلك التي للقطاع الخاص القدرة على الأداء فيها أكثر، كالمشاريع التجارية مثلا لأن للأفراد دور رئيسي في إحداث التنمية من خلال المبادرة وميكنيزم المنافسة الذي يقود للإبداع والتقدم. إذا فهناك تكامل بين الاثنين: الدولة والسوق من حيث أن الأولى لها القدرة على التنظيم ووضع القواعد والضوابط المستعملة في العملية الاقتصادية، أما القطاع الخاص فله القدرة على التسيير والإنتاج ومن خلال ما ذكرناه فإنه يمكن القول أن:

- الإفراط في تدخل الدولة tout Etat يقود إلى مأزق وأزمة ليست فقط على المستوى الاقتصادي والصناعي وإنما كذلك على المستوى الاجتماعي ولما لكل هذه القطاعات من أهمية؛

---

[1] Habib El malki et Jean claude Scutucci. Op-cit.p3

- لا يجب أن يكون نشاط الدولة موحد أي نفسه في كل مكان بل يجب أن يكون متعددا ومختلف وهذا حسب الظروف، وهذا من أجل التصدي بصورة فعالة للأوضاع والمواقع المتعددة.

و من خلال كل ما تقدم سوف نخصص الفصل التالي للتجربة الجزائرية وسوف نحاول التعمق في هذا النموذج من خلال مراحله: أي مرحلة التدخل المفرط للدولة وانسحابها ومعرفة من خلال المؤشرات التنموية هل تم تحقيق التنمية وأي النموذجين أصلح لهذه العملية؟.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني

يعتبر النقاش حول مسألة تدخل الدولة في الاقتصاد والعلاقة بينها وبين السوق دائم الحضور في مختلف تحاليل المدارس والاقتصادية وسياسات صانعي القرار، فالاختلاف يعود إلى درجة تواجدها وما مدى قوة العلاقة التي تجمعهما بين كل مذهب أو مدرسة سواء عند التجاريين أو الليبرالين أو حتى الفكر الاشتراكي الذي يعطي لها المكانة الأولى وفي كثير من الأحيان الوحيدة والمسيطرة في الاقتصاد.

و إذا أردنا تحديد مفهوم التدخلية فيمكن القول بأنها تعني النشاط الحر الذي تقوم به الدولة في الميدان الاقتصادي، قصد تصحيح أو إكمال نقائص اقتصاد السوق، من أجل تحقيق التوازنات الاقتصادية كإحداث معدل نمو مرتفع، استقرار الأسعار، التقليل من نسبة البطالة ...الخ. وهي بذلك لا تعني أن تأخذ الدولة مكان السوق في أدواره وأنشطته، وإنما تعني التقليل من اللاتوازنات التي تنتج عن الممارسة الحرة لميكزم السوق وذلك سواء بطريقة مباشرة كأن تكون الدولة منتج، أو بطريقة غير مباشرة كقيامها بتوجيه قرارات الوكلاء الاقتصاديون .و لقد أدخله المفكر الاقتصادي كينز على الاقتصاد الليبرالي بعد أن نجح في تقديم تبريرات نظرية له، لا لسبب إلا من أجل انقاد الرأسمالية من أزمتها التي كادت أن تحطمها في سنوات الثلاثينات . وقد ناد كينز بضرورة أن تقوم الدولة باستثمار الحر ممول من طرف الميزانية العامة قصد إحداث الانتعاش الاقتصادي والخروج من الأزمة، مؤكدا في نظريته العامة على أن اقتصاد السوق غير قادر في جميع الأحوال تحقيق التوازن عند مستوى العمالة، ولهذا فالعلاج يكون بزيادة إنفاق الدولة قصد تشجيع الاستهلاك ومنه إحداث دفع للاقتصاد . فكانت بذلك نظرية كينز الأساس النظري لكثير من السياسات الاقتصادية للدول المصنعة بعد الحرب العالمية الثانية وإقامة دولة الرفاهيةWelfare State.

و لقد اختلف تواجد ودور الدولة في الاقتصاد الموجه عنه في الاقتصاد الليبرالي من حيث أن الأول ا يعتبرها الوكيل الاقتصادي الأساسي، فدورها لا ينحصر في الحفاظ على استمرار السوق، وإنما في القضاء عليه وضبط كل الأنشطة الاقتصادية في إطار خطة مركزية، ومنه فالتنظيم الاقتصادي في هذه الدول مستمد من التنظيم السياسي والاجتماعي، من حيث أن الهيئات السياسية بيدها السلطة السياسية والاقتصادية في آن واحد . وعلى عكس الاقتصاد الليبرالي الذي يكون للفاعلين الاقتصاديين علاقات مباشرة وأفقية، فإن الاقتصاد

الموجه مسير بطريقة مخططة مركزيا بحيث يضع أمام المؤسسة الاقتصادية سلطات هيراركية يصعب تجنبها.

و لكن ورغم أن الفكر الاشتراكي عرف عجزا كبيرا مع انهيار النظام الاشتراكي وانتشار أفكار مبشرة بديمومة والنجاح المستمر للفكر الليبرالي كأفكار فوكوياما حول نهاية التاريخ، إلا أن النظام القائم عليه كثيرا ما عرف أزمات لم تعد حبيسة دولة أو قارة وإنما يمتد انتشارها لكل أنحاء العالم، فيستنجد ومع كل أزمة بالدولة ويعود لتدخلها قصد الخروج منها وعلاج أثارها . ومنه لا توجد قاعدة ولا قانون برهن على نجاعة فكر عن أخر وإنما هناك سياسة أعطت ثمارها في قدرتها على تجاوز الأزمات وهي تلك التي استطاعت أن تنسق وبذكاء بين دور الدولة وبين المبادرة الحرة وإبداع السوق.

أما بالنسبة لفكر العالم الثالث حول موضوع تدخل الدولة والذي تبلور في فكر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية :فقد تمثل في المزج بين السوق والتخطيط مع إعطاء الأولوية للتواجد الكبير للدولة، من حيث أن عليها أن تركز على القطاع الذي يمكنه التأثير على القطاع الخاص مستعملة التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية. وقد تدعم هذا الفكر مع مطلع السبعينيات وذلك بمنح الدولة الدور لإحداث التحولات الاقتصادية وأهم مصدر لتراكم رأس المال.

و رغم تعدد النظريات وتصادم الأفكار التي نادت بضرورة تدخل الدولة من انسحابها من الميدان الاقتصادي، إلا أن هناك مبررات نظرية أكدت على ضرورة قيامه بأدوار عديدة، انطلاقا من منطلق القول بأن الأفراد ليسوا دائما الأحسن معرفة بمصالحهم، فهم بحاجة إلى سلطة تمثلهم وقادرة حتى على حمايتهم من أنفسهم، ولهذا تعددت أدوار الدولة بعد الحرب العالمية الأولى قصد مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن دمار الحرب والقضاء على مظاهر الفقر والتخلف التي عرفتها الدول المستقلة حديثا .

و رغم ما قيل عن تدخل الدولة وأدوارها التاريخية التي قامت بها، إلا أن العالم شاهد موجة عدول عن مبدأ التدخلية وانتقل إلى اقتصاد السوق مع السياسة التاتشرية ومن تبعها بعد ذلك، لأن العالم تيقن آنذاك أن الدولة لم تعد قادرة على الوفاء بجميع عهودها، وظهرت بعد ذلك رهانات جديدة تمثلت خاصة في تقوية الأدوار التقليدية للدولة ومواجهة المشاكل الجديدة الناجمة عن ظاهرة العولمة والوصول إلى الرفاهية والعدالة، فانهارت بذلك دولة

الرفاهية بعد أن أثبتت فشلها، كما خضعت الدول النامية لما يسمى بسياسات التعديلات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قصد تجاوز مديونيتها المتفاقمة. وقد ظهرت عدة أساليب للانتقال إلى اقتصاد السوق منها: تقديم الخدمات العامة مقابل رسوم، تقديم الخدمات العامة بواسطة مقاولين خواص، السماح للقطاع الخاص بممارسة أنشطة الخدمات العمومية إلى جانب الأجهزة العمومية، الدعم والإعانات للحصول على خدمات القطاع الخاص، ولكن أشهر هذه الأساليب كان الخوصصة.

إن الخوصصة التي تعني في مفهومها الضيق تنازل القطاع العام على ملكية وإدارة المؤسسات العامة للقطاع الخاص نتيجة للعجز المتزايد المسجل على مستوى الميزانية العامة، ظاهرة العولمة وما تفرضه من تحالفات وشراكة إلى جانب الإعتقاد السائد بأنها طريق لتحقيق الديمقراطية وما تتطلبه من حرية فردية. ونجاح سياسة الخوصصة رهين عدة شروط أهمها: تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات المعروضة للخوصصة، تحديد أهداف هذه السياسة بوضوح، إعلام الجماهير وإشراكهم فيها إلى جانب إجراء تقييم اقتصادي للشركات المعنية بها.

و رغم ما قيل وما طبق من سياسات تدعو إلى ضرورة انسحاب الدولة والعودة إلى اقتصاد السوق بآليات صارمة تستثني كل حضور للسلطة استنادا للفكر الليبرالي الأرثوذكسي، إلا أن هذا الأمر لم يعد بالخير لا على الدول المتقدمة ولا على الدول النامية . والدليل على ذلك تعدد الأزمات التي يعرفها النظام الليبرالي وأخرها الأزمة المالية العالمية وما استدعته من سياسيات وبرامج إنعاش كان لحضور الدولة المحرك الرئيسي لها، أو من خلال فشل السياسيات الهيكلية التي طبقتها الدول النامية سواء على الصعيد الاقتصادي وأكثر منه على الصعيد الاجتماعي.فكان لا بد من نظام اقتصادي يقوم على المزج الذكي بين ميكنزمات السوق وأدوار تقوم بها الدولة .

و قد اتضح لنا الدور الكبير الذي لعبته الدولة من خلال النماذج التي ذكرناها في بحثنا سواء كانت من الدول المتقدمة كبريطانيا، اليابان، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أو من الدول النامية من خلال تسليطنا الضوء خاصة على التجربة الهندية والدول العربية مع اننا سوف نخصص فصلا كاملا عن الجزائر التي تنتمي لهذه الزمرة وسوف تتضح لنا الرؤية أكثر من خلالها .

فمن خلال النماذج التي ذكرناها عن الدول المتقدمة والتي اعتبرت أحسن مثال عن تطبيق النظام الليبرالي، نستخلص أن الدولة لعبت ومازالت تلعب دورا كبيرا في تطويرها وتجاوزها للأزمات التي واجهتها . ويظهر ذلك خاصة في بداية تصنيعها وتحقيق انطلاقتها الاقتصادية أو من خلال فترة تعرضها لأزمات كالحروب والأزمات الاقتصادية معتمدة في البداية على النظرية الكينزية واقامة دولة الرفاهية ثم العودة لها من جديد بعد التخلي عنها مع زحف المذهب التاتشري والريغيني THATCHARISM and REAGANISM:

- ففي بريطانيا لاحظنا اللجوء للدولة مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ووصول حزب العمال إلى الحكم قصد الخروج من الآثار المترتبة عن الحرب فقامت بموجة من التأميمات والسياسات الاجتماعية التي أسست لما يسمى بدولة الرفاهية واتفق في ذلك الحزبان أي المحافظين والعمال، لكن مع وصول تاتشر إلى الحكم تم العدول النهائي عن هذا النموذج والعودة إلى اقتصاد السوق وآلياته، ألا أن هذا الأمر لم يجنب بريطانيا بعض المشاكل، لاسيما الاجتماعية وخاصة ظاهرة البطالة مما قاد حزب العمال إلى العودة من جديد بالقيادة الشبابية لتوني بلار الذي استطاع أن يمزج بين مذهب حزبه الاجتماعي وبين العقلانية الاقتصادية للسياسة التاتشرية، واستطاع بذلك تحقيق العديد من الإصلاحات العمالية والاجتماعية .و نلاحظ كذلك العودة من جديد للدولة وتدخلها المباشر لمواجهة الأزمة المالية الأخيرة عن طريق استعمال الميزانية العمومية في ضخ النقود في النظام المالي والاعتماد على برنامج مخصص للإنعاش الاقتصادي؛

- أما في اليابان فقد عرفت الدولة حضورا قويا مع حكومة ميجي رائدة النهضة في البلاد وانفتاحها على العالم وذلك من أجل حمايتها من الخطر الأجنبي وتأسيس لصناعة قوية . وظهر أكثر هذا التواجد للدولة للتصدي للنتائج الكارثية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. لكن ما ميز التجربة اليابانية هو الدور الريادي للقطاع الخاص لاسيما في مجال الاختراعات وتطوير المنتجات، الأمر الذي أوصل البلاد في قيادة الدول المصنعة؛

- و كان تدخل الدول في فرنسا قديما، فقد لازم الفكر التجاري في القرن الثامن عشر من أجل تطوير الصناعة وحمايتها .و قد تقوى هذا الدور أكثر بعد الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية لسنوات الثلاثينات، أما نهاية العرب العالمية الثانية فقد أخرجتها في قالب جديد من خلال سياسات التأميمات والاعتماد على التخطيط كوسيلة

تضفي المشروعية على تدخل الدولة في الاقتصاد . ومع سياسات الخوصصة التي بدأت في الثمانينات مع الحكومة الائتلافية التي ترأسها جاك شيراك أضعف حضور الدولة الذي كان قويا في الاقتصاد، لتعود الاستعانة بها من جديد من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي قدمه ساركوزي لتجاوز الأزمة العالمية الأخيرة؛

- أما في أمريكا، فرغم اعتبار البلد أحسن نموذج الإيمان بأفكار أدم سميث، إلا أن الاقتصاد الأمريكي لم يقوده الخواص فقط بل كان للدولة دورا كبيرا لاسيما ابتداء من الحرب الأهلية أو بعدها مع تعالي الأصوات التي تطالب بضرورة وجود سلطة مركزية قادرة على تلبية شروط التصنيع وو ضع قوانين وهيئات ضبط تفرض على الجميع احترام قواعد اللعبة . لكن دور الدولة تدعم أكثر مع ثيودور روزفلت وسياسة"النيو ديل " وتأسيس لدولة الرفاهية التي تم العدول عنها بنسبة كبيرة مع وصول ريغن إلى الحكم سنوات الثمانينات، والذي لم يستطع رغم ذلك التقليل من المصاريف العمومية لاسيما في الميزانية العسكرية أو في الميدان الاجتماعي. كما تعتبر الميزانية الضخمة التي نجح براك أوباما في إقناع الكونغرس المصادقة عليها لتجاوز الأزمة المالية العالمية ووعوده بتأسيس ولأول مرة لنظام الضمان الاجتماعي في أمريكا، إشارة قوية للعودة للفكر الكينزي والاعتماد على الدولة كدافع قوي لإحداث التوازنات في الاقتصاد حتى وإن كان ليبراليا أرثوذكسي وقت الضيق والأزمة.

هذا بالنسبة للدول المصنعة، أما تجربة الدول النامية فتبدو متميزة . فمن الضرورة الإقرار باشتراكها مع بعضها البعض في أهم خاصية وهي حتمية الخروج من التخلف الذي ورثته عن الاستعمار.و لقد عرفت هذه الدول نقاشا فكريا غداة استقلالها بين دعاة الدولة وبين المؤمنين باقتصاد السوق، لكن الغلبة كانت للأصحاب التيار الأول وهذا لسبب أساسي مفاده أن القطاع الخاص والذي كان رمزا لاستغلال لأنه لا يختلف في نظر سكان هذه الدول عن طبيعة الحكومات التي حكمتها وقت الاستعمار لم يكن قويا قادرا على قيادة عملية التنمية التي تتطلب عملا منسقا وإقامة هياكل قاعدية واجتماعية كبيرة لا يمكن إلا للدولة القيام بها، فعرف الجهاز العمومي تطورا ملحوظا يسعى لإقامة دولة وطنية قادرة على القضاء على مظاهر التخلف التي هي عليه. فأكثر هذه الدول كانت متيقنة في تلك الفترة أن الدولة وحدها قادرة على ذلك من خلال تجنيد كل كواردها المادية والبشرية.

ومن خلال الأمثلة التي أعطيناها كانت أكبر دليل لسيطرة الدولة على عملية التنمية والذي استمر إلى غاية موجة الانتقال إلى اقتصاد السوق مع بداية التسعينات مع سياسات التعديلات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي عليها . فمن خلال المثال الهندي تبين لنا أن هذا البلد العملاق بشريا كان بحاجة بعد استقلاله لدولة قوية التواجد قصد قيادة المشاريع التنموية وإحداث الاستقرار السياسي والأمني فيه، من خلال الاستعانة بالتخطيط الذي وضح فيه قادة البلاد أولوياتهم التي تراوحت بين الصناعة والزراعة أو البحث العلمي والتكنولوجي، إلا أن ثقل الديون الخارجية ودخولها في اضطرابات سياسية وأمنية مع بداية التسعينات أظهر فشل الدولة في استمرارها لقيادة التنمية، فكان لابد من التخلي عن هذا الدور وفتح المجال أمام الاستثمار الحر والخارجي . ولكن رغم ما ذكرناه من خلال بحثنا في هذا النموذج من أرقام تبشر بالمكانة الاقتصادية المميزة لهذه الدولة في صفوف دول العالم، إلا أنه تبين أكثر ضرورة قيام هذه الدول بجهد أكبر للقضاء على البطالة والفقر الذي مازالت نسبته كبيرة.

الفصل الثالث:

دور الدولة في التنمية في الجزائر

لم تشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أحد مرتكزات مشروعية النظام السياسي الجزائري فقط،وإنما اعتبر مؤسسة اجتماعية لا يمكن تهميش جانبها السياسي، من حيث أن نتائج تلك التنمية هي التي كان يعتمد عليها لضمان الإجماع الاجتماعي الضروري لبناء القومية والدولة :لقد اعتبرت التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجانب المرئي والمادي لمشروع تحديث المجتمع الجزائري الذي كان من أهداف الدولة الجزائرية ؛ ومنه فالغاية الاجتماعية لمؤسسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل في تجسيد للأيديولوجية الشعبوية والاشتراكية التي كان شعارها من الشعب وإلى الشعب؛ لكن وقيل كل شيء مثلت ما توصل إليه الاستقلال الوطني[1].

من هنا هذا التقديم أردنا في هذا الفصل التعمق في البحث حول علاقة الدولة الجزائرية بعملية التنمية بصفة عامة مركزين على التنمية الاقتصادية خاصة وذلك من خلال مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى والتي خصصناها لإستراتيجية التنمية القائمة على أساس التخطيط بنوعيه سواء المركزي أو اللامركزي وحددناها من 1962 إلى غاية 1990؛

المرحلة الثانية والتي أنتقل من خلالها الاقتصاد الجزائري الذي كان موجها إلى اقتصاد السوق بعد أن تخلى عن مبادئ الاقتصاد الاشتراكي وأهمهما المخططات واتبع مبادئ اقتصاد السوق كالخوصصة والاستثمار الحر وما صحب ذلك من انسحاب للدولة من قيادتها للعملية التنموية، ثم ما مدى هذا الانسحاب وماهي الآثار المترتبة عن ذلك. وقد حددنا هذه المرحلة من 1990 على غاية 2010 .

و قد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: إستراتيجية التنمية المعتمدة على التخطيط . وقسمناه إلى مطلبين :

المبحث الثاني: إستراتيجية التنمية القائمة على أساس الانتقال إلى اقتصاد السوق.

---

[1]Mohamed Tahar ben Saada. Op-cit. p 125.

المبحث الأول: إستراتيجية التنمية القائمة على أساس التخطيط

في هذا المبحث سنحاول إبراز العلاقة القوية التي ميزت الدولة الجزائرية الحديثة الاستقلال وخصوصيتها بعملية التنمية التي كانت حتمية تاريخية ومطلب جماهيري، وذلك من خلال تواجد الدولة في كل عناصر ومظاهر هذه التنمية . وقد قسمنا هذه المرحلة إلى مرحلتين أساسيتين :

الفترة الأولى وهي مرحلة المشاريع والإنجازات التنموية الكبرى من خلال تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة، والعوامل التي ساعدت في ذلك .ثم الثمار هذه المرحلة؟

الفترة الثانية 1980-1990 وهي مرحلة التخلي عن كل سياسات النظام السابق والاتجاه نحو إصلاحات عديدة أهما : الإصلاحات الهيكلية التي عرفتها المؤسسة العمومية الجزائرية واستقلالية هذه المؤسسات سنة 1988 . بمعنى التخلي عن التخطيط المركزي والاتجاه نحو اللامركزية في التسيير الاقتصادي مع الإبقاء على الدور الريادي للدولة في قيادة عملية التنمية.

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية في الفترة 1965-1979

إذ أردنا من خلاله إبراز الدور القوي والمسيطر للدولة على عملية التشييد والبناء على مستوى الإطار النظري ونقصد بذلك كيفية تناوله في مختلف النصوص الرسمية،أو من خلال عملية الممارسة ونقصد بذلك خاصة سياستي التخطيط و التصنيع باعتبارهما الأعمدة القوية التي كان يراد منها تحقيق النمو الاقتصادي.

I-إستراتيجية التنمية من خلال النصوص الرسمية:

اصطدمت سيرورة التنمية الجزائرية بعد الاستقلال السياسي بعدة عراقيل على غرار باقي بلدان العالم الثالث الأخرى أهمها:

-ضعف البنية التحتية الموروثة عن الاستعمار؛

-نقص الخبرات الضرورية سواء في اليد العاملة والتجهيز من أجل تطوير القطاعين الزراعي والصناعي؛

-ضعف السوق الاستهلاكية الوطنية سواء من حيث العرض نتيجة للنقص في الكمية

المتوفرة، أو من حيث الطلب نتيجة ضعف القدرة الشرائية المترتبة خاصة عن تفاقم مشكلة البطالة[1]؛

-نقص الموارد المالية و التي تعتبر عصب الحياة .

و أمام هذه الظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني في تلك الفترة، واجه السلطة السياسية خياران أساسيان لتحقيق التنمية المنشودة :

-الخيار الأول الذي يتمركز حول تحقيق الهدف المالي أي الربح؛

الخيار الثاني الذي يتمثل في محاولة إخراج البلاد من وضعية التخلف إلى أخرى وصلت إليها البلدان المتطورة دون الاهتمام بالربح المالي،فوقوع الاختيار على الخيار الثاني، لأنها(أي السلطة) ترمي من وراء عملية التنمية مجموعة من الأهداف يجب تحقيقها لا تنحصر فقط في مجموعة من الاستثمارات الاقتصادية، ولكنها تهتم إلى جانب ذلك بعدة مؤشرات ولها عدة مقاييس كنسبة التعليم، ومستوى الدخل الفردي، ومستوى الاستهلاك الفردي من تغذية وصحة...إلخ. ولهذا هدفت الإستراتيجية المختارة إلى تحقيق هدف مزدوج تمثل أساسا في :

-تلبية احتياجات الجماهير من تشغيل، تعليم، صحة، توازن جهوي؛

-إقامة اقتصاد مكتفي ذاتيا قادر على توسيع طاقته الإنتاجية والقضاء على مشكلة البطالة.

فتأكد بذلك سيطرة الدولة على سيرورة التنمية طوال هذه الفترة وذلك عن طريق استرجاع الثروات الوطنية،إقامة برنامج تصنيع جد واسع، إنشاء وتطوير المؤسسات العمومية في جميع القطاعات الصناعية[2].

لقد تقمص شكل تدخل الدولة في عملية التنمية علاقة الملكية الاشتراكية التي اعتمدتها جميع المواثيق الرسمية للجمهورية الجزائرية ابتداءا من مؤتمر طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964 والميثاق الوطني 1976، ودستور 1976 الذي نصت مادته 13 على أن

---

(1)-Mahfoudh Benoune. Ali El Kenz، **<u>Le hasard et l'histoire : entretien avec Belaid Abdesslam.</u>** Alger : édition ENAG. 1990. P 8.

(2)-Zahia Mousa «**La problématique Du développement local en Algérie**» <u>Revu Africaine de droit international et comparé</u>. N° 4 Décembre 1992. p 894.

«ملكية الدولة هي أعلى أشكال الملكية الاجتماعية» أما المادة 14 من نفس الدستور فقد حددت هذه الملكية «بأنها المحوزة من طرف المجموعة الوطنية التي تمثلها الدولة»[1]، تطبيقا للنظام الاشتراكي كمبدأ أساسي لإعادة التنظيم الاقتصادي و السياسي في الجزائري، ة يعود ذلك حسب بعض المحللين السياسيين إلى :

أ-**السبب الأول:** هو سبب إيديولوجي تمثل أساسا في التكوين الذي تلقاه القادة الجزائريين قبل الاستقلال، من حيث أن معظمهم قد تكون في مدارس فرنسية، و الذين لم يجدوا في إيديولوجية التياران السياسيان اللذان حكما فرنسا في فترة الثورة التحريرية (وهي فترة تكوينهم) أي التيار المحافظ والتيار الديمقراطي الاجتماعي أي مشروع يليق أوقد يتماشى مع الحالة الجزائرية ويمكنه أن يخرجها من دائرة التخلف، ولهذا كثيرا ما تقرب هؤلاء القادة -اللذين كانوا طلبة في تلك الحقبة- من الحزب الشيوعي أو النقابات الشيوعية أو حتى أساتذة التيار الشيوعي فتأثروا، بأفكارهم وحاولوا تطبيقها.

ب-**السبب الثاني:** والمتمثل في الحفاظ على المصالح وهنا يفسر Rigmar Osterkamp هذه النقطة بقوله: «أن الطبقة المسيرة للاقتصاد والسياسة بعد الاستقلال متكونة من قدماء المجاهدين الذين استفادوا من امتيازات ومصالح معينة ومن مناصب شغل هامة مباشرة بعد الاستقلال،لا يمكن الحفاظ على استمرارها أو في حتى الحصول عليها في ظل اقتصاد السوق يعطي أهمية أكثر للكفاءة و القدرات الفردية، وبالتالي فإن حماية هذه المصالح تستلزم إقامة نمط اقتصادي وسياسي يخالف مبادئ السوق»[2].

1-إستراتيجية التنمية من خلال مؤتمر طرابلس:

لقد كان يعتقد بالنسبة للمجتمعين في مؤتمر طرابلس 1962 أن مهام التنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تتطلب توحيد وحشد كل الطاقات، واحتكار الدولة لكل النشاطات الأساسية فالسلطة السياسية هي السلطة المسئولة عن تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.ومن أجل تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية

---

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، **دستور 1976** (الجزائر: جبهة التحرير الوطني) 1976، ص5 .

[2]-Rigmar Osterkamp "**A propos des reformes : le cas de l' Algérie**" revue ELNADQD. N° 7، 1994. p 46.

الشعبية، يجب الاهتمام بالاقتصاد، المجتمع، والمجال الدولي قصد تحرير الجزائر من قيودها الاستعمارية وبقايا الإقطاع.

2-إستراتيجية التنمية من خلال ميثاق الجزائر 16_20 أفريل 1964:

و الذي أكد رفضه للنهج الرأسمالي للتنمية لأنها تعتبر العمال (الأجراء) كمجرد سلعة خاضعة لقانون السوق و أنها كثيرة التعرض للأزمات كالكساد في الإنتاج، وهي مظهر من مظاهر الإمبريالية، ورغم أنها(أي الرأسمالية) تعرف ما يسمى بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية،إلا أن هذا الأمر يعتبر في نظر محرري هذا الميثاق تزييفا لمفهوم العقلانية لعدم وجود المساواة الاجتماعية.فكان البديل الوحيد هو النهج الاشتراكي الذي يطبق عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتسيير الذاتي. ولهذا حدد هذا الميثاق الأدوار الأساسية التي يجب أن تقوم بها الدولة في مرحلة الانتقال إلى النهج الاشتراكي وهي:

-تقوية التجارب الاشتراكية التي هي في طريق الإنجاز، كتوحيد نمط الإنتاج؛

-تدخل الدولة في القطاع الخاص وذلك قصد تنشيط التأميمات، إلى جانب تحديد العلاقات التي على الدولة إقامتها مع رؤوس الأموال الأجنبية؛

-التمهيد والتحضير لتطبيق التسيير الذاتي، انطلاقا من نظام التعاونيات في القطاع الزراعي،أما في القطاع الصناعي فيتم هذا التنظيم أولا عن طريق تحول القطاع الصناعي الخاص (التأميم) وإنشاء الصناعة العمومية[1].

إذن فالهدف الأساسي الذي تبناه هذا الميثاق هو تحسين مستوى معيشة الفرد الجزائري عن طريق انتهاج الاشتراكية كأسلوب تنظيم اقتصادي لا يسعى فقط إلى زيادة المردودية الإجمالية.

---

[1]-Mohamed Houcin Bensada. **Economie du développement de l'Algérie.** Alger : office des publications universitaires. 1979. pp 19-21.

3-إستراتيجية التنمية من خلال ميثاق 1976:

وسنركز على هذا الميثاق أكثر من أي وثيقة رسمية أخرى من حيث أن الميثاق هو الوثيقة الأيديولوجية للدولة.

لقد اتخذ نموذج التنمية الاقتصادية في الجزائر صيغته النهائية بعد رسم سياسة الاستثمارية منسجمة انطلاقا من عملية التخطيط،خاصة المخطط الثلاثي الأول 1967-1969، إذ بات من خلاله اليسير على أي محلل اقتصادي المعرفة بأن الجزائر قد اتخذت خيار التنمية المرتكزة على أساس التصنيع وقد ظهر هذا في مختلف خطب الرئيس بومدين وكذافي الميثاق الوطني سنة 1976،الذي أوضح أن الدولة الجزائرية هي أداة تحقيق سياسة التنمية التي تهدف إلى تجسيد أمال وتطلعات الشعب الجزائري، إذ جاء فيه أن الدولة الجزائرية هي دولة اشتراكية و لأنها "...ليست كيانا غريبا عن الشعب فهي مستمدة علة وجودها وفاعليتها وسلطتها من إرادة الشعب وتقبله إياها، ولذا ينبغي إنماء روح الدولة وتعهدها لدى المواطنين وتحقيق وعيهم بمهمتها ودورها كأداة في خدمة الجماهير.."[1].

فهي كما جاء في هذا الميثاق قد استرجعت وظيفتها التاريخية تجسيدا للسيادة الوطنية وهي قبل كل شيء تعبير عن إرادة الشعب وضمان الاستقلال الوطني وحرية مواطنيه.و لا تقف الدولة الاشتراكية عند دور تحويل علاقات الإنتاج،وإنما تذهب إلى تطوير وتنمية قوى الإنتاج لأقصى درجة: فهي التي تضمن التقدم الاجتماعي والثقافي وتعميم التعليم؛ كما هي وسيلة تحقيق أمال وتطلعات الجماهير الشعبية، من حيث إمدادها العمال والفلاحين بوسائل المشاركة في تسيير الأمور العمومية. فاعتبرت الدولة في هذه الفترة ضمان للحرية الحقيقية للفرد، وذلك بتحريره من الاستغلال والبطالة وضمان التقلبات والتغيرات المستقبلية، واعتبرت كذلك كضمان لمجموع الحريات العمومية خاصة حرية التعبير عن الرأي، التفكير والتحرك[2]. وبالتالي فإن الهدف الأساسي للدولة الجزائرية ذات الطابع الاشتراكي هو تحقيق تنمية متكاملة ومندمجة وتعبيرا حقيقيا عن الاستغلال الوطني الذي يرتكز على استرجاع

---

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، دستور 1976 ،مرجع سابق, ص 77.

[2]-République Algérienne Démocratique et Populaire، Front de libérations national، **la charte national.** (Alger : FLN) 1976 p 122.

الثروات الوطنية، وملكية الدولة لوسائل الإنتاج الكبرى وإحداث التوازن في التبادلات الخارجية.

و ترتكز سياسة التنمية من خلال هذا الميثاق على الفكرة الأساسية تقوم على أنها كل متكامل، بمعنى كمجموعة من الأنشطة تمس مجمل السياسة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية تجمعها عدة روابط فتشكل بذلك حركة موحدة في مسيرتها وأهدافها، و تسهر على التنسيق وإحداث علاقات مترابطة تؤدي إلى تطوير جميع قطاعات الحياة الوطنية.

أ-**الأهداف الكبرى للتنمية:**

من خلا الميثاق الوطني لسنة 1976 فإن التنمية هي عملية تمكن الثورة من بلوغ غايتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالتالي فهي تهدف إلى:

-تحديث وتوسيع الزراعة عن طريق تحديث وتنسيق الهياكل التنظيمية وإدماج القطاع الخاص؛

-تحديث طرق والوسائل والثقافات عن طريق استعمال التقنيات الأكثر ملائمة، ووضع الإنتاج تحت ضرورة الاحتياجات الغذائية والصناعية الوطنية؛

-حماية وتوسيع المساحة الزراعية؛

-ترقية الصناعة المكثفة والقائمة على أساس الصناعة القاعدية؛

-ترقية المواد المعدنية وتطوير الصناعية الخفيفة والمحلية والصناعة الحرفية؛

-خلق الشروط الأساسية للاستغلال التكنولوجي، الاقتصادي وكذلك الاهتمام بالموارد المائية؛

-تنمية الهياكل القاعدية الاقتصادية؛

و لا تختلف هذه الأهداف عن تلك التي سطرت كأهداف التاريخية للتنمية الجزائرية المتمثلة في: دعم الاستقلال الوطني،إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان و ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها[1].

---

[1]Marc Ecrement**. <u>**Indépendance politique et libération économique**</u>**. Alger/ Grenoble : ENAP/ PUG.1986. p12.

ب-**وسائل تحقيق التنمية المستقلة:**

لقد حدد الميثاق الوطني وسائل من أجل ضمان تنمية مستقلة وهي:

-**العمل على إيجاد الموارد التي توفر التراكم:** عن طريق:

- الثروات المعدنية خاصة المحروقات من أجل دفع عجلة الإنتاج والعمل المتواصل على مضاعفة حجم الاحتياطي: فهذا يمكن للبلاد من تسديد ديونها وبالتالي كسب الثقة في الأسواق ويمكنها بذلك الحصول على القروض لإنجاز المشاريع الإنمائية ويتوفر التراكم عن طريق:
- الصناعة من حيث أنها مصدر للتراكم والقاطرة التي تجر الاقتصاد الوطني.
- الزراعة والثروات المعدنية، الصناعة التحويلية، قاعدة القطاع الإنتاجي.
- الأنشطة الخاصة بالخدمات إذ أن تنوعها واتساعها تشكل وسيلة لتقوية قدرة البلاد على التراكم.

-**ضمان توازن المبادلات مع الخارج:**

جاء في ميثاق 76 أن «ميزان المدفوعات ما هو إلا مرآة عاكسة لتوازن المبادلات مع الخارج وهذه بدورها ليست إلا انعكاسا لبنية ووضعية الإنتاج الداخلي على صعيد العلاقات القائمة على السوق الدولية...»[1].

ويمكن تحقيق ميزان تجاري متوازن عن طريق الأنشطة التالية:

- -تحديث الزراعة والتوسع فيها.
- -التصنيع.
- -رفع قيمة الموارد المصدرة وتنويعها بفضل التصنيع وتحديث الزراعة.
- -إنشاء وسائل وطنية في قطاعات النقل الجوي والبحري وباقي الخدمات الأخرى من أجل تحقيق أرباح هامة من العملات الضعيفة.
- -رفع أسعار المنتوجات الإنسانية لتحسين التبادل مع الخارج.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني،لمرجع سابق، ص 185.

-ضمان الاستقلال المالي للدولة من أجل دعم التحرر الاقتصادي:

يؤكد الميثاق على أن "...الاستقلال المالي هو الذي يكفل تأمين الشغل واستمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالعائدات المالية التي تنجر عن استغلال الثروات الطبيعية التي تسمح بانتهاج سياسة تكفل إحداث مناصب الشغل على أوسع نطاق وتعزيز في نفس الوقت الاستقلال الاقتصادي للبلاد..."[1]. إن الممارسة الفعلية للسلطة النقدية التي هي خير دليل على مدى ما بلغته الدولة من استقلال مالي ترتكز أساسا على وجود الطاقات القاعدية التي هي مصدر لكل الثروات.

-جعل السوق أضمن قاعدة للتنمية الاقتصادية:

حيث تجعل الاقتصاد في مأمن من تقلبات الملابسات الدولية وتمكن من دعم انطلاقة الصناعة الوطنية وتهيئ الانتقال إلى مرحلة تصدير الموارد المصنعة، فوجد سوق داخلية واسعة سيؤدي إلى أن يبقى نصيب الإنتاج الصناعي المصدر في المستقبل هامشا بالقياس، الحجم الإجمالي لهذا الإنتاج في نفس الوقت الذي يحتل فيه تصدير المواد المصنعة نسبة ملحوظة ضمن قائمة ما تصدره البلاد إلى الخارج. إذن إن الجزء الأكبر من إنتاج المواد المصنعة يظل مخصصا لتلبية الطلب الداخلي أي أن تصريفه سيتم في مضمونة تصنع السادة الوطنية. كما أن تنمية السوق الوطنية سيتم كذلك عن طريق رفع مستوى معيشة الجماهير[2].

-توسيع العلاقات الخارجية وتنويعها:

مما يجعلها أداة كفاح ضد التبعية للخارج وعاملا لتوطيد الاستقلال الوطني وإنجاح سياسة تنمية مستقلة وذلك عن طريق تنويع أطراف التعامل الخارجي باستمرار مجهود يرمي إلى الحصول، أو الحفاظ على التوازن في المبادلات، وعمليات التعاون على الخارج، كما يجب أن يعتمد على تمثيل علاقات مع الأقطار الصديقة على أساس احترام قاعدة التعامل بالمثل[3].

إذن ومما تقدم تبين لنا كيف حدد الميثاق الوطني لطبيعة ووسائل وأهداف التنمية وذلك

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني،لمرجع سابق ، ص 186.
[2] Marc Ecrement Op Cit. p 46.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحير الوطني، مرجع سابق، ص 193.

بالاعتماد على التصنيع بعد التخطيط له كأداة إستراتيجية لتحقيق عملية التنمية.

II-التخطيط والتصنيع كأسس لتحقيق التنمية:

أ-التخطيط:

لقد قامت إستراتيجية التنمية في هذه المرحلة على أساس عملية التخطيط المركزي الذي انطلق منذ الاستقلال لكن بطريقة محتشمة، بحيث انحصرت هذه العملية في وضع ميزانية التجهيز السنوية والتابع لقانون المالية، فبقيت جهود تحقيق الاستثمار المسطرة في إطار المخططات الاستعجالية في الفترة 63-66 الجد بسيطة،إذ لم يكن لقطاع الصناعة أي مكانة هامة بين مجمل الخيارات، فتميزت هذه الفترة كذلك بعدم وضوح نموذج التنمية.

لقد انطلقت عملية التخطيط في الجزائر بشكل واقعي مع المخطط الثلاثي الأول سنة 1967 من طرف سلطة سياسية أكثر راديكالية* من السلطة السابقة أي سلطة بن بلة، إذ توضحت بعد ذلك إستراتيجية التنمية من خلال المخططات المتوالية، و التي كانت تهدف في المدى الطويل للقضاء على هياكل وشروط الإنتاج القديمة وذلك بتطبيق نظرية Gerard destanne de bernis "الصناعات المصنعة" إلا أنها في المدى القريب لم تكن سوى امتدادا للهياكل الاستعمارية الموروثة.و انطلاقا من نظام التسيير المركزي والمخطط قامت الدولة عن طريق عدة وزارات بدور الضابط، خالق للثروة ورب عمل الأساسي. و أطرت الوزارات الوصية المؤسسات العمومية الاقتصاد الوطني بإتجاة سياسي -اجتماعي قوي، و عملت على تنظيم، توزيع ومراقبة كل الأنشطة الاقتصادية ولم تترك للمؤسسة العمومية سوى التنفيذ.

و جاءت المخططات الوطنية قي شكل : المخطط الثلاثي الأول لسنة 67-69 كثيرا ما وصف بما يسمى بما قبل للتخطيط Pré-plan، إذ كان يهدف إلى إحداث انسجام وتأقلم بين الهياكل السوسيو اقتصادية والإدارية للبلاد؛

أما المخطط الرباعي الأول 1970-1973 فقد مثل الانطلاقة الحقيقية للتخطيط،إذ

* رغم تأكيد من قام بحركة 19 جوان و على رأسهم العقيد هواري بومدين على أن الحركة عملية تساهم في تحرير المؤسسات و استعادة سيرها العادي بعد أن كلها متمركزة في يد شخص واحد، إلا انها من منظور العلوم السياسية تعتبر انقلابا عسكريا تم بإحداث تغير للحاكمين خارج الإجراءات الدستورية النافدة عن طريق عمل حصل في صميم الدولة ذاتها، فكان هذا التغير فجائي و ا ستدعي القوة الجيش و على راسه وزير الدفاع هواري بومدين .

وضع الدلائل الأولية للبيروقراطية الاقتصادية،فتميز بالدقة أكثر وبتسخير قيمة مالية أكبر خصصت للاستثمار إلى جانب إدخال الجماعات المحلية في هذه العملية بحيث أصبحت الولاية مثلا وبعد إشارة البلديات تقترح المشاريع الاجتماعية كالطرق، المدارس، المستوصفات...إلخ التي قد تدمج في الخطة .و قد اعتبر هذا المخطط جد طموح من حيث تضاعفت فيه القيمة المخصصة للاستثمارات بثلاث مقارنة بلتلك التي خصصت في المخطط الثلاثي الأول[1]. (أنظر الجدول رقم).مع أن عملية اختيار المشروعات المقترحة للإدراج في عملية التخطيط لا تتم على أساس المردودية المالية التي اعتبرها مسيري التصنيع مظهر من مظاهر البرجوازية الرأسمالية، وإنما تتم على أساس آثارها الاجتماعية- الاقتصادية؛

لقد كان المخطط الرباعي الثاني 74-77 تكملة للمخطط السابق،و اختلف عنه فقط في تقيمه للاستثمارات المحفزة عن طريق الارتفاع السريع لأسعار البترول، كما اهتم قليلا بأنشطة خارج الصناعة، فارتفع معدل الاستثمار منذ 1970 إذ زاد عن معدل 35% ووصل في الفترة الممتدة ما بين 78-79 إلى غاية 46%،وهو مستوى نادر ما يتحقق، إذ عرفته فقط اليابان والاتحاد السوفيتي، بمعنى أن شروط الانطلاقة الاقتصادية كانت محققة هذا قياسا بنظرية "رستو" في التنمية التي اشترطت تحقيق معدل استثمار فقط ما بين 5-10%[2].

(1)-Mouhamed Houcin Bennissaad. Op. cit. pp 42-44.

(2)-Marc Ecrement. Op. Cit، p 48.

جدول(رقم 6) : الاستثمارات في الجزائر (1967-1977 بالمليون دج):

القطاع-النسبة	67-69 المخطط الثلاثي		70-73 المخطط الرباعي الأول		74-77 المخطط الرباعي الثاني	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	1606	/	4140	%14,8	12005	%10,9
الصناعة	4750	%51,6	12400	%44,7	48000	%43,4
الهياكل القاعدية	855	/	2307	%8,3	1551	%14
التعليم	810	/	3310	%11,9	9947	%9
باقي القطاعات	1121	/	5583	%20,7	24784	%22,7
المجموع بالمليار دج	9,06	%100	27,75	%100	110,22	%100

Source: Houcin Benisaad. Op Cit. p 46.

كما هو موضح في الجدول. إن حصة التصنيع هي أكبر حصة (حصة الأسد) بحيث أن نسبتها وصلت إلى 51,6% في المخطط الثلاثي الأول, 43,4% في المخطط الرباعي الثاني مقابل 44,7% في المخطط الرباعي الأول كما أن قطاع التصنيع نفسه يتميز بسيطرة الصناعة الأساسية حيث شكلت نسبة 7،88% في المخطط الثلاثي الأول، و86% في المخطط الرباعي الأول و88% في المخطط الرباعي والثاني و78% ما بين 78-1979 والمتمثلة في 5 القطاعات الأساسية الحديد والصلب، المحروقات، وسائل البناء، الصناعة الميكانيكية والتجهيزات الإلكترونية.

و وصلت مجمل الاستثمارات في الفترة 1967-1978 (خارج مجال الاستثمارات الاجتماعية) 300مليار دج بنسبة إنجاز تساوي 125% بين سنتي 1976-1979 وبلغت نسبة الاستثمارات 50 % من الناتج الوطني، كما وصلت إلى تحقيق دخل 1.260 دولار لكل مواطن جاعلة الجزائر في الدرجة الأولى عالميا من حيث الاستثمار.[1]

[1] Nacer-Eddine sadi. Op-cit. p 27.

وبصفة عامة، فلقد اعتبر التخطيط الوسيلة الوحيدة لتحقيق سياسة الاستثمار والتنمية السريعة رغم معارضة بعض المختصون الاقتصاديون له بسبب قتله لروح الإبداع والمبادرة وعدم السرعة في التأقلم على المستجدات.وقد تميز،بالمركزية إذ لم تخصص له وزارة بل فقط سكرتارية دولة للتخطيط،وكانت وزارة المالية (الإدارة الوصية) هي التي تحدد معدل الاستثمار والاختيار من بين المشاريع المتراكمة وتضعها بين يدي الحكومة، كما تزامنت سياسة التخطيط في الجزائر بمجموعة من التأميمات انطلقت على مجيء بومدين إلى السلطة، فكان قرار تأميم المحروقات ليوم 1971/02/24 الأكثر أهمية من حيث أنه مكن من الاستقلال عن الميتروبول القديم[1].

ب-التصنيع كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية:

لقد اعتبرت الصناعة اعتمادا على نظرية إحلال الواردات ونظرية ديبرنيز للصناعة المصنعة من طرف القادة الجزائريين الحل الأمثل للعديد من المشاكل خاصة البطالة. إذ أمن "بومدين" بأن تحقيق الانطلاقة الاقتصادية لا يكون إلا عن طريق التصنيع،و كان مقتنعا بأن الجزائر لا يمكنها أن تكون أمة زراعية، بالنظر إلى عدة مؤشرات أهمها: ضعف المساحة الخصبة 3% من مساحة الجزائر، عدم وجود المياه خاصة في الصحراء، إلى جانب عامل المناخ الذي لا يتميز بكثرة الأمطار والحرارة والجفاف.وكان للخيار الصناعي وسيلتان قصد تحقيق التنمية: وسيلة التسيير والإنتاج ونعني بها المؤسسة الوطنية والمنهج وهو التخطيط الذي أعتبر كأداة للسيطرة ومراقبة الاقتصاد[2].

لقد عرف التصنيع الجزائري على أنه "...تلك السيرورة الاجتماعية، الاقتصادية، لخلق قوى منتجة وطنية بمكوناتها الإنسانية والتقنية، وتدعيمها والتوسع فيها، ضمن قطاع دولة اقتصاد يحمي باستمرار طابعه الديمقراطي بغية فتح سبيل التقدم والتغير أمام التشغيل الجماعي المنتج عن طريق تنمية فروع منتجة لوسائل الإنتاج معدة لإنتاج وسائل أخرى وذلك وفق مقتضيات التحكم الفعال والمتسارع"[3]. فكانت الصناعة الجزائرية تدور حول

---

[1]Marc Ecrement. Op. Cit، p 50.

[2]Mahfoud Benoune، Ali Elkenz. Op. Cit، p 10.

[3]محمد الأخضر بن حسين دروس في الاقتصاد الجزائري، الجزائر، دار الشريفة للطباعة والنشر والتوزيع 1991، ص 90.

محورين أساسيين:

-تحقيق استغلال حقيقي للموارد المتاحة،وذلك عن طريق إتباع نظرية إحلال الواردات، أي محاولة تضييع ما كان يستورد من الخارج؛

-خلق الشروط التي تمكن من رفع مستوى المعيشة للمواطنين، خاصة بالنسبة لسكان الأرياف، ولهذا رفضت الجزائر بطريقة راديكالية التقسيم العلمي للعمل الذي اعتبرته وجهة من الأوجه الجديدة للاستعمار. وكان من أولوية الأولويات بالنسبة له استرجاع الموارد الطبيعية التي هي من عناصر السيادة الوطنية –الجانب السياسي- ومطلب من مطالب تنمية الجانب الاقتصادي،ومن هنا أرادت استخدام تلك الموارد الخام كالبترول والحديد من أجل تطوير الصناعة الثقيلة خاصة الصناعة البتروكيميائية والحديد والصلب تأثرا بنظرية الصناعة المصنعة للاقتصاد الفرنسي Gerard Destane De Bernis الذي يرى،"أنه على الجزائر أن تضع هيكل صناعي متناسق وفعال للقضاء على عدم التمفصل الداخلي بين مختلف القطاعات أي خلق ترابط بين مختلف القطاعات في مداخلها ومخارجها: بمعنى أن تحتوي هذه الصناعة بداخلها أسس التنمية، وذلك عن طريق الآثار التي تحدثها على باقي القطاعات الاقتصادية، ولهذا فعلى الخطة أن تعطي الأولوية للصناعة التي لها أثر الانجذاب l'effet d'entraînement من أجل إقامة فروع صناعية أخرى. ولا يتحقق هذا الهيكل الصناعي المنسق إلا من خلال ما يسمى بالصناعة المصنعة عن طريق توفير لكل القطاعات آلات جديدة تمكنها من زيادة إنتاجية العمل وهذا ما يؤدي إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية"[1]. ويضيف De Bernis أنه لا يمكن لها نجاح مثل هذه السياسة،إلا من خلال قيام الدولة باستثمارات صناعية في إطار القطاع العام، لعدم توفر الإمكانيات الضرورية للقيام بذلك لذي لأي مؤسسة خاصة جزائرية،كما لا يمكن للجزائر أن تعتمد على الاستثمار الأجنبي الذي يقودها إلى التبعية والارتباط الجيد بالخارج. إذن فالنموذج التنموي الجزائري قد ارتكز على نظرية الصناعة المصنعة بمعنى تلك الصناعة التي تحدث أثرا في باقي الصناعات، بل باقي القطاعات الاقتصادية، وهذه الصناعة –كما ذكرنا سابقا- هي الصناعة الأساسية التي تهتم بالميادين التالية: الحديد والصلب، استخراج المعادن، الصناعة الإلكترونية، الطاقة ومواد

[1]Gerard Destanne de Vernis «deux stratégies pour l'industrialisation du tiers monde، les industries industrialisantes et les options algériens».

البناء[1]. وبصفة عامة ما يمكن قوله عن الصناعة في الجزائر:

-إن التصنيع يسمح بإدماج مجموعة القطاعات الاقتصادية الوطنية ويحقق تكاملا بين الصناعة والزراعة، فاعتبر التصنيع آنذاك مؤشر للنمو الاقتصادي والتحديث خاصة الأرياف، و يتحقق هذا عن طريق التمفصل بين الزراعة والصناعة، و أصبح ابتداء من 1971 الاعتقاد كذلك بضرورة تقدم وازدهار زراعة مجهزة مسبقا الصناعة قصد تزويد الصناعة بمخرجتها، فأصبح بذلك ينظر للتمفصل زراعة–صناعة باعث أساسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتغيير نمط الحياة»[2]؛

- لا تعتبر الصناعة الجزائرية مجرد سيرورة لتراكم الموارد المادية، لكنها عامل أساسي لتحقيق مختلف المشاريع الاجتماعية المتميزة أساسا ببعدها الاشتراكي، فاعتبرت بذلك عملية تهدف إلى تحسين مستوى معيشة كل المواطنين عن طريق : للقضاء على البطالة، تحسين شروط العمل وإعادة توزيع الدخل القومي من أجل ترقية الجماهير المحرومة...الخ، كما سمح التصنيع بتوسيع وتقوية طبقة البروليتارية واعتبرها تجسيدا للاشتراكية لاحتوائهعلى قاعدة مادية لبنائها وتقوية الشروط الموضوعية لتقوية الطبقة العاملة[3].

وانطلقت أول عمليات التصنيع السريع من طرف الدولة،التي سخرت عائدات البترول لتحقيق هدفها، و اضطلعت السلطات العمومية بوسائل مراقبة الموارد كالتأميم، احتكار التجارة الخارجية، البنوك...إلخ، فأصبحت الدولة بذلك محرك الاستثمارات، عن طريق التوسيع المعتبر للقطاع العام في جميع الميادين: صناعة، تجارة، نقل، اتصال، زراعة، الإسكان...إلخ، وأحدث بذلك زيادة في العمل الاجتماعي بحيث انتقلت نسبة التشغيل في القطاع العام مابين 1973 إلى 1977 من 36% إلى 45% من نسبة العمال خارج الإدارة. ويمكن تلخيص أكبر المحاور الأساسية التي تميزت السياسة الاقتصادية وقتها في انطلاقة المخططات الأولى، فأصبح قطاع المحروقات المؤشر الوحيد والمحرك الأساسي لعملية التنمية، إذ انتقل عدد العمال في هذا القطاع من 10،000 سنة 1969 إلى 63،000 سنة

[1]Hachmi Madouche **L'entreprise et l'économie Algérienne. Quelle avenir** ? Alger Edition La phonique 1988. p 92.

[2]Paul Balta. Claudine Bubleau، **L'Algérie des algériens 20 ans après**. Paris : Les éditions ouvriers. 1981. p 106.

[3]République Algérienne Démocratique et Populaire. FLN. Op.Cit، p 79.

1977 مسجلة بذلك أعلى نسبة في جميع القطاعات.[1]

ت- تقييم إستراتيجية التنمية في الفترة 1965-1979

لقد عرفت هذه الفترة أكبر الإنجازات الاستثمارية في تاريخ الجزائر المستقلة، فيمكن القول أن الفترة 65-79 وعن طريق إتباع سياسة تنموية سريعة ووضع الإطار القانوني والمؤسساتي للاقتصاد الجزائري شهدت تحديث جميع القطاعات الإنتاجية، كما عرف المواطن الجزائري نقلة نوعية في مستوي معيشته مقارنة بعهد الاستعمار، بحيث وصل الدخل الفردي سنة 1978 حوالي 2,140 دولار يفوق بكثير دخل الفردي العديد من الدول العالم الثالث. كما أن مبادئ الاشتراكية خاصة المساواة قضت على الأقل على الحقل الرسمي أي في مختلف النصوص على التفاوتات الاجتماعية وذلك من خلال تعميم التعليم والصحة.

لقد تميزت هذه الفترة بتوالي إنشاء وحدات صناعية اعتبرت كعامل للتوسع في باقي القطاعات الاقتصادية إذ عرفت العشرية 1967-1977 استثمارات ضخمة في القطاع الصناعي تقدر قيمتها بحوالي 57 مليار دج وتحقيق حوالي 180,000 منصب عمل في الميدان الصناعي، لما لهذا الميدان من أهمية بحيث أن خلق منصب عمل واحد في هذا القطاع يحدث (يجلب) حوالي 3 مناصب عمل في القطاعات الأخرى، كما أنتجت هذه الاستثمارات حوالي 400 وحدة، ومركبات صناعية ضخمة متجمعة حول 15 مؤسسة وطنية و5 مؤسسات وطنية في ميدان الصناعة الثقيلة[2].

إلا أن المشكل الأساسي الذي تعرض له النموذج الجزائري في هذه الفترة هو عدم تحقيق التوازن الجهوي الذي أحدثته سيرورة التصنيع. و إن أثر الانجذاب الذي تضمنته نظرية " De Bernis" الصناعة المصنعة، خاصة عن طريق الصناعة الثقيلة والذي كان ينتظر منه أن يلعب دورا كبيرا في التنمية، لم يكن واضحا على عكس توقعات وآمال واضعي الميثاق الوطني ومهندسي المخططات التنموية.كما أن التجربة الجزائرية في التصنيع بينت بوضوح أنه من الوهم الاعتقاد بإمكانية نقل مصنع بأكمله (Clé à main) من الدول المصنعة وتحقيقه بنفس الشروط في الدول النامية آملين فيه بإعطاء نفس النتائج، وهذا

[1]Ahmed Henni. **Economie de l'Algérie indépendant**. Alger : OPU. 1993. P 35.
[2]Mouhamed Liassine «L**es Réforme économique en Algérie une transition vers l'économie de marché**» annuaire de L'Afrique du Nord Année 1996. Paris : édition CNRS، 1998، p 50.

بسبب الاختلاف في العوامل الاجتماعية الاقتصادية ونظام الاتصالات .كما وقعت الجزائر في فخ عدم تحقيق التوازنات المالية الخارجية إذ وجدت نفسها – هي التي أرادت إحداث تنمية هدفها الأول تحقيق الاستقلال الاقتصادي- شديدة الارتباط بالدول الغربية خاصة في الميدان التكنولوجي.و كانت حقلا للتجارب التكنولوجية خاصة في قطاع المحروقات، هذه التجارب التي باءت بالفشل لأن الصناعة الجزائرية نادرا ما أنتجت فائض في الإنتاج يمكنه للتصدير.

كما تزامن تطور القطاع العام المنتج للسلع والخدمات مع نظرة هراركية جعلت من المؤسسة العمومية في قبضة الوزارة الوصية، وهذا ما أدى إلى عدم التوازنات الاقتصادية والمالية وضعف المردودية الاقتصادية التي اعتبرت هدف ثانوي أمام تحقيق الأهداف الاجتماعية كالتشغيل التنمية، التوازن الجهوي، توفير منتجات بأقل تكلفة، و لم تكن عملية الاستثمار في الميدان الصناعي ممولة ذاتيا أي عن طريق الأرباح المحققة في هذا القطاع وإنما كانت مدعمة من طرف ارتفاع السريع البترولي[1]. كما لم يكن لواضعي الخطة صدى كبير عند تعبيرهم عن انشغالاتهم التنظيمية والواقعية، فلم يستطيعوا التصدي للإسراف وفساد هيكل الاستثمار نتيجة لعدم وجود وزارة تخطيط .إلى درجة أن أحد الملاحظين كتب قائلا أنه لم يمن هناك تخطيط في الجزائر.

وأخيرا يمكن القول انه رغم الارتفاع في مستوى المعيشة المحقق خاصة عن طريق ارتفاع في الريع البترولي،إلا أن هذا لم يكن تعبيرا حقيقيا عن مستوى التنمية التي توصلت إليه الجزائر لأنه كما قلنا في الجانب النظري من هذا البحث أن أي ارتفاع غير مستمر في الدخل القومي والذي يتحقق لفترة قصيرة نتيجة للصدفة كارتفاع سعر البترول مثلا، ليس دليلا أبدا على مستوى التطور الذي وصل إليه هذا البلد.

المطلب الثاني: إصلاحات سنوات الثمانينات

بعد موت الرئيس هواري بومدين في نهاية 1978 تم التخلي عن معظم مشاريع تلك الفترة إذ تم تهديم النظام السابق بعد تقزيم التصنيع ودور القطاع العام، فبينت القرارات

---

[1]Mouhamed Houcin Benissad، **<u>Algérie restructuration et réformes économiques (1979-1993)</u>** Alger : O.P.U 1994، p 11.

المتخذة في هذه الفترة بإقامة نظام جديد قريب جدا إلى الليبرالية، متمثلة أساسا في سلسلة الإصلاحات التي مست المؤسسة العمومية مندو سنة 1980 من طرف مهندسها الرئيسي الوزير الأول الإبراهيمي، والتي كانت تهدف إلى الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي المكثف من أجل زيادة الفعالية الاقتصادية إلى جانب :

-التغطية السريعة للاحتياجات الضرورية، فعرف بذلك قطاع الزراعة اهتماما أكثر فاستفاد من إصلاحات هامة منها إصلاح سنة 1981 وإصلاح سنة 1987، وبذلك بغية تشجيع الإنتاج؛

-التقليل من التبعية للخارج خاصة في الميدان التكنولوجي والمالي، فأعيد النظر -في هذه المرحلة- في أغلبية عقود المساعدة التقنية، وتوقع تسديد الديون الخارجية إلى جانب تسديد الرقابة على التجارة الخارجية؛

-التهيؤ لمرحلة ما بعد البترول؛ والاهتمام أكثر بقطاع الخاص الداخلي.

وبذلك ظهرت في بداية الثمانينات نظرة جديدة للتنمية فعرفت المؤسسة العمومية أولويات ثلاثة وهي:

-إعادة تحديث هياكل الإنتاج عن طريق إحداث تغيير في توجهات الاستثمار؛

-استعمال المستثمر للقدرات الإنتاجية من أجل إحداث زيادة في الأرباح المالية التي كانت تعتبر في السابق كمبدأ رأسمالي غير مقبول في المؤسسات الاشتراكية؛

-حقن الاقتصاد الوطني بنوع من المرونة وذلك عن طريق التعدد في مراكز اتخاذ القرارات العمومية أي محاولة إحداث اللامركزية[1] .

ورغم إضعاف الوظائف الاجتماعية للمؤسسة العمومية بحثا عن المردودية إلا أن عملية التخطيط الإجباري قد استمرت عن طريق مخططان خماسيان: الأول 1980-1984، المخطط الخماسي الثاني 85-1989 والذي تعددت فيه المحاور الأساسية للتنمية حيث خصص هذا المخطط 550 مليار دج بمقابل 400,6 مليار دج بالنسبة للمخطط الخماسي الأول، أي بزيادة حوالي 150 مليار دج، إذ خصصت نسبة 31,6% من القيمة الكلية

---

[1]Mouhamed Houcin Benissad، **Algérie restructuration et réformes économiques**. Op.Cit، p.22.

للصناعة، وكانت نسبة المحروقات 7% فقط، أما الصناعة الخفيفة فقد قدرت نسبتها بحوالي 25% كما أن الزراعة والري كانتا من أولويات هذا المخطط وذلك بتخصيص 14% من الاستثمار الكلي مع التركيز على الري.و خصص 14% السكن الذي وذلك لتلبة الطلب المتزايد على السكن.أما التجهيز العمومي والهياكل القاعدية معا بحوالي 16%.و التعليم والتكوين حوالي 8% (كما هو مبين في الجدول)

جدول رقم (7): تقسيم الاستثمارات حسب المخطط الخماسي الثاني:

القطاعات	مليار دج	النسبة المئوية
<u>الزراعة والري:</u>	79,000,000,000	%14
-الزراعة	30,000,000,000	%38
-الري	40,000,000,000	%52
-الصيد	1,000,000,000	%1
-الغابات	7,000,000,000	%9
<u>الصناعة:</u>	174,200,000,000	%6،31
-المحروقات	39,800,000,000	%8،22
-وسائل	19,000,000,000	%3
-وسائل النقل	15,000,000,000	%7،2
التخزين والتوزيع	15,850,000,000	%2،8
الاتصالات	8,000,000,000	%4،1
الهياكل القاعدية للاقتصاد	45,000,000,000	%8
السكن	76,000,0000,000	%14
التعليم والتكوين	45,000,000,000	%8
الصحة	8,000,000,000	%4،1
باقي الهياكل القاعدية الاجتماعية	20,000,000,000	%6،3
التجهيزات الجماعية	44,000,000,000	%8
المجموع	550,000,000,000	%100

المصدر: Rapport du CNES 1999.

إننا في هذه الفترة سوف نركز على إصلاحان أساسيان و هما :إعادة الهيكلة العضوية واستقلالية المؤسسات واللذان من خلالهما سوف نحاول معرفة: هل أن الدولة استمرت في قيامها بعملية التنمية من عدمه، وهل هذا الاستمرار (إن كان موجودا) هو بنفس النسبة؟

1- إعادة الهيكلة العضوية 1980-1986:

كان هذا الإصلاح الأول عبارة عن نمط جديد للتنظيم الاقتصادي،يهدف بالدرجة الأولى إلى تقوية القطاع العام من خلال إعادة تقسيم المؤسسات الكبيرة و الشركات الوطنية وخلق عدد ضيق من، وذلك بتأسيس فروع جديدة لها اعتمادا على ثلاثة معايير:

-تقليص حجم المؤسسة الوطنية؛

-فصل المهام الاقتصادية عن بعضها البعض: الإنتاج، التوزيع، التصدير، الاستيراد؛

-تحديد مهامها في مجالات إنتاجية معينة أو اختصاصات تكنولوجيا[1].

وكان موضوع دور المؤسسة العامة في إحداث التنمية الوطنية محل نقاش طويل في المنتصف الأول من عشرية الثمانينات، إذ رغم تمتعها ولمدة عشريتين باستثمارات عمومية واسعة وعلى تسهيلات مالية من البنك من أجل تغطية مصاريفها، لم تستطع هذه المؤسسات تسديد الديون الطويلة المدى للدولة ولا حتى تغطية تكلفة إنتاجها لاستمرارها في السوق، فالمشكل كان يظهر (وقتها) في عدم قدرتها على تسيير نفسها نظرا لكبر حجمها فالحل كان يكمن في تكمش وتقليص حجم هذه المؤسسات إلى درجة تمكنها من تحسين فاعليتها الإنتاجية، و على هذا الأساس طبقت إعادة الهيكلة بتوصية من المؤتمر الرابع والمؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1980، إذ اعتبرت من طرف مهندسيها كالحل الأمثل من أجل تحقيق فعالية أحسن للتسيير الاقتصادي، وذلك عن طريق استعمال مجمل القدرات الإنتاجية التي وضعت في الفترة السابقة ؛ ثم تبناها المخطط الخماسي الأول 1980-1984 فظهر بذلك مبدأ التخلي عن المؤسسات ذات الحجم الكبير لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

---

[1]Rigmar Ostorkanp, Op- Cit. p 4.

[2]Rabah Abdoun "**L'Economie Algérienne a l'épreuve de l'ajustement structurel**". Janvier N°4 - Revue El Naqd Mars 1993. p 86.

وانطلقت سيرورة إعادة هيكلة المؤسسات من أجل تمكين القطاع العام من تجاوز مشاكله التي تعرقل إنتاجه والوصول إلى توازن مالي ذاتي، وقد صاحب هذه السياسة عملية تطهير مالي في شكل إلغاء كلي أو جزئي للديون المتوسطة أو الطويلة، واستمرت هذه العملية إلى غاية 1986 وانقسمت إلى 50 مؤسسات تابعة للقطاع العام إلى 300 مؤسسة جديدة[1] . إذ نجد مثلا سوناطراك التي كانت قبل هذه العملية تضم أقل من 75,000 عاملا. إذن إن إعادة الهيكلة العضوية لم تكن تهدف إلى إحداث تغيرات في الهياكل الداخلية للمؤسسة العمومية بل هدفها الرئيسي هو التقليص من حجم هذه الأخيرة إلى جانبتركيز الوحدات الإنتاجية على اختصاصاتها الأساسيةو خلق –انطلاقا من الوسائل الموجودة– نسيج صناعي متناسق، إلى جانبتوفير الشروط الحقيقية للمنافسة الداخلية[2].

---

[1]Mohamed Liassine, Op.Cit, p 57.

[2]Mourad Benachenhou، **Réformes économiques. Dette et Démocratie**. Alger : Edition Maison Echirifa. (S D E). p7.

جدول رقم(8): القطاع العام بعد إعادة الهيكلة

القطاع	عدد المؤسسات قبل الإصلاح	عدد المؤسسات بعد الإصلاح
الزراعة	07	23
الصناعة-الطاقة والمناجم	17	126
الإتصال- الثقافة- السياحة	08	45
الأشغال العمومية-الري- السكن	12	101
الصحة	01	04
التجارة	07	28
البريد والمواصلات	01	02
المالية	08	12
النقل	09	34
المجموع	70	375

المصدر: Nacer-Eddine Sadi op-cit. p 33

2-تقييم إعادة الهيكلة العضوية:

- لقد أنقصت إعادة الهيكلة العضوية حرية نشاط المؤسسة عن طريق حصرها في مهام أو نشاط معين انطلاقا من محاولة تطبيق مبدأ تقسيم المهام؛

- كما لم تعطي النتائج المرجوة على مستوى تحسين إنتاجية المؤسسات الجديدة، حتى أن المؤسسات التي استفادت من إعادة هيكلة مالية مكثفة سرعان ما عرفت أزمة مالية نتيجة لسقوط الإيرادات الجبائية البترولية بفعل الأزمة 1986، فكان من الضروري إيجاد حلول راديكالية لهذه المشكلة كتطبيق سياسة الخوصصة مثلا، إلا أن هذا لم يكن ممكنا عن

الإطلاق لأن النهج السياسي (الاشتراكية) المتبع في تلك الفترة لم يكن يسمح بذلك[1]؛

- لقد أدى تقسيم المؤسسات العمومية إلى فقدان رأس المال الموروث عن التجربة السابقة؛

- رغم تزامن هذه العملية (إعادة الهيكلة) بتطهير مالي إلا أنها لم تمس منبع المرض أو الفيروس الذي كان سبب مرضها أي محاولة التغيير في القانون الأساسي للمؤسسات.

- و كانت سببا في تدني المؤسسة العمومية، إذ عملت على تفرقة و(تناثر) لمختلف الوسائل، كما كانت من أحد العوائق الهيكلية لتراكم رأس المال، وبالتالي أدت لتقهقر البلاد، فلقد أتت عكس التيار الاقتصاد العالمي الذي تميز بالتحالفات الدولية، وتكتل أكبر الشركات من أجل السيطرة على السوق العالمي. ولهذا فقد سارعت هذه السياسة من الضعف الخارجي للمؤسسات إذ لم تكن هذه المؤسسات قادرة للتصدي بفعالية للأزمة الاقتصادية[2].

- لقد أضعف انفجار المؤسسات العمومية وتكاثرها فئة التقنوقراطيين اللذين كانوا يسيّرون هذه المؤسسات، بحيث أدت عملية العدول عن التصنيع والتخلي عنه عن طريق إضعاف استثمارات في الميدان الصناعي، إلى تقوية إستراتيجية إضعاف هذه الفئة الاجتماعية وأحل محلها تحالف جديد يضم البيروقراطية والبرجوازية- إن صح التعبير- الصاعدة التي كانت تهدف إلى تقوية القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي خاصة بعد صدور قانون 11/82 الخاص بالاستثمار الأجنبي وقانون 13/82 الخاص بالاستثمارات الأجنبية[3].

وبعد إصلاح إعادة الهيكلة العضوية طبقت إصلاحات أخرى أهمها التي عرفتها الزراعة قبل المؤسسة الوطنية بموجب قانون 19 ديسمبر 1987 الذي أسس نظام جديد لتسير الأراضي التابعة للقطاع العام والقائم على عدم تدخل الدولة في تسيير المستثمرات الفلاحة، ومسؤولية المنتجين أمام النتائج المالية لمستغلاتهم، بمعني أن الدولة لن تعد تساعد تلك التي تعرف عجزا. كما أصبح بإمكان المنتجين الاستفادة من حقوق الملكية على جزء من الممتلكات الزراعية (كالآلات، السكن) وهذا بهدف جعل المستثمرات الفلاحية ذات فعالية اقتصادية.

---

[1]Maamar Boudarssa. Op.Cit ،p 8.
[2]Mohamed Liassine. Op.Cit. p 58.
[3] Ibid. p 59.

إلا أن الإصلاح الذي اعتبر بعد ذلك قاعدة لسياسة اقتصادية جديدة عرفتها الجزائر في سنوات 1990 هو إصلاح استقلالية المؤسسات العمومية.

3- استقلالية المؤسسات العمومية:

يمكن أن ندرج النصوص التطبيقية لإصلاح استقلالية المؤسسات العمومية والتي ظهرت في جانفي 1988 في إطار البحث عن نموذج تخطيط لا مركزي، إذ كان من الضروري عدم التخلي عن التخطيط، -أي استمرار لوجود الدولة في العملية الاقتصادية- وإنما إعطائه فاعلية أكثر وذلك لضمان أحسن للمعادلة بين ما تفضله المؤسسة العمومية وبين ما يفضله المركز.

وارتكز المشروع الإصلاحي الجديد على مبدأين أساسيين:

- لا مركزية التخطيط.
- اللجوء إلى بعض ميكانيزمات السوق كوسائل لتوجيه وتطبيق النشاطات الإنتاجية للمؤسسة. فأصبحت المؤسسة الوطنية تسمى بالمؤسسة العمومية الاقتصادية، إلا أن حقوق الملكية بقيت من نصيب الدولة وهذا ما يجعلنا ندرج دائما هذا الإصلاح ضمن خانة سيطرة الدولة على الاقتصاد.

لقد وضعت السلطة مقاييس جديدة من أجل تحسين مردودية المؤسسات بحيث أعطت للمؤسسة الاستقلالية المالية التامة، وأصبح بإمكانها اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة وذلك بهدف علاج الأعراض المرضية التي عرفتها هذه الأخيرة، بعد صدور قانوني 88-01 الخاص بتوجيهات المؤسسات العمومية وقانون 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة. وقد أدى هذا الإصلاح بالدرجة الأولى إلى استقلالية تسيير القطاع الإنتاجي وقطاع الخدمات، فتم إنشاء شركات قابضة Holding(*)، مشاركتها المالية داخل المؤسسات العمومية التي تتمتع باستقلالية تامة في التسيير ولم يعد لها أي علاقة وصاية مع الجهاز الحكومي[1]. فتحولت بذلك الشركات التي اعتبرت بأنها قد حققت نجاح مالي إلى شركات بالأسهم لها استقلالية اقتصادية، مالية وتجارية، وأصبح بإمكانها اتخاذ القرارات فيما يخص برنامج الإنتاج، خطتها

(*)- هي مؤسسات ذات أسهم تمارس حق الملكية لمساهمة الدولة، تقوم بضمان سير أمثل للأموال للأنشطة الصناعية والتجارية التي تقع تحت مراقبتها جزئيا أو كليا.

[1] Mourad Benachenhou,Op- Cit, p 9.

الاستثمارية، ميزانيتها وسياستها المالية، كما أصبحت تسير من طرف مجلس إداري على غرار القطاع الخاص.

وتحولت المؤسسة الوطنية بموجب قانون 88-01 إلى شخص معنوي تابعة للقانون الخاص، إذ أصبحت تتمتع برأس مال اجتماعي وباستقلالية مالية، ويخضع تسييرها لقواعد القانون التجاري، فأصبحت حرة في إبرام اتفاقياتها حسب ما تمليه مصلحتها. كما يمكن القول أن إصلاح استقلالية المؤسسات قد ميز بين حق الملكية الذي يبقيه دائما للدولة، والتسيير الذي أصبح حرا، فالدولة بقيت مالكا للمؤسسة الوطنية ولكنها فوضت حقها في التسيير للمؤسسات المالية عن طريق ما يسمى بـــ:صناديق المساهمة: فلأول مرة في تاريخ الاقتصاد الجزائري أنشأت الدولة مؤسسات مالية بأسهم منظمة في 8 صناديق مساهمة من أجل ممارسة حقها في الملكية وتسيير الحقيبة المالية المخصصة للنشاطات الصادرة عن المؤسسات العمومية وهذه الصناديق لها الأدوار التالية:

-ضمان التسيير المالي لرؤوس الأموال العمومية.

-إعطاء الأولوية للاستثمارات الاقتصادية التي لها أهداف مالية.

-تطبيق كل الإجراءات اللازمة للتطوير الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية التي لم يمسها هذا الإصلاح، لأنها اعتبرت غير قابلة للإصلاح نظرا لوجود عجز مالي كبير[(1)] .

– تحديد أسعار منتجاتها والتي تحقق أرباحا في إطار اقتصاد ما زال يتمتع بحماية كبيرة.

– اختيار وتنظيم دوائر التوزيع وذلك بالتمييز بين وظائف الإنتاج والتوزيع.

– مناقشة أجور وأرباح العمال على ضوء اتفاقيات جماعية.

– رفض أي تدخل رسمي أو غير رسمي في تسيير المؤسسات، أما بالنسبة للمؤسسات التي تقدم خدمة عمومية مثل النقل، فإن تدعيم الدولة يتم عن طريق اتفاقيات محددة القيمة والمدة[2].

4– تقييم استقلالية المؤسسات العمومية:

لقد كان لاستقلالية المؤسسات آثار إيجابية وأخرى سلبية نبدأ بـــ:

---

[1]Maamar Boudarsa, Op-cit, p 99.

[2]La Republique Algérienne démocratique et Populaire, (Ministre du l'industrie et de la Restructuration), **"Colloque sur la Restructuration Industrielle"**. El Aurassi, 2-3 Mars 1999, p 45.

1-الآثار الإيجابية:

-التخلي التدريجي للدولة للتسيير المباشر للمؤسسة العمومية وبالتالي اللجوء إلى العقلانية الاقتصادي كمبدأ رئيسي في التسيير؛

-تحرير المؤسسة العمومية من عبء الوصاية إذ أصبحت مستقلة و صاحبة القرار في الأمور الهامة التي تؤدي إلى تحسين فعاليتها الاقتصادية وبالتالي استمراريتها في السوق؛

-إن تطبيق استقلالية المؤسسات كانت مرحلة التهيؤ لانسحاب الدولة من الميدان الاقتصادي وليس انسحابا لها والدليل على ذلك هو بقاء الدولة واحتفاظها بحق الملكية.

2-الآثار السلبية:

لم تحقق التغيرات التي جاء بها قانون 88-01 حول استقلالية المؤسسات ما كان ينتظر منها على التسيير والوضعية المالية لهذه المؤسسات لأنها لم ترفق بعملية تطهير مالي كما لوحظ:

-عدم التحسن في فعالية الاقتصادية للمؤسسات الوطنية، إذ بقيت هذه الأخيرة تسجل نفس النقائص (السلبيات): المديونية أكثر، نتائج أكثر سلبية من سنة إلى أخرى، عجز الخزينة، وهذا ما أدى بهذه المؤسسة إلى وضع الإفلاس الذي عرقل عملية خوصصتها فيما بعد؛

-بقاء بل زيادة التبعية للخارج خاصة بعد تأزم حالة الديون الجزائرية ثم تأزم الوضع في الجزائر على جميع الأصعدة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية؛

-رغم أن هذا الإصلاح حول مؤسسات الدولة إلى مؤسسات اقتصادية وطنية خاضعة للقانون التجاري، إلا أن هذه الإرادة السياسية للاستقلالية شلت منذ 1990، بسبب الصعوبات المالية التي عرفتها هذه الأخيرة ولم ينجو منها سوى القليل من المؤسسات مثل الحديد والصلب، الميكانيك...إلخ، وهذا لأنه -أي الإصلاح- جاء في ظروف معينة تميز بنقص القدرات الإنتاجية للعمال وأجهزة و نقص في التموين، بالإضافة اللاتوازنات المالية المستمرة التي زادت رغم التطهير المالي بسبب انخفاض قيمة الدينار والصراعات الاجتماعية التي عرفتها الفترة،إلى جانب نقص في العملة الصعبة التي خنقت نظام الإنتاجي منذ 1986 على الأزمة الجزائرية و وجود لجماعات قوية ذات مصالح داخل

المؤسسة العمومية تعودت على تواجد بطريقة غير رسمية تقف أمام تقوية فعالية المؤسسات الوطنية وتحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية[1].

المطلب الثالث: مكانة القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي و تقيم الإستراتيجية التنموية

1- مكانة القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في عملية التنمية:

ما هو موقف الدولة الجزائرية الاشتراكية النهج من القطاع الخاص الوطني؟

انطلاقا من النصوص الأساسية للجمهورية الجزائرية المستقلة: برنامج طرابلس، ميثاق الجزائر 1964، الميثاق الوطني 1976 والميثاق الوطني 1986 نجد أن المشرع الجزائري قد اعترف بالقطاع الخاص، لكن هذا الاعتراف كان مصحوبا بشروط وتحفظات.

فبرنامج طرابلس أوضح بعد ما تم تحديد القطاعات الإستراتيجية الخاصة بالدولة، بأنه يمكن تشجيع المبادرة الخاصة في باقي الميادين الاقتصادية خاصة في إطار نخطط عام للتصنيع بوصفه "...بأي ثمن من الأثمان فإن الدولة الجزائرية لن تقوم بخلق قاعدة صناعية لصالح البرجوازية الوطنية كما هو جاري في بعض الدول فعلى الدولة أن تقوم بعملية التنمية عن طريق وسائل خاصة بها"[2]. فالقطاع الخاص شر لا بد منه.

وفيما يخص ميثاق الجزائر سنة 1964 الذي وصف من قبل العديد من المؤلفين بأنه ذو نزعة ماركسية فلم يطالب بإقصاء القطاع الخاص، بل دمجه من أجل تحقيق تنمية شاملة. أما الميثاق الوطني 1976 فقد وضع التمييز بين الملكية الخاصة الاستغلالية، والملكية الخاصة غير الاستغلالية شأنه شأن ميثاق الجزائر سنة 1964، حيث نص على أن وجود قطاع وطني خاص لا يتعارض مع المرحلة التاريخية الراهنة التي يحتل فيها القطاع الاشتراكي مكانة ممتازة، على أنه ينبغي التفرقة بين القطاع الخاص الذي يلعب دورا مفيدا بالنسبة للاقتصاد البلاد ولا ينال من التشييد الاشتراكي، والقطاع الخاص الطفيلي أو الذي يرتبط بمصالح رأسمالية أجنبية، والذي يشكل خطرا لا على الاشتراكية فحسب، بل على كل تنمية اقتصادية مستقلة[3].

وجاء في موضع آخر من الميثاق أنه يجب التذكر بأن هناك فرق بين المؤسسة

[1]Houcin Benissad, Op.Cit, p 45.
[2]FLN, La charte Nationale 1976, Op.Cit, p 198.
[3]Lahouari ADDI, **L'impasse du populisme**. Op.Cit, p 156.

الرأسمالية التي تمثل أقصى أشكال الملكية الخاصة المستغلة، وبين المستثمر الفردي أو المؤسسة الخاصة التي يكون حجمها متواضعا ولو كانت ذات طابع جماعي. إذن فمعيار قبول القطاع الخاص في المشاركة في إحداث عملية التنمية هو عدم الاستغلال، إذ قبل الميثاق الوطني لسنة 1976 المؤسسة الخاصة ذات الحجم المتواضع بشرط أن تكون ميادين نشاطها لا تعرقل الاشتراكية وتخضع أنشطتها لقواعد ملائمة تقدرها الدولة، بهدف مواجهة كل ما من شانه أن يعرقل تطوير النظام الاشتراكي، وينبغي أن توجه هذه الأنشطة توجيها يساهم في تنويع المنتجات الوطنية وزيادة حجمها وتوفير فرص العمل[1].

ويجب على الدولة أن تحرص على أن لا يتغلب مجموع الأنشطة الخاصة، حتى وإن كانت متكونة من مؤسسات حرفية أو مؤسسات متواضعة على القطاع الاشتراكي سواء بالنسبة لحجم المبيعات وبالنسبة للتشغيل، إذ ينبغي حصر القطاع الخاص في ميدان الصناعة في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة التي تقوم بالأشغال النهائية المتعلقة بمنتجات مصنع الدولة، وعلى الدولة أن تتولى تموين القطاع الخاص ولاسيما المواد المستوردة قصد إزالة خطر الارتباط بالدوائر الرأسمالية الأجنبية.

و احتفظ بنفس الموقف في الميثاق الوطني لسنة 86 بحيث حارب القطاع الخاص الطفيلي المرتبط بمصالح المؤسسات الاستعمارية الجديدة الاحتكارية ورأسمال أجنبي من حيث أن هذا القطاع يشكل خطرا على الاشتراكية وكل تنمية اقتصادية مستقلة.

إذن فالموقف الرسمي من القطاع الخاص في الجزائر عهد الاشتراكية تميز بالثبات سواء في النصوص الأساسية أو في خطب القادة اللذين رأوا إمكانية مشاركة القطاع الخاص في إعادة بناء الاقتصاد لكن ضمن الحدود التي يفرضها احترام الخيارات الأساسية المحددة من طرف الدولة. فمشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984 وضع بأن انشغالات السياسة الاقتصادية هو استعمال القدرات الإنتاجية الموجودة أو الكامنة في القطاع الخاص، وفي نفس الوقت يجب أن يتحصل هذا القطاع في ميدان نشاطه على وسائل التأثير في القرارات الاقتصادية أو السياسية، مراقبة السوق، واستغلال العمال.

ويمكن القول أن هذا الموقف من القطاع الخاص لا يجد مبرراته الاقتصادية فقط، بل

[1]La République Algérienne démocratique et Populaire, (Ministre de la planification et de l'Aménagement du territoire : **Projet du Plan quinquennal 1980-1984**) Alger, p 5.

يرجع إلى مبررات سياسية، فرغم تعاقب القادة السياسيون (بن بلة، بومدين، الشاذلي) فإن موقف النظام من القطاع الخاص لم يتغير، إذ استمد جذوره من الحركة الوطنية نفسها، فالدولة الجزائرية كانت حريصة على تحقيق الوحدة والوفاق الوطني الأمر الذي يتطلب رفض لكل تمييز أو تفاوت اجتماعي أو سياسي، فبرغم رفض المواثيق لقوانين السوق: إذ رأت في الرأسمالية الخضوع للفوضى الفردية نتيجة لسيطرة قانون البحث عن أقصى وأسرع ربح، إلا أنها (أي هذه النصوص الرسمي) لم تصرح صراحة رفضها للقطاع الخاص التي قسمته إلى نوعين:

أحدهما مستغل وهو مرفوض، والثاني غير مستغل وهو مقبول وأن الحدود بينهما وضعتها قدرة المجتمع على سن القوانين قصد ضمان وتطوير القطاع الخاص في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الريفية: فأنشأت الدولة سنة 1983 الديوان الوطني من أجل توجيه متابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة الوطنية[1].كما تقوى في هذه الفترة اتحاد جديد بين البيروقراطية والبرجوازية الجديدة فاد إلى تقوية مكانة رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي الذي كان مجبرا على مشاركة المؤسسات العمومية، فلم يكن من الممكن لهذا القطاع امتلاك أغلبية رأس المال.

وأهم التشريعات التي ظهرت في هذه الفترة هي قانوني: 82-11 الصادر في 24 أوت 82 والخاص بالاستثمار الخاص.

قانون 82-13 الصادر في 31 أوت 1982 الخاص بالاستثمار الأجنبي والذي كان له أثر ضيق من حيث أن رأسمال الأجنبي كان غير مشجع لمثل هذه الشراكة فظهرت أقل من 6 مؤسسات مشتركة فقط ما بين 82-1986 وهذا نتيجة لتميز النظام الاقتصادي الجزائري بالمركزية، وضرورة إقرار الخطة بهذه الاستثمارات إلى جانب سيطرة الطرف الجزائري في كل المشاريع إضافة إلى إقصاء القطاعات الإستراتيجية من هذه الشراكة فصادفت هذه المشاريع المشتركة عدة عوائق بيروقراطية مثل:

-مشاركة الدولة الجزائرية بالأغلبية.

-عدم وجود ضمانات للتعويضات في حالة قيام الدولة بأي عملية تأميم إلى جانب ضرورة

[1]Rigimare Ostercamp, Op.Cit, p 42.

العودة إلى القانون والتشريعات الوطنية في حالة أي نزاع[1].

كما عرف القطاع الخاص عدة مشاكل أهمها:

-عدم المساواة فيما يخص الشروط التي تضعها البنوك وخاصة المتعلقة تكلفة الدين فمثلا إن القطاع الخاص يدفع نسبة فائدة تقدر ب 8,5% إلى 10%، مقابل 7% بالنسبة للقطاع العام على نفس الدين؛

-كما أن نظام الاستثمار لم يكن حر، إذ حدد قانون 82-11 لــ 30 مليون دج كحد أدنى للاستثمار الخاص ينتظر منه في نفس الوقت المشاركة في التقليل من البطالة، إدخال الواردات وتطوير التفاعلات مع القطاع العام. فالمبادرة الخاصة كانت مشجعة ومراقبة في نفس الوقت، إذ لم تكن هناك سياسة انفتاح حقيقية[2]؛

-غياب عقلية إنتاجية، صناعية لدى المقاول الوطني، الغير متحفز للإنتاج الصناعي، إذ أن أغلبيتهم شكلوا طبقة برجوازية تجارية، اهتموا فقط بالاستثمار في الميادين التي يكون فيها استرجاع رأس المال بسرعة.

-ونظرا للمشاكل المالية التي تواجه هؤلاء المستثمرين الخواص فإنهم كثيرا ما يلجئون لمصادر مالية ذاتية أو غير رسمية مصدرها العائلة أو الأصدقاء...إلخ. إلى جانب وجود عراقيل كبيرة أثناء استيراد المادة الأولية والتجهيزات من الخارج مما تجبرهم إلى اللجوء إلى السوق الموازية من أجل الحصول على العملة الصعبة مثلا أو اللجوء إلى المحسوبية أو الرشوة على مستوى الجمارك.ونتيجة لهذه المشاكل حققت الفترة 1983-1987 نسبة 15% فقط من المشاريع الاستثمارية الخاصة[3].

2- تقييم إستراتيجية التنمية القائمة على أساس التخطيط

رغم تسجيل الاقتصاد الوطني في الفترة 1966-1988 معدل نمو حقيقي يقدر بحوالي6% ومتوسط معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية 9%، ووصل الاستهلاك الخاص

---

[1] Ahmed Bouyacoub, "**Les investissements étrangers en Algérie qu'elles perspectives** ?" Annuaire de l'Afrique du nord 1996. Paris : Edition CNRS, 1998, p 491.

[2] Mbarek Mehdil, **Le Passage de l'économie d'endettement à l'économie de marché** (Mémoire de fin d'étude du 3éme cycle professionnel, institut d'économie douanière et fiscal Algero-Tunisien) p 29.

[3] Houcin Benisad. Op.Cit p 50.

إلى 7%، ورغم زيادة النمو الديمغرافي الذي وصل إلى غاية 3%،إلا أن هذه المؤشرات لا تدلنا على تنمية حقيقية لأن نواة الخلل تعود إلى وجود علاقة سلبية بين المصاريف والمداخيل التي عرفها الاقتصاد الجزائري،بحيث وبمقابل النمو السريع للاستثمار الذي وصل إلى 12% في السنة إلا أن زيادة الادخار الوطني كانت فقط بنسبة 8%، ولتغطية هذا العجز زاد الاستيراد الذي مونته الديون الخارجية، وهذا لعدم التوازن بين الواردات والصادرات فإذا كان ارتفاع الواردات يقدر بحوالي 13إلى 19% ما بين 1966-1981، فإن الصادرات لم ترتفع إلا بحوالي 2% وهذا ما أدى إلى تفاقم الديون الخارجية وأصبحت الجزائر من الدول النامية الأكثر مديونية[1].

-رغم إجراءات إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني المتخذة من طرف السلطات العمومية منذ بداية 1980، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تعود مؤشراتها إلى سنوات 1970 قد تفاقمت: إذ انخفض معدل النمو الذي وصل إلى غاية 7،3 سنويا في سنوات 1970إلى 2،5% في المنتصف الأول من الثمانينات 1980-1985، ليسجل سقوطا حرا سنة 1986 إذ وبسبب الأزمة الاقتصادية وصل إلى غاية 0,6%،إلى أن أصبح سلبيا بحيث وصل إلى غاية -1,4% سنة 1987 و-2% سنة 1988.

-رغم انخفاض معدل البطالة إلى غاية 17% سنة 1982، إلا أنه وصل إلى غاية 18% سنة 1984، 20% سنة 1986 وأصبحت البطالة تمس حوالي 1/4 من الفئة الشغيلة سنة 1989. قد تزامن هذا مع ارتفاع نسبة التضخم التي كانت 10% سنة 1980-1985، 16% سنة 1986 وصلت إلى غاية 40% عام 1990[2].

فبصفة عامة يمكن القول إن فشل النموذج التنموي في هذه الفترة يعود إلى أن النهج الاقتصادي المتبع الذي جعل من النموذج الجزائري يتعارض مع منطق الاقتصاد السياسي أي مع العقلانية الاقتصادية، بحيث أن الدولة الجزائرية على قول هواري عدي كانت تسير وراء أهداف سياسية رفضت من خلالها استقلال ما هو اقتصادي على ما هو سياسي، إذ كان للدولة الجزائرية أهدافا سياسية كانت متيقنة بأن تحقيقها لن يكون إلا من خلال تنمية اقتصادية تقودها هي، بهدف تدعيم استقلال البلاد وتقوية قدراتها الدفاعية، فمن هذه النظرة فقط يمكن القول أن ميزانية هذه الفترة كانت إيجابية نظرا لعدم وجود قواعد عسكرية أجنبية،

[1]Rigimare Ostercamp, Op.Cit, p 19.
[2]Rabeh Abdoun, Op, Cit, pp 86-88.

وعدم وجود ضغوطات أجنبية على القرارات الداخلية[1].

-إن ما يبرر تدخل الدولة في الاقتصاد بعد الاستقلال هو إعادة تنظيمه بعد التخريب، التشرد والدخل الفردي الضعيف للمواطن الجزائري، وهو وضع يتعذر معه تلبية القطاع الخاص لحاجات المجتمع أي الاستثمار بالكمية والنوعية التي تستلزمها شروط التنمية السريعة، زيادة على أنه من الناحية التقنية فإن القطاع الخاص الجزائري يفتقر إلى التعليم والتكوين الفني والخبرة المهنية اللازمة لتنفيذ الاستثمارات ..

-إن الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى تأزم العديد من الجوانب: الاجتماعية كالبطالة التسريح الجماعي للعمال، والسياسة كأحداث أكتوبر 1988 ما هي إلا دليل قاطع على عدم قدرة الدولة على تلبية المطالب المتزايدة للمواطنين.

-لقد كان ينتظر من الدولة الجزائرية بعد الاستقلال أن تقوم بما لم تستطع الدولة الاستعمارية فعله، فالجزائري الذي كثيرا ما كان شديد الاستقلالية عن الدولة وذلك بالاعتماد على الذات وعدم الارتياح للسلطات المركزية سواء في العهد العثماني أو العهد الفرنسي، سرعان ما تخلى على هذه النظرة بعد الاستقلال وتنمية ما سمي بشعور العالم الثالث والمتمثل في تقوية الشعور بالمواطنة والتضحية من أجل الوطن مقابل إقامة دولة قوية قادرة على تسيير التحولات الاجتماعية، تحسين الحالة الصحية للمواطنين، عصرنة الوطن، بناء المدارس، التخفيف من الفقر وخلق مجتمع جديد. لكن فشل الدولة في تحقيق وتلبية كل هذه الآمال بعد أزمة سنوات 1980، دفعت بالفرد الجزائري للغضب على الدولة ولومها، من حيث أنها كانت المسئولة على كل شيء لعدم وجود قطاع خاص قادر على مشاركتها في القيام بعملية التنمية وبعدها مشاركتها في اقتسام الاتهامات التي وجهت إليها، فكان هذا أصل إعادة النظر في دور الدولة كمالك، مسير ومنتج[2].

---

[1]Lahouari ADDI, op-cit, p. 153.

[2] William B QUANDT, **Société et pouvoir en Algérie : la décennie des ruptures**. Traduit par Mhamed BENSEMANE et les autres. Alger : Editions la Casba. 1998, p. 130.

المبحث الثاني: إستراتيجية التنمية القائمة على أساس الانتقال إلى اقتصاد السوق .

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى إستراتيجية التنمية الجزائرية المميزة لما بعد سنوات التسعينات. إذ نريد من خلال هذا المبحث الغوص في خصوصيات المرحلة التي تميزت بأزمة متعددة الجوانب ثم إرادة الخروج من هذه الأزمة سواء عن طريق إحداث تغيرات على مستوى النظام السياسي – كما سوف نتطرق له في الفصل التالي –أو التخلي عن قيادة الدولة لعملية التنمية الاقتصادية عن طريق الانتقال إلى اقتصاد السوق وتطبيق سياسة التعديلات الهيكلية التي فرضتها المؤسسات المالية العالمية و هذا ما سنركز عليه في هذا المبحث.

و قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب نسعى من خلالها إبراز بيئة وطبيعة الانتقال إلى اقتصاد السوق.حيث تطرقنا في المطلب الأول لمناقشة مسألة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى السوق . أما في المطلب الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى المطلب الثاني: سياسات الدولة بين الخوصصة، الاستثمار، أما المطلب الثالث فقد خصصناه لأهم إصلاحات بوتفليقة ما بين 2011-1999-

المطلب الأول: من الاقتصاد الموجه إلى السوق .

سنركز في هذا المطلب على: وصف وتشخيص الأزمة الجزائرية الاقتصادية، والأوضاع التي تم الانتقال إلى اقتصاد السوق، كقضية الديون الخارجية –سيرورة الاستدانة كأحد الأوجه الأساسية لتفشي الأزمة الاقتصادية الجزائرية.ثم تطبيق برنامج الإصلاحات الهيكلية.

1-الأزمة الاقتصادية لسنوات الثمانينات :

إن الأزمة التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ 1986 قد أظهرت بشكل واضح ضعف وفناء هذا الاقتصاد الذي يقوده قطاع العام تميز بـــ:

-عدم الاستغلال الكلي للقدرات والطاقات الإنتاجية؛

-عدم القدرة على خلق مناصب شغل جديدة، الأمر الذي جعل من البطالة في تطور مستمر؛

-ضعف في عرض المنتجات أي الندرة وعدم القدرة على تلبية الطلب الداخلي المتزايد الذي أصبح يهتم كذلك بالنوعية؛

-الاعتماد في جلب العملة الصعبة من قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات، و استعمال التكنولوجيا غير الملائمة.

وهذا ما جعل الاقتصاد الوطني لا يختلف كثيرا عن الحال الذي آل إليه القطاع العام الذي هو قلبه النابض :

-نسبة عالية من البطالة تقدر بـــ 25% مست خاصة فئة الشباب؛

-تبعية غذائية كنتيجة طبيعية الديمغرافيا الغير متحكم فيها بحيث أن الجزائر كانت تخصص كل سنة أكثر من 2,5 $ مليار لشراء المواد الغذائية والأدوية؛

-الاعتماد الكلي على منتوج واحد لقطاع المحروقات: بترول وغاز الذي يمثل 98% من المداخل بالعملة الصعبة،إذ استمر الاقتصاد الوطني في الاعتماد على أحادية الصادرات والاستيراد المكثف للمواد الغذائية، بحيث وصلت نسبة استيراد المنتوجات الغذائية سنة 1990 حوالي 91%؛

-تضخم وصل إلى غاية 30%؛

-ضعف في استعمال القدرة الإنتاجية للمصانع، وصل في بعض الأحيان إلى أقل من 50%؛

-عجز مستمر في الميزانية وصل العجز إلى غاية 120 مليار دج بسبب الضعف الذي عرفه القطاع العام؛

-عدم التوازنات المالية الخارجية بسبب قضية الديون الخارجية التي اعتبرت عائقا أساسيا للتنمية الاقتصادية[1].بحيث أن تسديد الديون المتزايدة في الفترة ما بين 1986-1989 أدى إلى امتصاص 78% من الإيرادات السنوية للصادرات، إذ أمام ارتفاع خدمات الديون كانت الجزائر تسدد كل 3 سنوات ما يعادل حجم دينها، ولا تترك سوى من ¼ من إيرادات تصديرها لتسيير الاقتصاد الوطني وتلبية حاجات مواطنيها[2].

---

[1] Mourad BENACHENHOU : **''La Restructuration Industrielle Modalité et Implication''** Revue Economie. N° 17, Septembre 1994, p. 19.

[2] Smail KENES. **''La Régulation de l'Economie Algérienne''** Revue Economie, N° 4, Janvier- Mars 1993، p. 63.

إن هذه الأوضاع التي عاشتها الجزائر أدت إلى استخلاص نتيجة أساسية مفادها أن إستراتيجية التنمية المتبعة في السنوات السابقة والتي ارتكزت على التخطيط والتصنع لم تصل إلى تحقيق الأهداف التنموية المتمثلة، الأمر الذي أدى بالقادة الجزائريون للتحول إلى إستراتيجية جديدة مرتكزة على الانتقال لنظام اقتصادي جديد أساسه انسحاب الدولة من رئاسة عملية التنمية، ودور جديد للدولة عن طريق تشريعات جديدة أهمها: صدور قانون القرض والنقد المؤرخ في 14 أفريل 1990، فكان الإطار المؤسساتي لمحاربة التضخم الذي وصل إلى غاية 30% بجعله من البنك المركزي في قلب السلطة النقدية والمالية ويتمتع بكل استقلالية، كما تدعمت أسس هذه الإستراتيجية خاصة بعد 1994 وانطلاقته الحقيقية لخوصصة المؤسسات العمومية[1].

جدول رقم (9) تطور عدد البطالين في الجزائر

السنة	1966	1977	1985	1990	1991	1992	1993	1994
العدد	843953	690827	435000	1150000	1261000	1482000	1770000	2100000

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

2-قضية الديون الخارجية:

لقد أصبحت الديون الخارجية بعد أزمة 1986 تشكل عبئ ثقيلا جدا على التوازنات الخارجية إلى درجة أن الاقتصاد الوطني وجد نفسه عاجزا على تسديدها، مما أدى إلى اللجوء إلى إعادة الجدولة(*) بعدما كانت هذه المسألة ولمدة طويلة تعتبر من المواضيع التي تدخل في إطار أمن الدولة -أي سرية-وحكرا على السلطات العمومية. وظهرت هذه المسألة في مرحلة أزمة وتمزق في النسق الاجتماعي، الاقتصادي. وتحولت مسألة الديون الخارجية إلى مشكلة سياسية، إذ أصبحت الدولة جد مرتبطة بالادخار الأجنبي والمؤسسات المصرفية الدولية. و ظهرت درجة خطورة ثقل المديونية في وضعية العجز عن الدفع التي وصلتها سنة 1994، بعدما كانت تسديد خدمات الديون تستنزف حوالي 4،93% من إيرادات

---

[1]La REPUBLIQUE Algérienne Démocratique et Populaire (**Economie Algérienne : les Enjeux et les choix à moyen terme 1996-2000**). Document de Doctrine. Pp. 24-26.

(*)-لقد لجأت الجزائر إلى إعادة الجدولة مرتين سنة 1994 و1995 ففيا لمرة الأولى مع نادي باريس القطاع العام بحوالي 10 مليار دولار إعادة جدولة ديونها مع القطاع الخاص في المرة الثانية بمبلغ يقدر بـــ 2،3 مليار دولار.

صادرات الجزائر من سلع وخدمات.

جدول رقم (10) يمثل تطور الديون الخارجية الجزائرية في الفترة: 1980- 1997 **(بالمليار دولار)**

1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1997
17.05	16.09	14.97	14.32	14.18	16.51	20.56	24.60	25.04	25.44	26.58	31.06

المصدر : Nacer – ediine sadi. Op-cit . p 45

جدول رقم(11): تطور قيمة وخدمات الديون بمليار $ 1993-1997

السنوات	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
قيمة الديون	25,7	29,5	31,6	33,6	31,2
المتوسط والطويل المدى	25,0	28,9	31,3	33,2	31,0
القصير المدى	0,7	0,6	0,3	0,4	0,2
خدمات الديون	9,0	4,5	4,3	4,3	4,5
الأساسية	7,1	3,1	2,5	2	2,4
الفوائد	1,9	1,4	1,8	2,3	2,1
نسبة الخدمات	82,2	47,1	38,8	30,9	30,3
نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي	52,1	69,9	76,1	73,5	66,5

المصدر: Rapport du CNS sur le développement humain 1998 p. 56

أ-أسباب المديونية:

إن الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى اللهث وراء الديون الخارجية عديدة ومتنوعة، إذ هناك أسباب داخلية كانت نتيجة طبيعة للسياسة الاقتصادية المتبعة، وأسباب خارجية لم يكن بمقدور السلطات المحلية السيطرة عليها.

الأسباب الخارجية: والمتمثلة في:

-السقوط المستمر لأسعار البترول خاصة منذ 1985-1996، بحيث أكد بعض المحللون أنه بسقوط البترول بــ 1$ فإن الجزائر تسجل خسارة تقدر على الأقل بــ 500 مليون من $؛

-سقوط معدل تبادل للعملة الأمريكية بالنسبة لباقي العمل الأكثر استعمالا في التجارة الخارجية وارتباط الجزائر بهذه العملة؛

-ارتفاع في معدل الفائدة على مستوى المؤسسات النقدية العالمية، بحيث أن هذه الزيادة لا تعود فقط إلى عوامل عالمية موضوعية (كارتفاع نسبة التضخم العالمي، السياسة النقدية المقيدة للدولة الكبرى)، وإنما تعود إلى ضعف الجزائريين في المفاوضات الدولية[1].

الأسباب الاقتصادية الداخلية:

-يعود اللجوء إلى المديونية المستمر بالدرجة الأولى قصد تمويل البرنامج الصناعي والاجتماعي الطموح خاصة في ميدان المحروقات والهياكل القاعدية؛

-الارتفاع المتزايد في النمو الديمغرافي الذي وصل إلى حوالي 3% وإلى الضخامة المستمرة في فاتورة التغذية؛

-اللجوء للمبالغ للديون قصيرة المدى نتيجة لعدم توفر فرص الاستدانة المتوسطة والطويلة المدى؛

-تقهقر نوعية المفاوضات الجزائرية،نتيجة نقص في خبرة المفاوضين وهذا ما زاد من الديون الخارجية بحوالي 20%؛

-صعوبة التحكم والسيطرة على الديون الخارجية سواء على المستوى الإحصائي أو على مستوى التوقعات؛

-عدم استعمال الوسائل المالية والنقدية التي تمكن من السيطرة بفعالية على خدمات الديون، بحيث قدّر بعض الخبراء الاقتصاديون ورجال السياسة أن الجزائر قد فقدت 50 مليار $ في سنوات 1980، وهذا بسبب عدم تغيير في نوعية ومستوى إنتاج وبيع المحروقات، وبالمقابل فإن قيمة (هذا المصدر) النقدية وقدرت الجزائر الشرائية قد انخفضتا، بينما كان من الضروري أن تكون الجزائر جدّ فعّالة على المستوى العالمي، وذلك قصد خلق أسواق بترولية جديدة وواسعة، كما كان من الضروري تطوير القطاعات التي هي قادرة على تحقيق سياسة إحلال الواردات وتشجيع القدرة على تصدير السلع غير المحروقات[2].

---

[1] Mourad Benachenhou. "**La Restructuration Industrielle Modalité et Implication**" Revue Economie. N° 17, Septembre 1994, p. 20.
[2] Medra Bank. **Document sur la situation de la dette extérieur de l’Algérie**. N° 12, Mars 1996.

ب-المديونية سنوات الثمانينات:

زادت قيمة الديون الخارجية المتشكلة من جزئي: ديون قصيرة المدى وديون متوسطة وبعيدة آجال التسديد خلال فترة عشرية 1980 حسب مرحلتين متميزتين :

الفترة الأولى 1980-1984:

هذه الفترة التي تميزت بمعدل نمو متوسط 4,4%،وبعدم اللجوء المكثف إلى الاستدانة والعمل على تسديد الديون القديمة الأمر الذي أدى إلى نقص في القيمة الإجمالية للديون الخارجية بحوالي 194 مليار $.

الفترة الثانية 1985-1989:

والتي كانت عكس الأولى بحيث تميزت بزيادة في القيمة الإجمالية للديون الخارجية بمعدل سنوي يقدر بـــ 6,5% أي ضعف المرحلة الأولى بحيث انتقل من 18,5 مليار $ سنة 1989 إلى 62,1 مليار $ سنة 1987[1].(أنظر الجدولين التاليين)

[1]Maamar Boudarsa. Op-cit, p.22.

جدول رقم (12) الديون الخارجية الجزائرية من FMIبمليون $:

نوع الديون / السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992
المتوسطة و الطويلة الأجل	23.286	23.420	23.608	/	/	/
	/	24.213	24.572	26.346	26.258	25.216
	23.433	23.454	23.604	24.310	/	/
	/	/	619	640	/	
ديون قصيرة المدى	1.315	1.621	1.480	/	/	/
	/	1.621	1.480	1.791	1.239	792
	1.315	1.621	1.480	1.820	/	/
قيمة الديون ككل	24.601	25.041	25.448	/	/	/
	/	25.834	26.812	28.137	27.497	26.008
	42.784	25.075	26.063	26.806	/	/

المصدر:

السطر الأول: منشور للبنك الجزائري بعنوان الوضعية المالية للجمهورية الجزائرية

السطر الثاني: تقرير معد من طرف Maison Lazer et Il

السطر الثالث: World Delt table 1991-1992

جدول رقم (13): تطور خدمات الديون: الديون الوحدة بـــ 10$ 87-92:

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992
خدمات الديون الرئيسية	/ 3,480	4,465 4,481	5,001 5,121	6,729 6,156	7,290 /	7,110 /
الفوائد	/ 1,641	2,080 2,080	2,004 2,035	2,162 2,100	2,312 /	2,140 /
مجموع خدمات الدين	/ 5,481	6,545 6,564	7,005 7,156	8,891 8,256	9,610 /	9,250 /

المصدر: السطر الأول تقرير معد من قبل Maison Lazerd et Cie

السطر الثاني: World Delt table 1991-1992

ج – سيرورة المديونية في سنوات 1990: والتي سوف ندرسها حسب النقاط التالية:

المفاوضات السرية مع صندوق النقد الدولي، اتفاقية Stand By و إعادة الجدولة

1–المفاوضات السرية مع مع صندوق النقد الدولي FMI:

رغم التغيير في النهج السياسي والاقتصادي الذي كان متبعا قبل أحداث أكتوبر 1988، إلا أن هذا لم يغير أو ينقص من المشاكل الاقتصادية والمالية. كما أن هذا التغيير لم يصاحبه تغير في تشكيلة النظام السياسي وأهمها تغير في أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وقد ورثت الحكومة الجديدة لقاصدي مرباح بعد أحداث أكتوبر وإصدار دستور 24 فيفري 1989 وضعية اقتصادية واجتماعية مزرية، إذ تلونت جميع المؤشرات باللون الأحمر: إذ انخفض إيرادات الصادرات بحوالي 12% بالنسبة لسنة 1987، ورتفاعت خدمات الديون إلى حوالي 78,2% من إيرادات الصادرات. إلى جانب انخفاض في نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي والصناعي بحوالي 12,8% و11% على التوالي[1]. ومن أجل التصدي لهذه الظروف قررت هذه الحكومة الجديدة استئناف المفاوضات مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD التي انطلقت منذ 1987. كما بدأت مفاوضات أخرى مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1989 وانتهت في باتفاق Stand By في 30 ماي من نفس السنة بعد الحصول على قرض يقدر بـــ 600.000$.وقد كانت هذه المفاوضات جيدة من حيث أنّها سمحت للجزائر على سيولة تشد لفترة طويلة وبمعدل ربح منخفض بالنسبة لباقي الأسواق العالمية، إذ تمكنت

[1] Mourad Benachenhou : **Réformes Economique Dette et Démocratie**، op-cit، p.119.

الحكومة من الحصول من مؤسسات بريتن ودز بقرض يقدر بحوالي 1900.000.000$ بدون أي ضجة وعرفت بذلك هذه السنة تحسن في الاقتصاد الجزائري.

وبادرت حكومة حمروش قائد التيار الإصلاحي في حزب جبهة التحرير الوطني ومؤسس مجموعة المدافعين على أطروحة الليبرالية مع مجئها بالمفاوضات سنة 1989 مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد تميزت هذه المفاوضات بسرية تامة بحيث لم يتم استشارة باقي القوى السياسية المعنية بالأمر ولم يتم إعلان على نتائج هذه المفاوضات حتى على باقي أعضاء الحكومة أو نواب المجلس الشعبي الوطني[1].

2-اتفاقيات Stand-By مع صندوق النقد الدولي FMI[(*)]:

لقد وقعت الجزائر على اتفاقيتين Stand-By الأولى في 30 ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991 تميزت بسرية تامة، فاستفادت الجزائر من موارد مالية من صندوق النقد الدولي تقدر بـــ 300 مليار من حقوق سحب الخاصة ومن تسهيلات تقدر بـــ 210 مليون DTS (حقوق السحب الخاصة) على أثر اتفاقية جوان 1991، وهذا كما قلنا قصد التصدي للحالة السيئة التي عرفتها الجزائر أخطرها الحالة الاجتماعية والسياسية، بحيث كما يرى بن أشنهو أن حكومة حمروش آنذاك لم يكن أمامها سوى البحث عن طلب المساعدة المالية من هذه المؤسسات الدولية.

ولقد تم الاتفاق STAND-BY الثاني في 3 جوان 1991 ولمدة 10 أشهر (من جوان 1991 إلى مارس 1992) وقعت عليها حكومة كانت في عجلة من أمرها للوصول إلى تفاهم مع صندوق النقد الدولي قبل الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في 27 جوان 1992، حيث كانت تعتقد -أي هذه الحكومة المستمدة من الجناح الإصلاحي والمسيطر في حزب

---

[1] Mourad Benachenhou. op-cit، pp. 120-121

[(*)]-لقد انضمت الجزائر إلى مؤسسات بريتن ود بموجب قانون 63-384 الصادر في 1963/09/24. والمتعلق بإمكانية الجزائر إبرام اتفاقيات دولية، وبالتالي أصبحت الجزائر ذات أسهم دائمة في صندوق النقد الدولي. وبموجب التعديل العام لسنة 1983، والذي رفع رأس المال إلى حوالي 90 مليار من حقوق السحب الخاصة، أصبحت حصة الجزائر حوالي 1،623 مليون وبذلك أصبحت تتمتع بنصف صوت وهذا ما يجرها لأن تتحالف مع دولة أخرى من أجل ممارسة حقها كمساهم، ولم تلجأ إلى موارد صندوق النقد الدولي إلى غاية 1989، بحيث استعملت 5،470 من حقوق السحب الخاصة أي حوالي 619 مليار دولار.

جبهة التحرير الوطني آنذاك-، أنها ستفوز بالأغلبية في هذه الانتخابات وبالتالي الاستمرار في ممارسة السلطة.

و مع رفض المعارضة وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ القانون الجديد للانتخابات وحدوث أزمة صائفة 1991 -إضراب جوان 1919- تمّ اللجوء إلى الحلة الاستثنائية فاستقالة حكومة حمروش وجاءت بعدها حكومة جديدة بقيادة أحمد غزالي والتي كانت قريبة من الجانح المحافظ في جبهة التحرير الوطني لتواجه باتفاقية Stand-By[1] التي يمكن استخلاص محتواها من خلال المذكرة الدبلوماسية ورسالة النية Lettre d'intention التي بعثتها الحكومة الجزائرية إلى مدير صندوق النقد الدولي و التي حددت الأهداف الرئيسية والإجراءات التي ستقوم بها من أجل تسيير الاقتصاد بطريقة فعلية وفعالة وفقا لقوانين السوق. إذ حددت رسالة النية المرسلة يوم 27 أفريل 1991 الأهداف العامة التي ارتكزت عليها الإصلاحات في الجزائر والمتمثلة في:

-تراجع عن تدخل الدولة في لحياة الاقتصادية وترقية النمو الاقتصادي من طرف المؤسسات العامة والتي تهدف إلى التعديد والتنوع في الصادرات من أجل التقليل من ضعف التوازنات المالية الخارجية؛

-تحرير التجارة الداخلية والخارجية؛

-القيام بعدة جهود للقضاء على الانحرافات والتوترات في ميدان الاستهلاك، الادخار، ..إلخ، التي هي نتيجة للضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات، معدل التبادل وقيمة العملة، كما تمّ تحديد الإجراءات المتبعة في ذلك[2]؛

-القيام بإصلاح النظام المالي والجبائي والجمارك؛.

فانطلاقا من قانون 89-12 الخاص بتحرير الأسعار، تمّ تحرير 40% من أسعار المواد الاستهلاكية، وقد تمّت هذه العملية قبل أن يجتمع مجلس إدارة صندوق النقد الدولي ويصادق إيجابيا على الاتفاق Stand-By، وهذا ما ينفي بالنسبة للبعض الفرضية التي تبناها العديد من الكتّاب القائلة بأنّ «انسحاب الدولة عن دورها التعديلي في التنمية يبنى

[1] Mourad Benachenhou. op-cit. p. 140.
[2] Ibid. p. 143.

أساسا على الاتجاه التحرري الذي يقوم عليه برنامج الإصلاح الهيكلي والذي تتبناه المؤسسات المالية الدولية مثل البنك العالمي، وصندوق النقد كمخرج لاقتصاديات بلدان العالم الثالث من أجل القضاء على الأزمة الاقتصادية التي تعيشها اعتبارا أن هشاشة اقتصاديات هذه الدول... وقدرتها على خلق الثروة والمزاحمة في سوق الدولة نتيجة للتدخل المفرط في الحياة الاقتصادية»[1]. وإنما بدأت الجزائر في انسحاب الدولة من دورها الريادي في عملية التنمية قبل الدخول حتى في اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وإنما نجد أن هذا الاتفاق قد عجل من هذه الإصلاحات وجعل منها إجبارية وجدّ جدّية وأكبر دليل هو قانون 89-12 والذي بموجبه انتقل عدد معتبر من المنتجات في الثلاثي الأول لسنة 1991 من نظام الأسعار المراقب إلى نظام أسعار ذات هامش محدد، ومجموعة من الأسعار انتقلت أسعار ذات هامش محدد إلى نظام أسعار الحرة، وبقي 22 فقط منه مدعمة وذلك من أجل تدعيم الفئات المحرومة رغم الظروف السياسية، الاجتماعية الجدّ صعبة، إذ كان على حكومة حمروش خياران إمّا الاستمرار في تحرير الأسعار بين الدور الأول والثاني من الانتخابات التشريعية وإما ترك هذه المهمة للحكومة القادمة[2]. و لكن هذا لا ينفي اقترح خبراء المؤسسات المالية العالمية نماذج تنموية تحريرية تعتمد على التحرر الاقتصادي وانسحاب الدولة من دورها كمحرك مستمر، مشغل، ومنتج ودورها التأطيري غير مباشر فيما يخص مراقبة الأسعار والأجور والتشغيل وتأطير العلاقات الاجتماعية والمهنية.

و عرفت المرحلة ظروف سياسية جد معقدة وخطيرة بدأت بإعلان حالة الحصار في صائفة 1991 ثم وإسقالة رئيس الدولة الشاذلي بن جديد مع بداية 1992 وإلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية. فقامت الحكومة الانتقالية المقادة من طرف المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف، ومن أجل التقليل من الآثار الثقيلة لسياسة المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي وصعوبة الحالة الاجتماعية السياسية وإقامة حالة الحصار في فيفري 1992 بتطبق إجراء ما يسمّى بالشبكة الاجتماعية التي هي نوع من الحماية للفئات الأكثر فقر، فخصص ابتداء من المنتصف الأول من 1992 حوالي 20 مليار دج كمساعدة

[1] جمال الدين الزيادي، "**دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في برنامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي**"، مجلة العمل والتنمية، العدد 09، ب ت ط، ص 13.

[2] Hocine Benissad. Op-cit، pp. 140-145.

مالية للفقراء و15 مليار دج في شكل تدعيم للأسعار الأساسية[1].

و تم تمويل الجزئي للعديد من الأنشطة الماكرو اقتصادية عن طريق قرض مشروط من طرف البنك الدولي يقدر ب 250 مليون دولار، تمثلت شروطه في :

-القيام برقابة 22 مؤسسة عمومية وبنوك تجارية من طرف مكاتب دراسات دولية .و كان البنك الدولي يسعى من خلال هده الدراسات التحضير لإعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية؛
-مراجعة القانون التجاري قصد وضع المؤسسات العمومية في نظام فعالية مشابه للقطاع الخاص ؛
-تحرير قطاع التأمينات الأمر الذي تأخر إلى غاية 1995. [2]

إن علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي لم تنتهي باتفاقياتي Stand-By الأولى،وإنما مع تأزم الوضعية التي توصلت إليها حالة الجزائر و26 مليار$ من الديون، ورغم إقرار بلعيد عبد السلام * ما يسمى باقتصاد الحرب économie de guerre: إذ على الجزائريين أن يشدوا أحزمتهم جيدا ليتعلموا العيش بـــ 3-4 مليار من $ التي تبقى بعد تسديد خدمات الديون، إلا أن هذه السياسة لم تجدي نفعا، إذ وصلت الجزائر إلى حالة عجز عن دفع ديونها الخارجية سنة 1994، فلجأت الحكومة التي أصبح يترأسها رضا مالك مؤقتا إلى التفاوض من جديد مع صندوق النقد الدولي ثم خلفه مقداد سيفي بعد عقد ندوة الوفاق الأولى في جانفي 1994. وكانت اتفاقية Stand-By الثالثة في ماي 1994 التي قامت على :

أ- على مستوى الأسعار، فقد تم المحافظة على مبدأ تحريرها بما في ذلك أسعار المواد الأساسية، الأدوية، مواد الطاقة والماء الصالح للشرب. مما أنتج استمرار في ارتفاع مستوى التضخم وثقل العبئ الضريبي والمضاربة المرتبطة بالتحرير الغير سلس للاقتصاد؛
ب- انخفاض في قيمة الدينار ب 50% ؛
ت- تحرير التجارة الخارجية، حيث وضعت وزارة التجارة قائمة بالمواد الممنوعة من

---

[1] Malika FRimeche Rapport d’un stage au PNUD. Alger، Août 1999.

[2] Hocine Benissad. **L’Ajustement Structurel**. Alger : OPU .1999. P 62

- وهو أب التصنيع في عهد هواري بومدين و الذي كان وقتها رئيس حكومة المجلس الأعلى للدولة برأسه علي كافي بعد اغتيال محمد بوضياف

الاستيراد ثم سريعا ما تم التخلي عنها .

و قد قام هدا الاتفاق على إعادة جدولة الديون،أي تأجيل الدفع والتقليل من خدمات الديون التي لم يمكن بدونها بإمكان الجزائر إحداث أي استثمار سنة 1994،إلى جانب القيام بمحاربة الإرهاب الذي كان من الرهانات الصعبة ولا يقل أهمية على ضرورة إحداث النهوض الاقتصادي. فكانت إذن عملية إعادة الجدولة هي الحل المنطقي والضروري من أجل الخروج من سنوات عدم الانحطاط والتراجع[1].

و يمكن القول أن مشكلة الديون الخارجية أكبر مؤشر على الاضطرابات التي عرفتها البلاد والتي فقدت نموذجها التنموي الذاتي: إذ أن ارتفاع أسعار البترول ووصول البرميل إلى حوالي 40 دولار لم يكن حلا للأزمة، فأغلبية الاقتصاديين ورجال السياسة رأوا في إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي وإقامة اقتصاد السوق الحل الأمثل لهذا: أي ضرورة القيام بما يسمى ببرنامج الإصلاح الهيكلي الذي هو تصحيحا لاختلال التوازنات في الاقتصاد الكلي واهتمام باسترجاع النمو الاقتصادي.

وقد أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة القيام بعدة إصلاحات من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية أهمها:

–التخلي على مبدأ احتكار الدولة لاستيراد الموارد: التجارة الخارجية وتحريرها.

–إصلاح النظام الجبائي خاصة وأن الجزائر غير قادرة على السيطرة بفعالية على جباية ضرائبها،ما عدا القطاع العام وموظفيه الخاضعين كليّة لنظام الاقتطاعات الضريبية، وإن من الصعب على الدولة اقتطاعه في باقي القطاعات نتيجة لوجود اقتصاد غير رسمي، ولهذا فإن إصلاح النظام الجبائي أصبح جد ضروري من أجل القضاء على العجز في الميزانية الذي وصل سنة 1995 حوالي 148,5 مليار دج أي حوالي 8,3% من الدخل القومي الإجمالي مقابل 139,6 مليار دج سنة 1994 و192 مليار دج سنة 1993؛

–إصلاح أساليب التسيير كمحاربة الثقل البيروقراطي وعدم القدرة على السيطرة على رؤوس الأموال الموجودة في الأسواق الموازية.

[1]Larbi ZALFA. ‘’**Economie de guerre en Algérie**’’ le Monde Diplomatique. Août 1992، p. 01.

-وآخر عنصر أساسي في برنامج الإصلاحات الهيكلية هو خوصصة المؤسسات العمومية[1]، والذي سنتكلم عنه في المطلب اللاحق .

المطلب الثاني: سياسات الدولة بين الخوصصة، الاستثمار و الضبط

لقد قاد الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي تدعم بعد التعاقد مع المؤسسات المالية الدولية الدولة إلى الانكماش والاكتفاء بالأدوار التي يجب عليها أن تقوم بها على المستوى الاقتصادي، وذلك من أجل تحقيق اقتصاد ديناميكي قصد تحسين فعالية الجهاز الاقتصادي، أي من "Tout Etat au mieux d'Etat" ومن أهم مظاهر انكماش أدوار الدولة في الميدان الاقتصادي هو تطبيق ما يسمى بسياسة الخوصصة الـــتي تكلمنا عن جانبها النظري في الفصل الثاني و سياسة الاستثمار في الجزائر ثم سوف نتطرق لسياسة الضبط .

1-سياسة الخوصصة:

«تعني الخوصصة في القانون الاقتصادي الجزائري التحول من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص، وهذا التحول يعني الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو في جزء منها أو في تحويل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص بواسطة صيغ تعاقدية تحدد فيها كيفية تحويل التسيير وممارسته وشروطه». ففي إطار الخوصصة فإن الدولة أرادت انسحاب التدريجي من القطاعات التي كانت تسيرها حتى بالنسبة التي كانت تعتبر إستراتيجية كالقطاع الصناعي[2].

أ-أسباب وأهداف الخوصصة :

و ترجع أسباب الخوصصة إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية:

1-**العوامل الخارجية:**

[1] Lyes Si Zoubir **''le Fond monétaire Au secours Du Régime''** le Monde Diplomatique. Mars 1995، pp. 6-7.

[2] محفوظ لعشب، **سلسلة القانون الاقتصادي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص66.

-لقد تميزت سنوات 1980 بتراجع معتبر لمعدلات تبادل الدول المصدرة للبترول وبانسحاب التدريجي لأكبر البنوك الأجنبية من تموين استثمارات الدول النامية. فنجد أن الجزائر من أول الدول المصدرة للبترول التي تأثرت بهذا الوضع خاصة بعد الأزمة الحادة لسنة 1986؛

-السبب الثاني: متعلق بطبيعة المؤسسات المالية خاصة البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD وصندوق النقد الدولي، إذ هذه المؤسسات تفرض ضرورة إجراء لضمان استيراد ديونها، إصلاحات هيكلية تتضمن خاصة القيام بعملية الخوصصة؛

-السبب الثالث: وهو متمثل في النجاح الذي حققته الأيديولوجية الليبرالية نهاية سنوات الثمانينات و بداية التسعينات، إذ عادت إلى مبادئها التي ارتكزت عليها في القرن 19 والتي تتمثل في أنه على الدولة أن تكتفي بجمع الضرائب وضمان الخدمات العمومية أي وظائفها التقليدية[1].

2-**الأسباب الداخلية:** وحصرها حسين بن يسعد في عاملين أساسيين هما:

السبب الأول: والمتعلق بضعف المردود المالي للقطاع العام، الذي كثيرا ما استعمل كجهاز لدعم السلطة السياسية إذ كان يسعى لتحقيق أهداف سياسية اجتماعية أكثر منها اقتصادية،ومنه البحث عن الرضا الاجتماعية وإطفاء المشروعية على النظام أكثر من تحقيق الربح و العقلانية الاقتصادية.

السبب الثاني: وهو متمثل في التغيرات التي عرفتها سياسة الاقتراض البنكي بحيث أن الدولة لم تعد تمنح قروض للمؤسسات العمومية، وأن البنوك لم تعد تمول إلا العمليات الإنتاجية والاستثمارات ذات أهداف اقتصادية عقلانية، وهذا ما أدى بأغلبية المؤسسات العمومية تعاني بعدم توازنات مالية أوصلتها في بعض الأحيان إلى حد الإفلاس، إلى جانب مشاكل متعلقة بالتسويق أو الإنتاج وهذا ما قوّى فكرة ضرورة تصفية أو خوصصة هذه المؤسسة[2]،إلى جانب فشل السياسات أو المحاولات الإصلاحية التي كانت تهدف إلى تحسين المردودية الإنتاجية. وبصفة أكثر عموما فعملية خوصصة الأراضي والمؤسسات العمومية،

---

[1]Hocine Benissad. Op-cit، p.1 23.

[2] Hocine Benissad. Op-cit، p. 125.

الصناعية، التجارية، والخدمات مثل "البنوك ومؤسسات التأمين" ما هي إلا نتيجة المرض الذي لم تستطيع المؤسسات العمومية التخلص منه.

و قد هدفت الخوصصة في الجزائر إلى :

- تحقيق فعالية اقتصادية كبرى أساسها النمو المتزايد وتوفير مناصب الشغل؛
- تعويض نمط التسيير السياسي بنمط اقتصادي عقلاني؛
- القضاء على الجمود البيروقراطي؛
- التقليل من لعبئ الميزانية على المدى المتوسط، واستعمال عائداتها في تسديد الديون وتشجيع الاستثمار؛
- المساهمة في عصرنة و تقوية تنافسية المؤسسات المالية، لأنها تعمل على تقوية راسمالة البورصة، زيادة عدد التعاملات وتحسين سيولة السوق وقدرة جلب الادخار الأجنبي؛
- تشجيع شفافية المعاملات والقضاء على الممارسات الغير أخلاقية؛
- القضاء على الجمود النقابي؛
- ترقية المستوى التجاري لبعض المؤسسات ؛
- تطوير المشاركة الشعبية من خلال مشاركة العمال في رأسمال مؤسساتهم ؛
- ترقية طبقة المسيرين وتطوير طبقة متوسطة قادرة على بعث الحراك الاجتماعي.[1]

ب-سيرورة الخوصصة و أهم التشريعات المنظمة لها؟

تعود المحاولات الأولى لعملية الخوصصة إلى صدور مجموعة من القوانين خلال سنوات 1980 رغم النهج الاشتراكي المتبع آنذاك والذي هو مخالف لهذا الاتجاه وأهم هذه القوانين:

قانون 81-01 الصادر في 1981/02/07 المتعلق بخوصصة الأملاك العمومية العقارية إلى

جانب قانون 83-18 الصادر في 1983/07/13 والمتعلق بنفس المجال.ثم صدور قانون 84-16 المتعلق بخوصصة الأملاك الوطنية والذي كان قاعدة للقوانين الملاحقة.وقانون 87-19 الصادر في 1987/12/18 والمتعلق بخوصصة الأراضي

[1] http://www.algerie Dz.com/article829.htm

الزراعية، تم قانون 88-01 الصادر في جانفي 1988 والمتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية الذي سيكون قاعدة للخوصصة المستقبلية للمؤسسات العمومية.ومن خلال صدور دستور 23 فيفري 1989 قوت السلطة العمومية شرعية عملية الخوصصة لا سيما المادة 17 التي حصرت الملكية العامة في باطن الأرض، المناجم، الموارد الطبيعية، الطاقوية، الكائنات الحية الموجودة في البحار الوطنية، الغابات، النقل بالسكك الحديدية، النقل البحري والجوي، الاتصالات... إلخ[1].

و تم تقسيم الفضاء الاجتماعي فبموجب هذا دستور إلى فضاءان: الدولة من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى، وهذا ما يتطلب انسحاب الدولة من ميدان التبادلات الاقتصادية وترك حرية المبادرة الخاصة تحقيقا لما يسمى بأقل تدخل للدولة التي تحترم استقلال المجتمع ولا تخرج عن إطار اختصاصاتها المشروعة، بحيث أن حرية التجارة والصناعة المتضمنة في هذا الدستور تبدوا كعوامل أساسية في دولة القانون[2].

ولعل أهم التشريعات بعد صدور دستور 1989 المتعلقة بعملية الخوصصة هو قانون 90-30 الصادر في14 أفريل 1990 حول القرض و النقد، لكن رغم هذه التشريعات إلا أن سيرورة الخوصصة وقتها بقيت من الطابوهات إلى غاية سنة 1994.إذ و بعد إعادة الجدولة وبموجب المواد 24 وخاصة المادة 25 من قانون الميزانية الإضافية تم السماح للمؤسسات العمومية بفتح رؤوس أموالها إلى منافسة تقدر بـــ 49% أي القيام بعملية خوصصة نسبية كمرحلة انتقالية.و عرفت المادة 25 من هذا القانون المؤسسة العمومية الاقتصادية كمؤسسة تملك فيها الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الأغلبية المطلقة من الأسهم الاجتماعية. وتلت بعد دلك عدة نصوص قانونية تمثلت في :

المرسوم التنفيدي رقم 94-415 الصادر في 28 نوفمبر 1994 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 24؛

التعليمة الوزارية رقم 948 ل 11 نوفمبر 1995 التي تهدف إلى تطبيق أحكام المادة 24؛

---

(1)-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية. **دستور 23 فيفري 1989.** الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فيفري 1989. الجريدة الرسمية عدد 9 بتاريخ 01 مارس 1989.

(2)-Mohamed Ibrahimi. **Le Pouvoir en Algérie et ses Formes d’Expression Institutionnelle.** Alger، Office des Publications Universitaires، 1995، op-cit، p. 35.

التعليمة الوزارية 044 الصادرة في 30 ديسمبر 1994 عن رئيس الحكومة التي تهدف إلى تطبق المادتين 24 و25 ؛

التعليمة الوزارية 2128 الصادرة في 30 ديسمبر 1995 عن رئيس الحكومة لتأسيس لجنة متابعة عمليات الخوصصة الجزئية؛

التعليمة الوزارية 2130 الصادرة في 02 نوفمبر 1995 عن رئيس الحكومة لتأسيس لجان قطاعية للخوصصة الجزئية.

فكانت هذه المرحلة تمهيد لعمليات أوسع يراد من خلالها الانسحاب الكلي للدولة من الأنشطة الاقتصادية تجلت أكثر في الأمر95-22 الذي نشرت من خلاله أهم المؤسسات المعرضة للخوصصة، كما تعتبر كسد للفراغ المسجل في المرحلة الانتقالية والرد على ضغوطات شروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كما أريد من خلالها إظهار إرادة الحكومة الجزائرية في احترام التزاماتها مع هذه المؤسسات الدولية والتمهيد للدخول في عملية انسحاب الدولة من الميدان الاقتصادي، الأمر الذي لم يتحقق في هده المرحلة، إذ لم تعرف هذه النصوص التطبيق الفعلي وبقيت من الطابوهات في ظل ثقافة اقتصادية مازالت ترفضها . فكان من الضروري انتظار سنة 1995 التي عرفت فيها مرحلة جديدة وحاسمة[1].

أما المرحلة الثانية والتي تميزت بوضع للإطار القانوني والمؤسساتي الأول للخوصصة، والتي بدأت مع صدور الأمر 95-22 المتعلق بالخوصصة والذي صادق عليه المجلس الوطني الانتقالي وقتها. أما الإطار المؤسساتي فقد قام على هيئات أساسية وهي :

1- الحكومة: والمكلفة بتحديد المؤسسات التي ستعرض على الخوصصة والمصادقة على إجراءات وملفات التصفية ؛

2- المؤسسة: والمكلفة بتنظيم سير عملية الخوصصة وتزويد الحكومة بإجراءات وملفات التصفية؛

3- المجلس الوطني للخوصصة: المكلف بتطبيق برنامج الخوصصة؛

4- لجنة مراقبة عملية الخوصصة: التي تعمل على احترام قواعد الشفافية والالتزام والمساواة أثناء جريان عمليات الخوصصة.

[1]Ministère de l'industrie et de la Restructuration. Op-cit، p.35.

أما بالنسبة للجانب القانوني فقد أعتبر الأمر 95-22 كنص واسع يعالج كل حيثيات هذه العملية كما ظهرت بعده مراسيم تطبيقية منها:

المرسوم التنفيذي رقم 96-104 الصادر في 11 مارس 1996، المحدد لكيفيات تنظيم وعمل المجلس الوطني للخوصصة إلى جانب القانون الأساسي ونظام تعويضات أعضائه السبعة؛

المرسوم التنفيذي رقم 96-105 الصادر في 11 مارس 1996 المحدد لكيفيات تنظيم وعمل لجنة مراقبة عملية الخوصصة إلى جانب كيفيات تعين ونظام تعويضات أعضائها ؛

المرسوم التنفيذي رقم 96-106 الصادر في 11 مارس 1996 المتعلق بتأسيس الهيئة الخاصة بالخوصصة؛

المرسوم التنفيذي رقم -133 الصادر في 13 أفريل 1996 المحدد لشروط وكيفيات النشاط الخاص؛

المرسوم التنفيذي رقم -134 الصادر قي 13 أفريل1996والمتعلق بشروط وكيفيات حصول الجمهور على أسهم وباقي القيم المنقولة الخاصة بالمؤسسة العمومية المعروضة على الخوصصة.

لقد أظهرت الممارسة أن تطبيق الأمر 95-22 يتعارض مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تميز الجزائر وقتها، إلى جانب تناقضه مع متطلبات الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها سنة 1994 تاريخ توقيع اتفاقية stand-by مع صندوق النقد الدولي، مما عرض عملية الخوصصة لعدة انتقادات خاصة من طرف الشريك الاقتصادي والاجتماعي .

كما كان فشله متوقع بسبب الصعوبات التي تلقاها المستثمرون وصراعات الاختصاص بين مختلف هيئات عملية الخوصصة، ولهذا عدل الأمر 95-22 قبل حتى تطبيقه في مارس 1997 قصد تليين الإجراءات وتوسيع المقاييس المحفزة خاصة لصالح عمال المؤسسات المعروضة على الخوصصة . فجاء الأمر 97-12 الصادر في 19 مارس 1997 للتعديل في عشرة نقاط متعلقة بأمر 95-22، فتعزز الإطار القانوني والمؤسساتي للخوصصة بأربعة مراسيم تطبيقية:

مرسوم رقم 97-329 الصادر في 10 سبتمبر 1997 المحدد لشروط الحصول على إمتيازات خاصة بالدفع لصالح المؤسسات العمومية المعروضة للخوصصة ؛

المرسوم التنفيذي رقم 98-194 الصادر في 07 جوان 1998 الخاص بتأسيس المؤسسات الخاصة بالخوصصة؛

المرسوم التنفيذي رقم 98-195 الصادر في 07 جوان 1998 المحدد للقائمة الأولى للمؤسسات المعروضة للخوصصة.

كما عرفت سنة 1995 تشريع جديد والمتمثل في الأمر 95-25 الذي أسس للشركات القابضة العامة les Holdings Publics مما أسهم في تقدم ملحوظ في استقلالية التسيير للمؤسسات العمومية و الذي منحها كل الامتيازات الخاصة بالملكية، كما نتج عنه خلط وعدم الوضوح في الجانب القانوني والمؤسساتي للخوصصة خاصة بعد زيادة عدد المتدخلين في هده العملية من خلال إضافة هيئة الشركات القابضة التي كانت تتمتع (ورغم وجود المجلس الوطني للخوصصة) بصلاحيات خوصصة المؤسسات العمومية، الأمر الذي أدى إلى عدة صراعات تأزمت أكثر بغياب الاتصال المؤسساتي الأمر الذي أخر العملية إلى غاية 1998 بعد نشر القائمة الأولى للمؤسسات المعروضة للخوصصة وبنتائج ضعيفة .

بينما تميزت المرحلة الثالثة بمحاولة تصحيح أخطاء المراحل الأولى وتجاوز الصعاب التي عرفها الإطار التطبيقي للعملية، الأمر الذي أبقاها مسألة نظرية بدون نتائج ملموسة، مما أدى إلى ضرورة القيام بإصلاحات على المستوى المؤسساتي وكذا النصوص القانونية، إذ كان من الضروري التخفيف من الإجراءات المتبعة في عملية اتخاذ القرار التي زاد من تعقيدها كثرة الهيئات المكلفة بها والتنازع في الاختصاص بين المجلس الوطني لمساهمة الدولة، مجلس الخوصصة، والشركات القابضة...الخ، إلى جانب ضرورة توضيح وتحديد مهامها . ولهدا

الغرض وباقتراح من وزير المشاركة وتشجيع الاستثمار عبد الحميد تمار جاءت التعليمة رقم 04-01 ل 20 أوت 2001 التابعة للتنظيم، التسيير وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي هدفت إلى إعادة تنظيم تسيير القطاع العام الاقتصادي وتفعيل الإطار المؤسساتي لعملية الخوصصة، الأمر الذي أدى إلى نزاع بين رئيس الحكومة وقتها أحمد بن بيتور والوزير عبد الحميد تمار انتهى باستقالة رئيس الحكومة لاختلاف الرؤى بين الطرفين فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر، من حيث أن بن بيتور كان يدعو إلى مقاربة تدريجية قائمة على القيام بتحضيرات أوسع للمؤسسة العمومية المعروضة على الخوصصة من تطهير مالي، إعادة الهيكلة الصناعية ...الخ، بينما كان تمار يدعو إلى رؤية أكثر راديكالية تقوم على زوال الشركات القابضة وإلى برنامج أوسع لخوصصة الشركات العمومية في أجل قصير بدون أي إعادة هيكلة مسبقة .

و قد عقب هده الأزمة نقاش قوي أظهر وبوضوح أكبر النقائص والصعاب التي عانت منها الخوصصة من قبل والعراقيل الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الوطني إلى جانب الايجابيات المنتظرة منها، وقد حملت الإصلاحات الجديدة عدة إبداعات، حيث تم تأسيس مؤسسات أكثر ليونة وتخصص وهي:

-مجلس الوزراء: من حيث أن المادة 20 من التعليمة 04-01 ل 20 أوت 2001 تنص على أن إستراتيجية وبرنامج الخوصصة يثبتان من طرف مجلس الوزراء . الأمر الذي أعطى عملية الخوصصة بعد سياسي بعد إدخال قمة هرم السلطة رئيس الجمهورية الذي يترأس مجلس الوزراء في هده العملية ولإرادته في متابعة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي تهدف إلى تحقيق اقتصاد السوق الذي تعتبر القطاع الخاص ركيزته الأساسية ومنح ثقة أكبر للمستثمرين الأجانب

-مجلس إسهامات الدولة : و هو هيأة حكومية مؤسسة من خلال التعليمة رقم 01-04 المؤرخة في 20اوت 2001 والمتعلقة بالتنظيم، التسيير وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية.تركيبة وسير عمل مجلس إسهامات الدولة منظمة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 01-253 المؤرخ في 10 سبتمبر 2001، والذي يترأسه رئيس الحكومة ويضم 11 وزير كعدد محدود قصد تحقيق الليونة والسهولة في عملية اتخاذ القرار وهي العدالة- الداخلية والجماعات المحلية-العلاقات الخارجية -المالية- الإصلاحات المالية- المساهمة- التجارة- العمل والضمان الاجتماعي- تهيئة الاقليم- الصناعة. وهو مكلف حسب المادة 9من الرخصة 01-04ب: تحديد

الإستراتيجية العامة فيما يخص إسهامات الدولة والخوصصة؛

التعريف وبدء تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بإسهامات الدولة؛

التعريف والمصادقة على سياسات وبرامج خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية؛

المعاينة والمصادقة على ملفات الخوصصة.

-الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسهامات والمساهمة : تتصل هده الهيئة مباشرة برئيس الحكومة وتضطلع في إطار تنفيذ استراتيجيه الخوصصة بتقييم المؤسسات المعروضة على الخوصصة، دراسة واختيار العروض المقترحة، عرض ملفات التصفية على لجنة الرقابة . في الحقيقة إن كل هده المهام تنجز من طرف شركات تسيير المساهمات وتقوم الوزارة بتأطير، تقيم الأعمال المنجزة وتكوين الملفات التي تعرض على لجنة المراقبة ومجلس مساهمة الدولة .

-لجنة مراقبة عمليات الخوصصة : وهي هيئة تعمل تحت سلطة رئيس الحكومة وتسهر على صحة الملفات التقنية وتطابقها مع القانون ك تقيم عرض المناقصات، دفتر الشروط...الخ وكدا شفافية وعدالة الإجراءات المتبعة في عملية الخوصصة. وتتكون من 04 أعضاء منهم الرئيس، ممثل عن المفتشية العامة للمالية، ممثل عن الخزينة العمومية وممثل عن النقابة الأكثر قوة.

-مؤسسات تسيير الإسهامات :هي شركات ذات أسهم، مسيرة لحساب الدولة لقيمة الأموال المنقولة (القيم المنقولة) التي تملكها الحكومة في المؤسسات الاقتصادية العمومية. يبلغ عددها 28 مؤسسة كل واحدة منها لها محفظة مؤسسة تقوم بإدارتها. وهي مجهزة بتفويض من مجلس إسهامات الدولة، استثمارات الامتياز موسعة فيما يتعلق: حركات تحضير المؤسسات العمومية للخوصصة. بمناقشة عمليات الشراكة، فتح رأس المال للخوصصة .و من مهامها أيضا تقديم ملفات الخوصصة لمجلس إسهامات الدولة للقرار النهائي وللسهر على تحقيق تحويل الملكية لعمليات الخوصصة المقررة في أحسن الظروف[1].

ج-تقيم عملية الخوصصة

من خلال ما تم ذكره من أهداف أرادت الخوصصة في الجزائر الوصول إليها يمكن أن نتساءل عن مدى تحقيقها وهل نجحت في الوصول إليها ؟ يمكن القول أن عملية تقيم الخوصصة

---

[1] http://www.mipi.dz/ar/index_ar.php?page=priv&titre=priv

خاصة في مراحلها الأولى لاسيما العشر سنوات الأولى لم تكن ايجابية، إذ كان هناك فشل شبه تام في هذه العملية، خاصة بعدما اتضح أن خصخصة المؤسسات الكبرى سيرورة طويلة ومكلفة نتيجة لتأثرها بالإطار التاريخي، الثقافي، السياسي والاقتصادي للبلاد في تلك الفترة ولهذا،نجد أنها لم تتجاوز الخمس مؤسسات وهي : فندق الأوراسي، صيدال، إرياد سطيف، سيدار الحجار، المؤسسة الوطنية لمواد التنظيفENAD .

كما عرفت نفس المرحلة خاصة الفترة الممتدة بين 1994-1998 حل 959 مؤسسة وطنية من بينها 969 مؤسسة عمومية محلية وتم التخلي عن أصولها للعمال، فتم تأسيس 1774 مؤسسة تم التشغيل بها حوالي 18 % من عدد العمال القدماء الأمر الذي منح الخزينة العمومية حوالي 21.8 مليار دينار تسدد في 20 سنة[1]، و كان لهذه العمليات الأولى صدى جد إيجابي لدى الاتحاد العام للعمال الجزائريين والرأي العام الوطني، إذ كان بإمكانها أن تحول إلى نموذجا يقتدى به لدفع عملية انسحاب الدولة، إلا أن العراقيل البيروقراطية والبنكية حالت دون ذلك وما زاد في إضعاف العملية أكثر هشاشة تأطير العمال في تسيير مؤسساتهم وفي حشد الموارد المالية والسيطرة على السوق المحلية من جهة، وعدم منح عقود ملكية الأصول من جهة أخرى، الأمر الذي عرقلهم في تسجيل مؤسساتهم في عقود تجارية والحصول على قروض بنكية أو تسديد الحصص الأولى من قروض الدولة أو الحصول على الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ANPI للمستثمرين الجدد . والدليل على فشل هذه التجربة حصول مؤسستين فقط على عقود ملكية العقود مما أدخل العديد منها في العمل الغير شرعي والنشاط الموازي [2].

و فشلت جميع محاولات الدولة في خصخصة العديد من المؤسسات بعد نشر قائمة بالمؤسسات المعروضة على الخوصصة والإعلان عن مناقصات وطنية يعود سببها إلا ضعف القدرة المالية للمستثمرين المحليين وعدم التحضير الجيد للمؤسسات . ولهذا تم محاولة إعادة بعث العملية سنة 1998 بعرض 89 مؤسسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-194 الصادر في 07 جوان 1998 والمتعلق بنشر قائمة 89 مؤسسة معروضة للبيع وهي :

---

[1] Nacer-Eddine Sadi. op-cit P 190
[2] Ibid. p 191.

جدول رقم (14) يمثل موجة المؤسسات المعروضة للخصخصة

القطاع	عدد المؤسسات
الصناعة الغذائية	12
الكهرباء	07
البناء	30
الأشغال الكبرى	14
الحديد	02
الخدمات	24
المجموع	89

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 98-194 الصادر في 07 جوان 1998 والمتعلق بنشر قائمة 89 مؤسسة معروضة للبيع

وقد أعلن المجلس الوطني للخوصصة على مناقصات وطنية ودولية لخوصصة عدد معتبر من المؤسسات في مختلف القطاعات، إلا أن العملية لم تتم برغم القيام بإجراء مفاوضات مع المستثمرين، فتم حل المجلس الوطني للخوصصة بموجب الأمر 01-04 الصادر في 20 أوت 2001 وتم نقل مهامه لهيئة جديدة تسمى بمجلس مساهمات الدولةCPE. و يمكن تبيان مدى تقدم عملية الخوصصة في المرحلة المتقدمة منها خاصة بعد 2003 في الجدول رقم (15) الذي يمثل : عملية الخوصصة 2003-2007

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخوصصة الإجمالية	5	7	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية (> 50%)	1	2	11	12	7	33
الخوصصة الجزئية (< 50%)	0	3	1	1	6	11
الاستعادة من طرف الجراء	8	23	29	9	0	69
الشراكة المضافة	4	10	4	2	9	29
التخلي على الأصول للخواص الذين سيشترونها من جديد	2	13	18	30	20	83
المجموع	**20**	**58**	**113**	**116**	**110**	417

المصدر: من موقع وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و يعود سبب ضعف تقدم عملية الخوصصة إلى الأسباب التالية :

1- الأسباب السياسية والأيديولوجية: تعبر سياسة الخوصصة التي تنتمي إلى برنامج تحول عام عن تغير كبير في الثقافة المنتشرة والمعاملات المكتسبة خلال سنوات تطبيق الأيديولوجية الاشتراكية القائمة نظريا على العدالة الاجتماعية والمساواة الراسخة في الذاكرة الجماعية شعارها " من الشعب وإلى الشعب"، و التي اعتبرت المؤسسة العمومية أداة لتحقيق كل ذلك، بينما اعتقد أن الخوصصة خطوة نحو المجهول قائمة على فقدان ملكية الجماعة التي تحققت بعد تضحيات كبيرة، بل أكثر من ذلك اعتبرت خطوة نحو البطالة والفقر . فلم يكن من السهل على شعب تربى ومازال متشبع بثقافة تدخل الدولة في كل الميادين خاصة مجانية التعليم والعلاج وضمان الشعل أن يتخلى فجأة عن كل ذلك ويرضى بالنقيض ويفقد مكاسب الماضي.

أما من الناحية السياسية، فيظهر ذلك من خلال تصرفات رجال السياسة الذين تعودوا خلال سنوات تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي على سلطة اتخاذ القرار في جميع الميادين، فبات من الصعب على هذه الفئة التخلي على هذا السلاح القوي الذي يعتبر أداة تعزز بها مكانتها[1] . ضف إلى ذلك عدم الاستقرار الحكومي الذي عرفته السنوات الأولى من انطلاقها، حيث عرفت المرحلة الممتدة بين سنتي 1990-2003 حوالي 18 حكومة وأكثر من 500 وزير، إلى جاني عدم الوضوح في الرؤى وغموض السياسات والتعارض في صلاحيات هيئات الخوصصة، الأمر الذي قسم الطبقة السياسية إلى مؤيد ومعارض مثل حزب العمال الذي كثيرا ما نادى بضرورة التخلي على هذه السياسة ونجح في التأثير في عملية إفشال خوصصة مؤسسة سوناطراك والبنوك . كما لم يكن هناك إجماع داخل الطبقة المؤيدة لها و التي كانت منقسمة إلى من يؤيد الخوصصة الكلية وبين من يعارضها وبين من يدعوا إلى بيع رؤوس الأموال إلى خواص وطنين وبين من يشجع الأجانب.

2- الأسباب القانونية والمؤسساتية : وتمثل ذلك في غياب النقاش الحقيقي والشفاف أثناء تشريع النصوص الأساسية الخاصة بالخوصصة، الأمر الذي جعل من هذه النصوص عامل عرقلة وأدى إلى تعددها :نصوص 1995- 1997- 2001 . إذ أن تلك المرحلة لم تكن تسمح بمناقشات واسعة وجادة حول الموضوع لغياب برلمان منتخب، فالنصين الأولين تم تشريعهما من طرف المجلس الوطني الإنتقالي الذي يعتبر من مؤسسات المرحلة الانتقالية والذي لم يكن

[1]Nacer-Eddine Sadi. op-cit. p 200

متشكل من منتخبين عن الشعب وإنما يتكون من 200 عضو عينت الدولة 15% الباقون وزعوا بين التشكيلات السياسية والجمعيات والاتحادات والمنظمات الوطنية .ولم يعوض غياب النقاش السياسي بنقاش مع كل الشركاء الاجتماعين والاقتصاديين، الذي سعير عن النقاش الاجتماعي الغائب والأساسي في كل عملية تنموية جادة.

وقد تعدد مؤسسات الخوصصة وتعارضت فوصلت إلى 11 شركة قابضة ومجلس وطني للخوصصة استمرت مع أمر 97-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية إلى أن جاء قانون 2001 بهندسة جديدة لسلطة اتخاذ القرار وتطبيق برامج الخوصصة فحلت الشركات القابضة وعوض المجلس الوطني للخوصصة بالمجلس الوطني لمساهمات الدولة وأضيفت هيئات أخرى كوزارة المساهمة وترقية الاستثمارات ولجان مراقبة الخوصصة ومؤسسات تسير، قصد منح رؤية أكثر وضوح وفعالية.

3- الأسباب الاقتصادية والتقنية: ومنها غياب بنية اقتصادية وتقنية محفزة لعملية الخوصصة وجالبة للاستثمار الأجنبي. فوضعية المؤسسات المعروضة للخوصصة وثقل ديونها نتيجة لفشل إجراءات التطهير المالي، وإعادة هيكلتها الاجتماعية والصناعية التي اعتمدتها الدولة في سنوات الثمانينات والتسعينات والتي كلفت الدولة حوالي 2000 مليار دينار لم تعطي ثمارها المنتظرة، زيادة على عدم قدرة الخزينة العمومية تمويل هذه المؤسسات التي أصبح ينظر لها على أنها عاجزة وغير قادرة على خلق مناصب شغل إضافية . إلى جانب عجز النظام البنكي الذي يعاني كذلك من عدم قدرته على الانفتاح ومواكبة التطور من تمويلها لافتقاره لتقنيات التمويل ولعجزه المالي المزمن. كما كثيرا ما عرفت عملية تقييم المؤسسات المعروضة على الخوصصة لصعوبات كبيرة . إلى جانب ضعف قدرات القطاع الخاص المحلي.

4- الأسباب الاجتماعية والثقافية : لقد كانت المقاومة الاجتماعية لعملية الخوصصة عائق كبير أمام نجاحها، خاصة مقاومة الاتحاد العام للعمال الجزائرين كأكبر شريك اجتماعي والذي تراوحت مواقفه بين التشكيك في مشروعيتها من حيث أن المؤسسة العمومية هي ملك للشعب ولا أحد يملك سلطة بيعها سواه، وبين التهديد أو القيام بإضرابات في مناسبات كثيرة منها الإضراب الذب قام به بين 25-26 فيفري 2003 خصوصا بعدما ضعف الحوار والاتصال المؤسساتي بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر عموما والخوصصة خصوصا التي تغيب البعد الإنساني والاجتماعي في إختيار ومعالجة ملفات المؤسسات المعروضة على الخوصصة . الأمر الذي خلق جو من الخوف والحذر في الأوساط العمالية،

التي أصبحت تنظر لهذا الإصلاح كمرادف للبطالة والفقر والتساؤل عن :الأهداف الحقيقة منها وليس المعلن عنها، وماهي الضمانات التي يقدمها النمو الاقتصادي وحقيقة لخلق فرص العمل ؛ وما هي مكانة الشريك الاجتماعي والاقتصادي في عملية الخوصصة، وهذا نتيجة لغياب إجماع وطني قوي ودائم حول تفاصيل الإصلاح الاقتصادي .

كما أن اختيار المؤسسات المعروضة للخوصصة غالبا ما كان من طرف فاعلين بعيدين عنها وعن كل إشراك للشركاء الاجتماعين، إذ أن قرار الاختيار يتخذ من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة، وكثيرا ما تفاجئ المسيرون والعمال على السواء بقرار خوصصة مؤسساتهم من طرف الصحافة، الأمر الذي خلق شعور بنوع من الكبت ترجم في مواقف عدم الاكتراث وإفشال عملية تهيئة المؤسسة مما يصعب من خوصصتها. فلقد كان من المهم وجود إستراتيجية اجتماعية قائمة على الحوار الواسع والحر الذي لا يستثني أي طرف خاصة الثلاثية الحكومة- ممثلي العمال والشريك الاجتماعي. وما صعب من نجاح الخوصصة في الجزائر غياب ثقافة المخاطرة وروح المبادرة التي هي شبه غائية لدى العامل الجزائري والتي لا يمكن أن تكون إلا في مجتمع يؤمن يقيم النظام الليبرالي ولا يتكل على وجود الدولة في جميع تفاصيل حياته.

2- الاستثمار ومكانة الدولة فيه:

يعرف الاستثمار حسب المادة (02) الثانية من الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار تعريفا واسعا بقولها : يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر :

1- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات إنتاجية، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة ؛

2- المساهمة في رأسمال مؤسسة نقدية أو عينية؛

3- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.[1]

إذ لم تعد الدولة المستثمر شبه الوحيد كما كانت من قبل، وأصبح لكل مهتم سواء كان شخصا معنويا أو مادي، وطني أو أجنبي الحق في ذلك، و ذلك عن طريق عدة أشكال سواء أن يستثمر باسمه ويؤسس وحدة اقتصادية أو أن يشترك مع شخص مقيم أو أكثر سواء كان معنوي

---

[1] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار .. الجريدة الرسمية رقم 47. الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.المادة 02

أو مادي، أو الاشتراك مع عدة مشاركين في رأسمال مؤسسة في عقد التسيير . وأصبح للمستثمر الحرية في اختيار نوع المؤسسة التي يريد إنشاءها سواء كانت مؤسسة ذات أسهم SPA، أو مؤسسة ذات مسؤولية محدودة SARL، أو مؤسسة ذات اسم مشترك ...الخ. فبموجب هذا الأمر أصبح تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومن خلال الشباك الوحيد الذي أنشأ لهذا الغرض

و قد أعطى هذا التشريع امتيازات عديدة يمكن حصرها فيما يلي :

أ- حرية الاستثمار: فانطلاقا من التعريف الذي ذكرناه سابقا، فإنه يستطيع الاستثمار في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي، مقيم أو غير مقيم وذلك حسب الطرق التالية:

1- بإنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من الرأسمال المقيم؛

2- بمشاركته مع شخص أو مجموعة من الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين للقانون الجزائري؛

3- المساهمة في رأسمال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة نشاط مؤسسة في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

ب- التخفيف من القيود الإدارية : لقد قدمت الدولة تسهيلات ومزايا الاستقطاب المستثمرين الأجانب كالحصول على العقارات الصناعية وتخفيض الضرائب على الفوائد وتقليص مهمة مهلة الحصول على الاستثمار.و أصبح الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب يعاملون بمثل ما يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنيون الجزائريان في الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار . و يعامل جميع الأشخاص الطبيعيون والمعنيون الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة الأحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية .[1] وهذا بموجب الضمانات التي منحها القانون .كما لا تطبق المراجعات والإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة، كما لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف. و حسب المادة 11 من نفس الأمر يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده للجهات القضائية المتخصصة، إلا في حالة وجود

[1] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار .مرجع سابق .المادة 14

اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تتعلق بالمصالحة أو التحكيم، أو في حالة وجود أتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص.و نجد أن الجزائر قد صادقت على معظم الاتفاقيات في هذا الشأن وأهمها اتفاقية نيويورك للاعتراف وتطبيق التحكيم الدولي ل 10 جوان 1958 ؛

ت- حرية تحويل رأسمال والعائدات الناتجة عنه والتحكيم الدولي : وقد حددته المادة 31 من الأمر 03-01 .و أصبحت الوضعية أكثر صراحة بموجب التنظيم رقم 03-05 الصادر في 06جزيلية 2005 المتعلق بالاستثمار الأجنبي، فبعدما كان التنظيم السابق يعطي مدة شهرين لتحويل الأموال ابتداء من تاريخ وضع الملف، فقد أجبر التنظيم الجديد البنوك على التنفيذ بدون أجال .

إلا أن الاستثمار في الجزائر لم يستطع تحقيق الأهداف المنشودة وهذا للعراقيل التي تواجهه وأهمها العراقيل البيروقراطية نتيجة لما تتميز به الإدارة الجزائرية من ثقل وبطئ في العمل مما يؤدي إلى بطئ كبير ومراحل متعددة في تأسيس مؤسسة في الجزائر الأمر الذي قد يصل إلى 06 أشهر وحوالي 18 مرحلة، حيث أن مرحلة الحصول على سجل تجاري والتي تعد من أهم المراحل قد تصل لوحدها إلى شهرين في أحسن الظروف،ضف إلى ذلك المشاكل البنكية التي تتسبب فيها بنوكنا المعروفة بالتأخر في عمليات التحويل والتماطل في منح القروض، وانتشار ثقافة عدم تقبل الأخر مما جعل الجزائر أخر الدول المغاربية استقطابا للاستثمار الأجنبي، حيث وصل عدد المؤسسات الفرنسية على سبيل المثال إلى 188 مؤسسة مقابل 2000 في تونس،رغم وأن فرنسا تعتبر شريكا مهما. إضافة ل تفضيل وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على غيرها وخاصة المغاربية وإعطائها مكانة أفضل في ظل تحقيق المشاريع الخاصة ب 30 ألف مؤسسة مبرمجة في المخطط الخماسي 2010-2014 .[1] و يشير في هذا الإطار تقرير البنك العالمي المتعلق بالتنمية ومحيط الأعمال لعام 2004 أن المناخ الجيد للاستثمار يعني التركيز على النمو الاقتصادي وتقليص الفقر فضلا عن وجود قطاع خاص نشيط وفعال يقوم بخلق كناصب شغل وتوفير السلع والخدمات الضرورية للرفع من مستوى معيشة السكان ويساهم في دفع الضرائب التي من شأنها ضمان الاستثمارات الكبرى في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية .[2]

---

[1] البرنامج الخماسي للتنمية http://www.mae.dz/photos/gov/programme.htm .

[2] يومية الخبر. الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر 2004 العدد 427. ص 2.

كما أن الجزائر وفي ظل سنتين شرعت تشريعين غير محفزين على الاستثمار : الأول والمدرج في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي منح للجزائر ضرورة الحصول على 51% من رأسمال كل المشاريع الاستثمارية الأجنبية ؛ والثاني وهو قانون جويلية 2010 والمنظم للصفقات العمومية بتشجيعه للجزائريين ورفعه لهامش الصفقات من 15% إلى 25%.

و مع هذا فهناك بعض مؤشرات التفاؤل، إذ يعتبر القانون رقم 01-02 الصادر في 05 فيفري 2002 الذي وضع الأسس القاعدية لتحرير سوق الكهرباء وتوزيع الغاز وتقنين لجنة ضبط الكهرباء والغاز CREG أكثر القوانين استقطابا للاستثمار الأجنبي . كما يؤكد المسئولون على حل مشكل ندرة الوعاء العقاري لبناء مصانع كبرى و هذا ما جاء على لسان وزيرها الأول أحمد أويحي في لقاء معه متلفز في حصة حوار الساعة يوم 15 جوان 2011 صرح بأن هذا المشكل غير موجود في الهضاب أو الصحراء ولهذا فالدولة تشجع المستثمرون -خاصة وأن الكثير منهم يفضل الاستثمار في العاصمة أو بعض الولايات الساحلية - للذهاب لهذه المناطق عن طريق تحفيزات عديدة أهمها الامتيازات الجبائية وهذا قصد أعمار البلاد.

و يعتقد البعض ضرورة التفاؤل في هذا المجال بدليل ترأس الجزائر منطقة MEDA فيما يخص تدفق الاستثمار الخاص في مجال قطاعات الطاقة، الاتصالات، السياحة والصناعة وقد قدر المبلغ المخصص للاستثمار المعلن عنه من طرف المرصد المتوسطي لمشاريع الاستثمار Mediterranean Investment Project Observatory بحوالي 5.857 مليار أورو يعطي 59 مشروع مقابل 2.519 مليار أورو ز 31 مشروع سنة 2003 وهذا رغم البيئة الغير مشجعة على الاستثمار.[1]

3- سياسة الضبط:

قد يتبادر إلى أذهاننا تساؤل هام يتعلق بالدور الذي تبقى للدولة أن تقوم به ؟ خاصة و أننا قد ذكرنا في مواطن متعددة في هذا البحث أن الانتقال إلى اقتصاد السوق أو اعتماده يتطلب وأكثر من أي وقت أخر دولة قوية بمؤسساتها، بتواجدها، بسياساتها لا سيما الضبطية منها ...الخ، ولهذا يتطلب على الدولة الجزائرية في هذه المرحلة ب.

1-تصفية أدوات السياسة الاقتصادية:

---

[1]Wikipedia « **Economie Algérienne.** » voir le site: " http://fr.wikipedia.org/wiki/Alg% c3% a9Algerie c3.89economie

إن البحث عن تحقيق التوازن في ميزانية الدولة يجب أن يكون الهدف الأساسي للسلطات العمومية، إذ يجب على الدولة تحسين تسيير مواردها المالية، وذلك بالتحكم في مصاريفها إذ يمكن للقطاع الخاص أحيانا التخفيف من أعباء الدولة في بعض الميادين مثل: النقل، التربية، الصناعة، الإسكان كما يجب عليها الاهتمام أكثر بالنظام الضريبي وذلك بتقوية من حيث أنه أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية والمالية للدولة وبالتالي فعلى الدولة:

أ-محاربة التهرب الضريبي: الذي يعتبر جريمة اقتصادية خاصة و أنه يحرم ميزانية الدولة من زيادة تقدر بمليارات من الدينارات، خاصة و أن من يتهرب دفع الضرائب هم التجار و ذوي الأعمال الحرة، فالموظف العمومي مجبر على دفعها في كثير من الأحيان خاصة تلك التي تقتطع مباشرة من راتبه، ولهذا فعلى الدولة أخذ جميع التدابير من أجل استئصال هذه الآفة. ومن أجل تحقيق ذلك فعلى إدارة الضرائب تجنيد جميع وسائلها المادية والبشرية تحقيقا للمصلحة الوطنية، إلى جانب ضرورة النظر إلى القطاع العام على أساس أنه قطاع رابح وعلى الدولة من جهة أخرى إيجاد طرق جديدة لمساعدة الفئات المحرومة. وأخيرا فمن أجل تمويل العجز في الميزانية، يجب على الدولة أن لا تلجأ إلى عملية إصدار النقود لأن هذا يغذي التضخم ولدى فعلى الدولة أن ترجع إلى إجراءات أخرى كالقروض مثلا[1].

ب-السياسة النقدية:و هي تعبير عن الإجراءات اللازمة والتي تمكن السلطات العمومية من ضبط عرض النقود أو التوسيع النقدي ليتماشى والحاجات المتعاملين الاقتصاديين وهو هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود وعلى معدلات الفائدة وشروط القروض . ويمكن أن تكون تقليدية اي تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدل الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي، خفض التضخم أو رفع سعر صرف العملة الوطني، أو تكون توسعية وتسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعا لزيادة الاستثمار ومنه زيادة الناتج المحلي. إن قانون النقد والصرف الصادر في 14 أفريل 1990 قد هدف إلى وضع قواعد سياسية نقدية أكثر حيوية وذلك بتوفير أحسن الشروط لنمو منتظم لاقتصاد الوطني، لكن رغم التطور الذي عرفه الإطار المؤسساتي كنتيجة لتطبيق هذا القانون إلا أن أثر السياسة النقدية يبقى محددا نظرا للاضطرابات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، وتفاقم الضغوطات الاجتماعية. كما أن النقص في الإصلاح البنكي شكل عائقا شديدا أمام فاعلية السياسة النقدية. مما أدى إلى

---

[1] Salah Mouhoubi. **''l'Etat et la logique de l'Economie de Marché**'' Revue Economie، N°17، Septembre 1994، p.25.

القول إن إصلاح النظام البنكي: زيادة في قيمة الصناديق، تفعيل دور البنوك الخاصة، المنافسة بين البنوك إلى جانب توضيح وتجديد دور البنك المركزي هي أمور ضرورية لتطبيق سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي في إطار استقرار الأسعار[1].

ج-سياسة الصرف :

من حيث هي أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات وهي وسيلة تأثير على تخصيص الموارد بين مختلف القطاعات و على ربحية الصناعات التصديرية و تكافة الموارد المستوردة، و منه على التضخم و النتائج و العمالة .، بالإضافة إلى ربطه بين أسعار السلع داخليا و اسعارها في السوق العالمي[2]. ولقد تميزت هذه السياسة والتي دامت مدة 20 سنة قبل 1987، بوجود عملة وطنية مستقرة وذات قيمة أكبر من قيمتها Surévalué وغير مرتبطة تماما بهيكل الاقتصاد الوطني وتطور البيئة الدولية «أي كما أطلق عليه اصطلاحا"وهم العملة القوية" التي هي من مميزات دول العالم الثالث، إلا أن هذه السياسة قد بينت بعدها سلبياتها خاصة بعد 1987 بحيث نقصت قيمة الدينار قد بدون قاعدة عقلانية (أنظر الجدول رقم16) وبدون أن يؤدي هذا إلى توازن في الميزانية ولا إلى زيادة الصادرات غير المحروقات ولا إلى جلب الاستثمارات الأجنبية، ولم يقرّب المعدل الرسمي للتبادل بالسوق الموازية التي تبقى بعيدة جدا عنه مما يجعلنا نطرح تساؤول مفاده من ينظم هذه السوق و من يسيطر عليها . كما الجزائر البلد الوحيد بين الدول المصدرة لليد العاملة كمصر وتونس، المغرب التي لم تستفيد من هذه اليد العاملة الموجودة في الخارج. ولذا فعليها أن تضع الإجراءات اللازمة للاستفادة ودمج هذه الفئة في الاقتصاد الوطني.

[1] Salah Mouhoubi. **''Diagnostic et Oppositions de la Relance de la Croissance''** Revue Economie، N°31، Février 1996، p.23.

[2] عبد المجيد قدي . **المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية** . الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية .2003.ص103

جدول رقم(16)يمثل قيمة الدينار الجزائري في فترة 98/87

السنة	$	قيمة الدينار الجزائري
1987	1 دولار	4,9
1988	1 دولار	6,7
1990	1 دولار	12,0
1992	1 دولار	22,8
1994	1 دولار	35,1
1996	1 دولار	56,1
1998	1 دولار	61

المصدر: منشور وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة حول إعادة هيكلة الصناعة في مارس 199 ص12.

و عموما فنرى أنه قصد دعم سيرورة الإصلاحات التي دخلت فيها الجزائر قصد الانتقال إلى السوق فلا بد من الإرتكاو على سياسة صرف الفعالة تقوم على الشروط التالية :

-التخفيف المعتبر لعبئ المديونية.

-تنويع وزيادة موارد مداخيل العملة الصعبة خارج المحروقات.

-اقتصاد منفتح وتنافسي.

-وجود احتياط من النقود ضروري ومهم من أجل تدعيم العملة الوطنية.

ب-السيطرة على الموارد الخارجية:

لقد أصبح من الواضح ابتداءً من سنوات 1980 أن الجزائر وعلى المدى البعيد لن تستطيع القيام بتنمية مستقلة، بدون اقتراض وهذا ما يتنافى مع الأهداف التنموية في الجزائر بحيث أن بعض الدول ورغم تمتعها بشروط تنموية أقل نفعا من شروط الجزائر كـ: ماليزيا، أندونيسيا إلا أنها نجحت في تحقيق نهضتها الاقتصادية وأصبحت تصدر 50% من سلعتها المصنعة وهذا ما أدى إلى تضاعف الدخل الفردي فيها. ولهذا فعلى الجزائر أن تضع سياسة تسيير لميزانية مدفوعاتها تتركز على:

-التقليل من خدمات الديون مقارنة مع صادراتها و هذا ما نجحت فيه مؤخرا أين استطاعت تجاوز مشكلة المديونية التي طالما عانت منها.

-من الضروري تطوير صادرات أخرى من المحروقات.

وهذا يتطلب كذلك إصلاح المؤسسات كإصلاح النظام الجمركي، تحسين بعثاتنا الديبلوماسية في الخارج حيث من الضروري تزويد سفارتنا بمختصين لا يشترط انتمائهم إلى وزارة الشؤون الخارجية وذلك قصد تشجيع وترقية المنتوجات الجزائرية.

-تطوير السياحة التي تستطيع أن تصبح مصدر هام للمداخل بالعملة الصعبة، إذ عليها – أي الدولة- أن تخصص في فترات وجيزة هذا القطاع وأن تشجع الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية خاصة و أن الجزائر تستطيع أن تصبح وبسرعة بلد سياحي كبير.

-وضع سياسة تهدف إلى الاستفادة من قدرات و مداخيل المهاجرين الجزائريين، فليس هناك أي سبب يجعل الجزائر تتخلى على أكثر من 1,52 مليون $ في السنة قد تأتي من هذا الجانب. إذ على الجزائر أن تستفيد من تجربة الآخرين في هذا المجال[1].

ج-إحياء الإطار المؤسساتي:

رغم إرادة الذهاب إلى بعيد قي تحقيق إصلاحات هيكلية عميقة إلى أن العراقيل البيروقراطية التي هي نتيجة لنصوص غامضة، ومترجمة بطريقة خاطئة، وطرق عمل تجاوزها الدهر هذا ما يعطي لسيرورة الإصلاحات مظهر فوضوي.

إن إحياء الإطار المؤسساتي يجب أن يهدف إلى إرشاد الإصلاحات الهيكلية وإدخال ذهنية جديدة في اقتراب المشاكل، ومن أجل تحقيق هذا يجب أن يكون هناك انسجام بين مختلف النصوص، إلى جانب تشجيع وتسهيل سيرورة الانتقال إلى السوق بحيث أن قوى السوق لا يمكن أن تتماشى مع ثقل العراقيل البيروقراطية وكثرة النصوص الغامضة التي تفتح الأبواب أمام الترجمات والفهم المتناقض.

وبصفة عامة فإن الإطار المؤسساتي في الجزائر قابل للاكتمال والإضافة كإعادة صياغة النظام الجمركي، تكيف لكل النصوص الاجتماعية مثل قانون العمل، نظام الضمانات الاجتماعية، وهذا لا يكون إلا في وجود دولة وسلطة قوية من أجل احترام هذه الإجراءات[(2)].

إذن فإن عملية الانتقال إلى السوق تتطلب وجود دولة قوية وفعالة تضطلع بوسائل

---

[1] Salah Mouhoub. Op-cit، p. 24.

[2] Salah Mouhoub. **''L'état et la logique de marché''** Op-cit، p. 26.

ضرورية قصد التسهيل لهذه العملية، سواء كانت هذه الوسائل اقتصادية كالسياسة المالية والنقدية، أو وسائل اجتماعية كوضع سياسة حماية اجتماعية، وسائل تنظيمية تتمثل في وضع الإطار القانوني والمؤسساتي التي تساعد على الانتقال إلى السوق.

إن كانت هذه التوصيات تؤكد على الدور الهام للدولة الجزائرية حتى في حلة الانتقال إلى السوق، فإن هذا الدور تجسد على المستوى العملي خاصة في سياسة الضبط التي اتبعتها الدولة منذ 2008 لتحديد سعر بعض المواد الأساسية كالحليب والخبز والبطاطا واللحوم البيضاء، إلا أن هذه السياسة لم تعطي ثمارها على الأقل على المدى القريب و المتوسط و أكبر دليل على ذلك تدبدب بعض أسعار المواد الأوسع استهلاكا كأسعار االبطاطا التي و رغم الآليات التي وضعتها وزارتي التجارة و الزراعة قصد ضبط سعر هذه المادة، إلا أن السوق الوطنية كثيرا ما سيطرت عليها المضاربة و المنافسة الغير شريفة مما يعود على تدهور القدرة الشرائية للمواطن و يعطي انطباع بفشل آليات الضبط بل غياب الدولة.

المطلب الثالث: البرامج التنموية منذ 1999

ونقصد بها أهم البرامج التنموية التي جاء بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والمتمثلة أساسا في:

برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2003؛البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2006-2009و أخيرا برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، والتي من خلالها نريد تتبع مكانة الدولة فيها بل نعتبرها تجسيدا لعودة الدولة من جديد.

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 525 مليار دج منها 129 مليار دج للتنمية المحلية وأكثر من 90 مليار للتنمية البشرية معتمدا في ذلك على عائدات البترول قصد تلبية الطلب الإجمالي، خلق مناصب شغل، الاستثمار في البنى التحتية الأساسية، دعم المؤسسات الفلاحية والصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية البشرية.

جدول رقم (17)التقديرات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

العنوان	الفصول	الدينار مليار	الدولار مليار
دعم الأنشطة الإنتاجية	_الزراعة _ الصيد والموارد المائية	65 9,5	0,87 0,13
المجموع الجزئي		74,5	0,99
التنمية المحلية	_ التنمية المحلية _التشغيل والحماية الاجتماعية	133 16	1,51 0,21
المجموع الجزئي		129	1,72
تقوية الإدارة العمومية وتحسين نمط العيش	التجهيز الهيكلي للمناطق إعادة إحياء المناطق الريفية الجبلية، المرتفعات والواحات	142,9 67,6	1,91 0,90
المجموع الجزئي		210,5	2,81
تنمية الموارد البشرية	التربية الوطنية التكوين المهني التعليم العالي البحث العلمي الصحة والسكان الشباب والرياضة الثقافة والإتصال الشؤون الدينية	27 9,5 18,9 12,38 14,7 4 2,3 1,5	0,36 0,13 0,25 0,17 0,20 0,05 0,03 0,02
المجموع الجزئي		90,28	1,20
السياسات المرافقة	حشد الموارد تأسيس صندوق الشراكة تهيئة المناطق الصناعية صندوق ترقية المنافسة الصناعية	20 22,5 2 2	0,27 0,30 0,03 0,03
المجموع الجزئي		46,5	0,62
المجموع الكلي		550,78	7,34

المصدر : Rapport national Algérie pour le Sommet Mondial du Développement Durable.
"Johannesburg. 2002. PP 36_37.

كما خصص مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، الري والمنشآت وتحسين مستوى المعيشة، التنمية المحلية والتنمية البشرية. ويهدف إلى:

- احترام العمليات التي هي في طور الانجاز
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية
- توفير الوسائل وقدرات الإنجاز خاصة الوطنية منها
- إنجاز العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة

جدول رقم(18)يمثل تخصيص القطاعات في مخطط الإنعاش الاقتصادي

القطاع	المبلغ بمليار دج	المشاريع المسطرة
الفلاحة	65	تكثيف الإنتاج الفلاحي وترقية صادراته إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل بظاهرة الجفاف حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين مكافحة الفقر والتهميش.
الصيد البحري والموارد المائية	9،5	تخصص للبناء، تصليح والصيانة البحرية التكيف، التقييم، التبريد ونقل الأنشطة الإنتاجية تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد البحري والصيد التقليدي إنشاء مؤسسات للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي، إدخال إجراءات جبائية، جمركية رامية لدعم نشاط المتعاونين
التنمية المحلية	113	لتغطية تدخل الدولة للتحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين إنجاز مخططات البلدية لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني إنجاز المشاريع المرتبطة بالطرق الولائية والبلدية، التطهير والمحيط والخاصة بالبنى التحتية للاتصال لتشجيع رجوع السكان لهذه المناطق

التشغيل والحماية الاجتماعية	16	لبرامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة وتوزع كما يلي:
	7	عرض ل 700.000 منصب شغل إضافي.
	3	خاص بنشاطات التضامن للسكان الأكثر ضعفا.
	3	إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة.
	0,7	اكتساب 500 حافلة للنقل المدرسي للبلديات المحرومة.
	3	تأطير سوق العمل.
تعزيز الخدمات وتحسين اطر المعنين	210,5 142,9 ووزعت ك:	للأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية 1- لتجهيزات الهيكلية للعمران وقد وزعت : للبنى التحتية للموارد المالية. للبنى التحتية للسكك الحديدية. للأشغال العمومية. تأمين الموانئ، الطرق والمطارات.
		للاتصالات
		2- إحياء الفضاءات الريفية، الجبال، الهضاب العليا والواحات ووزعت كما يلي: المحيط. الطاقة. الفلاحة. السكن.
تنمية الموارد البشرية	90,3 27 9,5 18,9 12,38	لمنشأت الصحة والتربية والاحتفاظ بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية وتقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي التربية الوطنية التكوين المهني التعليم العالي البحث العلمي

	14,38	الصحة والسكان
	4	الشباب والرياضة
	2,3	الثقافة والاتصال
	1,5	الشؤون الدينية

Source : service du chef gouvernement . Le Plan de La Relance Economique, les Composantes du Programme

وكحصيلة لهذا المخطط، عرفت سنة 2003 حصيلة إيجابية على المستوى الاقتصاد الكلي حيث سجل الناتج الخام المحلي ارتفعا محسوسا بنسبة 6,8% . ونسبة تضخم تقارب 2,8% واحتياط الصرف سنة 2002 ما يقارب 32,9 مليار دولار مقابل 4.4 مليار دولار سنة 1999، كما عرفت المديونية تراجعا من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، أما المديونية المحلية للدولة فقد انتقلت من 1059 مليار دينار سنة 1999 إلى 911 مليار دينار سنة 2003، كما سجل معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملموسا وصل إلى 5% سنة 2004 . وعن أهم الإنجازات في المرحلة 1999–2003 فيمكن ذكر مايلي:

- توفير أكثر من 1.100.000 منصب شغل ومنه فقد انخفضت نسبة البطالة من 29,3% إلى 23,3% ؛
- بناء ما يقارب 600.000 مسكن و256.000 في قيد الإنجاز؛
- بناء 232 ثانوية، 563 متوسطة، 19.546 قسم للابتدائي، 149 داخلية و336 مطعم للنصف الداخلي؛
- إنجاز 180 معهد ومركز جديد خاص بالتكوين المهني ما يقارب 20.000 مكان بيداغوجي؛
- إنجاز أكثر من 230,000 مكان بيداغوجي في التعليم العالي و90.000 مكان الإيواء؛
- إنجاز 8 مستشفيات، ما يقارب 150 عيادة متعددة الخدمات ومركز للصحة و548 قاعة علاج؛
- إنجاز 100 ملعب جديد و200 قاعة متعددة الرياضات و بناء 9 سدود ؛
- إنجاز 4000 كلم من طرق الجديدة وإصلاح 3000 كلم من الطرق القديمة؛
- كما عرفت المرحلة ما يقارب 3700 مليار دينار أي ما يقارب 45 مليار دينار كاستثمار عمومي وخاص، قدر نصيب استثمار الدولة حوالي 2300 مليار دينار كميزانية للتجهيز

وحدها [1]. إلا أن معظم الانجازات المخطط لها استدعت ميزانية إضافية لاستكمالها قدرت ب 38 مليار دولار إضافة إلى 25 مليار دولار كاستثمار خاص وطني وأجنبي .

2 – البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005–2009

خصص له رصيد مالي يقدر ب : 2.202,7 دج وقد بلغ حجم الاستثمار فيه حوالي 9000 مليار دج للتنمية المحلية و1.908,5 مليار دج للتنمية البشرية . وقد خصصت الأولوية لمكافحة البطالة، السكن، قطاع النقل وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز الطبيعي وتطوير الزراعة ودعمها إضافة لتحلية مياه البحر والتطوير المتوازن للمناطق. وقد جاء بمشاريع مدعمة من طرف الدولة كما هو كبين في الجدول أدناه

جدول رقم (19) تخصيص البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي

	المبلغ بمليار دج	**القطاعات**
برنامج ظروف السكان	1.908,5	
	555,0	السكنات
	141,0	الجامعة
	200	التربية الوطنية
	58,5	التكوين المهني
	85	الصحة العمومية
	127	تزويد السكان بالماء
	60	الشباب والرياضة
	16	الثقافة
	65	إيصال الكهرباء والغاز
	95	التضامن الوطني
	191	تطوير الإذاعة والتلفزيون

[1] ABDERRAHMANE Mebtour Et Autres. Bilan Du Président Abdelaziz Bouteflika 1999-2004 Et Perspectives. Alger : Les Editions Dar El Gharb. 2004 .PP 21-24

	10	إنجاز منشأة للعبادة
	26,4	تهيئة الإقليم
	200	برامج بلدية للتنمية
	100	تنمية مناطق الجنوب
	150	تنمية مناطق الهضاب العليا
برامج تطوير المنشأة الأساسية	1.7031	
	700	النقل
	600	الأشغال العمومية
	393	المياه (السدود والتحولات
	10,15	تهيئة الإقليم
برامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	
	300	الفلاحة والتنمية الريفية
	13,5	الصناعة
	12	الصيد البحري
	4,5	رقية الاستثمار
	3,2	السياحة
	4,0	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203,9	
	34	العدالة
	64	الداخلية
	65	ا لمالية
	2	التجارة

	16,3	البريد والتكنولوجيا الجديدة لإعلام والاتصال
	22,6	قطاعات الدولة الأخرى
برامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	
المجموع	2.202,7	

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 مجلس الأمة

لقد وضع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 هدف إنجاز مليون سكن ليصل إلى غاية 1,65 مليون سكن، فسجل زيادة ب 65% لفائدة قرارات رئيس الجمهورية مخصصا له غلافا ماليا يقدر ب 1.581 مليار دينار . ووصل عدد السكنات المنجزة في الفترة 2005-2009 إلى 912.326 سكن أي ما يقدر ب 91,2% من البرنامج الذي وعد الرئيس من خلاله تسليم مليون وحدة سنة 2009. ووصل عدد السكنات المنجزة في 31 ديسمبر 2010 إلى غاية 1,048 وحدة 42% من تدخل فب إطار السكن الريفي و58% منها ضمن السكن الحضري .

فيما يخص الهياكل القاعدية للأشغال العمومية في المرحلة 2005-2009 والتي خصص لها غلاف مالي بقدر ب 2.550 مليار دينار والدي يغطي أكثر من 18000 عملية وإنجاز قد عرفت تقدما ملحوظ . فقد سمح البرنامج الخماسي 2005-2009 بترميم وتطوير 67369 كلم من شبكة الطرقات وبناء 1250 منشأة فنية

إن وضعية شبكة الطرقات تعتبر مقبولة بنسبة 95 % من الطرقات لوطنية مقابل 55% سنة 1999، 75% من الطرقات الولائية مقابل 45% سنة 1999 و71% من الطرقات البلدية مقابل 40% سنة 1999. كما عرف هذا البرنامج بتسجيل تحسينات في تدفق وأمن الطرقات عن طريق إنجاز 37 نفق[1] (les trémies) والقضاء على أكثر من 500 نقطة سوداء . كما سمح هذا برنامج بإنجاز طريق سريع عصري طوله 1720 كلم لم يستلم كليا، وتطوير الطريق العابرة للصحراء يتم استكمال 450 كلم الأخيرة منها قريبا والتي ستصل إلى غاية الحدود النيجيرية. إلى جانب 21 هيكل قاعدي المطارات وبناء 11 ميناء. وكان تنفيذ برنامج الأشغال العمومية في هذه الفترة بخلق 561000 منصب شغل وتأسيس 3500 مؤسسة جديدة و350

[1] Abderrahmane Mebtour Et Autres، Op.cit، P 12

مكتب دراسات .[1]

بالنسبة للصحة: يمكن القول أن الجزائر تحتوي على 13 مركز استشفائي جامعي، مؤسسة استشفائية جامعية، 5 مؤسسات. اسائية، 68 مؤسسة متخصصة و195 مؤسسة عمومية استشفائية إلى جانب 271مؤسسات استشفائية جواريه، 988 عيادة متعددة الخدمات ويبلغ عدد الأسرة العمومية بها حوالي 63.680 سرير . وقد خصص لهذا القطاع سنة 2009 ميزانية تقدر ب 22 مليار دينار (80% منها للتسيير و20% تجهيز . وقد تضاعفت قيمة القرض الميزانية له ب 4 مرات بين 2000-2009، مما إنعكس على نوعية التغطية الصحية للجزائري الأمر الذي أوصل متوسط العمر إلى 5،75 سنة 2007 وهو ما يقربنا مع ما هو موجود في الدول المتقدمة (حسب وزير الصحة) . إلى جانب تسجيل تراجع في عدد وفيات الأطفال الذي إنتقل من 39,4 حالة وفيات في الألف سنة 1999 إلى 2،26 سنة 2007. وأن معدل الوطني سنة 2009 يساوي طبيب عام لكل 1457 سلكن، وطبيب مختص لكل 2052 وصيدلي لكل 4492ساكن وطبيب أسنان واحد لكل 3261ساكن وشبه طبي لكل 370 ساكن.

ومهما قلنا فإنه بفضل تدخل الدولة استطاعت الجزائر أن تخرج من دائرة الركوض الاقتصادي مند 2002، وذلك انطلاقا من زيادة في النفقات العمومية خاصة في ميدان التجهيز والتقليل من تفاقم ظاهرة البطالة عن طريق سياسة التشغيل وأهم الآليات التي وضعنها الدولة لدعم التشغيل و لهذا سوف نتوقف عند هذه السياسة و متابعة تطورها في هذه المرحلة.

إذ يعود التدخل المباشر للدولة للقضاء على البطالة إلى بداية 1990 ثم عرف هذا التدخل تحول نوعيا وكميا، انطلاقا من مايلي :

- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار من أجل التشغيل؛
- تخفيف العبء الضريبي لهذه الفئة؛
- إجراءات تخفيف من نسبة فوائد قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضبط سوق العمل عن طريق إعادة تأهيل وظائف الوسيط بالنسبة للخدمات العمومية؛
- فتح سوق العمل للوكالات الخاصة .

وفقد منحت الدولة في الفترة 2000- 2005 حوالي 110 مليار دج لبرامج القضاء على البطالة.[2]

---

[1] Abderrahmane Mebtour Et Autres, ، Op.cit، P 14.

[2] Republique Algérienne Démocratique et Populaire. C.N.E.S. **Rapport National sur le Developpement Humain. 2006**. P 66.

أ- **هيئات التشغيل** :و مع تضاعف الميكنزمات المدعمة للتشغيل تضاعف عدد المؤسسات والهيئات المخصصة لذلك والتي يمكن ذكر أهمها :

- الوكالة الوطنية لدعم التشغيل ANEM المكلفة بضبط سوق العمل تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: والتي تأسست سنة 1996 قصد : دعم ومرافقة المقاولين الشباب، وتسير الصندوق الوطنية لدعم تشغيل الشباب لا سيما فيما يخص القروض ونسبة الفائدة، ضمان متابعة الاستثمارات المنجزة من قبل المقاولين الشباب وتشجيع كل أشكال التدابير الأخرى التي ترمي إلى ترقية تشغيل الشباب، عن طريق برامج التكوين ما قبل التشغيل.

- وكالة التنمية الاجتماعيةL'ADS : التي تأسست سنة 1996 قصد ترقية الأنشطة الخاصة بالفئات المحرومة وتنمية البلديات واختيار كل مشاريع عمل أو خدمات عمومية التي ترمي لترقية التشغيل.

- الصندوق الوطني للتأمين عن الشغل CNAC :الذي تأسس سنة 1994 والتي تسير مراكز البحث الخاصة بالتشغيل ومراكز دعم الأعمال الحرة، إلى جانب التكوين عن بعد محو الأمية ومساعدة المؤسسات التي تعاني عجزا. وقد بدأت مندو 2004 في المشاركة في تمويل أنشطة المقاولين البطالين اللذين تتراوح أعمارهم بين 35 سنة إلى 50 سنة.

-الوكالة الوطنية لتسير القروض المصغرة L'ANGEM،:ومهمتها الأساسية مرافقة، دعم ومتابعة القروض الصغيرة التي تمنع لكل من يزيد عمرهم عن 18 سنة وبدون دخل أو بهم دخل غير مستقر.

- المرصد الوطني للشغل ومحاربة الفقر المتأسس سنة 2005 والذي يتكون من ممثلين عن شركاء اجتماعيون والحركة الجمعاوية.

ب- تدابر انتظار وخلق الأنشطة: حيث خصصت الدولة تدابير خاصة ببرامج تشغيل في المناطق الفقيرة والبعيدة والتي تتميز بنسبة بطالة مرتفعة وبمؤهلات اقتصادية محدودة وبضعف في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ولصالح الفئات الشابة والفقيرة. وتنقسم إلى تدابير في انتظار للشغل وتدابير خلق للشغل .

فمن التدابير التي تدخل في انتظار التشغيل نجد:

1- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة : أنشأ هذا الجهاز سنة

1997 قصد التخفيف من بطالة الشباب ومساعدة الفئات الاجتماعية الضعيفة، والهدف الرئيسي منه إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل خاصة بشبكات الطرق والري والمحافظة على البيئة والغابات والتي لا تتطلب مستوى عالي من المهارة والتقنية.

وهو عبارة عن برنامج بمساعدة البنك العالمي لدعم الشبكة الاجتماعية، أنطلق سنة 1997 وهو مسير من طرف وكالة التنمية الاجتماعية L'ADS . ويعمل على إنجاز المشاريع الصغيرة الحجم في ميدان الطرقات والتطهير والزراعة والغابات والري . والميزة الأساسية لهذا البرنامج هو استعمال التقنيات التي تتطلب يد عاملة أكثر لامتصاصها بأجور قريبة من الأجر الوطني القاعدي. وقد تم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين:

المرحلة الأولى : والتي انطلقت سنة 1997 ودامت إلى غاية سنة2000، إذ قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتمويل 3864 ورشة من خلال قرض خارجي قيمته 50 مليون دولار.و تم تشغيل حوالي 140000 وضمان 42000 منصب شغل دائم؛

أما المرحلة الثانية : تخص المرحلة 2001-2004، حيث استفادت وكالة التنمية الاجتماعية من غلاف تكميلي قدره 9 ملايير دينار لإنشاء حوالي 22000 منصب شغل ثابت سنويا[1].

2 – عقود ما قبل التشغيل : وهو برنامج مخصص لدمج حاملي الشهادات الجامعية مهنيا يمول من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، انطلق سنة 1998 وهو يتكفل ولمدة سنة قد تضاف إليها مدة أخرى بأجور حاملي الشهادات المشغلون من ظرف مؤسسات عمومية أو خاصة . وتقدر هذه الأجور ب 80% من الأجر الوطني القاعدي. وقد أخذ هذا الإجراء بعدا كبيرا في سوق العمل انطلاقا من 2004، حيث سجل أكثر من 103000 طلب سنة 2005 وتم توفير حوالي 100000 منصب شغل من هذا النوع.[2] ومن الأهداف التي سطرها هذا البرنامج :

- معالجة مشكل البطالة بالنسبة للشباب الحائزين على شهادات والذين لم يستفيدوا من البرامج السابقة؛
- السماح لهذه الفئة من الشباب الاستفادة من خبرة مهنية وكفاءة تتماشى واختصاصاتهم؛

---

[1] شلالي فارس." **دور سياسة التشغيل في معالجة مشاكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**."(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية). جامعة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير. السنة الجامعية 2004-2005. ص ص 103-105.

[2]. C.N.E.S. **Rapport National sur le Developpement Humain. 2006**. Op-cit. p 68

-الرفع من إمكانية الإدماج المهني الدائم بعد فترة ما قبل التشغيل؛
-تحسين نسبة التأطير بإدخال التقنية من خلال توظيف اليد العاملة المؤهلة.

3 – التعويض مقابل أنشطة ذات منفعة عامة : ويخص هذا البرنامج العائلات التي ليس لها أي دخل والتي منحت مند جانفي 2001 منحة شهرية تقدر ب 3000دج، مقابل أن يشارك أحد أفراد هذه العائلة في أشغال صيانة الأجهزة وإعادة تهيئة المناطق التي تعيش فيها هذه العائلات، ويشتغل من ينتمي إلى هذا البرنامج 08 ساعات مقابل هذا الأجر الزهيد• الذي هو مخصص لكل العائلة وليس للعامل، مع تمتعهم بالحماية الاجتماعية، ورغم لا عدالة هذا البرنامج بل استغلاليته لهؤلاء العمال، إلا أن الميزانية المخصصة له لم تعرف زيادة معتبرة مما حدد عدد المستفيدين منه إلى متوسط 180000 موزعين في شكل حصص من طرف وكالة التنمية الاجتماعية بين الولايات .

أما من تدابير خلق الأنشطة فنجد:

1-القروض المصغرة : دخل هذا الجهاز حيز التنفيذ سنة 1999 كأداة لمكافحة الفقر والبطالة ويهدف إلى خلق مناصب شغل من طرف طالبيها أنفسهم و يسير من طرف الوكالة الوطنية لسير القروض المصغرة، قصد تنظيم إمكانية الحصول على قروض لصالح المشاريع الصغيرة تتراوح بين 50000 و400000دج بنسبة فائدة قليلة جدا . وقد سمح هذا الإجراء بخلق 65000 منصب شغل في جميع الميادين، تمثل نسبة النساء فيه 72% [1]. بالنسبة للقروض المصغرة تم تمويل 15000 ملف.[2] ومن أهدافه البحث عن الاستقرار والتماسك الاجتماعي وتشجيع عودة سكان المناطق الريفية إلى مناطقهم الأصلية بعد هجرتهم لها بسبب العنف والإرهاب الذي ميز السنوات الصعبة التي عاشتها الجزائر، إلى جانب تحسين عائدات ومستوى معيشة الفئات الأكثر ضعفا والعاطلين عن العمل.

2- المؤسسات الصغيرة: وترجع مسألة تسير خلق مؤسسات صغيرة إلى الوكالة

• فحسب نفس التقرير المذكور سابقا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن 3000دج المخصصة كمنحة لهذه العائلات تمثل بالنسبة لعائلة متكونة من 06 أشخاص كمتوسط عدد أفراد الأسرة الجزائرية إلا 35% من مستوى الفقر الغذائي. وأن عدم تغير هذه المنحة مند 2001 قد أنتجت فقدان 12% من القدرة الشرائية .

[1] Ibid. p 69.

[2] تصريحات الوزير الأول –أحمد أويحي. أثناء الندوة الصحفية التي قام بها على هامش أشغال الثلاثية الخاص بدعم المؤسسة العمومية بتاريخ 29- ماي 2011

الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتدخل في إطار خلق مناصب شغل دائمة للبطالين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة،مع الاستفادة من امتيازات معينة فيما يخص تخفيض نسبة أرباح القروض، أو قروض بدون فائدة، تأسيس صندوق ضمان، مرافقة للمستثمرين الشباب والحصول على امتيازات ضريبية وشبه ضريبية، على أن لا تزيد قيمة المشاريع عن 10 مليون دج وعلى الشاب أن يقدم بن 5 إلى 10% من قيمة المشروع. ومند انطلاق العمل بهذا الإجراء سنة 1997 تمت المصادقة على 118000 مشروع من طرف الوكالة وسجل توفير حوالي 330000 منصب شغل .

3- تدابير الصندوق الوطني لضمان البطالة: وبدأ العمل بها سنة 2004 والمخصصة للبطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 إلى 50 سنة . وقد سجل مع نهاية 2005 قبول لأكثر من ل3000 ملف من طرف البنوك، أي بحوالي 9% من الملفات المعروضة أما الصندوق، الرقم الذي يبقى ضعيفا أمام الطلب، ولم يتم تمويل سوى حوالي 56% منها بعد موافقة اللجنة المكلفة باختيار الملفات والمتكونة من خمسة 5 ممثلين عن البنوك العمومية.

جدول رقم(20) يمثل تطور التشغيل بواسطة مختلف التدابير

التدابير	2001	2001	2003	2004	2005
تدابير الإنتظار(بالالاف)					
المناصب الأجيرةللمبادرة المحلية esil	74.7	72.7	70	72.5	62
الأنشطة ذات المصلحة العامةAIG	132.4	166.1	180	183.5	185
Cpeعقود ما قبل التشغيل	6.6	4.7	4.8	59.8	48
الأنشطة ذات المصلحة العامة بكثافة عمالية عالية	28	30	30.5	14	7
تداير خلق الشغل (بالألاف)					
المؤسسات الصغيرة	20.2	19.6	28.1	19.1	30
القروض المصغرة	3.8	11.8	_	_	6.5
المجموع	265.7	304.9	331.4	348.9	338.5

المصدر : C.N.E.S. Rapport National sur le Developpement Humain. 2006 . p 69

و يمكن لهذه التدابير أن تكون أكثر فعالية وبالتالي أكثر قدرة على خلق مناصب شغل إذا ما تميزت بلامركزية وسهولة أكثر في التسيير ومنحت موارد أكثر، مع ضرورة تأسيس وسيط بنكي متخصص في القروض المصغرة وتسهيل عملية تمويل هذه البرامج والسرعة في تنفيذها.

فنتيجة لهذه التدابير والسياسات التي وضعتها الدولة من أجل الزيادة في فرص التشغيل عن طريق دعم أجهزتها التي وضعتها في هذا الميدان قصد تنظيم سوق العمل وإمتصاص البطالة،تم انخفاض معدلات البطالة من 30% سنة 2000 إلى حوالي 17 % سنة 2004 وتؤكد تصريحات المسئولين الجزائريين أنها تقارب 10% سنة 2011 إذ صرح الطيب لوح وزير العمل والضمان الاجتماعي أنه خلال العشر سنوات الأخيرة تم توفير مابين 500000 و550000 منصب شغل سنويا مقابل 40000 خلال سنوات التسعينات، وأضاف أنه فيما يخص تشجيع الشباب لتحقيق مشاريعهم عن طريق الميكانزمات التي وضعتها الدولة فقد توفير 76000 منصب شغل وإنشاء 30000 مؤسسة صغير فقط في سنة 2009. كما صرح الوزير

الأول –أحمد أويحي أثناء الندوة الصحفية التي قام بها على هامش أشغال الثلاثية الخاص بدعم المؤسسة العمومية بتاريخ 29- ماي 2011، أنه تم إبرام في الأشهر الأولى من 2011 ما يقارب 20000 عقد إدماج الشباب الجامعين والمتخرجين من التكوين المهني أو بدون شهادات . كما مكنت تدابير الدمج المهني من دمج 300000 شاب في المؤسسات الاقتصادية والوظيف العمومي. لكن تبقى سياسة الدولة في التشغيل مرتبطة أساسا بالنفقات العمومية التي تغذيها بنسبة شبه كليا الجباية البترولية الغير مستقرة والتابعة لتقلب سوق النفط العالمي.فلا يزال تدخل الدولة لمكافحة البطالة عن طريق سياساتها المختلفة يحتل الريادة والمكانة الكبرى في خلق مناصب الشغل وأن ما يقده القطاع الخاص في هذا الميدان محتشم وغير كافي .

3-برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014

لقد جاء في بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010 من أجل معاينة والمصادقة على برنامج الاستثمار العمومي للفترة 2010- 2014 والذي يدخل ضمن ديناميكية إعادة بناء الوطني .و قد صخر مبلغ يقدر ب 21.214 مليار دينار ما يقارب 286 مليار دولا فيه كبرنامج الاستثمارات العمومية قصد : تكملة المشاريع الكبرى التي قد بدأ فيها خاصة في قطاع السكك الحديدية، الطرقات والمياه وقد خصص له مقدار 9.700 مليار دينار أي ما يقارب 130 مليار دولار؛ و تحقيق المشاريع الجديدة بمقدار مالي يفارب 11.534 مليار دينار أي ما يقارب 156 مليار دولار.

لقد خصص البرنامج 2010-2014 أكثر من 40 % من مصادر لتحسين التنمية البشرية وذلك:

- أكثر من 5000 مؤسسة تعليمية (حوالي 1000رمدرسة و850 ثانوية) وتوفير 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 سرير للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة تكوين وتعليم مهني .
- أكثر من 1500 هيكل قاعدي من بينها 172 مستشفى، 45 مركب صحية متخصصة و377 مستوصف ضف إلى ذلك 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليونين مسكن حيث ستسلم 1,2 مليون في ظرف خمس سنوات والباقي ستنطلق الأشغال بها قبل نهاية 2014
- ربط مليون مسكن بالغاز الطبيعي وتوصيل الكهرباء إلى 220.000 مسكن ريفي،
- تحسين توصيل الماء الشروب خاصة مع تحقيق 35 سد و25 نظام تحويل للمياه وإنهاء

الأشغال بكل مركز تحلية مياه البحر .

- أكثر من 5000 هيكل قاعدي خاص بالشباب والرياضة من بينها 80 ملعب، 160 قاعدة متعددة الخدمات و400 مسبح وأكثر من 200 بيت شباب.

و قد خصص هذا البرنامج للاستثمار العمومي أيضا ما يقارب 40 % من مواردها لتنمية الهياكل القاعدية الأساسية وتطوير القطاع العمومي وذلك عن طريق تخصيص

- أكثر من 3100 مليار دينار خصص لقطاع الأشغال العمومية قصد متابعة توسيع وعصرنة الطرقات.
- أكثر من 2800 مليار دينار خصص لقطاع النقل قصد عصرنة وتوسيع السكك الحديدية، تحسين النقل الحضري خاصة عن طريق تحقيق شبكة الترام واي Tramways في 14 ولاية وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات.
- ما يقارب 500 مليار دينار من أجل تهيئة الإقليم والبيئة.
- ما يقارب 1800 مليار دينار من أجل رقية عمل الجماعات المحلية، قطاع العدالة وإدارة الضبط الضريبي، التجارة والعمل.

كما خصص البرنامج أكثر من 1500 مليار دينار لدعم التنمية الاقتصادي الوطني وذلك بتخصيص:

- أكثر من 1000 مليار دينار لدعم التنمية الفلاحية والريفية .
- ما يقارب 150 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريف تحقيق مناطق صناعية، الدعم العمومي للحصول على القروض البنكية التي يمكن أن تصل إلى 300 مليار دينار.

كما خصص حوالي 2000 مليار دينار في شكل قروض للتنمية الصناعية لتحقيق مجمعات كهربائية جديدة، تنمية الصناعة البتروكمياوية وعصرنة المؤسسات العمومية.

كما خصص مبلغ 350 مليار دينار لتشجيع خلق مناصب شغل قصد مرافقة دمج الحاصلين على شهادات جامعية ومن التكوين المهني، دعم خلق مؤسسات صغيرة والوصول إلى توفير ما يقارب الثلاثة ملايين منصب عمل خلال الخمس سنوات القادمة.

و خصص هذا البرنامج ما يقارب 250 مليار دينار لتطوير اقتصاد المعرفة وذلك عن طريق دعم وتشجيع البحث العلمي وتعميم تعليم واستعمال الإعلام الآلي في كل النظام الوطني

للتعليم وكذا في الخدمة العمومية.[1]

و بشيء من التفصيل سوف نتطرق إلى كل قطاع على حدا لنبين ما هي سياسة الدولة القطاعية وبالتالي ما هي الجهود المبذولة من طرفها مركزين خاصة على التنمية البشرية والقطاع الاقتصادي . وقد جاء في برنامج رئيس الجمهورية أن **التنمية البشرية** هي الدعامة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي وهي محور متابعة عملية إعادة البناء الوطني . فلقد خصص برنامج رئيس الجمهورية ميزانية معتبرة تقدر ب9386,6 مليار دولار لهذا الجانب الذي يضم تحسين التعليم في جميع أطواره من الابتدائي إلى الجامعي والتكوين المهني، تكفل صحي نوعي، تحسين شروط السكن، التزويد بالمياه الشروب وموارد الطاقة .

فقطاعات الشباب والرياضة، الثقافة، الاتصالات، الشؤون الدينية ' التضامن الوطني والمجاهدين كذلك مدمجة في هذه الديناميكية الجديدة التي تدخل في إطار توسيع الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الذي تم البدء فيه مند العشر سنوات الماضي.

جدول رقم (21)تبين مقدار التنمية البشرية في البرنامج الخماسي 2010-2014

القطاع	الميزانبة بمليار الدينار	المشاريع المبرمجة
التربية الوطنية	852	3000 مدرسة إبتدائية 1000 متوسطة 850 ثانوية 2000 داخلية، مطعم ونصف داخلي
التعليم العالي	868	600000 مقعد بيداغوجي 400000سرير في إقامة جامعية 44 مطعم جامعي
التكوين المهني	178	220 معهد 82 مركز للتكوين 58 إقامة
الصحة	619	172مستشفى

[1]Communique du Conseil des Ministres. **Programme De Développement Quinquennal 2010-2014** .le 02-01-2011. http:/www.mae.dz/photos/programme.htm :

		45 مركب صحي متخصص 377 عيادة متعددة 1000 قاعة علاج 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي
السكن	3700	تهيئة النسيج الحضاري إنجاز 2مليون مسكن : 500.000 إيجاري 500.000 عقاري 700.000 سكن ريفي 300.000 في إطار القضاء على السكنات الهشة
الري	أكثر من 2000	35 سد 25 محول 34 قاعدة للتصفية أكثر من 3000عملية توصيل للمياه الشروب
الطاقة	أكثر من 350	مليون مسكن توصل بالغاز الطبيعي 220.000 مسكن ريفي بالكهرباء
الشباب والرياضة	1130	80 ملعب كرة القدم 750 مركب جواري 160 قاعة متعددة الخدمات 400 مسبح أكثر من 3500 فضاء للعب 250 دار للشباب أكثر من 230 مركز للتسليةالعلمية

الثقافة	140	40 دار ثقافة ومركب ثقافي 340 مكتبة 44 مسرح 12 كونسرفاتوار للموسيقى والفنون الجميلة 156 مركز للتسلية العلمية
الإتصالات	106	تطوير تجهيزات الراديو والتلفزيون تحسين الشبكة البث
الشؤون الدينية	120	إنجاز المسجد الكبير للجزائر 80 مسجد ومركز ثقافي إسلامي 17 مدرسة قرآنية ترميم 17 مسجد تاريخي
التضامن الوطني المجاهدين	40 19	70 مؤسسة متخصصة لفائدة ذوي الاتياجات الخاصة 40 مركز خاص بالأشخاص بدون مؤوى 9 مراكز للراحة، قاعات للعلاج وإعادة التأهيل 17 متحف ومركب تاريخي ترميم 37 موقع تاريخي إعادة تأهيل 40 مقبرة للشهداء

المصدر : Programme de Développement Quinquennal 2010-2014

ويهدف البرنامج الخماسي 2010-2014 إلى تقليص البطالة إلى أقل من 10% وقد خصص لذلك ميزانية تقدر ب 350 مليار دينار. كما يسعى إلى إدماج حاملي الشهادات الجامعية وشهادات التكوين المهني عندما خصص لذلك علاف مالي يقدر ب 150 مليار دينار، وخصص 80 مليار دينار لدعم تأسيسي المؤسسات الصغيرة. ويهدف هذا البرنامج إلى توفير حوالي 3ملاين منصب شغل المبرمجة في برنامج رئيس الجمهورية خلال الخمس سنوات القادمة. وقد أعلن بوتفليقة في مارس 2009 عن إجراءات جديدة لتشجيع مشاركة الشباب

المقاول في التنمية المحلية، والمتمثلة في خلق صندوق استثمار ولائي قد يصل تمويل الدولة له إلى مليار دينار ويسير من طرف بنك وطني، قصد المساهمة في تمويل تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح الشباب المقاول.

كما تعزم الدولة على خلق خلية استشارة في كل مركز جامعي أو مركز تكوين له غلاف مالي معتبر لمرافقة الطلاب والمتربصين العازمين على القيام بأنشطة خاصة بهم والتي تدخل في إطار دراستهم . وتكون هذه الخلايا بعض الوحدات الإنتاجية الصغيرة للسلع والخدمات لصالح الحاصلين على الشهادات الأكثر كفاءة في إطار صيغة البيع الإيجاري.كما عمد رئيس الجمهورية على وضع تحفيز ضريبي لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توظف الشباب الحاصلين على الشهادات .

و من أجل التقليص في نسبة البطالة عمل رئيس الجمهورية على مواصلة وتقوية عقود ما قبل التشغيل المخصصة لحاملي الشهادات الجامعية والتقنين السامون والتي يدخل في إطارها تشغيل أكثر من 300000 مستفيد والتي يمكنهم من خلالها الحصول على خبرة مهنية.

كما وضعت الدولة إجراءات جديدة لدعم الإدماج المهني لصالح خرجي الجامعات والتكوين المهني، الشباب المتحصل على شهادات التعليم الثانوي إلى جانب الشباب بدون تأهيل علمي أو وظيفي، لمدة تكوين أو عمل قد تصل إلى غاية عامين . وبعد ستة أشهر من البدءفي العمل بهذا الإجراء في جوان 2008 تمكين من دمج أكثر من 160000 شاب بدون عمل، ويسعى إلى توفير 400000 منصب سنويا.[1]

المطلب الرابع: تقييم إستراتيجية التنمية القائمة على الانتقال إلى السوق:

تريد في هذا المقام محاولة القيام بتقييم موضوعي حول ما حققته إستراتيجية التنموية القائمة على أساس الإنتقال إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال البحث في موضوع مدى تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع نتائج هذا النمو، أو بعبارة أخرى تحسن مستوى معيشة الفرد الجزائري الذي هو مطلب كل عملية تنموية .

ونحن في هذا المقام سوف نركز على نقطتين أساسيتين |1:-مؤشرات النمو الاقتصادي 2- و مؤشرات التنمية البشرية :

[1] Communique du Conseil des Ministres. **Programme De Développement Quinquennal 2010-2014**.op-cit**.**

أ- المرحلة 1990-1999:

لقد مكن برنامج الإصلاح الهيكلي من تسجيل تحسينات عامة في الاقتصاد الوطني: بحيث تمكنت الجزائر من التقليل من العجز في الميزانية، مراقبة الكتلة النقدية، إحداث توازنات خارجية، وارتفاع في معدل النمو الذي هو أهم مؤشر للنمو الاقتصادي، بحيث وبعد أن كان هذا المعدل سلبيا سنوات 1990 حيث سجل نسبة 2,2% سنة 1993 ونسبة 0,9% سنة 1994 وصل إلى غاية 3,8% سنة 1995، وصعد إلى غاية 5% سنة 1997 مقابل 4% سنة 1996.

كما سجل معدل التضخم الذي وصل على غاية 30% سنة 1994 انخفاض، حيث وصل إلى غاية 18% و48% سنتي 1996، 1997 على التوالي . وسجل الميزان التجاري لأول مرة منذ 10 سنوات سنة 1996 فائض قدر بحوالي 4,2 مليار دج

جدول رقم(22)يبين تطور الميزان التجاري 93-97 بمليار $.

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
الصادرات	10,4	8,9	10,3	13,2	19,7
قيمة المحروقات	9,9	8,6	7,9	12,6	13,2
الواردات	8,0	9,2	10,1	9,1	8,2
الرصيد ككل	2,4+	0,3-	0,2-	4,1+	5,5+

المصدر: تقرير CNS حول التنمية البشرية 1998. ص58.

كما عرفت هذه الفترة كذلك تحسن في ميزانية الدولة بحيث سجل رصيدها (أي قيمة الإيرادات-المصاريف) قيمة إيجابية خاصة بعد 1995 كما هو مبين في الجدول رقم) بسبب انسحاب الدولة، وبالتالي فقد ترجم تطبيق برنامج الإصلاحات الهيكلية على مستوى الميزانية بنقصان في المصاريف الاجتماعية خاصة في نسبة مصاريف التعليم والصحة: ففي مجال الصحة فإن قيمة تسيير هذا القطاع انتقلت من 198 مليار دج إلى 311 مليار دج وهذا حسب قيمة الدينار الظريفة وأن نسبة هذا القطاع بالنسبة لمصاريف الدولة قد انتقلت من 5,6% على 4,7% فبأخذ بعين الاعتبار التضخم فإن المصاريف الحقيقية المخصصة لكل فرد قد انتقلت من 736 إلى 685 دج أي بانخفاض بنسبة 10,6، كما انتقلت مصاريف التسيير والتجهيز المخصصة للتعليم (الأساسي والثانوي من 18,5% إلى 17,5% ما بين 1994-1997.

والجدول التالي يبين بالتفصيل تطور هياكل الدخل الإجمالي القومي ما بين 1993-1997.

جدول رقم (23)يبين تطور هيكل الدخل الإجمالي القومي 93-97 (بـــ مليار دج)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
الزراعة	131,1	145,6	187,4	277,4	260,8
المحروقات	247,4	327,3	503,4	733,1	818,5
خدمات وأشغال بترولية	13,3	17,7	22,0	28,0	*
الصناعة	130,9	161,7	193,9	222,3	235,9
البناء والأشغال العمومية	121,5	151,8	191,2	217,7	275,3
النقل والاتصال	65,0	74,8	99,8	148,9	**
التجارة	167,0	222,1	283,5	320,6	**
خدمات	43,2	54,7	76,3	908	607,0
ضرائب وحقوق جمركية	85,7	119,3	174,8	212,3	220,6
خدمات إدارية وغيرها	184,7	212,5	261,2	313,2	344,3
إجمالي الدخل القومي PIB	1.189,8	1.487,5	1.993,5	2.564,7	2.762,4

المصدر: معطيات من تقرير CNS حول التنمية البشرية 1998، ص57.

*: متضمن في قيمة المحروقات

**: متضمن في قيمة المحروقات

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في قيمة الدخل القومي الإجمالي خاصة بعد 1994 أي بعد إعادة الجدولة وما تشترطه هذه العملية من جدية في تطبيق لتعاليم سياسية للإصلاحات الهيكلية، بحيث شكلت قدرة مشاركة القطاع الخاص سنة 1995 نسبة 40%[1].

[1]-Le jeune Indépendant. **''Les Entraves Relevées par la CIPA''**. Journal Le Jeune Indépendant. 8 Juin 1999. p. 12.

كما تم تحقيق فائض في قيمة الصادرات سنة 1995، 1996، 1997 كنتيجة لارتفاع سعر البترول الذي وصل سعر البرميل إلى حوالي 5،21$.

جدول رقم (24)يبين تطور ميزانية الدولة بالمليار دج سنة 1993-1997.

	1993	1994	1995	1996	1997
<u>**الإيرادات**</u>	335,6	434,2	600,9	824,8	926,7
-الجباية البترولية	193,6	234,9	358,8	519,7	546,8
-الجباية العادية	129,5	163,2	233,2	290,5	314,0
-باقي الإيرادات	12,5	36,1	8,9	14,6	47,9
<u>**المصاريف**</u>	412,9	461,9	589,1	724,6	845,3
-التسيير	309,9	344,7	444,4	550,6	643,7
-التجهيز	109,9	117,2	144,7	174,0	201,6
رصيد الميزانية	-77,3	-27,7	+118	+100,2	+81,4

المصدر: معطيات من وزارة المالية

إلا أن المؤشرات المذكورة سابقا لا توحي بمؤشرات تنموية وإنما هي إلا مؤشرات ظرفية عن النمو الاقتصادي، ونحن نعرف ندرك جيدا الفرق الموجود بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وبالتالي لا نستطيع أن نتسرع بالحكم والقول أن هناك مؤشرات إيجابية قد تحقق تنمية شاملة ومستدامة. وهذا خاصة إذا رجعنا إلى المؤشر الأساسي الذي هو مستوى معيشة المواطن الجزائري، وذلك بعد معرفة مستوى دخله الفردي خاصة بالنسبة للعمال وقدرته الشرائية، و التي نجدها لا توحي بالتفاؤل:

أ-**مستوى الدخل:** لقد ارتفع دخل العائلة الجزائرية بنسبة 19% سنة 1994، و28,3% سنة 1995، إلا أن هذه الزيادة أصبحت محتشمة سنة 1997، إذ سجلت نسبة 8,4% مع العلم أن هذه الزيادة لم تكن نفسها بالنسبة للأجراء ودخل الأحرار[1]. كما هو موضح في الجدول.

[1]CNES, Rapport nationale sur le développement humain, 1998. Op-cit, p60.

جدول رقم (25) يبين تطور الدخل الإجمالي للعائلات 1993-1997 بـــ مليار دج

	1993	1994	1995	1996	1997
الدخل الإجمالي للعائلات	805,0	357,9	1.228,6	1.531,5	1.660,5
رواتب الأجراء	365,9	429,2	532,0	664,7	717,6
دخل الخواص	281,9	341,8	458,4	619,4	647,4
التحويلات	167,2	186,9	238,2	247,5	295,2

المصدر: تقرير CNES حول التنمية البشرية ص59.

ورغم ارتفاع رواتب الأجراء كما هو موضح في الجدول إلا أن تحرير أسعار مواد الاستهلاك اليومية منذ تطبيق برنامج إصلاحات الهيكلة قد أثر على القدرة الشرائية للعائلات الجزائرية خاصة بالنسبة لفئة الأجراء بحيث فقدت سنة 1996 3/1 من قدرتها الشرائية مقارنة بالسنوات السابقة.

الجدول رقم (26)يبين مؤشرات القدرة الشرائية بالنسبة للأجراء 1993-1996

	1993	1994	1995	1996
ا لإطارات	87,4	85,3	71,5	68,7
أعوان الإدارات	90,1	82,7	73,7	69,6
أعوان تحويل	117,4	94,0	85,1	82,5

المصدر: انطلاقا من معطيات من الديوان الوطني للإحصاء

من خلال هذا الجدول نلاحظ بوضوح تدهور القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة وهذا ما أدى إلى إفقارها، لكن نجد أن ظاهرة الفقر لم تمس فقط هذه الطبقة وإنما مست كذلك وبشدة أولئك اللذين فقدوا مناصب شغلهم بعد التسريح الجماعي الذي عرفته المؤسسات الجماعية،فأصبح ما يقارب 6,3 مليون جزائري يعانون من الفقر، رغم إجراء الشبكة الاجتماعية كتعويض لسياسة دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية المطبقة ابتداء من سنة 1992، إلا أن متوسط الدخل الفردي في تقهقر مستمر، حيث انتقل من 2,807$ للفرد سنة 1988 إلى 2,042$ للفرد سنة 1990 ووصل إلى 1,423$ للفرد سنة 1996 أي نقصان بنسبة 6% في السنة كمتوسط في العشرية 1986-1996(1).

---

[1] PNUD Alger. ‘‘**Projet d’Appui au programme d’allégement de Pauvreté**’’. N°9، Alger 1997-2000. p. 5.

ب- المرحلة 1999-2011:

و قد عرفت الفترة 1999-2004 استقرارا على المستوى الاقتصاد الكلي، حيث عرف الاستثمار العمومي والخاص رتم جد مكثف بلغ حوالي 46 مليار دولار إلى جانب أن معدل النمو عرف ارتفاعا مستقرا ومستمرا، حيث انتقل من 2.1% سنة 2001 إلى 5.3% سنة 2005 بعدما سجل أعلى معدل سنة 2003 ب 6.8 % وقد حدد ب 5.3 % في الفترة 2005-2009 . ورغم وجود فائض في الأموال إلا أنه تم التحكم في معدل التضخم عن طريق سيطرة البنك الجزائري، إذ بلغ 1.5% سنة 2005 مقابل 3.5% سنة 2003[1] . وقد سجل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 7.1% متبوع بقطاع الطاقة 5.8% والخدمات 5.6% بينما نجد أن الصناعة لم تسجل سوى نسبة نمو تقدر ب 1.9%. وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة إفريقيا بناتج خام محلي PIB يقدر ب 171.3 مليار دولار وناتج محلي خام لكل مواطن ب 5.073 دولار بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا . بعدما احتلت المرتبة الرابعة حسب تقرير the world FACT book ب PIB قدر ب 158.969 مليار دولار سنة 2008.

جدول رقم (27) يبين أهم المؤشرات الاقتصاد الجزائري

المؤشر	القيمة	السنة
PIB	171.3 مليار دولار	2008
متوسط PIB لكل ساكن	5.073 دولار	2008
نسبة النمو خارج المحروقات	%6.5	2007
نسبة التضخم	%3.5	2007
نسبة البطالة	%10	-
احتياطي الصرف	168.1 مليار دولار	نوفمبر 2010
الديون الخارجية	3.92 مليار	2009
رصيد الميزانية	+ 3.9% من PIB	2009
الاستثمار الخارجي	5.25 مليار دولار	2008

المصدر : رئاسة الجمهورية

1 http///www.algerie-dz.com/article291.htlm

كذلك من المؤشرات ذات أهمية أنه و بعدما كانت الجزائر عاجزة على تسديد ديونها الخارجية سنة 1994، استطاعت تسديد ديونها مسبقا لنادي باريس بجوالي 7.75 مليار دولار منتصف نوفمبر 2010 ونادي لندن بقيمة 800مليون دولار في سبتمبر 2010 بعدما خفضت من قيمة مديونيتها الخارجية من 33 مليار دولار سنة 1996 إلى أقل من 4.5 مليار دولار سنة 2007 مستغلة فرصة ارتفاع سعر البترول، فبعدما سجل إد أن البنك الجزائري احتياط من العملة الصعبة سنة 1997 قدر ب 2،4 مليار دولار في ميزان المدفوعات[1]، انتقل احتياطي العملات الأجنبية من أقل من 5 مليار دولار سنة 1999 إلى أكثر من 110.18 مليار دولار سنة 2007.

و قد تحسن مؤشر التنمية البشرية بين سنتي 1998-2005، إذ سجل ارتفاعا ب 1.4 نقطة بينما كان قد سجل 1 نقطة واحدة بين الفترتين 1985-1995 والجدول التالي يبن هذا التطور.

جدول رقم(28) يمثل مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

السنة	1995	1999	2000	2004	2005
مؤشر التنمية البشرية		0.695	0.705	0.750	0.761
مؤشر الأمل في الحياة	0.704	0.783	0.792	0.830	0.827
مؤشر PIB مع القدرة الشرائية	0.640	0.661	0.666	0.708	0.726
مؤشر مستوى التعليم		0.699	0.656	0.711	0.700

المصدر: CNES. Rapport National sur Le Developpement Humain 2006. Op-cit. p 20

إذ نلاحظ من خلال هذا الجدول التزايد المستمر في مؤشر التنمية البشرية• حيث ومن خلال التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2003 الذي رتب الجزائر في المرتبة 103 بين أدربجان والسلفدور عندما منحها مؤشر للتنمية يساوي 0.722 بينما نجد أن مؤشر التنمية البشرية حسب التقديرات الوطنية لنفس السنة أي 2003 مقدر ب 0.731 أي بوجود فارق

---

(1)-أحمد بسين. "**لهذه الأسباب فضلت الحكومة في إعادة الهيكلة**". جريدة الخبر، الأربعاء 10 جوان.

• يجب التذكير هنا أن مؤشر التنمية البشرية هو خلاصة لثلاثة أوضاع تميز الاتنمية البشرية : الأمل في العيش، مستوى التعليم (الذي هو نفسه عبارة عن تركيب من مستوى تعليم الكبار ومسنوى تعليم الفئة التي تتراوح أعمارها بين 6 إلى 24 سنة) إضافة لإجمال الناتج المحلي لكل ساكن مقدر بالدولار الأمريكي

ب1.2% مما كان يضعها في المرتبة 100 . وقد وصل هذا المؤشر إلى 0.761 سنة 2005 مما يضع الجزائر في المرتبة 79[1] وهنا نسجل تقدما ملحوظا في هذا المجال.

مستوى التعليم: الذي يتكون من عنصرين وهم : نسبة القادرين على القراءة والكتابة من الكبار ونسبة التمدرس. وقد بلغ عدد المنتمين إلى التعليم الأساسي والجامعي والتكوين المهني حوالي 7,5 مليون سنة 1995 إذ كان يمثل عدد الذكور منهم نسبة 54%، حيث ارتفع هذا العدد إلى 8,9 مليون ونقصت نسبة الذكور بأربع نقاط لصالح الإناث إذ أصبحت تشكل 50%. وقد عرف مؤشر التعليم تطورا بين الفترتين 1995−2005 بمعدل 2%

لقد عرفت نسبة القادرين على القراءة بالنسبة لأكثر من 15 سنة والقادرين على القراءة والكتابة وفهم نص كتابي تحسنا ملحوظا: إذ انتقلت من 65,5% سنة 1998 إلى 76,3% سنة 2005 بمعدل تحسن بحوالي 2.2 % سنويا . وقد عرفت هذه النسبة تطورا كذلك على مستوى الأرياف حيث انتقلت من من48,5% سنة 1998 إلى 72,6% سنة 2005 . كما عرفت هذه النسبة تطورا كذلك لدى النساء التي انتقلت من 54,30% سنة 1998 إلى 68% سنة 2005, أما بالنسبة للذكور فقد تطورت في نفس الفترة من 75,50% إلى 84,50%. ورغم تطور نسبة قدرة النساء على القراءة ب 3,27% مقابل 1,6 % للرجال، إلا أنها تبقى أقل درجة ب 16,5 نقطة سنة 2005. كما عرفت نسبة قدرة قراءة الفئة العملية التي تتراوح أعمارها بين 15 و24 سنة تطورا بين 87% سنة 1998 إلى 94,6% سنة 2005[2].

و يعود ذلك إلى دور الدولة القيادي لعملية التعليم في الجزائر عن طريق تسخير كل الإمكانيات البشرية والمالية والهيكلية، إلى جانب دور المجتمع المدني عن طريق جمعيات محو الأمية والجهود المبذولة للمحاربة الأمية في الأوساط الريفية .

أما فيما يخص نسبة التمدرس: فقد سجلت تحسينات سريعة ومستمرة في هذا المجال على جميع المستويات التعليمية سواء الابتدائي أو التكوين المهني أو التعليم الجامعي، حيث ارتفع مستوى تعليم الفئة العمرية بين 6 و24 سنة بين 1995و 2005 ب 1,2%، فكانت أحسن عند الإناث ب 2,3% أكثر من الذكور التي كانت تقدر ب 0,9 %، وقد سجلت نسبة تمدرس الإناث 53,26% سنة 1995 مقابل 60% لدى الذكور، وقد ارتفعت إلى 67% سنة 2005 عند الإناث و65% فقط عند الذكور. و تتوزع نسبة التمدرس حسب المستويات التالية:

---

1 CNES. Rapport National sur Le Développement Humain 2006. Op-cit. p21

2 Ibid .P 25

التعليم الإجباري بين 6 و15 سنة : حيث ارتفعت نسبة التمدرس من 87,92% سنة 1995 إلى 96,02% سنة 2005، إذ قدرت نسبة الإناث في هذه السنة 93,6% مقابل 98,4% بالنسبة للذكور.

أما بالنسبة للتعليم الثانوي أي بين 16 و19 سنة : فقد قدرت نسبة التمدرس لسنة 2005 ب 38,7% بنسبة زيادة سنوية قدرها 3,6% . وقد كانت نسبة الإناث أكثر من نسبة تمدرس الذكور بحوالي 46% مقابل 32 % . كما عرفت الفترة 1995-2005 تطور لنسبة تمدرس الإناث مقارنة مع نسبة الذكور بنسبة زيادة قدها 5,12% مقابل 2,1% للذكور، كنتيجة لتغيرات في النية السوسيولوجي والثقافية للمجتمع الجزائري الذي أصبح يسمح للمرأة بالتعليم أكثر ونتيجة لوعي هذه الأخيرة بأهميته كأداة فضاء لتطورها وترقيتها وازدهارها. كما أن عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الإبتدائي قد عرف تراجعا بين 199-2000 و2004_2005 بنسبة 2,1% نتيجة لتراجع في نسبة الولادات في السنوات الأخيرة .

- التكوين المهني : وارتفع عدد المتربصين إلى 467000 متربص بزيادة تقدر ب 9,6% مقارنة مع سنة 2000
- التعليم العالي : لقد انتقلت نسبة التمدرس في هذا القطاع من 12,1% سنة 1995 إلى 21,8%, حيث تقدر نسبة الطالبات حوالي 25,3% مقابل 18,4% للطلبة الذكور بفارق سبعة نقاط كاملة . ويعود هذا التحسن في هذا القطاع للمجهودات المبذولة من طرف الدولة في هذا القطاع وذلك من خلال:

✓ مضاعفة عدد مؤسسات التعليم العالي إلى تقريبا خمس مرات في مدة عشر سنوات، إذ بلغ عدد الجامعات سنة 2004 حوالي 27 جامعة و13 مركز جامعي و12 مدرسة وطنية ومعهد وطني و4 مدارس وطنية عليا و4 ملحقات جامعية ؛

✓ يستفيد حوالي 50% من الطلبة من الإيواء الجامعي موزعين على أكثر من 220 إقامة جامعية، كما يستفيد ما يقارب 90% من المنحة الجامعية إضافة إلى توزيع أكثر من مليون وجبة بسعر دينار رمزي واستفادة أكثر من 700000 طالب من خدمات النقل الجامعي يوميا.

و رغم أن هذه الأرقام المشجعة جدا ، إضافة للإصلاحات التي عرفه نظام القطاع مع نظام LMD سنة2004، إلا أنه ما يزال يعاني من بعض النقائص البيداغوجية والعلمية التي تؤثر سلبا على مستوى التحصيل العلمي للطلبة منها :

- ضعف نسبة ونوعية التأطير البيداغوجي؛
- تدني ظروف عمل الأستاذ؛

- ارتفاع نسبة المعيدين للسنة واللذين غيروا تخصصاتهم الأمر الذي يطيل في مدة التكوين النظري وبالتالي مدة الحصول على الدبلوم ؛
- هيمنة الناحية النظرية على التطبيقية والشح في آليات التربص الميداني رغم وجود الإطار القانوني المنظم لذلك؛
- صعوبة دمج حاملي الشهادات الجامعية في ميدان الشغل لعدم التوافق بين هذه الشهادات واحتياجات وسوق العمل.[1]

كما انتقل إجمال الناتج المحلي لكل فرد من 1496.8 دولار أمريكي سنة 1995 إلى 3116.7 دولار أمريكي سنة 2005 أي بنسبة زيادة سنوية تقدر ب 1.6 % وانتقلت القدرة الشرائية من 4629.4 دولار سنة 1995 إلى 7749.3 دولار سنة 2005 بنسبة تحسن سنوي تقدرب 5.3%.

أما بالنسبة لدخل الأسر فقد ارتفع مستوى الاستهلاك الأسري من 425.3 مليار دينار سنة 1999 إلى 4249.1 مليار دينار سنة 2006، أي بنسبة زيادة سنوية تقدر ب15.5 % وقد تضاعف الأجر الوطني القاعدي بعشرة مرات مند 1999 حيث انتقل من 1000دينار إلى 10000 دينار سنة 2004، كما عرف سنة 2011 واستنادا لنتائج الثلاثية الأخيرة المنعقد في 29 سبتمبر 2011، زيادة ب 20% قصد تحسين القدرة الشرائية، حيث ارتفع من 15000دج إلى 18000 دج بعدما كان 12000 سنة 2010. فقد سجل ارتفع يقدر ب 6000دج خلال سنتين، إضافة إلى تحفيز ودفع الاقتصاد الوطني عن طريق دعم وتشجيع المؤسسات العمومية والخاصة وذلك بمسح ديون المؤسسات العمومية وإعادة جدولة ديون القطاع الخاص على 03 سنوات على ان تدفع الدولة فوائد القروض خلال هذه المدة، إلى جانب إعادة جدولة تسديد المستحقات الضريبية لهذه المؤسسات، رغم اعتقاد البعض بأن القطاع الخاص أخذ الكثير من الامتيازات ولم يعطي بالمقابل أي شيء.

أما بالنسبة لعلاقة الدولة بفئة المتقاعدين: فلقد أنشأت الدولة صندوق التقاعد الممول ب 2% من الجباية البترولية، تأخذ الدولة على عاتقها معاش 1000 متقاعد لم يصل إلى الحد الأدنى القاعدي الأجور.كما تعطي الدولة 3000دج كمنحة للمتقاعدين اللذين عملوا أقل من 05 سنوات خلال حياتهم المهنية.[2] كما نلمس حضور بعض إجراءات تخفيف الضرائب على فئة

---

[1] CNES. Rapport National sur Le Développement Humain 2006. Op-cit. PP 27-28

[2] حسب تصريحات الوزير الأول أحمد أويحي في لقاء صحفي له على القناة الوطنية يوم 2011/09/30.

المتقاعدين في قانون المالية، مما يؤكد على العودة الجديدة والقوية للدولة وأن هذه التحسينات نتيجة للسياسة الاجتماعية المتبعة من طرفها التي في الحقيقة لم تؤدي إلى تحسين في القدرة الشرائية للعائلات نتيجة للارتفاع المتزايد لأسعار ولتخصيص وحسب الملاحظين لجزء كبير من عائدات العائلات الجزائرية لادخار قصد شراء مسكن أو سيارة .

وعن مؤشر الفقر : فقد انتقل هذا المؤشر من 25.23% سنة 1995 إلى 16.60% سنة 2005، أي تراجع بنسبة 4% سنويا كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول رقم (29) يبين مؤشر الفقر في الجزائر

	1995	1999	2000	2004	2005
مؤشر الفقر	25.23	23.35	22.98	18.15	16.60

لمصدر: CNES. Rapport National sur Le Développement Humain 2006. Op-cit. p 26

وذلك نتيجة للجهود المبذولة من طرف الدولة لمحاربة الفقر ويظهر ذلك من خلال الزيادة:

– زيادة عمر الجزائرين la longevité كنتيجة للتحسن الملاحظ في شروط المعيشة مع برامج الصحة العمومية . فقد انتقلت نسبة الوفياة لأقل من 40 سنة من 12.13% سنة 1995 إلى 6.39% سنة 2005، بنسبة هبوط تقدر ب 6.1%، وذلك نتيجة لتوسيع برامج التلقيح ضد الأمراض المعدية التي لم تعد السبب الرئيسي في الوفيات في الجزائر .

– ربط المساكن بالمياه الشروب والقضاء على الأمراض المنتقلة عبر المساه مثل القضاء على مرض الكوليرا والتقليل من حمى التفويد التي انتقلت نسبة الإصابة بها من 15.08 من كل 100000 ألف سنة 1995 ساكن إلى 2.64 لكل 100 ألف سلكن سنة 2004.

كما أخذت قضية الفقر في الجزائر بعد مهم في وسط المجتمع، نتيجة لما عرفته من أزمة اقتصادية واجتماعية سنوات 1980 ثم سياسية وأمنية سنوات 1990 وتفاقمت أكثر مع سياسة الإصلاحات الهيكلية التي قامت على تسريح العمال وبالتالي زيادة نسبة البطالة وانخفاض القدرة الشرائية وزيادة عدد المعوزين .أذ انخفضت نسبة الفرد من الناتج الداخلي الخام من 2400 دولار عام 1990 إلى 1784 دولار عام 2000 (مع انخفاض بالدينار قاربت 12% بين 1990

و1995 وارتفاع قدره 8% بين 1995 و2000) أي انخفاض قدره 3% سنويا[1]. لكن مع التعديلات التي أجريت على مستوى السياسات العامة والسياسة الاجتماعية خصوصا لاحظنا تناقص في عدد الفقراء والمعوزين في الجزائر، إذ انتقل عدد الفقراء من 3.95 مليون نسمة سنة 1995 إلى 2.2 مليون شخص سنة 2005•. ونتيجة لتفاقم ظاهرة الفقر وضعت الدولة آليات عديدة لمكافحته إبتداء من 1992 مع الشيكة الاجتماعية، ثم تحولت هذه الآليات إلى تدخل واسع لها إيتداءا من 2001 عن طريق وضع برنامج وطني لمكافحة الفقر والتهميش من خلال الوسائل التالية:

- شبكة التحويلات الاجتماعية التي بلغت 770 مليار دينار أي حوالي 50% من الجباية البترولية و12.6% من إجمال الناتج المحلي، كما ارتفعت الميزانية الاجتماعية للدولة من 161.1 مليار دينار إلى 293 مليار دينار سنة 2004 أي بزيادة قدرها 16% والتي وجهت اساسا إلى تدعيم التعليم وأنشطة الدعم الاجتماعية مثل الطفولة المسعفة والمسنين والمعوقين وإلى الإعانات العائلية ومعاشات المجاهدين وتمويل الصناديق الاجتماعية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني لتدعيم السكن.
- تزويد العائلات المعوزة بالأدوات المدرسية ومنحة التمدرس التي تقدر ب 3000 دينار عن كل طفل متمدرس، إضافة للنقل المدرسي بالنسبة للبلديات النائية والرفع من عدد المطاعم المدرسية
- فتح مطاعم في رمضان مع قفة رمضان
- تنظيم مراكز عطل الخاصة بأطفال العائلات المعوزة
- تحسين ظروف العيش عن طريق المساعدة على الحصول على الهياكل الاجتماعية القاعدية مثل الحصول على السكن الاجتماعي .

إن النسب والأرقام التي ذكرناها لا تعبر فعلا عن انطلاقة حقيقية للاقتصاد الوطني وإقلاع .نحو التنمية الحقيقة : إذ ورغم انخفاض مستوى البطالة عموما إلا أنها ما تزال مرتفعة لدى الشباب والنساء التي تمثل 19% . ورغم الزيادة في نسبة النمو، إلا أنها تبقى مرتبطة بالأخطار الخارجية المتمثلة أساسا في تقلب أسعار البترول، كنتيجة لارتباط الاقتصاد الجزائري بالريع البترولي وعدم قدرته على تنويع مصادر دخله، إذ تبقى المداخيل البترولية تشكل 3/ 4

---

1 الأمم المتحدة،التقرير الأول حول أهداف التنمية للألفية الخاص بالجزائر،، 2004، ص11.

• نلاحظ تضاربا في الأرقام، إذ أن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1998 تكلم عن 6 ملاين فقير، بينما نجده يتكلم عن 3 ملايين فقير في تقريره لسنة2005

من إيرادات الميزانية في الجزائر . ومع هذا فإن هذه النسب المرتفعة ليست تعبيرا حقيقيا عن الواقع وإنما هي مجرد حلول ترقيعية وليست جذرية إذ، أنها تكريس للبطالة المقنعة وللاقتصاد ما يزال ضعيفا خاصة من الناحية الهيكلية لإرتباطه الريع البترولي وعدم قدرته على خلق للثروة الحقيقية وضعف المؤسسة الوطنية سواء الخاصة أو العمومية والتي أصبحت مرتبطة بشكل كبير بالمديونية وعدم قرتها على المنافسة الخارجية، الأمر الذي يبقيها هشة وقابلة للزوال في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة . إضافة للغليان الشعبي المستمر و عدم رضا الجبهة الاجتماعية وزيادة الإضرابات بالنسبة لكل الفئات، لا سيما أساتذة التربية الوطنية والأطباء.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث

إن أردنا استخلاص مسار النموذج التنموي الجزائري في شقيه الاقتصادي والاجتماعي، فيمكن القول أنه قد عرف إستراتيجيتين مختلفتين ميزتا فترتين من عمر الجمهورية الجزائرية باختلاف طبيعة التوجه الاقتصادي والسياسي الذي اتبع : فقامت الإستراتيجية الأولى على التخطيط والتصنيع، و حصرناها في الفترة ما بعد الاستقلال إلى غاية تخلي الجزائر على النظام الاشتراكي ونموذج الاقتصاد الموجه الذي تكون فيه الدولة الفاعل الأساسي والوكيل الاقتصادي شبه الوحيد، أما الإستراتيجية تنموية الثانية فهي ما اتبعته الجزائر مند سنوات 1990 إلى غاية اليوم والتي تميزت بتوجيه السياسات العامة نحو الانتقال لاقتصاد السوق مع تطبيق سياسات التعديلات الهيكلية التي فرضتها مؤسسات البرتن وودز وتخلي الدولة عن العديد من أدوارها لصالح القطاع الخاص الذي لم يستطع ولحد الآن أن يكون وكيلا فعالا، الأمر الذي استدعى حضور قوي للدولة مع برامج التنموية التي جاء بها الرئيس بوتفليقة مند سنوات 2000.

لقد كان أمام المسئولين الجزائريين مباشرة بعد الاستقلال خياران تنمويان : يهدف الأول إلى تحقيق الربح الاقتصادي على حساب الشق الاجتماعي ؛ أما الخيار الثاني والذي تم اعتماده، فكان يسعى أساسا للقضاء على الوضعية الخطيرة والمتأزمة التي كانت تميز تلك الفترة . وبالتالي فإن هذا الخيار الذي تم تبنيه كان يمثل ضرورة ملحة في نظرنا لتلبية الاحتياجات الأساسية للجماهير من تعليم وصحة وشغل...الخ.

ولقد تجلى تدخل الدولة في هذه الفترة في عدة صور منها:

- التسيير الاشتراكي الذي أكدته مختلف المواثيق الرسمية للجمهورية الجزائرية ابتداء من مؤتمر طرابلس، ميثاق الجزائر لسنة 1964، الميثاق الوطني ل1976 ودستور 1976 ثم ميثاق 1986؛
- التخطيط بأنواعه المركزي واللامركزية، فجاءت إستراتيجية التنمية في شكل مخططات وطنية متتالية ابتداء من المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-77)، ثم انتقلت الدولة إلى المخططات الخماسية ابتداء من المخطط الخماسي الأول (80-84) والمخطط الخماسي الثاني (1984-1989)؛

- التصنيع كخيار استراتيجي وبديل عن الزراعة قناعة من القادة السياسيين في تلك الفترة وعلى رأسهم الرئيس هواري بومدين،بأن الجزائر لا يمكن أن تكون دولة زراعية لحدود المساحة الصالحة للزراعة والتي تمثل فقط 3% من المساحة الإجمالية للدولة، وعدم توفر المياه والمناخ المناسب. فارتكزت الصناعة على نظرية الصناعة المصنعة للاقتصادي ورجل السياسة الفرنسي ديبرنيز في مجالات معينة كالحديد والصلب، استخراج المعادن، الصناعة الإلكترونية، الطاقة وموارد البناء...الخ. وارتكز التصنيع في الجزائر على تحقيق استقلال حقيقي عن طريق تطبيق نظرية إحلال الواردات وخلق الشروط الضرورية التي تمكن من تحسين ظروف ومستوى معيشة المواطنين .

و قد عرفت فترة الرئيس بومدين أكبر الاستثمارات والإنجازات التنموية التي أثرت نتائجها على ترقية نوعية في مستوى معيشة الجزائريين، دون أن تحدث تنمية حقيقة مستمرة . ومع مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد تم التخلي بل تكسير ما تم إنجازه في المرحلة السابقة واعتماد أسلوب تنموي مغاير يقوم على إصلاح المؤسسات العمومية قصد زيادة فعاليتها . وتمثلت هذه الإصلاحات في:

- ✓ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية :عن طريق تقسيمها وتفتيتها إلى وحدات صغرى متخصصة حسب الفروع والأنشطة التكنولوجية وتميز بين الوظائف الاقتصادية من إنتاج وتوزيع، قصد تجاوز المشاكل التي عرقلت إنتاجها وتحقيق التوازنات الذاتية، إلا أن ذلك لم يتحقق أبدا فعلى العكس من ذلك تفاقمت ديون هذه المؤسسات رغم استفادتها من تطهير مالي، الأمر الذي أظهر فشل هذه السياسية.
- ✓ استقلالية المؤسسات العمومية: كتعبير عن نموذج التخطيط اللامركزية وبحثا غن فعالية أكثر لمبدأ تدخل الدولة وليس التخلي عنه، فتك اللجوء إلى بعض آليات السوق لتوجيه الأنشطة الإنتاجية للمؤسسة العمومية التي أصبح بإمكانها تحديد أسعار منتجاتها، التميز بين وظائف الإنتاج والتسويق ومناقشة أجور عمالها، فأصبحت المؤسسة مستقلة في اتخاذ قراراتها وتسييرها عن وصاية الدولة، لكن دون أن تتنازل هذه الأخيرة عن ملكيتها لها.

ورغم قيام الاقتصاد الوطني في هذه الفترة على التواجد الكبير للدولة في كل المجالات، إلا أن هذا لم يكن يعني الغياب التام للقطاع الخاص كما كان الحال بالنسبة للكثير من الدول الاشتراكية، فلقد كان هناك اعتراف رسمي بهذا القطاع في مختلف النصوص الرسمية للدولة الجزائرية ولكن بتحفظ، إذ تم كبداية الفصل بين القطاع الخاص المستغل الذي كان يمثل خطرا

على النظام الاشتراكي وبين القطاع الخاص الغير مستغل الذي كان له لإمكانية المشاركة في عملية التنمية. ومع سنوات 1980 عرف هذا القطاع تطورا لكنه كان محدودا لما واجهته من مشاكل عدم المساواة في التعامل البنوك وعدم وجود تسهيلات فيما يخص استيراد المواد الأولية والتجهيزات، الأمر الذي كان يدفع به للجوء للسوق الموازية.

لكن ورغم الإصلاحات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي لم تأتي بثمارها، والذليل على ذلك التراجع الكبير الذي عرفته سنوات الثمانينات ثم التسعينات، إذ بعدما وصلت نسبة النمو في سنوات 1970 إلى 7% سجل سقوطا حرا إذ وصل إلى 0.6% سنة 1986، بل أصبح سلبيا إذ سجل −2% سنة 1988، إلى جانب وجود نسبة عالية من البطالة وصلت إلى ¼ من الفئة الشغيلة ووصل معدل التضخم إلى 40% سنة 1990.و بصفة عامة فإن قيادة الدولة لُلاقتصاد في المرحلة الأولى أثبتت فشلها في تحقيق التنمية بجميع أبعادها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية لغياب الحرية والمنافسة والديمقراطية القائمة على التعددية والفصل بين السلطات.

لقد تم العدول عن النموذج التنموي القائم على التدخل الكبير للدولة مع سنوات 1990 والانتقال لاقتصاد السوق نتيجة لتطبيق سياسات التعديلات الهيكلية،وغياب نموذج تنموي ذاتي ووطني واضح، فالجزائر تقيدت بتعليمات صندوق النقد الدولي أهمها تخلي الدولة عن العديد من أدوارها، وتكيفت مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية بل حتى السياسية (سوف نخصص الفصل التالي لمناقشة هذا الموضوع) التي عرفتها الجزائر مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات .فلقد عملت الدولة في المجال الاقتصادي على إكمال إصلاحات المؤسسات وترقية الاستثمارات والمبادرات على أساس أولويات وميكنزمات واضحة قصد استغلال قدرات البلاد وتنمية الشراكة مع الخارج، فجاء قانون 90_11 الخاص بالنقد والصرف لفتح أبواب الاستثمار الأجنبي وتحقيق المشاريع الإنمائية، وسعت الدولة لتوفير الشروط الملائمة لعمل القطاع الخاص، وخاصة تسهيل عملية إقامة الاستثمارات ومعاملة المؤسسات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص بقدر من المساواة وتنظيم السوق بالشكل الذي بمكنه من الخضوع للمنافسة الشريفة وتطوير منظومة التخطيط لتكيف أشكال تنظيم وتدخل الإدارة باتجاه دعم وتحفيز المؤسسات . وفي إطار هذه الإصلاحات شرعت الدولة في تحرير الأسعار تدريجيا. أما في الميدان الاجتماعي فيرتكز عمل الدولة على السير في الإصلاحات التربوية وسياسات التشغيل والحماية الاجتماعية .

و يمكن القول أنه رغم الإيجابيات التي سجلت كنتائج عرفها الاقتصاد الجزائري في شكل ارتفاع في معدل النمو وانخفاض في المديونية وتحسين في مؤشرات التنمية البشرية، كنتيجة سواء لتطبيق سياسة التعديلات الهيكلية، أو كنتيجة للبرامج التنموية المسطرة من طرف رئيس الجمهورية، إلا أن التنمية المنشودة لم تتحقق إلى حد اليوم ومازالت الجزائر تصنف ضمن الصفوف الأخيرة في تقارير العالمية حول التنمية في العالم إذ صنفت مؤخرا في المرتبة 84 في العالم في ميدان التنمية البشرية. ومنه فإن السؤال الكبير الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: لماذا لم نصل ورغم الجهود المبذولة والإمكانيات المتوفرة إلى أن الجزائر لم تتقدم نحو التنمية والحداثة ؟ سنحاول الإجابة على هذا السؤال في الفصل الرابع عندما نحاول البحث في موضوع معوقات التنمية في الجزائر بعدما نتكلم عن مسار التنمية ببعدها السياسي مع الانفتاح الديمقراطي ومجموعة الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية التي عرفتها الجزائر مع دستور 1989 وما بعده.

الفصل الرابع:

الإصلاحات السياسية في الجزائر ومعوقات التنمية

إيمانا منا بأن التنمية لا تنحصر أبدا في شقها الاقتصادي وإلا بقت ناقصة، وإنما لا بد أن تكتمل بالشق السياسي والاجتماعي بل الإنساني الدائم والمستمر، لهذا سوف نخصص فصلا كاملا حول الشق السياسي من التنمية في الجزائر التي سنعبر عنها من خلال الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية التي عرفتها الجزائر مند 1989 تاريخ الانتقال إلى الجمهورية الثانية وتكريس مبادئ الانفتاح الاقتصادي والتعددية السياسية والحزبية. وبناءا على ما تقدم سوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول وسوف نخصصه إلى الإصلاحات السياسية من 1989-1999

المبحث الثاني ويخصص للإصلاحات السياسية من 1999-2011

المبحث الثالث سوف نتكلم فيه عن أهم معوقات التنمية بالتركيز على المعوقات السياسية والإدارية والأمنية، ثم الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول:الإصلاحات السياسية في الجزائر منذ 1989 -1999:

إن ما يبرر هذا المبحث في نظرنا هي التحولات السياسية والاقتصادية الجذرية التي عرفتها الجزائر في تلك المرحلة، فإن تكلمنا في الفصل السابق عن الخصوصيات الاقتصادية، فنعتقد أنه من الضروري البحث في الخصوصيات السياسية التي كان لها اثر كبير في عرقلة مسار التنمية في الجزائر بل في توقيفها، حتى وإن كان يسعى من خلالها تكملة الشق السياسي منها أي تحقيق الديمقراطية والتوازن بين السلطات..

المطلب الأول: دستور 1989

لقد جاء دستور 1989 ليغير الوضعية التي كانت قبله من جميع النواحي، خاصة الاقتصادية والسياسية. إذ تغير نظام الحكم فيه تعبيرا عن إرادة واضحة في للانتقال إلى جمهورية ثانية، وأعطيت المكانة التي كانت تتمتع بها الدولة للفرد، وأظهر إفلاس الدولة في تحقيق العدالة إذ لم يعد يعتقد أنها مصدر للسعادة، وإنما الحرية. وقد أكد الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات والتعددية الحزبية ومسؤولية الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني بدل الجمع بين السلطات ونظام الحزب الواحد والنظام الاشتراكي الذي كان من قبل، كنتيجة للأزمة المتعددة الجوانب التي عرفتها الجزائر خاصة بوجهها الاقتصادي منذ 1986 والتي أظهرت فناء القطاع العام المتميز بعدم الاستغلال التام للقدرات والطاقات الإنتاجية، عدم القدرة على خلق مناصب شغل جديدة، إلى جانب ظهور نسبة عالية من البطالة تقدر ب **25%** والتبعية الغذائية كنتيجة طبيعية للديمغرافيا الغير متحكم فيها وتفاقم الديون الخارجية، فجاءت أحداث 05 أكتوبر 1988 لتسرع من ضرورة التغير.

1- أحداث أكتوبر 1988 وبداية الإصلاح السياسي:

أعتبر خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد يوم 1988/09/19 أمام مكاتب التنسيق الولائي للإعلان عن افتتاح مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الإتحاد بين الجزائر وليبيا، بداية عن إعلان ثورة كلامية داخلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي عرفتها الجزائر، حيث وجه انتقادات لاذعة للحزب والحكومة بسبب تقصيرهما في أداء مهامهما، مؤكدا على استمرار سياسة التقشف مما كان له الأثر السيئ على نفوس الشعب. فاتسعت حركة الإضرابات وقامت مظاهرات مناهضة للنظام يوم **05** أكتوبر، تعتبر الأسبق

في العالم العربي الذي عرف أحداث مشابهة مع ما يسمى بالربيع العربي.

وعلى إثر أحداث الشغب التي رافقت المظاهرات، قرر رئيس الجمهورية طبقا للمادة 119 من الدستور الإعلان عن حالة الحصار بتاريخ 06 أكتوبر 1988، ثم وبتاريخ 10 من نفس الشهر ألقى خطابا لم يذكر فيه الحزب منددا باحتكار السلطة، واعدا بالقيام بإصلاحات سياسية كبيرة ستعرض على الشعب للاستفتاء، [1]و التي بدأت بتعديل الدستور في 03 نوفمبر تم تبعه تعديل شامل في 23 فيفري 1989.

فبتاريخ 24 أكتوبر 1988، أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا يحدد عناصر مشروع الإصلاحات السياسية والذي تمثل في البداية في تأصيل جبهة التحرير الوطني وإقرار التعددية الحساسيات والتيارات داخلها، ليتحول بعدها إلى تغيير كبير في طبيعة النظام ككل، لكن على مراحل أولها الاستفتاء الذي كان في 03 نوفمبر مشروع التعديل الدستوري الذي تضمن:

- دعم موقف الرئيس فيما يتعلق بعلاقته بالشعب وذلك من قراءة المادة 05 أعيد تركيبتها وصياغتها من " السيادة الوطنية ملك للشعب يمارسها عن طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين" فتحولت إلى "السيادة الوطنية ملك للشعب، يمارس الشعب هذه السيادة عن طريق الاستفتاء، يمارس الشعب هذه السيادة كذلك بواسطة ممثليه المنتحبين، لرئيس الجمهورية أن يعود مباشرة إلى إرادة الشعب".
- تعديل في الوظيفة التنفيذية: التي أصبحت ازدواجية. فنظرا لضخامة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، تم اقتسام السلطة مع الحكومة والبرلمان. إذ احتفظ الرئيس لنفسه بالشؤون الخارجية والدفاع واسند لرئيس الحكومة المهام الاقتصادية والاجتماعية.
- مسؤولية الحكومة أمام البرلمان التي يعرفها النظام السياسي الجزائري لأول مرة في تاريخه.
- إلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس ا لجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة. [2]

---

[1] السعيد بوالشعير. **النظام السياسي الجزائري**. عين مليلة: دار الهدى. ص ص 177-178

[2] نفس المرجع. ص ص 184-185.

2- محتوى الدستور23 فيفري 1989 ومبادئه:

لقد تبنى الدستور المبادئ التي جاء بها بيان أول نوفمبر 1954 وهي إقامة دولة جزائرية سيدة، ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، احترام كل الحريات الأساسية بدون تميز عرقي أو عقائدي. مؤكدا على:

الاقتراع لعام السري والمباشر:لضمان مشاركة كل الأفراد المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية وتتوفر فيهم الشروط القانونية. عن طريق اختيار ممثليهم أو الترشح بأنفسهم، ومساواة كل المواطنين أمام القانون[1]، دون تميز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف أخر شخصي أو اجتماعي والفصل بين السلطات لا سيما التنفيذية والتشريعية ومبدأ الشرعية وعدم الرجعية[2] وحق الدفاع إلى جانب الحق في الإضراب والحق في التعلم والعمل والراحة والرعاية الصحية وحق الملكية والميراث. ورغم أهمية هذه المبادئ نعتقد أن مبدأ التعددية الحزبية هو الأهم، والذي كان تعبيرا عن عجز نظام الحزب الواحد في تحقيق مطامح الشعب وتمكينه من تسير شؤونه العامة بصفة فعالة وديمقراطية. إذ أكدت المادة 39 " حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والتجمع مضمون للمواطن أما المادة 40 فقد نصت على "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب". فوصل عدد الجمعيات ذات الطابع السياسي إلى حوالي 60 جمعية سنة 1991. بالإضافة لتمسك الجزائر بمبدأ السلم والتعاون وتبني ميثاق الأمم المتحدة. وانتماء الجزائر إلى المغرب العربي والعالم العربي والإفريقي والمتوسطي والعالم الإسلامي.[3]

3- تنظيم السلطات من خلال دستور 1989: وسوف نقف وبإسهاب في هذا المقام على أهم خصوصياتها في هذا الدستور والتي ستكون مرجعيتنا بالنسبة للتعديلات الدستورية اللاحقة:

أ- السلطة التنفيذية: التي تقاسمها كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. ولعل

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية. **دستور 23 فيفري 1989**. مرجع سابق. المواد 28-30-47

[2] أرجع للمواد 42. -43 و45و 46 من نفس الدستور.

[3] سعيد بوشعير. النظام السياسي الجزائري. مرجع سبق ص ص192 -197

أهم التغيرات كانت في مكانة رئيس الجمهورية وازدواجية هذه السلطة.

1-مكانة وسلطات رئيس الجمهورية

تؤكد المادة من الدستور 68 على أن رئيس الجمهورية "ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر ويتم الفوز بالحصول **على الأغلبية المطلقة** من أصوات الناخبين المعبر عنها"[1] ولمدة 05 سنوات وهو غير مسئول أمام أي جهة دستورية، ونظرا لصعوبة تحقيق ذلك اجل الأمر إلى قانون رقم 89-13 المؤرخ في 07/ 08/ 1989 والمتعلق بقانون ا لانتخابات في مادته **106** " يجري انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع على اسم واحد في دورتين بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها"[2] وهذا يعني أن القانون أقر اللجوء إلى الدور الثاني في حالة عدم حصول أي المرشحين الذين أحرزوا على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها خلال الدور الأول دون اشتراط الحصول على نسبة محددة[*]. هذا عن كيفبة اختياره، أما عن المكانة التي يتميز بها رئيس الجمهورية في كبيرة جدا، فرغم محاولة التقليص من سلطاته لصالح رئيس الحكومة والمجلس الشعبي، إلا أن الرئيس بقي قويا لكونه مجسدا للدولة التي أرادها الدستور أن تكون قوية لتحقيق الديمقراطية، خاصة وأن طريقة انتخابه المباشرة تضمن له الاستقلالية تجاه المجلس وتجعل منه المعبر عن الشعب مباشرة والناطق باسمه.

و سمو رئيس الجمهورية يرتكز على أساس أنه المجسد للدولة ويظهر هذا السمو بعدة طرق. فالسلطة في الجزائر أريد لها أن ترتكز على قاعدة مزدوجة: سلطة **ديمقراطية** تمارس من طرف الهيئة التي تمثل الشعب وسلطة دولنة Etatique منحت لرئيس الجمهورية. فالمرشح لرئاسة الجمهورية حسب المادة 110 من قانون الانتخابات رقم 13-

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية. دستور 23 فيفري 1989. مرجع سابق. ص 234

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 89-13 مؤرخ في 7 غشت سنة 1989يتضمن قانون الانتخابات. الجريدة الرسمية عدد 32 بتاريخ7 أوت 1989. ص 848.

[*] وعن شروط الترشح فقد حددت في المادة 107 وهي شروط الترشح: أن يكون ذو جنسية جزائرية. أن يدين بالإسلام. أن يكون عمره 40 سنة كاملة يوم الانتخابات. أن يكون يتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية. أن يكون ترشحه مصحوب بتوقيع 600 عضو منتخب من بين المجالس البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني موزعين على نصف ولايات الوطن على الأقل.

89 الصادر في 07 أوت 1989 تقدمه جمعية أو عدة جمعيات سياسية لكنه بعد انتخابه يصبح رئيس كل الجزائريين، وهذا ما يجعل صفة انتمائه الحزبي موضوعة بين قوسين طيلة مدته الرئاسية، وهنا يصبح فوق الأحزاب. إلى جانب ما تمنحه الم **67** من الدستور من سلطة تجسيد الدولة، فيصبح بذلك مستفيد من كل الحقوق ورموز هذه الدولة، فهو بعيد عن كل صراع سياسي كان في المجتمع. وتترجم هذه الوضعية بعدم مسئوليته أمام أي جهة لتمتعه بالمشروعية الشعبية، والتي تفوق مشروعية نواب المجلس الشعبي الوطني.

و أول ما يمارس هذا السمو على الحكومة حيث تقر المادة 74 من الدستور في فقرتها الخامسة بأن لرئيس الجمهورية سلطة تعين رئيس الحكومة وينهي مهامه، كما نستنتج من المادة **75** الفقرة واحد التي تقر بأن "يقدم رئيس الحكومة أعضاء حكومته اللذين اختارهم لرئيس الجمهورية الذي يعينهم". أن رئيس الحكومة ووزرائه خاضعون للرئيس. ورئيس الحكومة لا ينتخب من طرف البرلمان حتى وإن كانت روح الدستور تقترح على الرئيس اختياره من الأغلبية البرلمانية. إذ أن الحكومة تصبح واقع فعلي بمجرد تعينها ولا تحتاج إلى انتخاب من طرف البرلمان حتى وإن أقر الدستور إثبات مسألة الثقة[1].

إن مكانة رئيس الجمهورية منفصلة تماما عن الحكومة والبرلمان فهو مستقل عضويا عنهما. ففي الظروف العادية يعتبر رئيس الجمهورية حكما ملتزم بين المؤسستين ويصبح كقوة مضادة في حالة الائتلاف الحكومي. وهناك 03 عوامل تؤكد على أن الرئيس هو حكم ملتزم وهي:

-**حقه في الحل:** حيث أن المادة 120 من الدستور تعطيه الحق السيد في حل البرلمان أو إجراء انتخابات مسبقة بعد استشارة رئيس المجلس ورئيس الحكومة. وهذا قصد حماية الحكومة، إذ أن يكون حق الحل كوضع حد لملتمس رقابة ناجح مساندة منه للحكومة، أو يعتبر كسلاح ردع للبرلمان من أجل سحب منه كل إرادة لإسقاط الحكومة.

– **وضع برنامج الحكومة:** وهنا نتساءل هل هو برنامج رئاسي أم برنامج الحكومة؟ إن رئيس الجمهورية وبعد انتخابه يكون المسيطر على السلطة التنفيذية ومن هنا فهو المدعم لباقي الهيئات التنفيذية وخاصة الحكومة التي تنشأ عنه وليست مستقلة. فهو القائد الحقيقي

---

[1] Mohamed Brahimi**. <u>Le Pouvoir en Algerie et ses Formes d'Expression Institutionnelle</u>**. Alger: OPU 1995. pp73-77.

للجهاز الحكومي، فهو مسئول عن الدفاع على السياسة الخارجية والدفاع المتبعة من طرف الحكومة. فالمادة 75 من الدستور في فقرتها الثانية تقر بأنه على رئيس الحكومة ضبط برنامجه ويعرضه على مجلس الوزراء الذي يترأسه الرئيس. ومنه فأن مجلس الوزراء يكون بصدد تبني سياسة حكومة إن لم تكن سياسة الرئيس فهي منبثقة عنه. وهناك أكثر من دليل على هذا:

- **رئيس الجمهورية قائد الأغلبية البرلمانية:** من أجل أن تكتسب الحكومة ثقة رئيس الجمهورية وفي نفس الوقت ثقة الأغلبية البرلمانية نستطيع أن نستنتج نوع العلاقة التي تنشأ بين الأغلبية البرلمانية والرئيس فيما يخص النشاط الحكومة. فرغم أن المنطق يقول بضرورة خروج رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية وبالتالي فهو القائد الضروري والفعلي لها، ومنه رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى.

إن هذا المنطق يزول في حالة وجود تآلف، والتي هي وضعية استثنائية تصبح الدولة خلالها تتكلم بأكثر من صوت. فهي الحالة التي يكون فيها الرئيس من فضاء أي حزب سياسي يختلف عن الأغلبية البرلمانية وحزب رئيس الحكومة، ففي هذه الوضعية يكون الرئيس غالبا في حالة هجوم وليس حماية، فسلطته في المبادرة تتحول إلى قوة مضادة. فدوره لا يبقى في حماية الدستور[1] وإنما سينحصر دوره في تحديد والتقليص مما يعتبر أغلبية جديدة وهنا للرئيس على الأقل 05 وسائل.

1- **مجلس الوزراء:** وهو صورة للنظام الرئاسي الذي لا يفرق بين الرئيس ورئيس الحكومة، إذ تمنحه المادة 74 الفقرة 04 سلطة ترؤسه، وفيه تتخذ أهم القرارات ومن بينها برنامج الحكومة: ففي الحالات العادية فإن رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري ينسجم ولا يخرج عن قرارات المجلس وينصهر فيها، وهي فرضية مقبولة من حيث أن مجلس الوزراء هو أداة مهمة في نظام رئاسي والذي يجعل من رئيس الجمهورية غير بعيد عن الحكومة، كما أنه لا يفقد هذه الصفة أيضا في حالة ائتلاف خاصة إذا كان يتمتع بشخصية قوية لاسيما أنه يستطيع على الأقل مناقشة أو مفاوضة القرارات المتخذة في المجلس أخدا بعين الاعتبار توجهات الأغلبية البرلمانية.

---

[1] حسب نص المادة 67 في فقرتها الأولى من دستور 1989 التي تنص على "يجسد رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، وحدة الأمة وهو حامي الدستور... "

2- **تفوق رئيس الجمهورية فيما يخص المبادرة بتعديل الدستور:** فالمادة 163 تعطي للرئيس السلطة الحصرية والتي لا تشاركه فيها أية جهة. ولا يمكن اللجوء إلا هذا الإجراء دون تدخله، لا أن المادة 164 تبيح إمكانية عدم اللجوء إلى الشعب إذا رأى المجلس الدستوري بأن مشروع التعديل لا يمس البتة بالمبادئ العامة التي تحكم المج الجزائري وحقوق الإنسان والمواطن وحرياتهما ولا تمس التوازنات الأساسية للسلطات والمؤسسات الدستورية وذلك متى أحرزت 3/4 من أصوات المجلس الشعبي الوطني.

3- **إجراء قراءة ثانية للقانون:** حسب الم 118 فإن للرئيس الحق في طلب قراءة ثانية للقوانين أو ما يسمى بالفيتو الرئاسي في مدة 30 يوما من موافقة البرلمان عليه، وهذا لأنه حامي الدستور خاصة وأنها وسيلة لإثبات دستورية القوانين أكثر منها وسيلة لعلاج خلل في القوانين. وفي هذه الحالة لا يتم إقرارها إلا بموافقة 2/3 من أعضاء المجلس.

4- **تقنية الاستفتاء:** الفقرة 4 من المادة **07** وكذلك الم **74**في فقرتها الثامنة من الدستور اللتان تعطيا للرئيس الحق في الرجوع إلى الشعب. والتي يمكن استعمالهما خاصة في حالة وجود نزاع مع المجلس الشعبي حول قانون قد يؤدي إلى أزمة وعرقلة لسير عمل المؤسسات.

5- **العودة إلى المجلس الدستوري:** حيث أعطت المادة 156 الحق للرئيس في إخطار المجلس الدستوري واستشارته في مدى دستورية القوانين المتعارض حولها.

واختصاصات رئيس الجمهورية عموما تحددها المادة 74 التي أعطته صلاحيات كثيرة منها: 1-هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة للجمهورية. 2-يتولى مسؤولية الدفاع الوطني. 3-يقرر السيادة الخارجية للأمة ويوجهها. 4-يترأس مجلس الوزراء. 5-يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه. 6-يوقع المراسيم الرئاسية. 7-يعين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة. 8-له الحق في إصدار العفو وتخفيف العقوبات أو استبدالها. 9-يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء. 10-يعين السفراء والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم ويستلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم. 11-يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها. 12-يسلم أوسمة الدولة ونياشينها وشهاداتها الشرفية. 13 – إصدار القوانين ونشرها.

2 -سلطات وصلاحيات رئيس الحكومة: رغم أن دستور 1989 اقر مبدأ إزدواجية السلطة التنفيذية إلا أننا لا حظنا تفوق بل سمو رئيس الجمهورية لا سيما على الحكومة بما فيها رئيسها الذي يبقى في يده ولا يمكنه الخروج عنه وإلا فهو مقال، وعرف عدة رؤساء حكومات هذا المصير ابتداء من قاصدي مرباح إلى بن بيتور وبن فليس، ومع هذا يبقى لرئيس الحكومة صلاحيات التي حددتها المادة 81 م ن الدستور والمتمثلة أساسا في:

- قيادة الحكومة من خلال اختيار أعضائها وتوزيع الصلاحيات بينهم، وإعداد برنامجها، والسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات وتوقيع المراسيم التنفيذية بمعنى السلطة التنظيمية التي تقاسمها مع رئيس الجمهورية والمتعلقة بشرح وتوضيح بعض النصوص التشريعية والتنظيمية التي لا يكتفي بتنفيذها عن طريق الإصدار والنشر، بل تتطلب صدور مراسيم أو قرارات توضحها أو توضح جزء منها مما يجعل الإدارة تحت قيادته.

-التعين في وظائف الدولة دون المساس بأحكام الفقرتين 7 و10 من المادة 74 من الدستور وهما الفقرتان اللتان تسندان للرئيس سلطة التعين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة. لكن رغم ذلك فسلطة رئيس الحكومة بقيت مبهمة إلى أن جاء المرسوم الرئاسي رقم **99-44 المؤرخ في 10 ابريل 1999**.. وقد خولت المادة 05 منه لرئيس الحكومة سلطة التعين خارج المجالات التالية: التعين في وظائف الدولة في رئاسة الجمهورية والهيئات والمؤسسات التابعة لها- التعين في وزارتي الدفاع والخارجية- الأمين العام للحكومة ومحافظ البنك المركزي والقضاة ومجلس المحاسبة والمديرين الوطنين للأمن إلى جانب الوظائف التي يعين فيها رئيس الجمهورية فيها بموجب مرسوم رئاسي يصدره رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء وهم: الولاة، المدير العام للوظيف العمومي، المدير العام للديوان الوطني للإحصاء ومدير الخزينة والأملاك الوطنية، مديرو الجامعات، المدير المركزي للضرائب، المدير العام للجمارك والقائمين بإدارة صناديق المساهمة... إلخ. فلرئيس الحكومة سلطة التعين في المناصب التي لها علاقة مباشرة بمهامه وتنفيذ برنامج حكومته.

-دعوة المجلس الشعبي للانعقاد في دورة غير عادية.

-المبادرة بمشاريع القوانين.

كما خصه الدستور بمهام استشارية أو إعلام من قبل رئيس الجمهورية عند تقرير

حالتي الحصار أو الطوارئ. واستشارته قبل حل المجلس الشعبي أو تقرير إجراء انتخابات تشريعية مسبقة.

ب-السلـــطة التشـــــريعــــية في دستور 89:

وتظهر الإصلاحات والتعديلات التي جاء بها دستور قصد إضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية والمؤسساتية خاصة على مكانة المجلس الشعبي الوطني. فالتعديل الدستوري ل 03 نوفمبر 1988 قد أحدث ثورة في النظام الدستوري الجزائري، فخلافا للتجربة القصيرة جدا التي عرفتها الجزائر في دستور 1963، فإن مسألة مسئولية الحكومة أمام البرلمان لم تكن موجودة في باقي الدساتير، مما جعل هذا أكثر تميزا. وقد أبقى دستور23 فيفري 1989 على هذه الوضعية الجديدة للسلطة التشريعية والتي كرسها الفصل المتعلق بتنظيم السلطات، إذ تنص المادة 93 على "يراقب المجلس الشعبي الوطني عمل الحكومة وفقا للشروط المحددة في المواد 76 و80 من الدستور". وتنص المادة 76 على " يقدم رئيس الحكومة برنامجه إلى المجلس الوطني للموافقة عليه " بينما مضمون المادة 80 ينص على: "تقدم الحكومة سنويا للمجلس بيان عن السياسة العامة. "[1] مما يحدث نقاشا حول النشاط الحكومي، قد ينتهي بلائحة أو ملتمس رقابة.

1-تكوينه: يختار أعضاء المجلس الشعبي على اعتباره الغرفة الوحيدة المكونة للبرلمان عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر لمدة 05 سنوات. ويعد الترشح للنيابة حسب الدستور حر، إذ يجوز لكل شخص تتوفر فيه الشروط التي نصت عليها المادة 86 من قانون الانتخابات رقم89/13 المؤرخ في 07 أوت 1989[*] (والذي تم تعديله ب ق 91/17).

إن سلطات البرلمان واسعة لكنها محددة، وإن تحسنت سلطته في التشريع مقارنة مع دستور 1976 لكن المادة 115 قد حددت مجالات التشريع في 26 مجالا منها: التشريع في

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 23 فيفري 1989. مرجع سابق.

[*] وهي أن يكون قد بلغ 30 سنة على الأقل يوم الانتخاب، وأن يكون ذو جنسية جزائرية إلى جانب الشروط التمتع بالحقوق السياسية والمدنية. وإن لم يتقدم المترشح تحت رعاية جمعية سياسية فألزمه القانون تدعيم ترشحه ب 10%على الأقل من منتخبي دائرته أو 500 إمضاء من ناخبي دائرته الانتخابية. ولا يقبل ترشح الأشخاص الذين يمارسون إحدى الوظائف التالية: الولاة، القضاة، أعضاء جيش الشعبي الوطني، موظفي أسلاك الأمن، محاسبو أموال الولاية ومسئولي المصالح الولاية.

النظام الانتخابي، التقسيم الإداري، المصادقة على المخطط الوطني، التصويت على الميزانية، نظام البنوك والقروض والتأمينات، القواعد العامة المتعلقة بالتعليم وبقانون العمل والضمان الاجتماعي والمسائل المتعلقة بالحقوق والواجبات الأساسية للأفراد خاصة نظام الحريات العامة وحماية الحريات الفردية المتأسسة حديثا في الجزائر[1].

لكن يجب الإقرار بنسبية السلطة الحقيقية للمجلس إذ يجب أن نقدم ملاحظتين هامتين.

1- في حالة عدم موافقة المجلس على برنامج الحكومة للمرة الثانية، فإن رئيس الحكومة مضطر لتقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية الذي يعين رئيس حكومة جديد وفي حالة رفض المجلس الموافقة على برنامج هذا الأخير فالمادة 78 من الدستور توجب حل البرلمان تلقائيا.

2- إن مسألة مراقبة الحكومة متعلقة بتشكيلة المجلس، حيث متى لم تعبر هذه التشكيلة عن تعددية سياسية حقيقية فإن مسألة المراقبة تفرغ من محتواها الحقيقي[2].

كما توجب القول أنه بإمكان الحكومة التدخل سواء على مستوى السير والتنظيم الداخلي للمجلس أو في عملية التشريع نفسها:

أ- تدخل الحكومة على مستوى التنظيم: إذ يسمح القانون رقم 16/89 ل 11 /1989/12 المتعلق بسير وتنظيم البرلمان في مادته 31 بتدخل الحكومة على مستوى اللجان البرلمانية الدائمة والتي تعمل على دراسة وتفحص مشاريع القانون[3]، مما قد يؤثر على عمل هذه اللجان.

ب-عملية التشريع والحكومة: وهناك مستويين يميزان عملية التشريع وهما وضع برنامج عمل والمناقشة والتصديق حسب المادة 36 من نفس القانون ". يحدد مكتب المجلس جدول أعمال كل دورة بالتشاور مع رؤساء اللجان والحكومة. " مما قد يوجه عمل المجلس. أما المادة 39من نفس القانون دائما في فقرتها 02 فتعطي الحكومة إمكانية طلب من للمجلس أن تكون المناقشات في جلسة مغلقة، كما تعطي المادة 43 الحق لأعضاء الحكومة التدخل أثناء المناقشات، وأكثر من ذلك فيمكنها (أي الحكومة) وذلك وفقا للمادة 73 طلب التصديق دون مناقشة مما يمس بأهمية دور البرلمان. كما تقتسم المبادرة بتقديم مشاريع القانون بين

[1] Mohamed Tahar Ben Saada. Op-cit. p p 88-89.
[2] Mohamed Brahimi. Op-cit. pp 65-66.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 89-13 المؤرخ في 11 ديسمبر1989 يتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني وسيره. الجريدة الرسمية عدد 25 بتاريخ 11 ديسمبر 1989. ص 1412

البرلمان ورئيس الحكومة طبقا للفقرة 01 من المادة 113 من الدستور.

ومع هذا يبقى للبرلمان أدوات رقابة أخرى والتي لا تترتب عليها مسئولية الحكومة بصفة مباشرة وهي: الاستجواب وذلك قصد طلب توضيحات حول أحدى قضايا الساعة التي تهم البلاد. وهي أداة تسمح لهم بالتأثير على تصرفات الحكومة التي عليها مراعاة موقف النواب، إلا أن هناك شروط لذلك وهي: أن يكون استجواب واحد حول قضية واحدة من قضايا الساعة، أن يوقع من طرف 05 نواب على الأقل، ثم أن يودع لدى مكتب المجلس... الخ. والأسئلة التي تعتبر إجراء يطلب من خلاله النائب من الوزير توضيحات حول نقطة معينة وهي إما شفوية أوكتابية وهذا وفقا للمادة 125 من الدستور. ويكون الرد على السؤال الكتابي كتابيا خلال أجل أقصاه 30 يوما وإذا لم تجب الحكومة على السؤال في الأجل المحدد تحول إلى شفاهي وتتم الإجابة على الأسئلة الشفوية في جلسات المجلس. ويمكن أن يتبع السؤال الشفوي بمناقشة بناء على اقتراح من نائب أو أكثر مما يمكن أن يفضي إلى تشكيل لجنة تحقيق، وهي أداة رقابة جديدة مقارنة مع دستور 1976 الذي أقتصر على السؤال الكتابي دون أن يترتب عن عدم الإجابة عنه أي شيء.

كما أمكن الدستور والقوانين المنبثقة عنه، مشاركة البرلمان في السلطة التنفيذية: إذ أن هناك بعض المجالات التي لا يمكن للحكومة التحرك فيها بدون موافقة البرلمان خاصة المتعلقة بالاتفاقيات الدولية. فحسب المادة 122 لا يمكن لرئيس الجمهورية أن يصادق على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم والاتحاد والتحالف والمتعلقة بالحدود.. الخ دون موافقة البرلمان. ونفس القول فيما يخص الحالات الغير عادية حيث ألزمه إما استشارة رئيسه أو ضرورة اجتماعه.

و رغم هذه الإصلاحات السياسية العميقة التي جاء بها دستور 1989، إلا أن الوضع لم ينفرج بل أن الساحة السياسية عرفت تحركات عديدة من تعاقب لحكومات وظهور لأحزاب سياسية عديدة وتأسيس لجرائد جديدة، فتم انسحاب الجيش من الأفلان، حيث استقال جماعة من اللجنة المركزية للحزب بتاريخ 3 مارس 1989. وتم المصادقة على قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي بتاريخ 2 جويلية 1989 ثم استقالة حكومة قاصدي مرباح التي كانت أول حكومة في ظل التوجهات الجديدة للنظام السياسي الجزائري، واستبدالها بحكومة جديدة على رأسها مولود حمروش بتاريخ 9 سبتمبر التي أخذت على عاتقها فتح

المجال السياسي، وبدأت الأحزاب الجديدة تتحصل على اعتمادها من بينها الجبهة الإسلامية لإنقاذ التي تحصلت على اعتمادها بتاريخ 05 سبتمبر 1989 أثناء حكومة قاصدي مرباح ووزيره للداخلية أبو بكر بلقايد. ثم بدأ التحضير للانتخابات المحلية ل 12 جوان 1990 والتي قاطعتها بعض الأحزاب التي لم تكن تعتقد نفسها جاهزة وقتها كحزب الطليعة الاشتراكية FFS لآيت أحمد والحركة الديمقراطية الجزائرية MDA لبن بلة، بعدما تم تعديل لقانون الانتخابات في 07 أوت 1989 وفقا لمتطلبات الوضع الجديد. ولقد كان يعتقد الجميع أن الفوز سيكون لجبهة التحرير الوطني لأنها الأكثر تنظيما واللأوفر من حيث الإمكانيات والأكثر دعما من طرف أعيان المناطق إلا أن النتائج جاءت معاكسة تماما لهذه التوقعات[1]. وإذ تنافست الأحزاب السياسية فيها على 1541 مجلسا شعبيا بلديا و48 مجلس ولائي، فكانت النتائج كالتالي:

- فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 54.25% أي 853 بلدية و32 مجلسا ولائي.
- حزب جبهة التحرير الوطني فاز ب 28.13% أي 487 بلدية و14 مجلسا ولائي.
- الأحرار أحرزوا على 106 بلدية.
- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD أحرز على 87 بلدية. إلا أن نسبة عدم المشاركة بلغت 34%.[2]

المطلب الثاني: المرحلة الانتقالية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تنظيم السلطات في المرحلة الانتقالية التي كانت كنتيجة للإجهاض نتائج أول انتخابات تشريعية تعددية، الأمر الذي قاد الدولة إلى مأزق قانوني ومؤسساتي عولج بطريقة بعيدة على أن تكون مستوحاة من إرادة شعبية.

1- الانتخابات التشريعية ونتائجها:

فإن كانت1990 سنة أول تجربة انتخابية تعددية في الجزائر، فقد تميزت سنة 1991 بالمظاهرات التي قامت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS، خاصة الإضراب الغير محدود ابتداء من 25 ماي 1991 ثم قيامه بالاعتصام الذي تحول إلى عصيان مدني، مطالبة بتغير

---

[1] Nicole Chevillard. **Algérie: l'apres guerre civille. Paris**: NSE. 1995. P 20
[2] Ibid. p 25.

الأوضاع ورفضهم لها، وتغير قانون الانتخابات* والقانون الخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية وبانتخابات تشريعية ورئاسية قبل نهاية السنة والذي توقف بتدخل الجيش وإعلان رئيس الجمهورية عن حالة الحصار التي دامت أربعة أشهر من 5 جوان 1991 إلى سبتمبر 1991[1] وهي ثاني مرة يعلن فيها هذه الحالة مند أحداث أكتوبر 1988. ومع استقالة حكومة حمروش خلفه أحمد غزالي على رأس حكومة جديدة بتاريخ 10 جوان 1991 التي أخذت على عاتقها ضمان انتخابات نظيفة ونزيهة، فكانت الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 بالنسبة للدور الأول ' أما الدور الثاني فقد تقرر في 1992/01/16. ودخلت الأحزاب في هذه التجربة التشريعية ولأول مرة في تاريخ الجزائر وكانت الجبهة الإسلامية الأكثر حضورا بعدد مترشحين موزعين على كل التراب الوطني أمام الأفلان الذي أصبح يبدو قد أضعف واستنزفت قواه.

---

* قانون الانتخابات رقم 91 – 18 الصادر في 15 أكتوبر 1991 (الجريدة الرسمية ص 1550) الذي كرس نظام الانتخابي بالأغلبية في دورتين للمنافسة على 430 مقعدا بعدما خفض العدد من 541 الذي كان محددا في قانون حمروش والذي حدده قانون 91–07 ل 3 أفريل 1991

[1] المرسوم الرئاسي رقم 196/91 المؤرخ في 4جوان 1991. المتضمن تقرير حالة الحصار. الجريدة الرسمية رقم 29. المؤرخة في 12 جوان 1991.

جدول رقم (30) يمثل النتائج التي تحصلت عليها بعض الأحزاب في الإنتخابات التشريعية ل1991

الحزب	عدد المترشحين	عدد المقاعد المتحصل عليها	النسبة المئوية
الجبهة الإسلامية لإنقاذ	430	188	43,72
جبهة التحرير الوطني	429	16	3,72
جبهة القوى الاشتراكية	322	25	5,81
حزب التجديد	381	00	00
حماس	380	00	00
الحركة الديمقراطية الجزائرية	334	00	00
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	295	00	00
الحزب الوطني الاشتراكي الديمقراطي	243	00	00
حركة النهضة الإسلامية	208	00	00
حركة مجد	199	00	00

المصدر: تصريح المجلس الدستوري. الجريدة الرسمية رقم 1 الصادرة في 1992/1/4

ومن بين 5794 مرشحا نجد 1089 مرشحا حرا و77 امرأة فقط لا يزيد عدد المترشحين النساء في القوائم الحزبية على12امرأة مما يبرز المشاركة الضعيفة جدا للنساء نتيجة لعقلية ا لمجتمع الأبوي الجزائري وحدود ثقافة استقطاب النساء في الأحزاب بصفة عامة والأحزاب الإسلامية بصفة خاصة. وأفرزت نتائج الدور الأول على حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذFis على 188 مقعدا من أصل 430 أي بنسبة 43.72%. ثم جبهة القوى

الاشتراكية FFS الذي تحصل على 25 مقعد أي بنسبة 5.81%. ثم حزب التحرير الوطني FLN تحصلت على 16 مقعد، ثم الأحرار اللذين أحرزوا على 03 مقاعد.

و كما كانت نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية لجوان 1990 ضعيفة حيث وصلت نسبة الامتناع إلى 35% والتي أرجعها البعض إلى دعوة المقاطعة التي دعت إليها بعض الأحزاب كجبهة الاشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية، استمرت نسبة المقاطعة كبيرة مع الانتخابات التشريعية ل 1991 حيث وصلت إلى 41 % الأمر الذي قد يوحي بوجود رفض للتعددية أو للأسلوب الذي مورست به الديمقراطية في الجزائر، أو وجود عدم اهتمام بالسياسة والإصلاحات التي بدأت وإنما الانشغال كان بضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

و من نتائج الانتخابات التشريعية كذلك تراجع شعبية الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فقدت أكثر من مليون وربع صوت بحوالي 28% من الأصوات التي تحصلت عليها في جوان 1990، بسبب الانحرافات التي حدثت أثناء تجربة تسيير المجالس المحلية، كما فقدت جبهة التحرير الوطني 26 % من الأصوات حيث لم تتحصل سوى على 1600000 مقابل 2161000 صوت في جوان 1990، كما يمكن من خلال نتائج هذا الدور الأول من تقسيم الناخبين الجزائريين إلى ثلاثة فئات أساسية:

الفئة الأولى والتي تشكل الأغلبية 41% والتي امتنعت عن التصويت بسبب رفضها إما العملية السياسية بأكملها وانشغالها بمطالب اقتصادية واجتماعية أو رفضها للأسلوب الذي طرحت من خلاله الإصلاحات السياسية أو رفضها للتعددية التي لم تكن تعتقد أنها جاءت في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة؛

الفئة الثانية والتي تشكل نسبة 30% وتمثل التيار الديمقراطي والوطني الذي كان يدعو إلى تحقيق نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ التداول على السلطة، إلا أن هذا التيار لم يكن يشكل مجموعة متجانسة ومتحالفة بل كان يسوده التشتت بسبب عرضها لسياسات متعارضة وبعيدة عن بعضها البعض؛

أما الفئة الثالثة والتي كانت تتكون من ناخبي الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتشكل حوالي

28,5% والدي كان يحلم بتغيير شامل في أركان الدولة ويدعو إلى إقامة دولة دينية. [1]

لقد كان نظام الانتخابي المعتمد وقتها يحفز نجاح جيل جديد من الساسة، حيث أن أغلب الوجوه القديمة والمعروفة وقتها لم تستطع الصمود أمام مترشحين شباب غير معروفين مثال على دلك عدم قدرة رجل الأعمال جيلالي مهري ولا على بن فليس أمام مترشحين عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ رغم أنهما من أعيان المنطقة وينتمون إلى عائلات متجذرة فيها. غبر أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ورغم فقدانه لحوالي مليون صوت كنتيجة لأزمة ماي وجوان 1991 وأحداث قمار حيث تحصل على 3260222 مقابل 4331472 في للانتخابات البلدية ومع ذلك يبقى الحزب المهيمن مع حصوله على 188 مقعدا وكان يعتقد أنه سيحصل على الأقل على 3/2 من المقاعد، ويرجع ذلك إلى الإرادة القوية للناخبين للتعبير بقوة كبيرة في التغير ورفض ما هو قديم والمسبب لما وصلت إليه الجزائر من سوء الأوضاع، الأمر الذي مكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ من حصد أغلبية المقاعد في كل الولايات ماعدا في منطقة القبائل أين هيمن جبهة القوى الاشتراكية، وحزب التحرير الوطني في كل من الطارف، تمنراست، بجاية، خنشلة مع أنه أخفق حتى في منطقة الصحراء والولايات الكبرى كالعاصمة، قسنطينة ووهران. [2].

و قد تفاجأت الطبقة السياسية والمجتمع المدني بتأكيد النتائج الانتخابية، حيث صرح العربي بلخير وزير الداخلية لجريدة المجاهد في 28 ديسمبر 1991 بأنه راضي على الأجواء التي جرت فيها الانتخابات، وأن الحكومة قد التزمت بوعودها الخاصة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وفي الأوقات المحددة. ولعل التناقضات التي وقع فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ يكمن في المسألة المتعلقة بأي نوع من الدول يريد أن يحول مستقبل الجزائر إليها وهذا باستناد إلى التناقضات التي جاءت في تصريحات قادتها حيث صرح رابح كبير المسئول عن العلاقات الخارجية مطمئنا كل الطبقات الاجتماعية الجزائرية بأن " المشروع الإسلامي هو مشروع الخير والكرم للجميع، أما عبد القادر موغني إمام مسجد الأمة فقد أكد بأن حزبه سيترك لكل التيارات مكانا لإبداء الرأي، بينما الإسلام لا يعترف

---

[1] Mohamed Boussoumah**. La Parenthèse des Pouvoir Publics Constitutionnels de 1992A 1998**. Alger: OPU. 2005. p31

[2] Mohamed Boussoumah**.** Op.cit. P 22

بالنظام الرئاسي وإنما فقط بالمجلس الشعبي الذي سيقرر في كل الأمور ابتداء بالدستور "[1]. وصرح عبد القادر حشاني المسئول المؤقت للمكتب التنفيذي للجبهة الإسلامية بأن الأغلبية التي تحصل عليها حزبه تعكس إرادة الشعب الجزائري لتأسيس جمهورية إسلامية وفية لمبادئها وأن الجبهة ستفتح أبوابها لكل الكفاءات الوطنية مهما كان انتماءها، الحزبي ويضيف بأنه لن تكون أية مشاكل مع رئيس الجمهورية. كما دعا رابح كبير إلى دولة إسلامية مستوحاة من التجربة الإيرانية والسعودية والسودان[2]. ونتيجة لهذه التصريحات والممارسات الغير ديمقراطية لها[3*]لم تستطيع فئة كبيرة من الطبقة السياسية والمجتمع المدني استيعاب فكرة حكم الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقد انضم إليها النخبة العسكرية التي لم تبدي ارتياحها كذلك واعتبرت أن مستقبل التعددية بل الجمهورية في خطر، وقد كان حزب الطليعة الاشتراكية من أولى الأصوات التي أشارت إلى التجاوزات التي لوحظت في العملية الانتخابية فدعا إلى إقامة مسيرة وطنية تظم كل الأحزاب يوم 2 جانفي 1992 تطالب بحماية الديمقراطية ، ثم توالت الأصوات المطالبة بعدم السماح للجبهة الإسلامية للوصول إلى الحكم وعلى رأسها أصوات عدة نقابات تقودها المركزية النقابية للإتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل مشكلة في 30 ديسمبر 1991 اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر انضم لها أكثر من 47 جمعية اجتماعية ومهنية ونقابية في شكل جمعية غير سياسية تطالب بإلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي تعتبره قد أتاح الفرصة لنجاح قوة سياسية معادية للديمقراطية والدستور[4]. ومن هنا بدأت الحركات الاحتجاجية ا لكبرى وعلى رأسها السعيد سعدي رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي دعا إلى الاعتصام من أجل إلغاء نتائج الدور الأول لأن قيم الجمهورية والديمقراطية مهددة من قيل الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي يجب التشكيك في جزء كبير من نجاحه.

و مقابل تلك الأصوات التي تتعالى مؤكدة على وجود تزوير في الدور الأول من

[1] Le Quotidien D’Oran. le 27-28 décembre 1991. Tirer du ibid. P 33

[2] El Watan le 05 Janvier 1992

[*] إن تصريحات علي بلحاج الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ والممثل للتيار السلفي فيها وموقفه من الديمقراطية التي كان يعتبرها ابتكارا فكريا ضار وتخفي معتقدات فاسدة تضر بروح الإسلام. أما عن الحرية المطلقة التي تدعو إليها تتناقض مع العبودية لله، فالديمقراطية تقر ببناء الإنسان لمصيره بعيدا عن خالقه وفصل الدين عن الدولة المبدأ الذي لا يمكن تبنيه من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

[4] Mohamed Boussoumah. op-cit. P 35

الانتخابات تعالت أصوات مناهضة لها تدعوا إلى ضرورة احترام نتائجها تمثلت خاصة في الأحزاب الإسلامية وأخرى ديمقراطية مثل حزب التجديد وجبهة القوى الاشتراكية وحتى حزب جبهة التحرير الوطني، الذي دعا مكتبه السياسي إلى احترام العملية الانتخابية وأن أي محاولة لإيقافها ستكون عملا خطيرا يهدد التطور الطبيعي للمجتمع والاستقرار الوطني. [1].

2- توقيف المسار الديمقراطي: لقد عقب الغليان السياسي الذي أحدثته نتائج الدور الأول من الانتخابات مفاجئة أخرى لم يكن أي سيناريو يتوقعها وهي استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد يوم 11 جانفي 1992 معلنا عنها بنفسه في خطاب تلفزيوني بعدما قام وفي صمت بحل البرلمان يوم 4 جانفي من نفس السنة، الأمر الذي احدث فراغا دستوريا لم تعرفه الجزائر لأن المادة 84 من الدستور لم تنص على حالة استقالة رئيس الجمهورية مع حل المجلس الشعبي الوطني، وبالتالي حدث فراغا دستوريا. ومن بين ما ترتب على هذه النتائج:

- حل المجلس الشعبي الوطني في 30 ديسمبر 1991. [2]
- استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد يوم 11 جانفي 1992، قبل 05 أيام من الدور الثاني. وحينها صرح المجلس الدستوري عن فراغ دستوري من حيث أن الدستور لم ينص عن حالة تزامن حل المجلس الشعبي الوطني بحالة استقالة رئيس الجمهورية لأن نص المادة 84 من الدستور ذكرت 03 حالات من الشغور: المرض المزمن- الموت والاستقالة – تزامن موت الرئيس مع حل البرلمان. وامتناع رئيس المجلس الدستوري وقتها السيد عبد المالك بن حبيلس عن تولى منصب رئيس الدولة.

لقد تبع قرار وقف المسار الديمقراطي بمجموعة من القرارات الأخرى منها:

1- إلغاء وتجميد العديد من الهيئات والمؤسسات السياسية كتجميد عمل المجلس الدستوري وإلغاء وزارة الثقافة ووزارة الإعلام والمجلس الأعلى للإعلام

2- إعلان حالة الطوارئ لمدة سنة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92 _44 المؤرخ في 9 فيفري 1992 المتضمن إعلان حالة الطوارئ. الصادر في الجريدة الرسمية رقم 10

---

[1] El Moudjahid du 02 janvier 1992

[2] المرسوم الرئاسي رقم 01/92 المؤرخ في 4 جانفي 1992. **المتضمن حل المجلس الشعبي الوطني.** الجريدة الرسمية رقم 02. المؤرخة في 8 جانفي 1992.

بتاريخ 1992/02/9.

3- توقيف تنظيم السلطات العمومية كما نص عليها دستور 89، واستبدلت بتنظيم جديد استنبط من تصريح 14 جانفي من نفس السنة الذي أنشأ المجلس الأعلى للدولة، عن طريق إعلان المجلس الأعلى للأمن الذي يعتبر مؤِسسة استشارية أنشئ بموجب المادة 162 من الدستور ليقدم رأيه لرئيس الجمهوري حول القضايا المتعلقة بالأمن الوطني والذي يتشكل من رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الشعبي الوطني، رئيس الحكومة ' وزير الدفاع، وزير الداخلية، وزير العدل، وزير الاقتصاد، قائد القوات المسلحة، إلا أن هذه التشكيلة لم تكن نفسها كما نص عليه الدستور وهذا لغياب رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني، كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (31)يمثل تشكيلة المجلس الأعلى للأمن عشية تصريح 11 جانفي 1992

حسب الأمر 89 – 196 المؤرخ في 24 أكتوبر 89	تصريح 11 جانفي 1992
رئيس الجمهورية	غائب
رئيس المجلس الشعبي الوطني	غائب
رئيس الحكومة	حاضر
وزير الدفاع الوطني	حاضر
وزير الخارجية	غائب
وزير الداخلية	غائب
وزير العدل	غائب
وزير الاقتصاد	يمثله رئيس الحكومة
قائد القوات المسلحة	حاضر
	رئيس المحكمة العليا
	رئيس المجلس الدستوري

المصدر :: Nicole Chevillard. Algérie: l'apres guerre civille .Op-cit P 32:

وهنا نتساءل هل هذه التشكيلة تمثل فعلا المجلس الأعلى للأمن التي تبدو فيها سيطرت 03 جنرالات وهم: الجنرال خالد نزار الذي كان وزير الدفاع الوطني والجنرال لعربي بلخير كوزير للداخلية والجنرال عبد المالك قنايزية قائد القوات المسلحة. وأضيف لهم حتى تعطى لهذه التشكيلة الصبغة الدستورية شخصيات أقل تأثيرا والمتمثلة في شخصية سيد أحمد غزالي كرئيس للحكومة ورئيس المحكمة العليا ورئيس المجلس الدستوري. ثم إن المادة 2 من حسب الأمر 89 – 196 المؤرخ في 24 أكتوبر 89 تؤكد على أنه يمكن للمجلس الأعلى للأمن أن ينعقد في أي وقت بطلب من رئيس الجمهورية. كما أن المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 196/89 ل 24 أكتوبر 1989 قد عددت مجالات تدخله إلا أنها لم تعطه صلاحية إلغاء المسار الانتخابي وإنشاء المجلس الأعلى للدولة، الذي تتولى القيادتة الجماعية قيادة للدولة إلى غاية انتهاء العهدة الرئاسية في نهاية 1993. والتي هي في الحقيقة فكرة مستمدة من القيادة الجماعية للثورة الجزائرية وما يبرر هذا العمل سوى فكرة ضرورة **استمرارية الدولة** التي كانت معدومة المؤسسة التنفيذية والتشريعية.

أ- **المجلس الأعلى للدولة:** تجسيد لمبدأ القيادة الجماعية المستمدة من تاريخ الحركة الوطنية ثم الثورة. وهو متكون من 05 شخصيات[1] تمثل كل منها مشروعية معينة: ديمقراطية، تاريخية، إسلامية، وطنية... إلخ. وتشكل في مرحلته الأولى من كل من:محمد بوضياف أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني، على كافي الذي كان أمين عام لمنظمة المجاهدين، خالد نزارا لذي كان وزير للدفاع الوطني، تيجاني هدام الذي كان عميد لمسجد باريس وعلي هارون الذي كان وزير منتدب مكلف بحقوق الإنسان. وبعد مقتل بوضياف أضيف رضا مالك الذي كان دبلوماسي[2].

و قد جاء أول خطاب لرئيس المجلس الأعلى للدولة التمسك بالمسار الانتخابي مع الحرص على ضرورة توفير الشروط الملائمة للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري وللتعبير عن نية السلطة بالتمسك بالمسار الديمقراطي، معلنا عن قرارين هامين:الأول

---

[1] إعلان 14 جانفي 1992م، **تضمن إقامة مجلس أعلى للدولة**. الجريدة الرسمية عدد 03 بتاريخ 15 جانفي 1992. ص 80

[2]Nicole Chevillard. op-cit. p 24

والمتمثل في تنصيب المرصد الوطني لحقوق الإنسان المتشكل من 22 عضوا من الشخصيات الوطنية والدينية[1]؛ أما الثاني فكان يتعلق بالالتزام بانتخابات رئاسية وتشريعية في خطاب له أمام المجلس الاستشاري يوم تنصيبه بتاريخ 22 أفريل1992 •.

أما عن أدواره: فالمادة 02 من تصريح المجلس الأعلى للأمن تعطي له صلاحيات رئيس الجمهورية. أما السلطة التشريعة فلم تذكر ولم تعالج القضية إلا بعد 03 أشهر. إذ أعطت المداولة رقم 92-02 ل 14 أفريل 1992 هذه السلطة كذلك للمجلس الأعلى للدولة. ومن أهم القرارات التي اتخذها المجلس الأعلى للدولة العودة إلى حالة الطوارئ التي يعتبرها البعض في الحقيقة تغطية للحالة الاستثنائية بتاريخ 9 فيفري 1992، ثم إلقاء القبض على مئات المتعاطفين مع الجبهة الإسلامية لإنقاذ والزج بهم في معسكرات جنوب الجزائر. كما أعلنت الغرفة الإدارية لمجلس القضاء للعاصمة رسميا على حل الجبهة الإسلامية لإنقاذ بتاريخ 4 مارس 1992، ثم حل المجالس المحلية التي تحصلت عليها هذه الأخيرة بموجب انتخابات جوان 1990 وتعويضها بمندوبيات تعين من طرف وزير الداخلية [2].

ب- **المجلس الاستشاري الوطني:** انشأ بموجب أول قرار اتخذه المجلس الأعلى للدولة على مستوى المؤسساتي، إلا أنه يبقى مجرد ومؤسسة استشارية فقط، إذ نجد المواد 6، 7، 8 من المرسوم الرئاسي رقم 92-39 ل 14-02-1992 المتعلق بصلاحيات المجلس الاستشاري الوطني وطرق تنظيمه وعمله تحث على توسيع تمثيل المصالح الاجتماعية والمهنية والثقافية والاقتصادية. إذ تنص المادة 06 منه على أنه متكون من 60 عضو معينون بطرقة تضمن التمثيل الموضوعي والمتوازن لمجموع القوى الاجتماعية في تنوعها وحساسيتها[3]، ومن صلاحياته:

-مساعدة المجلس الأعلى للدولة في مهامه بتقديم الاقتراحات ولاستمرارية مؤسسات الدولة؛

---

[1] حفيظة يونسي. "**الأزمة السياسية في الجزائر والمؤسسات الجديدة**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة والمالية العامة). كلية الحقوق. جامعة الجزائر. 2001. ص 93

• لقد أجلت مواعيد العودة للمسار الإنتخابي إلى نهاية 1993 تاريخ إنتهاء العهدة الرئاسية للرئيس السابق الشاذلي بن جديد.

[2] Nicole Chevillard. op-cit. p 23

[3] المرسوم الرئاسي رقم 39/92 المؤرخ في 4 فيفري 1992. المتعلق بصلاحيات المجلس الاستشاري الوطني وطرق تنظيمه وعمله. الجريدة الرسمية رقم 10. المؤرخة في 09 فيفري 1992. ص 282.

-دراسة المسائل ذات الطابع التشريعي المعروضة من قبل المجلس الأعلى للدولة في شكل مراسيم تشريعية؛

-إبداء الرأي والتوصيات بناء على إخطار من المجلس الأعلى للدولة حول المسائل ذات المصلحة العامة أو البعد الوطني وإعداد تقرير عن ذلك؛

-يبادر بعد موافقة المجلس الأعلى للدولة بدراسة أو تحليل المسائل ذات المصلحة العامة أو ذات بعد وطني، ويصدر أرائه وتوصياته في جلسة علنية على شكل تقرير يرسله المجلس الأعلى للدولة. ومن الناحية العملية قام المجلس الوطني الاستشاري بدراسة مشاريع قوانين وبرامج اقتصادية واجتماعية ومالية ك: برنامج الحكومة السنوي والأفاق الاقتصادية المتوسطة المدى واتفاقية حقوق الطفل وقانون المالية لسنة 1993. إضافة للدور السياسي الذي من خلاله استطاعت الجزائر العودة للمجموعة البرلمانية الدولية بعد إطلاع الاتحاد البرلماني العالمي على عينة من مشاريع القوانين الاجتماعية والاقتصادية التي ناقشها. [1]

إضافة إلى تلك الآليات الرسمية دعا محمد بوضياف إلى فكرة التجمع الوطني، الذي حاول من خلالها وقصد التغلب على الأزمة السياسية تأسيس هيئة سياسية بعيدة على أن تكون حزبا سياسي تشمل جميع القوى الفاعلة. إذ لم تكن له سياسة مرسومة، ولكنه إطار للبحث والحوار وانقاد البلاد من الأزمة، وهو مفتوح بدون استثناء لكل الفئات الاجتماعية وكل الحساسيات، فهو إطار للقاء كل اللذين يؤمنون بقدرات الشعب الجزائري[2]. ولأن بوضياف كان رجل سياسة لم يكن ليكتفي بالحل الأمني للأزمة ولهذا فكر في هذه الآلية التشاورية التي اعتبرها منتدى للتشاور والحوار، إلى جانب رغبته في إقامة عدالة اجتماعية أكثر من خلال إعادة فتح بعض ملفات الفساد التي هي موجودة في رفوف الخزائن، لكنه لم يستطع تحقيق ذلك لأنه اغتيل سريعا في عنابة في 29 جوان 1992.

3_ الحوار الوطني كأداة للخروج من الأزمة:

---

[1] فوزي أوصديق. **النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتية. الجزائر**: ديوان المطبوعات الجامعية. 2008. ص 113

[2] Mohamed Brahimi**. op-cit.** Pp 102-105.

إن فكرة الحوار مرتبطة بالأزمة السياسية والدستورية التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الديمقراطي، وكفكرة أول ما اقترحت كانت من قبل حماس والأفافاس وتجسدت أولا مع حكومة غزالي في شكل لقاءات مع الأحزاب في شكل لقاء أول يومي 30 و31 جويلية 1991، ثم لقاء ثاني يومي 22 إلى 24 أوت 1991 ثم تدعم أكثر مع المجلس الأعلى للدولة الذي تبناه كفكرة مائعة.

1-**مرحلة بوضياف:** أعلم بوضياف سبعة تشكيلات سياسية عشية تطبيق حالة الطوارئ أنه مستعد للحوار لكن بدون تحديد الهدف منه ولا توقيته، ثم تراجع عن هذه السياسة لأنه كان يعتقد أن الأحزاب تريد المشاركة في السلطة وأنه لا وجود لشئ يمكن اقتسامه. وأكد بأنه لا يعتقد بأن الحوار سيكون مفيدا لأنه لا يطرح في شكل تبادل للرؤى حول التوجهات العامة للجزائر وإنما يطرح في شكل تقاسم للسلطة وليس هذا النوع من الحوار الذي تستحقه الجزائر.... إن الحوار الحقيقي هو مع الأغلبية الكبيرة من الجزائريين [1]. ومنه يمكن القول أن الحوار في مرحلة بوضياف اتسم بعدم المرونة والتصلب في المواقف رغم استقباله لبعض رؤساء الأحزاب الذي لم يطل طويلا. لكن فكرة الحوار لم تتوقف عند هذه المرحلة، لأنها جاءت وبعد مقتل بوضياف في شكل مشاورات، اتصالات ومحادثات مع الشخصيات والجمعيات ذات الطابع السياسي وتحول إلى مجرد تبادل لوجهات النظر.

2- مرحلة علي كافي: لقد جاء علي كافي لرئاسة المجلس الأعلى للدولة في جويلية 1992 وعوض العضو الناقص ب رضا مالك، بعدما استبدلت حكومة أحمد غزالي بحكومة جديدة يترأسها بلعيد عبد السلام. وقد أعاد علي كافي النظر في سياسة الحوار الوطني مع المجتمع المدني ومع الأحزاب السياسية. وقد عرف الحوار الوطني في هذه الفترة والذي كان يهدف إلى الوصول إلى الإجماع مرحلتين:

أ- **المرحلة الأولى** والتي أدارها مباشرة المجلس الأعلى للدولة والتي دارت حول ثلاثة أفكار أساسية متمثلة في بناء دولة جمهورية ديمقراطية تحمي التعددية السياسية و، مبدأ التداول على السلطة وضمان الحريات والحقوق الفردية، كما أعلن عن ذلك علي كافي في

---

[1] Algerie Actualité. N 1384. Du 2 3 au 24 Avril 1992.

خطابه بتاريخ 14 جانفي 1993؛ والفكرة الثانية والمتعلقة بالماهية والشروط التي يجب أن يجرى على ضوئها الحوار، والمتعلقة أساسا ببغض الإرهاب والعنف[1]. ثم الإعلان عن مرحلة انتقالية بعد نهاية عهدة المجلس الأعلى للدولة، وإنشاء مؤسسات هذه المرحلة.

و بدأت اللقاءات الثنائي مع أمناء بعض المنظمات والاتحادات الوطنية، كالأمين العام لمنظمة أبناء الشهداء ومقرري المجالس الولائية التاريخية يوم 27 جويلية 1992. ثم لقاء مع بعض الأحزاب السياسية: مثل حزب جبهة التحرير الوطني FLN وحماس والنهضة وجبهة القوى الاشتراكيةFFS والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في الجزائر RCD. وبعض جمعيات المجتمع المدني ذات الطابع الاجتماعي والثقافي وحتى الشخصيات الوطنية [2].

ب- **المرحلة الثانية:** والتي تمحورت أساسا حول فكرة المرحلة الانتقالية، لم يدرها المجلس الأعلى للدولة وإنما لجنة تدعى بلجنة الحوار الوطني والتي قامت بالتحضير لندوة الوفاق الوطني. لقد تميز خطاب 1994بالثنائية:القطيعة المتمثلة خاصة في إعادة الجدولة التي قادتها حكومة مقداد سيفي والتي خلفت حكومة بلعيد عبد السلام) والحوار بدون استثناء. وقد أدى هذا على المستوى السياسي إلى استعادة تهيئة المؤسسات كنتيجة لأرضية الوفاق الوطني أما على المستوى الاقتصادي فيتمثل في وضع إجراءات متعلقة بسياسة التعديلات الهيكلية:

لقد أعطى المجلس الأعلى للدولة بانتهاء عهدته في 1994/01/31 صلاحيات تنظيم ندوة وطنية للحوار من أجل تعين وبالإجماع رئيس الجمهورية. فتأسست لجنة الحوار الوطني المتكونة من 08 أشخاص 05 مدنين و03 عسكريين • و ذلك بتاريخ 1993/11/13 ودورها يتمثل في وضع مشروع أرضية ليناقش أثناء ندوة الوفاق الخاصة بتنظيم المرحلة الانتقالية، والدعوة لمشاركة كل القوى السياسية بما فيهم الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS الذي اشترط إمكانية حضوره بإطلاق صراح قادة الحزب عباس مدني وعلي بلحاج وعبد القادر

---

[1]Mohamed Brahimi· op-cit. pp124-125.

[2] عمر برامة. **الجزائر في المرحلة الانتقالية أحداث ومواقف**. عين مليلة: دار الهدى 2001. ص 56

• وتتكون هذه اللجنة من:يوسف الخطيب: قائد الولاية الرابعة أثناء ثورة التحرير الوطني عبد الوهاب بوعديس: رئيس اتحاد المحامين الجزائرين؛قاسم كبير: عضو المجلس الدستورس؛طه طيارك: مدير المدرسة الوطنية للإدارة؛اللواء محمد تواتي: مستشار بوزارة الدفاع الوطني؛اللواء الطيب دراجي: مفتش عام للقوات البرية؛ العميد أحمد صنهاجي: مدسر مركزي للمنشآت العسكرية.

حشاني الذين بدورهم أعطوا شروطهم التي جاءت على لسان رابح كبير وهي:- معاقبة المسئولين عن الأعمال البربرية.

- تحرير كل السجناء السياسيون.
- اختيار دولة محايدة للحوار.
- تشكيل لجنة تفتيش حرة ومستقلة تبحث في جذور الأزمة.

هذه الشروط لم تكن لتقبل من طرف الحكومة واشترطت لقبول المشاركة في هذه الندوة 04شروط:

- احترام النظام الجمهوري للدولة.
- التداول على السلطة.
- احترام الحريات الفردية.
- رفض لكل هيمنة واحتكار للغة أو الدين.

و أمتنع عن حضور الندوة العديد من الأحزاب بسبب عدم اجتماع هيئاتها القيادية أو لعدم قبولها المشاركة في وضع هيئات غير منتخبة كما أعلن حزب جبهة التحرير الوطني، كما اشترط البعض ضرورة مشاركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، واشترط البعض عكس ذلك على اعتبار أنه مصدر إرهاب. أما موقف الجيش وعلى رأسهم وزير الدفاع، فقد أكد أن الجيش لن يبقى مكتوف اليدين أمام ما يحدث، مع بقائه كحكم لا يمكنه أن ينحاز لأي جهة.

و بإعلان الأحزاب: النهضة، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر MDA- حزب التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية عدم مشاركتها، ركزت لجنة الحوار الوطني على المجتمع المدني كبديل عن الأطراف السياسية بحيث حضرها أكثر من 1235 جمعية. وتحدثت الصحافة على العديد من الأسماء كان التركيز الأكثر على عبد العزيز بوتقليقة. وافتتحت الندوة التي دامت من 25 إلى 26 جانفي 1994 بخيبة أمل العديد من الأحزاب التي انسحبت على إثر تعديل المادة 06 من نص الأرضية التي لم يعد للحضور الحق في المشاركة في تعين رئيس الدولة وإنما الحق هو للمجلس الأعلى للأمن. وقد برر رئيس مكتب لجنة الحوار يوسف الخطيب استمرار الندوة رغم هذا الانسحاب على أساس أنها ندوة إجماع ووفاق وليست ندوة أحزاب مع أن بعض المختصين في القانون الدستوري، خاصة الأستاذ محمد براهيمي أكدوا بأن عدم مشاركة الأحزاب الفاعلة قد يؤكد الطابع الغير قانوني

لها[1]. وانتهت الأشغال المتعلقة بهذه الندوة بدون تعين رئيس الدولة وترك الأمر كما نصت عليه المادة 06 لكنها مؤكدة على أهداف ومؤسسات المرحلة الانتقالية، ليعين بعد ذلك ليامين زروال كرئيس للدولة الجزائرية ليلقي اليمين الدستورية في 31 جانفي 1994و يستأنف الحوار خاصة مع الإسلاميين بعد إطلاق صراح كل من علي جدي وعبد القادر بوخمخم من السجن، ليتمتع النظام بعدها بنوع من المشروعية التي كان أساسها أمل عودة الأمن ودعم الجيش[2].

3_ أهداف المرحلة الانتقالية وتنظيمها:

من أهداف المرحلة الانتقالية نجد الأهداف السياسية التي يمكن تلخيصها قيما يلي:

- استتباب الأمن المدني.
- العودة في أقصى مدة سيرورة الانتخابات في إطار ديمقراطي يسمح بالاختيار الحر.
- الحفاظ وتطوير ما تم التوصل إليه في ندوة الوفاق وتقوية الوئام عن طريق العمل المنسق والمنسجم بين مؤسسات المرحلة الانتقالية... وتعبئة القوى الحية في المج ومتابعة الحوار.
- تقوية هياكل وأدوار الدولة عن طريق إقامة إصلاح إداري.

أما الأهداف الاقتصادية والاجتماعية فتتمثل خاصة في ضمان الانتعاش الاقتصادي وتطوير ظروف معيشة المجتمع. وكل هذه الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسعى إلى ضمان أمن الأشخاص وممتلكاتهم وإقامة الأمن المدني ومكافحة الإرهاب.

أما عن تنظيم المرحلة الانتقالية التي تستمد مشروعيتها من انضمام القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية لضمان أرضية الوفاق، إذ حددت هذه المرحلة بثلاثة (03)سنوات قصد المحافظة على سيادة الدولة، النموذج الجمهوري والديمقراطي للدولة في إطار المبادئ الإسلامية وثوابت الشعب والحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية للفرد والجماعة. أما عن هيئات المرحلة الانتقالية فهي:

أ– رئاسة الدولة: يديرها رئيس الدولة، الذي يستطع أن يعين نائب أو نائبين يساعدانه في المهام الملقاة على عاتقه. وعلى رئيس الدولة أن تتوفر فيه الشروط التي حددتها المادة

[1]Mohamed Brahimi· op-cit. p 147..
[2] Nicole Chevillard. op-cit· p30

70 من الدستور. أما المادة 07 من أرضية الوفاق فتنص على عدم إمكانيته الجمع بين مسئوليات حزبية أو في إطار جمعية. أما المادة 10: في حالة موت، استقالة أو حدوث طارئ للرئيس وبعد إثبات إعلان شغور الرئاسة من طرف المجلس الدستوري، **فيعوضه المجلس الأعلى لأمن** بعد استشارة رئيس الانتقالي. أما وحسب المادة 11 رئيس الدولة مجسد لوحدة الدولة، فهو رئيس الدولة وحامي الدستور وأرضية الوفاق ويسهر على تطبيقها، وهو ممثل الدولة في الدول الخارجية[1].

و حددت مهام رئيس الدولة بموجب المادة 13 التي علته يضطلع بالمهام التالية: فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، مسئول عن الأمن الوطني، يقود السياسة الخارجية، يترأس مجلس الوزراء، يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه، يوقع على المراسيم الرئاسية، يعين في المناصب المدنية والعسكرية، يتمتع بحق العفو، يستطيع العودة للشعب عن طريق الاستفتاء في كل الأمور الهامة، يعين ويستدعي السفراء والمبعوثين فوق العادة، يبرم ويصادق على المعاهدات، يتقلد الأوسمة الشرفية، يلقي سنويا خطابا حول وضعية الأمة- كما يستطيع إقرار حالة الحصار والطوارئ حسب ما تنص عليه المادة 86 من الدستور، كما يستطيع إقرار الحالة الاستثنائية حسب ما تؤكده المادة 87 من الدستور.

ب الحكومة: يضع رئيس الحكومة برنامج المرحلة الانتقالية حسب الأهداف المسطرة من قبل أرضية الوفاق. تتم المداولة على برنامج الحكومة في إطار مجلس الوزراء، ويضع رئيس الحكومة للموافقة ومصادقة المجلس الوطني الانتقالي فيقبل برنامجه إلا في حالة لائحة التحفظ من قبل أغلبية 2/3 من الأعضاء وفي هذه على رئيس الحكومة أن يعدل برنامجه حسب ما تم الطلب منه أو يمكنه أن يلجئ إلى التصويت بالثقة التي يجب أن تصوت من قبل الأغلبية البسيطة. يقدم رئيس الحكومة سنويا بيان السياسة العامة وهذا ما يؤدي إلى مناقشة قد تقود إلى الخروج بلائحة يقدم إلى رئيس الدولة ورئيس الحكومة. ويقوم رئيس الحكومة ب: – ضمان الاتجاه العام وتطبيق برنامج المرحلة الانتقالية، فهو قائد الإدارة فهو يسهر على السير الحسن للقطاع العام.

- المسئول على الأمن العمومي واستتباب النظام ويضطلع من أجل هذا على القوة

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 94-40 مؤرخ في 29 يناير 1994، **يتعلق بنشر الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية.** الجريدة الرسمية رقم 06 الصادرة في 1994/01/31. ص 3.

العمومية في إطار ما يسمح به القانون.

- يطبق سياسة الدفاع الوطني والخارجية بحسب التوجهات التي وضعها رئيس الدولة
- يستطيع المبادرة بأوامر[1].

و إن عمل أي عضو في الحكومة لا يتماشى والعضوية في المجلس الوطني الانتقالي، أو أي وظيفة عامة أو خاصة أو أي مسئولية في حزب سياسي أو جمعية

ج –**المجلس الوطني الانتقالي:** إن أهم ما جاءت به أرضية الوفاق الوطني هو أن المجلس الانتقالي لا يمكن حله من طرف رئيس الجمهورية. أما عن تشكيلته، فيتكون من 200 عضو تعين الدولة 15% الباقون يوزعون بين التشكيلات السياسية والجمعيات والاتحادات والمنظمات الوطنية. ويوزع حسب اتفاق بين الدولة والجمعيات المختلفة ذات الطابع السياسي والمدني. حصة كل واحدة حسب أهمية كل جمعية.[2] وقد بلغ عدد الأحزاب المشاركة في هذا المجلس 30 حزبا أغلبها من الأحزاب الصغرى ما عدى حزب حماس الذي تحصل على 05 مقاعد فكان عدد المقاعد الممنوحة الأحزاب 63 مقعدا، فنجد أن كل من حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD -FLN- قد رفضا المشاركة عكس حماس والعديد من المنظمات، إذ كان عدد الجمعيات المشاركة في المجلس الوطني الانتقالي يفوق عدد الأحزاب حيث وصل إلى 44 جمعية ذات طابع اجتماعي واقتصادي. وظيفة هذا المجلس تشريعية عن طريق أوامر في ميادين القانون بمبادرة من الحكومة أو بمبادرة 1/3 من أعضائه بعد موافقة الحكومة. ويسهر على احترام أ رضية الوفاق وفق للمواد 24–25–26 التي تحدد مهامه.

4– **معارضي الحوار:** لم تكن هناك معارضة واحدة للحوار وإنما عدة معارضين له سواء كانوا في السلطة أو الجيش أو المجتمع المدني. إذ وبمجرد توليه السلطة أكد ليامين زروال مواصلته للحوار مع كل المعارضة بما في ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ. فكان رد فعل رئيس الحكومة رضا مالك ضرورة الدعوة إلى القمع، وفي مارس من نفس السنة اجتمع القادة العسكريون لوضع إستراتيجية لقمع الإسلاميون، كما قام المجتمع المدني بعدة مظاهرات في العاصمة وباقي ولايات الوطن قادتها خاصة الحركات النسوية مناهضة للمفاوضات المخجلة

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 94–40. مرجع سابق. المادة 22

[2] نفس المرجع، المادة 27

مع قتلة الجزائريون وهذا ما عبر عنه سعيد سعدي رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية. وأكثر من ذلك ذهبت أحزاب سياسية عديدة جزائرية ك: الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، حزب التجديد الجزائري- حزب الطليعة الاشتراكية، حزب جبهة التحرير الوطني وحماس وممثل عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنور هدام بدل رابح كبير المسؤول التنفيذي الذي لم يستطع مغادرة ألمانيا أين كان يتمتع باللجوء السياسي، • إلى ندوة حول الجزائر نظمتها الجماعة الكاثوليكية الإيطالية Saint Egidio التي كانت لها تجربة المبادرة فيما يخص عملية السلام في المزنبيق سنتين من قبل، وكان ذلك على مرتين: الأولى بتاريخ 21 إلى 22 نوفمبر 1994 ؛وخرجوا بأرضية ثانية في جانفي 1995 سميت بأرضية روما أو الأرضية من أجل الحل السياسي والسلمي للأزمة في الجزائر التي رفضتها السلطة في مجملها. [1]

و قد سمع لأول مرة رأي هؤلاء عن الإرهاب حيث أدانوا كل الأعمال الإرهابية ضد الشعب ودعوا إلى ضرورة إطلاق صراح قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فتح الفضاء السياسي والإعلامي العودة إلى المسار الانتخابي وتشكيل لجنة مستقلة للتقصي الحقائق حول العنف والاختراقات الخطيرة لحقوق الإنسان.

لكن السلطة رفضتها واعتبرتها تدخل في الشؤون الداخلية وأعطيت لها صورة جد سيئة سواء من طرفها أو من طرف الصحف الوطنية، وأكبر ذليل على ذلك إقصاء حزب جبهة التحرير الوطني في تلك الفترة من السلطة وتشجيع قيام حزب جديد هو حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي استطاع في فترة قليلة أن يفوز بأغلبية المقاعد في الانتخابات التشريعية ل 1997. ويعتبر تصلب السلطة بموقفها اتجاه ندوة سانتي جديو تعبيرا عن أرادتها وبمفردها معالجة الأزمة بدون أي تدخل اجنبي وبالصورة التي تراها مناسبة لاستمرارها.

المطلب الثالث: التعديل الدستوري ل 1996

•إلى جانب ممثلين عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حضر ندوة سانتي جديو كل من عبد الحميد مهري عن حزب جبهة التحرير الوطني، حسين أيت أحمد عن الأفافاس، عبد النورعلي يحي عن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، أحمد بن بلة عن MDAالحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، لويزة حنون عن حزب العمال وعبد الله جاب الله عن النهضة، احمد محمد عن الجزائر المسلمة المعاصرة...

[1] Nicole Chevillard. op-cit. p 35[1]

نحاول في هذا المطلب التطرق للأهم الإصلاحات التي جاء يها دستور 1996 الذي كان بعد استعادة أولى المؤسسات الدستورية بطريقة شعبية أي بعد انتخاب رئيس الجمهورية سنة 1995.

1- على مستوى الحقوق والواجبات

وأهم تغير جاء في نص المادة 42 من الدستور الجديد والتي كانت تقابلها المادة 40 من دستور 89 والتي قننت لتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي. فأصبح نص المادة كالتالي " حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون. ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.

وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي. ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبنية في الفقرة السابقة.

يحضر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية. لا يجوز أن أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه. [1]

وتأكد نص هذه المادة مع الأمر 09/97 المتضمن لقانون الأحزاب السياسية، الذي يدخل نظام تأسيس• الأحزاب السياسية في الجزائر ضمن الأنظمة الوقائية التي تقوم على ربط ممارسو تكوين الأحزاب الموافقة المسبقة للإدارة أي لوزير الداخلية، قصد تفادي

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 7 ديسمبر 1996 **المتعلق بإصدار نص دستور 1996**. الجريدة الرسمية رقم 76 الصادرة في 8 ديسمبر 1996. ص 12

• هناك ثلاثة أنظمة معتمدة عالميا في تأسيس الأحزاب السياسية وهي: 1- نظام يقوم على إقرار الحرية ولكنه يعهد للقضاء أمر معاقبة مخالفي حدود تلك الحرية. 2- نظام الإخطار الذي لا يخول الإدارة حق اتخاذ أي قرار بل= =يقتصر دورها بالعلم بنشاط المزمع القيام يه وهو النظام الذي إعتمده قانون 11/89 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي. 3- نظام الترخيص ويقوم على الموافقة المسبقة للإدارة لقيام الحزب وهو ماجاء يه الأمر 09/97 المتعلق بالأحزاب السياسية.

التجاوزات والإنزلاقات أثناء الممارسة الحزبية كما حدث سابقا مع بداية الانفتاح التعددي، إذ هدف المشرع الجزائري من وراء ذلك التقليل من إنشاء الأحزاب الطفيلية والحد من تكاثرها، الأمر الذي قد يؤدي إلى المساس باستقرار الدولة وممارسة حقوق الإنسان كما حدث مع القانون الأول وتم تأسيس أحزاب على أساس عرقي أو ديني أو جهوي*. وبموجب القانون الجديد تم حل حزبين إلى جانب الجبهة الإسلامية لإنقاذ وهما: حزب الجزائر المسلمة المعاصرة والحركة من أجل الديمقراطية، كما غيرت بعض الأحزاب من تسميتها مثل حماس الحركة من أجل المجتمع الإسلامي التي تحولت إلى حمس الحركة من أجل مجتمع السلم.

2- على مستوى السلطة التنفيذية

أ- **شروط الترشح:** المادة 73 " لا يحق أن ينتخب لرئاسة الجمهورية إلا المترشح الذي:يتمتع، **فقط**، بالجنسية الجزائرية الأصلية ؛يدين بالإسلام؛يكون عمره 40 سنة كاملة يوم الإنتخاب ؛يتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية ؛**يثبت الجنسية الجزائرية لزوجه**؛يثبت مشاركته في ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا قبل يوليو 1942 ؛يثبت عدم تورط أبويه في أعمال ضد ثورة أول نوفمبر1954 إذا كان مولودا بعد هذا التاريخ؛ يقدم تصريح عاني بممتلكاته العقارية والمنقولة داخل الوطن وخارجه. [1]

وقد أضاف أما المادة 157 من الأمر 07/97 بعض الشروط ك[2]:تصريح شرفي بعدم إحراز المعني جنسية أخرى غير الجنسية الجزائرية ؛شهادة تثبت تأدية الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها؛

تصريح المعني بممتلكاته العقارية والمنقولة داخل الوطن وخارجه؛ إلى جانب التوقيعات المنصوص عنها في المادة 159 من نفس القانون والتي تؤكد على إما تقديم قائمة تتضمن 600 توقيع لأعضاء منتخبين داخل المجالس البلدية أو الولائية أو برلمانية على الأقل

* رغم أن قانون 89-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989 والمتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي. الصادر بالجريدة الرسمية رقم 27 بتاريخ 05 جويلية 1989و في مادته 05 يمنع ان تيني اي جمعية تأسيسها على اساس ديني فقط أو على أساس لغوي أو جهوي أو على أساس الإنتماء إلى جنس أو عرق واحد أو إلى وضع مهني معين.

[1] نفس المرجع. ص 16

[2] أمر رقم 97-07 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق ل6 مارس 1997 **المتضمن للقانون العضوي الخاص بنظام الانتخابات**. الجريدة الرسمية رقم17. الصادرة بتاريخ 6 مارس 1997

موزعين عبر 25 ولاية على الأقل، أو تقديم قائمة تتضمن 75000 توقيع فردي لناخبين مسجلين في القائمة. ويجب أن تجمع عبر 25 ولاية على الأقل وينبغي أن لا يقل العدد الأدنى من التوقيعات المطلوبة في كل ولاية من الولايات المقصودة عن 1500 توقيع.

ب- فيما يخص العهدة الرئاسيه:

بالنسبة لدستور 1963فقد نصت المادة 39 مدة الرئاسة 05 سنوات، دون تبيان إن كانت قابلة للتجديد أم لا. أما دستور 76، فقد كانت المدة 06 سنوات لكن تم تخفيضها إلى 05 بموجب تعديل 07 جويلية 1979، بينما نجد دستور 89 في مادته 71 مدة الرئاسة 05 سنوات قابلة للتجديد عدة مرات. لكن دستور 1996في مادته 74 " مدة الرئاسة خمس سنوات. يمكن انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة". لتعدل سنة 2008 في نص المادة 4 المعدّلة للمادة 74 من الدستور، التي جعلت من **مدة المهمة الرئاسية خمس (5) سنوات. يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية**

أ- **عودة الإختصاص التشريعي لرئيس الجمهورية:** إذ نصت المادة 124 من الدستور على أنه:" لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني، أو بين دورتي البرلمان، ويعرض رئيس الجمهورية النصوص التي اتخذها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة له لتوافق عليها. تعد لاغيه الأوامر التي يوافق عليها البرلمان. "

كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في الحالات الاستثنائية المذكورة في نص المادة 93 من الدستور •. تتخد الأوامر في مجلس الوزراء. أما المادة 120 من الدستور فتنص على " يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة 75 يوما من تاريخ إيداعه. في حالة عدم المصادقة عليه في الآجال المحددة سابقا، يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر... "

ومنه فإن لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في 04 حالات:

- شغور المجلس الشعبي الوطني؛
- بين دورتي البرلمان؛

• هذه المادة التي تنص في فقرتها الثالثة على " تخول الحالة الاستثنائية رئيس الجمهورية أن يتخذ الإجراءات الاستثنائية التي تستوجبها المحافظة على استقلال الأمة والمؤسسات الدستورية في الجمهورية.

- الحالة الاستثنائية؛
- حالة عدم المصادقة على قانون المالية. [1]

و يتم التصويت عليها من طرف البرلمان بدون مناقشة وهذا ما نصت عليه المادة 38 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس **1999**

و بالرجوع إلى مختلف الدساتير الجزائرية نجد أن المادة 58 من دستور 1963 قد تكلمت عن اللوائح التفويضية "يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب إلى المجلس الشعب الوطني أن يفوض له لمدة زمنية محددة اتخاذ إجراءات ذات صبغة تشريعية عن طريق أوامر تشريعية تتخذ في نطاق المجلس الوزراء وتعرض على مصادقة المجلس في ثلاثة أشهر".

أما دستور 1976. فمن خلال المادة 153 يمكن لرئيس الجمهورية أن يشرع فيما بين دورة وأخرى للمجلس الشعبي الوطني عن طريق إصدار اوامر تعرض على المجلس للموافقة في أول دورة مقبلة له. [2]

و قد حذف هذا الاختصاص لرئيس الجمهورية في دستور 1989 تكريسا لمبدأ الفصل بن السلطات. ولهذا يمكن القول أن التعديل الدستوري لسنة 1996 جاء لتكريس تفوق السلطة التنفيذية على التشريعية بتوسيع هيمنة رئيس الجمهورية من خلال عودة اختصاصاته التشريعية من جديد.

3- على مستوى السلطة التشريعية

يضطلع بهذه المهمة برلمان متكون من غرفتين: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. وهذا البرلمان له السيادة في إعداد القوانين والتصويت عليها. كما يراقب البرلمان عمل الحكومة.

أ- **تكوينه:** حسب المادة 101من الدستور:" ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر. ينتخب ثلثا 2/3 أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية ويعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر من أعضاء مجلس الأمة من بين الشخصيات والكفاءات

---

[1] مولود ديدان. مباحث في القانون الدستوري. مرجع سابق. ص 377

[2] مراد بدران. "**الاختصاص التشريعي لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة 124 من الدستور. النظام القانوني للأوامر.** " مجلة الإدارة. المجلد 10. العدد 2. سنة 2000. ص ص 11-13

الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. ويساوي عدد أعضاء مجلس الأمة على الأكثر نصف عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني، يزاولون مهامهم لمدة 06 سنوات على أن تجدد تشكيلة مجلس الأمة بالنصف كل 03 سنوات ولهم مهمة وطنية قابلة للتجديد ويتمتعون بالحصانة البرلمانية.

ينتخب رئيس مجلس الأمة بعد كل تجديد جزئي لتشكيلة المجلس. أما رئيس المجلس الشعبي الوطني فينتخب لطيلة الفترة التشريعية.

يناقش كل مشروع قانون من طرف المجلس الشعبي الوطني ومجلي الأمة على التوالي قبل المصادقة عليه على أن يصادق مجلس الأمة على القانون الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني بأغلبية 3/4. وفي حالة حدوث خلاف بين الغرفتين، تجتمع لجنة متساوية الأعضاء بطلب من رئيس الحكومة (الوزير الأول في تعديل 2008) تتكون من أعضاء كلتا الغرفتين من أجل اقتراح نص يتعلق بالأحكام محل الخلاف. تعرض الحكومة هذا النص على الغرفتين للمصادقة عليه ولا يمكن إدخال أي تعديل عليه إلا بموافقة الحكومة. وفي حالة استمرار الخلاف يسحب النص[1].

يمكن ل 3/4 من أعضاء غرفتي البرلمان المجتمعتين معا أن يبادروا باقتراح تعديل دستور على رئيس الجمهورية الذي يمكنه عرضه على الاستفتاء الشعبي[2].

إضافة إلى مجالات التشريع بواسطة القوانين العادية، أضاف الدستور ما يسمى بالقانون العضوي الذي يختلف عن القانون العادي بـــ:

1- أسلوب التصويت وإجراءات المصادقة: تتم المصادقة على القانون العضوي بالأغلبية المطلقة للنواب وبأغلبية 3/4 أعضاء مجلس الأمة. ويخضع القانون العضوي لمراقبة مطابقة النص مع الدستور من طرف المجلس الدستوري قبل صدوره.

2- تحديد مجالاته:حسب المادة 123 يشرع البرلمان بقوانين عضوية في المجالات التالية

- تنظيم السلطات العمومية وعملها.
- نظام الانتخابات.
- القانون المتعلق بالأحزاب السياسية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 1996. مرجع سابق، المادة 114

[2] نفس المرجع. المادة 177

- القانون المتعلق بالإعلام.
- القانون الأساسي للقضاء، والتنظيم القضائي.
- القانون المتعلق بقوانين المالية.
- القانون المتعلق بالأمن الوطني. [1]

ب- مكانة مجلس الأمة:

لقد أدخل دستور 1996 بإقراره تشكيل مجلس الأمة مبدأ ثنائية السلطة التشريعية bicameralism على النظام السياسي الجزائري وبهذا تكون الجزائر قد واكبت العديد من أنظمة العالم التي تتميز بهذه الازدواجية في السلطة التشريعية قصد الاستجابة لمجموعة من الارتباطات الخاصة بشكل الدولة سواء كانت بسيطة أو مركبة، أو بتركيبتها الاجتماعية والتاريخية والسياسية أو بالحفاظ على مجموعة من المصالح الوطنية أو الطبقية. فإذا سلمنا بأن ثنائية السلطة التشريعية في الدول المركبة خاصة الفدرالية منها جاءت لضمان تمثيل كل المناطق سواء كانت دول أو ولايات المشكلة لهذا الإتحاد مثل ما يميز البرلمان الأمريكي الذي يتكون من مجلس النواب the House of Representatives ومجلس الشيوخ the Senate الذي يتكون من عضوين من كل ولاية أي حوالي 100 سينتور ينتخبون كل 6ستة سنوات [2]، فإن سبب تواجدها في الدول البسيطة كبريطانيا أو فرنسا جاء لضمان مكانة وحقوق طبقة اجتماعية وهي الطبقة الأرستقراطية والدينية في إطار المؤسسات الديمقراطية، حيث يتكون مجلس اللوردات the House of Lords كثاني غرفة في البرلمان البريطاني بعد مجلس العموم The House of Commons من حوالي 100 عضو منهم رجال الدين the Spiritual Lords واللوردات اللذين ورثوا هذا اللقب عن أبائهم Hereditary Peers واللوردات اللذين منحوا هذا اللقب من طرف الملكة كعرفان لخدمات قدموها للمجتمع البريطاني ويسمون بلوردات مدى الحياة Life Peers ثم القضاة المعينون من طرف الملكة ويسمون ب Law Lords من حيث أن مجلس اللوردات يعتبر كمحكمة طعن نهائية، وأخيرا

---

[2] Stephen E. Frantzich and Howard R. Ernst. the Political Science Toolbox. **A research Companion to American Government**. New york: Rowman and Littlefield Publishers. 2009. P 72

بعض الشخصيات السياسية كوزراء أولون أو أنواب سابقون[1].

أما في الجزائر فإن تشكيلة مجلس الأمة قد ربطت بين خصوصيات التجارب التي ذكرناها من خلال تعين رئيس الجمهورية لثلث أعضائه من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية [2] وهي تقترب من تعين الملكة البريطانية للوردات الحياة Life Peers، والهدف من ذلك تحسين التمثيل داخل البرلمان لأن بعض الشخصيات والكفاءات الوطنية قد تتجنب إقحام أنفسها في العمل السياسي والحزبي لأسباب عديدة أهمها خصوصيات الأحزاب السياسية في الجزائر وافتقارها للممارسة الديمقراطية، مما يقصي هذه الكفاءات من فرص البروز والقيادة، وبتعيين رئيس الجمهورية لها تمكنها من المساهمة في العمل النيابي وبالتالي تقديم خبرتها وقدراتها للمجتمع. كما يتكون مجلس الأمة كذلك وحسب نص المادة 101 في فقرتها الثانية التي تنص على أن 3/2 من الأعضاء ينتخبون عن طريق الاقتراع غير المباشر من بين ومن طرف أعضاء المجالس البلدية والولائية، وهنا نقترب من هدف التجربة الأمريكية في قضية تحسين تمثيل كل المناطق وتغطية سلبيات نمط الاقتراع بالقائمة وعن طريق التمثيل النسبي الذي لا يؤدي إلى التعبير الحقيقي على إرادة الشعب، إذ أن الناخب يجد نفسه أما اختيار قوائم وليس أشخاص وبالتالي لا يمكنه الاختيار النائب الأكثر تعبيرا عن مصالحه بكل حرية، بقدر ما يجد نفسه مضطرا للتصويت على برنامج حزبي[3].

كما يهدف من إنشاء مجلس الأمة في الجزائر خلق التوازن بين مؤسسات الجمهورية وحمايتها من الوصول إلى حالة الانسداد والإنزلاقات التي عرفتها الحياة السياسية في الجزائر لمدة تطول عن عشرية من الزمن[4]، ويمكن لهذا التوازن أن يكون داخليا أي بين الغرفتين داخل البرلمان نفسه، ويتحقق ذلك بعد نزع احتكار العمل التشريعي من الغرفة

[1] Marie Jose Arquie**. A key To Contemporary British Civilisation**. Paris: Vuibert Editions. 1999. P 116

[2] حسب نص الفقرة الثانية من المادة 101 من دستور 1996

[3] إدريس بوكرو. "**مركز مجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري**. " محاضرة ألقيت على مجلس الأمة بتاريخ أكتوبر 1999.

[4] زهور ونيسي. " **ثماني سنوات بداية وأرضية للخير والأمل**" **مجلة مجلس الأمة**. الجزائر: مجلس الأمة. العدد 23. نوفمبر–ديسمبر2005. ص 3

السفلى أي المجلس الشعبي الوطني حتى وإن كان ليس له حق المبادرة بمشاريع القوانين التي هي حكرا على أعضاء المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول، إلا أنه له نفس ثقل هذا الأخير في مناقشتها والتصويت عليها بنفس المراحل التي مر عليها مشروع القانون في المجلس الشعبي الوطني من مناقشة على مستوى اللجان والاستماع إلى ممثل الحكومة ثم المناقشة في الجلسة العامة والتصويت الذي يشترط فيه نصاب الثلاثة أرباع[1]. كما أن مشاركة مجلس الأمة في التشريع يحسن من جودة نوعية القوانين، (رغم عدم إمكانيته التعديل) لأنه يفترض في القانون الذي درس ونوقش في مجلسين الاكتمال والدقة خاصة وأن طبيعة العضوية في الغرفة العليا تسمح بدراسة أكثر تريث وعمق، إضافة إلى توسيع سلطة إخطار المجلس الدستوري لرئيس مجلس الأمة إلى جانب رئيس الجمهورية والوزير الأول ورئيس المجلس الشعبي الوطني يحدث توازن بين سلطات رؤساء غرفتي البرلمان. [2]

و قد يكون مجلس الأمة أداة لإحداث التوازن في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لتجنب الخلاف بينهما، الأمر الذي يحمي الحكومة من السقوط ويحافظ بالتالي على استقرارها لأنه قد يكون أداة لصالح الحكومة حين يرفض المصادقة على القوانين التي سبق للمجلس الشعب الوطني المصادقة عليها بعدما تم إدخال تغيرات جوهرية على شكلها الأولي كمشروع قانون، أو اقتراح القوانين التي لا تتماشى وإرادة الحكومة.

كما قد يتحول مجلس الأمة إلى أداة لمعارضة الحكومة، من حيث أن له نفس صلاحيات المجلس الشعبي الوطني في مراقبة الحكومة في مسألة توجيه الأسئلة لأعضائها كما تنص عليه نص المادة 134 من الدستور واستجواب الحكومة في قضايا الساعة حسب نص المادة 133 من الدستور وإجراء تحقيق في القضايا ذات المصلحة العامة حسب نص المادة 161. ورغم أن مجلس الأمة لا يمكنه التصويت على لائحة لوم أو ملتمس رقابة تدفع للحكومة للاستقالة، إلا أن مسؤولية الحكومة تكون سياسية أمامه وليست قانونية حين تنص المادة 80 في فقرتيها الثالثة والرابعة " يقدم رئيس الحكومة (الوزير الأول) عرضا على برنامجه لمجلس الأمة. يمكن مجلس الأمة أن يصدر لائحة ". وإن كانت المادة 80 تفيد الإلزام أي ضرورة تقديم برنامج الحكومة على مجلس الأمة بعد عرضه على المجلس

[1] حسب ما نصت عليه المادة 120 من دستور 1996

[2] إدريس بوكرو. مركز مجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري. مرجع سابق.

الشعبي الوطني، فإن المادة 84 في فقرتها الأولى توحي بإمكانية تقديم البيان السنوي للسياسة العامة للحكومة أمام المجلس. ومع هذا فقد جرت العادة على تقديم بيان السنوي للسياسة العامة للحكومة أوتوماتيكيا بعد عرضه على الغرفة السفلى حرصا من الحكومة للحصول على مصداقية أكثر.

ت- **الوظيفة الرقابية للبرلمان:** جاء دستور 1996 لينظم العلاقة أكثر بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وليكرس أدوات رقابة السلطة التشريعية على التنفيذية المكتسبة من خلال دستور 1989. إذ أكد التعديل الدستوري ل 1996 لمراقبة البرلمان لأعمال الحكومة ومساءلة أعضائها من خلال الوسائل التالية:

1-أدوات الرقابة التي تترتب عليها مسؤولية الحكومة: وتتمثل في:

- مناقشة برنامج الحكومة حسب نص المادة 80 من الدستور التي تنص على: " يقدم رئيس الحكومة (الوزير الأول) برنامجه إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه. ويجري المجلس الشعبي الوطني لهذا الغرض مناقشة عامة. ويمكن (لرئيس الحكومة) للوزير الأول أن يكيف برنامجه على ضوء هذه المناقشة. يقدم (رئيس الحكومة) الوزير الأول عرضا حول برنامجه لمجلس الأمة. يمكن مجلس الأمة أن يصدر لا ئحة. "

- كما تظهر هذه الأداة من خلال بيان االسياسة العامة للحكومة حسب ما نصت عليه المادة 84 من الدستور. "تقدم الحكومة سنويا إلى المجلس الشعبي الوطني بيانا عن السياسة العامة. تعقب بيان السياسة العامة مناقشة عمل الحكومة. يمكن أن تختتم هذه المناقشة بلائحة.

- ملتمس الرقابة: كما يمكن أن تترتب على مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة إيداع ملتمس رقابة يقوم بها المجلس الشعبي الوطني، كما نصت عليه المادة 135: " يمكن للمجلس الشعبي الوطني لدى مناقشته بيان السياسة العامة، أن يصوت على ملتمس رقابة ينصب على مسؤولية الحكومة.. ولا يقبل هذا الملتمس إلا إذا وقعه 1/7 (سبع) عدد النواب على الأقل. على أن تتم الموافقة على ملتمس الرقابة بتصويت 2/3 النواب. وإذا صادق المجلس الشعبي الوطني على ملتمس الرقابة يقدم رئيس الحكومة استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية. •

2-أدوات لا تترتب عليها مسؤولية الحكومة: ونقصد بها الاستجواب والأسئلة.

• حسب المادتين 136 و137 من دستور 1996.

-الاستجواب: حسب المادة 133 التي تؤكد على أنه يمكن لأعضاء البرلمان استجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة.

-و الأسئلة كما تنص عليه المادة 134 " يمكن لأعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة. ويكون الجواب على السؤال الكتابي كتابيا خلال أجل أقصاه 30 يوما. وتتم الإجابة على الأسئلة الشفوية في جلسات المجلس.

جدول رقم(32): يمثل عدد الأسئلة الشفوية والكتابية للفترتين التشريعيتين 1997-2002 و2002-2007

الأسئلة الشفوية الفترة التشريعية 1997-2002	العدد	الأسئلة الشفوية الفترة التشريعية 2002-2007	العدد
الأسئلة المودعة	500	الأسئلة المودعة	462
الأسئلة التي تم الإجابة عنها	351	الأسئلة التي تم الإجابة عنها	288
الأسئلة المسحوبة	32	الأسئلة المسحوبة	22
الأسئلة المحولة إلى أسئلة كتابية	30	الأسئلة المرفوضة	24
الأسئلة التي بقيت دون رد	87	الرد بعدم الإختصاص	11
الأسئلة الكتابية الفترة التشريعية 1997-2002	العدد	**الأسئلة الشفوية** الفترة التشريعية 2002- 2007	العدد
الأسئلة المودعة	703	الأسئلة المودعة	271
الأسئلة التي تم الإجابة عنها	616	الأسئلة التي تم الإجابة عنها	231
الأسئلة المسحوبة	05	الأسئلة المسحوبة	05
الأسئلة التي بقيت دون رد	82	الأسئلة المرفوضة	10

المصدر: بناء على معطيات من وقع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان: www. mcrp. dz

وحسب المادة 160 تقدم الحكومة لكل غرفة من البرلمان عرضا عن استعمال الإعتمادات المالية التي أقرتها كل سنة. كما يمكن كل غرفة من البرلمان في إطار اختصاصاتها أن تنشئ في أي وقت لجان تحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة.

ما يمكن قوله أنه رغم الأدوات القانونية المهمة التي يحتوي عليها دستور 1996 من

أجل ممارسة المهمة الرقابية للبرلمان أمام الحكومة، إلا أن الممارسة أفرزت ضعف هذا الأخير وعدم قدرته على أن يكون فعالا سواء على مستوى التشريع أو الرقابة، وأصبح البرلمان الجزائري عرضة لانتقادات قوية سواء من طرف الأحزاب التي كثيرا ما شككت في مصداقيته بل حتى في مشروعيته واعتبرته برلمانا مزورا خاصة بالنسبة للعهدة 2007-2012، فذهبت للمطالبة بحله أو إقامة انتخابات تشريعية جديدة للانتخاب جمعية تأسيسية •، أو من طرف حتى بعض المؤسسات المتخصصة في تقيم أداء البرلمانات مثل ما جاء في تقرير freedom House لسنة 2007الذي أعطى نقطة ضعيفة لدور السلطة التشريعية في مراقبة أعمال الحكومة، إذ تحصلت الجزائر على 2. 75 نقطة من أصل عشرة نقاط. ولعل ضعف البرلمان الجزائري يرجع أساسا إلى:

- ضعف التكوين السياسي والفني لدى النواب، اللذين ونتيجة لغياب الشفافية والديمقراطية داخل الأحزاب نفسها يصلون إلى رأس القوائم الانتخابية لا عن طريق الاستحقاق والجدارة وإنما عن طريق المحسوبية والجاه؛
- سيطرة السلطة التنفيذية على البرلمان ؛
- هيمنة حزب الأغلبية على المقاعد مما يضعف بل يشل من أصوات الأحزاب الأخرى ويجعل من فعاليتها سواء في اقتراح القوانين أو مناقشتها ضعيفة؛
- انشغال النواب باهتمامات أخرى وخضوعهم لمصالح ضيقة أكثر من المصلحة العامة للشعب الذي لا تربطهم بهم علاقات قوية.

ولهذا تبقى مسألة فعالية البرلمان في الجزائر مسألة نظرية مدونة في نصوص الدستور، أما الواقع فإنها ما تزال ضعيفة، إذ أنه لم يسجل التاريخ السياسي لعمل البرلمان في عهد التعددية ولا مرة سحب للثقة من الحكومة ولا عدم موافقة على برنامجها.

• من بين هذه الأحزاب نجد حزب العمال وحزب الطليعة الاشتراكية

المبحث الثاني: الإصلاحات السياسية منذ 1999.

نريد من خلال هذا المبحث التطرق لأهم الإصلاحات الدستورية والسياسية التي جاء يها الرئيس بوتفليقة، فبعدما تكلمنا في الفصل السابق عن إصلاحاته الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامجه التنموية التي انطلقت مع مطلع سنوات 2000، سنستكمل الإصلاحات السياسية في هذا المقام.

المطلب الأول: قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم الإصلاحات التي جاءت في بداية عهدة الرئيس بوتفليقة والتي كان أهما قانون الوئام المدني وميثاق المصالحة الوطنية التي صادق عليها الشعب الجزائري بعد عملية استفتاء شعبي بالأغلبية المطلقة.

فبعدما أعلن الرئيس اليمين زروال في 11 سبتمبر 1995 وبشكل مفاجئ عن تقليص عهدته الرئاسية وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة في 16 أفريل 1999، ترشح كل من عبد العزيز بوتفليقة– أحمد طالب الإبراهيمي– مولود حمروش – الحسين أيت أحمد – مقداد سيفي، لكنه وقبل يوم واحد انسحب الكل بحجة عدم نزاهة الانتخابات، ولم يبقى سوى بوتفلبقة الذي دخل الانتخابات بمفرده ففاز بالأغلبية 74% من الأصوات وتحول السباق الانتخابي إلى مجرد استفتاء بل وتزكية لشخص بوتفليقة *.

جدول رقم(33): يمثل نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 1999

المترشح	عدد الأصوات	النسبة %
عبد العزيز بو تفايقة	7442139	73.79
أحمد طالب الإبراهيمي	1264094	12.23
عبد الله جاب الله	398416	3.95
حسين أيت أحمد	319523	3.17
مولود حمروش	311908	3.09

* لما أعيد انتخاب بوتفليقة عام 2004 حصل على 85% من الأصوات

مقداد سيفي	226371	2.21
يوسف الخطيب	122823	1.22

المصدر: وزارة الداخلية. نتائج انتخابات الرئاسية ل 16 أفريل 1999.

لقد وضع الرئيس بوتفليقة أولويات أساسية تتمثل في إزالة العوائق التنمية والمتمثلة خاصة في الاستقرار الأمني، ترقية الوئام المدني وإعادة تنظيم الاقتصاد وإنعاشه عن طريق برامج الإنعاش الاقتصادي، وبدأت سلسلة من الإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية نبدأها من:

1- قانون الوئام المدني:

يهدف قانون **الوئام المدني** حسب مادته الأولى إلى "... استعادة الوئام المدني ويهدف إلى تأسيس تدابير خاصة بغاية توفير حلول ملائمة لأشخاص المورطين والمتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب، اللذين يعبرون عن إرادتهم في التوقف بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية، بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح، على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع" [1]، إذ كان ترجمة قانونية " للهدنة " التي أعلنها من طرف واحد ما يسمى بالجيش الإسلامي للإنقاذ بالاتفاق مع الجيش الجزائري عام 1997. **و**لقد أراد بوتفليقة من هذا قانون:

-إضفاء المشروعية على النظام عن طريق نشر الأمن والسلم؛

-مواجهة العنف السياسي والتعامل معه على أنه جريمة جنائية كأي جريمة أحرى ؛

-إيجاد حل فعال وجذري للأزمة الأمنية والسياسية في الجزائر ونشر ثقافة وقيم المصالحة الوطنية التي يراد من خلالها القضاء على العنف التي عاشت فيه البلاد لسنوات طويلة وخلف أضرار مادية وبشرية كثيرة؛

-لقد ركز هذا القانون على ضرورة الخروج من الأزمة عن طريق حوار فعال بين الهيئات السياسية والقوى المعارضة واحتوائها من طرف السلطة ؛

-التآخي بين أفراد الشعب الجزائري وتوحيده وجمعه على تحقيق هدف واحد وهو الخروج من الأزمة التي عاشها طويلا والتي أرهقته بل أصبحت شبحا يطارده. [2]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 08/99 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1420 الموافق ل 13 يوليو 1999 **المتعلق باستعادة الوئام المدني**. الجريدة الرسمية العدد 46.

[2] حنيش سنوسي. **إستراتيجية البيئة في الجزائر**. (رسالة دكتوراه قي التنظيم السياسي والإدارية)، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 2005. ص 285

و عموما ارتكز قانون الوئام المدني على العناصر التالية:

- العفو على الإسلامويين والمتشددين اللذين تمردوا على السلطة لكنهم لم يتورطوا في إحداث العنف أو القتل[1] ؛
- عقاب من ثبت تورطه في الأحداث الإرهابية وإتاحة الفرصة لمن يعلن استسلامه للاستفادة من تخفيف العقوبات [2]مع ربط إمكانية العفو الشامل بالرجوع إلى الاستفتاء الشعبي ؛
- إبقاء الحظر المفرض على الجبهة الإسلامية للإنقاذ بما أن هناك حكما قضائيا نهائيا بحلها.

إلا أن هذا القانون ركز على الجانب الأمني دون الشق السياسي عندما استثنى الجناح السياسي للجبهة الإسلامية لإنقاذ بإبعاد القيادة التاريخية لهذا الحزب والمتمثلة في عباسي مدني، علي بلحاج، رابح كبير، أنور هدام الأمر الذي لم يحل الأزمة الأمنية ولا السياسية.

2- المصالحة الوطنية.

لقد انطلق بوتفليقة بعد الفراغ من مشروع الوئام المدني إلى تبني مشروع الوئام السياسي يقوم على المصالحة مع أطراف الأزمة، فانطلاقا من قناعتة بفشل الحل الإستئصالي، أكد في برنامجه الانتخابي للعهدة الأولى على ضرورة مصالحة وطنية لا تستثني أحد، وتقوم على عفو عام عن الجماعات الإسلامية المسلحة مقابل تعهدها بنبذ العنف والإرهاب وإلقاء السلاح التي شهرته في وجه الدولة. [3]و قدم بوتفليقة مشروع للمصالحة الوطنية **و**الذي كان أكثر انفتاحا على التيار الإسلامي بما في ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إرادة منه لترقية الوئام المدني إلى مصالحة وطنية ، وتأكدت فعليا عن طريق برنامج رئيس الحكومة أحمد أويحي المنبثق من برنامج رئيس الجمهورية موضحا، أن الدولة ستجد حلا

---

[1] حسب المادة الثالثة من القانون رقم 99 _08 المؤرخ في ربيع الأول 1420 الموافق ل 13 يوليو 1999، **والمتعلق باستعادة الوئام المدني**، والتي تنص على " لا يتابع قضائيا من سبق أن انتمى إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات داخل الوطن أو خارجه، ولم يرتكب أو يشارك في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات، أدت إلى قتل شخص أو سببت له عجز دائم أو اغتصاب أو لم يستعمل متفجرات في أماكن عمومية أو أماكن يتردد عليها الجمهور.... "

[2] حسب الفصل الرابع من نفس المصدر، والمتضمن تخفيف العقوبات

[3] المصالحة في عهد بوتفليقة. من موقع. http. info@eljazeera. htm بتاريخ 12 -11 2001.

لمأساة عائلات المفقودين، وأن الحكومة ستضل دائما مستعدة لسد الطريق أمام أي شكل من أشكال التطرف خدمة للمصالحة الوطنية. [1]

وتتمثل أهم الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم إلى:

أولا: إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات اعتبارا من 13 يناير 2000، تاريخ انقضاء مفعول القانون المتضمن الوئام المدني؛

ثانيا: إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد الذين يكفون عن نشاطهم المسلح ويسلمون ما لديهم من سلاح. ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية ؛

ثالثا: إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه الذين يَمْثُلُون طوعا أمام الهيئات الجزائرية المختصة. ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية ؛

رابعا: إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد المنضوين في شبكات دعم الإرهاب الذين يصرحون بنشاطاتهم لدى السلطات الجزائرية المختصة ؛

خامسا: إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المحكوم عليهم غيابيا باستثناء أولئك الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية ؛

سادسا: العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب ؛

سابعا: العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم أعمال عنف من غير المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية؛

---

[1] م. شوقي. "**المصالحة الوطنية ركيزة برنامج أويحي**". جريدة الخبر. العدد 4085. ل 13-05-2004. ص2.

ثامنا: إبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية أو المطلوبين الذين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعات أو إجراءات العفو السالفة الذكر[1].

فكان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية من أبرز أحداث الجزائر عام 2005، والتي زكاه الجزائريون بنحو 98% من أصوات الناخبين في الاستفتاء الذي جرى في التاسع والعشرين من سبتمبر، وهي النسبة التي منحت الرئيس بوتفليقة تفويضا شعبيا كاسحا لإنهاء أزمة العنف في البلاد. ويرى الكثير من الساسة الجزائريين، أن المصالحة الوطنية كانت من أولويات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه السلطة عام 1999، حيث أكد في برنامجه السياسي إطفاء نار الفتنة عبر المصالحة الوطنية دون أن يوضح أسلوبها وأداتها، لكن الخلافات في هرم السلطة حولها حال دون تطبيقها في ولايته الرئاسية الأولى، التي اقتصرت على قانون الوئام المدني بعد استفتاء شعبي في 1999/9/16، ويقضي بعفو كلي أو جزئي عن المتورطين في أزمة العنف.

وفي ولايته الثانية سمحت التوازنات الوطنية بطرحها عبر ميثاق السلم كما أعلن بوتفليقة في خطابه في 2005/8/14 "إن كانت السياسة هي فن الممكن، فإن المصالحة الوطنية التي أدعوكم إليها، هي المخرج الأمثل، إن لم أقل الوحيد الذي تتيحه حاليا (وكررها ثلاث) التوازنات الوطنية. "

3- ميثاق السلم والمصالحة بين التأييد والمعارضة

وقد أيدت ميثاق السلم معظم الأحزاب السياسية، خاصة أحزاب الائتلاف الحكومي: جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديموقراطي، وحركة مجتمع السلم، إلى جانب حزب العمال، الذي ترشحت رئيسته لويزة حنون للانتخابات الرئاسية، بتنشيط الحملة الدعائية للاستفتاء على الميثاق، كما أيدته جمعيات المجتمع المدني. في حين عارضته بعض جمعيات عائلات المفقودين وطالبت بكشف الحقيقة، كما انتقدت منظمات حقوق الإنسان الجزائرية غير الحكومية الميثاق لخضوعه للتوازنات الوطنية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رئاسي رقم 278/05 المؤرخ في 14 أوت 2005 المتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء حول **مشروع الــميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية.**

وعبر عبد الحميد مهري الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني في توضيحه لمفهوم المصالحة "... طبعا الماضي قد نختلف في تحليله وفي توزيع المسؤوليات لكن الحل يكمن في أننا نبني مجتمعا قائما على ديمقراطية حقيقية وليس على ديمقراطية واجهات. " وبالنسبة له فإن المصالحة الحقيقية لا تقوم على الإقصاء، إذ يمنع ميثاق السلم والمصالحة النشاط السياسي عن بعض قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، كمتسببين في أزمة العنف، في حين أثنى على عمل قوات الجيش في مكافحة ما وصفته ديباجة الميثاق بالإرهاب، لكن عبد الحميد مهري يرى أن مفهوم المصالحة لا يقصي طرفا معبر عنه اجتماعيا دون أن يسمي هذا الطرف. وتابع قائلا: "المصالحة الوطنية الحقيقية لا تقوم إطلاقا على إقصاء أي قوة سياسية يفرزه المجتمع، في تقديري إذا كان عندنا قناعة تامة بأن المجتمع له حق في أن يعبر عن جميع ما يختلج به من آراء وتوجهات سياسية، فنكون قد وضعنا الأساس الصحيح للمصالحة. "[1]

لقد انقسم موقف جبهة الإنقاذ بين مؤيد ورافض لميثاق السلم والمصالحة، واعتبره رئيس الجبهة عباسي مدني ونائبه علي بلحاج لأسباب أمنية صرفة، وهو ما رفضه مدني مزراق قائد ما يسمى بالجيش الإسلامي للإنقاذ (الذراع العسكري لجبهة الإنقاذ المحظورة) قائلا: "والله المصالحة الآن أكبر من شقها الأمني، لأن المجال في الجزائر وحرية التعبير كبيرة جدا ولا أخالك تجهلين الحرية الكبيرة التي تتمتع بها الصحافة المكتوبة بالجزائر، ربما التلفزيون فيه تضييق، فالمصالحة اليوم تجاوزت شقها الأمني تماما. " ويوضح مزراق أبعاد مصالحة اليوم بأنها " مصالحة مع مشروع المجتمع، الذي فصل فيه من قبل الأجداد. " [2]

و كانت جبهة القوى الاشتراكية، وزعيمها حسين آيت أحمد من أشد معارضي الميثاق، لأنه يخفي الحقيقة حسب الناطق الرسمي للحزب عبد الكريم طابو: "من حق الشعب الجزائري معرفة الحقيقة على كل الجرائم التي ارتكبت من عام 1992، أما الميثاق الذي طرحه الرئيس بوتفليقة يرمي إلى إبعاد كل الحقيقة وكل العدالة حول مرتكبي ومسببي هذه الجرائم. "ويعتبر البعض أن إن المصالحة الحقيقية ليست بين الشعب وإنما بين الشعب والسلطة.

---

[1] ميمة أحمد. "**ميثاق السلم والمصالحة الوطنية أبرز ملامح عام 2005 في الجزائر**". آخر تحديث: الخميس 22 ديسمبر 2005.

[2] نفس المرجع.

كما لم تسلم السياسة التي رفع شعارها الرئيس بوتفليقة واستشار فيها الشعب الجزائري في سبتمبر 2005 من انتقاد طبقة سياسية وشعبية واسعة، منها جمعيات عائلات المفقودين ومنظمات حقوق الإنسان الجزائرية، ويعود ذلك إلى عدم تقبل أولياء الضحايا في رؤية من شارك في اغتيالهم وهو حرٌّ طليق، بل ويتمتع بالحماية الأمنية اللازمة والمساعدات المالية الكافية لإعادة دمجه في المجتمع، وكذلك عدم تقبل عائلات المفقودين غلق ملف اختفاء ذويهم رجعة وكأن المشكلة حلت بتبرئة العناصر التي شاركت في الإرهاب من جرائمها.

أما الذين حملوا السلاح فإنهم يقولون إن السلطات لم تترك لهم خيارا آخر إلا القتال، لأنها تمنع كل السبل السلمية من أجل المطالبة بالحقوق والدفاع عنها. ويضربون المثل على رفض قيادة الجيش وأعوانها من السياسيين الطرق السلمية القانونية من أجل الوصول للسلطة والبقاء فيها بإلغائها نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ويؤسسون على ذلك دعوتهم إلى خيار حمل السلاح لأنها في اعتقادهم سلطة لا تفهم إلا لغة الرصاص والعنف والقوة.

المطلب الثاني: التعديل الدستوري ل2008:

جاء هذا أساسا من أجل تمديد العهدة الرئاسية لثالثة بعدما كانت المادة 74 تحددها لعهدتين فقط. وأهم ما جاء به هذا التعديل:

1- على مستوى الحقوق والواجبات:

- الحقوق السياسية للمرأة: رغم أن الدستور الجزائري يضمن المساواة بسن الجنسين في جميع المجالات، إلا أن مكانة المرأة في الحياة السياسية بقيت محتشمة، ولهذا جاء تعديل 2008 لضمان ترقية الحقوق السياسية للمرأة، من خلال ما جاءت المادة 2الثانية من هذا التعديل التي تضيف مادة **31** مكرر، وتحرر كالآتي: المادة 31 مكرر:" تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة. "

في الحقيقة إن أردنا أن نبحث في موضوع مكانة المرأة في السياسة في العالم عموما ثم في الجزائر خصوصا من خلال نسبة تمثيلها في البرلمان، يمكننا القول بأن حضورها في دول شمال أوروبا هو الأكثر تواجدا حيث نجدها تمثل 47 % من البرلمان السويدي و42%

في البرلمان الفلندي و38% في البرلمان الدنماركي، لأما في الولايات المتحدة الأمريكية فتحتل النساء 16% فقط من مقاعد الغرفة السفلى ة 14% من مقاعد مجلس الشيوخ، وهي نسبة قليلة جدا بالنسبة لدولة تدعي أنها المثال الذي يقتدى به في الديمقراطية التشاركية، وتحتل الدول العربية أخر المراتب العالمية حيث تمثل 9 % في مصر.

جدول رقم (34) يمثل تمثيل النساء في الغرفة البرلمانية السفلى في مختلف أنحاء العالم

المنطقة	النسبة المئوية لتمثيل النساء
دول الشمال Nordic Countries	41
الدول الأمريكية	22
أوروبا: أعضاء منظمة الأمن والتعاون الأوربي بما فيها دول الشمال	21
أوروبا: أعضاء منظمة الأمن والتعاون الأوربي دون دول الشمال	19
أسيا	17
الدول الأفريقية جنوب الصحراء	17
دول الباسفيك Pacific	13
الدول العربية	10

Source: inter-parliamentary union ،women in National Parliamentary world and regional Averages، http://www. ipu. ORG\wmn-e\world. Htm

أما في الجزائر فيمكن القول بأن هناك تحسن كبير فيما يخص مكانة المرأة في الجزائر بصفة عامة، والدليل على ذلك اقتحامها للعديد من المجالات التي كانت حكرا على الرجل مثل الأمن، الدفاع والتكنولوجيا. تمثل المرأة 37% من سلك القضاء، 50% في سلك التعليم، 53% طبيبات و32% إطارات ساميات. كما أن هناك زيادة في عدد الجامعيات مقارنة بعدد الذكور إذ تمثلنا 135 طالبة مقابل 100 طالب كنتيجة لزيادة عدد الحاصلات على شهادة البكالوريا حيث وصلت نسبتهن إلى 61 % سنة 2004. إلا أن النساء مازلن

بعيدات عن مراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي وهذا لضعف تمثيلهن في البرلمان والمجالس المنتخبة أو تواجدهن في المناصب الوزارية والمناصب العليا. لقد كانت نسبة النساء في المجلس الشعبي الوطني في العهدة 1997 – 2002= 3.43 %

2002 –2007 = 6.94 %

2007 –20012= 7.75%[1] وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة مع عدد الناخبات الجزائريات وبالنظر إلى المساواة في الحقوق السياسية من بسنها حق الانتخاب المضمون في جميع الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال.

ولا يختلف الوضع بالنسبة لمجلس الأمة فقد فازت 3 نساء في انتخاب أول أعضاء مجلس الأمة فشكل 3.52 % وتحصلن على 5 مقاعد من 48 مقعد بالنسبة لثلث الرئاسي أي بنسبة 10.41%. أما بالنسبة لانتخاب تجديد نصف أعضاء مجلس الأمة لسنة 2000 فلم تتحصل أي امرأة على أي مقعد ونفس الحال بالنسبة لانتخابات تجديد نصف الأعضاء لسنة 2003، بينما عين رئيس الجمهورية 3 نساء من 24 مقعدا بنسبة 12.5% سنة 2000 وامرأتان سنة 2003 وعينت امرأتان من طرف رئس الجمهورية من بين 24 مقعدا أي ما يعادل9.09 % ونفس الكلام يمكن تطبيقه على انتخابات 2007 التي لم تستطع أي امرأة الفوز في نصاب 3/2 المخصص للمجالس المحلية المنتخبة، وأن الأربع النساء عضوات مجلس الأمة هن من الثلث الرئاسي أي من تعين رئيس الجمهورية

جدول رقم (35)يمثل تمثيل الرجال والنساء في المجلس الشعبي الوطني

العهدة	1997–2002	2002–2007	2007–2011
الرجال النواب	376	362	359
النساء النواب	13	27	30
عدد المقاعد	389	386	389
نسبة النساء النواب	3.34	6.94	7.75

المصدر: WWW. APN-DZ. ORG

[1]République Algérienne Démocratique et Populaire. CNES. **Rapport National Sur le Développement Humain 2008**. Alger. 2009. p 40

جدول رقم (36)يمثل تمثيل الرجال والنساء في مجلس الأمة

العهدة	2001-1998	2004-2001	2007-2004
الرجال النواب	139	140	140
النساء النائبات	5	4	4
عدد المقاعد	144	144	144
النسبة المئوية للنساء	%3.47	%2.78	%2.78

المصدر : WWW. majileselouma. dz

وتعود مسؤولية هذا الضعف في التواجد النسوي في البرلمان الجزائري الذي قدر في الفترة التشريعية 2007-2012 ب 7.75% والذي تم إدانته عدة مرات على أعلى مستوى في الدولة بالدرجة الأولى إلى:

- الأحزاب السياسية الغير قادرة على استقطاب النساء وعرقلة إمكانية وصولهن للمراكز القيادية بداخلها؛
- الذهنية السائدة في المجتمع الجزائري التي تعظم دور الرجل وتهمش دور النساء؛
- تأرجح المجتمع الجزائري بين قيم الحداثة تارة والقيم التقليدية تارة أخرى؛
- عزوف العنصر النسوي عن العمل السياسي الذي كثيرا ما يتطلب جهدا كبيرا ووقتا طويلا؛
- ذهنية المرأة نفسها التي كثيرا ما ترضى بالوضعية التي هي فيها؛
- عدم قدرة النساء المترشحات لوضع برنامج سياسي يعبر عن تطلعات وأمال المرأة الجزائرية؛ الأمر الذي لا يؤدي إلى استقطاب عدد كبير من الأصوات النسوية.

أما الواجبات من خلال المادة الثالثة التي عدّلت المادة 62 من الدستور، وأصبحت تنص على: على كل مواطن أن يؤدي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنية. التزام المواطن إزاء الوطن وإجبارية المشاركة في الدفاع عنه، واجبان مقدسان دائمان. تضمن الدولة احترام رموز الثورة، وأرواح الشهداء، وكرامة ذويهم، والمجاهدين.

وتعمل كذلك على ترقية كتابة التاريخ، وتعليمه للأجيال الناشئة".

2- **على مستوى السلطة التنفيذية:** من خلال:

أ- **العهدة الرئاسية:** حيث نصت المادة 4 من هذا التعديل على: تعدّل المادة 74 من الدستور، وتحرر كالآتي: "مدة المهمة الرئاسية خمس (5) سنوات. يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية". ومنه نلاحظ العودة مرة أخرى لفتح العهدة الرئاسية. إذ جاء هذا التعديل بمبادرة من رئيس الجمهورية الذي عبر عن رغبته في ذلك مباشرة بعد انتخابه رئيسا للجمهورية سنة 1999، ثم أعاد طرح المسألة مرة أخرى بعد رئاسيات 2004، وقد أفصح عليه في خطابه بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2008_2009 حيث قال: "... لقد ارتأيت إجراء تعديلات جزئية ومحدودة ليست بذلك العمق، ولا بذلك الحجم، ولا بتلك الصيغة التي كنت أنوي القيام بها، التي تتطلب اللجوء إلى الشعب، فقد فضلت اللجوء إلى الإجراء المنصوص عليه في نص المادة 176 من الدستور، وإذا تم استبعاد فكرة التعديل الدستوري عن طريق الاستفتاء إلى حين، فإن هذا لا يعني التخلي عنه"[1] ومن ثم فقد أصدر المجلس الدستوري رأيه المعلل[2] وصادق عليه البرلمان بتاريخ 12 نوفمبر 2008 بالأغلبية الساحقة لأعضائه:

إن تعديل الفقرة الثانية من المادة 74، جعل مسألة تجديد العهدة الرئاسية مفتوح يتنافى مع مبدأ التداول على السلطة التي كرسها دستور 1996 والتي هي من أهم أسس الديمقراطية. فهو ضمان قوي لعدم استحواذ على السلطة والغلو فيها والتي كانت من أسباب ثوران الشعوب العربية على حكامها الذين أرادوا الخلود في كراسي السلطة، وبالتالي فالتخلي عن تحديد العهدة الرئاسية يعد تراجعا عن مكتسب ديمقراطي هام جدا[3]، وإن برر البعض ذلك بأهمية استكمال مشاريع الرئيس وبرامجه التنموية التي هي بحاجة إلى وقت أطول وإلى استقرار في السلطة، -يمكن العودة إلى النموذج الأمريكي في قضية تمديد العهدة وليس فتحها.

---

[1] من موقع رئاسة الجمهورية: www. elmouradia. dz

[2] رأي رقم 01-08 المؤرخ في 07 نوفمبر 2008، يتغلق بمشروع قانون المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية رقم 63، بتاريخ 19 نوفمبر 2008

[3] عقيلة خرباشي، **مركز مجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري.** (أطروحة لنيل دكتوراه العلوم في العلوم القانونية) كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر بباتنة. السنة الجامعية 2009-2010. ص 215.

ب_ **إلغاء وظيفة رئيس الحكومة واستبدالها بالوزير الأول:** حيث تم استبدال منصب رئيس الحكومة بالوزير الأول حسب المادة 6 التي عدلت المادة 79 من الدستور، فأصبحت كالآتي: "يعيّن رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة بعد استشارة الوزير الأول. ينفذ الوزير الأول برنامج رئيس الجمهورية، وينسق من أجل ذلك، عمل الحكومة. يضبط الوزير الأول مخطط عمله لتنفيذه، ويعرضه في مجلس الوزراء".

إذ أصبح الوزير الأول تابعا مباشرة لرئيس الجمهورية بنص الدستور، ولم يعد له حتى صلاحية اختيار ولا تعين طاقمه الوزاري، بل يستشار فقط في هذه المهمة ونعلم جيدا أن الاستشارة ليست بالضرورة ملزمة. ومن هنا نتساءل هل معنى ذلك التخلي عن مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية التي جاء بها دستور 1989 ؟

للإجابة على هذا التساؤل يجب ا البحث في مكانة الوزير الأول في ظل هذا التعديل سواء من حيث التسمية أو من حيث الصلاحيات ومسألة محاسبته. إذ نفهم من خلال التغيير في التسمية من رئيس الحكومة إلى الوزير الأول أنه تم تجريد الوزير الأول من العديد من الصلاحيات التي عادة ما تعطى لرئيس الحكومة في النظام الشبه رئاسي مثل النظام الفرنسي، أو رئيس الوزراء the prime ministre في النظام البرلماني الذي يمثل أساس السلطة التنفيذية عكس رئيس الجمهورية أو الملك في هذا النظام الذي عادة ما يكون دوره شرفيا. وتسمية الوزير الأول تعود بنا إلى التعديل الدستوري ل 1979 أين استحدث هذا المنصب لأول مرة في النظام السياسي الجزائري ولم يكن يوحي أبدا باقتسام السلطة التنفيذية بينه وبين رئيس الجمهورية، بل كان فقط يساعده في تنسيق النشاط الحكومي وتطبيق القرارات المتخذة: معنى ذلك أن وظيفة الوزير الأول في الجزائر لم تخرج عن إطارها الإفريقي إذ أنها لا توحي باقتسام حقيقي للسلطة أي ازدواجية السلطة التنفيذية، إذ يبقى رئيس الجمهورية دائما القائد بلا منازع، أما الوزير الأول ما هو إلا منفذا لقراراته فتنحصر مهامه في التنسيق بين أنشطة الحكومة وتنفيذ قرارات مجلس الوزراء الذي يترأسه الرئيس. وصلاحيات الوزير الأول من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008 حددتها المادة 85 التي تنص على: "يمارس الوزير الأول، زيادة على السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور، الصلاحيات الآتية:

– يوزّع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية،

- يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات،

- يوقّع المراسيم التنفيذية، بعد موافقة رئيس الجمهورية على ذلك،

- يعيّن في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية، ودون المساس بأحكام المادتين 77 و78 السابقتين الذكر،

- يسهر على حسن سير الإدارة العمومية. "

لكن يبقى الوزير الأول من خلال هدا التعديل مسئول أمام البرلمان عن برنامج في الحقيقة ليس ببرنامجه وإنما هو برنامج رئيس الجمهورية حسب ما نصت عنه المادة 7 التي عدّلت المادة 80 من الدستور والتي تنص على:"يقدم الوزير الأول مخطط عمله إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه. ويجري المجلس الشعبي الوطني لهذا الغرض، مناقشة عامة. ويمكن الوزير الأول أن يكيّف مخطط العمل هذا، على ضوء هذه المناقشة وبالتشاور مع رئيس الجمهورية. يقدم الوزير الأول عرضا حول مخطط عمله لمجلس الأمة مثلما وافق عليه المجلس الشعبي الوطني. يمكن مجلس الأمة أن يصدر لائحة. ". أما المادة 8: المعدّلة للمادة 81 من الدستور، التي تجبر الوزير الأول على أن يقدم استقالة الحكومة لرئيس الجمهورية في حالة عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على مخطط عمله. فيعيّن رئيس الجمهورية من جديدا وزيرا أولا حسب الكيفيات نفسها. " فنعتقد أن هذا التعديل قد أضعف من مكانة وسلطات رئيس الحكومة الذي أصبح يسمى بالوزير الأول من جهة الأول، مع إقحامه في مواجهة البرلمان لتحمل مسؤولية هي في الأساس لم يمارسها بل كان منفذا لها فقط من جهة ثانية، الأمر الذي من خلاله يمكن التأكيد على أنه مجرد كبش فداء لحماية مكانة رئيس الجمهورية التي تقوت أكثر من خلال هذا التعديل ويظهر ذلك من خلال صلاحياته الكثيرة والمتعددة.

ت- صلاحيات رئيس الجمهورية: التي ضمت لها بعض صلاحيات رئيس الحكومة قبل التعديل، فتعززت وتقوت أكثر مع إبقائه فوق كل المؤسسات وبعيدا عن مواجهة البرلمان وهذا ما تؤكده المادة 5 التي عدّلت المادة 77 من الدستور: وخولته لسلطات والصلاحيات الآتية:

- هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية،

- يتولى مسؤولية الدفاع الوطني،
- يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها،
- يرأس مجلس الوزراء،
- يعيّن الوزير الأول والوزراء وينهي مهامهم،
- يمكن رئيس الجمهورية أن يفوض جزءا من صلاحياته للوزير الأول لرئاسة اجتماعات الحكومة، مع مراعاة أحكام المادة 87 من الدستور،
- يمكنه أن يعين نائبا أو عدة نواب للوزير الأول بغرض مساعدة الوزير الأول في ممارسة وظائفه، وينهي مهامه أو مهامهم،
- يوقع المراسيم الرئاسية،
- له حق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها،
- يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء،
- يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها،
- يسلم أوسمة الدولة ونياشينها وشهاداتها التشريفية. "

كما لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يفوض رئيس الجمهورية سلطته في تعيين الوزير الأول وأعضاء الحكومة وكذا رؤساء المؤسسات الدستورية وأعضائها الذين لم ينص الدستور على طريقة أخرى لتعيينهم، ولا يجوز أن يفوض سلطته في اللجوء إلى الاستفتاء، وحلّ المجلس الشعبي الوطني، وتقرير إجراء الانتخابات التشريعية قبل أوانها، وذلك ما نصت عليه المادة 87[1]

نخلص من خلال ما تقدم أن التعديل 2008 في الحقيقة لم يكن تعديلا بسيطا وإنما مس أسس النظام السياسي في مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية وعزز ممن صلاحيات رئيس الجمهورية مرة أخرى.

[1] رأي رقم 01-08 المؤرخ في 07 نوفمبر 2008، يتغلق بمشروع قانون المتضمن التعديل الدستوري، مرجع سابق.

المطلب الثالث: مشروع الإصلاح السياسي ل 2011

إن الحديث عن إصلاحات سياسية في الجزائر بدأ مع إصلاحات 1989، إلا أن أحداث أواخر سنة 2010 وما تلاه من مطالبة شعبية محلية وعربية بتغير في الأنظمة السائدة أحي الحديث مرة أخرى عن إصلاحات جديدة أكثر عمقا وأكثر مصداقية في التطبيق. ولهذا وبعد صمت طويل نسبيا أعلن عن مشروع تعديل سياسي شامل جاء في خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ل 15 أفريل 2011 كرد فعل طبيعي لامتصاص الغضب الشعبي الذي عرفه العالم العربي عموما وعبر عنه في شكل مظاهرات شعبية وإعتصامات في ساحات عمومية، في تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا وسوريا والذي أطلق عليه بالربيع العربي.

ويعتقد البعض أنه جاء في وقته كاستجابة للغليان الاجتماعي الذي تجسد في كثرة الإضرابات في جميع القطاعات. أما البعض فيعتقد أنه جاء متأخر فقد انتظر الشعب طويلا طلة رئيس الجمهورية في عدة مناسبات الذي انتظر إلى غاية تاريخ 15 أفريل وهو تاريخ إعادة انتخابه. وكان التساؤل الكبير الذي طرحه العديد من المتتبعين للحياة السياسية في الجزائر:هل أن إعلان رئيس الجمهورية في هذا خطاب الحامل لمشروع تعديلات تشريعية ودستورية كان يدعو من خلاله إلى تغير في النظام السياسي ككل وليس فقط إلى مجرد تعديل على مستوى الدستوري ،خاصة عندما تكلم عن تغيرات في عدة قوانين عضوية تخص لاسيما قانون الانتخابات، قانون الأحزاب، قانون الجمعيات، قانون الإعلام قانون الولاية وتشريع قانون تعزيز مكانة المرأة في المجالس المنتخبة وليس فقط مجرد تغير دستوري. [1]

[1] مما جاء في خطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011"سأعمل على إدخال تعديلات تشريعية ودستورية من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية ببلادنا. ستجرى مراجعة عميقة لقانون الانتخابات. ويجب لهذه المراجعة أن تستجيب لتطلع مواطنينا إلى ممارسة حقهم الانتخابي في أوفى الظروف ديمقراطية وشفافية لاختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة. إننا نطمح إلى الارتقاء بنظامنا الانتخابي إلى مصاف أحدث قواعد الديمقراطية النيابية المكرسة بنص الدستور، حتى يعبر شعبنا بكل سيادة ووضوح عن صميم قناعته. لهذا الغرض، سيتم إشراك كافة الأحزاب الممثلة منها وغير الممثلة في البرلمان، واستشارتها من أجل صياغة النظام الانتخابي الجديد. وعقب المصادقة على هذا القانون الانتخابي، سيتم اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لتأمين ضمانات الشفافية والسلامة، بما في ذلك المراقبة التي

ولهذا سوف نقف عند هذه القوانين وما يجب التغير فيها أو على الأقل مل ينتظر إعادة النظر فيه كاستجابة لمطالب الجبهة الشعبية:

1- فيما يخص قانون الانتخابات تعزيز العلاقة بين الناخب وممثليه وسد الهوة والفراغ الموجود بينهما لأن العلاقة بينهما جد ضعيفة أو تقريبا منعدمة وإيجاد ميكنزمات إجبار نواب الشعب للإلتزامهم بالعهدة ؛

2- إيجاد آليات المحاسبة الشعبية وإمكانية سحب الثقة من المنتخبين؛

3- اعتماد نظام انتخابي يضمن التمثيل الجيد للمواطنين، إذ نجد العديد من الأحزاب تطالب بازدواجية النظام الانتخابي حيث يعتقدون أن النظام النسبي يصلح للانتخابات التشريعية بينما نظام الأغلبية يصلح الانتخابات المحلية لتفادي انسداد الأمور le blockage في المجالس المنتخبة، وقضية سحب الثقة من رئيس المجلس الشعبي الوطني التي حلت في قانون 11-10 المؤرخ في والمتعلق بقانون البلدية والذي تم من خلاله سحب المادة 55* من قانون 90-08 التي كانت تعطي إمكانية سحب الثقة من رئيس المجلس الشعبي الوطني وإنهاء مهامه عن طريق الاقتراع العلني بعدم الثقة وبأغلبية ثلثي أعضائه[1]. وقد أثمرت إصلاحات 2011 في هذا الإطار تعديل قانون الانتخابات ل1997 وصدور قانون 12-01 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بنظام الانتخابات والذي أكد على الإشراف والرقابة

يتولاها ملاحظون دوليون للعمليات الانتخابية، وذلك بالتشاور مع كافة الأحزاب المعتمدة. ومن جهة مكملة، سيتم إيداع قانون عضوي حول حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، وذلك طبقا للأحكام المنصوص عليها في الدستور.= =فللأحزاب أن تنظم نفسها، وتعزز صفوفها، وتعبر عن رأيها، وتعمل في إطار الدستور والقانون حتى تقنع المواطنين وبالخصوص الشباب منهم بوجاهة برامجها وفائدتها. وسوف يتعزز هذا المسعى بمراجعة القانون المتعلق بالأحزاب السياسية من خلال مراجعة دور الأحزاب ووظيفتها وتنظيمها لجعلها تشارك مشاركة أنجع في مسار التجدد. وسيتم تعجيل إيداع وإصدار القانون العضوي المتعلق بتمثيل النساء ضمن المجالس المنتخبة قبل الاستحقاقات الانتخابية القادمة. "

* تنص المادة 55 من قانون 90-08 على ما يلي:"تسحب ثقة المجلس الشعبي البلدي من رئيسه وتنهي مهامه عن طريق اقتراع علني بعدم الثقة وبأغلبية ثلثي الأعضاء"

[1] قانون 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 والمتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية رقم الصادرة ب

القضائية لعملية الانتخابات من خلال لجان عديدة أهمها اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات [1]التي اتضحت تشكيلتها ومهامها أكثر بعد اجتماع مجلس الوزراء ل 07 فيفري 2012 كضمان قانوني لشفافية ونزاهة الانتخابات. إلا أنه ورغم هذا الضمان الذي وضعته الدولة في هذا الجاني، إلا أن الأمر مرتبط بدرجة أساسية باستقلالية السلطة القضائية ومدى التزامها بالحياد وقدرتها على إثبات نزاهتها. كما أكد القانون الجديد للانتخابات وكضمان سياسي لنزاهة عملية الانتخابات على ضرورة تشكيل اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات التي وحسب المادة 172 من القانون 12-01 تتشكل من أمانة دائمة تتشكل من الكفاءات الوطنية، ممثلو الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، ممثلو المترشحين الأحرار.

و مع هذه الضمان التي جاء بها القانون 12-01، إلا أن كثرة اللجان المشرفة على الانتخابات[*] قد يؤدي إلى التداخل أو التعارض في مهامها حيث يصعب وضع الحدود بينها، رغم أن نية المشرع من تعددها هو أن تكمل كل واحدة الأخرى، ولهذا فعلى النصوص التطبيقية أن تحدد الفواصل بينها. وعلى العموم فقد جاء القانون الجديد الانتخابات برسائل مهمة أهمها: ضمان الشفافية والنزاهة في الانتخابات ؛ إعادة الاعتبار للمؤسسات المنتخبة التي فقدت مصداقيتها وشكك في مشروعيتها بعد أن فقد المواطن ثقته فيها؛ إرادة سياسية قوية لبناء وترسيخ الممارسة الديمقراطية الحقيقية.

4- تفعيل دور المجتمع المدني وذلك بإعادة النظر في قانون الجمعيات 90_30 المتعلق بقانون الجمعيات. فجاء قانون 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2010 المتعلق بالجمعيات الذي نظم العمل الجمعوي عندما تضمن القانون الأساسي للجمعيات

5- محاربة الفساد الذي أصبح ظاهرة جد منتشرة في المجتمع الجزائري بل أصبحت عقلية منتشرة. وفي الحقيقة إن مكافحتها لن يكون بوضع قانون تجريمها وإنما بنشر قيم مكافحتها ونعتقد أن الأمر مرتبط خاصة بنظام تربوي قوي يساعد في ذلك.

6- التعديل الدستوري: والذي دعا البعض لضرورة تسبيقه على بقية التعديلات الأخرى من حيث أنه أصل كل القوانين وأساسها التعديل الدستوري، لكن الرئيس تركه للأخير ولم

---

[1] ارجع لنص المادة 168 من القانون رقم 12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات. الجريدة الرسمية العدد الأول. الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2012 والتي تحدد تشكيلة هذه اللجنة.

[*] إذ نجد اللجنة الانتخابية البلدية، اللجنة الانتخابية الولائية، اللجنة الانتخابية للدائرة الدبلوماسية أو القنصلية، اللجنة الانتخابية للمقيمين في الخارج، ثم اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات واللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات

تصل إليه حركية الإصلاحات لحد الآن. والتساؤل الذي يمكن أن يطرح في هذا المقام: هل سيكون تعديل كليا أم جزئيا؟ خاصة وأنه بات من الضروري تحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي يصعب تصنيفه في صورته الحالية إلى نظام برلماني أو رئاسي ولا حتى شبه رئاسي، وإنما يعتقد معظم الكتاب أنه الأقرب إلى النظام الرئاسويprésidentialiste، إذ لا بد من وضع مؤسسة الرئاسة في الجزائر في إطارها العام لتطور الأنظمة السياسية الإفريقية نحو الرئاسوية présidentialisme، إذ مهما كان رتم التطور التاريخي لتلك الأنظمة، إلا أنها تتجه دائما إلى نتيجة واحدة وهي تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية والقضائية، فأغلب السلطة تتمركز في يد الرئيس أو قائد هذه السلطة.

و قادت مسألة التعديل الدستوري إلى نقاش سياسي هام وتعدد في أراء مختلف القوى السياسية حول ضرورة التغير في طبيعة النظام السياسي بين من يدعو إلى النظام البرلماني وهو رأي كل من حزب جبهة التحرير الوطني وحماس، وبين من يدعو إلى نظام رئاسي كما أكد على ذلك أحمد أويحي الوزير الأول والأمين العام لحزي التجمع الوطني الديمقراطية. أما بعض الشخصيات الوطنية مثل احمد غزالي في لقاء له مع القناة الإذاعية الثالثة la Chaine Trois، فقد أكد على أنه ليس من الضروري التغير في النصوص لأن بالجزائر نصوص جيدة ولكن من الضروري تغير في العلاقة بين الرئيس والمرؤوس بين القمة والقاعدة والتطبيق الفعلي لهذه النصوص، كما أكد عبد الحميد مهري الأمين العام الأسبق لحزب جبهة التحرير الوطني كذلك في لقاء معه على القناة الإذاعية الثالثة La Chaine Trois على إثر لقائه مع اللجنة الوطنية المكلفة بالمشاورات حول الإصلاحات السياسية بتاريخ 12-06-2011 أن المشكل لا يتعلق بالنصوص لأنها موجودة وبنوعية جيدة وإن ركزنا فقط على ضرورة التغير فيها فسنكون قد أخطأنا الهدف، إذ يجب أن نترك النصوص في أخر المطاف، ونهتم بضرورة التغير في الثقافة السياسية قبل النصوص لأنه في اعتقادي أن النصوص وكثرتها لن تغير المجتمع. أما نحن فنعتقد بضرورة إعادة النظر في العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية وتحديدها بوضوح، العودة إلى دستور 1996 في مادته 74 المتعلقة بتحديد العهدة الرئاسية بعهدتين فقط والعودة إلى دستور 1989 في مسألة نزع الاختصاصات التشريعية لرئيس الجمهورية تطبيقا لمبدأ الفصل بين السلطات.

7-كما ورد في خطاب رئيس الجمهورية ضرورة تشريع القانون العضوي المتعلق

بحماية الدولة للحق السياسي المرأة وذلك بتعزيز مكانتها في المجالس المنتخبة، وهنا نتكلم عن نظام الكوتا وما هو المقدار الذي سيخصص لها وهل ستكون مساوية للرجل انطلاقا من قاعدة التميز الإيجابي؟ لقد جاءت الإجابة على هذا السؤال في القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، حيث حددت المادة الثانية منه نسبة تتراوح بين 20و 50% في انتخابات المجلس الشعبي الوطني وذلك حسب عدد المقاعد المتنافس عنها وبين 30 إلى 35%في انتخابات المجالس الشعبية الولائية وفقط 30% في انتخابات المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 20000 نسمة[1] ، وهنا نتساءل عن نسبة تواجدهن في باقي البلديات الأخرى، خاصة وأن مشاركة المرأة في هذا المستوى يعزز من مبادئ الديمقراطية الجوارية والتشاركية. وفي الحقيقة فقد عكس هذا القانون العقلية الموجودة في المجتمع وموقف الأحزاب السياسية من هذه القضية: إذ ظهر تردد العديد منها مباشرة مع تلقيهم لمشروع القانون العضوي المتعلق بمشاركة المرأة في المجالس المنتخبة الذي تلقى العشرات من التعديلات. حيث يعتقد الكثير أن 30% كنسبة لتواجد نسوي في القوائم الانتخابية لهذه الأحزاب نصاب كبير لا يمكن تحقيقه متحججين في ذلك بالعقلية السائدة وعزوف المرأة عن العمل السياسي، لكنه في الحقيقة هو خوفا من المنافسة وقلقا على إمكانية ضياع امتيازات ومواقع اعتاد الرجل عليها. فإن الفكرة القائلة بعدم جود مهارة في العمل السياسي لذي المرأة والتي عبر عنها الرئيس بوتفليقة في خطابه أمام الحاضرات في حفل بمناسبة عيد المرأة 8 مارس على أنه لا توجد الكثيرات أمثال لويزة حنون في الجزائر ما هو إلا دليل على ترسخ ذهنية التقليل من كفاءة المرأة في المجال السياسي الذي وإن كان تواجده محتشم فيه، فهو لا يعني عدم اهتمامها بشؤون العمومية وإنما نتيجة لثقل الأعباء الأسرية والاجتماعية عليها وعدم مساعدة الرجل لها لتتفرغ لهذا العمل، فالرجل الجزائري قد يساعد المرأة من أجل الخروج للعمل اليومي، لكنه لا يفعل ذلك متى أرادت المرأة الخروج من أجل النشاط السياسي أو الحزبي.

ثم ما حدث في جلسات البرلمان خاصة الغرفة الأولى كان دليل أخر على ما قلناه

[1] قانون عضوي رقم 12–03 مؤرخ في 12 يناير 2012، يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمييل المرأة في المجالس المنتخبة. الجريدة الرسمية رقم 1، الصادرة في 14 يناير 2012. ص 46.

سابقا، أين تفجرت اشتباكات وملاسنات بين النواب، واتهمت أحزاب التحالف الرئاسي بالسطو على إصلاحات الرئيس وتوظيف المرأة في القوائم الانتخابية للحصول على أموال [1]. وكان من الضروري ثمانية جلسات مراتونية، صادق المجلس الشعبي الوطني على القانون العضوي المتعلق بترقية الحقوق السياسية للمرأة بعد توصله إلى صيغة توافقية، حيث حددت حصة المرأة في المجلس الشعبي الوطني بنسبة 20 إلى 30 % حسب عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية، ومع هذا نجد أن التصويت تم فقط من طرف حزبي التآلف الرئاسي أي حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي أما حزب الحمس فقد امتنع عن التصويت بينما أحزاب أخرى مثل النهضة وحزب الإصلاح فقد عارضوا هذا القانون. ولو نحاول تصور تواجد السياسي للمرأة في المستقبل ونقارنه بما حدث في تونس مع انتخاب الجمعية التأسيسية ل أكتوبر 2011التي ورغم قانون المناصفة المضمنون في قانون الانتخابات التونسي، إلا أن النتائج أعطت نسبة تواجد نسوي يساوي 24 % فقط وهو تراجع لتواجد المرأة في الحياة السياسية الذي كان قبل ثورة 14 جانفي 2011 يساوي حوالي 27%، فما بالك بالجزائر؟

8- فتح النظام السياسي والتأكيد على التدرج في تحقيق اللامركزية: وهنا نتساءل أي أنواع اللامركزية يراد تطبيقها، هل يقصد رئيس الجمهورية الذهاب إلى اللامركزية السياسية التي هي تعبير عن الدولة الفدرالية، أم اللامركزية الإدارية التي تعني العملية العامة التي تنقل بموجبها السلطة السياسية والعمليات التنفيذية إلى هيئات حكومية على المستوى المحلي وهو "النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية المركزية (الحكومية) على هيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر من رقابة تلك الإدارة"[2]. بمعنى تحويل سلطات الدولة إلى شخص معنوي من القانون العام ومتميز عنها، هذا الأخير له ميزانية خاصة ويتصف باستقلالية تختلف درجتها تبعا لدرجة اللامركزية، إلا أنها تبقى تحت رقابة السلطة الوصية، خاصة وأنه أصبح يعتقد اليوم أن السلطة المركزية تجد نفسها غير قادرة هيكليا على تلبية طلبات الجميع بالرغم من الدور التطويري

[1] جريدة الخبر ل 04 نوفمبر 2011

[2] محمد الصغير بعلي. **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع. 2004. ص 9

والاندماجي الرئيسي الذي لعبته، وبالتالي قامت بتفويض جزء من صلاحياتها وقدراتها إلى هيئاتها المحلية، مما يحقق مبدأ استقلال الأشخاص المعنويون اللذين يصبحون أحرارا في التصرف حسب ما يحتاجون إليه، ومنه فاللامركزية تعني الاستقلال والحرية عن الإدارة المركزية، وهذا النوع من اللامركزية التي كان يدعو إليها رئيس الجمهورية من خلال خطاب عندما قال:"..... في إطار لامركزية أوسع وأكثر نجاعة، وحتى يصبح المواطنون طرفا في اتخاذ القرارات التي تخص حياتهم اليومية وبيئتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا بد من مضاعفة صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة وتمكينها من الوسائل البشرية والمادية اللازمة لممارسة اختصاصاتها. ولهذه الغاية ذاتها ستتم مراجعة قانون الولاية"[1]. بعدما تم مراجعة قانون البلدية

و عموما فقد تجسدت هذه الإصلاحات في مجموعة من القوانين العضوية التي شرعها البرلمان وصادق عليها رئيس الجمهورية رغم تشكيك البعض في مصداقيتها باعتبارها منبثقة عن برلمان لليس له مشروعية في نظرهم لأنه جاء نتيجة لانتخابات مزورة حسب اعتقادهم، وذهب البعض لطلب البعض قراءة ثانية من طرف رئيس الجمهورية، لأنهم يعتقدون أنها قد أفرغت من محتواها ومالت عن المسار الذي وضعه رئيس الجمهورية عندما تعرضت لتعديلات عديدة أثناء عرضها على البرلمان، إلا أن رئيس الجمهورية في خطابه الأخير بمناسبة فتح السنة القضائية أكد على عدم الرجوع لقراءة ثانية، فخرج بذلك القانون عضوي المتعلقة بنظام الانتخابات ، والقانون العضوي المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية والقانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة والقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية والقانون العضوي المتعلق بالإعلام.... الخ[2].

---

[1] خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة، بتاريخ 15 أفريل 2011 من موقع رئاسة الجمهورية

[2] ارجع للجريدتين الرسميتين العدد الأول والعدد 2 الصادرتان على التوالي يوم 14 و15 يناير 2012.

المبحث الثالث: معوقات التنمية في الجزائر

سنبحث في هذا المقام عن إجابة لسؤال كبير، كثيرا ما يراود أذهان الساسة والباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية والمتمثل في:كيف لبلد كبير كالجزائر بمساحته وموارده الطبيعية خاصة منها الطاقوية وثروته البشرية وتاريخه المشرف أن يبقى يتخبط في شباك التخلف ولا يستطيع أن يقوم إلا بخطوات صغيرة نحو التنمية منذ عشرات السنين؟ بمعنى ما الذي يسبب عدم قدرة تحقيق التنمية في هذا الوطن؟

المطلب الأول: المعوقات السياسية والإدارية والأمنية

1- طبيعة النظام السياسي:

حتى وإن كانت دارسة طبيعة النظام السياسي تقوم أساسا على دراسة مؤسساته السياسية والإدارية وكيفية عملها وسيرها، إلا أنها غير كافية لفهم المكنزمات التي يقوم عليها هذا النظام ولهذا لا بد من أن تكتمل بدراسة سياسية اجتماعية حتى تضفي الضوء على الديناميكية العامة التي يتطور بها.

إن للنظام السياسي الجزائري هيكلة وديناميكية خاصة به، وله مهمة تاريخية محددة تتمثل أساس في بناء الأمة والوطن في محتوى يتميز بضعف العوامل الضرورية لتحقيق اندماج وتحديث وطني داخلي، وتبعية خارجية. فبعكس التجارب الأوروبية للقرن 19، لم تكن عملية البناء الوطني قائمة على محددات حركية اقتصادية، وإنما عن طريق جهاز سياسيي يريد من خلال البحث عن أسس تضفي عليه مشروعية البقاء أن يحقق هذا الاندماج. ومن هذا المنطلق ربط فرونتز فانون بين الاتجاه نحو تسلطية الدول المستقلة حديثا وبين غياب العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحفزة لاندماج الاجتماعي، فرغم أن هدف كل الأنظمة السياسية هو البحث عن تحقيق الاندماج بين أفراد مجموعة اجتماعية في إطار فضاء معين، إلا أنه مطلوب وقومي ومقترن بالعنف في نفس الوقت بالنسبة للدولة القومية، ولهذا فأن الأنظمة السياسية لا تختلف عن بعضها بوجود العنف من عدمه وإنما تختلف

انطلاقا من الكيفية التي تهيكل بها هذا العنف وتديره[1].

لقد أراد النظام السياسي الجزائري الناشئ عن حرب التحرير حقيق نموذج لاندماج متميز بعلاقات مغايرة لتلك التي كانت سائدة في النظام الاستعماري، إلا أن هذه العلاقة الاندماجية والتهميشية في نفس الوقت كانت موجودة في النظام الاستعماري نفسه ولم تختفي بسرعة مباشرة بعد الاستقلال، فلقد أدت سياسة الدولة المستقلة إلى تعويض نقص الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بمبالغة في إعطاء القيمة للهياكل السياسية والأيديولوجية، ة بالتالي بات الاستقلال لوحده غير كفيل بتحويل المشروع الوطني إلى مشروع جديد للمجتمع، الذي لم يكن بإمكان تحقيقه بمفرده، ولهذا أخذته الدولة على عاتقها، ولكن باستعمال مفرط للإكراه والقهر. ويعتقد الأستاذ عبد قادر بن سعدة أن غموض مشروع جبهة التحرير الوطني يكمن في أنها اختصرت المجتمع ككل في الأمة، من حيث أن الدولة لا تنشأ فقط الأمة ولكنها تنشأ المجتمع بحجم الدولة، الذي حتى وإن كان الأكثر قومية، إلا أنه لا يمكن أن يكون أمة لأنهما وحدتين مختلفتين تماما، ولهذا فقد خنق الثراء التصارعي للمجتمع الجزائري إلى غاية أحداث أكتوبر 1988، كما أن تسلطية النظام غطت هيمنة مجموعات مسيطرة أخذت السلطة بعد الاستقلال بغطاء إيديولوجي شعبوي: فإن كانت التجربة الأوروبية في القرن 19 قد غطت أوروبا بغطاء اجتماعي برجوازي، فإن ذلك مختلف في الدول المستقلة حديثا، لأن القومية ألبست لباسا اجتماعي شعبي. صحيح أن عملية البناء الوطني بعد الاستقلال أرادت أن تكون بعيدة عن الديمقراطية البرجوازية، لكن ذلك لم يضمن حماية للعملية الثورية من خطر هيمنة بيروقراطية أدت إلى احتكار للسلطة من طرف جماعة اجتماعية متسلطة، إذ وبحجة بناء نظام نضالي كانت فيه جبهة التحرير الوطني المصدر الرمزي للسلطة، التي سيطرت عليها مجموعة اجتماعية ذات أصل عسكري تدريجيا ثم التحقت بها مجموعة أخرى ذات أصل بيروقراطي وتقنوقراطي، منها من عارض مشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي خوفا من فقدانها لمصالحها السياسية والاجتماعية المكتسبة والمحفوظة مند فترة الاشتراكية التي لم تستطيع تحقيق المساواة الاجتماعية[2].

ومع هذا يعتقد الكاتب الجزائري محمد إلياس مصلي أنه يجب أن التفرقة بين ديكتاتور

---

[1] Mohamed Tahar ben Saada. Op-cit. p 8
[2] Mohamed Tahar ben Saada. Op-cit. p 12.

محافظ وديكتاتور ثوري حتى وإن استعمل كليهما الوسائل القهرية للحفاظ على السلطة، فبينما نجد الديكتاتور الثوري يريد تحويل النظام الاجتماعي القائم عن طريق القضاء على اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، نجد الديكتاتور المحافظ يسعى إلى معارضة التقليل من خصومه الاجتماعيين، بما أن كل المجتمعات البشرية تتميز بالصراع الدائم بين ذوي الامتيازات وبين المهمشين. إذ لا نستطيع مقارنة نظام جمال عبد الناصر بنظام بينوشي في الشيلي ولا مقارنة ديكتاتورية لينين بديكتاتوريه سطالين، ولا نظام بومدين بنظام فرانكو. ولهذا فقد عرف التاريخ البشري بعض الديكتاتوريات ذات الطبيعة التقدمية وأخرى رجعية، إذ يقبل هذا الطرح عند التيار الفكري الذي يعتقد بضرورة استعمال جميع الوسائل حتى الغير أخلاقية منها في حالة بناء دولة ووجود خطر يهددها، رغم معارضته للقانون الطبيعي الخاص باحترام الأشخاص. ومع أن البعض يعتبر الديمقراطية على أنها نظام قائم على العلاقة بين الأفراد لا تتناقض مع مبدأ حرياتهم التي لا تعني عدم امتثالهم لأي مسؤولية قانونية، وإنما تعني استقلاليتهم والمساواة بينهم بمعنى إمكانية الجميع التمتع بهذه الاستقلالية.[1] بينما يعتبرها الآخرون أنها لا تقف عند شكل تنظيم سياسي معين وإنما هي طريقة وجود للمؤسسات والأفراد. إذ تفهم على أنها ضرورة أخلاقية، وفي هذه الحالة قد تكون سابقة لمجتمع مازال يحافظ على سلوكيات بدائية، كما أن النظام التسيير الديمقراطي ليس ثابتا في كل الأزمنة والأمكنة، إذ لا يمكن تطبيق ديمقراطية أثينا اليوم مثلا، ولا ديمقراطية أمريكا في الجزائر إذ أنها مرتبطة بحراك الحياة الاجتماعية. ولكن تؤدي الديمقراطية إلى إقامة دولة القانون التي تتميز بامتثال الحكام الطوعي للقانون، واحترام الإدارة لتلك القواعد القانونية التي تسير المجتمع، الأمر الذي لم يزل لم يتحقق بعد في الجزائر والذي يقترب أكثر من الدولة الشرطي التي تناقض دولة القانون، والذليل على ذلك كثرة قضايا الفساد وتهم التزوير في الانتخابات وغيرها.[2] وتتعقد الأمور أكثر عندما يكون من الضروري الخروج من دولة القانون بأسباب يعتقد أنها قهرية وأن متطلبات بقاء الدولة يتطلب تدخل الجيش، مثل ما حدث بعد أحداث أكتوبر 1988 وتطبيق الحالة الاستثنائية وحالة الطوارئ منذ 1992 إلى غاية 2011.

---

[1] René Capitant. **démocracie et Participation Politique**. Paris: bordas. 1972. p 7

[2] Mohamed Elyes Mesli. **L'Algerie en Question**. Alger: Editions Houma. 2000. p p 173-176.

وكثيرا ما تعارض النظام السياسي الجزائري في مراحله بين واقعه وخصوصياته وبين الأهداف المسطرة، وأحسن مثال هو سياسة التصنيع في الجزائر القائمة على الصناعة المصنعة التي تستقطب تكنولوجيا عالية كانت بعيدة عن للمجتمع الجزائري فلاحي ويعاني من نسبة كبيرة من الأمية، كما يلتقي مع باقي الأنظمة العربية خاصة والدول النامية عامة في مسألة الأزمات التنمية السياسية التي تميزها والتي يصنفها العلماء إلى:أزمة المشروعية والمعبرة عن الأسس اتخاذ الحكومة لقراراتها ودرجة قبول المجتمع له، ثم أزمة المشاركة وهي تعبير عن من يملك التأثير في عملية صنع القرار، فأزمة الاختراق الإداري التي تعبر عن مشكلة كيفية إحراز الحكومة المركزية رقابة أكثر فاعلية عن طريق جهازها الإداري،

أ- أزمة المشروعية

إنه من الصعب على أي حاكم أو نظام أو حكومة أن تسير الصراعات بداخلها الأمر الذي يضمن لها حكم أطول واستقرار أكثر الذي قد يتحقق داخل الأنظمة لفترة من الزمن بسبب الخوف أو الاجتياح أو العرف، بينما أحسن العلاقات بين الحكام والمحكومين وأكثرها انسجاما هي تلك المبنية على قبول المحكومين صحة وسمو سلطة الحكام ، كما يؤكد ذلك ماكس ويبر Max Weber[1]. فبعدما أعطيت عدة تعاريف للمشروعية مثل الجماعة السياسية، الخرافة السياسية، الدعم وتأثير على النظام، يقول Ted Gurr يمكن اعتبار الأنظمة ذات مشروعية انطلاقا من مدى اعتبار مواطنيها لأنفسهم أنهم على أحقية وفقا للقانون وعلى استحقاق للدعم، فهي درجة ومدى وعي النخبة والعامة على أن القادة والأنظمة تتوافق مع المعتقدات الأساسية للمجتمع. فالنظام والقائد الذي يتمتع بمشروعية هو ذلك الذي يتميز بالوطنية الحقيقة، وهو يمثل جزء من تاريخها الوطني يعمل وفق لقيم المجتمع ويحمي حدودها، حتى وإن بدت بعض القرارات غير حكيمة وكان بعض القادة لا يتسمون بشعبية كبيرة، إذ أن العملية الحكومية أو القيادية التي لا تتسم بالمشروعية لا يمكنها أن تسير أو تستمر في السلطة[2]. كما دافيد إيستن أن السلطة هي نوع من القوه السياسية معترف بها على

[1] Max Weber. **The Theory of Social and Economic Organization** (translated by A. M Henderson and Talcot Parson). new York: Oxford University Press. 1947. pp124-126. P 1
[2] Michael C. Hudson. **Arab Politics the Search For Legitimacy**. London: Yale University Press. 1977. P 2

أساس أنها مشروعة ومقبولة من طرف الدين يخضعون لها على أساس أنها تتوافق والقيم والإجراءات المقبولة من طرفهم. " وقد وصف هذه العملية ب " إن كل جماعة حاكمة والتي لها الجرأة على جمع الصلاحيات والامتيازات لصالحها، عليها الاستناد على مبدأ مقبول من طرف هذه الجماعة كتبرير لأدائهم السلطوي... إن هذه المبادئ المذهبية تسمى بأسس المشروعية". [1]

و تفتقد معظم الأنظمة العربية المعاصرة للمشروعية ويرجع ذلك للطبيعة الغير مستقرة والمتغيرة لهذه الأنظمة واحتكار السلطة من طرف شخص واحد، وإلى جانب عدم استقرار هذه الأنظمة كميزة الأساسية فيها، يصعب التنبؤ بمستقبلها كذلك، إذ تغذيها الإشاعات ونقص المعلومات الأمر الذي يجعل من العملية السياسية غامضة ومن القادة السياسيين مسكنون بشبح عدم الاستقرار والخوف من المجهول. ومع انعدام أو قلة درج مشروعية لأنظمة العربية نجد الكثير من السلوكيات الغير رشيدة كالاغتيالات والانقلابات العسكرية والقمع التي قد تبدو نتيجة لحسابات عقلانية، الأمر الذي خلق نوع من الشك وعدم الارتياح الشعبي وفقدان الثقة في العملية السياسية فيجعل من عملية التنمية السياسية بعيدة التحقيق.

و لا يخرج النظام السياسي على هذه القاعدة، إذ ورغم أسس المشروعية التي تبناها في مرحلته الأولى أي في مرحلة الاشتراكية والقائمة أساسا على مرتكزات خمس من تاريخ ودين وتحقيق الاندماج والتنمية والسياسة الخارجية[2]، إلا انه وفي فترات عديدة نجده قد فقد هذه الأسس أو لم يستطيع تحقيق أهمها خاصة المتعلقة بتحقيق التنمية الأمر الذي عرضه لغضب شعبي ظهر لاسيما في 5 أكتوبر 1989 ثم ما واكب ذلك من أحداث متعاقبة.

ب-أزمة المشاركة: إن مشاركة جميع أقطاب المجتمع في العملية السياسية تعد من أسس مشروعية الأنظمة المعاصرة بما تعنيه من ازدياد المساهمة الشعبية فيها، سواء من حيث العدد أو من حيث مدى اتساع مجالات هذه المساهمة وديمومتها ووجود الإطار المؤسساتي الذي ينظم هذه المشاركة. وتظهر صور هذه المشاركة من خلال تلك الجهود المبذولة من أجل التأثير على القرارات الحكومية وصنع السياسات العامة وسلوك المواطنين المنظم ضمن اللعبة الديمقراطية كالترشح والاقتراع وتنظيم المظاهرات وتقديم الاحتجاجات

---

[1]Mohamed Tahar ben Saada. Op-cit. P 108.
[2] Ibid. p 109.

والضغط على السلطة واستعمال الوسائل التكنولوجيا في إسماع الرأي والمشاركة، ناهيك عن العمل النيابي بمختلف صوره. وأزمة المشاركة السياسية في الجزائر تمثلت خاصة من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية الاجتماعية، إذ صاحب حكم الحزب الواحد قمع للحريات الفردية والجماعية وفرض قوالب جاهزة stéréotype منعت من خلالها روح المبادرة المبدعة، وتأكيد الأحادية المتعسفة وتراكم عناصرها لسنوات عديدة. ومن هنا برزت رغبة النخب الحاكمة في عدم إشراك القوى الأخرى ذات التوجه السياسي واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر إلى المشاركة، وإتباع نهج التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها نتيجة ضعف الحزب وهيمنة النخبة العسكرية وعدم تمكين القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها، وبالتالي افتقاد وجود قنوات شرعية أخرى، لذلك انفتح الباب أمام العنف لتوصيل المطالب وإعلان الاحتجاج.

ويمكن تبيان أزمة المشاركة في الجزائر خصوصا من خلال إقصاء شريحتي النساء والشباب، الذي لا يمكن القول بأن هناك عزوف له عن السياسة، لأن كلمة العزوف تعبر عن إطلاق حكم مسبق، فحتى وإن لم يريد الشباب الاهتمام بها، فهي قد فرضت نفسها عليه لاسيما مع تسارع الأحداث في العالم عامة وفي الوطن العربي والجزائر بصفة خاصة، بل يمكن القول أن هناك إقصاء أو تهميش لهذه الفئة المهمة جدا من المجتمع الجزائري سواء من طرف الأحزاب السياسية التي لم تستقطبهم أو من طرف السلطة ومراكز اتخاذ القرار. فالشباب مازال بعيد عن الأحزاب السياسية حتى وإن رفعت بعضها شعارات التشبيب، والتي تبقى بالنسبة لهم ضمن نوعية الخطاب الخشبي والمجرد والشعارات الرنانة التي ترفعها هذه الأحزاب لأنها هي نفسها تغيب فيها اللعبة الديمقراطية التي أساسها مبدأ التداول على السلطة، حتى وإن صنفت بعضها ضمن التيار الديمقراطي، إضافة إلى ضعف عملية الاتصال بينهما لأن أغلبية الأحزاب ما تزال تستعمل وسائل الاتصال التقليدية التي لم تعد تستقطب الشباب، ولم تستطع الأحزاب تكيف نفسها والطبيعة الثائرة والقليلة الانضباط للشباب والتي ترفض عادة إتباع الصور والأنماط الجاهزة. وأعتقد أن ما زاد الهوة بين المجتمع السياسي والشباب هي نوعية الثقافة الأبوية المنتشرة في المجتمع الجزائري والتي تعطي الأولوية بل في كثير من الأحيان القطعية لكبر السن الذي يعتبر معيار للرصانة والخبرة وتفرض على الشباب الامتثال والطاعة لهم، الأمر الذي يبقيهم بعيدين عن مراكز القيادة والتفكير بل حتى التشاور

في المجتمع.

أما عن مكانة المرأة في عملية اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، فرغم اتجاه الدولة نحو تعزيز حقوق المرأة السياسة من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008، ثم القانون العضوي المتعلق بتمثيل النساء في المجالس المنتخبة، إلا أن الواقع يقر بعدم استعداد المجتمع السياسي لهذا الأمر كما بينا ذلك سابقا. كما يظهر ضعف تواجد المرأة كذلك من خلال المكانة البسيطة التي تحتلها في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي حيث تمثل نسبة النساء ربات العمل ب 6% فقط سنة 2006، ويعتبر عدد النساء في الوظائف العليا ضعيف جدا مقارنة بعدد الرجال حيث من بين 3823 رجل نجد فقط 131 امرأة سنة 1995 وهذه الأرقام لم تتغير كذلك في سنوات 2000 حيث من بين 40489 رجل يحتل وظيفة عليا نجد 367 امرأة. كما أن عدد الوزيرات في الحكومة سن 2002 هن أربعة، وهو نفس الرقم سنة 2006 لينقص إلى 03 وزيرات في الحكومة الحالية. [1]

2-طبيعة الإدارة الجزائرية: ترتبط الإدارة في الجزائر ارتباطا وثيقا بالمظاهر التالية:

- تفشي عناصر التخلف الإداري والسياسي اللذان يتسما بضعف المشاركة في عملية اتخاذ القرار وتفشي الفساد مما أضعف دور المجالس المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني. إذ أنها تعاني من ظاهرة البيروقراطية كمرض من تفشي مظاهر الفساد الإداري كالرشوة والمحسوبية واختلاس المال العمومي وهدره.
- غياب الشفافية في الرقابة والمساءلة وحكم القانون وتفشي الغموض في أساليب العمل والتسيب.
- فشل سياسات الإصلاح الإداري الذي يستهدف العنصر البشري وأساليب العمل والإدارة فمن حيث أن التعريف العلمي للإصلاح الإداري يؤكد على أن هدف كل إصلاح هو التنمية الشاملة عن طريق التغير الشامل، فهو لا يستورد إذ من الضروري أن يخضع لخصوصيات الإدارة وبيئتها الاجتماعية والثقافية والحضارية والاقتصادية التي تتفاعل معها ويعبر عن مقتضياتها. ورغم قيام الدولة بعمليات إصلاحات إدارية متكررة وسن العديد من القوانين تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال بدءا بقوانين إصلاح الإدارة المركزية إلى

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire. CNES. **Rapport National sur le Développement Humain 2007**. p47

غاية اليوم مع قانون البلدية الجديد، إلا أن هذه الإصلاحات عرفت الفشل والتصدي لها بسبب عدم الإيمان بها ونقص التعبئة والدعاية لها. كما أن الخصوصية الاجتماعية للطبقة الموظفة في الجزائر بل اليد العاملة بصفة عامة التي يعود أصلها إلى الريف والتي قدمت إلى المدينة في إطار النزوح الريفي الذي عرفته الجزائر مند الاستقلال والذي أدى إلى تغيير وجه المدينة والريف على السواء إلى جانب الأزمة الاقتصادية لسنوات الثمانينات وما عرفته الجزائر من أزمة متعددة الجوانب خاصة الأمنية منها ساعد في ظهور قوى خفية نافست الدولة في ميادينها السياسية الحيوية عرقلة كل إرادة تغير عن طريق محاولة بناء رأي عام مغاير تماما لمشروع الدولة الإصلاحي.

- الاعتماد على الأساليب القديمة في التسيير والقائمة على سد الثغرات ووضع الحلول المؤقتة والآنية التي لا يمكن أن تكون علاجا شافيا للمشاكل وإنما نجد أن هده الحلول نفسها تتحول إلى مشاكل جديدة، وضعف الإعتماد على الأساليب الجديدة في التسيير كأسلوب الإدارة بالأهداف أو إدارة الجودة الشاملة.
- تفشي ظاهرة المحسوبية والولاء القبيلة والعرش، من حيث استبدلت القواعد والإجراءات التنظيمية التي تحكم أي إدارة عصرية بنوع من العلاقات قائم على العصبية والولاء الأبوي وتأثير الأعيان المحليين والزوايا عليها. وفي الحقيقة إن هذه الميزة تشترك فيها معظم الدول العربية التي أسست الدولة القومية فيها على أساس العصبية وعلى هوية قبلية قوية، فأدى هذا الولاء القبلي والأبوي إلى التأثير سلبيا على الرشاد في التسيير وإضعاف إمكانية الإنتاج[1]، إلى جانب إهمال مصالح المواطن والمصلحة العامة.[2]
- عدم وضوح السياسيات العامة للإدارة العامة عموما والإدارة المحلية خصوصا.
- انخفاض مستوى أداء العمالة الأمر الذي أدى إلى الضعف في مستوى أداء الخدمة ورداءة التواصل مع المواطنين وهدر لموارد الدولة.
- إن ضعف الأداء الوظيفي ناتج إلى حد كبير عن ضعف التدريب وعدم وجود حوافز تدفع

---

[1]. Emarrakech. Info. **"Quelle marge de manœuvres du gouvernement algérien pour une nouvelle gouvernance locale face à la pression des tribus ?".** voir le site: http://www. emarrakech. info/Quelle-marge-de-man/euvres-du-gouvernement-algerien-pour-une-nouvelle-gouvernance-locale-face-a-la-pression-des-tribus_a33847. html.

[2] طاشمة بومدين. **الحكم الراشد ومشاكل بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**. مرجع سابق.

بالموظفين إلى الإبداع والابتكار.

- تسييس موظفي الإدارة، الأمر الذي طغى على ولائهم للوظيفة والتزامهم بالأعباء والمسؤوليات التي على عاتقهم.
- بطئ عملية التشريع وعدم الاعتماد على المعايير العلمية إلى جانب بطئ سيرورة التغيير والتحديث.
- ضعف الرقابة والمحاسبة الشعبية بل انعدامها في كثير من الأحيان وهذا راجع في أغلب الحالات إلى عدم انتشار الوعي بضرورة المشاركة في الأنشطة العمومية من جهة ولقلة آليات المحاسبة الشعبية ونوافذها من جهة أخرى، ضف إلى ذلك إحباط المواطنين من النشاط السياسي بسبب عدم الالتزام بالعهود والسلوكيات النافية للأخلاق والالتزام رغم تعاقب الأحزاب والأشخاص على هذه الإدارات، فقد تساوى الجميع مهما كان اتجاهه أو حزبه في هذا الأمر.
- التهرب من المسؤولية وانتشار ثقافة الاتكال على الغير من طرف الموظفين وهذا لعدم وجود حوافز قوية تغرس فيهم البحث عن التجديد والتغيير ومحاولة تكييف الأساليب الأنجع والأحسن والتي أثبت كفاءتها في التسيير مع خصوصية الإدارة المحلية في الجزائر.
- الارتباط بنموذج إدارة المستعمر مما تنساق وراءه رغم وجود نماذج قد تكون الأحسن أو الأنسب لخصوصية إدارتنا المجلية بعد تكيفها وفق للثقافة والعادات المحلية.
- التناقض بين الوضع الرسمي والواقع ويتجلى ذلك في إظهار ما يجب أن يكون وليس ما هو كائن، فيكون بمثابة هروب من الواقع وعدم الاعتراف بكثير من المشاكل أو التقليل من حجمها الأمر الذي ينتج نتائج مغاير تمما لما كان متوقعا ويبقى الأمور دون حل إن لم يزدها تعقيدا وتفاقما للمشاكل.
- عدم المشاركة الفعلية للإدارة المحلية في ميدان التنمية المحلية والتنمية البشرية ومتطلباتها من ضرورة القضاء على البطالة وتنظيم الأسرة وحماية البيئة[1].

و قد نلخص أهم العوائق التي يعاني منها الجهاز الإداري في الجزائر بما يسمى بأزمة الإختراق الإداري administrative penetration crisis والتي تعبر عن ضعف قدرة السلطة

[1] http://sciencesjuridiques. ahlamontada. net/montada-f23/topic-t197. htm

للوصول إلى مختلف قطاعات ومستويات المجتمع والتغلغل في كافة أنحاء إقليمها، والامتزاج بالمواطن بما يمكنها من تنفيذ القوانين وتحصيل الضرائب ووضع وتنفيذ لسياساتها. [1]

و نتيجة لهذه المظاهر بات من الضروري استكمال إصلاح الإدارة وخاصة الإدارة المحلية عن طريق: مراجعة قانون البلدية والولاية الذي يجب أن يقوم على تحميل الجماعات المحلية المزيد من المسؤوليات في الاستجابة لتطلعات المواطنين وفي التنمية المحلية وكذا المساهمة في التنمية الاقتصادية عبر كامل التراب الوطني. وهذا ما جاء من خلال تأكيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة عندما قال بأن: " التقسيم الإداري الجديد الذي يجري استكماله حاليا سيمكن تقريب الإدارة من المواطن أكثر فأكثر. ومن أجل توفير شروط نجاحه فإن هذا المسار سيتم مباشرته باستحداث ولايات منتدبة جديدة. كما ستواصل الإدارة الإقليمية والإدارات المركزية إصلاحاتها بالاعتماد على رفع مستوى الموارد البشرية وكذا تحديث وسائلها ومناهج عملها وسوف يساهم في ذلك مشروع الحكم الإلكتروني الذي سيستكمل في غضون السنوات الخمسة المقبلة وكل ذلك سيتيح إمكانية الحد من التثاقل البيروقراطي وتخفيف الملفات الإدارية وتحسين خدمات المرفق العمومي "[2]

3-الأزمة الأمنية: لقد كلفت العشرية السوداء الكثير بالنسبة للجزائر، إذ كادت تقضي على الدولة الجزائرية، وتسببت في قتل نحو 200ألف وخسارة ما يفوق 20 مليار دولار. [3]
ولهذا أردنا البحث في خصوصيات الأزمة الأمنية في الجزائر التي نراها وراء تأخرها عن ركب التنمية لسنوات عديدة. ويعتبر البعض أنه لا يمكن فهم أسباب الأزمة الأمنية وظهور ظاهرة الإرهاب في الجزائر بدون فهم طبيعة النظام السياسي الجزائري وطريقة تعامله مع الأزمات التي رافقته طوال امتداده الزمني بل قد سبقته في الظهور، لأنه خلق عن طريق نوعان من العنف: الأول هو عنف ثوري إيجابي شرعي استعمل كأداة لتحرير من استعمار دام أكثر من 130 سنة أراد طمس هوية وشخصية شعب بأكمله ؛ أما النوع الثاني فهو عنف نعتبره سلبيا لأنه كان بين قادة الثورة قبل الاستقلال أو ما يسمى بأزمة صائفة 1992التي

---

[1] سيد عليوة وآخرون. مرجع سابق. ص 317.

[2] http://www. bouteflika2009. com/arabe/content/view/233/93

[3] تقية الحواس. "**المصالحة الوطنية في الجزائر.. علاج الأزمة وأزمة العلاج**". من موقع: http://www. annabaa. org/nbanews/49/259. htm

تطورت إلى مواجهات مسلحة بين قيادة أركان جيش التحرير والحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة وانتهت بوصول أحمد بن بلة إلى السلطة بدعم من قيادة أركان جيش التحرير بعدما خرج الشعب إلى الشارع رافعا شعار "سبع سنوات تكفي ". وواصل هذا العنف ملازمة النظام السياسي الجزائري بعد ذلك في إدارته لأزماته ابتداء من أحداث القبائل لسنه 1963 عندما اختار أيت أحمد العمل المسلح كتعبير عن معارضته للنظام، ثم مع الانقلاب العسكري الذي قام بع العقيد هواري بومدين في 19 جوان 1965 ووصوله إلى الحكم عن طريق القوة العسكرية رغم تأكيده على أن حركته عملية تساهم في تحرير المؤسسات واستعادة سيرها العادي بعد أن كانت كلها متمركزة في يد شخص واحد، وأن هدفها لم يكن الإطاحة بنظام سياسي أو تغير لنظام اقتصادي واجتماعي، وإنما كان الهدف هو إبعاد الشخص الذي تسبب في عرقلة السير العادي للمؤسسات. ثم بعد ذلك محاولة الانقلاب الذي قام بها العقيد الطاهر الزبيري قائد أركان الجيش سنة 1967 على نظام بومدين نفسه. لنصل إلى الصراع العنيف بين الجبهة الإسلامية لإنقاذ والسلطة بعد توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992. هذا الصراع الذي كلف الجزائر ثمن غالي، من حيث أن العنف والإرهاب خلفوا حوالي 200000 قتيل وحوالي 20000[*] مفقود رغم إصدار قانون مكافحة الإرهاب الذي يشرك كل قوات الأمن في مكافحة الإرهاب ثم تشكيل القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب بقوة تقدر ب 15 ألف سنة 1993 ليصل هذا العدد إلى 60 ألف سنة 1998 ضف إلى ذلك قوات الحرس

---

[*] لقد عرفت سني 1997 و1998 وحدهما مجازر عديدة منها: مذبحة ثاليت في 3 افريل 1997 في المدية وقتل فيها 52 شخص من مجموع 53 شخص من ساكني القرية. مذبحة حوش خميستي في 21 افريل 1997 وقتل فيها 93 قروي في 3 ساعات. مذبحة دائرة لابقوير في 16 جوان 1997 وقتل فيها 50 مدنيا. مذبحة سي زيروق في 27 جويلية 1997 وقتل فيها حوالي 50 مدنيا. مذبحة قويد الحاد ومزوارة في 3 أوت 1997 وقتل فيها ما يقارب 76 مدنيا. مذبحة سوهاني في 20 أوت 1997 وقتل فيها 64 مدنيا. مذبحة بني علي في 26 أوت1997 وقتل فيها ما يقارب 100 مدنيا. مذبحة ريس في 29 أوت1997 وقتل فيها 400 شخص. مذبحة بني مسوس في 5 سبتمبر 1997 وقتل فيها 87 مدنيا. مذبحة جويلب الكبير في 19 سبتمبر 1997 وقتل فيها 53 مدنيا. مذبحة بن طلحة في 22 سبتمبر 1997 وقتل فيها 200 قرويا. مذبحة سيد العنتري في 23 ديسمبر 1997 وقتل فيها 117 مدنيا. مذبحة ولاية غليزان في 30 ديسمبر 1998 وقتل فيها 1280 مدنيا. مذبحة سيدي حميد في 11 جانفي 1998 وقتل فيها 103 مدنيا. مذبحة قويد بواجة في 26 مارس 1998 وقتل فيها 52 مدنيا. مذبحة تاجينا في 8 ديسمبر 1998 وقتل فيها 81 مدنيا. مذبحة الكاليتوس في 12 ديسمبر وقتلت فيها عائلة من 14 مدنيا. مذبحة الكاليتوس في 28 جوان وقتل فيها 22 مدنيا.

البلدي ب 100 ألف. [1].

وإن أردنا البحث في أصل هذا الصراع الدموي الذي عرفته الجزائر، فيرجعه الباحث الجزائري هواري عدي في شق كبير منه إلى الصراع بين التياران المشكلان للوطنية: التيار الأول الموروث عن جبهة التحرير يسميه بالوطنية السياسية، أما التيار الثاني فهو التيار الإسلامي المتمثل في الجبهة الإسلامية لإنقاذ التي يعتبرها صورة عن الوطنية الدينية الثقافية Le Nationalisme Religieux Culturel. إذ يعتبر عدي أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تطور للتيار الديني للحركة الوطنية ما قبل الاستقلال المتمثل في جمعية العلماء المسلمين والتي رفضت في بداية تشكيلها أن تكون حزبا سياسيا وأخذت على عاتقها أهداف تربوية واجتماعية، لكنها بعد الاستقلال تصالحت مع السلطة بقيادة هواري بومدين –بعد تهميشها من طرف نظام بن بلة– وقبلت بحقائب وزارية معينة كالتربية والقضاء والشؤون الدينية. فلقد اقترب نظام بومدين من الجمعية من أجل كسب مشروعية دينية، كما يعتقد أن جبهة التحرير الوطني قد أعادت إنتاج نفس الأيديولوجية السياسية للعلماء الأمر الذي سمح للثقافة الإسلامية• بالانتشار خاصة عن طريق التعليم. [2]

ولا يقف هواري عدي في اللقاء بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة التحرير الوطني في هذا النطاق، بل يذهب إلى التعمق في التحليل السوسيولوجي لهما ويعتبر أن كل من حزب الشعب كأصل للأفلان تغلغل في سنوات الأربعينات داخل الطبقة الشعبية الفقيرة والكادحة الريفية والحضارية، الأمر الذي نجده قد حدث مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في سنوات التسعينات حين استهدف نفس الشرائح الشعبية التي جندها حزب الشعب من قبل. كما يلتقي الحزبان في تبني نفس الأيديولوجية التي يسميها بالشعبوية populismeالتي يعرفها على تلك الأيديولوجية التي تعظم الشعب، وتعتبره كوحدة سياسية متجانسة يحتاج لحزب واحد يمثلها ويسيرها، مع اعترافه بووجود الاختلاف بينهما يعود إلى الجبهة الإسلامية

---

[1] صبرينة حملة، **أسباب الإرهاب في الجزائر تداعياته**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،) كلية الحقوق، جامعة لخضر بلحاج، باتنة، 2002_2003

• وهنا يفرق عدي بين الثقافة الإسلامية المستمدة من المعرفة المعمقة للقرآن وبين والثقافة الإسلاموية التي هي سلوك سياسي للتعبئة تقوم على تفسير التطورات السياسية من خلال انعدام الأخلاق

[2] Lahouari Addi. **L'Algérie et la Démocratie**. pouvoir et crise dans l'Algérie contemporaine. Paris: Editions la Découverte. 1995. Pp17-28.

للإنقاذ تعتقد أن جبهة التحرير الوطني فقد مصداقيته أثنا ممارسته للسلطة وأنه لم يعد قادر على التعبير عن الشعبوية وضمانها كأيديولوجية سياسية[1].

وعموما فإننا نعتقد أن أصل الأزمة الأمنية في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى إخفاق النظام في تحقيق التنمية السياسية والتحول للديمقراطية بشكل سلمي، الأمر الذي عبر عنه البعض بتزامن مشروعان متناقضان: مشروع السلطات العسكرية التي تزعم أن أساس الأزمة ليس سياسيا بل هو مع بعض دعاة الخلافة المستغلين للإسلام للوصول للسلطة، وهي تحارب المسلحين حتى تحمى القوى الديمقراطية ودولة الحق والقانون من بطش الإسلاميين؛و مشروع المسلحين الذي يزعم أن الأزمة سياسية وتتمثل في رفض السلطات العسكرية وأعوانها كل معارضة سياسية حقيقية ملتزمة بالطرق السلمية القانونية. ثم أخفقها بنسبة كبيرة في تحقيق الأمن مع فشل المخطط الوطني للأمن وكل السياسات الأمنية السابقة والتي كان أخرها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وعدم قدرتها على القضاء على الإرهاب والذليل على ذلك استمرار العمليات المسلحة التي تستقطب الأرواح والتي سجل رمضان 2011 الأكثر دموية.

المطلب الثاني: فشل السياسات المتبعة وتفشي ظاهرة الفساد

1- فشل السياسات الحكومية المتبعة: نعتقد أن لهذا العامل دور كبير في تأخر خاصة عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، ويعود هذا إلى عدم قدرة النظام على التوصل لسياسات ملائمة واستراتيجيات جيدة تمكنه من ذلك، وهذا الأمر يعود بالدرجة الأولى إلى الاختيارات الغير رشيدة التي يتخذها ابتداء من سياسة الصناعة المصنعة التي أظهرت عدم قدرة المجتمع الجزائري مواكبتها، إلى السياسة الاقتصادية لسنوات الثمانيات التي أعادت النظر بل تخلت على التصنيع وإستراتيجية التنمية في مرحلتها البومدينية، والتي سرعان ما أظهرت الضعف الكبير للاقتصاد الوطني الذي تحول إلى مصدر للبترول لا أكثر وارتباطه بأسعاره المتقلبة وبسعر الدولار الأمريكي الغير مستقر بينما نجد أن 70 % من المعاملات التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي [2].

ورغم أن الأزمة البترولية العالمية ل 1986 قد أظهرت خطورة ارتباط الاقتصاد

---

[1] Ibid. p 97.

[2] Lahouari Addi. **L'Algérie et la Démocratie**. pouvoir et crise dans l'Algérie contemporaine. Op-cit. p 16

الوطني بالريع البترولي، إلا أن الدروس والعبر لم تستوعب لحد الآن، إذ ما تزال هذه التبعية قائمة ولم تتخذ أي إجراءات للتخفيف منها والتفكير جديا في مرحلة ما بعد البترول وفي كيفية الاستغلال العقلاني للأرض ومواردها للوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي الأمن الغذائي. بالإضافة لشراسة الاقتصاد الموازي والاعتماد على مصدر واحد للعملة. ومع انتقال الجزائر للاقتصاد السوق وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي كانت نتائجه وخيمة خاصة على الجبهة الاجتماعية مع تزايد البطالة التي وصلت معدلاتها إلى 27.3 % عام 2003 مقابل 28.89% بعدما لم تكن تتجاوز 21% سنة 1991 [1]

و مشكلة البطالة تعود أساسا إلى برنامج التصحيحات الهيكلية لسنوات التسعينات وضعف إنتاجية المؤسسات العمومية التي لا تزال إلى حد الآن تبحث عن دعم الدولة التي وجدته مجددا في اتفاق الثلاثية المنعقد في جوان 2011. ورغم ارتفاع في الأجر الوطني الأدنى المضمون، إلا أن تقرير التنمية البشرية ل 2007–2008 يشير إلى أن 10%من الأطفال دون الخامسة من العمر هم دون الوزن المناسب لأعمارهم [2]. كما أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة لا تتعدى 89. 2% عام 2001 رغم أن نسبة التمدرس وصلت إلى 98% [3] وهذا راجع إلى نوعية البرنامج التعليمي ومناهجه المطبقة.

كما أدت سياسات الإصلاح الهيكلي إلى نقص الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية دون التوسع في مطالب التأمينات الاجتماعية وشبكة الحماية للفئات التي هي في أدنى السلم الاجتماعي ودون الخط الأحمر للفقر، مما أدى إلى خلق عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يهدد الأمن الاجتماعي وبالتالي المساس بالأداء الاقتصادي والاستقرار السياسي. وانخفاض معدلات نمو متوسط الدخل الفردي للمواطن بالرغم من سياسات مكافحة التضخم، ورغم إشارة التقرير الخامس للتنمية البشرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن هناك ارتفاع للناتج

---

[1] خنيش سنوسي. مرجع سايق. ص188

[2] الأمم المتحدة. ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. " **تقرير التنمية البشرية 2007–2008**" نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2007. ص 218

[3] الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وضع لأطفال في العالم2004. المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. 2004. ص ص 18–19

الداخلي الخام لكل ساكن من 1816عام 2002 إلى 2136 عام 2003 كما أقر انخفاض نسبة السكان اللذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بين عامي 1988- 2000، [1] إلا أن تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 2003 يشير أن أكثر من 17% من الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر من بينهم 2% لا يزيد دخلهم اليومي عن دولار واحد والباقي من النسبة لا يزيد دخلهم عن دولارين.

إضافة لعدم ثقة المواطن في فعالية هذه السياسات وتفشي ظاهرة الفساد، وعدم توافق بين إرادة قمة الجهاز الإداري وتماطل قاعدته في تطبيق أو الإسراع في تنفيذ مجمل الإصلاحات، مما يعبر عن تناقض بين سياسات القمة وتطبيقها في القاعدة وكأن هناك تكسير لها.

جدول رقم (37)يمثل الأداء الاقتصادي للجزائر

المؤشر	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي2005	1023بليون $
الناتج المحلي الإجمالي للفرد 2005	3,112 $
القوة الشرائية	$7,062
نسبة معدل النمو 1975-2005	% 0,1
نسبة معدل النمو1990-2005	% 1,1
معدل التغير السنوي في مؤشرات أسعار المواد الاستهلاكية 1990-2005	% 10,7
معدل التغير السنوي في مؤشرات أسعار المواد الاستهلاكية 2000-2005	% 1,6

المصدر: مستمد من معطيات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2007-2008. المرجع نفسه. ص 264.

و لقد دخلت الجزائر إلى اقتصاد السوق دون أي إستراتيجية محددة المعالم ولا خارطة طريق واضحة، وغياب مشروع وطني متفق عليه من طرف الخبراء وأهل الاختصاص

---

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي. لجنه التنمية البشرية " **التقرير الوطني الخامس حول التنمية البشرية لسنة 2003.** " الجزائر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ديسمبر 2004. ص 40.

وكل أطراف المجتمع إضافة إلى غياب نقاش وحوار حقيقي حول هذا المشروع التنموي، أظهر تخبط الدولة في طريق غير واضح تظهر فيه بوادر الانتقال إلى اقتصاد السوق تارة وهيمنة الدولة وتواجدها المكثف في كثير من المرات والدليل على ذلك التراجع عن قرارات إستراتيجية اتخذتها كسياسة الخوصصة مثلا، والدليل على ذلك تصريحات أحمد أويحي أثناء الندوة الصحفية التي قام بها على هامش أشغال الثلاثية الخاص بدعم المؤسسة العمومية بتاريخ 29- ماي 2011 فيما يخص سياسة الخوصصة، الذي أكد:"على أنه لا وجود لبرنامج خوصصة مسطر اليوم وإنما يمكن الكلام على 1200 مؤسسة ستة 1997 يوم كنا تحت رحمة صندوق النقد الدولي، الدولة لن تعود إلى سياسة السبعينات وإنما إلى حماية مؤسساتها وهي سياسة تتبعها كل الدول حتى الأكثر ليبرالية في العالم وهذا قصد حماية المنتوج الوطني وبمكن دلك من خلال عدة إجراءات من بينها إعطاء لها الأولوية في الصفقات العمومية، ونسمي دلك الدفاع عن الاقتصاد بمجهود جماعي". إضافة إلى ذلك التضارب الموجود بين النظري والتطبيق، من حيث أنه من أخطر أسباب فشل السياسات العامة في الجزائر هو تضارب المصالح بين أطراف المصالح ومن سيستفيد من المشاريع التنموية، إذ كثيرا ما تغلب المصلحة الشخصية على المصلحة الوطنية، ولهذا كثيرا ما لا تطبق بعض السياسات أو كثيرا ما تحيد عن مسارها وأهدافها وقت تنفيذها.

كما إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول المتقلبة حيث انخفضت إلى أقل من 49 دولار للبرميل وبلغت قمتها سنة 2011 إلى 112 دولار جعلت اقتصادها غير بعيد عن مخاطر هذا التقلب في الأسعار. ورغم استقرار بل وفرة مالية على مستوى البنوك وما حققه صندوق ضبط احتياطي الصرف من وفرة مالية وصلت سنة 2011 إلى غاية 174 مليار دولار، مقارنة مع ما يحدث في العالم خاصة منطقة اليورو تعود أساسا إلى زيادة الادخار العائلي بسبب الزيادة في الأجور التي وصفها البعض بالسخية، كما يغلب على السياسات العامة في الجزائر الطابع الفردي والتفاوت لدى أصحاب المصالح حول من يكون بيده اتخاذ القرار للحصول على منافع أكثر، إذ نجد أن مجمل السياسات والبرامج في عهد الرئيس بوتفليقة مرتبطة بشخصه ولهذا أظهرت أزمة مرضه عن التساؤل الجوهري حول مرحلة ما بعد بوتفليقة ومن يخلفه خاصة وأن البعض يعتقد أنه لا توجد عملية صناعة لرئيس جزائري خليفة بوتفليقة حقيقة. هذا من جهة، إضافة إلى مماطلة البيروقراطية في إنجاز

المشاريع التنموية.

و على هذا لا بد أن تبنى السياسات الحكومية على القيام بتحليل عميق ودراسة وافية لكل مشروع أو برنامج تنموي من المحتمل أن تكون له تأثيرات على بيئته الاقتصادية والاجتماعية، فمتى كان هذا التأثير سلبيا وجب إعادة النظر فيه أو حتى التخلي عنه كليا. كما يجب أن تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الاجتماعي وتجنب الحلول الوقتية والترقيعية التي لا يمكنها أن تضمن معالجة حقيقية للمشاكل والمطالب المطروحة على الأجندة السياسية. ومن الضروري رسم سياسات ووضع استراتيجيات وطنية محددة المعالم والأهداف وقابلة للتقييم الدقيق والسهل والواضح المعايير، فلا يمكن للسياسيات الحكومية أن تكون فعالة بفعل الخطب الرنانة والقوانين الجامدة، بل تكمن قوتها في القراءة الحقيقية والعلمية للمشاكل المطروحة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية ومنطلقة من قاعدة شعبية ومبادرات المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المختصة من ثم وضع سياسات تكون علاجا لها مدعمة بسند شعبي قوي.

2- انتشار ظاهرة الفساد:

يرد العديد من الباحثين أسباب المشاكل التي تعاني منها الجزائر في جميع الميادين سواء الاقتصادية أو الاجتماعية إلى تفشي ظاهرة الفساد التي وجدت أرضية صلبة سواء مباشرة بعد الاستقلال أو مع عملية الانتقال لاقتصد السوق، التي كذبت النظرية القائلة بأن الفساد مرتبط أساسا بنمط اقتصادي توجهه الدولة وقائم على الريع البترولي ونظام سياسي تسلطي وزبوني أو عصبي. فلقد ساعدت هيمنت الدولة على الاقتصاد الجزائري في مرحلة الاقتصاد الموجه على تقوية جهاز بيروقراطي هيراريكي يسير عملية الاستثمار الغير خاضعة لقواعد متينة للمراقبة والمحاسبة مما أعطى لهذه البيروقراطية المسيرة امتيازات عديدة أمها شراء الممتلكات التي كانت بيد المستعمر بأثمان رخيصة، وساهم السوق المالي الموازي وسيطرت الطبقة المغتربين على العملة الصعبة على تفشي الظاهرة أكثر، إذ مكن أولائك اللذين بإمكانه الاستفادة من السوق المالية الرسمية الحصول على ربحا معتبرا، وأخضع البنوك العمومية للمصالح الخاصة، إذ أجبرت الممارسات الغير عادلة للحصول على

قروض الكثير من أصحاب المشاريع اللجوء للسوق الموازي وجعل لبعض يعتقد أن المضاربة الريعية هي مصدر الفساد[1].

وفي مقال له حول العنف والفساد في الجزائر ربط جيلالي حجاج بين تفشي الفساد والريع البترولي، حيث أكد أنه من أجل فهم تفشي الظاهرة يجب العودة إلى الاستغلال الاقتصادي للمحروقات، لأن الذهب الأسود يغذي ومند عشرات السنين ثقافة ريع حقيقية، بلورت فكر يقوم على الحساب السذج والسهل لجمع الأموال على حساب مصير ومستقبل الشعب، وظل لفترة طويلة لا يعرف مصير عائدات النفط بالنسبة للعديد من الدول العربية التي يقول عنها pierre pean في كتابه l'Argent Noir أنها وجهت نحو الحسابات البنكية لرؤساء وأمراء هذه الدول[2]. ولكن يمكن الرد على هذه الفرضية بأن فشل وعدم اكتمال عملية الانتقال لاقتصاد السوق قد غدت أشكال أخرى من الفساد، فبينما كان يعتقد أن تحرير التجارة والانتقال نحو ميكنزمات السوق قد يمكن من التقليل من هذه الظاهرة بجميع أبعادها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، إلا أن تحرير الاقتصاد الجزائري ساهم في إظهار أنواع جديدة من الفساد، الأمر الذي كذب النظرة القائلة بالارتباط المباشر للفساد بالاقتصاد الموجه والريعي لأن انخفاض سعر البترول سنة 1986 لم يؤدي إلى انخفاض هذه الظاهرة، وإنما لاحظ العديد من المهتمين تفاقمها، والتي يرجعها العديد من الكتاب إلى أزمة المشروعية التي يعاني منها النظام ككل نتيجة لانخفاض الريع البترولي وعدم كفاية إعادة توزيعه، ففي هذا النوع من الأنظمة يصبح الفساد موضة تتبع كطريقة للحصول على الموارد ويصعب مكافحته وأحسن مثال ما حدث للرئيس بوضياف عندما تنبه مند وصوله على رأس المجلس الأعلى للدولة لتفشي الفساد في السلطة، فأظهر إرادة قوية في عدد كبير من تدخلاته لمحاربة هذه الظاهرة التي تسببه المافيا السياسية المالية والتي كثيرا ما خدمها عدم الاستقرار والفوضى التي تمر بها الدولة، فقتل فقط بعد ستة أشهر من ترأسه للمجلس الأعلى للدولة في 29 جوان 1992.

و رغم الإصلاحات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري من انفتاح على المنافسة والعمل على جدب المستثمرين التي عرف قطاع المحروقات لاسيما قانون المحروقات ل

[1]Jolly cécile. ¨**les sercle vicieux de La Corruption En Algerie**¨ Revue Internationale et Stratégique. N43. 2001

[2]. Djilali hadjali. **Violence et Corruption: Cas de l'Algérie** Voir le site: http:// apad. Revues. org/203.

2005، إلا أن هذه الإصلاحات لم تجعله في بعد عن فضائح أطاحت بوزير القطاع وكبار الموظفين. كما أن هذه الإصلاحات لم تواكب قطاعات حساسة من الاقتصاد الجزائري خاصة النظام البنكي والضريبي واللذان ينتشر فيهما الفساد بشكل كبير مما جعلها تدور في حلقة مفرغة، والدليل على ذلك ما عرفه قطاع البنوك من فضائح كقضية بنك الخليفة والبنك التجاري الجزائري وجعلت من العدالة الجزائرية غير قادرة على التصدي لهذه الظاهرة لعدم استقلالها الفعلي عن السلطة السياسية باعتبار أن رئيس الجمهورية هو القاضي الأول في البلاد. كما أن الطريقة التي تم من خلالها تطبيق اقتصاد السوق في الجزائر: خوصصة بدون سياسة موازية لها ؛ استقلالية للمؤسسات بدون إعادة هيكلة مالية، الانخفاض الرهيب لقيمة الدينار... الخ، لم تساعد على تشكيل طبقة من المقاولين الحقيقيين والقادرين على الامتثال لقواعد المنافسة الشريفة، بينما أدى كل ذلك إلى خلق اقتصاد البازار وتجارة غير شرعية في أحياء المدن الكبرى، بل حتى أن العديد من المؤسسات الخاصة تباشر أنشطتها بطريقة غير مشروعة وتوزع منتوجها بطريقة بعيدة عن ما يسمح به القانون، وأصبح الاقتصاد الموازي يمثل حسب تقرير المنظمة العالمية للعمل بين 16 و17 % من الناتج المحلي الخامPIB ويشغل حوالي 50% من اليد العاملة[1]. كما ساعد انتشار آفة الرشوة والعمولات التي تشكل عبئا إضافيا على المشاريع الاستثمارية على إضعاف الاقتصاد الوطني وتقوية الشعور بالامساواة والتهميش، الأمر الذي جعل البعض يقول بأن الاقتصاد الجزائري قد انتقل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد القوة.

وإن حاولنا فهم الأسباب الاجتماعية للفساد، فقد نرجعها: لنمط العلاقات والأعراف، قلة وعي الأفراد والمجتمع بخطورة الظاهرة، تعقد القوانين الضريبية الجزائرية وصعوبة إيجاد قراءة موحدة لها الأمر الذي يسهل من عملية التهرب الضريبي وعدم معاقبة المتورطين في قضايا الفساد إلا القليل منهم رغم تفشي الظاهرة وبكثرة، وهذا ما جعل من الجزائر ترتب ضمن المراتب الأخيرة دوليا، إذ احتلت حسب ترتيب قامت به المنظمة الغير حكومية Transparency International سنة 2008 المرتبة 92 من 182 دولة والمرتبة 10 عربيا من بين 18 دولة عربية تم ترتيبها بعلامة 3، 2 من 10 وهي نقطة ضعيفة جدا جعلتها من أكثر الدول انتشارا للفساد مندو سنوات عديدة، باحتلالها المراتب المتأخرة دائما،

---

[1] Hanifa Touag. Algérie: ¨**Quel Modèle Economique De Développement Viable Pour Enrayer la Corruption**¨. Revue Averroès. N 2. Pp 10-14.

حيث سجلت المرتبة 84 سنة 2006 و99 سنة 2007[1]. ولهذا لا بد من محاربته، إذ يعتبر البنك العالمي أن تحسين القدرة على توقع السياسات الحكومية، يمكن أن يرفع قدرة استقطاب الاستثمارات الجديدة، كما أن تطوير الهياكل القاعدية وموارد الطاقة ومكافحة ظاهرة الرشوة وتسهيل وتبسيط آليات وتدابير تنفيذ العقود وتخفيف الأعباء المرتبطة بالتشريعات السارية يمكنه تخفيف تكلفة المشاريع، من حيث أنها تمثل حوالي 25% من رقم أعمال المؤسسات أي ما يعادل ثلاث مرات قيمة الضرائب والرسوم التي تدفعها المؤسسات [2].

ولكن ورغم القوانين العديدة التي شرعت لمكافحة الفساد كقانون رقم 06 _01 المؤرخ في 20 فبفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وقانون الصفقات العمومية وغيرها من القوانين، إلا أنها لوحدها غير كافية إذ نعتقد أنه من الضروري تدعيم ذلك بوسائل أنجع كالتزام الإدارة بالديمقراطية وآليات الحكم الراشد وذلك بتعزيز آليات الضوابط والرقابة التي يمارسها المجتمع على الحكام.

المطلب الثالث: المعوقات الاجتماعية والثقافية

1- **العامل الديمغرافي:** لم تؤخذ ظاهرة النمو الديمغرافي بجدية ضمن العوامل الرئيسية وفي الوقت المناسب في عملية صنع القرار السياسي المصيري للمجتمع الجزائري بأكمله، الذي عرف انفجارا سكانيا لم تستطع سياسة تباعد الولادات إيقافه، إذ بلغ عدد سكان الجزائر سنة 1982 حوالي 20.5 مليون نسمة وهو عدد يفوق ضعف السكان سنة 1962، وهو أمر لم يعرفه المجتمع أبدا ، إذ لم يتضاعف عدد الجزائريين من قبل، إلا بعد 40 سنة أي بين سنتي 1926-1962. إلى جانب ظهور ظاهرة أخرى لم تكن موجودة من قبل وهي نتيجة مباشرة لهذا التضاعف العددي السريع وهي ظاهرة الانفجار السكاني: إذ ارتفع عدد السكان8.482 مليون نسمة إلى 11.013 مليون نسمة، وبدأت الزيادة المعتبرة ابتداء من 1978 إذ وفي مدة 16 سنة فقط بدأ يظهر الفارق كبيرا ليزيد معه ثقل ووزن الأجيال الجديدة؛ وبينما بلغت نسبة الولادات سنوات الستينات 50 في الألف نجد أنها ارتفعت إلى 64% سنة 1987 وصلت سنة 1992 إلى 69.6 %. وكنتيجة فقد زاد عدد سكان الجزائر

---

[1]Transparency international " **Corruption: l'Algérie، mauvais élève du classement Transparency international**" . voir le site http://www. afrik. com/article15282. html

[2] جريدة الخبر. الصادرة بتاريخ 2-11-2004. العدد 427. ص 2.

بثلاثة مرات في 30 سنة فقط [1]. كما انتقل عدد سكان الجزائر من 33.5 مليون نسمة في جويلية 2006 إلى 33.8 مليون نسمة في جانفي 2007 ليرتفع إلى 34.4 مليون نسمة في جانفي 2008. [2]

جدول رقم(38): يمثل تطور نسبة النمو السكاني في الجزائر.

السنة	نسبة المواليد %	نسبة الوفيات %	نسبة النمو %
1990	30.94	6.03	2.49
1991	30.14	2.04	2.41
1992	30.41	6.09	2.43
1993	28.22	2.26	2.25
1994	28.24	6.56	2.16
1995	25.33	6.43	1.89
1996	22.91	6.03	1.68
1997	22.51	6.12	1.63
1998	20.52	6.87	1.57
1999	19.82	4.72	1.51
2000	19.36	4.59	1.48
2001	20.03	4.56	1.55
2002	19.68	4.41	1.53
2003	20.36	4.55	1.58
2004	20.67	4.36	1.63
2005	21.30	4.74	1.96
2006	22.07	4.30	1.76

المصدر: وقع الديوان الوطني للإحصاء ttp://wwww. ons. dz

و عليه فقد كان من الضروري عدم تجاهل نتائج هذا العامل المهم أثناء وضع السياسات والاستراتيجيات التنموية المستقبلية، خاصة مع ظهور ظاهرة البروز الاجتماعي للشبيبة l'émergence sociale de la jeunesse الذي بدأ مع الانتفاضات الشبابية سنوات 1982 معبرا عن وعيهم بوزنهم وآمالهم ومتطلباتهم خاصة طلب الشغل والسكن في ظل جزائر تمر بمرحلة انتقالية. ويعود الشباب المنتفض إلى أعمار مختلفة، انطلاقا من عمر المراهقة وهذا ما نلاحظه في مختلف المظاهرات والانتفاضات ابتداء من أحداث 5 أكتوبر

[1] Djilali Sari. **La crise Algérienne Economique et Sociale Diagnostic et Perspectives**. Paris: Publisud. 2001. P 12

[2] من موقع الديوان الوطني للإحصاء http://wwww. ons. dz:

1988 إلى أحداث الجزائر التي سبقت ما يسمى بالربيع العربي أين خرج الشباب للشارع مطالبين الحكومة بخفض أسعار السكر والزيت نهاية سنة 2010، وقوة هذه الشريحة في تزايد وانتشار مستمرين، فهي متواجدة وبكثرة في الساحات العمومية وفي الحياة اليومية من خلال تواجدهم داخل المؤسسات التعليمية الثانوية والجامعية ومراكز التكوين المهني وباقي الأماكن العمومية الأخرى والتي هي حكرا على الجنس الذكري فقط، ومع زيادة نسبة التمدرس وتأخر سن الزواج أخذت هذه الشريحة تستقل تدريجيا عن العائلة وتعارض النظام العائلي القديم وتقاليد الزواج المبكر.

وفي علاقة العامل الديمغرافي بسياسة التشغيل والبطالة يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره حول التنمية البشرية سنة 2006، أنه رغم النقص المسجل في النمو الديمغرافي في السنوات الأخيرة، إلا أن تأثيره بقي كبيرا، إذ أن عدد طالبي الشغل في تزايد مستمر خلال الثلاثين سنة الماضية حيث انتقلت النسبة المئوية من 48% سنة 1977 إلى 52% سنة 1987لتصل إلى 59% سنة 1998، وسيبقى هذا التأثير الكبير حسب المنظمة العالمية للصحة إلى غاية 2030، وستصل الشريحة العمرية بين 16 و59 سنة سنوات 2000 إلى 56.76% لتسجل 61.36% سنة 2030[1]. بمعنى أن مسألة التشغيل ستكون من الأمور المهمة جدا لسنوات عديدة قادمة.

[1] Republique Algérienne Démocratique et Populaire. C. N. E. S. Rapport National sur le Developpement Humain. 2006. op-cit. P 56.

جدول رقم (39): يمثل تطور النسبة المئوية للبطالة حسب الفئة العمرية

	2004	2005
أقل من20 سنة	35.36	34.30
20-24 سنة	31.04	29.90
25-29 سنة	26.61	22.70
30-34 سنة	15.31	12.70
35-39 سنة	9	7.40
40-44 سنة	6.21	4.30
45-49 سنة	5.57	4.10
50-54 سنة	4.19	3.10
55-59 سنة	3.50	2.30
المجموع	17.65	15.30

المصدر: C. N. E. S. Rapport National sur le Developpement Humain. 2006. p57.

فمن خلال هذا الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة مئوية للبطالة مسجلة لدى فئة الشباب التي تقل أعمارها أقل من 25 سنة، حيث تزيد عن 30 % وهي بعيدة جدا عن نسبة الكهول التي تزيد أعمارهم عن 40 التي تعتبر ضعيفة نسبيا، إذ تقدر بحوالي 5%. ونجد أن هذه النسبة أكثر ارتفاعا لدى فئة الشابات الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20-24 سنة والتي تقدر ب 42.2% نتيجة الأسباب والمعوقات الاجتماعية.

جدول رقم(40): يمثل النسبة المئوية للبطالة حسب الجنس

النسبة المئوية	2001	2005
نسبة البطالة	27.3	15.3
إناث	31.4	17.5
ذكور	26.6	14.9

المصدر: C. N. E. S. Rapport National sur le Developpement Humain. 2006. P64 .

إن هذه القوة الشبابية كانت لتكون من العناصر الهامة في إحداث التنمية باعتبارها ثروة بشرية تعبر عن كنز حقيقي للأمم خاصة وإن كانت مؤهلة، إلا أنه من الضروري ذكر في هذا الموضع التناقض الموجود بين عدد البطالين الحاملين للشهادات الجامعية والتي تقدر ب12% حسب دائما تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين النقص المسجل لدى المؤسسات الوطنية فيما يخص اليد العاملة المؤهلة، مما أدى إلى البحث عن اليد العاملة المؤهلة الأجنبية.

ويرجع الكثيرون هذا الأمر إلى فشل سياسات الإصلاح التربوي في جميع مراحله وضرورة إعادة النظر فيها. إنه مع عقم السياسات وعدم قدرتها على حسن استغلال القوة الشبابية حولها إلى عبئ أكثر منها عامل قوة. إذ كان من الضروري على واضعي السياسات في الجزائر أن يكونوا أكثر واقعية وبعد في الرؤية في وضعهم لمختلف المخططات والاستراتيجيات التنموية مسخرين جميع السبل والوسائل الضرورية. وفشل السياسة السكانية القائمة على تنظيم الأسرة في الجزائرمع أنها نجحت في تونس يعود أساسا إلى أسباب عقائدية وأيديولوجية مع انتشار فكرة " أحسن مانع للحمل هو التنمية" وتصاعد التيار الأصولي في الجزائر سنوات الثمانينات الذي يعتبر البعض قانون الأسرة لسنة 1984 صورة عن تأصله في المجتمع.

2- **العامل الثقافي:** إن الحصيلة ثقيلة كذلك بسبب مخلفات أكثر من ربع قرن من حكم نظام الحزب الواحد وفرض نمط التفكير الواحد. يضاف إلى ذلك ضعف الإنتاج الأدبي والإبداع المسرحي والسينمائي وقلة الكتب العلمية الهامة واكتساح مكاتباتنا بكتب الطبخ والكتب الدينية الغير مراقبة ولا نعرف مصدرها، وضعف المقروئية لدى الفرد الجزائري وقلة اللقاءات الفكرية وفتح الباب أمام التفكير والنقاش بل حتى الاجتهاد خاصة ونحن في مرحلة غاب فيها التفكير والإبداع وسيطرت أقاويل المسلمات وتحريم أي استخدام للعقل بحجة أن حدود وضعف العقل البشري، وغياب المرجعية الفكرية التي تعد كمعيار ومرجع يعاد إليه متى كان هناك التباس أو ضياع المبادئ، كما نفتقر لأي مرجعية أو أيديولوجية واضحة أو حتى شعارات سياسية الكبرى التي يمكن العود إليها وقت الضرورة مثل الشعار الموجود في فرنسا "أخوة، حرية ومساواة"، وحتى أن شعار" من الشعب وإلى الشعب ّقد تم

التخلي عنه ولم نعد نردده حتى في المدارس أو نقرأه في مدخل مؤسساتنا الرسمية. إضافة لقلة عملية الترجمة من اللغات الأخرى خاصة الإنجليزية نظرا لأن مجمل الكتابات الجادة والبحوث العلمية الجديدة تكتب بهذه اللغة، و**تهميش دور الجامعة** التي أفرغت من محتوى أدوارها الأساسية وانحصرت في التدريس فقط وانحرفت عن أدوار البحث وتكوين فكر ثم أين هو دور النخبة.

كما بقى المجتمع الجزائري يعاني من بعض الظواهر والسلوكيات المناقضة للحداثة والباقية من النمط التفكير التقليدية الذي مازال يفسر بعض الظواهر الغامضة بطريقة ميتافيزيقية بعيدة عن التفكير العلمي الذي هو أساس المجتمع الحديث، إذ ما يزال الرجوع وللجوء للعرفين والدجالين أو حتى المرقين للعلاج من بعض الأمراض المستعصية أو حتى البسيطة التي تستدعي فقط مراجعة الطب النفسي. واعتقد أن ذلك يعود أساس إلى الدهنيات السائدة التي مردها راجع لعناصر تكوين شخصية الجزائري التي يبقى فيها الكثير من الرواسب التاريخية المتقبلة لتلك السلوكيات والمغذية لتلك العقليات.

3-العلاقة المتأزمة بين الدولة والمجتمع:

لقد أتسم النظام الجزائري منذ الاستقلال بالانغلاق والإقصاء، حيث سيطرت أقلية محمية على السلطة وعلى الثروة بسبب هيمنة الدولة على الأنشطة الاقتصادية وأهمها الريع البترولي وهيمنت أيديولوجية شعبوية أبعدت كل مبادرة للتفكير والمعارضة الحقيقية والواقعية والبعيدة عن الخيال والتمجيد والتهليل إضافة إلى تصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في الربط بين الدولة والمجتمع باعتباره همزة وصل بينهما، فاتسعت الهوة بين الحكام والمحكومين وفقدت الدولة مصداقيتها لدى شرائح كبيرو من المجتمع. وقد زادت التركيبة الاجتماعية الغير متجانسة للمجتمع الجزائري من هذا الانقسام، الأمر الذي لم يشجع على تكوين ثقافة سياسية عصرية تغذي ممارسات عقلانية وساهم بشكل ما في عدم بروز النخب السياسية والفكرية القادرة على قيادة عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي الصحيح والعميق.

لقد أدى فشل الدولة في تحقيق المهمة التي أخذتها على عاتقها والتي كان الشعب ينتظرها منها ألا وهي التنمية بمجالاتها المتعددة سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية إلى خلق شعور بالكبت وخيبة أمل كبيرة لدى الأكثرية من شرائح المجتمع الجزائري بل أدت الممارسات الغير نزيهة والبعيدة عن تحقيق قيم العدالة والمساواة إلى خلق شعور قوي عند

الجزائريين بالتهميش والظلم والحقرة، فغذى إحساس قوي بالتذمر خاصة عند الشباب ورغبة قوية إما بالانتقام من النظام ورموزه أو الهجرة والبحث عن أرض أخرى حتى لا نقول وطن أخر تمنحه فرصة تحقيق الذات والبروز[1]. ولعل من بين الأسباب العميقة التي رسخت الشرخ والهوة بين المجتمع والدولة هو عجز مؤسسات الدولة المحلية التي لها علاقة مباشرة ومستمرة مع المواطن في الاستجابة لمطالبة أو حتى الاستماع إليها فقدت الثقة بين القمة والقاعدة وكبرت الهوة بين السلطة والمواطن.

و نعتبر أن أحداث أكتوبر عاملا هاما في عملية تحول النظام السياسي الجزائري، إذ أن المكتسبات الديمقراطية التي جاء بها دستور 1989 وتعززت في التعديل الدستوري ل 1996 من آليات الفصل بين السلطات خاصة التنفيذية والتشريعية ومراقبة البرلمان لعمل الحكومة والقضاء على الأحادية الحزبية وفتح المجال أمام الأحزاب السياسية للنشاط السياسي والمنافسة على السلطة، إلى جانب الاعتراف بالحريات الفردية والجماعية العمل، فكان من الضروري أن تكون لها انعكاسات هامة على العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني (ولو على المستوى النظري) من حيث أن المادة 39 من الدستور التي نصت على حرية التجمع وإنشاء الجمعيات وتعزز بموجب قانون 90-31و مواد أخرى عديدة تدخل في الفصل المتعلق بالحقوق والواجبات مثل المادة 31 التي تضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن والمادة 32 التي تضمن حق الدفاع والمادتين 53 و54 اللتان تضمنا الحق النقابي والحق في الإضراب واللتان سمحتا لمختلف الشرائح الاجتماعي بالتنظيم والدفاع عن مصالحها المادية والمعنوية، إلى جانب تأسيس مجلس دستوري يكلف بالسهر على احترام الدستور ويسهر على صحة عمليات الاستفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية ويعلن نتائج هذه العمليات.

حتى وإن كانت القوانين هي المنظمة للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني (وهي كثيرة وهامة في الجزائر)، إلا أنها –أي القوانين – لا يمكن أن تكون لوحدها الحل للتناقضات ذات الطبيعة السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية، فلا يمكن تغير المجتمع بمرسوم بمعنى أن القانون لوحده غير قادر أن يكون ضامانا للانفتاح والحرية ، ومنه أصبح من الضروري

[1] العياشي عنصر، "**التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات**". (ورقة قدمت في المؤتمر الدولي حول تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي) من 29 فيفري إلى 3 مارس 1996.

تشجيع الحل التشاركي لتلك الصراعات والتخفيف من حدتها وعنفها، [1]بمعنى خلق فضاء حر يمكن من خلاله للتعبير عن التناقضات قصد التخفيف من حدتها.

ومهما قلنا عن وجود القوانين والمطالبة بتعديلها كما هو الأمر مطروح على البرلمان الجزائري من مشاريع قوانين عضوية من بينها مراجعة قانون 90-31 المتعلق بالجمعيات، إلا أن الأمر كما ذكرنا سابقا لا يقتصر على القوانين وإنما كذلك على طبيعة وقوة المجتمع المدني نفسه ومدى تنظيمه وقدرته على التأثير في المجتمع والسلطة كذلك، الأمر الذي هو شبه منعدم في الجزائر. فالأمر معكوس إذ ما يزال المجتمع المدني وبالخصوص الجمعيات ورقة انتخابات يهتم بها وقت المواعيد الانتخابية تلعب عادة لصالح السلطة. ويزيد من ضعف قوة المجتمع المدني غياب ثقافة الحركة الجمعاوية وضعف ثقافة التطوع رغم أنها متجذرة في تراثنا الشعبي ونقصد هنا ثقافة التويزة، لأن الناس أصبحوا يهتمون بأمور أخرى ذات قيمة مادية، كما يرجع ضعف المجتمع المدني بنويا ووظيفيا في عملية التنمية السياسية خاصة إلى هيمنة السلطة على تنظيماته والتدخل المستمر في شؤونه من خلال فرض الكثير من القيود السياسية والأمنية والإدارية والمالية عليها، الأمر الذي يحد من فاعليتها واستقلاليتها ويجعلها في كثير من الأحيان امتداد للمؤسسات الرسمية وورقة انتخابية رابحة في يدها.

و عموما فإن العلاقة بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني متميزة بالهيمنة الواضحة المسلطة على تحركات وعمل هذه المنظمات كتدخلها في شؤون بعض النقابات المهنية قصد الحد من نشاطها السياسي، وتقليص من تأثير بعض القوى السياسية فيها، كما تتضح أيضا هذه الهيمنة من خلال القيود المفروضة على تأسيس الجمعيات أو تحديد مجالات عملها أو تمويلها. إلى جانب اختلاف درجات التعاون بينها وبين السلطة باختلاف درجة ومجالات نشاطها، فالتعاون يزيد كلما زادت درجة مساندتها، ويزداد ا التباعد أكثر كلما قلت هذه المساندة أو كانت هذه المنظمة معارضة للسلطة، فأمام هذه الهيمنة ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وقلت فاعليتها.

---

[1]Mohamed Tahar ben Saada. Op-cit. p 168.

خلاصة واستنتاجات الفصل الرابع

لقد خصصنا هذا الفصل لدراسة الإصلاحات السياسية الجزائر انطلاقا من دستور 1989 باعتباره أول دستور جزائري أقر العديد من الحقوق والحريات الأساسية أهمها التعددية الحزبية والفصل بين السلطات ومسؤولية الحكومة أمام البرلمان. ثم تطرقنا إلى الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد عقب توقيف المسار الديمقراطي مع أول تجربة انتخابية تشريعية سنة 1992 وما نتج عن ذلك من انهيار للمؤسسات الدستورية واستبدالها بمؤسسات بررت مسألة تواجدها بضرورة استمرارية الدولة. كما درسنا أيضا كيفية استرجاع الصرح المؤسساتي ودور الحوار الوطني كــأداة حضارية في الخروج من الأزمة واسترداد الأمن في الجزائر بعد انتخاب رئيس الجمهورية سنة 1995 ثم التعديل الدستوري ل 1996 والانتخابات التشريعية لسنة 1997، وأهم الإصلاحات السياسية التي جاءت مع الرئيس بوتفليقة ابتداء من قانون الوئام والمصالحة الوطنية، ثم التعديل الدستوري ل 2008 وإصلاحات 2011 التي جاءت كرد فعل للنظام أمام الغليان الشعبي الذي ميز نهاية سنة 2010 وبداية 2011 والتي لم تكتمل بعد.

كما خصصنا جزءا هاما من هذا الفصل للبحث في سؤال كبير وجوهري متعلق بمعوقات التنمية في الجزائر. وفي الحقيقية يعتبر البحث في هذا الموضوع من أصعب المراحل التي صادفت عملنا رغم محاولتنا لتبسيطه من خلال تقسيمنا لأهم المعوقات حسب أبعاد التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الجواب الشافي والوافي للسؤال ما يزال بعيدا (على الأقل من وجهة نظرنا) لتعدد وشابك عناصر الإجابة. وعموما يمكن استخلاصه من خلال هذا الفصل ما يلي:

- إن نجاح التيار الإسلامي ونقصد بذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أول تجربة تعددية في الجزائر يعود في نظرنا بالأساس إلى تأصيل فكر التيارات الدينية في أعماق الشعب من خلال خطاباته الرامية لاعتبار عناصر الهوية الوطنية لاسيما الدين واللغة غير قادرة على أن تلتقي مع أسس الحداثة والتقدم، اللذان ينظر لهما في خطب هذا التيار على أنهما نتاج غربي وصورة عن خصوصيات تطور تاريخي لمجتمع بعيد بل عدو لشعبنا، وبالتالي لا يمكن أن يكون صالحا له. وقد استغلت هذه التيارات ضعف وتشتت التيار الديمقراطي الحداثي والوطني الذي وصل إلى حد التناحر في العديد من المرات وعدم قدرته على التوغل داخل

المجتمع بعدما فشل أهم أقطابه وهو حزب جبهة التحرير الوطني في قيادة عملية التنمية وتحديث المجتمع لفترة طويلة.

- رغم إن الإصلاحات سياسية في الجزائر بدأت مندو دستور 1989، إلا أ ن الحديث عن طبيعة وخصوصية إصلاحات أخرى ما يزال متواصل سواء على الساحة السياسي أو البرلمانية، ونعتقد أنه على أهمية هذه الإصلاحات، إلا أنه من الضروري أن تواكبها إصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتي يذهب البعض لأسبقيتها عن الجانب السياسية. أما نحن فنرى الارتباط الشديد بينهما ولهذا لابد من العمل على تطوير الاقتصاد الوطني والوقوف على إستراتيجية تنموية قوية تدعم الاستثمار وبالتالي الإنتاج وتنويعه، إلى جانب القيام بإصلاحات سياسية عميقة تواكب ما يحدث في العالم العربي بصفة عامة وما يحدث بجوار الجزائر من تحولات سياسية لا يمكن أن نجزم بديمقراطيتها على الأقل في وقتنا الحالي، وهذا حتى لا نكون في أخر الركب. لكن مع هذا نبقى نؤكد على أن قول أن أي إصلاح اقتصادي يبقي ناقص وغير فعال مادام الاقتصاد الجزائري لا يزال مرتبط وبشدة بالريع البترولي.
- ضرورة التغير في الثقافة السياسية قبل النصوص لأنه في اعتقادي أن النصوص وكثرتها لن تغير المجتمع كما يقول كروزيه الذي يؤكد بأن تغير المجتمع لن يكون بمرسوم.
- إن تدخل الدولة لترقية حقوقها السياسية للمرأة وإدراجها في الدستور ثم تقنين نسبة تواجدها بواسطة قانون عضوي أمر مهم جدا لا كنه غير كافي، لأن الأهم هو العمل على محاربة وتغير الدهنيات التقليدية سواء بالنسبة للمرأة أو الرجل المعرقلة لترقية المرأة. ولهذا نؤمن وبقوة ضرورة عمل المجتمع المدني وبفعالية على ذلك، إلى جانب دور مؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات ثم إقحام الإعلام الذي له دور كبير جدا في التوعية ونشر القيم.
- لقد أدى فشل الدولة في تحقيق المهمة التي أخذتها على عاتقها والتي كان الشعب ينتظرها منها –أي عملية التنمية– بمجالاتها المتعددة سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية إلى خلق شعور بالكبت وخيبة أمل كبيرة لدى الأكثرية من شرائح المجتمع الجزائري، بل أدت الممارسات الغير نزيهة والبعيدة عن تحقيق قيم العدالة والمساواة إلى خلق شعور قوي عند الجزائريين بالتهميش والظلم والحقرة، فغذى إحساس قوي بالتذمر خاصة عند

الشباب ورغبة قوية إما بالانتقام من النظام ورموزه أو الهجرة والبحث عن أرض أخرى حتى لا نقول وطن أخر تمنحه فرصة تحقيق الذات والبروز.

- إن الجانب العلمي والثقافي دور مهم في إحداث التنمية، وعليه لا بد من الاهتمام بالبحث العلمي وتحضير الظروف الملائمة للإبداع وإعطاء الجامعة دورها الطبيعي في قيادة التنمية وليس فقط في اعتبارها مؤسسة تأطير الشباب وتسليم الشهادات التي ليس لها مكانة في سوق الشغل.
- يرد العديد من الباحثين أسباب الصعوبات التي تعاني منها الجزائر في جميع الميادين سواء الاقتصادية أو الاجتماعية إلى تفشي ظاهرة الفساد التي وجدت أرضية صلبة سواء مباشرة بعد الاستقلال أو مع عملية الانتقال لاقتصد السوق التي كذبت النظرية القائلة بأن الفساد مرتبط أساسا بنمط اقتصادي توجهه الدولة وقائم على الريع البترولي ونظام سياسي تسلطي وزبوني أو عصبي.
- لقد دخلت الجزائر إلى اقتصاد السوق دون أي إستراتيجية محددة المعالم ولا خارطة طريق واضحة، وغياب مشروع وطني متفق عليه من طرف الخبراء وأهل الاختصاص وكل أطراف المجتمع إضافة إلى غياب نقاش وحوار حقيقي حول هذا المشروع التنموي، أظهر تخبط الدولة في طريق غير واضح تظهر فيه بوادر الانتقال إلى اقتصاد السوق تارة وهيمنة الدولة وتواجدها المكثف في كثير من المرات والدليل على ذلك التراجع عن قرارات لإستراتيجية اتخذتها.
- إخفاق الدولة في تحقيق الأمن مع فشل المخطط الوطني للأمن وكل السياسات الأمنية السابقة والتي كان أخرها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وعدم قدرتها على القضاء على الإرهاب والذليل على ذلك استمرار العمليات المسلحة التي تستقطب الأرواح والتي سجل رمضان 2011 الأكثر دموية.
- كما يمكن القول بأن النظام السياسي الجزائري يلتقي مع باقي الأنظمة العربية خاصة والدول النامية عامة في مسألة الأزمات التنمية السياسية. كما يلتقي مع معظم الأنظمة العربية المعاصرة في فقدانه في أغلب مراحله للمشروعية كنتيجة لطبيعته الغير مستقرة والمتغيرة إلى جانب احتكار السلطة من طرف شخص واحد. إذ يصعب التنبؤ بمستقبل مصير هذه الأنظمة التي تغذيها الإشاعات ونقص المعلومات مما يجعل من العملية

السياسية غامضة، وسيطرت تخوف القادة السياسيين من عدم الاستقرار والخوف من المجهول، كما تولد نوع من الشك وعدم الارتياح الشعبي وفقدان الثقة في العملية السياسية لتصبح عملية التنمية السياسية بعيدة التحقيق.

- ونعتقد أن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر تتجسد خاصة من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب جل القوى السياسية والاجتماعية خاصة فئتي الشباب والنساء اللتان تجدان نفسيهما بعيدتان عن مركز صنع القرار، إذ يكون الاهتمام بهما فقط وقت الحاجة، فكثيرا ما يستعملان كورقة انتخابية رابحة في أغلب الأوقات تخرج في الوقت المناسب قصد الحصول على مكاسب من ورائها وليس لصالحها.

الخـــاتمـــة

لقد أردننا خاتمة هذا العمل أن تكون خلاصة واستنتاجات ثم توصيات ندعو للعمل بها. إذ بعد البحث في إشكاليتنا الأساسية المتمثلة في الربط بين عملية التنمية الشاملة والمستدامة ومدى تواجد الدولة في ذلك عموما، والتركيز على النموذج الجزائري للتتبع العلاقة بينهما عبر مختلف المحطات التنموية التي مرت بها الجزائر مند استقلالها إلى غاية المرحلة التي نعيشها نصل إلى أهم النتائج التي لا نعتقد بأنها جديدة ولا الفريدة من نوعها وإنما نرى أن أهميتها تكمن أساسا في التأكيد على ما سبقها من نتائج والدعوة إلى البحث الأعمق فيها مستقبلا، وبصفة عامة يمكن القول :

يواصل موضوع استمرارية الدولة القطرية يفرض نفسه رغم ما قيل عن إمكانية زوالها وذوبانها نتيجة لعوامل عديدة عاشتها في الفترة الأخيرة لعل أهمها ظاهرة العولمة التي أحدثت تغيرات في هياكلها، تنظيمها ودورها، الأمر الذي دفع بالعالم اليوم للمناداة بدولة قوية وفعالة بمؤسساتها وميكنزماتها لمواجهة نتائج الانفتاح الذي سببته العولمة . ومبررات استمرارية الدولة القطرية ما تزال قوية إذ أن خاصية الإكراه الشرعي العليا التي تنفرد بها سلطة الدولة داخليا تبقيها المؤسسة الأقدر على إرغام مواطنيها على احترام القوانين وتطبيقها، كما أن هذه مسألة مدعمة بمتطلبات الديمقراطية والعدالة والمساواة والجمهورية، من حيث أنها – أي هذه المتطلبات – لا يمكن أن تتحقق ولا تطبق في أي تنظيم ماعدا الدولة التي تتمتع بالمشروعية القائمة على رضا الشعب للخضوع لها.

إن الدولة الآن بحاجة إلى قوانين ومؤسسات قوية تقربها من مواطنيها وتدعم اعترافهم وثقتهم بها، الأمر الذي يعطيها الحضور والتواجد القويان أمام أثار العولمة وتكالب الشركات المتعددة الجنسيات للمحافظة على الأقل على حدودها الجغرافيا وحمايتها والدفاع عن هويتها الثقافية والدينية وتراثها التاريخي.كما أن قوة تواجد الدولة يتقوى برضا المحكومين الذين هم طرف قوي في العقد الذي بنهم وبينها، والذي لا يمكنه أن يكون متين إلا إذا تحققت الرفاهية والعدالة في إعادة توزيع الثروة، أي تحقيق التنمية الشاملة التي ترتكز على أبعاد اقتصادية تقوم على الزيادة المستمر في معدل النمو والارتفاع في مستوى إجمالي الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه، وأبعاد اجتماعية تتطلب العدالة في توزيع الثروة القومية عن طريق زيادة مداخيل الفقراء والإنقاص من نصيب الأغنياء، إلى جانب الصحة والتعليم والرفاهية الاجتماعية، ثم البعد السياسي المتعلق بتحقيق مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد، إذ

لم تعد الدول ترتب في تحقيقها للتنمية على أساس ثروتها المالية، وإنما على أساس ما أحدثته من تنمية بشرية ومن حكم صالح بها .

لا يمكن للثلاثي المتلازم من تنمية، ديمقراطية وحكم راشد إلا العيش معا . إذ لا يمكن التكلم عن ديمقراطية ومبادئها بدون آليات الحكم الراشد من محاسبة شعبية والتناوب على السلطة، حكم القانون وإشراك المرأة في الحكم، ولا يمكن الحديث عن هذه الآليات في بلد لم تتحقق فيه على الأقل أهم الحاجيات الأساسية للمواطن . إذ نحن نؤمن وبشدة أن الشعب جائع البطن يطالب أولا بما يسد جوعه ليس لأن هذا الأمر أول الاحتياجات الإنسانية كما صنفها أبراهم ماسلو Abraham Maslow في سلمه للاحتياجات الإنسانية the hierarchy of human needs، لأننا لا نتفق بالضرورة مع ما قاله هذا العالم ونراه أنه قد بالغ في قوله أن الإنسان لا يتطلع للحاجات العليا مثل الحاجة إلى تحقيق الذات قبل أن يشبع حاجاته البيولوجية، ولكن لأننا نؤمن أن إشباع حاجات الشعوب معناه حفاظا على كرامتها بالأساس كما أن الشعب لن يكتفي أبدا بملء بطنه وإنما سيتطلع إلى المشاركة في الحكم وقيادة عملية التحديث والتنمية كل حسب استطاعته، كما سيطالب بالعدالة والمساواة الاجتماعية التي هي نتائج التنمية الناجحة . و بصورة أوضح يمكن القول بأن مواطني الدولة الحديثة لا يكتفون بالأكل والشرب والاستهلاك وإنما هم بحاجة إلى غداء روحي وعقلي، بحاجة للتعبير عن أرائهم السياسية والثقافية، بحاجة لإثبات الذات وإبراز تواجدهم كبشر لا يكتفون بالأكل والشرب لأن احتياجات البشر لا تترتب في هرم،إنما للبشر حاجات في مستوى واحد يطمح لتحقيقها، و لهذا يهدف الثلاثي الديمقراطية، الحكم الراشد والتنمية إلى تحقيق أهداف مشتركة من تحرير الإنسان من الفقر، الجهل، التبعية وتحقيق الذات .

و يمكن القول أن التنمية هي تفعيل علمي ومخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال تصور معين لتحقيق الغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، وهذا يعني أنها تستهدف تغييرا أساسيا في البناء الاجتماعي بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف تعديلا في الأدوار والمراكز الاجتماعية، كما يمكن القول أن التنمية الاقتصادية الناجحة هي تلك التي توازن بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي . وتتطلب التنمية تضافر وتعاون جهود كل الأطراف الفاعلة في المجتمع ومشاركة جميع الأطراف الرئيسية من حكومة، قطاع خاص ومجتمع مدني، الأمر

الذي يستوجب بالضرورة توفر قدرة كبيرة لدى هذه الأطراف على المشاركة بل التعاون على تحقيق ضرورياتها. إذ لا يمكن للدولة أن تكون متواجدة في كل مكان وتتدخل في كل أساسيات التنمية خاصة إن كانت محلية، وهنا من الضروري أن تكون هيئات المجتمع المدني حاضرة وفعالة للمشاركة والمساهمة بكل جد في إحداثها إلى جانب إشراك القطاع الخاص الوطني بفعالية .

لكن تبقى الدولة الطرف الأساسي القادر على تطوير الأبعاد الغير اقتصادية من التنمية لاسيما التنمية السياسية والبشرية التي تتطلب بالنسبة للبعض زيادة في النفقات العمومية، إلا أننا نعتقد أن هذه النظرة محدودة،لأنه لا يمكن القضاء على البطالة وتحقيق إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة النفقات العمومية فقط (الأمر الذي تتجه له الجزائر مند سنوات)، وإنما عن طريق ترقية وتشجيع الاستثمارات العمومية التي تعطي دفعا قويا للعملية الاقتصادية ومنه الاستمرارية في تسجيل ارتفاع في معدلات النمو. و عن الدور الذي تقوم به الدولة يؤكد J.P.Wolfensohn المدير السابق للبنك العالمي أنه إن فشلت التنمية التي تقودها الدولة، فإن الأمر ذاته بالنسبة للنموذج التنموي الذي لا تقوده الدولة كما تبينه معاناة الشعوب في البلدان التي حطمت فيها السلطات العمومية . ولهذا فإن مسألة إعادة التفكير في التنمية تعني بالضرورة إعادة التفكير في دور الدولة. وكتب الاقتصادي والحاصل على شهادة نويل في الاقتصاد J.E.stiglitz:" بصفتي رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في إدارة كلنتن، أجبرت نفسي مثلا على رسم سياسة تجعل من الدولة والسوق في علاقة تكاملية وشراكة، وحتى وإن وضعت السوق في قلب الاقتصاد، فإن للدولة دور محدود ولكنه جد مهم لتلعبه."[1]

إن الدولة القوية داخليا وخارجيا وحدها تستطيع تقديم ومنح شعبها ما يمكن اعتباره حقوق أساسية من : الأمن وبالتالي الحق في الحياة، شرف العيش الكريم والملكية والاحترام والتقدير. دولة تحترم الحريات الفردية والجماعية وتقيم العدالة الاجتماعية . و أبعد من ذلك فهناك أوقات يجب أن يكون تواجد الدولة قوي جدا مهما كان طبيعة النظام الاقتصادي المطبق لاسيما وقت الأزمات. و مازالت الشعوب الفقيرة تنتظر الكثير من الدولة بل أصبحت

---

[1] Josef E.Stiglitz. la grand désillution. Paris : fayard.2002 نقلا عن. C.N.E.S. Rapport National sur le Developpement Humain. 2006. P66

متيقنة أكثر من أي وقت مضى على ضرورة أخدها(أي الدولة) بزمام الأمور لتحسين مستوى هذه الشعوب وهذا ما ظهر من خلال المطالب التي رفعت في الانتفاضات الشعبية التي عرفتها الجزائر أو تونس والعديد من الدول العربية الأخرى أين طالبت هذه الشعوب من الدولة تحسين مستواها المعيشي وفك خناق الأزمة عنها عن طريق ضرورة القيام بإصلاحات في جميع المجالات .

ونعتقد أن الديمقراطية الحقيقية والصلبة لا تختصر فقط في عمليتي الانتخابات والتداول على السلطة، فهي تتطلب الاستمرار والتطور الدائم، مساواة كل المواطنين سواسية أمام القانون، تناسق بين العدالة والمساواة، مشاركة كل الفاعلين الاجتماعين في عملية اتخاذ القرار. إذ على الحكومات التعامل مع كل الفاعلين رغم اختلافهم مع إشراك الجميع في النقاش حول برامج التنمية دون إقصاء للأقلية والجماعات المهمشة وعدم التعارض مع رأى الأغلبية المنتخبة. كما أن الديمقراطية التشاركية تتطلب التدقيق في تحديد الأهداف، الفعالية في تحقيقها وضرورة إدخال الفواعل غير الحكومية في مختلف مستويات تنفيذ البرامج. فالمشاركة لا تقنن بمرسوم لأن الحقيقة الاجتماعية هي التي تحدد طبيعة ودرجة المشاركة فهي تتماشى حسب الحالات مما تحتاج إلى نقاش وإلى حتى بحث عن الفاعلين الحقيقيين.

أن اختيار الجزائر بعد الاستقلال لنموذج سيطرة الدولة على عملية التنمية كان حتميا، فهو استجابة لمتطلبات الظروف وقتها: فالنسبة العالية من الأمية، التخلف، الفقر، عدم وجود طبقة برجوازية قادرة على الأقل المشاركة في تحقيق النهوض الاقتصادي عوامل لم تكن لتشجع على اختيار رأسمالي كان يعتقد انه تجسيد لقمة الاستغلال الإنساني وسبب رئيسي بل وحيد لتلك الأوضاع التي كانت تعاني منها الجزائر.و لهذا فقد كانت لسياسات التنموية للجزائر المستقلة حديثا هدف مزدوج، فمن جهة كانت تهدف إلى إقامة اقتصاد قادر على تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطن من شغل ودخل واستهلاك، ومن جهة أخرى تحقيق المتطلبات الاجتماعية المتعددة لشعب خرج لفترة طويلة من الاستعمار والحرمان، فلم يكن أمامه سوى الدولة التي وضع فيها كل أماله وأحلامه، لكن هذه سياسات فشلت في الوصول إلى تحقيق أهدافها الأساسية كما أهملت الجانب السياسي فأبعدت الشعب عن المشاركة في الحكم لفترات طويلة.

إن التغير أو العدول عن أي نموذج تنموي في الدول النامية لا يعود بالضرورة إلى

خيارات عقلانية ناتجة عن حدوث تغيرات في العلاقة بين الحكام والمحكومين أو حتى بين الطبقات الاجتماعية، وإنما يعود إلى ضغوطات خارجية أو مصالح ذاتية ليس لها أي علاقة بما هو مهم للبلاد . ويمكن تطبيق هذا الكلام على الجزائر، التي نلاحظ أن أهم التغيرات التي حدثت في هذا الجالب كانت إما نتيجة لحدوث تعاقب على السلطة،فبمجرد مجيء سلطة جديدة نجدها سرعان ما تنتقد التوجهات التنموية الأساسية لتلك التي سبقتها فتكسرها وتبدأ من جديد : وهذا ما يظهر بعد تولي الشاذلي بن جديد السلطة، حيث وبعد ستة 06 أشهر فقط من موت الرئيس هواري بومدين، انتقدت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني النموذج التنموي القائم على أولوية الصناعة على الزراعة والصناعة الثقيلة على الخفيفة، وانطلقت الجزائر في سياسة إعادة الهيكلة ثم استقلالية المؤسسات. وكما لم يكن عدول الجزائر على النظام الاشتراكي خيار شعبي حتى وإن وافق الشعب على دستور فيفري 1989 بعد انتفاضة أكتوبر 1988 والتي لم تكن من أجل إسقاط الاشتراكية بقدر ما كانت من أجل مطالبة شعبية من أجل تحسين ظروف المعيشة والقضاء على البطالة، وإنما يرجع هذا التراجع في نظرنا إلى أزمة المديونية وفشل إصلاحات سنوات 1980 ومن تم ضغوطات مؤسسات ترتن وودز، الأمر الذي قاد إلى التشكيك في النموذج التنموي القائم على تدخل الدولة في كل شيء.

ورغم قيام النموذج التنموي في الجزائر على فلسفة تنمية الإنسان وتقدمه، وتحقيق مشروع تحديث المجتمع الجزائري، إلا أنه عمل أكثر على إضفاء المشروعية على النظام القائم فاعتبرت التنمية كعامل هام في إعادة إنتاج النظام السياسي، إذ اعتبرتها السلطة ومند الاستقلال أساس من أسس مشروعيتها ووسيلة من وسائل هيمنتها ولهذا اعتمدت على نمط اقتصادي توزيعي للسلع والخدمات، وأرادت من خلال الإدماج الشعبي القضاء على كل معارضة وخمد كل صحوة احتجاجية . فالاقتصاد التوزيعي الذي ما يزال الصفة التي ينعت بها الاقتصاد الجزائري لحد الآن و الذي يهدف أساسا لتقوية مكانة القيادة القائمة إلى جانب الممارسات التطوعية للنظام الأبوي يقوم على تطوير الاقتصاد عن طريق اتخاذ القرارات الإدارية فقط و ربط إعادة الإنتاج بما هو إداري وليس ما هو اقتصادي وعقلاني . فلأجل السيطرة على الاحتجاجات وعدم الرضا داخل المؤسسات تتنازل الإدارة على الحزم والصرامة فيما يخص كل السلوكيات التي يتطلبها إعادة الإنتاج الاقتصادي، الأمر الذي أدى

إلى عجز هذه المؤسسات وفشلها المستمر رغم تدخل الدولة لإنقاذها عن طريق دعمها ماليا وتقنيا.

إن فشل عملية التنمية في الجزائر يعود بالدرجة إلى فشل الدولة في القيام بالمهام التي أوكلت لها، إذ لم تقم مؤسسات القطاع العام سوى بخلق نوع من تراكم في العجز وقلة إن لم نقل انعدام الفعالية وبالتالي عدم قدرتها على الاستجابة للمطالب والآمال الشعبية التي وضعتها فيها.و لهذا نعتقد انه لأحداث التنمية في الجزائر،لا بد من الانتقال من اقتصاد القائم أساسا على الريع البترولي كمصدر وحيد لجلب العملة الصعبة وتأسيس لميزانية الدولة إلى نمط من الاقتصاد يمكنه أن يخلق الثروة بمعنى أخر اقتصاد المؤسسة.

فالانتقال المفاجئ والغير مؤسس لاقتصاد السوق في نظرنا لن يكون بالحل السحري الذي يمكن من الخروج من دائرة التخلف، بل من الضروري تواجد قوي وفعال للدولة في ظل اقتصاد مختلط تقوم أساسا بتحقيق التنمية الاجتماعية ورعاية الديمقراطية وآليات الحكم الراشد . ومعنى ذلك أنه على الدول أن تركز على المهام التي أوكلت إليها حتى تقوم بها بأحسن الطرق وبدرجة عالية من الفعالية، وتترك للأفراد الأدوار التي يمكنهم أداءها بسهولة، سرعة، مردودية وفعالية أكثر.

إن الإشكالية اليوم تكمن في إيجاد صيغ جديدة تمكن الدولة من أن تلعب دور يضمن التفاعل والتكامل بين القطاعين العام والخاص عن طريق ضمان توازن بين مصلحة المجتمع ككل ومصلحة المتعاملين الخواص، فاقتصاد السوق قد أثبت قدرته التاريخية في خلق الثروة لكن من الضروري العدالة في إعادة توزيع هذه الثروة الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الدولة. كما نعتقد بضرورة تكفل الدولة بالاحتياجات الاجتماعية، لكن من الضروري والتخلي عن فكرة أنها ملزمة بالتكفل بجميع الاحتياجات. فكثيرا ما يدعوا الكثيرين إلى العودة إلى سياسة التأميم خاصة للبنوك المنهوبة أو الشركات الخاصة التي تبين عدم وطنيتها من خلال خرقها للقانون كشركة أوراسكوم في الجزائر وقرار الدولة شرائها.

ورغم أن الجزائر قد عرفت في مرحلة بوتفليقة إنجازات ضخمة بعضها كان يعد حلم بعيد التحقيق كميترو الجزائر الذي انطلقت الأشغال بهم ندو سنوات 1980 ولم يدشن إلا يوم 1 نوفمبر 2011، لكن مازال ينقص الكثير من العمل لتحقيق التنمية المطلوبة كضرورة إتباع اللامركزية الإدارية، لأنه لا يمكن إحداث تنمية تقوم على مركزية اتخاذ القرار . فالجزائر

من الدول القليلة التي مازالت تتبع المركزية في استراتيجياتها التنموية، إذ كيف لقرار تنمية أدار أو تمنراست التي تبعدان بآلاف الكيلو متر عن العاصمة وتختلفان اختلافا كليا عنها سواء في الخصوصيات البيئية أو الثقافية أو السكانية....الخ أن يتخذ في العاصمة .كما أن الجزائر بحاجة إلى اقتصاد معرفة يقوم على know how أو المعرفة والخبرة وليس إلى المال فقط، كما من ضروري فتح حوار اجتماعي يرافق أي نية لبعث إستراتيجية تنموية مهما كانت،و أشراك كل الفاعلين الاجتماعين والاقتصاديين فيها . ومنه من الضروري التوقف في نقاش وطني حول أهم الإنجازات التي حققتها عملية التنمية مند الاستقلال وضرورة النقاش حول ماذا وكيف نحقق ما لم يتم تحقيقه، كما يجب الاستثمار في الديمقراطية ونشر قيمها،و القضاء على ظاهرة خصخصة للدولة state privatization واحتكار سلطتها وامتيازاتها من طرف فئة مما خلق عدم الثقة بين الدولة والشعب،و ضرورة التغير في الثقافة السياسية قبل النصوص لأنه في اعتقادي أن النصوص وكثرتها لن تغير المجتمع كما يقول كروزيه الذي يؤكد بأن تغير المجتمع لن يكون بمرسوم، وإنما نعتقد أن عملية التغيير الاجتماعي تحتاج بالأساس إلى منظومة تربوية قوية تدعوا وترسخ قيم التغيير في الأجيال التي تنشئ على الإيمان بها وإلى قيادة رشيدة تستطيع تسريع هذه السيرورة .

و نعتقد كذاك أن ظاهرة الفساد التي تنخر في الاقتصاد الوطني لا يمكن مكافحتها فقط عن طريق القوانين فهذا غير كافية، إذ أن الأهم هو تطبيق هذه القوانين وردع مخالفيها، كما نعتقد مكافحته تعتبر مسألة أخلاقية واجتماعية قبل أن تكون قانونية،و نرى انه من المهم كذلك أن يكون للدولة دور قوي في هذا المجال خاصة عن طريق تشكيل لجنة مختصة تتكون من خبراء تتمركز على مستوى السلطات العمومية سواء المركزية أو المحلية تقوم بدراسة والتعمق في تحليل الطاهرة (أي الفساد) وتقوم بوضع الميكنزمات الخاصة بمكافحتها وإيجاد آليات التنسيق بين مختلف ميكانزمات مكافحة الفساد التي هي عديدة لكنها لا تنسق مع بعضها البعض ولا تعمل معا، ويمكن أن ينطبق نفس الكلام على ظاهرة تبيض الأموال، وعليه لا بد من توسيع النقاش الوطني للبحث في كل الظواهر التي تعيق تنمية المجتمع الجزائري .

و في الأخير يمكن القول أن هناك علاقة قوية بين الدولة والتنمية، لكن هذا لا يعني أنه لا تنمية إلا بواسطة الدولة، إذ من الضروري إشراك كل الفاعلين الأخرين من قطاع

خاص وطني نشيط وقوي وشراكة مع الأجانب اللذين نتقاسم معم مصالح مشتركة، إضافة إلى دور المجتمع المدني الواعي والمواطن البسيط الذي يدرك جيدا المعنى الحقيقي للمواطنة في دفع عجلة التنمية المتشعبة والذي يؤمن بالمشرع الوطني التنموي، إذ وبعد 50 سنة من الاستقلال، لا بد من التوقف الجميع) ونقصد بهم كل الأطراف الفاعلة في عملية التنمية) قليلا لتقيم ما تم إنجازه والتفكير والتمحيص والنقاش حول ما هو في طريق الإنجاز وفي فلسفة وكيفية إتمام ما تبقى وتحقيق ما ينقص .

قائمة المراجع

الكتب

1–ابن خلدون عبد الرحمان . **المقدمة**، بيروت: دار الجيل. 1995

2–الأيوبي هيثم. الموسوعة العسكرية, الجزء الأول, بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر, 1977

3–البابا طلال . **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث** . بيروت : دار الطليعة .1983.

4–الحسن حسن . **الدولة الحديثة إعلام واستعلام**. بيروت : دار العلم للملايين. 1986

5–الحضري سعيد. **الفكر الاقتصادي العربي في التنمية** . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .1990.

6–الزيات عبد الحميد . **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي**, مصر: دار المعارف الجامعية. 2002

7–الصباح حمدي. **مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر** . القاهرة : دار الحداثة . 1983.

8–الطيب حسن أبشر. **مؤسسات التنمية الإدارية: الأوضاع الراهنة وأفاق المستقبل**، عمان : المنظمة العربية للعلوم الإدارية, 1986

9–العطار فؤاد. **النظم السياسية والقانون الدستوري**. القاهرة : دار النهضة العربية . 1975.

10–القصبي عبد الغفار راشاد, **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، المنصورة : دار الأصدقاء للطباعة والنشر, 2003

11–الهرماسي عبد اللطيف. دور الدولة في التنمية في المغرب العربي .تونس أنموذج..تونس:سراسي للنشر.

12–أمين سمير، زهران سعد الذين وآخرون. **العالم الثالث يفكر لنفسه**. بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر.1981

13–أوصديق فوزي. **النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتية**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .2008.

14–إيه ألموندوجي جابرريال وباوبل بنجهام الإبن. **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر. نظرة عالمية**.(ترجمة هشام عبد الله). لبنان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.1998.

15–باران بول و لاكوست وإيف. **<u>الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف</u>**. (ترجمة دار الطليعة) .بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر. 1970.

16–برامة عمر. **<u>الجزائر في المرحلة الانتقالية أحداث ومواقف</u>**. عين مليلة: دار الهدى 2001.

17–بعلي محمد الصغير . **<u>قانون الإدارة المحلية الجزائرية</u>**. عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع. 2004.

18–بن حسين محمد الأخضر. **<u>دروس في الاقتصاد الجزائري</u>**، الجزائر، دار الشريفة للطباعة والنشر والتوزيع .1991.

19–بوالشعير السعيد: **<u>القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة</u>**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. 1993.

20–(–   –).**<u>النظام السياسي الجزائري</u>**. عين مليلة: دار الهدى. 1993

21–تريكي فتحي وتريكي رشيد, **<u>فلسفة الحداثة</u>**, بيروت: مركز الإنماء القومي . 1992.

22–توفيق إبراهيم حسن. **<u>الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي</u>**.القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. 1999.

23–حجاج قاسم. **<u>العالمية والعولمة. نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية</u>** . الجزائر:المطبعة العربية. 2003.

24–حسن عبد البارئ إسماعيل . **<u>أبعاد التنمية</u>** . القاهرة : دار المعارف. 1982.

25–حسن عمر . **<u>التطور الاقتصادي</u>** . القاهرة : دار الفكر العربي . [ب.س.ط.] .

26–دخلان صادق . **<u>التحول إلى القطاع الخاص</u>** . جدة : دار الهلال للطباعة والنشر . 1989.

27–دردور عبد الباسط, **<u>العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي</u>**, القاهرة : دار الأمين، 1996

28–دليو فضيل وآخرون . **<u>الجزائر والعولمة</u>** . الجزائر. قسنطينة: منشورات جامعة منتوري.2001.

29–دوندريو قابر جان. **<u>الدولة</u>**. (ترجمة سموح فوق العادة) . بيروت: منشورات عويدات. .1970

30–ديدان مولود. **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**. الجزائر: دار النجاح للكتاب. 2005.

31–زرمان نور الدين .**القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي** , الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية 2007.

32–شرابي عبد العزيز . **الاقتصاد الجزائري** . قسنطينة: مطبعة جامعة منتوري . 2004_2003

33–عبد الماجد حامد. **مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية** . القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر. 2000.

34–عجمية محمد عبد العزيز.و آخرون . **مقدمة في التنمية والتخطيط** . بيروت : دار النهضة العربية .1982.

35–عزيز خيري، **التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث** . القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1987

36–عليوة سيد وآخرون . **علم السياسة** . الإسكندرية : مطبعة الجمهورية . 1999

37–لعشب محفوظ، **سلسلة القانون الاقتصادي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997

38–محمد شطا حماد. **وظيفة الدولة.** الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية . 1982

39–محمد عبد العزيز سمير. **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية** . الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة . 1988

40–محمد علي محمد. **أصول علم الاجتماع السياسي**. مصر: دار المعرفة الجامعية. 1994

41–مهنا محمد نصر . **في علم السياسة قراءة في المنهج**. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب . 2007.

42–نامق صلاح الدين.**اقتصاديات التنمية**. القاهرة: ديوان العيد الصغير. (ب,س, ط).

43–والي خميس حزام. **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية : مع الإشارة إلى تجربة الجزائر,** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

Bibliographie :

Livres :

44-Addi Lahouari. **L'impasse du Populisme**. Alger: Entreprise Nationale du livre. 1990

45-(- -). **L'Algérie et la Démocratie** . pouvoir et crise dans l'Algérie contemporaine. Paris : Editions la Découverte. 1995

46-Albertini J.M. et Siler A. . **Comprendre Les Théories Economique** . Paris : Edition du Seuil. 1983.

47-Alecassi Phillipe. **Le Rôle de l'Etat dans la vie Economique et Sociale**. Paris : Editions Ellipse. 1996.

48-Arquie Marie Jose**. A key To Contemporary British Civilisation**. Paris: Vuibert Editions. 1999

49-Baundt William, **Société et pouvoir en Algérie : la décennie des ruptures.** Traduit par Mhamed BENSEMANE et les autres. Alger : Editions la Casba. 1998,.

50-Bache Bertrand. Birnban Pierre. **Sociologie de l'Etat**. Paris : Editions Grasset

51-Baguenard Jacque. **La Décentralisation**. Paris: Presse Universitaire de France .1994

52-Balta Paul. Bubleau Claudine, **L'Algérie des algériens 20 ans après**. Paris : Les éditions ouvriers. 1981.

53-Beione Alain, Dello Christine et les autres. **Dictionnaire des Sciences Economiques** . Paris : Armond Colin . 1995

54-Bellon Bertrand. Caire Guy et Cartelier Bysiane. **L'Etat et Le Marché** . Paris: Editions Adis .1994 .

55-Benachenhou Mourad, **Réformes économiques. Dette et Démocratie**. Alger : Edition Maison Echirifa. (S D E)..

56-Benissad Mouhamed Houcin, **Algérie restructuration et réformes économiques** (1979-1993) Alger : édition O.P.U 1994

57-Benoune Mahfoudh El Kenz. Ali, **Le hasard et l'histoire : entretien avec Belaid Abdesslam.** Alger : édition ENAG. 1990.

58-Bensada Mohamed.Tahar. **le Regime Politique Algerien** de la légitimité historique a la légitimité constitutionnelle. Alger : ENA. 1992.

59-Bouzid Abdelmadjid. **Comprendre la Mutation de l'Economie**

Algérienne. Alger: ANEP . 1992

60-Braud Phillipe. **Sociologie Politique**. Alger: Casbah Editions . 2002

61-Burdeau George **Méthode de la Science Politique**. Paris : Dalloz . 1959.

62-(- -). **L' Etat** **.**paris: Editions du Seuil. 1970.

63-(- -). **Traité de Science Politique**. Paris : LGDG. 1984.

64-Cabart Laure Jansky. **Le Développement Economique Local**. Paris: Presse Universitaires de France . 1996

65-Calme Pierre avec la collaboration de Freys Jean et Garandeau Valery **. la Democratie en Miettes pour une Revolution de la Gouvernance**. Paris . Descartes et Cie. 2003

66-Capitant René. **démocracie et Participation Politique**. Paris: bordas.1997

67-Chevillard Nicole **. Algérie : l'apres guerre civille. Paris** : NSe. 1995

68-De Brunhof Ausane. **L'Etat Et Le Capital : Recherche sur La Politique Economique**. Grenoble: Presse Universitaire de Grenoble. 1996.

69-Debbasch Charles et d'autres . **Lexique de Politique**. Paris : Dalloz . 2001

70-Debbasch Sharles et Autres **.lexique De Politique** . 7 eme Edition. Paris : Dalloz. 2001

71-Dion Fabrice. **Les Privatisations en France, en Allemagne, en Grande Bretagne et en Italie** . paris: Editions la Documentation Française. 1995

72-Durand Claude . **De l'Economie Planifiée A l'Economie du Marché : l'Intervention de l'Etat Dans l'Industrie**. Paris : Editions Publi Sud . 1990

73-Ecrement Marc. **Indépendance politique et libération économique**. Alger/ Grenoble : ENAP/ PUG.1986. p12.

74-Euve Edmond J. **Le Tiers Monde**. Paris: Presse Universitaire de France . 1996

75-Flamaur Maurice . **Histoire Economique et Sociale Contemporaine** . Paris: Editions Montohation. 1967.

76-Gélinier Octave. **Morale De l'Entreprise et Destin de la Nation**. Paris : libraire Plon. 1965.

77-Guchet Yves**. Histoire des Idées Politiqu**e. Paris: Armand Colin. 1995

78-Guerriem Bernard. **Dictionnaire d'Analyse Economique**. Paris : Editions le Découverte . 1997.

79-H.stern Nicolas. **le Rôle De l'Etat dans le Développement Economique**. (Traduit par Virgin petrotin) Paris: éditions Hoyat Lausane. 1992

80-Henni Ahmed . **Economie de l'Algérie indépendante.** Alger : OPU.1993.

81-Hoerner Jean Michel. **Le Tiers Monde entre la Suivie et L'Informel**. Paris: Editions l'Harmittan.1996.

82-Ibrahimi Mohamed. **Le Pouvoir en Algérie et ses Formes d'Expression Institutionnelle.** Alger, Office des Publications Universitaires, 1995

83-kelsen Hance. **Theorie pure du Droit** .(traduit par Charles Eisenmann). Paris dalloz 1962

84-kodansha international. **Japon profil d'une nation**(traduit par Florance Perfan). Tokyo/Newyork : kodasha international 1995

85-Laroui Abdellah. **L'Etat dans le Monde Arabe Contemporain** . Belgique: recherche sur le monde arabe contemporain.

86-Lecaillon Jacque. **La Crise et l'Alternance**. Paris: éditions Cry. 1980.

87-Leclecrqu Yves. **Theories de l'Etat**. Paris : Editions Enthropes. 1997.

88-Machiavel Nicolas. **Le Prince**.(traduit par Jean Vincent Péries) . Editions Talantikit .1999.

89-Madouche Hachmi **L'entreprise et l'économie Algérienne. Quelle avenir** ? Alger Edition La phonique .1988.

90-MC CLOSKY Ebert et TALLER John**.capitalisme et Démocratie**. **l'Amérique juge de ses valeurs**. Paris: Economica. 1990.

91-Mebtour Abderrahmane Et Autres . **Bilan Du Président Abdelaziz Bouteflika 1999-2004 Et Perspectives**. Alger : Les Editions Dar El Gharb . 2004.

92-Meclosky Herbert et Zaller John. **Capitalisme et Démocratie** : l'Amérique Juges de ses Valeurs. (traduit par: Marc Saporta). Paris : Economica . 1990.

93-Meidinger Claude**. La Nouvelle Politique Economique Libérale**.

Paris: Presse de fondation des Sciences Politiques .1983.

94-Mesli Mohamed Elyes. **L'Algerie en Question**.Alger : Editions Houma. 2000

95-Mohamed Boussoumah. **La Parenthese Des povoir Publics Constitutionnels de 1999 a 1998.** Alger :OPU ,2005

96-Moore Barrington. **L'Etat dans La Société Capitaliste.** Paris: Editions Marpore. 1982

97-Paulantzas Nicos . **La Crise De l'Etat**. Paris : PUF . 1977.

98-P.chantepie Guatier et les autre. **la Nouvelle Politique Economique : l'Etat face a la mondialisation**. Paris: Presse Universitaires de France 1997.

99-Perroux François **Le Capitalisme**. Paris :Presses Universitaire De France.1962.

100-Prelot Marcel. Lescuryer Georges. **Histoire des idées Politiques.** Paris: Editions Dalloz . 1997

101-Rivoire Jean. **l'Economie du Marché.** Paris: Presses Universitaires de France . 1994

102-Rosanvallon Pierre. **La Crise de l'Etat Providence**. Paris : Editions du Seuil. 1985.

103-Sadi Nacer Eddine. **La Privatisation des Entreprises Publiques En Algérie Objectifs, Modalités et Enjeux**. Alger: OPU, 2005

104-Sari Djilali. **La crise Algérienne Economique et Sociale Diagnostic et Perspectives**. Paris : Publisud. 2001

105-Sedjari Ali **. Etat –Nation et Prospective des Territoires** . Rabat : Imprimerie el Manahel . 1996

106-Touraine Alain. **Qu'es-ce que la Démocratie** . Paris: Fayard. 1994.

107-Touzery A.. **le Plan français Mythe ou Nécessite**. paris : economica . 1986

108-Weber Luc **. Etat Acteur Economique**. Genève: ERE Economique. 1991

Books :

109-Alan Winters and Chahid **Y**usuf **Dancing with Giants china, India,and the Global economy**.USA: World bank. 2007.

110-Arquie Marie Jose**. A key To Contemporary British Civilisation**.

Paris: Vuibert Editions. 1999 .

111-C. Hudson Michael. **Arab Politics the Search For Legitimacy**. London: Yale University Press. 1977.

112-Contreras Ricardo. Competing Theories Of Economic Development. Available at: http://www.uniowa.edu/ifdebook / e book2/ contents/ part1- III. shtml.

113-Cunning Frank. **Theories of Democracy. A criticle introduction**. London and New York:Routledge. 2002.

114-Frantzich E . Stephen and Ernst R.Howard. **the Political Science Toolbox. A research Companion to American Government**. New york: Rowman and Littlefield Publishers. 2009.

115-Laffertty M William. **Governance for Sustainable Development the challenge form to function**. Uk,USA: Edward Elgar. 2004

116-Lowe Rodney. **The Welfare State In Britain since 1945**.london: Macmillan Press. 1998.

117-Nikolay K. Vitanov Managi and Demura Katsuhiko **Analysis of a Japan Government Intervention On the Domestic Market**. Available online_at:www.scisncedirect.com

118-Kropotkin. **Evolution and Environmemt** available at: http://www.geocities.com/capitolhill/1931/secB2.htlm

119-OPM. **Good Governance Standard for Public Services** . London .hackeney Press .2004.

120-Pollit Christopher and Bouckaert Geet.**Public Management Reform** a Comparative Analysis.new York: Oxford University Press.2002.

121-Rieded James and all. **Achieving Industrialization in East Asia**

Camberra: Australian National university Press. 1988.

122-Schiavo-campo Salvatore and McFerson Hazel**. Public Management in Global Perspective**. New York: ME sharpe.2008

123-Smith Adam. **The Wealth of Nations**. USA:a Penn State Electronic classic Series Publication. 2005.

124-Weber Max. **The Theory of Social and Economic Organization** (translated by A.M Henderson and Talcot Parson). New York: Oxford University Press.

125-World Bank, **sub-Saharan Africa. From crisis to sustainable growth,** World Bank, Washington dcm, 1989.

المقالات:

125-ابراهيم سعد الدين عبد الله: "**دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي** " مجلة المستقبل العربي" العدد 127. سبتمبر 1989.

126-الجزيرة ." المصالحة في عهد بوتفليقة." من موقع. http.info@eljazeera.htm.

127-الداوودي زهدي," **حول مفهوم الديمقراطية**"، من موقع:
document/docmajla4-2000605/Arabic/P%2054%20- /http//www.freemediawatch.org/majalah %2055dEMOKRASIE.HTM

128-بدران مراد . "الاختصاص **التشريعي لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة 124 من الدستور. النظام القانوني للأوامر**." **مجلة الإدارة**. المجلد 10. العدد 2. سنة 2000.

129-بوعشة مبارك. " **الخوصصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي**". مجلة العلوم الإنسانية . العدد08. 1987.

130-بومدين طاشمة . **الحكم الراشد ومشاكل بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**. من موقع:
http://www.univ-chlef.dz/seminaire/seminaire_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_29_pdf

131-تركي محمد. " **تكوين الدولة القطرية** " مجلة المستقبل العربي . العدد 129. نوفمبر 1989.

132-تقية الحواس. "المصالحة الوطنية في الجزائر ..علاج الأزمة وأزمة العلاج". من موقع: .http://www.annabaa.org/nbanews/49/259.htm

133-جاي شسلبر . " **الدولة في عالم متغير**" . مجلة التمويل والتنمية . العدد 03. سبتمبر 1997.

134-جمال الدين الزيادي،" **دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في برنامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي**"، مجلة العمل والتنمية، العدد 09، ب ت ط.

135-حمد بسين. "**لهذه الأسباب فضلت الحكومة في إعادة الهيكلة**". جريدة الخبر، الأربعاء 10 جوان

136-دياب عز الدين " **التنمية السياسية في الوطن العربي الضرورات والصعوبات** ' **مجلة**

الفكر السياسي . العدد 17

137-زلزلة فضيلة " **العلاقات العامة في الدول النامية**" المجلة العربية للإدارة، المجلد الخامس –العدد 1و 2 – حزيران 1985

138-سانجاي برادان ." **تحسين قدرة الدولة المؤسساتية** " مجلة التمويل والتنمية . العدد 03 . سبتمبر 1997.

139-عبد الرحمان أسامة." **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية** ." مجلة سلسلة عالم المعرفة. العدد 57 .

140-م. شوقي. "**المصالحة الوطنية ركيزة برنامج أويحي**". جريدة الخبر. العدد 4085 . ل :2004-05-13.

141-محمد عبيد عاطف." **التنمية البشرية,ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية الإصلاح الاقتصادي**" مجلة الوحدة الاقتصادية العربية. العدد 10. أكتوير

142-ميمة أحمد" **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية أبرز ملامح عام 2005 في الجزائر ".**آخر تحديث :**الخميس 22 ديسمبر 2005.**

143-ونيسي زهور." **ثماني سنوات بداية وأرضية للخير والأمل**" مجلة مجلس الأمة . الجزائر: مجلس الأمة . العدد 23. نوفمبر-ديسمبر2005.

Articles :

144-Abdoun Rabah "**L'Economie Algérienne a l'épreuve de l'ajustement structurel".** Revue El Naqd N° 04, 1993

145-Benachenhou Mourad. ''**La Restructuration Industrielle Modalité et Implication''** Revue Economie. N° 17, Septembre 1994.

146-Benchikh Madjid . ¨ **Sous Développement et Spécificité Culturelle Dans La Justification de l'Etat Autoritaire** ¨ Annuaire de l'Afrique du Nord 1995. Paris : CNRS Editions. 1997

147-Bouyacoub Ahmed, **"Les investissements étrangers en Algérie qu'elles perspectives** ?" Annuaire de l'Afrique du nord 1996. Paris : Edition CNRS, 1998.

148-Cécile Jolly. "**les cercles vicieux de La Corruption En Algérie** "

Revue Internationale et Stratégique. N° 43, 2001.

149-Chol Eric .¨**Asie la crise de la croissance** ¨. revue l'expantion. N° 549. Mai 1997.

150-Easterly William et Pritchett Lant .¨ **Les Déterminants de La Réussite Economique**¨. Revue Finance et et Développement N°1. 1993.

151-Evan Peter ¨**les nouvelles Lois de l'Economie** ¨. Revue Problèmes Economiques. N 2611 . Avril 1999.

152-Ferghane Ameziane « l'**Etat et le développent aux Maghreb. Analyse comparée des expériences algérienne et marocaines**. Revue algérienne des sciences juridiques. Economiques et politiques. N° 02 .1996.

153-Fhenner Henri. ¨**Recule de l'Etat et nouvelles configuration du Pouvoir** ¨ Revue Problèmes Economiques. N 2612 . Avril 1999.

154-Fremeaux Philipe ' **La Politique Economique'** Revue Alternatives Economiques. N° 160. Juin 1988.

155-Garner Galan. " la Privatisation Facteur d'Efficacité et d'Equité"

156-Hadjali Djilali. "**Violence et Corruption : Cas de l'Algérie"** Voir le site : http:// apad. Revues.org/203.

157-Kenes Smail. **''La Régulation de l'Economie Algérienne''** Revue Economie, N° 4, Janvier- Mars 1993.

158-Laffond Jean Jacque.¨ **les Nouvelles Lois de l'Economie** ¨Revue L'Expansion. N 54 . avril 1997.

159-Le jeune Indépendant. **''Les Entraves Relevées par la CIPA''**. Journal Le Jeune Indépendant. 8 Juin 1999.

160-Le Matin .¨ **Tensions Sociales et Economiques Inévitables en Algérie sans Réformes économiques et Politiques**¨. Voir le site : http://www.lematindz.net.

161-le Monde . « plan-de-soutien-aux-banques » voir le site :http://www.lemonde.fr/europe/article/2009/01/19/londres-devoile-un-nouveau-plan-de-soutien-aux-banques_1143444_3214.htm

162-Liassine Mouhamed **«Les Réforme économique en Algérie une transition vers l'économie de marché»** annuaire de L'Afrique du Nord Année 1996. Paris : édition CNRS, 1998

163-Master A Paolo**. « L'Etat ou l'Ambiguïté. Hypothèse pour Recherche** " revue française de science politique. N° 04.Aout 1986.

164-Mebtoul abdelrrahmene et Tayebi Mohamed ¨**Quelle marge de manœuvres du gouvernement algérien pour une nouvelle gouvernance locale face à la pression des tribus**¨ **voir le site :** http://www.emarrakech.info/Quelle-marge-de-manoeuvres-du-gouvernement-algerien-pour-une-nouvelle-gouvernance-locale-face-a-la-pression-des-tribus_a33847.html.

165-Mouhoub Salah. ‘’**Diagnostic et Oppositions de la Relance de la Croissance**’’. Revue Economie, N°31, Février 1996.

166-(- -) ‘‘ **l’Etat et la logique de l’Economie de Marché**’’. Revue Economie, N°17, Septembre 1994.

167-Mousa Zahia. «**La problématique Du développement local en Algérie**» Revu Africaine de droit international et comparé N° 04. Décembre 1992.

168-Rigmar Osterkamp "**A propos des reformes : le cas de l’Algérie**". Revue ElNaqd. N°07, 1994.

169-Si Zoubir Lyes ‘’**le Fond monétaire Au secours Du Régime**’’ le Monde Diplomatique. Mars 1995.

170-Summers Laurance H.. ¨ **les Défis Du Développement**¨ Revue Finance et Développement . N°4.mars 1997.

171-Transparency international « Corruption : l’Algérie, mauvais élève du classement » . Voir le site : http://www.afrik.com/article15282.html.

172-Touag Hanifa. "**Algérie. Quel Modèle Economique De Développement Viable Pour Enrayer la Corruption**". Revue Averroès . N° 02. 2010.

173-Winat Gerard." **Le new deal ou la main visible de l’Etat Américain**". Revue Alternative Economiques N° 159 mais 1998

174-wikipedia . "**la Doctrine de Reagan**". Voir le site : http://fr.wikipedia.org/wiki/Ronald_Reagan#La_doctrine_Reagan

175-(- -). ¨**Indice de Développement Humain**¨. Voir le site : http://fr.wikipedia.org/wiki/Indice_de_d%C3%A9veloppement_humain.

176-(- -). ¨**gouvernance territoriale** ¨. Voir le site : http://en.wikipedia.org/wiki/governace.

177-(- -). ¨**La Privatisation en France**¨ voir le site : http://fr.wikipedia.org/wiki/Privatisations_en_France.

178-(- -). ¨planification en France ». Voir le site: http://fr.wikipedia.org/wiki/planification-en-France.

179-(- -).¨**les Politiques de lutte contre la crise**¨ . voir le site :

http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_%C3%A9conomique_de_2008-2010#Les_politiques_de_lutte_contre_la_crise

180-(- -).¨**Crise Financière** ¨. voir le site : http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financi%C3%A8re_de_2007-2010#Crise_des_subprimeS

181-Zalfa Larbi. ‘’**Economie de guerre en Algérie**’’ Journal le Monde Diplomatique ،Août 1992.

Articles : (in English)

182-Anarchist news **“ What is Government and Why do we need**? Available at: http://www.anarchistnews.org/?q=node/671

183-Anup Shah. “**Causes of Poverty”.** Available at : www.globalissues.org/issues/2/causes of poverty

184-Cepa Newschool **“Economic Development**¨. Available at: http://cepa.newschool.edu/het/schools/develop.htm.

185-Geocities “**Why the Anarchists Are Against *the state***”. Available at: http://www.geocities.com/capitolhill/1931/secB2.htlm.

186-GTW. **Good Governance** . available at : http//www.gtz.de/en/them/politishe-reform/882 htm

187-InterParliamentary Union ¨**women in National Parliamentary world and regional Averages**¨ ,available at: http://www.ipu.ORG\wmn-e\world.Htm

188-OHCHR .” **what is Good Governance”**.available at: http//www.unhchr.ch/development/governance-01,html

189-Planning Commission ،¨**Government of India، First Five Year Plan**¨**,**available **at:** http://planningcommission.gov.in/plans/planrel/fiveyr/welcome.html.

190-Rempel Gerhard. ¨**Mercantilism**¨. Available at : http://mars.wnec.edu/~grempel/courses/wc2/lectures/mercantilism.html

191-Saldomando Angel.” **What is good Governance ? and how do we Measure it?”.** Available at: http:\\www.envio.org.ni\articulo\1620

192-The Concise Encyclopaedia of Economy. “**David Ricardo”**. available at: http://www.encomlib .org/library / en/bios/Ricardo.htm

193-United nations, economic and social commission for Asia and the pacific. ¨**what is good Governance**¨. Available at: http://www.undp.org/annualreports/2004/english/.

194-United Nations Development Programme. ¨**Gender Equality and UNDP**¨ available at: www.undp.org\women.

195-Wikipedia . ¨**Interventionism**¨. Available at : http://en.wikipedia.Org/wiki/economic_interventionism

196-(- -). **Mercantilism**. Available http://en.wikipedia.org/wiki/mercantilism

197-(- -). ¨John Maynard Keynes¨. Available at: http://en.wikipedia.org/wiki/John_Maynard_Keynes

198-(- -).¨Economic history of the United Kingdom¨. Available at http://en.wikipedia.org/wiki/Economic_history_of_the_United_Kingdom#1939.E2.80.931945:_the_Second_World_War

199--(- -). ¨**Meiji period¨.** Available at http://en.wikipedia.org/wiki/Meiji_period

200--(- -). ¨**Square Deal** ¨ available at: http://en.wikipedia.org/wiki/Square_Deal

201--(- -).” **Samuel Phillips Huntington”.** Available at **:** http://en.wikipedia.org/wiki/samuel_P._huntington.

202--(- -).”**Poverty”** Available at: http://en.wikipedia.org/wiki/Poverty

203--(- -).¨**Five-Year Plans of India**¨ available at : http://en.wikipedia.org/wiki/Five-Year_Plans_of_India

204--(- -) . ¨**State**¨ . Available at: http://en.wikipedia.org/wiki/State

205--(- -) . ¨**the invisible hand**¨. Available at : http://en.wikipedia.org/wiki/th_wealth_of_nations

الأطروحات و الرسائل الجامعية:

206-بشاني أحسن . **خطاب الحداثة في الفكر الفلسفي العربي المعاصر وإشكالية الخصوصية والعالمية)** أصروحة دكتوراه دولة في الفلسفة. جامعة الجزائر . كلية العلوم الاجتمعية. فسم الفلسفة، السنة الجامعية 2005-2006.

207-حملة صبرينة، **أسباب الإرهاب في الجزائر تداعياته**, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, كلية الحقوق، جامعة لخضر بلحاج، باتنة, 2002_2003.

208-خرباشي عقيلة، **مركز مجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري**. أطروحة لنيل دكتوراه العلوم في العلوم القانونية(كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر بباتنة. السنة الجامعية 2009-2010).

209-خنيش سنوسي, إستراتجية البيئة في الجزائر. (رسالة دكتوراه قي التنظيم السياسي و الإدارية فرع العلوم السياسية.). جامعة الجزائر, قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. السنة الجامعية 2005-2006

210-شلالي فارس. **دور سياسة التشغيل في معالجة مشاكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004** . رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير. السنة الجامعية 2004-2005.

211-يونسي حفيظة. الأزمة السياسية في الجزائر والمؤسسات الجديدة, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة والمالية العامة. كلية الحقوق. جامعة الجزائر. 2001

212_Mehdil Mbarek. **Le Passage de l'économie d'endettement à l'économie de marché**. (Mémoire de fin d'étude du 3éme cycle professionnel, institut d'économie douanière et fiscal Algero-Tunisien)

المواثيق و الدساتير:

213-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, **بيان أول نوفمبر (1954).**

214-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, **برنامج مؤتمر الصومام (1956)**

215-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,**برنامج طرابلس (1961).**

216-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, **دستور (1963).**

217-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,**ميثاق الجزائر (1964).**

218-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,**دستور (1976).**

219-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,**ميثاق (1986).**

220-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,**دستور (1989).**

221-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,**دستور (1996).**

222-République Algérienne Démocratique et Populaire, Frond de libération national, **la charte nationale**. (Alger : FLN) 1976.

القوانين

223-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 و**المتعلق بالبلدية**. الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة ب 11 أفريل 1990.

224-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 08/99 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1420 الموافق ل 13 يوليو 1999 **المتعلق باستعادة الوئام المدني** . الجريدة الرسمية العدد46.

225-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 89-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 **المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي**. الجريدة الرسمية رقم 27.بتاريخ 5 جويلية 1989.

226-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم89-13 المؤرخ في 07 أوت 1989, **المتضمن قانون الانتخابات**. الجريدة الرسمية رقم 32. بتاريخ 7 أوت 1989.

227-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 89-13 المؤرخ في 11 ديسمبر1989 **يتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني و سيره**. الجريدة الرسمية عدد 25 بتاريخ 11 ديسمبر 1989.

228- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.قانون رقم 10-11 المؤرخ في 27 أكتوبر2010 المتضمن الموافقة على الأمر 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتمم للقانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 و **المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته**. الجريدة الرسمية رقم 66 الصادرة في 03 نوفمبر 2010.

229-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .القانون رقم 12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق **بنظام الانتخابات**.الجريدة الرسمية العدد الأول . الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2012

230-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .قانون عضوي رقم 12-03 مؤرخ في 12 يناير 2012 ,**يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمييل المرأة في المجالس المنتخبة**. الجريدة الرسمية رقم 1 , الصادرة في 14 يناير 2012 .

الأوامر:

231-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .أمر رقم 97-07 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق ل6 مارس 1997 **المتضمن للقانون العضوي الخاص بنظام الانتخابات**.

الجريدة الرسمية عدد 12المؤرخة في 6 مارس 1997.

232-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق **بتطوير الاستثمار.**الجريدة الرسمية رقم 47. الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001

المراسيم :

233-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .المرسوم الرئاسي رقم 96/91 المؤرخ في 5 جوان 1991 . المتضمن **إعلان عن حالة الحصار** . الجريدة الرسمية رقم 29. المؤرخة في 12 جوان 1991

234-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .المرسوم الرئاسي رقم 01/92 المؤرخ في 4 جانفي 1992. **المتضمن حل المجلس الشعبي الوطني** . الجريدة الرسمية رقم 02. المؤرخة في 8 جانفي 1992.

235-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .مرسوم الرئاسي رقم 39/92 المؤرخ في 4 فيفري 1992. **المتعلق بصلاحيات المجلس الاستشاري الوطني وطرق تنظيمه وعمله.** الجريدة الرسمية رقم 10. المؤرخة في 09 فيفري 1992 .

236-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .المرسوم الرئاسي رقم 39/92 المؤرخ في 4 فيفري 1992. المتعلق **بصلاحيات المجلس الاستشاري الوطني وطرق تنظيمه وعمله.** الجريدة الرسمية رقم 10. المؤرخة في 09 فيفري 1992

237-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .مرسوم رئاسي رقم 94-40 مؤرخ في 29 يناير 1994, **يتعلق بنشر الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية** . الجريدة الرسمية رقم 06 الصادرة في 1994/01/31

238-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .مرسوم الرئاسي رقم 92-44المؤرخ في 05 شعبان عام 1412الموافق ل 09 فيفري 1992 و**المتعلق بإعلان حالة الطوارئ** . الجريدة الرسمية رقم 10. المؤرخة في 9 فيفري 1992

239-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .مرسوم الرئاسي رقم 94-04 المؤرخ في 17 شعبان عام 1414 الموافق ل 29 يناير 1994 و**المتعلق بنشر الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية** . الجريدة الرسمية رقم 06 . المؤرخة في 31 جانفي 1994.

240-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رئاسي رقم 278/05 المؤرخ في 14 أوت 2005 المتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء حول **مشروع الـــميثاق من أجل السلـــم والــــمصالــــحة الوطني.**

241-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .رأي رفم 01-08 المؤرخ فـــي 07 نـــوفمبر 2008، **يتعلق بمشروع قانون المتضمن التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية رقم 63, بتاريخ 19 نوفمبر 2008

__التقارير والملتقيات والمؤتمرات العلمية :__

242-الأمم المتحدة, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, الصندوق العربي لإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ,2002.

243-الأمم المتحدة, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, الصندوق العربي لإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ,2004

244-الأمم المتحدة, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, الصندوق العربي لإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ,2005.

245-الأمم المتحدة, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, الصندوق العربي لإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ,2009.

246-الأمم المتحدة, لجنة خبراء الإدارة العامة . **الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. الحوكمة التشاركية وإشراك المواطن في إعداد السياسات وتقديمالخدمات والميزانية** . نيويورك . 2007.

247-الأمم المتحدة, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. " **تقرير التنمية البشرية 2007-2008**" نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2007.

248-الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة ." **وضع لأطفال في العالم2004**." المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا .2004.

249-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .المجلس الاقتصادي والاجتماعي . لجنه التنمية البشرية " **التقرير الوطني الخامس حول التنمية البشرية لسنة 2003**." الجزائر: المجلس

الاقتصادي والاجتماعي. ديسمبر 2004.

250-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .رئاسة الجمهورية، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009 .**

251-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .رئاسة الجمهورية، **خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة،** بتاريخ 15 أفريل 2011 من موقع رئلسة الجمهورية

252-المغيربي محمد زاهي ،" **جدلية الديمقراطية والتنمية في أفريقيا** "، بحث مقدم إلى ندوة مستقبل الديمقراطية في أفريقيا، التى نظمها مركز البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة، 17- 19/3/2002 .

253-بوكرو إدريس . **مركز مجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري.** محاضرة ألقيت على مجلس الأمة بتاريخ أكتوبر 1999.

254- عبد العزيز بوتفليقة, **برنامج الترشح لرئاسيات 2009**، من موقع:

http://www.bouteflika2009.com/arabe/content/view/233/93

255-عنصر لعياشي, **التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات.** ورقة قدمت في المؤتمر الدولي حول " تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي" من 29 فيفري إلى 3 مارس 1996.

Documents (en Français):

256-Banque Mondiale. **L'Etat dans un Monde en Mutation** (rapport sur le développement dans le Monde). Washington. 1997.

257-République Algérienne Démocratique et Populaire .Communique du Conseil des Ministres. **Programme De Développement Quinquennal 2010-2014** .voir le site : http:/www.mae.dz/photos/programme.htm.

258-Medra Bank. **Document sur la situation de la dette extérieur de l'Algérie.** N° 12, Mars 1996.

259-Mousa Zahia « **les Modes de Gestion des Services Publics locaux** » Communications du Séminaire sur la gestion des Collectivites locales, universite Mentouri de Constantine ،du 9 qu 10 janvier 2008.

260-ONU.PNUD. **Rapport sur le Développement Humain 1999**. Paris :

Debork .2000

261-ONU. PNUD Alger. ‘‘**Projet d’Appui au programme d’allégement de Pauvreté**’’, Alger 1997-2000.

262-République Algérienne Démocratique et Populaire. CNES ¨ **Rapport National sur le développement Humain 1988**.¨ Alger: CNES. Mai1999.

263-République Algérienne Démocratique et Populaire. CNES .’ **Rapport National sur le Développement Humain** ». Alger: CNES. .2008

264-République Algérienne démocratique et Populaire, (Ministre de la planification et de l’Aménagement du territoire): "**Projet du Plan quinquennal 1980-1984** ."Alger

265-République Algérienne démocratique et Populaire, (Ministre du l’industrie et de la Restructuration), **Colloque sur la Restructuration Industrielle**. El Aurassi, 2-3 Mars 1999

266-République Algérienne Démocratique et Populaire (**Economie Algérienne : les Enjeux et les choix à moyen terme 1996-2000**). Document de Doctrine.1997

267-République Algérienne Démocratique et Populaire. C.N.E.S. **Rapport National sur le Développement Humain**. Alger: CNES. 2006.

268-République Algérienne Démocratique et Populaire. C.N.E.S. **Rapport National sur le Développement Humain.** Alger: CNES.**2007**

269-République Algérienne Démocratique et Populaire. C.N.E.S. **Rapport National sur le Développement Humain.** Alger: CNES.**2008**

270-République Algérienne Démocratique et Populaire. service du chef gouvernement . **Le Plan de La Relance Economique ،les Composantes du Programme**

<u>Documents</u> (in English) :

271-CIPFA.¨Good Governance in Local Government¨. Available at: www.cipfa.org.u\pt\cosultations.cfm

272-Group of experts**. (State And Globalization). Available at:** http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan000557.pdf

273-Madhav GoodBole .**Report of the One Man Committee on Good Governance**. Available at : http//www.Maharastra.gov.un/pdf/goodgovernh.pdf

الجرائد اليومية والمحاضرات والحوارات :

الجرائد اليومية :

274-يومية الخبر . الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر 2004 العدد 427

275-يومية الخبر الصادرة بتاريخ 04 نوفمبر 2011

276-El Moudjahid du 02 janvier 1992

277-El Watan le 05 Janvier 1992.

278-Le jeune Indépendant du 8 juin 1999.

279-le Monde Diplomatique le 19 janvier 2009

280-le Quotidien D'Oran . le 27 décembre 1991

الحوارات :

281-حوار مع السيد أحمد أويحي، قناة الجزائرية الثالثة

282-حوار مع السيد أحمد غزالي, القناة الإذاعية الثالثة la chaine trois. حصة invité de la rédaction

283-حوار مع السيد عبد الحميد مهري، القناة الإذاعية الثالثة la chaine trois. حصة invité de la rédaction

284-حوار مع السيدة ظريفة بيطاط،، القناة الإذاعية الثالثة la chaine trois. حصة invité de la rédaction

قائمة الجداول:

فهرس الموضوعات

الفصل الثاني: تدخل الدولة في الاقتصاد بين التنظير والنماذج:

الفصل الثالث : دور الدولة في التنمية في الجزائر

الفصل الرابع: الإصلاحات السياسية في الجزائر ومعوقات التنمية

ملخص الرسالة:

يمكن إلرجوع بالنقاش العلمي حول موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد من انـسحابها منه إلى بعيد الزمن, حيث تمتد جذوره إلى الأدبيات و الفهم الكلاسيكي لهـذا الموضـوع ليستمر لغاية المضمون الأكثر حداثة له, و منه يمكن استنباط أهمية موضوع بحثنا الـذي يقوم على تحليل يرتكز حول الدور التاريخي الذي قامت بت الدولة فـي تنميـة الـدول المصنعة في القرن 19 و كذا تنمية الدول النامية غداة حصولها علـى اسـتقلالها , إلـى جانب الدور الذي لعبته وقت الأزمات التي عرفها العالم مؤخرا مع بدايـة القـرن 21 . وبناءا عليه طرحنا الإشكالية المتعلقة بالعلاقة التي تربط الدولة بالتنمية الـشاملة والـذي يشكل موضوع بحثنا , ثم طرحنا الأسئلة الثانوية المتعلقة بالعلاقة بين التنمية والديمقراطية و التنمية من جهة و الحكم الراشد , ثم ماذا عن الجزائر؟

لقد كان للدولة عموما دور كبيرا في التنمية في مختلف دول العالم مهما كان طبيعـة نظامها الاقتصادي و/أو نظامها السياسي, و بغض النظر عن درجة التقدم الـذي حققتـه. وأكثر من ذلك , فقد تبين أن دور الدولة يكون أقوى خاصة في أوقات الأزمـات . أمـا بالنسبة للجزائر, فلم يظهر هذا الدور نتيجة لفشل سياستها سواء التدخلية أو سياسة الانتقال نحو اقتصاد السوق الذي أنتج مشاكل اجتماعية و اقتصادية الأمر الذي أعاد بعث الدولـة من جديد في شكلها الجديد.

و انطلاقا من هذا النظام الفكري قسمنا هذا العمل إلى أربعة فـصول :إذ قمنـا فـي الفصل الأول بدراسة نظرية لظاهرتي الدولة و التنمية , أين عرفنا الدولة و تطرقنا لأهـم التغيرات التي طرأت على مفهومها ابتداء من دولة التنينle leviathan لهوبز إلى غايـة الدولة القومية كمفهوم يعتبر الأكثر حداثة لها. و تبدو أهمية المقاربة الفكرية المؤكدة على ضرورة استمرارية الدولة أمام بعض التغيرات التي يعرفها العالم كالعولمة , الخوصصة,

و اللامركزية...الخ ضرورية من خلال المكانة التي تتفرد بها الدولة كإطار لممارسة و الديمقراطية و تطبيق لقيم الجمهورية. كما قمنا بالموازاة بتعريف التنمية الشاملة مؤكدين على أبعادها الاقتصادية , السياسية و خاصة الدائمة و الإنسانية , مع إبراز أهم الفروق بين بعض المصطلحات المتقاربة ك:التنمية , التطور و التحديث, كما أكدنا كذلك على مختلف النظريات التنموية خاصة تلك التي استعملت ذات مرة في النموذج الجزائري.

و قمنا في الفصل الثاني بتحليل سياسة التدخلية في مقترباتها النظرية و الإمبريقية , عن طريق دراسة أسس تدخل الدولة في الاقتصاد انطلاقا من الفكر الكلاسيكي, لاسيما الفكر التجاري الفرنسي إلى غاية النظرية الكينزية بدون أن نهمل الفكر التاتشري الذي تجسد في سياسات الخوصصة و انسحاب الدولة, إلى غاية إعادة تفعيل دورها من جديد بسبب مختلف الأزمات التي يعرفها العالم حاليا. و هنا قمنا بإعطاء بعض النماذج من الدول المتقدمة كفرنسا, اليابان, بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية , إلى جانب بعض النماذج من الدول النامية كالمثال الهندي و الدول العربية.

أما بالنسبة للفصل الثالث فقد خصصناه أساسا لدراسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر و ذلك عن طريق تحليل دقيق للإستراتيجيتان اللتان طبقتا في هذا الوطن : الأولى و القائمة على النموذج الاشتراكي المتميز باقتصاد تتدخل فيه الدولة مباشرة عن طريق سياسة التخطيط الشامل التي جسدت فيها نظرتها الخاصة(الصناعة المصنعة, مختلف الخطط الوطنية ..الخ) , إلى جانب ما عرفته سنوات الثمانينات من مقاربة جديدة أرادت تغير الفضاء السياسي و الاقتصادي و ذلك عن طريق سياسة إعادة هيكلت المؤسسات الوطنية ثم منح هذه المؤسسات استقلالية في التسيير. لكن و أمام فشل هذه النظرة الإستراتيجية عرفت الجزائر تحول– حتى و إن كان ناقصا– نحو اقتصاد السوق فرض من طرف مؤسسات دولية لاسيما صندوق النقد الدولي و البنك العالمي مع سياسات التعديلات الهيكلية و إعادة الجدولة ل 1994...الخ. لكن أمام عدم نجاح مختلف

السياسيات التنموية التي عرفتها الجزائر, ظهرت معطيات جديدة على الساحة السياسية الجزائرية مع مجيء الرئيس بوتفليقة الذي أعاد تدخل الدولة في شكل جديد تجسد في برامجه للإنعاش الاقتصادي .

و نصل أخيرا للفصل الرابع و الأخير الذي خصصناه للتنمية السياسية و معوقات التنمية في الجزائر. و في هذا السياق لا بد من الوقوف عند تاريخ مهم و هو سنة 1989 أين ظهرت رؤية سياسية جديدة متمثلة في التعددية الحزبية, الفصل بين السلطات , الحريات الأساسية ...الخ , لكن ومع إجهاض التجربة الديمقراطية و التخلي على أهم الأهداف المسطرة دخلت الدولة في أزمة متعددة الجوانب : الأزمة السياسية بعد1992 , الأزمة الأمنية و التي دامت طويلا وسبقتها أزمة اقتصادية ..الخ و لهذا لمسنا في الحوار الوطني الذي جمع مختلف قوى المجتمع مخرجا لها بعدما استرجعت الدولة صرحها المؤسساتي ابتداء من الانتخابات الرئاسية ل1995, التعديل الدستوري ل1996 و الانتخابات التشريعية ل1997 ,ثم عهد بوتفليقة الذي تميز أساسا بالتعديل الدستوري ل2008 مدعما بتعديلات 2011.

أما فيما يخص معوقات التنمية , فيجب التأكيد على بعض الحدود التي تميز الفضاء السياسي و الإداري كأزمة المشروعية ,تهميش لبعض الطبقات الاجتماعية , بيروقراطية مريضة و خانقة. إضافة لوضعية أمنية تأزمت أكثر مع فشل السياسات الاقتصادية الحكومية و تفشي ظاهرة الفساد و الرشوة , و قد زاد من تفاقم هذه المشاكل نمو ديمغرافي غير متحكم فيه و غير قابل لتحكم فيه.

Abstract (en Français) :

La débat scientifique à partir de la notion « tout à l'Etat » à « rien à l'Etat » ne date pas d'aujourd'hui , mais bien depuis l'émergence de la littérature et la compréhension classique du rôle de l'Etat dans le développent global jusqu'à sa conception la plus moderne. D'où l'importance de notre thème de recherche qui consiste dans une analyse se fondant sur ce que l'Etat a historiquement tant fait pour le développement des pays industrialisés au 19 siècle , que pour celui des pays sous-développés après le recouvrement de leur indépendance ,ainsi que son rôle joué pendant les moments des crises qu'a connues le monde après guerres et plus récemment celles du début du 21 siècle. A cette effet nous nous devons nous interroger sur la problématique relative a la relation entre l'Etat proprement dit et son corolaire le développement global , ceci étant l'objet de notre thèse et subsidiairement la relation entre le développement et la démocratie , et le lien entre le développent et la bonne gouvernance , qu'en est il en Algérie ?

En règle générale l'Etat a joué un rôle d'une importance capitale dans le développement dans le monde et ce qu'elle que soit la nature de son système politique et/ou économique, ainsi que le niveau de son essor. Néanmoins, ce rôle sera mis en exergue au moment ou celui-ci doit être joué pleinement, c'est-à-dire en période de crise.

Dans le cas spécifique de l'Algérie, l'intervention de l'ETAT n'apparait pas dus fait de son échec aussi bien dans son expression interventionniste que lors de la transition vers une économie de marché ayant généré des problèmes d'ordre socio-économique lesquels ont favorisés à leur tour la résurrection de l'Etat sous une nouvelle forme.

Dans cette ordre d'idées nous avons procédés à l'agencement d'un travail en quatre (04) chapitres portant respectivement sur une étude théorique sur l'Etat et le développent dans un premier chapitre, ou nous définissons l'Etat et les modifications qu''il a connu dans le temps depuis l'Etat de Hobbes (le Léviathan) jusqu'à sa conception la plus moderne dans son acceptation d'Etat-nation. Une approche dans cet ordre d'idées de l'Etat à travers certaines changements tel que la globalisation, la privatisation, la décentralisation …etc. sera nécessaire pour mettre en exergue sa persistance à gérer les affaires par le biais de différents systèmes (république, démocratie…etc.). Nous abordons parallèlement à cela la définition du développement global en insistant sur sa dimension économique, politique et à fortiori ses ramifications humaine et

durable, tout en faisons ressortir la différence entre les concepts de développement, progrès et de modernité. Nous soulignons également les différentes théories du développent notamment pour insister sur celle de développent utilisée dans le model Algérien.

Dans un deuxième chapitre, nous analysons l'interventionnisme dans son approche théorique et pratique , et il est à noter dans ce contexte l'intervention de l'Etat dans l'économie ainsi que ses fondements depuis les classiques représentés par les mercantilistes français jusqu''à la théorie de Keynes sans omettre le thatchérisme qui s'illustre par la politique de privatisation et le désengagement de l'Etat jusqu'à sa redynamisation suite au différentes crises que connu le monde actuel. Ici nous énumérons quelques modèles typiquement de pays développés voir la France, le Japon, la Grande Bretagne et les Etats Unis, ainsi que certains modèles sous-développés, tel que le model Indien et celui des pays Arabe.

Quand au chapitre trois il portera essentiellement sur le développement économique et social en Algérie avec notamment l'analyse de deux différentes stratégies , la première basé sur le model socialiste caractérisé par une économie ou intervient fortement l'Etat de manière directe par le biais d'une planification généralisée sélectionnant diverses formes d'expression selon sa propre vision (industrie industrialisant, plans….) se greffant sur ces stratégies, passée une nouvelle approche vint durant les années 80 quatre-vingt remodeler l'espace politique et économique avec notamment la restructuration organique des sociétés nationales suivie carrément par une autonomie des ses entreprises , mais devant l'échec de cette dernière vision stratégique en assistera à une mutation bien qu''inachevée vers l'économie de marché imposée par une conjoncture dictée par certaines institutions internationale à savoir le FMI et la Banque Mondiale et leur instruction édictée par les politiques d'ajustement structurelle et le rééchelonnement de 1994 …etc. Devant le quasi échec des différentes politiques de développent, une nouvelle donne vient accaparer l'espace politique Algérien avec la venue du Président Bouteflika qui prône le retour de l'Etat avec comme moyen d'expression les plans de relance économique.

Nous verrons enfin dans un quatrième et dernier chapitre le développent politique et les contraintes de développement global en Algérie. Il est lieu de signaler dans cet ordre d'idées une datte phare , l'année 1989 ou on voie apparaitre certaine nouvelle vision de la chose politique ,à savoir le multipartisme , la séparation effective des pouvoir , les liberté fondamentales

…etc. , cependant une rupture avec les objectives tracés est à signaler plongeant la sphère politique dans une crise pluridimensionnelle : crise politique de 1992, crise sécuritaire qui a duré long temps et crise économique…etc. a cet effet nous préconisons comme sortie un dialogue national associant toute les forces de la société , et permettant le retour des institutions de l'Etat avec comme préalable les élections présidentielle de 1995 , la réforme constitutionnelle de 1996 et les élections législatives de 1997. Ceci étant l'ère Bouteflika se distingue notamment par les réformes constitutionnelles de 2008 renforcés par celles de 2011.

Concernant les contraintes ayant freinés le développement , il est à signaler sur le plan strictement politique et administratif certaines avatars telle qu''une crise de légitimité , une exclusion de quelques couches de la société , une bureaucratie rigide asphyxiante et une situation d'insécurité aggravée par un échec des politiques économique et une corruption généralisée ayant sévie depuis l'indépendance , toute ses contraintes évolue dans une conjoncture affaiblie par une poussée démographique incontrôlé et incontrôlable.

Abstract (in English):

The scientific discussion about the intervention of the state in the economic affairs or its withdrawal was very old; it has its roots since the emergence of the classical literature and comprehension of the role of the state in the global development till its modern conception. However, from this context we can understand the importance of our research which is based on what the state did to develop the industrialized countries in the 19th century, as well as in the case of the underdeveloped countries after getting their independence, in addition to its role assumed in time of crises that the world has known in the beginning of the 21st century. From that fact, it is necessary to ask the principle question concerning the relationship between the state and development which is the subject of our research, following by subsidiary questions about the relationship between the development and democracy, the link between development and good governance and how about the Algerian case?

The intervention of state in the economy has generally an important impact on the developmental process over the world, whatever it's political or/and economical system, as well as its progress level. More than this, it was remarked that the presence of the state would be stronger in time of crisis.

In the specific case of Algeria, this role did neither appear from its interventionist expression failure, nor while its transition toward the economy of market that generates socio-economic problems; however, the resurrection of the state under a new shape was very important.

From this order of ideas we divided our research into four (04) chapters, that the first one was devoted to the theoretical study of the state and development, where at the first level, we defined the state and discussed the most important modifications known at this level, starting by the leviathan of Hobbes, till nation -state as the last modern conception. Although, the crucial changes that happened over the world during the last years, especially with globalization, privatization and decentralization... etc, however, the state stays proving its existence and utility through systems like republic and democracy…etc , in same time We also defined global development with its economic , political , sustainable and human dimensions, and made the difference between some close conceptions like development, progress and modernity , as we studied the different theories of progress and development especially the one which Algerian model used to achieve its development.

In the second chapter we analyzed interventionism in its theoretical and empirical approaches .So from this context, it is necessary to emphasis the intervention of the state in the economic affairs and its major bases since the classical thought presented by French mercantilists until Keynesian theory, without neglecting the Thatcherism which was illustrated by privatization policies and the withdrawal of the state till its return back with the different crises happening over the world. Here we numerated some cases from the developed countries like French, Japanese, Great Britain and American model, as well as some cases from underdeveloped countries like Indian and Arab Word cases.

However, the third chapter studied especially, the Algerian social and economic policies of development with mainly the analysis of its two different strategies : the first one was based on socialist model characterized by the direct intervention of the state using generalized planning which illustrated its own vision (nationalization, industrialized industry, plans …act) .Nevertheless the application of a new approach in the 80th reshaped the economical and political sphere by the organic restructuration of national enterprises and later by its autonomy, but the failure of this first strategy pushed Algeria to an unachieved mutation toward the economy of market imposed by especially the conditions of IFM and world bank structural adjustment policies. As a result to this situation and with the election of Bouteflika as a president, some new features shaping the political sphere emerged with his position protagonist of the return of the state vision that was remarked in his different economic programs and social policies.

Finally, the fourth and last chapter was devoted to the study of political development and its obstacles in Algeria. It is important here to notice 1989 as a remarkable year, when a new political vision was borne specially multiparty-system, separation of powers, fundamental liberties…etc. However, the miss realization of the main objectives put the country into a multi-dimensional crisis: political crises started in 1992, a long insecurity period, and economic crises...etc. It was believed at this effect that the solution would be with the national dialogue that associated different forces of the Algerian society, and encouraged the return of institutions starting by the presidential elections of 1995 as a first step, and following by the constitutional reforms of 1997, legislative elections of 1997, in addition to Bouteflika political reforms of 2008 and 2011.

As far as the obstacles that limit development in Algeria is concerned, it is

important to clarify the characteristics of the Algerian Political and Administrative sphere, which is weakened by many illness mainly legitimacy crisis, social exclusion, a rigid bureaucracy, insecurity, corruption ..Etc. however, all these factors were generated by a demographic boom which could not be controlled or controllable.